



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

الجرح المردود في الراوي الموثق

دراسة نظرية تطبيقية

(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف)

إعداد الطالب:

فهد بن سعيد بن هادي آل مالح القحطاني

الرقم الجامعي (٤٢٣٨٠٠٢٩)

إشراف فضيلة الشيخ:

د. محب الدين بن عبد السبحان واعظ

الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



ماجستير (كامل الرسالة ..) ٠٠١

٠٨/٠٧/١٤٤٣هـ

Ali Fattani

ماجستير (كامل الرسالة ..) ٠٠١

٠٨/٠٧/١٤٤٣هـ

Ali Fattani

ملخص الرسالة

اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وباين وملاحق وخاتمة.

أما المقدمة فاحتوت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي في الدراسة النظرية التطبيقية، والصعوبات التي واجهت الباحث في الرسالة، ثم منهجي في كتابة الرسالة، وختمتها بشكر وتقدير.

هذا وقد تناولت هذه الرسالة موضوع الجرح المردود في الراوي بشقيها النظري والتطبيقي مقسماً إلى باين:

فالباب الأول احتوى على مقدمات في الجرح والتعديل تتمثل في التعريف بهذا العلم ونشأته، وصفات من يقبل قولهم في الجرح والتعديل، ثم موقف النقاد عند تعارض الجرح والتعديل مبيناً فيه أسباب التعارض وخطوات دفعه.

أما الباب الثاني فاشتمل على أسباب الجرح المردود المتعلقة بالعدالة والضبط وما ليس من بابتها كالتحامل على الراوي، والجرح المردود المتعلق بذات الناقد وملكته النقدية.

وبيان ما تقدّم أن الجرح المردود المتعلق بالعدالة قد احتوى على أمرين:

الأمر الأول: البدع وما يتعلق بها من تعريفات وأنواع، ثم طرق معرفة أهل البدع، وأردفته بذكر نماذج لأشهر فرق المبتدعة ممثلاً لكل فرقة.

والأمر الثاني: خوارم المروءة، كالدخول على السلاطين، والعمل معهم، وأخذ الأجرة على التحديث.

واحتوى الجرح المردود المتعلق بضبط الراوي على الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، ومن تكلم فيهم من جهة حفظهم دون كتبهم، ومن ضعفوا في بعض البلدان، ومن تكلم فيهم من الثقات لأجل أحاديث وهموا فيها، وكذا تناولت فيه جرح الراوي لروايته المناكير، ثم الاختلاط والتغيير وختم بالتدليس، واحتوى الجرح المردود المتعلق بالتحامل على الراوي على كل من: منهج النقد في التعامل مع كلام الأقران بعضهم في بعض، وأسباب تحامل بعض الأقران على بعض.

واحتوى الجرح المردود المتعلق بذات الناقد وملكته النقدية على أفراد منها: تشدد الناقد وضعفه أو من دونه، وخفاء حال الراوي عليه، وخطأه أو من دونه من جهة فهمهم، ثم ختمت الدراسة النظرية التطبيقية بالجرح المجمل، وقد احتوى كل مطلب ومبحث على أمثلة تطبيقية، وذيلت الرسالة بملاحق اشتملت على ذكر الرواة المترجم لهم في الرسالة تطبيقياً على أنواع الجرح المردود وحروف المعجم، ثم ملحق فيه موازنة بين كتابي الحافظ الذهبي وأتبعته بكتابي الحافظ ابن حجر، ثم ختمت الرسالة بحمد الله وزوّدت بفهارس متنوعة.

Abstract

The thesis has comprised an introduction, two chapters, appendices, and a conclusion.

Regarding the introduction, it has encompassed the importance of the topic, reasons behind choosing it, and the plan of the research. It also has covered my method in the theoretical-practical study, the difficulties that the researcher has faced, and then the method in writing this thesis. After that, I wrapped it up with acknowledgment and appreciation.

Thus, the thesis has discussed the topic of *The Rejected Invalidation of the Narrator* in both sides: the theoretical and practical. It was divided into two chapters:

The first chapter has included some introductions in the invalidation (of testimony) (*Jarh*) and honorable record (*ta'dil*) which are represented in the definition of this discipline and how it came to pass. Also, the chapter has discussed the characteristics of those whose say is accepted in the invalidation (*Jarh*) and proving honorable record (*ta'dil*). Besides, it has undertaken the attitude of critics when *Jarh* and *ta'dil* conflict, and elucidating the reasons of this conflict and the steps of refuting it.

The second chapter has comprised the reasons of the *rejected Jarh* which are relevant to the honorable record and precision, and those which are irrelevant, e.g. prejudice against a narrator and the *rejected Jarh* which is concerned with the critic himself and his ability to criticize.

Clarification of the above mentioned that the reliability-based *rejected Jarh* has included two matters:

- The first

Covers heretical doctrines and their relevant definitions and types, and how to identify heretics. Then I appended it by citing examples about the most famous sects of heretics by giving instances for each sect.

- The second

Covers the defects in one's virtues such as befriending or endearing oneself to kings, or working with them, or getting pay when they give a lecture about some prophetic traditions (*Hadiths*).

The narrator precision- based *Rjected Jarh* has encompassed some reliable authorities of source who have invalidated some of their *Shaikhs*, and some of them who have been talked ill about vis-à-vis their memorization apart from their books. Also, some have been invalidated in some countries, and some reliable authorities of source have been talked ill about because they have told some erroneous impressioned prophetic traditions (*Hadiths*).

I've also tackled invalidating the narrator who has reported odd *Hadiths*, or has become disordered in mind and winded up with falsification. Also, The narrator intolerance- based *Rjected Jarh* has taken in two points: the critics' method in dealing with what peers say about each other and the reasons behind peers' intolerance.

In addition, the critic-based *Rjected Jarh* has comprised the critic's strictness and leniency or any subordinates to him, not good enough acquaintance with the narrator, and the critic's misunderstanding or any subordinates to him.

The theoretical-practical study has been concluded with an overall *Jarh*. It also has been furnished with appendices which encompassed those narrators whose biographies are included in the thesis with an application to the kinds of the *Rjected Jarh* and alphabets. Another appendix was devoted for balancing the two books of *Athahaby* followed by *Ibn Hajar's* two books. Then, I wrapped up the thesis and added various appendices.

المقدمة

الحمد لله البر الرحيم، الغفور الحليم، الذي يدعو إلى دار السلام، ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، والصلاة والسلام على نبينا وإمامنا محمد النبي الكريم، صاحب الخلق العظيم، الداعي إلى فعل الخيرات للفوز بجنت النعيم، ورضي الله عن آله وأصحابه ومن نهج نهجهم القويم.

أما بعد: -

فإن من أسبغ نعم الله تعالى على هذه الأمة حفظ دينها بحفظ الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وصون السنة المطهرة عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وكان الإسناد من أهم الأسباب التي صان الله بها سنة نبيه ﷺ ولله در الإمام عبدالله بن المبارك إذ يقول: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

ولقد تجلت مظاهر هذا الاهتمام في إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل من أولئك الأئمة الأعلام، المحدثين الكرام، وإفرادهم هذا العلم بأبواب مخصوصة، بل بكتب مخصوصة، ولا عجب في ذلك فهم نقلة الشريعة، فالقول بتعديلهم دليل على قبول الحديث والعمل به.

والقول بجرحهم دليل على رد الحديث وعدم العمل به، فلما كان الموضوع من هذه الأهمية بمكان أثرت الوقوف على مسألة من تُكَلَّم فيهم بما لا يوجب الرد، واخترت له عنواناً هو (الجرح المردود في الراوي دراسة نظرية تطبيقية).

إذ تكمن أهمية هذا الموضوع في كون الجرح يُقبل بضوابطه المعروفة ما لم يكن مردوداً. وعند التأمل في هذه العبارة (ما لم يكن مردوداً)، فإننا نحتاج إلى توضيح صور الجرح المردود، حتى يحصل لنا التمييز بين الجرح المقبول والجرح المردود.

ولا شك أن هذا الموضوع له أهميته البالغة في كونه يجمع شتات صور الجرح المردود المثبوتة في كتب المصطلح وكتب الرجال ممن نصوا عليها، ولما لم أرَ من أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل يُبين فيه صور الجرح المردود، والتمثيل لكل صورة، ودراسة تلك الأمثلة دراسة تطبيقية، فقد استخرت الله تعالى في بحث هذا الموضوع واستقصاء جوانبه نظرياً حسب طاقتي وقدرتي، والتطبيق من خلال بعض الأمثلة التي تفي بمقصود الرسالة، رجاء عموم النفع والفائدة.

ومما يؤكد أهمية الموضوع ما ثبت لديّ حسب قراءتي في بعض كتب الرجال المتعلقة بالبحث أن عدداً لا يستهان به من العلماء قد جرحوا بما لا يوجب ردّ روايتهم، فقد بلغ -وعلى سبيل المثال- عدد الرواة المجروحين في كتابي الحافظ الذهبي: "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" و"من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث" قريباً من (٣٥٠ رجلاً) خمسين وثلاثمائة رجل؛ جرحوا بأمرٍ مردود، وقد عملت لهم ملحفاً في آخر الرسالة -على وجه مجمل-، مزوداً الملحق بموازنة بين الكتابين.

وفي كتابي الحافظ ابن حجر "التقريب" و"هدي الساري" (٢٧٦ رجلاً) ستة وسبعون ومائتا رجل، في "التقريب": ثمانية وأربعون ومائتا رجل، وفي "هدي الساري": ثمانية وعشرون رجلاً، استخرجتهم بما يوافق أسباب وصور الجرح المردود المدروسة في البحث، وأيضاً جمعتهم في الملحق آخر البحث، بعد نظيريهما للحافظ الذهبي، جميعهم من رجال الكتب الستة.

وتّم اختيار نماذج من رجال الكتب الستة أكثرهم لم يذكروا في كتابي الحافظ الذهبي "من تكلم فيه وهو موثق" و"الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد"، بلغ عددهم (٨٠) ثمانون رجلاً، للتطبيق على صور وأسباب الجرح المردود، منهم خمسة عشر رجلاً ذكروا في كتابي الحافظ الذهبي أو أحدهما، والباقيون يُعدّون من الزوائد على كتابي الحافظ سألني الذكر.

♦ منهجي في الدراسة النظرية والتطبيقية:

أولاً: ابتدأت بالقسم النظري لتتضح لي الصورة، واستفدت من طريقة البطاقات واستقرأت الكتب التالية: نصب الراية للزيلعي، وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق لابن عبدالمهدي، ومعه كتاب ابن الجوزي، وشرح علل الترمذي لابن رجب، وهدي الساري للحافظ ابن حجر، والرفع والتكميل للكنوي، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي، وقواعد التحديث للقاسمي، ودراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، وضوابط الجرح والتعديل للدكتور عبدالعزيز عبداللطيف، وعلم الرجال وأهميته للمعلمي، ومباحث في الجرح والتعديل لقاسم علي سعد.

وتخللت هذه المرحلة قراءة في مبحث الجرح والتعديل، والثقات والضعفاء، من خلال كتب المصطلح بأنواعها، وجميع ذلك تم عرضه على المشرف في البطاقات حتى أرشدني مشكوراً للبدء في القسم التطبيقي.

ثانياً: ابتدأت باستقراء كل من الكتب التالية: ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي، وذيله للعراقي، وكتابا الحافظ الذهبي "من تكلم فيه وهو موثق" و"الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم"، ولسان الميزان والتقريب وهدي الساري ثلاثها للحافظ ابن حجر، وتم عرض ما استخرجته على المشرف.

وبدأت في الدراسة التطبيقية عن طريق حروف المعجم ابتداءً من اسمه أحمد دون اتخاذ منهج معين لاختيار الرواة، وهذا ما سبب طولاً في البحث وتكراراً للرجال في صورة واحدة، وقلتهم في صورة أخرى، مما نتج عنه عدم توازن البحث. وكنت لن أستطيع مواصلة البحث بهذه الطريقة، فقد كان مجموع ما استخرجته يتجاوز السبعمائة راوي، فأشار عليّ المشرف مشكوراً بالاختصار والاقتصار على رجال الكتب الستة، فاستللت مما بحثه ثمانون رجلاً، هم من أثبتهم في هذه الرسالة؛ لأن المطلوب قد حصل من خلال دراستهم، وحتى تتم الفائدة فقد عملت ملاحق في آخر الرسالة لتبين للقارئ أهمية الموضوع وتشعبه.

♦ الصعوبات التي واجهت الباحث:

هذا ولم يخرج هذا البحث بهذه الصورة إلا بعد عقبات وصعوبات مرّت بالباحث؛ إذ لولا فضل الله تعالى أولاً وآخرًا، ثم الاستماع لتوجيهات المشرف الوجيهة لانقطع الباحث عن المواصلة في تقديم هذه الرسالة.

تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

أولاً: كون هذا البحث متعلقًا بعلم الجرح والتعديل الذي يُعدّ من أصعب علوم الحديث، وانضاف إلى ذلك تناثر محتويات أفراد هذا البحث في ثنايا كتب المصطلح والرجال، مما أخذ مني وقتًا طويلاً، فقد قام الباحث - والله الحمد - باستقراء الكتب الآتية: "نصب الراية" للزيلعي، و"الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم"، و"من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث" كلاهما للحافظ الذهبي، و"هدي الساري" و"تقريب التهذيب" كلاهما للحافظ ابن حجر، و"الرفع والتكميل" للكنوي، و"قواعد في علوم الحديث" للتهانوي، وغيرها من الكتب التي تمت الإشارة إليها في المنهج مما جعل المدة تطول في حقي.

✧ خطة البحث:

وتنقسم الخطة إلى مقدمة، وباين، وخاتمة، وهي كالتالي:

• المقدمة: وفيها:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختياره.
- منهجي في الدراسة النظرية والتطبيقية.
- الصعوبات التي واجهت الباحث.
- خطة البحث.
- منهجي في البحث.
- شكر وتقدير.

• الباب الأول: الجرح والتعديل بإيجاز، وينقسم إلى تمهيد وثلاثة فصول:

تمهيد: وفيه: ١- تعريف الجرح والتعديل بإيجاز.

٢- وجوب معرفة أحوال رجال الحديث وأهمية تلك المعرفة بإيجاز.

الفصل الأول: نشأة علم الجرح والتعديل والغاية من دراسته بإيجاز.

الفصل الثاني: من يقبل قوله في الجرح والتعديل بإيجاز.

الفصل الثالث: تعارض الجرح والتعديل، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: أسباب تعارض الجرح والتعديل بإيجاز.

- المبحث الثاني: الخطوات المتبعة عند تعارض الجرح والتعديل بإيجاز.

• الباب الثاني: أسباب الجرح المردود (دراسة نظرية تطبيقية)، ويشتمل

على أربعة فصول:

الفصل الأول: الجرح المردود المتعلق بعدالة الراوي، وتحتة ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: البدع، وتحتة مطلبان:
 - المطلب الأول: البدعة، وما يتعلق بها، والكلام عنها في ثلاثة محاور:
 - المحور الأول: تعريف البدعة.
 - المحور الثاني: أنواع البدع، وحكم رواية من وُصف بها.
 - المحور الثالث: طرق معرفة أهل البدع.
 - المطلب الثاني: أشهر فرق المبتدعة.
- المبحث الثاني: خوارم المروءة، وتحتة ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: الدخول على السلطان.
 - المطلب الثاني: الدخول في عمل السلطان.
 - المطلب الثالث: أخذ الأجرة على التحديث.
- المبحث الثالث: التدليس.
 - الفصل الثاني: الجرح المردود المتعلق بضبط الراوي، وتحتة مبحثان:
 - المبحث الأول: من تُكَلِّم فيه بأمر لا يقدر في جميع حديثه، وتحت أربعة مطالب:
 - المطلب الأول: الثقات الذين ضعفوا من جهة حفظهم دون كتبهم.
 - المطلب الثاني: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم.
 - المطلب الثالث: الثقات الذين ضعفوا في بعض البلدان.
 - المطلب الرابع: الثقات الذين تكلم فيهم لأحاديث وهموا فيها.
 - المبحث الثاني: الاختلاط، والتغير.
 - الفصل الثالث: الجرح المردود المتعلق بعدالة الراوي وضبطه، وفيه مبحث واحد:
 - جرح الراوي لكونه روى المناكير، وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: تعريف المنكر.
 - المطلب الثاني: أسباب رد الجرح في الراوي بسبب روايته المناكير.

الفصل الرابع: الجرح المردود المتعلق بذات الناقد وملكته النقدية، وتحتة ستة مباحث:

- المبحث الأول: التحامل على الراوي، وتحتة مطلبان:
 - المطلب الأول: منهج النقد في التعامل مع كلام الأقران بعضهم في بعض.
 - المطلب الثاني: أسباب تحامل بعض الأقران على بعض، وتحتة سببان:
 - السبب الأول: المعاصرة والبلدية المفضيتان إلى التحاسد والتنافس بين الأقران.
 - السبب الثاني: العداوة الواقعة بين الأقران بسبب المخالفة العقدية أو المذهب.
- المبحث الثاني: تشدد الناقد وتعتته، وتحتة ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: مفهوم التشدد والتعنت.
 - المطلب الثاني: التشدد باعتباره منهجاً في الجرح والتعديل.
 - المطلب الثالث: طرق كشف التشدد.
- المبحث الثالث: ضعف الناقد، أو الناقل عنه، أو من دونهما، وتحتة مطلبان:
 - المطلب الأول: الضعف الشديد في الناقد أو الناقل عنه، أو من دونهما.
 - المطلب الثاني: الضعف غير الشديد في الناقد أو الناقل عنه، أو من في دونهما.
- المبحث الرابع: خفاء حال الراوي على الناقد، وتحتة ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: سبب خفاء حال الراوي على الناقد.
 - المطلب الثاني: الأدلة والقرائن الدالة على قلة خبرة الناقد بحال من تكلم عليه.
 - المطلب الثالث: صور لقلة خبرة الناقد بحال من تكلم عليه.
- المبحث الخامس: الخطأ في فهم النقد، وتحتة ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: خطأ الناقد.
 - المطلب الثاني: خطأ الناقل عن الناقد، أو حاكي النقد.
 - المطلب الثالث: خطأ الناظر في كلامهما.
- المبحث السادس: صدور الجرح من الناقد مجملًا غير مفسر، وتحت مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة الجرح المجمل، وبيان بعض الألفاظ الدالة عليه.

المطلب الثاني: حكم الجرح المجمل من حيث القبول والرد.

• ملحق:

١ - تصنيف الرواة المترجم لهم في الرسالة حسب أسباب الجرح المردود، ثم ترتيبهم على حروف المعجم.

٢ - موازنة بين كتابي الحافظ الذهبي: "الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" و"من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث".

٣ - سرد الرواة الذين استخرجتهم من كتابي الحافظ ابن حجر: "هدي الساري" و"التقريب" ممن تكلم فيهم بجرح مردود مما لم يذكره الحافظ الذهبي في كتابيه حسب الصور الواردة في الرسالة.

• الخاتمة: وفيها النتائج، والتوصيات.

• الفهارس، وتشتمل على:

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣ - فهرس الأبيات الشعرية.
- ٤ - فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة.
- ٥ - فهرس البلدان.
- ٦ - فهرس الأنساب.
- ٧ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.

✧ المنهج الذي سرت عليه في الرسالة:

أولاً: قمت بعزو الآيات الكريبات إلى سورها، وجعلت رقمها في الحاشية، مراعيًا فيها الرسم العثماني.

ثانيًا: قمت بتخريج الأحاديث الواردة في الرسالة تخريجًا يناسب حال الرسالة، مقتصرًا على تخريجه من الصحيحين إن كان فيهما أو في أحدهما إلا لفائدة، فإن لم يكن كذلك، خرجته من السنن، من غير استقصاء لشواهد الحديث ونحوه؛ لأن ورود الأحاديث كان عرضًا وليس قصدًا في الرسالة.

ثالثًا: رجعت إلى المصادر الأصلية حسب استطاعتي، ومقدرتي، وتوفر الكتب لدي، فإن لم أتمكن من الرجوع إلى المصدر الأصلي، عزوت إلى مصدر وسيط مبينًا ذلك.

رابعًا: ترجمت الأعلام الواردين في الرسالة للاستشهاد بأقوالهم بما يوصل للمقصود من تعريفهم، دون التوسع في ذلك، والاكتفاء بمرجع أو مرجعين.

خامسًا: ترجمت البلدان الواردة في الرسالة.

سادسًا: ترجمت لثمانين رجلًا ترجمة تفصيلية، جعلتها أمثلة توضيحية لأسباب الجرح المردود الواردة في الرسالة، واقتصرت على هذا العدد، مع توفر رجال آخرين، خشية التكرار، والإطالة بما لا طائل وراءه إلا تكثير الصفحات؛ إذ إن المقصود قد حصل من خلال هذه التراجم، فالغاية من هذا البحث تحرير أسباب الجرح المردود، وبيان حقيقة ردّها من خلال القواعد التي أصّل الباحث لها، وهو الجديد في الرسالة بحق، ومع ذلك فقد زودت الرسالة بملاحق لتتميم الفائدة، وليقف القارئ على جملة كثيرة من رجال الكتب الستة ممن تكلم فيهم بجرح مردود.

سابعًا: اشتملت الترجمة المدروسة على العناصر التالية:

ابتدأت بذكر من أخرج حديثه من رجال الكتب الستة، ثم نسبه وكنيته، موضحًا

نسبة كل رجل في الحاشية من الأنساب للسمعاني.

ثم ذكرت شيخين له، وتلميذين لأنهما أقل العدد الذي ترفع به الجهالة عن الراوي، وإلا فإن الرجال معروفون، وثقات مشهورون، والله الحمد.

ثم سقت أقوال المعدّلين تفصيلاً، وبعد ذلك أقوال المجرحين كذلك، ثم بيان الجرح المردود، واجتهدت فيه طاقتي، إذ هو المقصود من الدراسة.

ثم عملت خلاصة للترجمة، ثم ذكرت وفاته، فإن لم أقف على وفاته فإني أشير إلى طبقته عند الحافظ ابن حجر.

ورجعت في كل ذلك للمصادر الأصلية، واستفدت من المصادر الوسيطة وأشرت إليها مجموعة في موضع واحد حتى لا تكثر الهوامش، وتطول الرسالة.

وبعد؛ فهذه خطة بحثي، فَإِنْ أَكُنْ قَدْ وَفَّقْتُ فِي هَذَا الْبَحْثِ فَذَلِكَ مَا كُنْتُ أَصْبُو إِلَيْهِ وَهُوَ مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى فَحَسْبِي مَا بَذَلْتُ مِنْ جُهِدٍ وَطَاقَةٍ، فَالْإِنْسَانُ لَيْسَ مَعْصُومًا مِنَ النِّقْصَانِ، إِذِ الْكَمَالُ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ.

شكر وتقدير

بادئ ذي بدء أحمد الله وأشكره جزيل الشكر؛ أتمّه وأوفاه على إتمام هذه الرسالة،
فالحمد لله رب العالمين.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير وخالص الدعاء لكل من أسدى إليّ معروفًا، أو قدّم يد
العون بأي صورة كانت، من أهل الفضل والإحسان، وفي مقدمتهم والديّ الكريمين؛
فلقد كان لحسن رعايتهما وصبرهما ودعائهما منذ الصغر عظيم الأثر في حياتي حتى هذه
اللحظة، فجزاهما الله عني خير الجزاء، ورزقني برهما ورضاهما، رب ارحمهما كما ربياني
صغيرًا.

كما أتوجّه بشكري وأقر بعرفاني لأستاذي وشيخي الفاضل الدكتور/ محب الدين
بن عبد السبحان واعظ، الذي تكرّم بالإشراف عليّ لإتمام هذه الدراسة، باذلاً وقته
 وجهده وصادق توجيهه ووافر علمه في سبيل أن تبصر هذه الرسالة النور، ولن أستطيع
أن أوفيه حقه جزاء ما وجدت منه إلا بسؤال المولى ﷻ أن يجزيه عني خيراً، وأن يسبغ
عليه ثوب الصحة والعافية، وأن يقرّ عينيه بأولاده، وأن يفيض عليه بوافر من علمه، إنه
سبحانه قريب مجيب.

وكذلك أتقدّم بالشكر الجزيل لفضيلة المناقشين الكريمين: الشيخ الدكتور/ محمد
سعيد بخاري، والشيخ الدكتور/ وصي الله محمد عباس، على قبولهما مناقشة هذه الرسالة
مع علمي بكثرة مشاغلها وضيق وقتها، فجزاهما الله عني خير الجزاء، وبارك في علمهما
إنه حميد مجيد.

كما أني أتوجه بالشكر الجزيل لهذه الجامعة المباركة - جامعة أم القرى - ممثلة في كلية
الدعوة وأصول الدين عمومًا، وقسم الكتاب والسنة خصوصًا، ممثلًا في أعضاء هيئة
التدريس بالقسم سواءً من شرفت بالتلمذ على أيديهم، ومن لم يسعفني حظي بنيل

شرف الدراسة لديهم، وكذلك الفنين والإداريين بالكلية عمومًا والقسم خصوصًا بلا استثناء.

هذا وأوجه شكري وتقديري لجميع منسوبي كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد، وعلى رأسهم كل من: عميد الكلية أ.د. موسى بن علي فقيهي، وفضيلة وكيل الكلية المحترمين، وأخص بالشكر جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم السنة وعلومها، وعلى رأسهم رئيس القسم السابق فضيلة الأستاذ الدكتور / ملفي بن حسن الشهري، وفضيلة الدكتور / أحمد بن محمد بن حميد رئيس القسم حاليًا، والذان كانا لي بمثابة الأخوين الكبارين حرصًا ومتابعة، ومراعاة لظروفي، فجزاهما الله خيرًا.

وكذا أشكر شيعي فضيلة الدكتور / يحيى بن عبدالله الشهري البكري صاحب فكرة هذا الموضوع، فجزاه الله خيرًا على متابعته إياي سابقًا ولاحقًا.

وفي هذا المقام أشكر إخوتي أبو سعيد جبران، وسعد، وحمد، وصلاح، وأخواتي جميعًا على ما بذلوه من وقت وجهد، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما أشكر عمي الفاضل / جبران بن هادي، وأبناءه؛ على ما قدموه لي من رعاية واهتمام بالغين فجزاهم الله عني خيرًا.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدم الشكر الجزيل لزوجتي الغالية "أم مصعب" على صبرها وتضحيتها بكثير من حقوقها، وتبنيها سبل الراحة لإتمام هذا العمل، فلها مني الدعاء الخالص بالتوفيق والسداد، فجزاها الله خيرًا.

الباب الأول

الجرح والتعديل بإيجاز

ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول: -

✧ التمهيد.

✧ الفصل الأول: نشأة علم الجرح والتعديل والغاية من دراسته بإيجاز.

✧ الفصل الثاني: من يقبل قوله في الجرح والتعديل بإيجاز.

✧ الفصل الثالث: تعارض الجرح والتعديل.

التمهيد

وفيه: -

✻ أولاً: تعريف الجرح والتعديل بإيجاز.

✻ ثانياً: وجوب معرفة أحوال رجال الحديث وأهمية تلك المعرفة بإيجاز.

توطئة:

إن من نعم الله ومننه على هذه الأمة المرحومة أن حفظ دينها من التحريف والتبديل، ويتمثل هذا الحفظ والصون في تكفل الله بحفظ دستورها القويم (الكتاب والسنة).

أما حفظ الكتاب الكريم فواضح وجلي، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ فَمٍّ كَذِبٌ وَلَا مِنْ يَدَيْنِ ابْنِ آدَمَ﴾ (١).
﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ فَمٍّ كَذِبٌ وَلَا مِنْ يَدَيْنِ ابْنِ آدَمَ﴾ (١).
﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ فَمٍّ كَذِبٌ وَلَا مِنْ يَدَيْنِ ابْنِ آدَمَ﴾ (١).

وأما السنة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم - فتدخل ضمناً في هذا الحفظ الإلهي؛ إذ إنها قد وصفت في القرآن بالذكر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ فَمٍّ كَذِبٌ وَلَا مِنْ يَدَيْنِ ابْنِ آدَمَ﴾ (١).
﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ فَمٍّ كَذِبٌ وَلَا مِنْ يَدَيْنِ ابْنِ آدَمَ﴾ (١).
﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ فَمٍّ كَذِبٌ وَلَا مِنْ يَدَيْنِ ابْنِ آدَمَ﴾ (١).

غير أن هذا الحفظ حفظ عام لأصل السنة؛ وأما عن كيفية هذا الحفظ؛ فإن الله قد شرف أهل الحديث بحفظها ونقلها للناس والذب عنها.

يقول ابن حزم رحمه الله: «... وأيضاً والله الحمد الدين الذي كلفنا به ربنا، ولم يجعل لنا مخلصاً من النار إلا اتباعه، مبين كلّه في القرآن الكريم، وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة، وإن الدين قد كمل فلا مزيد فيه ولا نقص، وأيضاً إن كل ذلك مضبوط ومحفوظ لقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ فَمٍّ كَذِبٌ وَلَا مِنْ يَدَيْنِ ابْنِ آدَمَ﴾ (١).

() س ١ سورة الح ٢ ، آية: ٤
() س ١ سورة المزل ٢ ، آية: ٤
() س ١ سورة المزل ٢ ، آية: ٤

. () « ↑ ♦ ♀ □ ↻ → & 🏠 🕒 □ ♦ ○ 🖥

وقال أيضًا: « فصح أن كلامه ﷺ عن وحي من الله تعالى إذا كان فيما تعبدنا به خالقنا تعالى؛ لقوله ﷺ: «أنا أعلم بأمر دينكم»^(١) الحديث. وقال تعالى: ↓





.↑ ... ↗ ☠ Ɽ & ↗ ③ ♦ ♁ 📷 📞

فصح أنه لا يحل التحاكم عند الاختلاف إلا إلى القرآن والسنة»^(١).

وقال أيضًا: «... فإذا جاء خبر الراوي الثقة عن مثله مسندًا إلى رسول الله ﷺ، فهو مقطوع به على أنه حق عند الله ﷻ موجب صحة الحكم به إذا كان جميع رواته متفقًا على عدالتهم أو ممن ثبتت عدالتهم، وإن اعترض معترض في بعضهم ممن لم يصح اعتراضه، أو اعترض بما لا يصح الاعتراض به؛ برهان ذلك قوله تعالى: ﴿...﴾»

وقال أيضًا: بعد سرد الأدلة على حفظ السنة النبوية: «... ورابعها أن الله يقول:

◆ ② 📄 🖱️ 🧵 📢 📝 🧐 ✂️ 🧐 ◆ ☾ 📄 📷 📱 ⑧ ◆ ⚙️ ⬅️ Ⅱ 📄 ◆ ◆ ✚ 🧐 ✨ ⚙️ 🗑️ ① ⬇️

() الميزة الكافية لابن حزم الظاهي ، ٦/١ .١

() لم تُؤف على الحديث بهذا الـ
ص.

() المبدئة الكافية لابن حزم الظاهي ، ٩/١ .٢

() المجموع لسابق، ١ / ٤ ٤ ٣ .

صح في حفظ كل ما قاله رسول الله ﷺ...»^(١).

وباتخاذهم هذا المنهج وملازمتهم له؛ صاروا بمثابة الحراس لسنة النبي ﷺ، وصَدَقَ فيهم قول سفيان الثوري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «... الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض»^(١).

() المجموع السابق ١ ، ١ / ٥٤

() شرفاً حاب الحشد ، ونصيحةً لم الحشد ، الخطيب البغدادي: ص ٩.

سأتحدث أولاً عن بيان مصطلح (الجرح والتعديل) باعتباره مركباً من كلمتين اثنتين هما: الجرح، والتعديل.

فالجرح لغة: يدل على معنيين اثنين، أحدهما: الكسب، والثاني: شق الجلد.

قال تعالى:  وقال تعالى:  ^(١).

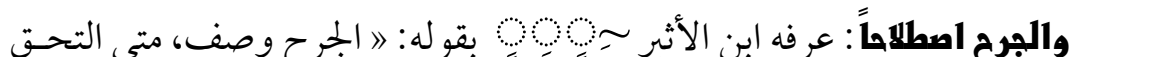
قال ابن فارس: «الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما: الكسب، والثاني: شق الجلد، فالأول قولهم: اجترح: إذا عمل وكسب.

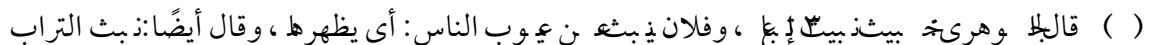
وأما الآخر فقولهم: جرحه بحديدة جرحاً، والاسم الجرح. ويقال: جرح الشاهد إذا رد قوله نبثاً ^(٢) غير جميل، واستجرح فلان إذا عمل ما يجرح من أجله...» ^(٣).

وبناءً على هذا فإن الجرح يطلق على معنيين:

أحدهما: الجرح - بضم الجيم المعجمة - وهو بمعنى: الشق في الجلد.

ثانيهما: الجرح - بفتح الجيم - وهو بمعنى الكسب والعمل، فهو هنا معنى لا حقيقة، وهو ما فسره بقوله: «إذا عمل ما يجرح به».

والجرح اصطلاحاً: عرفه ابن الأثير  بقوله: «الجرح وصف، متى التحق بالراوي والشاهد، سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به» ^(٤).

() س	١ سورة الأنعام	، آية:	٦٠.
() س	٢ سورة المائدة	، آية: ٥	٤.
()	قال البلذلي وهريخ بيثنيبيث  ، وفلان يثبت من عيوب الناس: أي يظهرها، وقال أيضاً: ثبت التراب		
	نبيته نبيته، في وث وثنيثي مثيخو من بئر أو نهر. لسان العيو ٧، ٨، ١.		
() هـ	جم مقاييس اللغة، لأبي علي بن أحمد بن فارس، ٧،		٥١ ٤.
() هـ	جلد الطل في أحاديث الروي، ٧،		٢ ١.

وهذا الوصف إما أن يكون متعلقاً بعدالته، أو ضبطه.

أما التعديل في اللغة: فيطلق ويراد به أحد أصليين: الاستواء والآخر الاعوجاج.

قال تعالى: (١). وقال تعالى: (٢).

قال ابن فارس: «عدل: العين والdal واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمضادين: أحدهما يدل على الاستواء، والآخر على الاعوجاج.

فالأول: العدل من الناس، المرضي المستوي الطريقة، يقال: هذا عدل، وهما عدل... والعدل: نقيض الجور...» (٣).

فرجل عدل: مقبول الشهادة، وتعديل الرجل: تزكيته، قال تعالى: (٤).

وأما في الاصطلاح: فعرفه ابن الأثير بقوله: «والتعديل: وصف، متى التحق بهما -يعني الراوي والشاهد-، اعتبر قولهما، وأخذ به» (٥).

ثانياً: أما تعريف الجرح والتعديل باعتباره علماً قائماً بذاته، له قوانينه وقواعده وضوابطه وفقهه: فهو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن

- (١) سورة الانفطار ، آية: ٧.
- (٢) سورة الأنعام ، آية: ١.
- (٣) معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، ٢٤٦٢ ، مادة: عدل.
- (٤) سورة البقرة ، ٤ ، آية: ٨٢.
- (٥) جملح الطلح لو ، ٦/١ ، ٢.

مراتب تلك الألفاظ^(١).

إذا هو عِلْمٌ يبحث في أحوال الرجال، لمعرفة المقبول من المردود، والصحيح من السقيم.



ثانيًا: وجوب معرفة أحوال رجال الحديث وأهمية تلك المعرفة بإيجاز

لما كانت معرفة أحوال الرجال مبدءًا إسلاميًا، حث عليه الشارع الحكيم كما في قوله تعالى: ﴿...﴾^(١) ووجاءت السنة النبوية الشريفة ببيان هذا الأصل والحث عليه، والحذر من مغبة التهاون بهذا الواجب الإسلامي، لما له من الأثر السلبي على عقيدة المسلم فردًا كان أو مجتمعًا وفي هذا يقول رسول الله ﷺ محذراً: «سيكون في آخر أمتي ناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم، فإياكم وإياهم»^(٢).

ولقد فهم سلف هذه الأمة معنى هذه الوصية وسبروا غورها واستفادوا من مكنون دررها، فهذا حبر الأمة وترجمان القرآن عبدالله بن عباس {، يقول: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»^(٣).

وثبت عن ابن سيرين ٠٠٠ أنه قال: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»^(٤).

(١) سورة الح ١٠١، آية: ٦.
(٢) من حديث أبي هريرة ٠٠٠ كما في مقدمته ححيح ٦ ٣ حديث رقم: ١٥٠. ورواه أحمد في مسنده أبي هريرة ٣٢١٧. ورواه الخطم في المستلث، وقال: ذكره مسلم في خطبة كل تابع الحكايات ولم يخرجاه في أبواب كلبا، وهو ححيح على شرطها جميعاً، يحتاج إليه في الجرح والتعديل، ولا أعلم له علة. ١/ ٨٤.

(٣) مقدمته ححيح ٩ ٣٣ رقم: ١.
(٤) المجموع لشيخ ٣ ٤٤٤ رقم: ٢.

وتبعهم مَنْ بعدهم على نفس النهج، وترجموا هذه المعاني إلى واقع ملموس، فطبقوا قواعد علم الجرح والتعديل على الرواة، وسبروا أحوالهم بما ليس له مثيل عند أمة من الأمم، حتى بلغ ببعضهم أن يعدّ غفوات الرواة أثناء الدروس؛ احتياطاً للسنة المطهرة، بل ووصفت مشية بعض الرواة مما كان له الأثر الفعال في نفوس طلاب العلم ورواة السنة، فضلاً عن وصف ضبطهم وعدالتهم الظاهرة.

فخرجوا لنا بالنتيجة النهائية التي تلازم الراوي، ولا يستطيع منها فكاكاً.

ولقد تيقنوا -رحمهم الله- بوجوب معرفة أحوال رجال الحديث، فصدر عنهم أقوال تؤيد هذا المبدأ وتبدي ثمرته، والسبب الباعث إلى التشبث به.

أقتصر على بعض نقولاتهم وما لم أذكره أكثر، ولكن حسبي الإشارة إلى اهتمامهم بهذا الأصل.

فهذا يحيى بن معين رحمته الله يقول: «وإن للعلم شباباً ينتقدون العلم»^(١).

وهذا النقل فيه إشارة إلى مدحهم، والترغيب في سلوك مثل هذا المسلك العظيم.

وقال عبدالله بن المبارك رحمته الله: «طلب الإسناد المتصل من الدين»^(٢)، ولا شك أنه لا يعرف اتصال السند من انقطاعه إلا بمعرفة أحوال الرجال ولادة ووفاة.

وقال أيضاً: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم»^(٣).

وقال مالك بن أنس رحمته الله: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين من عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم،

(١) الكفاية ١، خطيب لبغليخ ١، ٨/١

١.

٤

(٢) المجموع لسليق، ٢/ ٢ ٥٠

٤.

(٣) المجموع لسليق، ٢/ ٣ ٥٢

٤.

يقولون: قال رسول الله ﷺ؛ فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو أوّتمن على بيت مال كان أميناً؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقوم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب وهو شاب فنزدحم على بابه»^(١).

وقال ابن حبان رحمه الله: «... إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف»^(٢).

وقال الحاكم رحمه الله في حديثه عن الجرح والتعديل: «... وهو ثمرة هذا العلم - علم مصطلح الحديث - والمراقبة الكبيرة منه»^(٣).

وقال ابن الأثير رحمه الله: «... وإنما حمل أصحاب الحديث على الكلام في الرجال، وتعديل من عدلوا، وجرح من جرحوا، الاحتياط في أمور الدين، وحراسة قانونه، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنى الإسلام وأساس الشريعة، ولا نظن بهم أنهم أرادوا الطعن في الناس والغيبة والوقعة فيهم، ولكنهم بنوا ضعف من ضعفوه، لكي يعرف فتجنب الرواية عنه والأخذ بحديثه؛ تورعاً وحسبةً وثبتاً في أمر الدين؛ فإن الشهادة في الدين أحق وأولى أن تثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك، وتبين أحوال الناس، وهو من الأمور المتعينة العائدة بالنفع العظيم في أصول الدين»^(٤).

() الكفاية لم خطيب البغدادي، ١، ٧، ٤. وتكلم في هذا المبدأ أيضاً أبو حاتم في مقدمة الجرح والتعديل، ص ٥-٦.

() لم جروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ص ٤.

() معرفة علوم الحديث، ص ٥٣، ٢.

() جلع المبدأ لو، ٤، ١، ٣.

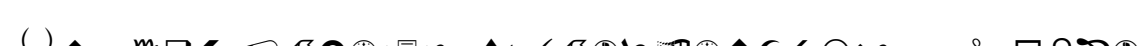
وختام القول :

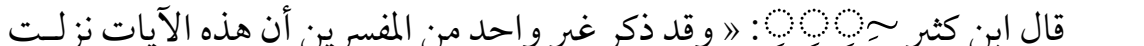
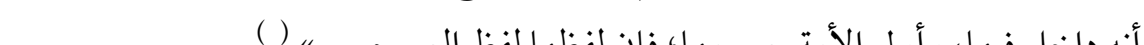
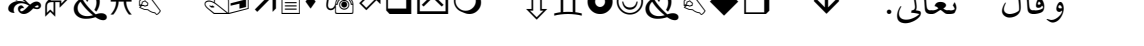
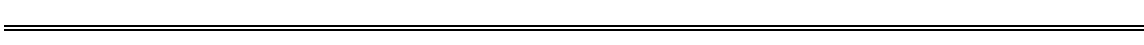
أن السبب الداعي إلى الاهتمام بهذا الأصل تمييز الصحيح من السقيم.



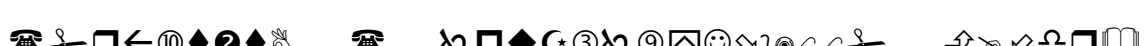
الفصل الأول

نشأة علم الجرح والتعديل
والغاية من دراسته بإيجاز

وقال تعالى:             فاشتملت هذه الآية على جرح المنافقين.

وقال تعالى:                            

قال ابن كثير رحمه الله: «وقد ذكر غير واحد من المفسرين أن هذه الآيات نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه حتى إن بعضهم حكى الإجماع من المفسرين على ذلك، ولا شك أنه داخل فيها، وأولى الأمة بعمومها؛ فإن لفظها لفظ العموم...» ^(١).

وقال تعالى:                

() س ١ سورة المنافقة

١.

ون: آية:

٢.

١

() س سورة الليل الآيات: ١٧-٢١

٥٥٦/٤

،

() تم سير القرآن العظيم ٣

من الأعراب، وكشف النقاب عن بعض المنافقين في المدينة.^(١) فدلّت هذه الآية على جرح طائفة

وقال تعالى: $\downarrow$... $\uparrow$ (١) الآيات، ووجه الدلالة: حيث جاء التصريح بجرحه في خاصته.

وأشهر ما جاء في هذا الأصل من القرآن قوله تعالى: $\downarrow$... $\uparrow$ (١) ذكر هذه الآية أصلاً في وجوب معرفة أحوال الرواة.

وأما السنة: فأحاديث الفضائل أعظم شاهد على ذلك على وجه الإجمال، وأما من حيث التفصيل فأذكر بعض الأحاديث في هذا الباب ومنها:

ما جاء عن عائشة >: أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: «اأذنوا له فبئس ابن العشيرة، أو بئس أخو العشيرة، فلما دخل ألان له القول، فقالت عائشة >: يا رسول الله! قلت له الذي قلت، فلما دخل أكنت له القول، قال: أي عائشة! إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودّعه - أو تركه - الناس اتقاء فحشه» (١).

(١) سورة التوبة، آية:	١	١٠.
(٢) سورة المائدة	١	سد بأكملها.
(٣) سورة الح	١	جرات

(١) رواه البخاري في كتاب الأئمة، باب المداراة مع الناس، حديث رقم: ١٣٦٠، عطل ححيح مع الله تح
٦٤
٦/١
←=

حادثة الإفك، قالت أم المؤمنين عائشة >: «فأما أسامة فأشار على رسول الله ﷺ بالذي يعلم من براءة أهله، وبالذي يعلم في نفسه لهم من الودّ، فقال: يا رسول الله! هم أهلك، ولا نعلم إلا خيراً. أما علي فقال: لم يضيق الله عليك، والنساء سواها كثير، وإن تسأل الجارية تعرّفك» قالت: «فدعا رسول الله ﷺ بريرة فقال: أي بريرة، هل رأيت شيء يريبك في أمر عائشة؟ فقالت له بريرة: والذي بعثك بالحق إن رأيت عليها أمراً قط أغمصه^(١) عليها أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله»^(٢).

قال الخطيب: «وفي استشارة النبي ﷺ علياً وأسامة وسؤاله بريرة عما عندهم من العلم بأهله بيان واضح أنه لم يسألهم إلا وواجب عليهم إخباره بما يعلمون من ذلك، فكذلك يجب على جميع من عنده علم من ناقل خبره، أو حامل أثره مما لا يبلغ محله في الدين محل عائشة أم المؤمنين، ولا منزلته من رسول الله ﷺ، منزلتها منه، بخصلة تكون منه يضعف خبره عند إظهارها عليه، أو بجرحة تثبت فيه، يسقط حديثه عند ذكرها عنه، أن يبيدها لمن لا علم له به، ليكون بتحذيره الناس إياه من الناصرين لدين الله، الذابن للكذب عن رسول الله ﷺ فيا لها منزلة ما أعظمها، ومرتبة ما أشرفها، وإن جهلها جاهل وأنكرها منكر»^(٣).

(١) أي: أعجبه، وأطنب به هليها. النهاية لابن الأثير، ٧٣، ٤ ٣.

(٢) رواه البخاري في كتاب التلخيص، باب تعديل المساء بعضهن بعضاً، حديث رقم: ٢٦٦٠، صحيح مع له تح ٨/٥، ٣ ٣.

وأخرج مسلم في صحيحه كتاب التلخيص، باب: في حديث الإفك قول توبة القذف، حديث رقم: ١٠٣٧، ٦٩٥، ١٠٣٧، صحيح مع المنهاج للذوي ٧٧، ١٠٣.

(٣) الكفاية ٣ ٦٦/١، ١.

وكذا ثبتت آثار كثيرة عن الصحابة في الثناء على بعض الصحابة والتابعين، وآثار في جرح أفراد منهم، فمن جملة ذلك ما قاله عمر بن الخطاب في حق ابن عباس رضي الله عنه: «ذلك فتى الكهول، له لسان سؤول وقلب عقول»^(١).

ومن ذلك ما ثبت عن عمر رضي الله عنه في أبي مسلم الخولاني رضي الله عنه حين قدم المدينة بعد أن ألقاه الأسود في النار باليمن وأنجاه الله من النار، فبصر به عمر في مسجد رسول الله ﷺ فقام إليه، فقال: «ممن الرجل؟ قال: من اليمن. قال: ما فعل الذي حرقه الكذاب بالنار؟ قال: ذاك عبد الله بن ثوب. قال: نشدتك بالله، أنت هو؟ قال: اللهم نعم، فاعتنقه عمر وبكى، ثم ذهب به حتى أجلسه فيما بينه وبين الصديق، فقال: الحمد لله الذي لم يُمتني حتى أراني في أمة محمد ﷺ من صنع به كما صنع بإبراهيم الخليل»^(٢).

وبعد أن توفي أصحاب رسول الله ﷺ حمل الراية من بعدهم التابعون -رحمهم الله- فكان أول من زكى وجرح من التابعين: الشعبي، وابن سيرين، ونحوهما، قد حفظ عنهم توثيق ناس، وتضعيف آخرين^(٣)، وكُتِبَ الرجال والجرح والتعديل مملوءة وطافحة بكلامهم -رحمهم الله- في الرجال مما لا يدع مجالاً لذكر أمثلة من كلامهم، بل أقصر على ما سيجيء في ثنايا هذه الرسالة.

وقد اهتم العلماء بذكر أسماء من عرف عنهم الكلام في الرجال، وصنفوا في ذلك مصنفات، من ذلك ما فعله ابن عدي في مقدمة كتابه الكامل حيث ذكر: من تكلم في الرجال من زمن الصحابة حتى زمنه وابتدأهم بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وختمهم بعلي بن سعيد بن بشير الرازي^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء، ٣٦٤-٥.

٣.

٤

(٢) المرجع لسابق، ٢.

٩-٨/٤.

(٣) ذكرهم بن عدي تملقاً لولاه في الجرح ولتعديل، الفهرست ٢-١.

٧٣-١.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١-١.

٢٤١.

وقد ذكر الحافظ الذهبي ٭٭٭ سبعمائة وخمسة عشر ناقدًا، قسمهم على اثنتين وعشرين طبقة، ابتدأهم بشعبة بن الحجاج، وختمهم بابن سيد الناس^(١).

وخلاصة القول في هذا الفصل:

أن الجرح والتعديل ثابت بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة، ثم صار له قوانينه، وتوسع فيه التابعون، وقُسم النقاد إلى طبقات عديدة حسب فتراتهم الزمنية، مما يشير إلى أن الغاية من هذا العلم هو معرفة من تقبل روايته أو ترد، ومن يُصحح حديثه ومن يُضعف، فنبل هذا العلم وعظم؛ لشرف غايته ومقصده.



الفصل الثاني

من يقبل قوله

في الجرح والتعديل بإيجاز

ليس كل أحد يقبل قوله في الجرح والتعديل؛ لأن نقد الرواة ليس بالأمر الهين؛ فليس الأمر مجرد كلام في الرواة فحسب، بل الأمر أعظم، تصحيح حديث أو تضعيفه، وإعمال سنة وإثباتها أو إهمالها وردّها.

إذ إن غاية هذا العلم هو تمييز صحيح السنة من سقيمها، وذب الكذب عن سنة رسول الله ﷺ بمعرفة أحوال نقلتها، فمن خالف هذا بهوى وقلة ديانة فقد كذب على رسول الله ﷺ.

إذا تقرّر هذا فإن الناقد الذي يقبل قوله في الجرح والتعديل لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب ثم يحتاج إلى معرفة حال الرواة، وحال الشيوخ الذين يحدث عنهم إلى غير ذلك.

ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالمّا لنفسه لا يستهويه الهوى.

يقول الإمام الذهبي رحمه الله: «... والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلمه، ورجاله» (١).

وحتى يصير العالم الناقد جهبذاً في هذا العلم متمكناً فيه، فعليه ملازمة وصية هذا الإمام رحمه الله حيث يقول مذكراً للحفاظ: «... ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار، ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر، واليقظ، والفهم، مع التقوى والدين المتين، والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله ﷻ: ↓
 • ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
 (١). فإن آنت يا هذا من نفسك فهما وصدقاً وديناً وورعاً، وإلا فلا تتعنّ، وإن غلب عليك الهوى والعصية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب...» (٢).

وما أحسن ما نظمه الجعبري حيث قال:

يا خائضاً في الجرح والتعديل كن قائماً بالقسط والتعديل
 لا تتبعن هواك في أحديهما فتضل عن قصد السبيل خليلي
 واختر لنفسك منهجاً تنجو به عند السؤال بعرضة التهويل (٣)

ويقرر الحافظ ابن حجر رحمه الله ما مضى فيقول: «تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف.. وينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ» (٤). ونخلص إلى أن باب الجرح والتعديل مبني على أصل العدل والإنصاف، ومجافاة الجور والظلم والهوى والعصية.

وينظم هذه القاعدة والخلاصة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في عقد فريد هو لبّ هذا الباب، ومن خالف هذا المنهج فقد حاد عن الصواب.

حيث قال: «ومعلوم أنا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة، مثل الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمشايخ المختلفين في العلم والدين، وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل، لا بجهل وظلم، فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال، والظلم

(١) سورة المحل ١، آية: ٣

(٢) تذكرة الحفاظ، الفري، ٨١

(٣) سورة موم ٨، ص ٣

(٤) نزهة النظر شرح ذخيرة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ١٧٦-٧٧

'

[illegible]

الآتية:

(٢) كثرة المذاكرة مع الأقران، والسهر في طلب هذا الشأن.

() منهاج لسنة البووية في مظل كلام الشيعة القدرية ، ٦٧

٢ ١ .

() سورة الأنعام ٢ ، آية: ٥٢ ١ .

() سورة المساء ٣ ، آية: ٥ ٣ ١ .

٣) سرعة البديهة واليقظة التامة والفهم الصحيح.

٤) التردد إلى مجالس العلماء، والاستفادة من تجاربهم.

٥) التقوى ومتانة الدين، ولكن قد يكون الإنسان يجتهد ويخطئ، واللجوء إلى الله وكثرة الإلحاح عليه بالدعاء أن يفتح عليه، فالله قريب من عباده المحسنين.

وعلى هذا فالنقاد يتباينون في هذا العلم، بناءً على مدى خبراتهم ومعرفتهم بالرجال فنجد ناقدًا عارفًا بأحوال الرواة عدلاً مجافياً للهوى والعصبية، وآخر نجده قليل الخبرة بحال راوٍ ما أو بحديثه، ونجد ناقدًا آخر يميل لطائفة ما أو لمذهب ما أو قد يعاديه، مما سبب تعارضًا بين أقوال النقاد في راوٍ معين حسب رؤية كل ناقد، يجعل الناظر في أقوالهم يقف حيران، أين الحق والصواب من هذه الأقوال؟ فيأخذه ويتشبه به، ولا شك أن هذه المرحلة هي أساس مبنى هذه الرسالة مما يجعلني أتطرق لهذا الموضوع في المبحث الذي يليه لبيان أسباب التعارض وطرق دفعها.

الفصل الثالث

تعارض الجرح و التعديل

ويشتمل على مبحثين: -

✧ المبحث الأول: أسباب تعارض الجرح والتعديل.

✧ المبحث الثاني: الخطوات المتبعة عند تعارض الجرح والتعديل بإيجاز.

أولاً: أن النقاد بشر، والبشر غير معصومين، وأبى الله إلا أن يكون الكمال له جل في علاه، فالبشر ينسى ويخطئ...

ثانياً: أن هذا العلم مبني على غلبة الظن والاجتهاد، وما دام أن الأمر كذلك؛ فإنه يلزم منه حصول التعارض؛ لاختلاف اجتهادات النقاد.

ثالثاً: معارضة بعض النقاد لغيرهم ممن هم أجل قدراً وأعلى منزلة في علم الرجال؛ كمعارضة الأزدي وابن حزم في كثير من الرواة لغيرهم من كبار النقاد، كما في ترجمة إبراهيم بن طهمان^(١)، وحفص بن ميسرة^(٢)، مما ينشأ عنه التعارض الحقيقي أو النسبي.

ويمكن تفصيل هذه الأسباب الثلاثة إلى أسباب عديدة^(٣):

الأول: كون الجرح مفسراً بما لا يجرح مثله، كمن جرح بركوب البرذون، أو بالبول قائماً، وكمن جرح بحديث ظنه خطأ وثبت أنه صحيح^(٤).

الثاني: كون الجرح في أمر نسبي، بمعنى أن المترجم له قد جرحه الناقد بالنسبة لأمر ما، فيظن غيره أن المترجم مجروح ساقط الحديث، والأمر ليس كذلك، كمن ضعف في بعض البلدان، ووثق في أخرى، ومن ضعف في حفظه دون كتابه، وكمن ضعف في حديثه عن شيوخ معينين دون آخرين، وكمن ضعف لأجل بدعته، لا لأمر آخر، مع

() ينظر: ٨ ١ ٤ ١ م هذه الرسالة.
() ينظر: ٢ ٣ ٠ ٣ م هذه الرسالة.
() أرتب الأبواب لتفصيل سبب ورودها في باحث الرسالة؛ لأن هذا البحث يتركز على هذه الرسالة.

() عقد الخطيب البغدادي رحمه الله باباً بعنوان: باب لزوم الجرح لمن يحتاج إلى شك في أم لا، وباباً آخر بعنوان: باب ذكر بعض ما لا يثبت في الجرح فذكر ما لا يثبت في العدالة.

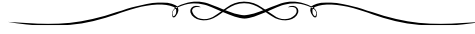
كونه صادق الحديث.

الثالث: صدور الجرح من متشدد، أو ذي عصبية، أو كلام القرين في قرينه ما لم تستفرض شهرته وتثبت.

الرابع: كون الجرح صادرًا ممن لا يقبل قوله في الجرح والتعديل، سواء كان مطلقًا، أو حال تفرده بالكلام فيمن ليس فيه كلام لغيره من النقاد جرحًا ولا تعديلاً.

الخامس: خفاء حال الراوي على الناقد، بسبب قلة خبرته بحاله أو حديثه.

السادس: كون الجرح ناشئًا عن فهم خاطئ من الجارح، ولهذا صور عديدة^(١).



() يأتي تفصيلها في الباب الثاني (للفهمل الرابع، بحث الخامس)، ولصحة ورعدة منها: ما كان في جانب الناقد، أو في جانب حكاي النقدي، أو في جانب الناظر في كلام الناقد.

المبحث الثاني: الخطوات المتبعة عند تعارض الجرح والتعديل بإيجاز

بعد أن تحدث الباحث عن أسباب التعارض بين الجرح والتعديل في المبحث الماضي،
ناسب أن يردفه في هذا المبحث ببيان كيفية دفعه، والخطوات المتبعة في هذا المجال.

وبتلخص هذا المبحث في ثلاثة محاور رئيسية إجمالاً هي:

أولاً: أنواع التعارض بين أقوال أئمة الجرح والتعديل.

ثانياً: وسائل دفع هذا التعارض.

ثالثاً: خلاصة هذا المبحث.

وإلى تفصيل القول في هذه المحاور:

✧ المحور الأول: أنواع التعارض بين أقوال أئمة الجرح والتعديل:

ينقسم التعارض بين أقوال أئمة الجرح والتعديل إلى نوعين هما:

الأول: أن يكون التعارض بين أقوال الناقد الواحد في الراوي نفسه، وهذا
الاختلاف يرجع سببه لأحد أمور منها:

(١) قد يكون لتغير اجتهاد الناقد في الراوي ذاته، فيكون له في الراوي الواحد قولان
أو أكثر، وهذا يكثر في أقوال الأئمة المكثرين من الكلام في الرجال، كابن معين،
وأحمد -رحمهما الله-.

(٢) قد يكون لاختلاف كيفية السؤال الموجه للناقد، كأن يُسأل عن الراوي ومن
فوقه، فيضعفه بالنسبة لمن قُرِنَ به^(١)، لا أنه ضعيف في ذاته^(٢).

() وهذا ما يُعرف بـ «وثيق ولا تضعيف المسمي»، وسيأتي تفصيله في هذه الرسائل ص ٦٨ - ٢.

() الفزع ولا تكميل، اللكوي: ٢٦٢ ب. تصرف.

الثاني: أن يكون التعارض^(١) بين ناقلين فأكثر في راوٍ بعينه.

فأحدهم يجرّحه والآخر يُعَدِّله، وهذا راجع إلى اختلاف اجتهادات العلماء في تنزيل الأحكام على الرواة، كل حسب ما يعلمه من حال الراوي.

✻ المحور الثاني: الخطوات المتبعة لدفع هذا التعارض:

يتم دفع هذا التعارض بناءً على معرفة نوعه من خلال ما سبق توضيحه، ثم ينظر في طرق دفعه كما سبّغنه من خلال طريقتين أساسيتين هما:

الطريقة الأولى: الخطوات المتبعة لدفع التعارض بين أقوال الناقد الواحد:

وتتلخص في خمس خطوات رئيسية هي:

الأولى: التثبت من صحة النقل، وصحة نسبة الجرح إلى قائله، فقد ينسب إلى إمام أنه جرح شخصاً ما، والصحيح عدم ثبوت ذلك عنه، مثل: أبان بن يزيد العطار، وثقه عامة النقاد، ورؤي عن يحيى القطان أنه قال: «أنا لا أحدث عنه» قال الحافظ الذهبي: «وهذا لم يصح»^(٢).

وقد عدّ العلامة عبدالرحمن المعلمي السياني 〰 هذا الشرط من القواعد الهامة التي يجب مراعاتها في نقد الرواة، فقال: «الشرط الثالث: إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة، فليُنظر أثابته هي عن ذلك الإمام أم لا؟»^(٣).

(١) الحديث هنا من لتعارض الحقيقي، أما إذا كان جرحاً لتعديل على معنى والجرح على آخر فلا تغلر ، وهذا ملبّه إليه ابن الوزير في قوله: «واعلم أن لتعارض بين لتعديل ولجريح إنهما يكون عند الوقوف في حقيقة لتغلر ، أما إذا كان من معرفة ما يرفع لك فلا تعارض لبته». تنقيح الأنظار: ١٩٦ ، وتوضيح الأفكار للصنطاني، ٦٧/٢ .١

(٢) من تكلم فيه هو وثق ٢ ، ص ، ٦١ .

(٣) لتتكيل ٣ ، /١ ، ٦٢ .

الثانية: معرفة آخر الاجتهادين ليؤخذ به إن أمكن.

الثالثة: طلب الجمع بين أقواله بعد التفسير والتبيين، والسعي حثيثاً لحملها على محامل لا يبقى معها أثر للتعارض، فإن تعذر الجمع انتقل للخطوة الرابعة.

الرابعة: البحث عن القول الراجح من أقواله، وإهمال ما عداه.

الخامسة: التوقف عند العجز عما سبق، حيث لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وهذا ما استطاع أن يبذله من جهد وتقوى في هذا الباب، حتى ييسر الله من يحل هذا التعارض من العلماء المجتهدين^(١).

الجدير بالذكر أن الحافظ ابن حجر^{رحمته الله} يرجح تقديم التعديل - في هذه الحالة - على الجرح ويرى حمل الجرح على شيء بعينه^(٢).

الطريقة الثانية: الخطوات المتبعة لدفع التعارض بين أقوال ناقلين فأكثر من أئمة الجرح والتعديل:

وهذه الطريقة تحتاج إلى اتباع أربع خطوات رئيسية هي:

الأولى: التحقق من ثبوت التعارض، والتأكد من صحة النقل، وصحة نسبة القول إلى قائله، سواء كان جرحاً أو تعديلاً.

الثانية: طلب الجمع بين كلام الموثقين والمجرحين في ذلك الراوي، وذلك بأن يحمل التوثيق على أمر خاص، والتجريح على أمر خاص آخر؛ ولذلك صور:

١ - أن يكون التوثيق للراوي في روايته عن أهل بلده، والجرح له في روايته عن غير

() هذه الخطوات تثبت إلى حللك بير خطوات الترجيح في القه، حيث يتضح أن الجتمع بينهما خط تلاف لجاهدات العلم، فخطوات في الخطوات والد نتائج.

() قال بعد ذكر ترجمة هدية بن خالد القيسي: «وقد وثقه للنسابة، وقرأت بخط الفهرستي قوله المستفيضة، وضعه أخرى. قلت: لعله وضعه في شيء خاص». هدي لستين، ص ٢٤.

أهل بلده، وذلك مثل: إسماعيل بن عياش؛ فإنه إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه ضعيف.

٢- أن يكون التوثيق للراوي في وقت من عمره، والتجريح في وقت آخر من عمره، وذلك في حق الرواة المختلطين، فيؤخذ من حديث هؤلاء ما روي عنهم قبل الاختلاط، ويضعف من حديثهم ما روي عنهم بعد الاختلاط.

فأما إن توقف عن التحديث أو حجب عنه الناس كما في شأن جرير بن حازم، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي؛ فإن حديثه مقبول ولا يضره اختلاطه.

٣- أن يكون التوثيق للراوي في روايته عن بعض شيوخه، والجرح في روايته عن شيوخ آخرين.

٤- أن يكون التوثيق للراوي في ضبطه لكتابه، والجرح في روايته من حفظه^(١).

الثالثة: أن يتعدّد الجمع بين الجرح والتعديل، فحينئذٍ يطلب الترجيح، وهذه الخطوة أطال العلماء فيها الكلام، واختلفوا في أيهما يُقدّم، الجرح أو التعديل؟ على أقوال عدة، منها:

القول الأول: تقديم الجرح مطلقاً^(٢)، ولو كان المعدّلون أكثر^(٣)؛ لأن مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها المعدّل، ولأن الجرح مصدّق للمعدّل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عن المعدّل.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «فمن عمل بقول الجرح لم يتهم المزكي، ولم

() ينظر فيما تقدّم من هذا الموضع في الباب الثاني من الباب الثاني ٩ ٣ ٢ وما بعدها.

() المراد بالجرح هنا: الجرح الذي هو غير المجهول، يدل لهذا قول السيوطي في تدريب الراوي ٨ / ٢ : «وإذ لم يتعمّد فيه - أي الراوي - جرحه سر وتعليل، فالجرح مقام، ولو زاد عدد المعدل.»

() نقله الخطيب في الكفاية: ٣٣٣ ص ٣٣٣ ح ٩٠ و ١١٠.

يخرجه بذلك عن كونه عدلاً، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان ذلك تكذيباً له، ونقضاً لعدالته، وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك" (١).

القول الثاني: إن كان عدد المعدّلين أكثر، قدّم التعديل (٢)؛ لأن كثرة المعدّلين تقوّي حالهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم.

القول الثالث: أنه يتعارض الجرح والتعديل، فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح (٣).

قال الباحث: فتقديم كلام الجارح على المعدّل مقيد بثلاثة شروط:

-الأول: أن يكون الجرح مفسراً.

-الثاني: أن لا يكون الجارح متعصباً على المجروح، أو متعنّتاً في جرحه.

-الثالث: أن لا يبيّن المعدّل أن الجرح قد انتفى عن ذلك الراوي بدليل صحيح، وذلك مثل: أن يجرحه الجارح بأمر مفسّق فيبين المعدّل أنه قد تاب من ذلك العمل (٤).

فإن انتفى أحد هذه الشروط قدّم التعديل، مع مراعاة أن تحتف به القرائن (المرجحات). ومنها:

١ - كثرة المعدّلين.

٢ - جلالة المعدّل، وزيادة علمه على علم الجارح.

٣ - إنصاف المعدّل في مقابل تشدد الجارح.

(الكفاية: ٧)	١	٤	٣ ٣
(حكاية الخطيب في الكفاية: ٦/١٢)			٣
(تدريب الراوي لمسيه: ٦٧/٣) ، تحقيق أبو قتيبة نظر الفاريا ، دار طيبة ، طبعة لسادسة ،		٣	٣
	٣	٢	١٤ هـ.
(مثل ما جاء في ترجمة إسماعيل بن علي ، حيث وبي بدعة لظول بالقدر والمعدّل يشبت بقوة ،			
يربط مع ص	٧٣		١

٤ - كون المعدّل معاصراً للمتكلم فيه، خلافاً للجراح.

٥ - كون المعدّل بلدياً للمتكلم فيه مع خلّوه من المحاباة.

٦ - قوة عبارة التعديل ووضوحها، مثل: حافظ، أوثق الناس، ونحوهما، في مقابل ليونة عبارة الجراح، مثل: يخطئ، تُكَلِّم فيه، ونحوهما.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «بل الصواب التفصيل، فإن كان الجرح والحالة هذه مفسراً^(١): قُبِلَ، وإلا عُمِلَ بالتعديل، وعليه يُحمَل قول من قدّم التعديل، كالقاضي أبي الطيب الطبري وغيره، فأما من جُهِل حاله، ولم يُعَلَم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: أنه ضعيف، أو متروك، أو ساقط، أو لا يحتج به، أو نحو ذلك، فإن القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك، إذ لو فسره وكان غير قاذح لمنعتنا جهالة حال ذلك الرجل من الاحتجاج به، كيف وقد ضُعِفَ، فوجه قولهم: إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً، هو في من اختلف في توثيقه وتجريحه كما شرحناه»^(٢).

وهذا القول أنصف الأقوال وأجمعها، ويلزم منه ذكر جميع الأقوال الواردة في الراوي طلباً للترجيح؛ كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفائدة إيراد كل ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق تظهر عند المعارضة»^(٣).

الرابعة: التوقف، عند تكافؤ الأقوال، والعجز عن المراحل السابقة.

() مضى الكلام من الجرح لا سر، وسيأتي الحديث عن الجرح لا جدل في لطفه بل الربع لم يثبت الخلف ، ص ٩ ٥٣.

() لسان الميّن ، لإيج جز: ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١

□ المحور الثالث: خلاصة هذا المبحث:

يتلخص هذا المبحث في أمرين اثنين:

*أولهما: أن يكون التعارض بين أقوال إمام وناقد واحد، ومرجع هذا التعارض أحد سببين:

السبب الأول: تغير اجتهاده في الحكم على الراوي؛ لأن أحكام الجرح والتعديل مبنية على الاجتهاد والنظر.

السبب الثاني: أن يكون التعارض في حال الناظر في كلام الناقد، فالناقد يحكم على الراوي من زوايا متعددة ومن جوانب أخرى، فتارة يحكم على الراوي على انفراد، وتارة يحكم عليه بالنسبة لغيره، فيحسب الناظر في كلامه أن الراوي مجروح مثلاً، والأمر ليس كذلك ولكنه أخذ من جانب واحد، فكان سبباً في إيجاد هذا التعارض، وإلا لوجع أقوال هذا الإمام في هذا الراوي لما حصل هذا التعارض.

*ثانيهما: أن يكون التعارض بين أقوال أكثر من ناقد في راوٍ واحد:

ويرجع هذا التعارض لأحد سببين:

السبب الأول: اختلاف اجتهاد العلماء، فكلٌ يحكم على الراوي حسب ما وصل إليه اجتهاده، وبلغ إلى علمه من حاله.

السبب الثاني: تصرف الناقل عن الناقد في عبارات الجرح والتعديل، بل وتفسيرها أحياناً بما لا يقصده الناقد، فينشأ عنه تعارض بين أقوال أئمة الجرح والتعديل^(١).

فيكون لأجل السبب الأول: تعارضاً حقيقياً، وأما بالنسبة للسبب الثاني فهو داخل في بحثي الجرح المردود، وهذا لا يعتبر تعارضاً البتة.

وقد اختلف العلماء في هذه الصورة أيهما يقدم الجرح أو التعديل؟ على عدة أقوال منها:

- (١) تقديم الجرح مطلقاً، وقد ردّ هذا القول الحافظ ابن حجر رحمه الله، ويّسن أن الصواب التفصيل.
 - (٢) تقديم التعديل إذا كثر المعدلون، وهذا لا يقبل على إطلاقه هكذا، ولكن يقيد بقيود منها: إذا كانوا ذوي جلالة وإنصاف ومعرفة بحال الراوي ونحوها.
 - (٣) لا يقدم أحدهما على الآخر إلا بمرجح.
- والأخير من هذه الأقوال أميل إليه؛ لأنه لا يهمل أحد القولين، كما أنه يجعل للباحث فرصة النظر والاجتهاد.

الباب الثاني

أسباب الجرح المردود

ويشتمل على أربعة فصول: -

- ✧ الفصل الأول: الجرح المردود المتعلق بعدالة الراوي.
- ✧ الفصل الثاني: الجرح المردود المتعلق بضبط الراوي.
- ✧ الفصل الثالث: الجرح المردود المتعلق بعدالة الراوي وضبطه.
- ✧ الفصل الرابع: الجرح المردود المتعلق بذات الناقد وملكته النقدية.

الفصل الأول

الجرح المردود المتعلق بعدالة

الراوي

ويشتمل على ثلاثة مباحث: -

✧ المبحث الأول: البدع.

✧ المبحث الثاني: خوارم المروءة.

✧ المبحث الثالث: التدليس.

المبحث الأول

البدعة

ويشتمل على مطلبين: -

✧ المطلب الأول: البدعة، وما يتعلق بها، وفيه ثلاثة محاور:

- المحور الأول: تعريف البدعة.
- المحور الثاني: أنواع البدع، وحكم رواية من وُصف بها.
- المحور الثالث: طرق معرفة أهل البدع.

✧ المطلب الثاني: أشهر فرق المبتدعة.

المطلب الأول: البدعة وما يتعلق بها

وسيكون الكلام عنها في ثلاثة محاور:

المحور الأول: تعريف البدعة:

"البدعة" مصدر، وأصل الكلمة مشتقة من الفعل الثلاثي "بدع"، واسم الفاعل منه "بديع"، كقوله تعالى: ﴿وَالْبَدِيعُ رَاحِلٌ﴾^(١)، وأصل الكلمة مشتقة من الفعل الثلاثي "بدع"، واسم الفاعل منه "بديع"، كقوله تعالى: ﴿وَالْبَدِيعُ رَاحِلٌ﴾^(١).

ومدار هذا الأصل على معنيين، كما نبه عليه ابن فارس ٭٭٭ حيث قال: «الباء والdal والعين: أصلان: أحدهما ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال سابق، والآخر الانقطاع والكلال.

فالأول قولهم: أبدعت الشيء قولاً أو فعلاً، إذا ابتدأته لا عن سابق مثال. والله بديع السموات والأرض. والعرب تقول: ابتدع فلان الركي، إذا استنبطه. وفلان بدع في هذا الأمر، قال الله تعالى: ﴿وَالْبَدِيعُ رَاحِلٌ﴾^(١)، أي: ما كنت أول.

والأصل الآخر قولهم: أبْدَعَتِ الراحلة، إذا كَلَّتْ وعطبت، وأبْدِعَ بالرجل: إذا كَلَّتْ ركابُه أو عطبت وبقي منقطعاً به، وفي الحديث: «أن رجلاً أتاه فقال: يا رسول الله! إني أبْدِعُ بي فاحملني»^(٢). ويقال: الإبداع لا يكون إلا بظُلْع، ومن بعض ذلك اشتقت

(١) سورة البقرة ١٠٨، آية: ٧.

(٢) سورة الأحقاف ٢٩، آية: ٩.

(٣) رواه مسلم بن حديث أبيه مع ود الأنصلي، في كتاب الإمامة، باب ضعف ل إعانة الغازي فيه يبل الله بمكوب وغيره، وخاله في أهله بريح، حديث رقم: ٨٧٦٤ طه ححيح مع المنهاج للذوي: ١٣ / ٤١.

البدعة» (١).

إذا فالبدعة مشتقة من الأصل الأول (الابتداء وصنع الشيء لا عن مثال سابق).
فيكون للبدعة في المعنى اللغوي بهذا الإطلاق معنيان: أحدهما: ممدوح، والآخر:
مذموم.

قال الشافعي رحمه الله: «المحدثات من الأمور ضربان: ما أحدث يخالف كتاباً
أو سنة أو أثراً أو إجماعاً، فهذه البدعة ضلالة، وما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد
من هذا، فهذه محدثة غير مذمومة، قد قال عمر في قيام رمضان: «نعمت البدعة هذه»
(٢)، يعني أنه محدثة لم تكن، وإذا كانت فليس فيها ردُّ لما مضى» (٣).

وقريبٌ من هذا المعنى، قول ابن الأثير رحمه الله: «البدعة بدعتان: بدعة هدى،
وبدعة ضلالة، فما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله ﷺ فهو في حيز الذم والإنكار، وما
كان واقعاً تحت عموم ما ندب الله إليه وحض عليه الله ورسوله فهو في حيز المدح، وما لم
يكن له مثال سابق موجود كنوع من الجود والسخاء، وفعل المعروف فهو من الأفعال
المحمودة، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد الشرع به» (٤).

وأكثر كتب اللغة تقيد معنى البدعة بما كان خلاف الشرع، قال في القاموس: «البدعة
بالكسر: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء
والأعمال» (٥).

(١) معجم مقاييس اللغة، ٢٠١٩، ٢٠١.

(٢) رواه البخاري في كتاب صلاة التراويح، باب ضعف لمن قام رمضان، حديث رقم: ٢٠١٠، طبع صحيح مع
الفتح، ٨/٤.

(٣) سير أعلام النبلاء للبخاري، ٣، ٨/٨.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، ٦/١.

(٥) القاموس المحيط: ٣-٤، وينظر: حاح: ١١٥، ولسان العرب: ١٤١.

وقال الجرجاني ١: « البدعة: هي الفعلة المخالفة للسنة، وسميت البدعة؛ لأن قائلها ابتدعها من غير مقال إمام، وهي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي » (١).

وهذا على اعتبار ما اشتهر عرفاً من أن البدعة أكثر ما تستعمل في الذم (٢)، وعليه يحمل قول النبي ﷺ: « شر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة » (٣).

وأخلص في نهاية المطاف إلى أن البدعة من حيث الدلالة اللغوية هي: ما أحدث من أمر على غير مثال سابق، سواء كان أمراً دينياً أو دنيوياً، وسواء كان محموداً أو مذموماً.

تعريف البدعة اصطلاحاً:

تفاوتت تعاريف العلماء للبدعة من حيث المعنى الاصطلاحي، غير أنهم مجمعون على أنها مختصة بما يذم، وإن كانوا في العادة يقرنون التعريف اللغوي للبدعة مع المعنى الاصطلاحي، ووقفت على تعاريف كثيرة، وكان من أشهرها عندي وأقربها لتحديد ماهية البدعة، تعريفات لثلاثة من الأئمة هم: شيخ الإسلام ابن تيمية، والشاطبي، والحافظ ابن حجر -رحمهم الله-.

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية ١: « البدعة ما خالفت الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات » (٢).

(١) لتعريفات ١، ص ٣

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثر، ٧٧، ١

(٣) جزء من حديث جابر بن عبد الله ١ رواه مسلم في صحيحه في كتاب الجمعة، باب: رفع يدي عن يدي في الصلاة وما قبلها، حديث رقم: ٢٠٠٢، صحيح مع المنهاج للذوي ١٧، ٣

(٤) علم الحديث، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٥٣، ٢

وقد اقتصر ٭٭٭ في هذا التعريف على نوعين من البدع هما: الاعتقادات والعبادات، ولم ينص على العادات كيف تكون بدعة، وهذا ما استدركه الإمام الشاطبي ٭٭٭ حيث عرف البدعة بتعريفين اثنين هما:

الأول: «أنها: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»^(١). وهذا على رأي من قُصر البدعة على العبادات.

الثاني: «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها ما يُقصد بالطريقة الشرعية»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «البدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق، ويطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة»^(٣).

وهو تعريف حسن للبدعة، وهو ما يميل إليه الباحث لاختصاره وشموله. ومن خلال هذه التعاريف لهؤلاء الأئمة فقد خلصت إلى تعريف للبدعة قلت فيه: البدعة هي: «التقرب إلى الله بما يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة من الاعتقادات والعبادات والعادات».

المحور الثاني: أنواع البدع، وحكم رواية من وُصف بها:

هذا من حيث تعريف البدعة، وأما عن تفاصيل أحكامها فهو ما سأُتحدث عنه فيما يلي من خلال نظرة العلماء إلى البدعة من حيث أقسامها، وحكم رواية الحديث عمن تلبس بشيء من البدع مما سيجيء تفصيله تباعاً، مبتدئاً بتقسيم العلماء للبدعة:

() الآء تصام: ١ / ١ ٥٠.

() الموع لسبق: ١ / ٥، وإينظر إلى تعاريف أخرى مثل: تعريف ابن رجب: جامع العلوم والحكم ١٢٧/٢.

() فتح لبلي، ٨/٤ ٣ ١ ٣.

فقد اختلف العلماء في تقسيمهم البدعة إلى أقسام عدة، والذي يهمني منها في هذا البحث تقسيمهم باعتبار معتقد صاحبها إلى قسمين اثنين هما:

١ - البدعة المكفرة (المؤثرة).

٢ - البدعة غير المكفرة (غير المؤثرة).

وهذا التقسيم يشهد له واقع عمل المحدثين في الجرح والتعديل، وكذا ما جاء في كتبهم، وإن تباينت عباراتهم، وأقتصر على نقل واحد من هذه النقول يوضح هذا التقسيم حيث يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وأما البدعة، فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق...»^(١).

* أولاً: البدعة المكفرة:

وهي ما تخلع عن صاحبها ربة الإسلام، فيصير كافراً معانداً.

وضابطه: «أن يكون التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليٍّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك»^(٢).

فالتكفير المجمع عليه يكون فيمن أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق الحكم بالتكفير لا ينبغي إلا لمن تأهل له من العلماء، بعد إقامة الحجة على المخالف، وأن يُفَرَّق بين المتأول والمعاند، ويتبين هذا بعد كشف الشبهة ودحضها بالبرهان، إذ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن

() هدى لساري	١ ، ص	٤	٥٤ .
() المجمع الـ	٢ ، ص	سابـ	ق .
() نزعة النظر	٣ ، ص ٨	١	١ .

ثبت إسلامه بيقين لم يزل عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»^(١).

وقال أيضًا: «إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول ﷺ لا يكفر، بل لا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل الاعتقاد فكثير من الناس كَفَر المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم»^(٢).

وقد أشار رحمه الله إلى مسألة مهمة ينبغي التنبيه لها، وأخذها بعين الاعتبار، وهي: أن أهل البدع من منهجهم تكفير مخالفهم، فلا يُقبل حكم التكفير بإطلاق؛ لأن التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف»^(٣)، «ولأن التكفير حكم شرعي، وكذلك هو حق لله، فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله، وأيضًا فإن تكفير الشخص المعين، وتجويز قتله، موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئًا من الدين يكفر»^(٤).

وبالنظر إلى منهج المحدثين - بصرف النظر عن غيرهم - نجد أنهم متفقون على سقوط رواية من كفر ببدعته وإهدارها وعدم قبولها^(٥)، وليس في الصحيح من حديث

(١) مجمع زاد المعاد، ١، ٦٦/١٢.

(٢) منهاج السنة، ٢٣٩، ٢-٢.

(٣) نزاهة النظر، ٨، ٣.

(٤) في خصرك تاب الله تغلة المعروف بالرد على البكي، لابن تيمية، ٢، ٤.

(٥) قل لسيوطي رحمه الله من المؤيدين قوله: «من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق». تدريب الرائي، ٥/٢. وقال لبلقيني: «أما الكافر ببدعته فروي أنه ساقطة على مقتضى ذلك جزمًا». محل من

الاصطلاح (ط) وبحثية مقدمة ابن الصلاح ص ٩٩.

٢.

•

٢

8

30.

.0.

() **ينظر:** النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثر، ٩٧، ٣، والمفردات في غريب القرآن، الأصفهاني:

1.

() إشاراً إلى أن الحق لا ينال بالقرينة ٤٠ لا ، ومعارجاً للقبلي ، حفظ الحكمي ، ١٠٣٩٣ .

(هـ) هدي لساري لحفظ بلخ جو ، ٤ هـ ، وقال الحفظ الفدي ٠٠٠٠ : « لبدعة على ضررين :

فبدعة صغرى كل ولا تشيع، أو كل تشيع بلا غلو ولا تحرف؛ فهذا كثير في المتابعين وتابعيهم مع الذين ولورع والصق، لم يورد حديث هؤلاء لذهب جملته من الآثار الجارية؛ وهذه سدة بينة.

ثم بدعة كبرى؛ كالرفض الكامل والغش فيه، ولا ط على أبي بكر وعمر } والدعاء إلى طك، فهذا النوع لا يحجج به ولا كرامة.

وأيضاً فلقد ضُر الآن في هذا لضرب رجلاً صادقاً ولا مملاً ولا بديلاً للكذب شعاعاً هم، ولا تقيّة والنفاق دثاؤهم؛ فكيف يمكن لقلب من هذا حاله حاشا وكلا.

فالشعبي الحيا ، في زمان لسلف وعرفه م وم من تكلم فيع شمان والزبير وطحة ومعاوية وطائفه ن
حارب علياً عليه السلام وتعرض له م

والغالى في زماننا وعرفناه، والذي يكفر هؤلاء لساها، ويبتلى من الشيخين أيضاً، فهذا ضالمة شر».

تبدال

من ان الاع

وقد اختلف العلماء في حكم قبول رواية الفاسق ببدعته أو ردها إلى أقوال عدة؛
يمكن إجمالها في ثلاثة أقوال:

الأول: رد روايته مطلقاً.

الثاني: قبول روايته مطلقاً.

الثالث: التفصيل بين رد رواية المبتدع أو قبولها من حيث الدعوة إليها أو عدمها.

ومن حُكَيِّ عنه القول الأول: الإمام مالك رحمه الله وجماعة من أهل الحديث
كابن عيينة، والحميدي، وعلي بن حرب، وإسحاق بن موسى الأنصاري، وأبي بكر بن
عياش، ويونس بن إسحاق -رحمهم الله جميعاً- ^(١).

ولهم في هذا القول مأخذ منها:

أولاً: أن هؤلاء المبتدعة كفار عند من ذهب إلى تكفير المتأولين، وفساق عند من لم
يحكم بتكفيرهم؛ لأنهم بمثابة الكافر المعاند، والفاسق والعاق، فلا يقبل منهم ^(٢).

ثانياً: أن في الرواية عن المبتدع والأخذ عنه ترويحاً لأمره، وتنويعاً بذكره، فينبغي أن
لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غيره ^(٣).

وهو ما مال إليه أبو الفتح القشيري ^(٤) ولكن مع تفصيل زاده حيث
قال: «إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه، هو إخماد لبدعته، وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد،

(١) الكفاية، ٦٧/ ٣ ٧٣ ولا شرح على الترمذي لابن رجب، ١/ ٥٣.

(٢) الكفاية ٦٧/ ٣، وفتح المغيث، ٥٦/ ١.

(٣) نزهة النظر، ١١٨، وفتح المغيث، ٥٧/ ١.

(٤) أبو سعد محمد بالله بن الإمام بدالكريم، بن هوانو، القشيري، الزيبلي، أكبر الخلق، توفي في ذي
القعدة، وله أربع مئة وثمانون سنة، روى عن القاضي أبي بكر الحلي، وجماعته، قال ابن الأهدل: الإمام كل بير
لباع، أبو سعد كانت فيه أوصافه ل أن يحويها إسنا، أو يعبر عنها إسنا، وكان أبو سعد يحتمله ويعامله
معاملة الأقران لما ظهر له منه. شذرات النبھ، في خط بارمن خبه، لابن العجم، ٣١١/ ٣.

ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفنا من صدقه وتحريزه عن الكذب، واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي تقديم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته^(١).

وهذا ما قرره ابن دقيق العيد رحمه الله في الاقتراح^(٢).

ثالثاً: أن الهوى والبدعة لا يؤمن معها الكذب، ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي^(٣).

ورد العلماء هذا القول بأنه « بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث »^(٤)، وهو ظاهر صنعهم في كتب السنة المدونة.

القول الثاني: القول بقبول رواية المبتدعة مطلقاً، وممن قال بهذا القول الإمام الشافعي رحمه الله واشترط عدم حل الكذب وقال: « وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الرافضة؛ لأنهم يرون "الشهادة بالزور لموافقهم". وحكى أن هذا مذهب ابن أبي يعلى، وسفيان الثوري، وروى مثله عن أبي يوسف القاضي »^(٥).

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعليقاً على شرط الشافعي رحمه الله عدم اسـتحلال الكـذب: « وهذا القيد لا أرى داعياً له؛ لأنه قيدٌ معروف بالضرورة في كل راوٍ، فإننا لا نقبل رواية

(١) نقل الخطّ ظلّ جرح جرحه في هدى لسلي، ص ٤٥.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أضيف إلى طبعه من الأحاديث المعدودة بنظره، ص ٢٠٥. وما قلّه: « إننا نرى أنه من كان داعيةً لمفهومه (المبتدع) بهجته جاهرًا بباطله، أن تُترك الرواية عنه، إهانة له وإخماداً لبعثه، فإن تعظيم المبتدع تدويه لمفهومه، اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير صحيح ودلنا لإلزامه به حينئذ تقدّم مصلحة الحديث على مصلحة إهانته المـتـدعـة ».

(٣) شرح طبع الترمذي لابن رجب ١/٥٤.

(٤) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص ١.

(٥) الكفاية، الخطيب البغدادي، ١/٦٧.

الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة، فأولى أن نرد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور»^(١).

ونسب الحاكم رحمه الله هذا المذهب إلى أكثر أهل الحديث فقال: «القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء؛ فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين»^(٢).

ولأجل هذا القيد وُجد أن كتب السنة طافحة بالرواية عنهم، وأضرب مثلاً بطائفة الخوارج من أهل البدع، حيث تحمّل الأئمة حديثهم دون استثناء، حتى الداعية إلى بدعته منهم؛ لأنهم ليسوا ممن يتعمدون الكذب، بل هم معروفون بالصدق، حتى قيل: «إن حديثهم من أصح الحديث، لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم»^(٣). ولهذا لم يحمل أهل الحديث بغضهم على الخوارج، على الكذب عليهم، بل جربوهم فوجدوهم صادقين^(٤).

وكل من توفرت فيه هذه الصفة من أهل البدع قبل حديثه: «وأما الذين ذهبوا إلى رد رواية كل مبتدع فقد أجحفوا؛ لأن فيهم من هو ثقة في نقله، صادق في خبره، ففي الأمهات كالصحيح، والسنن، والمسانيد، الرواية عمن فيه نوع بدعة، كالخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية»^(٥).

القول الثالث: التفصيل بين رد رواية المبتدع أو قبولها، من حيث الدعوة إلى البدعة أو عدمه:

لقد فصل بعض العلماء في الحكم على رواية المبتدع من حيث النظر إلى كونه داعية

(١) إل	باعث إل	ثبت	٩٥،
(٢) المدخل في أصول الحديث	٥٨،	١	
(٣) منهاج السنة النبوية	٣	٦٨/١	
(٤) المجموع لسليق، ٧	٤	١٤	
(٥) المجموع لسليق (بتصرف) ٧		١٤	

إلى بدعته أو غير داعية، ولم ينته الأمر إلى هذا التقسيم العام فحسب، بل زادوا فيه تفصيلاً وتقييداً، كما سيتضح عند دراستي لهذين الصنفين من المبتدعة.

***وأول هذين الصنفين الداعية إلى بدعته:** ويقصد به: «من اشتهر بين الناس بدعوته إلى بدعته، وعُرف بحرصه على نشر ما يحمله من فكر حتى صار له أثر في الأمة، إما بطائفة تنحو منحاه، أو بنفر من الناس يقولون بقوله، أو بتأليف وتصنيف، تركه شاهداً عليه بدعته»^(١).

وقد نقل بعض العلماء أن مذهب أكثر أهل الحديث على ترك روايته، وعدم قبولها^(٢). قال الحاكم رحمه الله: «فإن الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة؛ لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه»^(٣).

ووافقه الخطيب رحمه الله فقال: «وأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم...»^(٤).

وقد حكى ابن حبان رحمه الله الإجماع على هذا^(٥)، ولم يسلم له العلماء بهذا

(١) ميزان الله تلتا، للفتحي، ١

٤. ١

(٢) علوم الحديث، لابن الصالح، ٤

١. ١

(٣) معرفة علوم الحديث، ٣

١. ٣

(٤) الكفاية، ٦٧، ٣، وذكر رحمه الله أنه من ذهب إلى هذا القول بوجوب بدعة الله أحمد بن حنبل، وهو بدعي بن بن مهدي، وكذا ابن المبارك - رحمهم الله - وغيرهم من ذكره وألهم، ومن جملة هؤلاء العلماء بن ساقط، ما قلعه بدعي بن بن مهدي رحمه الله: «من رأى رأياً ولم يدع إليه حنبل، ومن رأى رأياً ودعا إليه فقد ضل حق الترك». الكفاية ١

٨٣. ٣

وسئل الإمام أحمد رحمه الله: «تبع من المرجئ والقدرى؟ قال: نعم، يكتب عنه، إذا لم يكن داعياً. الكفاية

٣.

٨٥ / ١

وقال ابن المبارك رحمه الله: «يكتب الحديث إلا من أربعة: غلاط لا يجمع، وكلنا، وصاحب هوى به وإلى به»، وهو لا يخط في حديثه من خطه». الكفاية، ٨٧، ٢. ٤

(٥) حيث قال: «ليس بين هؤلاء الحديث من لم يتناخلف أن الصدوق لم يمتنع إذا كان فيه بدعة ولم يكن داعية إليها أن الله جاج بخاره جائز، فإذا دعا إلى بدعة سقط الله جاج بخاره». لائقا، ١٤٠٦، في ترجمة جعفر بن سليمان ظل ججي الجري.

شي.

القول^(١)؛ لأن صنيع الأئمة في كتبهم يخالف هذا الإجماع فانتقض عليه ما بناه من حكاية الإجماع هذه^(٢).

وتمسك أصحاب هذا القول بحجج منها:

أولاً: «أن كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي»^(٣) فكيف وقد صار صاحب الهوى المبتدع داعياً إلى بدعته؟ حينها يعظم الخطب، ويكثر ويفشو الكذب، ويظهر العطب، فما كان من العلماء إلا أن «منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفاً أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها»^(٤).

ثانياً: «أن الداعية إلى بدعته إن لم يتجه تكفيره اتجه تفسيقه، فإن لم يتجه تفسيقه فعلى الأقل لا تثبت عدالته»^(٥). ومن لم تثبت عدالته لم تقبل روايته كما تقرر عند العلماء.

*الصنف الثاني: غير الداعية: «وهو من تلبس بالبدعة، وكنم عليه، ولم يظهرها في الناس، ولم يُعَنَّ على نشرها، لكنها عرفت عنه، وهؤلاء أكثر المبتدعة عدداً، ويدخل فيهم عدد من رواة الصحيحين»^(٦).

وأكثر العلماء على قبول هذا النوع من أهل البدع^(٧).

(١) لجدود الخلاف في هذه المسألة، فمن رد على إباحة بيان الحفظ لإباحة جرح -رحمهما الله- حيث قال: «واحد من إباحة بيان إجماع أهل القل عليه من في هوى ذلك نظر». هدى لسلي، ٤٤.

(٢) حيث أخرجوا في كتبهم من أن أهل البدع، ومنهم الدعاة إلى بدعتهم، كصنيع البخاري وغيره مما سيأتي في الدراسة لطلب بيقين ورة لوجه وأو.

(٣) الكفاية لا خطيب لبغليج، ٣، ١/٧٣.

(٤) المجموع لسلي، ٤، ١/٨٦.

(٥) لتكنيل للمعلمي، ١/٣.

(٦) لبدعة وأثرها في الرواية والدراية، د. علي بن القاسم، ١/٧١.

(٧) علوم الحديث لابن الصلاح، ٤، ١/١.

ونقل المعلمي رحمه الله الإجماع على أن غير الداعية كالسني، إذا ثبتت عدالته
قبلت روايته^(١).

غير أن حكاية الإجماع هذه منتقضة بخلاف العلماء في قبول روايته أو ردها^(٢).

وبعض العلماء فصل في قبول خبر غير الداعية فزاد قيوداً وتفصيلات منها:

أولاً: أن لا يروي ما يعُضد بدعته: ونُقل هذا التفصيل عن الجوزجاني رحمه الله
حيث قال: « ومنهم زائع عن الحق صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذا كان
مخدولاً في بدعته، مأموناً في روايته، فهو لاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من
حديثهم ما يُعرف، إذا لم يُقوَّ بدعته، فيتهم عند ذلك »^(٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: « ما قاله متجه؛ لأن العلة التي بها يُرد حديث
الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعية »^(٤).

ثانياً: شرط بعضهم أن لا يكون غالباً في بدعته^(٥)، ومن ذهب إلى قبول روايته بهذا

(١) للتنكيل، ٥٧ ٤ وقال في تائمة كاه: « وثبتت من ملك ما يوطق طك، ويقال من ملك: أنه لا يروى
عنه أيضاً، والعم، مل على الأول ».

(٢) قال ابن الصلاح: وكما يجب ضرورة حاب الشلبي رحمه الله خلافاً لبرصاً حبله في قول رواية لمبتدع
إذا لم يدع إلى به، طوم الحثي، ٥١١٤.

(٣) ح والرجال ٣ ص، ١

(٤) نزهة النظم ٤، ١ ٢

(٥) أي: الطو في اصطلاح لا تقليم، لا المعروف في اصطلاح لا تأخيرين، هذا ثلاً الغالي في وزن لسلف
وعرفهم ومن تكلم في شأن والزبير وطحة ومعاوية وطائفهم من حارب علياً عليه السلام وتعرض لسهامهم.
والغالي في وزن لا تأخيرين وعرفهم والذي يكفر هؤلاء لاساءة، وتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال
معتبر. ميزان الله تدال للغة به.

فعلى عرف لا تقديم ولا نون به، فسدق كماله تقر عليه الاصطلاح، وعلى قول لا تأخيرين مكفوة، وليس
ما عناه لا تأخيرونه من ضمن ما أتناول
ه بالدراسة هنا.

القيد الحافظ الذهبي ٭٭٭ فإنه قال في ترجمة قتادة بن دعامة السدوسي ٭٭٭: « وهو حجة بالإجماع، إذا بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر - نسأل الله العفو - ومع هذا فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكيم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل، ثم إن كثيراً من أئمة العلم إذا كثر صوابه وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه؛ يغفر له زلله، ولا نُضللّه ونظره، ونسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك » (١).

ثالثاً: زاد بعضهم ألا يُروى عنه إلا في حدود الحاجة، وتتمثل هذه الحاجة في تفرد برواية سنة لم يشركه في روايتها غيره، فهنا جوز بعض العلماء الرواية عنه؛ لأجل مصلحة حفظ السنة (٢).

أما إذا وافقه غيره من أهل السنة فإنه: « لا يلتفت إليه؛ هو إخماد لبدعته، وإطفاء لناره » (٣).

وقد راعى الأئمة -رحمهم الله- هذه المصلحة فثبت عن علي بن المديني ٭٭٭ قول: _____ هـ:

_____ =

والحد هذا ل بين المتقدمين والمتأخرين ورأس سنة ثمانية، ميزان الله تدال ٤.

٢.

٧١

() سير أعلام النبلاء، ٥ / ١

() قال أبو الفتح القشيري: «... وإن لم يولد له أحد ولم يوجد له الحديث إلا عنه مع ما وصفه من صاقه وتحزبه من الكبد، وثله تهاؤه بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث به ٥، فينجي تقليد مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر ذلك لسنة على مصلحة إهله وإطفاء به ٥». نقله الحافظ أبو جرحه في هدى السلي، ص ٤٤، ومذهب ابن دقيق العيد ٭٭٭ كما في الاقتراح، ٦ ٣ ٣٣ ٣٣.

٤ ٥.

() هدى السلي، الحفظ بلجج، ص.

« لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي - يعني التشيع - خربت الكتب ».

قال الخطيب رحمه الله قوله: « خربت الكتب، يعني لذهب الحديث »^(١).

وهذا الترك لا يعني نفي العدالة عنهم، وإنما هو للزجر والردع والهجر، يقول المعلمي رحمه الله: « ... وذهب بعضهم إلى أنه لا يُروى عنه إلا عند الحاجة، وهذا أمر مصلحي، لا ينافي قيام الحجة بروايته بعد ثبوت عدالته »^(٢).

الترجيح بين هذه الأقوال:

ومن خلال هذين النصين، وما سبقهما من أقوال العلماء، فإن الراجح عند أئمة الجرح والتعديل بقبول روايتهم مطلقاً^(٣)، مع مراعاة باقي شروط الرواية، ولا يمنع هذا من زجرهم عن بدعهم وتحذير الناس من الدعاة منهم، - لكن مع قبول روايتهم - حتى لو حصل هجر أو ترك للرواية، فهو لا يعني إسقاط عدالتهم، إنما مفاده وغايته أن يهجر الناس البدع ويقبلون على السنة.

وباختيار هذا القول يحصل الجمع بين كثير من أقوال أهل العلم، فلا معارضة بينها إذاً، خصوصاً إذا نظرنا في تصرفات العلماء في كتبهم حيث قد أخرجوا أحاديث أهل البدع الداعي منهم إلى بدعته، وغير الداعي^(٤)، وهذا التفريق تفريق نظري، أما في واقع عمل المحدثين فالأمر بخلاف هذا التنظير، فهم إنما أرادوا التحذير كما أشرت^(٥).

(١) الكفاية ١٤، ٨٧ / ١، ٣.

(٢) لتكنيل ٢، ٥ / ١، ٤.

(٣) هو قول المذنبين في إبطال العلم في شيء قبيحاً.

(٤) كما سيوضح من خلال الدراسة لطلبية - إن شاء الله - هو ظاهر صريح بخاري وغيره فقد أخرجوا لرؤوسهم من الخوارج والقدرية ونحوهم، وللمزيد ينظر: هدى لاساري: لطف الله للتعلم.

(٥) ليس نظرياً طبعاً بل له أثر في ترجيح الرواية، وعدم ترجيح بعضها.

يؤيد ما ذهب إلى ترجيحه قول الأمير الصنعاني رحمته الله: «إذا قيل بأصحية حديث عمران بن حطان الخارجي الداعية، المادح لقاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، لأجل أنه صادق في حديثه، فليقبل كل مبتدع صدوق، ويُجعل الصدق هو المعيار في قبول الرواية، وي طرح اسم العدالة وغيره.. وهذا كله يقوي القول بقبول المبتدع مطلقاً إذا كان صدوقاً» ^(١).

وقال الشيخ أحمد شاکر رحمته الله بعد سرده لمذاهب العلماء في ذلك: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن روى ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه» ^(٢).

المحور الثالث: طرق معرفة أهل البدع:

وإن مما لا يخفى أن جرح الراوي بالبدعة من أشد أنواع الجرح؛ لكونه يتعلق بأصل الدين - الإيمان أو الكفر، العدالة أو الفسق -، ولا شك أن هذا الحكم من أخطر الأحكام وأقواها، لكونه يعالج أمراً باطنياً، ينبغي التثبت فيه حتى لا تكون أعراض الناس حلاً وفكاهةً يتفكه بها الناس، ولذا جاء عن ابن دقيق العيد رحمته الله قوله: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام» ^(٣). «وكما أن عدالة الراوي تثبت بتنصيب المعدلين على عدالته،

(١) سلب بال المطر على قصب السلكين ٣-١، وثمرات النضوض ٥٠ ١.

(٢) لباعث لا شيء، ص ٩٥، ولذلك قال الحافظ الفهرسي في ترجمة أبان بن تغلب كل وفي: شعبي جلا، لكنه صدق، فلنا صدقه، وعليه به ٥. ميزان الإله تلام، ٥/١.

(٣) الاقتصاص ٣ ٢ ٣.

وتارة تثبت بالاستفاضة»^(١). كذلك التهمة بالبدعة لا تثبت على الراوي إلا بإحدى طرق ثلاث:

- ١ - تصريح الراوي ببدعته.
- ٢ - اشتهاره بها بين الناس.
- ٣ - تنصيب عالم ثقة عارف بأحواله على بدعته^(٢).

خلاصة هذا المطلب:

يمكن تلخيص هذا المطلب في نقاط رئيسية مهمة هي:

أولاً: تعريف البدعة من حيث اللغة: ما أحدث على غير مثال سابق، سواء كان أمراً دينياً أو دنيوياً، وسواء كان محموداً أو مذموماً.

أما من حيث تعريفها في الاصطلاح فقد اخترت تعريف الحافظ ابن حجر لاختصاره وشموله، ووضعتُ لها تعريفاً من خلال كلام الأئمة قلت فيه:

البدعة هي: التقرب إلى الله تعالى بما قد يكون فيه مخالفة للكتاب، والسنة، وإجماع الأئمة، من الاعتقادات، والعبادات، والعادات.

ثانياً: أقسام البدع، وحكم قبول رواية المبتدع أوردها:

تنقسم البدعة إلى قسمين:

- ١ - بدعة مؤثرة تُردُّ بها الرواية وهي (البدعة المكفرة).
- ٢ - بدعة غير مؤثرة لا تُردُّ بها الرواية، وهي (البدعة المفسقة).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠ ، وينظر كلام ابن دقيق العيد في الاقتراح في طرق معرفة العدل ،

(٢) لبدعة د. علفن القو ني: ١٤٧ (بتصرف) ، وسيأتي توضيح هذه المسألة من خلال الدراسة لظ بيقية.

فالقسم الأول: البدعة المكفرة ضابطها: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، ومثلوا لها: بغلاة الروافض من دعوى لبعضهم حلول الإلهية في عليّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك.

وليس في رواية الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، وهؤلاء حديثهم مردود مطلقاً.

القسم الثاني: البدعة المفسقة (غير المؤثرة): وهي التي لم تُخرج صاحبها من حظيرة التوحيد، ولم تسلبه مسمى الإيمان، ومثلوا لها: ببدع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف والفرق المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ.

وهذا القسم اختلف العلماء في قبول روايتهم وردها إلى ثلاثة أقوال:

١- الرد مطلقاً.

٢- القبول مطلقاً.

٣- التفصيل بين قبول حديث غير الداعية إلى بدعته ورد حديث الداعية، مع تفصيلات أخرى ذكرت أثناء البحث في هذا القول.

وسقتُ كلامَ عالِمين جليلين هما: ابن الوزير، وأحمد شاكر في ترجيح القول بالقبول مطلقاً.

هو ما ظهر لي بعد دراسة أقوال العلماء في هذه المسألة واعتبار الصدق فقط هو المعيار في قبول حديث هؤلاء أو رده مع اعتبار شروط الرواية الأخرى، دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى من أجل بدعته؛ لأن هذا هو ظاهر صنيع الأئمة في كتبهم المدونة.

ثالثاً: طرق معرفة أهل البدع، وذكرت أنها ثلاث طرق:

- ١- تصريح الراوي ببدعته.
- ٢- اشتهاره بها بين الناس.
- ٣- تنصيب عالم ثقة عارف بأحواله على بدعته، وينبغي الحذر من الجرح بهذا النوع دون تثبت لكونه يمس العقيدة مباشرة، وهو مزلق خطير.

والنَّصِيب: الحظ من الشيء، يقال هذا نصيبي، أي: حظي، كأنه الشيء الذي رُفِع لك وأهدَف (انصب مستويًا)، والنَّصَب: جنس من الغناء ولعله مما يُنصَّب، أي يُعلَى به الصوت، وبلغ المال النصاب الذي تجب فيه الزكاة، كأنه بلغ ذلك المبلغ وارتفع إليه. ويقول أهل العربية في الفتح: هو النَّصَب، كأن الكلمة تنصَّب في الفم انتصابًا. ونصب لفلانٍ نصْبًا: إذا قصد له وعاداه، و"نصبه الشر-": أظهره له. هذا عن النصب في اللغة^(١).

أما "النصب" في الاصطلاح: فتذكر المعاجم اللغوية المتأخرة أن "النواصب والناسبة، وأهل النصب: المتدينون ببغض علي عليه السلام لأنهم نصبوا له - أي: عادوه^(٢). وبعض العلماء جعلهم والخوارج فرقة واحدة؛ لاجتماعهم على بغض علي عليه السلام كما قال المقرئزي: «الفرقة العاشرة: الخوارج، ويقال لهم: النواصب... وهم الغلاة في حب أبي بكر وعمر، وبغض علي بن أبي طالب - رضوان الله عليهم أجمعين -»^(٣). وبعضهم أفردهم عن الخوارج باعتبار أن النصب قائم على فكرة مستقلة، ورأي خاص يقضي ببغض علي عليه السلام والمبالغة في ذلك، دون أن يلزم منه القول بباقي آراء الخوارج.

وهذا الذي مال إليه الحافظ ابن حجر رحمتهما حيث عرَّف النَّصَب بأنه: «بُغْضُ

(١) ينظر نطلح، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ومعجم المقلين، ٤٣٤، والنهاية لابن الأثير، ٥/٥، والقطوس ١٠٣٢، ١٠٣٣، ولسان العيو، ٦/٣٤٥-٣٤٦.

(٢) القطوس ١٠٣٢، ١٠٣٣، وينظر: لسان العيو، ٦/٥.

(٣) لوط واللاهتبار بذكر الخط والآثار "الخطط المقرئزي" ٣٥٣ (ذكر فرق الخليفة وخط تلاف عقائدها وتباينها، لظسم لاني: فرقة أهمل الإسلام.

عليّ وتقديم غيره»^(١). وقال أيضًا: «هو الانحراف عن علي وآل بيته»^(٢).

وهذا ظاهر صنيع المحدثين حيث إنهم يفرقون بين النواصب والخوارج في الجرح والتعديل، بحيث يقال هذا: ناصبي، وذلك خارجي، مما يعني تباينًا بين المعنيين، واستقلالًا لكل منهما عن الأخرى، وإن كانتا تشتركان في أصل بُغض علي عليه السلام.

والخلاصة: فالنواصب بهذا المعنى مجانبون للحق ومائلون عن طريق أهل السنة والجماعة؛ لأن الذي يبغض عليًا عليه السلام أو يتدين ببغضه مجانبٌ للصواب، زائغٌ عن الحق، وإن كان البغض والحب عملان قلييان لا يطلّع عليهما إلا الله؛ إلا أن العبرة في باب الجرح والتعديل ما أدّى إلى السب والشتم علنًا، أو زورًا وبهتانًا.



(١) هدي لساري ١ ١
(٢) فتح البلي، ١٠/٥، باب تبيل الجرح ببلالها ٥،
٦٤. كتاب الأدب.

المثال الأول:

❁ أولاً: المعدّلون:

وقال الآجري عن أبي داود: شيوخ حريز كلهم ثقات.

Ali Fattani

قال أبو داود: وسألت أحمد عنه فقال: ثقة ثقة ثقة. وقال أيضًا: ليس بالشام أثبت من حريز، إلا أن يكون بحير. وقال الفلاس: كان ينتقص عليًا وينال منه، وكان حافظًا لحديثه. وفي رواية الدارمي أنه سئل ابن معين عن حريز فقال: ثقة. وقال علي بن المديني: لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثقونه. وقال عمرو بن علي الفلاس: ثبت. وقال دحيم: حمصي، جيد الإسناد، صحيح الحديث، وقال أيضًا: ثقة. وقال أبو حاتم: حسن الحديث ولا أعلم بالشام أثبت منه، وهو أثبت من صفوان بن عمرو وأبو بكر بن أبي مريم، وهو ثقة متقن. وقال ابن عدي: حريز من الثقات في الشاميين، ويحدث عن الثقات منهم، وقد وثقه القطان وغيره. وقال العجلي: ثقة.

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال عمرو بن علي الفلاس: كان ينتقص عليًا وينال منه، وقال في موضع آخر: شديد التحامل على علي. وقال الحسن بن علي الخلال: سمعت عمران بن إياس، سمعت حريز بن عثمان يقول: لا أحبه قتل آبائي يعني: عليًا. وقال أحمد بن سعيد الدارمي، عن أحمد بن سليمان المروزي، سمعت إسماعيل بن عياش، قال: عادت^(١) حريز بن عثمان من مضر إلى مكة، فجعل يسب عليًا ويلعنه. وحكى الأزدي في الضعفاء: أن حريز بن عثمان روى أن النبي ﷺ لما أراد أن يركب بغلته، جاء علي بن أبي طالب فَحَلَّ حزام البغلة ليقع النبي ﷺ. قال الأزدي من كانت هذه حاله لا يروى عنه.

(١) أي: كنت عليه في المَحَلِّ، والعَدْلان: حملا الدابة، سمي بذلك ساويهما. هـ جم مقاييس اللغة

وقال ابن عدي: إنما وضع منه ببغضه لعلي.

وقال أيضًا: قال يحيى بن صالح الوحاظي: أملى علي حريز بن عثمان عن عبدالرحمن بن ميسرة عن النبي ﷺ حديثاً في تنقيص علي بن أبي طالب لا يصلح ذكره. حديث معضل منكر جداً، لا يروي مثله من يتقي الله. وقال الوحاظي: فلما حدثني بذلك قمت عنه، وتركتة.

وقال غنجار: قيل ليحيى بن صالح لم لم تكتب عن حريز؟ فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين، فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن علياً سبعين مرة. وقال ابن حبان: كان يلعن علياً بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة، فقليل له في ذلك: فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي بالقوس، وكان داعية إلى مذهبه.

وقال ابن الجوزي في الضعفاء: لا تجوز الرواية عنه.

وذكر الحافظ الذهبي في كتبه أنه ناصبي، وقال الحافظ ابن حجر: رمي بالنصب.

✽ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على توثيقه، وما ذكر فيه من جرح فمتجه (يعني جرحه) إلى عدالته، والعمدة عند أهل الحديث ضبط الراوي، وسلامته من البدعة المكفرة. وحريز بن عثمان الرحبي ممن وثقه النقاد وشهدوا له بتمام الضبط، وكذلك فإن ما نسب إليه من البدعة - وإن لم تكن مكفرة - لا يُسلم به لما يلي:

أولاً: إثبات بعض النقاد رجوعه عنها، قال أبو اليمان: كان حريز يتناول رجلاً - يعني علياً - ثم ترك. قال الحافظ ابن حجر (في هدي الساري): فهذا أعدل الأقوال فلعله تاب. ولهذا احتج به البخاري في صحيحه. وعلى كل حال فإن القرائن تدل على عدم ثبوت هذه البدعة عليه، من ذلك ما يلي:

(١) الناقل لهذه الجرح - في بعض الروايات - متكلم فيه، بل ليس من أهل النقد الذين يعتد بقولهم، كالأزدي فيما جاء عنه، ونقله ابن الجوزي والحافظ ابن حجر، وصدره بصيغة التمریض: حُكي.

(٢) ما عرف به حريز من حب علي عليه السلام مخالفاً بهذا الحب مذهب الناصبة التي تنصب العدا لعللي عليه السلام فقد قال عن نفسه: والله ما سببت علياً قط.

قال الحافظ الذهبي رحمته الله معلقاً على هذا القول: هذا الشيخ كان أورع من ذلك. وصدق رحمته الله فقد أثر عن حريز قوله: لا تعاد أحداً حتى تعلم ما بينه وبين الله، فإن يكن محسناً، فإن الله لا يسلمه لعداوتك، وإن يكن مسيئاً، فأوشك بعمله أن يكفيكه.

وقال شبابة: سمعت رجلاً قال لحريز: بلغني أنك لا تترحم على علي، فقال: اسكت، رحمه الله مائة مرة.

ثانياً: لا يخلو هذا الجرح - وخصوصاً ما جاء عن ابن حبان - من تحامل على حريز، وإلا فهل يصدق أن رجلاً مثل حريز - ممن عرف بالورع وحب علي - يلعن علياً ويجاهر ببغضه، وحاله كما تبين.

ثالثاً: لو قيل بثبوت هذه البدعة عليه - كما قرره الحافظان الذهبي وابن حجر في بعض كتبهما - فلا أثر لها على الاحتجاج بروايته من عدمها، يشهد لهذا إخراج البخاري وأصحاب السنن الأربعة حديثه محتجين به. وقد رمز الحافظ الذهبي لتوثيقه بـ (صح). وقال: كان متقناً مثبتاً.

❁ والخاصة:

أن حريز بن عثمان، ثقة ثبت، لا يقدح فيه ما رمي به من النصب؛ لرجوعه عنه، أو عدم ثبوته عليه، فهذا الجرح من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

مات سنة ثلاث وستين ومائة، وله ثلاث وثمانون سنة، كما قرره الحافظ ابن حجر في التقريب وصححه في التهذيب.

* * * * *

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: حَدَّثَ عن الهيثم بن خارجة قال: حدثنا عبدالله بن سالم الأشعري، قال أبو داود: حمصي كان يقول: علي أعان على قتل أبي بكر وعمر، وجعل يذمه أبو داود.

وقال الدارقطني: من الأثبات في الحديث، وهو سيئ المذهب، له قول في علي بن أبي طالب عليه السلام قيل: يَسُبُّ؟ قال: نعم.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على توثيقه، وما ذكر من جرح فمتجه إلى عدالته^(١)، لا ضبطه، ولم ينقل لهذا الجرح سوى أبي داود، وتبعه الدارقطني، ولم يقبل منهما لأمر منها:

الأول: لأن بلدي الرجل وتلاميذه أخبر به من غيرهم، واتفقت كلمتهم على نبهه في مروءته وعقله، وعند كل سني أن من يقع في علي وغيره من الصحابة ليس بنيل. الثاني: أن أبا داود حَدَّثَ عن حدث عنه، فالواسطة مجهولة فلا يقبل.

الثالث: أن أبا داود نقل عنه أنه كان يقول: علي أعان على قتل أبي بكر وعمر، فأقول: فهل مات أبو بكر عليه السلام مقتولاً؟! فكل هذه الأمور تدل على وهاء تهمة النصب التي رماها أبو داود.

وأما الدارقطني، فقد وثقه - كما في سؤالات الحاكم - وقال عنه في العلل أيضًا قبل سوق هذه التهمة: من الأثبات في الحديث.

وسواءً ثبتت عليه هذه البدعة أو لا، فإن الرجل ثقة، لا يقدر فيه هذا الجرح؛ لكونه من الجرح المردود.

لذا قال الحافظ ابن حجر: ثقة رمي بالنصب.

() لمبتدع غير عله ، وغير العدل لا يُقبل روايته ، وكل من العلماء لم يروا روايته لمبتدعة لأنه لم تأويلًا.

❖ والخاصة:

أن عبدالله بن سالم الأشعري ثقة، لا يقدح فيه ما جرح به من النصب لكونه ثقة في نفسه، لم تثبت عليه بدعة أو كان مجتهداً متأولاً، فلا عبرة بها عند المحدثين؛ لأنها من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال أبو داود: مات سنة تسع وسبعين ومائة.

* * * * *

المثال الثالث:

[م د ت س ق.]

عبدالله بن شقيق العُقَيْلي^(١) البصري، يكنى أبا عبد الرحمن،
وقيل أبا عامر^(٢).

روى عن: أبي هريرة، وابن عمر، وغيرهما.

روى عنه: بديل بن ميسرة، وخالد الحذاء، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال يحيى بن معين - كما في رواية إسحاق بن منصور فيما نقله عنه ابن أبي حاتم -
وأحمد، وابن سعد، وابن خراش، وأبو حاتم، وأبو زرعة: ثقة، زاد ابن سعد: كان ثقة في
الحديث، وروى أحاديث صالحة. وذكره في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سمعت:
يحيى بن معين يقول: عبدالله بن شقيق من خيار المسلمين لا يطعن حديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: عداؤه في أهل البصرة.

وقال أبو أحمد بن عدي: ما بأحاديثه إن شاء الله بأس.

(١) ضبطه العين المهملة، وفتح القاف، وكسرت الياء لثباته، حتى، نسبة إلى عُقَيْل بن كعب بن عامر بن ربيعة
بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر، ونص لسمطي على عبدالله بن شقيق في أول المشهورين بهذه
النسبة. الأسباب ٨/٤

(٢) ط بقات الكبرى ١٢٧ ط بقات خليفة بن خياط ٩١، معرفة لثقات لجل ٧٣، الجرح
ولتعديل ٨/٥، لثقات لإبراهيم بن ١٠٥، الضعفاء للعقيلي ٦٧، الكتل ٧٨٥ ٧٨٦، ٢٧٩،
المغني في الضعفاء ١/٤٤، الكلف ٢/٩، ميزان التمداد ٤٣٣، بحر الصلح ٣٣، تهذيب
لتهذيب ١٥٧، لتقريب ص ٥٥ رقم ٦٠٣٤٠.

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا على يعنى ابن المديني، قال: سمعت يحيى يعنى بن سعيد القطان يقول: كان سليمان التيمي سيء الرأي في عبدالله بن شقيق.

وقال العقيلي: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح بن أحمد، قال حدثنا علي، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان التيمي سيء الرأي في عبدالله بن شقيق، قلت ليحيى: سمعته منه؟ قال: نعم؛ قلت: فأبو المغيرة القواس؟ قال: كان أشرَّ عنده؛ قال يحيى: ولم أر أحدًا عرف أبا المغيرة غيره.

وقال أحمد بن حنبل والعجلي: كان يحمل على عليّ.
وقال ابن سعد وابن خراش: كان عثمانياً، زاد ابن خراش: يبغض علياً.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على توثيقه، ولم يجرح إلا بالنصب، وقد تقرر أن العبرة عند المحدثين في الحكم على الراوي ضبطه، وسلامته من البدع المكفرة، فإن سلم منها فهو حجة عندهم والعمل على قبول حديثه، وهذا هو حال عبدالله بن شقيق العقيلي؛ فإن النقاد قد زكّوا ضبطه ووصفوه بوصف الثقات الأثبات، وأما جرح سليمان التيمي له وسوء رأيه فيه، فمحمول على المذهب. وأخرج حديثه الجماعة سوى البخاري. ورمز له الحافظ الذهبي في الميزان بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه.

وما يحمل عليه من حمله على علي رضي الله عنه إنما هو كبعض مَنْ فيهم تَوَقَّفَ عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه من يوم صفين ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق، كما قال الحافظ الذهبي في ترجمة محمد بن زياد الألهاني، وعلى هذا يحمل كلام الإمام أحمد ومن وافقه، أما أنه يبغض علياً رضي الله عنه فبعيد، ولا يقبل من ابن خراش لأنه متهم من هذه الجهة لاسيما وهو معروف بالرفض.

فعبدا لله بن شقيق ثقة فيه نصب كما قرره الحافظان الذهبي وابن حجر -رحمهما الله-.

❖ والخاصة:

أن عبد الله بن شقيق ثقة، ولا يقدح فيه ما جرح به من النصب؛ لكونه جرحاً مردوداً.

❖ وفاته:

قال الهيثم بن عدي ومحمد بن سعد: توفي في ولاية الحجاج بن يوسف على العراق، وقال خليفة بن خياط: مات بعد المئة، وقال غيرهم: مات سنة ثمان.

* * * * *

المثال الرابع:

[خ د س ت ق]

محمد بن زياد الألهاني^(١) أبو سفيان الحمصي^(٢).

روى عن: أبي أمامة الباهلي، وعبدالله بن بسر، وغيرهما.

روى عنه: أبو بكر بن أبي مريم، ووهب بن خالد، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال أحمد: ثقة. كما نقله ابن أبي حاتم عن ابنه صالح، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، كما نقله عنهم المزي في تهذيب الكمال، وتبعه الحافظ ابن حجر في التهذيب.

وقال عثمان الدارمي: سألته -يعني ابن معين- عن محمد بن زياد فقال: ثقة؛ قلت: فالألهاني قال: كلاهما ثقتان، وقال عباس الدوري عن ابن معين: ثقة. وفي تهذيب الكمال زيادة: مأمون. وقال محمد بن عثمان عن ابن المديني: ثقة مأمون.

وقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن إسماعيل بن عياش فقال: إذا حدث عن الثقات مثل محمد بن زياد فحديثه مستقيم.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عن محمد بن زياد الألهاني فقال: لا بأس به. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: لا يعتد من روايته إلا ما كان من رواية الثقات عنه.

(١) فتح الألف، ومكون اللام، وفتح الهاء، وفي آخرها الميم، منسوبة إلى ألهان بن ملك خطي همدان بن ملك الأدساب: ٢٠٥، وتهذيب الكمال ١٢٦/٣، وسير أعلام النبلاء ٨٨٦/١.

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ٥١ رقم ٢٠٥، تاريخ الداوحي ٩٨ رقم ٧٢٢، تاريخ الدوري ٦٢/٥، سؤالات أبيه بيد الآجري ٢٣٢٧ رقم ١٦٩، الجرح ولتعديل ٥٧/٢، لثقات لأبجح بن ٧٤/٣، لثقات لابن شاهين ٩٩/١، تهذيب الكمال ١٢٦/٣، ميزان الخصال ٥٥/٣، سير أعلام النبلاء ٨٨٦/١، بحر الص ٧/٣، لسان الميزان ٥٥/٣، تهذيب لتهذيب ١٠٣/١، لتقريب ص ٥٥ رقم ٦٠٣، ٥٩٢.

❖ ثانيًا: المجرحون:

نقل الحافظ الذهبي في الميزان عن الحاكم قوله: أخرج البخاري في الصحيح لمحمد بن زياد وحرز بن عثمان وهما ممن قد اشتهر عنهم النصب.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر إلى كلام علماء هذا الشأن الحذاق العدول يظهر جلياً تواطؤهم على توثيق محمد ابن زياد الألهاني، وأما ما جرح به من النصب، فصادر ممن لا يقبل قوله في هذا الباب، فالحاكم معروف بالتشيع، وينبغي مراعاة اختلاف حال العقيدة بين الجراح والمجروح؛ لأنها مظنة التحامل على الراوي.

يدل لما سبق قول الحافظ الذهبي رحمه الله: "قلت: ما علمت هذا من محمد، بلى غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي عليه السلام من يوم صفين، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق، كما أن الكوفيين - إلا من شاء ربك - فيهم انحراف عن عثمان وموالاة لعلي، وسلفهم شيعة وأنصاره، ونحن معشر أهل السنة أولو محبة وموالاة للخلفاء الأربعة، ثم خلق من شيعة العراق يحبون عثمان وعلياً، لكن يفضلون علياً على عثمان، ولا يحبون من حارب علياً مع الاستغفار لهم، فهذا تشيع خفيف" اهـ.

بل أطلق الحافظ ابن حجر القول بتوثيقه، فقال عنه: ثقة، ولم يتعرض لهذه التهمة بالنفي ولا الإثبات دلالة منه على سلامته منها، وإلا لسطر القول باتهامه، كما صنع مع كثيرين ممن رموا بشيء من البدع.

❖ والخلاصة:

أن محمد بن زياد الألهاني ثقة، لا يقدر فيه ما جرحه الحاكم من تهمة النصب؛ لأنه مظنة للتحامل عليه بسبب اختلاف العقيدة بينهما، ولذا عُدَّ من جملة الجرح المردود.

❖ وفاته:

لم أقف على سنة وفاته، لكن قال الحافظ ابن حجر في التقريب: من الرابعة، أي أنه مات بعد المائة.

❖ الفرقة الثانية: الخوارج:

الخروج يطلق ويراد به في اللغة أحد أصليين:

الأول: النفاذ عن الشيء، والثاني: اختلاف لونين، فمن الأول قولنا: خرج يخرج خروجا، والخراج بالجسد، والخارجي: الرجل المسود بنفسه، من غير أن يكون له قديم، كأنه خرج بنفسه، ويقال: ناقة مُحترجة، إذا خرجت على خِلقة الجمل، والخروج: الناقة تخرج من الإبل، تبرك ناحية؛ وهو من الخروج.

وأما الآخر: فالخروج لونان بين سواد وبياض، يقال: نعامة خَرَجاء، وظليمٌ أخرج، ويقال: إن الخرجاء الشاة تَبَيُّضُ رجلاها إلا خاصرتها، ومنه: أرض مُحَرَّجة إذا كان نَبَتها في مكان دون مكان، وخَرَجَت الراعية المرتع إذا أكلت بعضا وتركت بعضا^(١).

ويقصد بالخوارج اصطلاحًا: «كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان»^(٢).

والمعنى اللغوي دل على هذا المعنى الاصطلاحي، فإنه إنما سمي الخوارج خوارجًا لخروجهم عن جماعة المسلمين ونفاذهم عنها ومفارقتهم ومباينتهم لها.

وبهذا التعريف الاصطلاحي لهذه الفرقة الضالة المارقة يرفع النقاب عن وجهها الأسود، وتُكشَف الحُجُب المُتلفعة بها، فيظهر لنا عَوَارُها، ويبدو وجهها الكالِح المخيف الذي ما فتئت تحجبه عن الأنظار مُبديَّة احتشامها وغيرتها على عرضها، فإذا ما خلت بمحارم الله انتهكتها.

فحق لي أن أسلط الضوء عليها، مبدئياً نشأتها وسيرتها، ثم بيان ما تدين الله به من

(١) هـ جـم مقاييس اللغة لابن فارس ، ٧٥ / ٢ . ١

١٢٣ .

(٢) المل والمحل للشهرستاني في تاريخ الإسلام ١٢٢ / ١ -

معتقدات ضالة، ثم أعرج على بيان جماعاتهم وأصنافهم - باختصار -.

إن هذه الفرقة الضالة كان أول خروجها وتمرداها زمن الخليفة الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام في وقت كان الأحرى فيه وحدة الصف ولزوم الجماعة، وذلك لما رجع أمير المؤمنين علي عليه السلام من الشام بعد وقعة صفين ذهب إلى الكوفة، فلما دخلها انزل عنه طائفة من جيشه، قيل ستة عشر ألفاً، وقيل: اثنا عشر - ألفاً، وقيل: أقل من ذلك، فباينوه وخرجوا عليه، وأنكروا أشياء - كما هي عادتهم في اتباع المتشابه - جعلوها مسوغاً لهم في الخروج على جماعة المسلمين، وعتبوا على علي بن أبي طالب عليه السلام وقالوا: انسلخت من قميص البسكة الله، واسم سماك به الله، ثم انطلقت فحكمت في دين الله، ولا حكم إلا لله.

فبعث إليهم علي بن أبي طالب عبدالله بن عباس عليه السلام فناظرهم فيها، ورد عليهم ما توهموه شبهة، ولم يكن لها حقيقة في نفس الأمر، فرجع بعضهم، واستمر بعضهم على ضلالهم^(١)، وقتلوا علياً عليه السلام، وقتلوا عبدالله بن خباب عليه السلام، فقاتلهم علي بن أبي طالب عليه السلام في النهروان^(٢)، وهزمهم وقتل عبدالله بن وهب الراسبي وأكثر أصحابه^(٣).

وقد اشتملت هذه البدعة المضلة - كغيرها من البدع - أنواعاً من الضلالات: منها:

أولاً: تجويز الإمامة في غير قریش^(٤).

ثانياً: زعموا أن علياً أخطأ في التحكيم؛ إذ حكّم الرجال، ولا حكم إلا الله تعالى^(٥).

(١) لبداية والنهاية لابن كثير ٩٨/٧٦ ٩٩-٢ ٢.

(٢) هي ثلاثة نهروانات: الأولى والأوسط والأسفل، هي كورة واسعة بين بغداد ووسط طمن الجانب الشرقي، حدّها الأعلى مصّة لبغلة، وفيها عدة بلاط وسط، وكان بها وقعة لأمير المؤمنين علي عليه السلام مع

لخ وارج مشهورة. هجم لبلاط، يقوت الجدي، ٥٣٢٤٧ ٣ ٢.

(٣) العبر في خبر من غير اللغة ٣، ١ ٣ (ب) تصرف).

(٤) المل والمحل للشهر ١٤/٥ ٢ ١.

(٥) المجمع ال سابع ق.

ثالثاً: رد السنة ما لم يصرح القرآن بما يوافقها، ويكشف جانباً من هذا المعتقد الخطير شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله حيث يقول: «الخوارج لا يتمسكون من السنة إلا بما فسر مجملها، دون ما خالف ظاهر القرآن عندهم، فلا يرجعون الزاني، ولا يرون للسارقة نصاباً» ^(١).

رابعاً: الخروج على الإمام ولو كان عدلاً إذا رأوه قد خالف السنة على زعمهم ^(٢).
لهذه الضلالات جميعها ولغيرها ^(٣) خَرَجَتْ هذه الفرقة تكفر المجتمع المسلم، وتزكي نفسها وتحصر - الإسلام الحق في أتباعها - نسأل الله العفو - على اختلاف أصنافهم؛ وهم على ثلاث مراتب أساسية:

الأولى: الغلاة، وهم الذين كفروا علياً عليه السلام وعثمان عليه السلام وذريته ^(٤).

الثانية: الإباضية، وهم أتباع عبدالله بن إباح ^(٥). ومن معتقداتهم: قولهم: «مخالفونا كفار غير مشركين، يجوز مناكحتهم، وغنيمة أموالهم من سلاحهم وكراعهم عند الحرب دون غيره، دورهم دار الإسلام إلا معسكر سلطانهم، وتقبل شهادة مخالفهم عليهم، ومرتكب الكبيرة موحد غير مؤمن» ^(٦).

(١) مجمع وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ١٣/ ٨٤.

(٢) المل والمحل، للشهرستاني، ٤/ ١٢.

(٣) لهم مخالفات كثيرة وضلالات طعن ذكرها كتب العقائد كتكفير مرتكب الكبيرة، وتخليده في النار.

(٤) فائدة وقفت عليها عبد الكريم بن عجدو، قال الخطاط برج جردته: رأس له جاردة بن الخط واج، وهم طائفة كبيرة من الصفرية.

(٥) من مقلبيهم: أنه من بلغ الحرام لم يقرب بالإسلام فيه وكلف، لم يوق له أحد في تلك الحال عملاً، لم يكن عليه قود، ولا يثو، ولا يؤث. لسان الميتم، ٤/ ٢٤٠.

(٦) عبدالله بن يحيى ظلي، خرج في أيام مروان الحما، ولتشر منه بالمغرب. تاريخ الإسلام للذهبي، أحداث سنة ٣٣٤ هـ، ٢٥/ ٣.

(٧) لمؤلف الخط وع مع شحه للإيجي، ٣/ ٦٣، وينظر المقتلا، ٥/ ١٨٥١.

الثالثة: القعدية، مشتقة من القعود، نقيض القيام، وهو الجلوس^(١).

وتذكر كتب اللغة والمعاجم أن "القعدة" أو "القعد" فرقة من الخوارج « يرون التحكيم، غير أنهم قعدوا عن الخروج على الناس »^(٢).

وقال الزمخشري في أساس البلاغة: « هو من القعدة: قوم من الخوارج، قعدوا عن نصره عليّ، وعن مقاتلته »^(٣).

ويعرفهم الحافظ بن حجر ͢͢͢ بأَنهم الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك^(٤).

وبعد.. فالنصب والخروج وإن بدا أن لكل واحد منهما مدلوله الخاص، إلا أنهما يشتركان في معنى واحد وهو إظهار العداء للإمام علي ͢ مع ما انفرد به الخوارج عن النواصب من تفصيلات أخرى، مضى آنفاً الحديث عنها بعد التعريف بالنواصب.

(١) (طلاحاح ٢٠٢ ، معجم مقاييس اللغة ١٠ ، القطوس ٨٧)

٢ ٣ .

(٢) (تهذيب الأسماء واللغة ، لأدوي ٩٩٢ ، وينظر طلاحاح ٢٠٢ ، والقطوس ٨٧ ٣٢ .

(٣) (نقله الحافظ بن حجر جريدة ٣٤ كما في هدي لساري ص ١ ٤ .

(٤) (المرجع لسابق، ص ٥ ٦ ترجمة عمران بن حطان ، والإصابة ، ٣٠٣ .

✽ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة:

✽ المثال الأول:

[م د س ق].

صدقة بن يسار^(١) الجزري^(٢).

روى عن: ابن عمر، والقاسم بن محمد، وغيرهما.

روى عنه: الثوري، وشعبة، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال أحمد: ثقة. كما في رواية ابنه عبدالله كما نقله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن معين كما في رواية الدوري، وأبو داود، وابن سعد.

زاد أحمد: صدقة بن يسار من الثقات، روى عنه شعبة، وزاد أبو داود: متوحش، كان يصلي جمعة بمكة، وجمعة بالمدينة، وزاد ابن سعد: قليل الحديث.

وقال أبو الحسن الميموني: رأيت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يستحسن حديث صدقة بن يسار: ((أن النبي ﷺ اعتكف وخطب الناس، فقال: إن أحدكم إذا قام إلى الصلاة، فإنما ينجي ربه))، وقال: صدقة بن يسار من أهل الرقة.

قال أبو حاتم: صدقة بن يسار صالح.

وذكره بن حبان في كتاب الثقات.

(١) فتح الجيم والزاي و سر الرء المهملة نسبة إلى الجزيرة أي جزيرة ابن عمر. الأذساب ٥٢٢ ، ونقل ابن سلع بن سفيان بن عيينة قال:..... أصله من أهل الجزيرة. لفظ بقات الكبرى ٨٥٢ ٤.

(٢) لفظ بقات الكبرى ٨٢ ٤ ، تاريخ الدوري ٢٦٢ ، الجرح ولتعديل ٤٢ ٤ ، لثقات لإبرح بن ٣٧٢ ، الضعفاء للعقيلي ٢٠٢ ، تهذيب الكمال ٣٧ ٥ ، ميزان التبدال ٣١٤ ٣ ، تهذيب لتهذيب ٢/٣٥٣ ، لتقريب ٤٢ ٤ ، ٢٩٣.

❖ ثانياً: المجرحون:

نقل النباقي في ترجمته أن سفيان بن عيينة قال: كان يقول المختار أحب إلي من أبوي.
وقال العقيلي: صدقة بن يسار كوفي، حدثنا محمد بن عيسى قال: حدثنا صالح قال:
حدثنا علي قال: قيل لسفيان: كان صدقة بن يسار كوفياً؟ قال: كان أصله كوفي، كان يقول
المختار أحب إلي من أبي وأمي.

❖ بيان الجرح المردود:

الأئمة النقاد وعلماء هذا الفن الحذاق على توثيق صدقة بن يسار، وإنما من جرحه
فبسبب رأي الخوارج، لكنه ثبت أنه رجع عن ذلك وعافاه الله، قال العقيلي معلقاً على كلام
ابن عيينة: قلت -أي العقيلي- : نعم كان يقول هذا، ثم ثبت عنه أنه رجع إلى أبيه، وهو معه
حجة.

ونقل ابن سعد عن سفيان بن عيينة ثم ساق الخبر قال: قلت لصدقة بن يسار: إن ناساً
يزعمون أنكم خوارج، قال: كنت منهم ثم إن الله عافاني.
ولهذا قال عنه الحافظ الذهبي في الميزان: ثقة، ورمز له بـ(صح) إشارة أن العمل على
توثيقه، وكذا قال عنه الحافظ ابن حجر في التقریب.

❖ والخاصة:

أن صدقه بن يسار ثقة، لا يقدح فيه ما قيل عنه من التهمة برأي الخوارج؛ لأنه لم يثبت
عنه، فلا عبرة بهذا الجرح، لكونه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

لم أقف على سنة وفاته، لكن قال الحافظ ابن حجر في التقریب: مات في أول خلافة
بني العباس، وكان ذلك سنة اثنتين وثلاثين.

* * * * *

وروى علي بن الحسن الهسنجاني عن أحمد بن حنبل كما في الجرح والتعديل قال:
الحسن بن صالح صحيح الرواية، يتفقه، صائن لنفسه في الحديث والورع.
ونقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل قال أبو زرعة: اجتمع في حسن إتقان وفقه
وعبادة وزهد.

وقال الحيني: سمعت أبا غسان يقول: الحسن بن صالح خير من شريك من هنا إلى
خراسان.

وقال علي بن المنذر الطريفي عن أبي نعيم قال: كتبت عن ثمانمائة محدث، فما رأيت
أفضل من الحسن بن صالح.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان فقيها ورعا من المتقشفة الخشن، وممن تجرد
للعبادة ورفض الرئاسة على تشيع فيه.

قال ابن عدي: وهو عندي من أهل الصدق.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الجوزجاني: كان مغموزاً في مذهبه. قال ابن سعد: وكان متشيعاً.

وقال الساجي والعجلي وكان يتشيع. وقال ابن حبان: على تشيع فيه.

قال يحيى القطان: كان سفيان الثوري سيئ الرأي في الحسن بن حي.

وقال العلاء بن عمرو الحنفي: عن زافر بن سليمان: أردت الحج فقال لي الحسن بن
صالح: إن لقيت أبا عبد الله سفيان الثوري بمكة فأقرأه^(١) مني السلام، وقل: أنا على الأمر
الأول، فلقيت سفيان في الطواف، فقلت إن أخاك الحسن بن صالح يقرأ عليك السلام،
ويقول: أنا على الأمر الأول، قال فما بال الجمعة.

و عن أبي نعيم قال: ذكر الحسن بن صالح عند الثوري فقال: ذاك رجل يرى السيف
على أمة محمد ﷺ.

(١) في تهذيب الكمال أقرئ

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبا معمر يقول: كنا ثم وكيع، فكان إذا حدث عن حسن بن صالح أمسكنا أيدينا فلم نكتب، فقال: ما لكم لا تكتبون حديث حسن؟ فقال له أخيه بیده هكذا - يعني أنه كان يرى السيف - فسكت وكيع.

وقال أبو أسامة: سمعت زائدة يقول: ابن حي قد استصلب منذ زمان، وما نجد أحداً يصلبه. وقال خلف بن تميم: كان زائدة يستتيب من أتى حسن بن صالح.

وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبدالرحمن حدثا عن الحسن بن صالح بشيء قط، ولا عن علي بن صالح.

وقال الفلاس: سألت عبدالرحمن عن حديث من حديث الحسن بن صالح، فأبى أن يحدثني به؛ وقد كان يحدث عنه ثلاثة أحاديث، ثم تركه؛ قال: وذكره يحيى بن سعيد فقال: لم يكن بالسكة.

وروى علي بن حرب الطائي عن أبيه قال: قلت لعبدالله بن داود الخريبي: إنك لكثير الحديث عن ابن حي، قال: أفضى به ذمام أصحاب الحديث لم يكن بشيء.

وقال نصر بن علي الجهضمي: كنت عند الخريبي، وعند أبي أحمد الزبيري، فجعل أبو أحمد يفخم الحسن بن صالح، فقال الخريبي: مُتَّعْتُ بك، نحن أعلم بحسن منك، إن حسناً كان مُعْجَبًا، والمُعْجَبُ الأحمق.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على توثيق الحسن بن صالح، وقبول حديثه، وما ذكر فيه من جرح، فمتعلق بعدالته، لا بضبطه، وبيان هذا: أن جملة ما جرح به ثلاثة أمور:

- التشيع الخفيف.
- الخروج على أئمة الجور.
- ترك الجمعة خلف الفاسق.

ويجاب عنها بما يلي:

أما أمر التشيع؛ فهو كوفي، وكثير من الكوفيين -إلا من شاء ربك- فيهم انحراف عن عثمان وموالاة لعلي، وتشيع صاحب الترجمة يفهم من تركه الترحم على عثمان عليه السلام، وهو تشيع خفيف، ولم يُنقل عنه أي شيء في هذا الباب سوى ذلك، وما أجمل كلام الحافظ الذهبي تعليقاً على ما قاله وكيع: حسن بن صالح عندي إمام؛ فقليل له: إنه لا يترحم على عثمان فقال: أفترحم أنت على الحجاج.

قلت -أي الذهبي-: "لا بارك الله في هذا المثال؛ ومراده أن ترك الترحم سكوت، والسكوت لا يُنسب إليه قول، ولكن من سكت عن ترحم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان فإن فيه شيئاً من تشيع، فمن نطق فيه ببغض وتنقص فهو شيعي جلد يُؤدّب، وإن ترقى إلى الشيخين بدم فهو رافضي خبيث، وكذا من تعرض للإمام علي بدم فهو ناصبي يُعزّر، فإن كَفَرَهُ فهو خارجي مارق، بل سبيلنا أن نستغفر للكل ونحبهم ونكف عما شجر بينهم" اهـ.

ومن المعروف أن التشيع الذي لا غلو فيه، من البدع الخفيفة المحتملة، قال الحافظ الذهبي في الميزان: "فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة: العدالة، والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم، مع الدين، والورع، والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة".

وأما أنه يرى الخروج على أئمة الجور، فمشهور عنه، وهو مذهب خبيث؛ ومذهب الخوارج؛ انتشر أيضاً في زماننا، وآل بمن اعتقده للهلاك، وبنا لعدم الأمن والاستقرار، فاللهم اهْدِ ضال المسلمين.

والذي يظهر أن صاحب الترجمة (الحسن بن صالح) وإن كان يرى الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم ولكن ما قاتل أبداً؛ وهذا شر عظيم أيضاً وليس من منهج أهل السنة والجماعة في شيء، ولكنه أخف وطأة ممن يرى الخروج عليهم ويقاتلهم، ولربما تاب الحسن بن صالح ورجع فقد قال زافر بن سليمان أردت الحج فقال لي الحسن بن صالح إن

لقيت الثوري فأقرئه مني السلام، وقل: إنا على الأمر الأول، فلقيته، قال: فما بال الجمعة فما بال الجمعة.

ولو ثبت عدم رجوعه عن هذا المنهج، فهذا اجتهد منه، ولا يقدر فيه هذا الرأي، قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقولهم: كان يرى السيف، يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور، وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك، لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرة، ووقعة ابن الأشعث، وغيرهما عظة لمن تدبر، ويمثل هذا الرأي لا يُقدح في رجل ثبتت عدالته، واشتهر بالحفظ والإتقان، والورع التام، والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد ...

لذا وصفه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: بالإمام الكبير، أحد الأعلام، وقال في موضع آخر من السير: هو من أئمة الإسلام، لو لا تلبسه ببدعة.

وأما ترك الجمعة، فلأنه لا يرى الصلاة خلف الفاسق، وهذا الفعل صادر عن اجتهد منه لا عن هوى، لذا قال الحافظ ابن حجر ملتصقاً العذر له: «وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق، ولا يصح ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يعتذر به عن الحسن، وإن كان الصواب خلافه، فهو إمام مجتهد».

ولكنه قد رجع عن هذا الاجتهاد، وشهد الجمعة قبل موته، قال أبو نعيم الفضل بن دكين - كما نقله ابن سعد عنه - : «رأيت الحسن بن صالح في الجمعة قبل أن يموت بجمعة».

وأما ما جاء من عدم رواية عبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد عنه، فهذا لإرادة الزجر له، والردع لغيره، وإلا فالحسن ثقة، وكونهما لم يرويا عنه، ليس بجرح له.

وأما كلام الخريبي فيه وجرحه له، فهذا عائد إلى كلام الأقران، الذي سببه التحامل على الراوي، وقد أفصح الحافظ ابن حجر عن سبب هذا الجرح فقال: «قال الساجي: وكان عبدالله بن داود الخريبي يحدث عنه، ويُطريه، ثم كان يتكلم فيه، ويدعو عليه، ويقول: كنت أؤم في مسجد بالكوفة، فأطريت أبا حنيفة، فأخذ الحسن بيدي، ونحاني عن الإمامة، قال الساجي: فكان ذلك سبب غضب الخريبي عليه».

فإذا تبين ما مضى، فقد انتفت عنه جميع الطعون سوى التشيع، ولا أثر لها في ضبطه، إذ هو ثقة كما تقرّر، وأشار إلى هذا الحافظ الذهبي حيث رمز للعمل على توثيقه بـ(صح)، وصرح به الحافظ ابن حجر فقال: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع.

❖ والخلاصة:

أن الحسن بن صالح ثقة، لا يقدر فيه ما قيل فيه من جرح، لكونه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال البخاري قال أبو نعيم: مات الحسن بن صالح سنة تسع وستين ومائة، وذكر ابن حبان سنة سبع وستين.

* * * * *

❖ المثال الثالث:

[د س]

صعصة بن صُوحان بن حُجر بن الحارث بن هُجرس العبدي أبو عُمر، ويقال أبو طلحة أو أبو عكرمة الكوفي^(١).

روى عن: عثمان، وعلي {، وغيرهما.

روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، والشعبي، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

❖ أولاً: المعدّلون:

قال النسائي: ثقة.

وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء.

وذكره ابن عبد البر في الصحابة وقال: صعصة بن صوحان العبدي كان مسلماً على عهد رسول الله ﷺ ولم يلقيه ولم يره. وكان سيّداً من سادات قومه عبد آلف وكان فصيحاً خطيباً عاقلاً لسناً ديناً فاضلاً بليغاً يعد في أصحاب علي عليه السلام.

وقال الشعبي: كنت أتعلم منه الخطب.

❖ ثانياً: المجرحون:

ذكره الجوزجاني في الضعفاء وعده من جملة الخوارج.

❖ بيان الجرح المردود:

اتفقت كلمة الأئمة على توثيق صعصة بن صوحان، حتى قال الحافظ: تابعي كبير

(١) لم يبق الكبري ٢٢١ هـ والرجال لجوزجاني رقم ٩، الجرح والتعديل ٤٤٤، لثقات لابن حبان ٣٨٣، الاستيعاب ٧٢/٧، تهذيب الكمال ٣٥٤، ميزان التتال ٣١٤، المعني ٩٩٤، تهذيب التهذيب ٢٢٤، لتقريهين ٤٤٤ رقم ٢٩٣.

مخضرم فصيح ثقة، ولم يجرحه سوى الجوزجاني حيث عده من الخوارج، ولم يقبل منه هذا الجرح لاسيما والجوزجاني معروف بالتشدد، وقال الحافظ الذهبي معلقاً على قوله هذا: لم يصح.

❖ والخاصة:

أن صعصعة بن صوحان: ثقة، لا يقدر فيه ما جرح به من رأي الخوارج؛ لكون الجراح معروفاً بالتشدد، وانفرد بهذا الجرح، فلا يعتد به، لذا كان من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

لم أقف على سنة وفاته، لكن قال ابن سعد: توفي بالكوفة خلافة معاوية رضي الله عنه.

* * * * *

المثال الرابع:

[خ ت د]

مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو عُبَيْدَةَ التِّيمِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ^(١).

روى عن: هشام بن عروة، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهما.

روى عنه: أبو عثمان بكر بن محمد المازني، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

في الجرح والتعديل سئل يحيى بن معين عن أبي عبيدة البصري النحوي؟ فقال: ليس به بأس.

قال الآجري عن أبي داود: كان من أثبت الناس^(٢).

وقال يعقوب بن شيبه: سمعت علي بن عبد الله المديني وذكر أبا عبيدة معمر بن المثنى فأحسن ذكره وصحح روايته وقال: كان لا يحكي عن العرب إلا الشيء الصحيح.

ونقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن عبد البر في الكنى عن ابن معين قوله: لا بأس به، وفي رواية في الجرح والتعديل بلفظ "ليس به بأس".

وقال الدارقطني: لا بأس به.

وقال أبو منصور الأزهري في التهذيب: كان أبو عبيدة يوثقه ويكثر الرواية عنه.

(١) سؤالات الآجري ٤٠٣/٤ رقم: ٧٩، الجرح والتعديل ٥٨/٢، لثقات لأبج بان ٩٦/١، تاريخ بغداد ٣٧٣/٢، تهذيب الكمال ١٥٧/١، ميزان التذال ١٥٨/١، المعني ٢٣٧/٤، تذكرة الحفاظ ٦٧/٣، الكلف ١٤٧/١، تهذيب لتهذيب ٨/٤، لتقريب ص ٩٢ رقم: ٦٨٦، بقات لظ سريين للرداورد ٣٢٧/٣، بغية لوعاة في بقات الطويين والمحاكاة لسيوطي ٧٩/٢.

(٢) في تهذيب لتهذيب قال الآجري عن أبي داود عن أبي ثابت للناس، والذي في سؤالات الآجري: «يجهت الناس»، وعلق عليه دعه بدالعليم لستوي بلأه هم من الحفظ لأبج جرهته عيف.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان الغالب عليه معرفة الأدب والشعر.

وقال المبرد: كان أبو زيد أعلم من الأصمعي وأبي عبيدة بالنحو، وكانا بعده يتقاربان، وكان أبو عبيدة أكمل القوم.

وقال الجاحظ: لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو داود: كان يبهت الناس. وقال أبو حاتم السجستاني: كان يميل إليّ؛ لأنه كان يظنني من خوارج سجستان.

وقال الدارقطني، والحافظ الذهبي في المغني: كان يتهم بشيء من رأي الخوارج، ويتهم أيضاً بالأحداث.

وقال ابن قتيبة: كان الغريب أغلب عليه، وأيام العرب، وكان مع معرفته ربما لم يُقم البيت إذا أنشده حتى يكسره، ويخطئ إذا قرأ القرآن نظراً، وكان يبغض العرب، وصنف في مثالبها كتباً، وكان يرى رأي الخوارج.

وقال ابن إسحاق النديم في الفهرست: قرأت بخط أبي عبد الله بن مقله عن ثعلب: كان أبو عبيدة يرى رأي الخوارج، ولا يحفظ القرآن وإنما يقرؤه نظراً، وله غريب القرآن ومجاز القرآن، وكان إذا أنشد بيتاً لم يقم بإزائه، وعمل كتاب المثالب الذي يطعن فيه على بعض أتباع النبي، وقارب المائة وكان عريض البيعة، وكان ديوان العرب في بيته، وله عكر الجاهلية والإسلام، وكان مع ذلك كله مدخول النسب، وعد النديم من تصانيفه مائة وعشرة كتب.

وقال أبو منصور الأزهري في التهذيب: كان مُحَلًّا بالنحو، كثير الخطأ في نفائس الأعراب، متهما في روايته، مُغَرَى بنشر مثالب العرب فهو مذموم من هذه الجهة غير موثوق به.

❁ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد، نجد أن العمل عندهم على قبول حديثه، والاحتجاج به، وما ذكر فيه من جرح فمتجه في جملته إلى عدالته، دون ضبطه، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً: رمي برأي الخوارج

ثانياً: اتهم بالأحداث.

ثالثاً: قيل عنه: يبهت الناس ويطعن في أنسابهم.

رابعاً: قيل: لا يحفظ القرآن، وإنما يقرؤه نظراً ويخطئ فيه.

والجواب عما قيل فيه؛ يأتي تباعاً في الأسطر التالية:

أما رميه برأي الخوارج فقد احتمل العلماء حديثهم؛ لأنهم لا يكذبون؛ فمن باب أولى ألا يكذبوا في حديث رسول الله ﷺ، وكونه يبهت الناس، ويطعن في أنسابهم فقد قال أبو سعيد السيرافي^(١): كان من أعلم الناس بأنساب العرب وأيامهم، وله كتب كثيرة. وكان هو والأصمعي يتقارضان كثيراً، ويقع كل واحد منهما في صاحبه، وهذه جلبة فيه، حتى لم تسلم نفسه منه فقد تكلم في نسبه، قال له رجل: يا أبا عبيدة؛ قد ذكرت الناس وطعنت في أنسابهم، فبالله إلا عرفتنني من أبوك؟ وما أصله؟ فقال: حدثني أبي أن أباه كان يهودياً باجراً وان.

فالرجل عالم وبليغ وعارف بالنسب، فلا يلام فيما وقع فيه من الكلام، فهو لم يقصد لمز الناس، بل أراد بيان الواقع، ولهذا قال عنه علي بن المديني: وكان لا يحكي عن العرب إلا الشيء الصحيح.

(١) أبو سعيد ملاح بن يحيى بدالله بن المرزبان لسياف، روى عن: أبي بكر بن دويل، ومحمد بن أبي الأزهر، ويحيى همل، وعنه: علي بن أيوب القمي، ومحمد بن عبد الواحد بن رزق، ويحيى همل، قال الخطاط الفهرستي عنه: العلامة إمام المذبح، صاحب التصانيف، ونحوي بغلط، تصدر لإقراء القرطبي، واللغة، والفقه، والفروض، والعربية، والخير، فيه من ووع، مات سنة ثمان مائة وثلثمائة من أربع وثمانين سنة. سير أعلام النبلاء ٦٠، ٧٧، ٢٤٧-٩

وأما انه لا يحفظ القرآن، أو يقرؤه نظراً ويخطئ فيه، فليس من شرط المحدث أن يحفظ القرآن، ولا يُعد ترك حفظ القرآن جرحاً، فهل كل أصحاب رسول الله ﷺ حفظوا القرآن؟ إنما الذين يُعرف أن أفراداً منهم حفظوا القرآن، فلماذا هذا التحامل؟ وكونه يخطئ إذا قرأ نظراً لم يُنقل إلا عن ابن قتيبة، وإلا فغيره اكتفى بقوله: يقرأ القرآن نظراً، ثم لو ثبت خطؤه نظراً، فإن تفريطه على نفسه ولا يقدر فيه.

وعلى كل حال؛ فالرجل قد أخرج له أبو داود محتجاً به، وأخرج له البخاري تعليقاً، واستشهد به في مواطن عدة دون ذكر اسمه - كما قال الحافظ ابن حجر - وقد صحح روايته علي بن المديني، وكفى به، فهو إمام في هذا الفن، وكذا وثقه الحافظ الذهبي في الكاشف^(١) ولخص الحافظ ابن حجر الكلام عليه بقوله: صدوق، رمي برأي الخوارج. أما أنه متهم بالأحداث - فإن ثبت ذلك عنه، فهو ساقط العدالة، نسأل الله السلامة والعافية - ولكن لم ينقل هذا الجرح سوى الدارقطني، وهو جرح يحتاج إلى تفسير.

❖ والخاصة:

أن معمراً في أقل أحواله صدوق حسن الحديث، ولا يقدر فيه ما جرح به سوى الاتهام بالأحداث إن ثبت عليه، وما سواه فلا عبرة به لكونه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال أبو موسى محمد بن المثنى الغزي: مات سنة ثمان ومائتين، وقال ابن عفير: مات سنة إحدى عشرة، وقال الصولي: مات سنة تسع، وقيل: عشر، وقيل: إحدى عشرة. وقال ابن حبان: مات سنة عشرة ومائتين وقد قارب المائة.

(١) لا تدرك الحفظ العرفي نفس الجرح بل على الحفظ الفهمي مع أن الحفظ الفهمي قد ذكره فاعلم الحفظ العرفي قد هو من فظنها لا يشترط و هما في الأصل الجرح بل واحد، كلفه ومحرر في كتب الرجال.

❖ الفرقة الثالثة: الشيعة:

الشيعة لغة: مشتقة من الفعل الثلاثي: شَيَّعَ، وهذا الفعل يدل على معنيين: أحدهما: المعاضدة والمساعدة، والآخر: البث والإشادة.

فمن الأول قولهم: شَيَّعَ فلان فلاناً عند شخوصه، ويقال: آتيك غداً أو شَيَّعَهُ أي اليوم الذي بعده، كأن الثاني مشيَّعٌ للأول في المضي.

ويقال للشجاع: المشيَّعُ كأنه لقوته قد قوي وشيَّعَ بغيره، أو شَيَّعَ بقوة.

والشيعة: الأعوان والأنصار، وشيعة الرجل: أتباعه وأنصاره، وتشيع الرجل: ادعى دعوى الشيعة، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع، فمن هنا صارت الشيعة اسماً خاصاً لهذه الفرقة، فإذا قيل: فلان من الشيعة، عُرف أنه منهم.

وأما المعنى الآخر فممنه قولهم: شاع الحديث، إذا شاع وانتشر، ويقال: شَيَّعَ الراعي إبله: إذا صاح بها، والاسم الشَّيَّاع: القصبة التي ينفخ فيها الراعي^(١).

الشيعة اصطلاحاً: اختلف في تعريف الشيعة نظراً لاختلاف أصنافهم، وتطلق اللفظة على كل من شيع علياً عليه السلام، وغلا في حبه، وزعم أنه يتولاه وأهل بيته^(٢).

نشأة فرقة الشيعة، وأول من قال ببدعتهم:

نشأت بدعة التشيع في خلافة علي عليه السلام، وكان أول من دعا إلى هذا المذهب وانتشر- عنه عبدالله بن سبأ اليهودي^(٣).

(١) هـ جزم مقاييس اللغة، لأبى فارس ٢٣٧، وينظر تارطلا حاح ١٤٨٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/٦٤.

(٣) كان عبدالله بن سبأ من السوداء في الأصل، ولد له من أهل الحيرة، فأظهر الإسلام، وأراد أن يكون له عند أهل مكة وفقه وق وراثته، فذكره له وجد في رواية أنك الذي وصي، وأن علياً وصي محمد عليه السلام ولله خير الأوصياء، كما أن محمداً خير الأبياء، فلما سمع منه شيعة علي عليه السلام قلا والعلي: لم يمحى بك، فوقع علي عليه السلام.

وتنقسم الشيعة باعتبار الغلو وعدمه إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: الشيعة، بنفس مسمى الفرقة المعروفة. وهؤلاء يتفرعون إلى فرعين اثنين:

أحدهما: شيعة خفيفو التشيع، وهم «من يحبون عثمان وعليًا، لكن يفضلون عليًا على عثمان، ولا يحبون من حارب عليًا، مع الاستغفار لهم»^(١).

ثانيهما: شيعة غلاة في تشيعهم، وهم: من يحبون عليًا، ويقدمونه على أبي بكر وعمر عليهما السلام^(٢)، ويسمّون أيضًا بالرافضة.

القسم الثاني: الرافضة، وهؤلاء يتفرعون إلى فرعين اثنين أيضًا:

أحدهما: الرافضة غير الغلاة في رفضهم، وهم الشيعة الغلاة السابق تعريفهم في القسم الأول. وثلاثتهم تُقبل روايتهم، ويحتج بها العلماء.

ثانيهما: الرافضة الغلاة، وهؤلاء يتفاوتون في رفضهم نظرًا لتفاوت غلوهم، فمن قدّم عليًا على أبي بكر وعمر عليهما السلام وأضاف إلى هذا السب، أو التصريح بالبغض، فهذا غال في الرفض.

وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو^(٣).

وقد رد العلماء رواية غلاة الرافضة؛ لأن بدعتهم بدعة كبرى مكفرة، فلا يحتج بهم

قدوه، وأجله تحت درجة منبه، ثم بطه غلو فيه، فمقبله، فنهاه لبرعه باس عليه السلام من طك، وذكر الشيعة أنه كان يعين لسبئية على قله م. الفرق بين القوي، مع بد القاهر لبغليط ص ١٤ - ٢١٥.

() ميزان الله تلى، ذكره الحلاظ الفهري في ترجمة محمد بن زياد الأظني الطيحي، ٣/ ٥٥.

() هدي لساري ٢، ص ٦٤.

() المجموع ال ٣ ساب ق.

ولا كرامة^(١).

١

وقد جمعت الرافضة الغلاة إلى بدعتهم المكفرة طعوناً أخرى تجرح الراوي وتسقط عدالته وتنفي ضبطه، فمن هذه الطعون ما ساقه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال: «وقد اتفق أهل العلم بالنقد والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب...»^(٢).

وقال أيضاً: «والرافضة لا تعتنى بحفظ القرآن... ولا تعتنى أيضاً بحديث رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحه من سقيم، والبحث عن معانيه، ولا تعتنى بآثار الصحابة والتابعين...»^(٣).

٣

وقال أيضاً: «... ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط، بل كل إسناد متصل لهم فلا بد أن يكون فيه من هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط، وهم في ذلك شبيهة باليهود والنصارى، فإنه ليس لهم إسناد»^(٤).

٤

فخلاصة ما طعنوا به:

١- أنهم أكذب الطوائف، وأنهم تميزوا بهذه الصفة دون غيرهم من أهل البدع، وكفى بالكذب مسقطاً للعدالة^(٥).

٥

١/٥-٦.

(١) ميزان التمداد للفريسي ١

(٢) منهاج السنة النبوية، ١/٢٥، ٧.

٣

١/٤.

(٣) المجموع لسليق ٣/١٣، ١/٧٩٣-٣.

٨٠

٣.

(٤) المجموع لأسباب ٤

ق

٧/٧،

٣.

(٥) الكذب أكبرهم سقط للعدل، فكيف يمكن من يستعمله، ويتقرب به إلى الله، لأجل أن نصرته مفجأة، ولذا بابوب الخطيب في الكفاية ٥٧٧ ٣ باباً بعنوان: في أن الكذاب في غير حديث رسول الله ﷺ ترد روايته، ثم قال: فأما الكذب على رسول الله ﷺ ضع الحديث وادعاء لاسيغ، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يجب رد الحديث أبداً، وإن تاب فاعل،^٤

٤.

٢- ليس لهم عناية بحفظ القرآن، ولا سنة رسول الله ﷺ، ولا آثار الصحابة والتابعين، وكفى بهذا الطعن مسقطاً للضبط، إذ كيف يوصف بالضبط من لم يعتن بأصول الشريعة هذه.

٣- ليس لهم إسناد متصل صحيح، وإن وجد متصلاً ففيه من هو معروف بالكذب، كما هي عادتهم، وهذا وصف لروايتهم بالانقطاع^(١).

وبحمد الله تعالى فليس في علماء الحديث رافضي^(٢)، «وإن وجد من ترَفَضَ وله نوع اشتغال بالحديث، كابن عقدة^(٣) وأمثاله، فهذا غايته أن يجمع ما يروي في فضائله من

() الانقطاع من صفات لسنا، وفي تضي الضع

() قال من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «في معرض الدفاع عن الحكم النيسابوري ت ٥ ٠ هـ - رحمه الله قوله: ... مع أن الحكم منسوب إلى التشيع... كما من تشيعه وتشيع طائفة من أهل العلم بالحديث كالمستفي وابن جرير بد البر ومثلهم، لا يبلغ إلى تفضيله - أي علي - على أبي بكر وعمو، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضلّه عليهما...؛ لأن علماء الحديث قد عصه من وقبهم ما يعرفونه من الأحاديث طلبة حجة الدالة على أفضلية الشيخين». منهاج لسنة البوية، ٧، ٣٢٤.

بل وعلم الحكم رحمه الله وهو مع دائرة رد الرفضة فقال: «ولهذا لا يوجد في أئمة الفقه الذين يرجع إليهم في الدين، ولا في أئمة الحديث، ولا في أئمة الزهد والعبادة، ولا في الجيوش المؤيدة لهذه ثورة جيش رافضي». منهاج لسنة البوية ٢/ ٨٠ - ٨١.

ولذلك أن هذه من حفظ الله لديه ، فل ، ه الحمد .

() هو الحفظ أبو الوليد باس أحمد بن محمد بن سعيد الشافعي، أحد أركان الحديث، سمع من طائفة من بني علي بن عفا ويحيى بن أبي طلحة، وخلق لأحمد بن حنبل، ومنه: الطبراني، وابن عجل، والدارقطني وغيرهم، ولم يرحل إلى غير طابراز وبغلة، لكنه كان آية من الآيات في الحفظ على قال الدارقطني بنحوه طابراز بغداد أنه لم يمر بكم وفقه من وزن ابن سمع ود رحمه الله إلى وزن ابن عقدة أخه طابراز .

قال الحفظ الفهري في العبر: ضعفه، واتهمه بعضهم بالكذب، وقال أبو عمران جويته: كان يميل مثالب طابراز فتوى، وعقدة لقب أيه، قال الفهري في سير أعلام النبلاء: وعقدة لقب لابن المحوي لبارع محمد بن سعيد، ولقب بذلك تعقيده في التصريف. توفي سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة هجرية.

←=

المكذوبات والموضوعات، لا يقدر أن يدفع ما تواتر في فضائل الشيخين»^(١).

ومع هذا فابن عقدة مجروح لأجل بدعته (الرفض) فليس إماماً يعتد به، وبهذا القول يمكن الجمع بين وجود قوم لهم نوع اشتغال بالحديث، وبين عدم حصولهم على مرتبة الإمامة في العلم، فلا إشكال إذاً.

والخلاصة:

(١) أن الشيعة علم على هذه الطائفة من أهل البدع، وأن المراد بهم من يحبون علياً عليه السلام ويبالغون في حبه ويزعمون موالاته وموالاته أهل بيته.

(٢) نشأت هذه البدعة في خلافة علي عليه السلام وأول من قال بها: عبدالله بن سبأ اليهودي.

(٣) وتنقسم الشيعة إلى قسمين: غلاة، وغير غلاة، فالغلاة هم الرافضة، ومن الرافضة من يقبل حديثه، وهم الغلاة الذين يقدمون علياً على أبي بكر وعمر، ولكن بدون سب ولا تصريح بالبغيض، فمن زاد مع الغلو السب والتصريح بالبغيض، واعتقد في علي بن أبي طالب عقيدة الرجعة فهذا غال في الرفض لا تقبل روايته ولا كرامة، وغير الغلاة هم الشيعة عموماً، وهؤلاء تقبل روايتهم مع مراعاة شروط الرواية الأخرى.

(٤) ينبغي التحقق في حال الراوي المتهم بالتشيع من أي أصناف الشيعة هو؟ ثم يُنزل عليه الحكم المناسب؛ فمثلاً إذا وجد بعض العلماء يرد رواية الرافضة، فإن هذا الكلام يحمل على أن المراد به غلاة الرافضة... وهكذا.

==

سير أعلام النبلاء، ٥/ ٤١٧، ٣، ولؤافي بلوفيتا، صلاح الدين خليل بن إلك الصفدي ٥٣٢، ٢،
وشذرات الذهب، لابن العميد، ٧، ٢، ٣٣.

٣.

٧٣

() منهاج لسنة البويع، ١/ ٧

✽ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة:

✽ المثال الأول:

[خ د ت س]

علي بن عبد الله بن جعفر بن المديني^(١) السعدي^(٢) مولا هم أبو الحسن البصري^(٣).

روى عن: أبيه، وحامد بن زيد، وغيرهما.

روى عنه: أحمد، والبخاري، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال أبو قدامة: سمعت علي بن المديني يقول: رأيت فيما يرى النائم كأن الثريا تدلت حتى تناولتها؛ قال أبو قدامة: فصدق الله رؤياه، بلغ في الحديث مبلغاً لم يبلغه أحد، أو لم يبلغه كبير أحد.

وقال شيخه ابن مهدي: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله، وخاصة بحديث ابن عيينة.

(١) فتح الميم، والذال المهملة كل سورة، بعدها الياء آخر الحرف، وفي آخرها ألف، نسبة إلى مدينة رسول الله ﷺ. الأسباب ٢٣، وقال إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: المديني، ونزل علي بالبصرة. لاشقات: ٦٩/٤.

(٢) فتح ليسين ومكون اليم، وفي آخرها الدال المهملة، نسبة إلى عدّة بطل: إلى سعد بن بكر بن وهب، وإلى سعد تيم، وإلى سعد الأنصلي، وإلى سعد جنم، وإلى سعد ولا، وإلى سعد تجيد، وإلى سعد بن أبي هرق، وإلى سعد بن بزيع بدشيم، وإلى سعد هليم بن قضاة، ولم يتبين له باحث إلى ما ينسب علي بن المديني. الأدب ٥٥٣، ٥٧-٢.

(٣) سؤالات أبي عبد الله بيد الأجرى لأبي داود ٣٠٦، رقم ١٤، الجرح والتعديل ١٤، لاشقات لابن حبان: ٦٩/٤، الضعفاء للعقيلي ٢٣٧، تاريخ بغداد ٥٥١، تهذيب الكمال ٦٩/٢، ميزان الله تدال ١٣٧، الكلف ٢٨، سير أعلام النبلاء ١٧١، تهذيب تهذيب الكمال ١٢٧، تهذيب تهذيب ١٠٢، لتقريب ص ٦٩٩ رقم ٧٨، لسان الميزان ٧٥/٣.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من أعلم أهل زمانه بعلم حديث رسول الله ﷺ ممن رحل وجمع وكتب وصنف وحفظ وذاكر.

وقال عباس العنبري: كان يحيى بن سعيد القطان ربما قال لا أحدث شهراً ولا أحدث كذا، فحدثني ذكر رجلا من أصحاب الحديث نسيته، قال: بلغني أن يحيى حدثه يعني لابن المديني قبل انقضاء المدة التي كان ذكرها، قال: فأتيت يحيى فقلت له: إنه بلغني أنك حدثت عليا ولم تنقض المدة التي ذكرت، فقال: إني كلما قلت لا أحدث إلى كذا استثنيت عليا، ونحن نستفيد من علي أكثر مما يستفيد منا.

وكذا قال عبيد الله القواريري: سمعت يحيى القطان يقول: يلوموني في حب علي بن المديني، وأنا أعلم منه.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يقول: علي بن المديني من أروى الناس عن يحيى بن سعيد، إني أرى عنده أكثر من عشرة آلاف، قلت ليحيى: أكثر من مسدد؟ قال: نعم؛ إن يحيى بن سعيد كان يكرمه ويدنيه، وكان صديقه يعني عليا وكان علي يلزمه.

ومثله قال ابن عيينة: يلوموني على حب ابن المديني، والله لأتعلم منه أكثر مما يتعلم مني.

وقال النسائي: كأن الله خلقه للحديث.

وقال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني.

وروى أبو عبيد عن أبي داود قال: ابن المديني أعلم من أحمد باختلاف الحديث.

قال أبو حاتم الرازي: كان علي علما في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يسميه، إنما يكنيه تبجيلا له، وما سمعت أحمد سمها قط.

ومثله قول صالح بن محمد: أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي بن المديني، وأفقههم في الحديث أحمد بن حنبل، وأقهرهم بالحديث سليمان الشاذكوني.

وكذا سئل الفرّهياني عن يحيى، وعلي، وأحمد، وأبي خيثمة، فقال: أما علي فأعلمهم

بالحديث والعلل، ويحيى أعلمهم بالرجال، وأحمد أعلمهم بالفقه، وأبو خيثمة من النبلاء.
وقال الأعين: رأيت علي بن المديني مستلقياً وأحمد بن حنبل عن يمينه، ويحيى بن معين عن يساره، وهو يملي عليهما.

وقال عبدالمؤمن بن خلف النسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد قلت: يحيى بن معين هل يحفظ؟ قال: لا، إنما كان عنده معرفة، قلت لأبي علي: فعلي بن المديني كان يحفظ؟ قال: نعم، ويعرف.

وقال أحمد بن سنان: كان سفيان بن عيينة يقول لعلي بن المديني ويسميه: حية الوادي، إذا استُثبت سفيان أو سئل عن شيء يقول: لو كان حية الوادي.
وقال ابن عيينة: إني لأرغب بنفسني عن مجالستكم منذ ستين سنة، ولولا علي بن المديني ما جلست.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أحمد بن محمد بن ساكن: حدثنا أزهر بن جميل الشطي، وكتبه عني أبو حاتم قال: كنا عند يحيى يعني القطان أنا وعبدالرحمن وسفيان الرأس وعلي بن المديني وغيرهم، إذ جاء عبدالرحمن بن مهدي منتقع اللون، فقال له يحيى: ما حالك يا أبا سعيد؟ قال خير، قال على ذاك، قال: رأيت البارحة في المنام كأن قومًا من أصحابنا قد نكسوا، قال علي بن المديني: يا أبا سعيد هو خير، قال الله تعالى (ومن نعمه ننكسه في الخلق)، فقال عبدالرحمن: اسكت، فوالله إنك لفي القوم.

وبه قال الأثرم: قال سمعت الأصمعي وهو يقول لعلي بن المديني: والله يا علي لتترك الإسلام وراء ظهرك.

وبه عن العباس بن عبدالعظيم العنبري قال: دخلت على علي بن المديني يوماً فرأيتَه واجماً مغموماً فقلت: ما شأنك؟ قال: رؤيا رأيتهَا، قال: قلت: وما هي؟ قال: رأيت كأني أخطب على منبر داود النبي، قال: فقلت: خيرا رأيت، إنك تخطب على منبر نبي، فقال: لو رأيت كأني أخطب على منبر أيوب كان خيرا لي؛ لأن أيوب بُلي في بدنه، وداود فُتن في دينه،

فأخشى أن أفتن في ديني، فكان منه ما كان، قال الحافظ أبو بكر: يعني أنه أجاب لما امتحن إلى القول بخلق القرآن.

قال ابن أبي حاتم: ترك أبو زرعة الرواية عنه من أجل ما كان في المحنة.

وقال العقيلي: جنح إلى ابن أبي دؤاد والجهمية - حديثه مستقيم إن شاء الله.

ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: عن جعفر بن أحمد بن سالم قال: أردت أن أخرج إلى البصرة، فقلت لابن معين: يا أبا زكريا، عمن أكتب؟ فسميت رجالاً حتى ذكرت ابن المديني، قال: وأبو خيثمة جالس في ناحية منا، فقال: لا، ولا كرامة، لا تكتب عنه، فسكت يحى حتى فرغ ثم قال لي: إن حدثك فاكذب عنه، فإنه صدوق.

ونقل الخطيب عن أحمد بن زهير قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كان علي بن المديني إذا قدم علينا أظهر السنة، وإذا ذهب إلى البصرة أظهر التشيع.

✽ بيان الجرح المردود:

علي بن المديني هو العالم النحرير المبرز في هذا الشأن صاحب التصانيف الواسعة والمعرفة الباهرة، من رجال البخاري كادوا أن يجمعوا على إمامته وتألقه في هذا الشأن لولا هفوته، وإنما جرحوه بإجابته أيام المحنة، وإنما أجاب لخوفه على نفسه، ولكنه تاب ورجع، وقال عباس العنبري: ذكر علي رجلاً فتكلم فيه فقلت له: إنهم لا يقبلون منك إنما يقبلون من أحمد بن حنبل، فقال: قوي أحمد على السوط وأنا لا أقوى.

وأما ما ذكر من إثبات هذه الهفوة بالرؤى والأحلام، فإنه لا يقبل الجرح بمجرد الحكايات والأحلام، فكيف إذا أضيف إلى هذا كون الناقل لها كذاباً؛ فلا اعتبار لها حيثئذٍ وذاك المتكلم فيه هو غلام خليل الكذاب^(١).

وأما ترك أبي زرعة الرواية عنه؛ فإنه لأجل الزجر له عن هذه البدعة، وإلا فإنه عنده مقبول الرواية، ولذا قال عنه في جوابه لابن أبي حاتم: لا ترتاب في صدقه.

(١) ترجمته الحفظ الفخري في ميزان الخلق، ٣٣٣، وفي سير أعلام النبلاء: ٧٣/ ٢.

وقد رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم بلا حجة.

ولهذا قال في التقريب: ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه. عابوا عليه إجابته في المحنة، لكنه تنصل وتاب، واعتذر بأنه كان خاف على نفسه.

أما أنه كان يظهر التشيع في البصرة، فلأجل تأليفهم على حب علي عليه السلام فإنهم عثمانية، كما قال الحافظ الذهبي، وقال أيضًا: وأخبار ابن المديني مستقصاة في تاريخ بغداد، وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبدالله البخاري وناهيك به قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني، ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبدالرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهر بن أسد، وثابت البناني، وجريير بن عبد الحميد، لغلقنا الباب وانقطع الخطاب، ولما تلت الآثار، واستولت الزنادقة ولخرج الدجال، أفما لك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما تبغناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات!! بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك.. إلى أن قال: ثم ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أو هام يسيرة في سعة علمهم، أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع، وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد، وصنف التصانيف، وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان، ويقال لابن المديني نحو مائتي مصنف، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت علي بن المديني يقول قبل موته بشهرين: من قال القرآن مخلوق فهو كافر.

❖ والخاصة:

أن علي بن المديني ثقة إمام في هذا الفن، ولا يؤثر فيه ما جرح به من القول بخلق القرآن، وما نسب إليه من التشيع؛ لكونه أجاب خوفاً على نفسه وقد اعتذر وقال: إن أحمد صبر على ما لا نصبر عليه، ولما عرف عنه من اتباع منهج السلف، فكان هذان الجرحان من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، عن ثلاث وسبعين سنة.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

سفيان بن عيينة بن أبي عمران^(١) الهلالي مولا هم، أبو محمد، مولى بني هلال الكوفي، سكن مكة^(٢).

روى عن: الزهري، وعمرو بن دينار، وغيرهما.

روى عنه: وكيع، وابن المبارك، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال يحيى بن معين في رواية إسحاق بن منصور: ثقة وكذا قال أبو حاتم، والعجلي، وابن سعد، وابن خراش.

زاد أبو حاتم: سفيان بن عيينة إمام، وأثبت أصحاب الزهري مالك، وابن عيينة، وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة.

وزاد ابن سعد: كان ثبته، كثير الحديث، حجة.

وزاد ابن خراش: مأمون ثبت.

(١) قال ابن مكحول في الإكمال: مولى محمد بن منط، يظن حاكب بن منط، هو والد سفيان وإبراهيم وعمران وآم، ومحمد، وأمه، كله، م محدث، ون.

(٢) طبقات الكبرى ٩٧/٤، طبع ابن المديني توطع الفهرس، تاريخ الدوري ٢١٧، تاريخ الداوي: رقم ٦٨ ٦٧ من كلام أبي زكريا ١، ٤ رقم: ٦، المعرفة لسوي ٨٥٧ ٨٦ ١، لتاريخ كلبير بخاري ٤/ ٨، معرفة لثقات لعجلي ١٧ ٤، ذكر الملائسين للسلي ٤ ٣ ١ رقم ١، الجرح ولتعديل ٢٢ ٨، لثقات لإبراهيم بن ٣٠٣، تاريخ بغداد ٧ ١٧، الإكمال لابن مكحول ٢٤ ١، تهذيب الكمال ٢٣٧ ٢، ميزان الله تعالى: ٧ ١٧، الكلف ٣٣٢، المغني ٤١، سير أعلام النبلاء ٧ ٤ ٧ ٤، لسان الميزان ٣١٤، تهذيب لتهذيب: ٣ ٥٧، لتقريص ٩٥ ٣ رقم ٢٤ ٨، جلع ٨ حصيلاً ٨ ١، لتبيين لأسماء الملائسين ص ٨ ٨ ٤ ٥ ٤.

زاد العجلي: ثبت في الحديث، وكان بعض أهل الحديث يقول: هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث، وكان يُعد من حكماء أصحاب الحديث، يكنى أبا محمد سكن مكة، وكان مولى لبني هلال، وكان حديثه نحوًا من سبعة آلاف، ولم يكن له كتب.

وقال عبدالله بن المبارك: سئل سفيان الثوري عن سفيان بن عيينة قال: ذاك أحد الأحدثين، وفي تهذيب الكمال: زيادة: ما كان أغربه.

وقرئ على العباس بن محمد الدوري قال: قال يحيى: أثبت الناس في الزهري مالك، ومعمرو، ويونس، وعقيل، وشبيب بن أبي حمزة، وابن عيينة، وأثبت الناس في عمرو بن دينار سفيان بن عيينة، قيل له: حماد بن زيد؟ قال: هو أعلم بعمرو بن دينار وحماد بن زيد، فإن اختلف ابن عيينة وسفيان الثوري في عمرو بن دينار فابن عيينة أعلم بعمرو بن دينار؛ وسألت يحيى بن معين عن حديث شعبة عن عمرو بن دينار، والثوري عن عمرو بن دينار، وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، أيهم أعلم بحديث عمرو بن دينار؟ قال: سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو بن دينار.

وقرئ على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: سفيان بن عيينة أثبت من محمد بن مسلم الطائفي وهو أوثق، وهو أثبت من داود العطار في عمرو بن دينار، وأحب إلي منه.

وقال إبراهيم بن مهدي: سمعت حماد بن زيد يقول: رأيت سفيان بن عيينة عند عمرو بن دينار غلامًا له ذؤابة، معه ألواح.

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ابن عيينة أحب إلي في الزهري من معمر.

قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: سمعت يحيى بن سعيد الأموي يقول: رأيت مسعرًا يشفع لإنسان إلى سفيان بن عيينة محدّثه.

وقال عبدالرحمن بن مهدي: كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز.

وقال أبو معاوية: كنا نخرج من مجلس الأعمش فنأتي ابن عيينة.

وقال عبدالله بن وهب: لا أعلم أحداً أعلم بتفسير القرآن من سفيان بن عيينة.

وقال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز.

وقال الشافعي: ما رأيت أحداً من الناس فيه جزالة العلم^(١) ما في ابن عيينة، وما رأيت أحداً آلف^(٢) عن الفتيا منه.

وقال علي بن المديني: قال لي يحيى بن سعيد: ما بقي من معلمي الذين تعلمت منهم غير سفيان بن عيينة، فقلت: يا أبا سعيد سفيان إمام في الحديث؟ قال: سفيان إمام اليوم منذ أربعين سنة.

وقال علي: وقال عبدالرحمن بن مهدي: كنت أسمع الحديث من ابن عيينة فأقوم فأسمع شعبة يحدث به فلا أكتبه، قال علي: وسمعت بشر بن المفضل يقول: ما بقي على وجه الأرض أحد يشبه ابن عيينة.

وقال عثمان الدارمي: سألت ابن معين: ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو الثوري؟ قال: ابن عيينة أعلم به، قلت: فابن عيينة أو حماد بن زيد؟ قال: ابن عيينة أعلم، قلت فشعبة؟ قال وأي شيء روى عنه شعبة؟ إنها روى عنه نحو مائة حديث، أو كما قال.

وقال أبو مسلم المستملي: سمعت ابن عيينة يقول: سمعت من عمرو بن دينار ما لبث نوح في قومه.

وقال الترمذي سمعت محمداً يقول: هو أحفظ من حماد بن زيد.

وقال أبو معاوية: قال ابن عيينة: قال لي زهير الجعفي: أخرج كتبك، فقلت أنا أحفظ من كتبتي.

وقال يونس بن عبدالأعلى: سمعت الشافعي يقول: مالك وسفيان بن عيينة القرينان، يعني في الأثر.

(١) في تهذيب الكمال: م

ن آلة العدا

م

(٢) في تهذيب الكمال: أكفاً.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع والدين، ممن علم كتاب الله وكثر تلاوته له وشهر فيه، وحج نيفاً وسبعين حجة.
وقال اللالكائي: هو مستغن عن التزكية، لتثبته وإتقانه، وأجمع الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار.

❖ ثانياً: المجرحون:

روى محمد بن عبدالله بن عمار عن يحيى القطان قال: اشهدوا أن سفيان اختلط سنة سبع وتسعين ومائة، فمن سمع منه فيها فسماعه لا شيء.
ونسبه ابن عدي إلى شيء من التشيع، فقال في ترجمة عبدالرزاق: ذكر ابن عيينة حديثاً فقليل له: هل فيه ذكر عثمان؟ قال: نعم، ولكنني سكتُ؛ لأنني غلام كوفي.
ووصفه النسائي وغيره بالتدليس.

❖ بيان الجرح المردود:

سفيان بن عيينة الإمام البحر العلم، الذي شهرته تغني عن تعريفه، شيخ الإسلام، الثقة الحافظ الفقيه الحجة، الذي اتفقت كلمة العلماء على توثيقه، ومن جرحه؛ فإنها جرحه بعدة جوارح هو منها براء؛ فالجراح الأول: أنه اختلط.
والثاني: أنه فيه تشيع.
والثالث: أنه يدلّس.

فوجه رد الجرح الأول: أنه مجرد تغير، وهو الذي يعتري الكثير في سن الشيخوخة، وإن كان ثمَّ اختلاطٌ، فهو مما لا يحط من منزلة الإمام ابن عيينة، كما قال العلائي حيث قسم المختلطين إلى ثلاثة أقسام في أول كتابه: «أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام: أحدها من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم.... الخ» اهـ.

هذا وقد ردَّ الحافظ الذهبي على ابن القطان في وصفه سفيان بالاختلاط فقال:

« قلت: سمع منه فيها محمد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي، ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع.

فأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات، ولم يلقه أحد فيها؛ لأنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر.

وأنا أستبعد هذا الكلام من القطان، وأعده غلطاً من ابن عمار؛ فإن القطان مات في نحو من سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاج، ووقت تحدثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان ثم يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به؟ فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع، مع أن يحيى متعنت جداً في الرجال، وسفيان ثقة مطلقاً والله أعلم ».

وقال الحافظ ابن حجر - معلقاً على كلام الحافظ الذهبي السابق - : « وهذا الذي لا يتجه غيره؛ لأن ابن عمار من الأثبات المتقنين، وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة واعتمد قولهم، وكانوا كثيراً فشهد على استفاضتهم، وقد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئاً يصلح أن يكون سبباً لما نقله عنه ابن عمار في حق ابن عيينة، وذلك ما أورده أبو سعيد بن السمعياني في ترجمة إسماعيل بن أبي صالح المؤذن من ذيل تاريخ بغداد بسند له قوي إلى عبدالرحمن بن بشر بن الحكم قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت لابن عيينة: كنت تكتب الحديث، وتحدث اليوم وتزيد في إسناده أو تنقص منه، فقال: عليك بالسماع الأول، فإني قد سمعت^(١)، وقد ذكر أبو معين^(٢) الرازي في زيادة كتاب الإيمان لأحمد هارون بن معروف قال له: إن ابن عيينة تغير أمره بآخره، وأن سليمان بن حرب قال له: إن ابن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب » اهـ.

(١) في حاشية تهذيب ال تهذيب: سئمت.

(٢) خلا سين بن طلحة بن الربيع^١، روى عن سعيد بن أبي مريم، وابن يعقوب، ويحيى، وعنه محمد بن عبد الجبار بن أبي حاتم، وأبو نعيم بن علي، ويحيى. قال الخطيب: وممن كان يحفظ الحديث، قال عنه الفهرستي في السير: الخطيب الإمام، توفي سنة ٢٧٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٧٣ ٥٤.

ووجه رد الجرح الثاني وهو أنه فيه تشيع، فإن ابن عيينة كوفي، وأهل الكوفة لا تحمد مذاهبهم في التشيع، ولكنهم كما قال أبو إسحاق الجوزجاني: «كان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم -يعني التشيع- هم رؤوس محدثي الكوفة، مثل: أبي إسحاق، والأعمش، ومنصور، وزبيد، وغيرهم من أقرانه احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا، لما خافوا أن لا تكون مخارجها صحيحة.. الخ» اهـ^(١).

ووجه رد الجرح الثالث: وهو أنه يدلّس؛ فنعم كان يدلّس ولكنه لا يدلّس إلا عن ثقة، ولم يكن ذلك لأحد في الدنيا سوى ابن عيينة.

قال سبط ابن العجمي صاحب كتاب "التبيين لأسماء المدلسين" وذكر سفيان بن عيينة في المدلسين ثم قال: لكنه لم يدلّس إلا عن ثقة كثقتّه، وحكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة؛ لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمّر ونظائرهما، وهذا ما رجحه ابن حبان، وقال: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لابن عيينة؛ فإنه كان يدلّس، ولا يدلّس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلّس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته، ثم مثّل ذلك بمراسيل كبار الصحابة، وأنهم لا يرسلون إلا عن صحابي، وقد سبق ابن عبد البر أبو بكر البزار، وأبو الفتح الأزدي.

وعلى كل حال فإن سفيان بن عيينة ثقة حجة، كما تقدم من كلام الموثقين له، وقد قال عنه الحافظ الذهبي: أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان يدلّس، لكن المعهود منه أنه لا يدلّس إلا عن ثقة، وكان قوي الحفظ، وما في أصحاب الزهري أصغر سنّاً منه، ومع هذا فهو من أثبتهم، ورمز له في الميزان بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه.

قال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلّس، لكن عن الثقات.

ومن المعلوم أن سفيان قد عمّر حتى بلغ إحدى وتسعين سنة، فلا يقدر فيه غيره

بآخره؛ لأن الحفظ في الكبر ليس هو كالصغر، ولهذا رمز له في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

أن سفيان بن عيينة إمام ثقة حجة، لا يقدح فيه ما قيل عنه من الاختلاط، والتشيع والتدليس؛ لأنه قد تبين أنها لا تضره، فكان الجرح بها في حقه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال البخاري: قال لي عبدالله بن أبي الأسود مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وكذا نقل عن جمع من العلماء، وله إحدى وتسعون سنة.



❖ الفرقة الرابعة: القدرية:

القدرية لغة: مصدرٌ، فعله الثلاثي: قَدَرَ، وهذا الأصل يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، فالقدر: مبلغ كل شيء، يقال: قَدَرَهُ كذا أي: مبلغه، وقَدَرَتِ الشيءَ أَقْدَرَهُ وأَقْدَرَهُ من التقدير، وقَدَّرَتَهُ أَقْدَرَهُ.

والقدر: قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أَرادها لها، وهو القدر أيضاً^(١).

وسميت هذه الفرقة بالقدرية، لإنكارهم القدر^(٢).

ونظراً لأن فرقة القدرية فرقة متقدمة قد انقرضت، وورثتها المعتزلة حيث تبنت تعاليمها، وشرحتها، وتوسعت فيها^(٣)، فقد كان للعلماء في اصطلاحهم تعريفان لهذه الفرقة، أحدهما: مُنْصَب على القدرية المتقدمين، والآخر على القدرية المعتزلة (المتأخرين).

فالقدرية المتقدمون: هم الذين أنكروا علم الله بالأفعال قبل وقوعها، وأنه لم يقدرها، وقالوا: « لا قدر، وإن الأمر أنف »^(٤). أي مستأنف، لم يسبقه قدر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه، وقالوا: بأن الله لم يخلق أفعال العباد، وأنه لا قدرة له عليها^(٥)،

(١) معجم مقاييس اللغة، لأبى فارس ٥/ ٦٢.

(٢) طه حبيح مع المنهاج للذوي ١/ ٥٤.

(٣) يدل على انقراضها قول الخلفاء بـ « جبر نقلها من القطي - رحمهما الله - : « قد انقرض هذا المذهب ، ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين، قال: والقدرية اليوم مطعون على أن الله عالم بأفعال ما باق قبل وقوعها، وإنما خلقوا السلف في زعمهم بأن أفعال ما بآدم قدرهم وواقعة منهم على ما لا يتقلا ، هو ومعك فوه مفه بآباطلاظ فمع من المذهب الأول». ينظر: فتح البلي، ٥٩٧، ١.

(٤) ص حبيح سلم كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، وجوب إثبات قدر الله سبحانه، حديث رقم ٣، ينظر: طه حبيح مع المنهاج للذوي، ٥٧، ١٠.

(٥) موقفه من السنة والجماعة من طه حبيح مع المنهاج للذوي، د. إبراهيم الرحيلي ٨٧/ ١٤.

وأما القدرية المعتزلة (المتأخرون) فهم من يزعمون أن الشر فعل العبد وحده^(١).

نشأة القدرية:

أول من تكلم في القدر: معبد الجهني، وكان ذلك آخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، فقد روى مسلم في صحيحه عن يحيى بن يعمر أنه قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني»^(٢).

وقيل: إن معبدًا أخذ مقالته عن رجل نصراني اسمه (سوسن)^(٣)، وأخذ عن معبد^(٤) غيلان الدمشقي^(٥).

وخلاصة القول:

فإنه يمكن تقسيم القدرية بناء على ما سبق في تعريفهم إلى قسمين:

- (١) هدي لساري لإبراهيم ج ١
٦٤
(٢) صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان وجوب الإيمان بإبواب قدر الله جلته، حديث رقم ٣٨٠٠ صحيح مع المنهاج للبرقي، ١٠٣
(٣) قال الأوزاعي: أول من طلق في القدر هو لم ينزل العراق يقال له من هو، كان نصرانيًا، فأسلم ثم صنفه، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عنه معبد. تاريخ دمشق لإبراهيم ساكن، ٣١، وسير أعلام النبلاء للذهبي، ٨٧/٤، ١
(٤) هو معبد بن عبد الله بن عويمر، وقيل: لإبراهيم بن عبد الله بن عويمر الجهني، نزيل لبصرة، وأول من تكلم بالقدر في فنون طلبة حلقه، حدث عن عمران بن حصيص، ومعوية بن وهب، وعنه: معاوية بن قرة، وقائدة وغيرها. وكان من علماء زملاءه على بصره، وقد وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. قال خليفة: مات قبل سنة ٨٥/٤. سير أعلام النبلاء، ٨٥/٤، ١
(٥) هو أبو مروان غيلان بن أبي غيلان، ولد لعثمان صاحب القلو، روى عنه: يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأحنس الجعفي، وأبو هاشم سعيد بن إياس الهاشمي، صله هشام بن عبد الملك بالشلم، قبل بعد سنة ١٠٥هـ، قال عنه الذهبي: ضاله سكين. ميزان التمداد للذهبي، ٣٣، وينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، ٨، ٨٨/٤، ١

ومن خلال هذا التفريق بين هذين المذهبين تجدر الإشارة إلى دقة التحري والتحقيق فيمن جرح بهذه البدعة، فينظر في حاله هل هو ممن ينفي العلم، أو ممن يُثبت العلم وينفي خلق أفعال العباد؟ فإن كان من القسم الأول فهو كافر ولا يقبل حديثه ولا يحتاج بروايته، وإن كان من القسم الثاني فهو فاسق يحتاج بروايته مع مراعاة شروط الرواية الأخرى.

() مچ و علاؤ تاوی ۳ / ۲

✽ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة:

✽ المثال الأول:

[خ د ت س ق.]

ثور بن يزيد الكلاعي^(١) أبو خالد الحمصي^(٢).

روى عن: خالد بن معدان، وعطاء، وغيرهما.

روى عنه: يحيى القطان، وأبو عاصم، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدلون:

قال ابن المبارك: سألت سفيان عن الأخذ عن ثور فقال: خذوا عنه واتقوا قرنيه.

وقال عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد: ما رأيت شامياً أوثق من ثور بن يزيد.

وعن علي بن المديني قال: قلت ليحيى - يعنى القطان - ثور يعنى بن يزيد قال: ليس

في نفسي منه شيء أتبعه.

قال يحيى بن سعيد: ثقة. كما في سؤالات الآجري لأبي داود، وكذا ابن معين - كما في

روايات الدوري والدارمي وإسحاق بن منصور -، ومحمد بن إسحاق، والعجلي، وأحمد بن

صالح، ودحيم، وابن سعد، ومحمد بن عوف، والنسائي.

زاد ابن سعد: في الحديث، والعجلي: شامي، وزاد دحيم: وهو صحيح الحديث حمصي.

(١) ففتح القاء ، وفي آخرها العين المهملة ، نسبة إلى قبيلة يقال لها: كالأح ، نزلت الشم ، وكأثرهم نزلهم ص

الأدساب ٨/٥

١

١.

(٢) طبقات الكبرى ٦٧ ٤ ، تاريخ الداوي ص ٥٠٥ رقم ٢٠٥ ، تاريخ الدوري ٢/٧ ، لتاريخ الكلبير

لمخاري ٧ ٨ ١ ، معرفة لثقات لعجلي ٧ ٢ ، سؤالات أبيع بيد الآجري لأبي داود ٥٧ ٣ ٢ رقم

١٧١ ، الجرح ولتعديل ٦٧ ٤ ، لثقات لأبجربان ١٢ ٧ ، الكطل: ٩٧ ٣ ١ ٤٣ ، تهذيب

الكمال ٩٧ ١ ٤ ٢ ٤ ، الرواة لم تكلم فيهم ص ٧ ، سير أعلام النبلاء ٤ ٤ ٤ ٤ ٣ ٤ ٣ ، ميزان

التهذيب ٧ ٤ ٣ ٧ ٣ ، بحر الدم ص ٩ ، تهذيب لتهذيب ٧ ٤ ٠ ٢ ، لتقريهين ٩ ١ رقم: ٨٦٩.

وقال أحمد: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: صدوق حافظ.

وقال وكيع: ثور كان صحيح الحديث.

وقال ابن عدي بعد أن ساق جملة من حديثه: ولثور بن يزيد غير ما ذكرت أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثوري وابن عيينة، ويحيى القطان، وغيرهم من الثقات ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأسًا إذا روى عنه ثقة أو صدوق، وله جزء من المسند، لعله يبلغ مائتي حديث أو أكثر، ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته، وهو مستقيم الحديث صالح في الشاميين.

وقال دحيم: ثور ثبت.

وقال عيسى بن يونس كان ثور من أثبتهم، وقال أيضًا: جيد الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانيًا: المجرحون:

تكلم فيه غير واحد أنه قدرى، ومن ذلك: قال ابن المبارك: اتقوا قرنيه.

قال ابن معين، ودحيم - فيما نقله عنه الدارمي - : ما رأيت أحدا يشك أنه قدرى.

وقال أحمد بن حنبل، والعجلي: كان ثور يرى القدر، زاد أحمد: كان أهل حمص نفوه وأخرجوه.

وقال أبو مسهر، عن عبدالله بن سالم قال: أدركت أهل حمص وقد أخرجوا ثورًا وأحرقوا داره؛ لكلامه في القدر.

قال أبو توبة: فلهذا حدثنا أصحابنا أن ثورا لقي الأوزاعي فمديده إليه فأبى الأوزاعي أن يمد يده إليه، وقال: يا ثور، لو كانت الدنيا لكانت المقاربة، ولكنه الدين.

وقال ابن سعد: ويقال أنه كان قدريًا.

وقال الآجري لأبي داود: أكان ثور قدريًا؟ قال: أنهم بالقدر.

وقال ابن حبان: كان قدريًا.

وذكر ابن سعد قصة تفيد أن ثوراً كان يبغض علياً ويسبهه حيث قال: كان جد ثور بن يزيد قد شهد صفين مع معاوية وقتل يومئذ فكان ثور إذا ذكر علياً عليه السلام^(١) قال: لا أحب رجلاً قتل جدّي.

✽ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على توثيقه، وما ذكر فيه من جرح فمتجه إلى عدالته، حيث نسبوه إلى بدعة القدر، وكما تقرر أن الرواة المنسوبين إلى بدعة ما، يُقبل حديثهم، ما لم تكن بدعتهم مكفرة، فإن كانت مكفرة فلا عبرة بحديثه، وثور بن يزيد بدعته ليست من البدع المكفرة؛ لهذا قبل العلماء حديثه، وصححوه؛ لأنه ثقة في الحديث، قال العقيلي: حدثنا عبدالله بن أحمد قال: حدثنا أبو عبدالله السلمي قال: قدم وكيع الشام فحدثهم عن ثور الشامي، فقالوا: لا نريد ثوراً، فقال وكيع: كان ثور صحيح الحديث.

هذا الكلام في حال ثبتت عليه هذه البدعة، وإلا فإن ابن سعد قد تردد في إثباتها حيث قال: (ويقال أنه كان قدرياً)، وإن ثبتت فقد يكون رجع عنها؛ وهذا الذي ظهر للحافظ الذهبي، حيث قال في "السير": (كان ثور عابداً ورعاً، والظاهر أنه رجع فقد روى أبو زرعة عن منبه بن عثمان أن رجلاً قال لثور: يا قدري، قال: لئن كنت كما قلت إني لرجل سوء، وإن كنت على خلاف ما قلت إنك لفي حل) أ.هـ.

وأما ما ذكر من بغضه لعلي عليه السلام - كما نقله ابن سعد -؛ فإن هذا لا يخلو من أحد أمرين:
الأول: أن يُقرن بسب.

الثاني: أن يكون مجرداً عن السب.

فإن كان من الأول فهو ناصبي، وإن كان من الثاني فهو أمر قلبي وهذا هو الظاهر، ولا يُحكم عليه بعداوة علي بن أبي طالب عليه السلام لهذا.

(١) كذا في خط بقا، والأولى أن لا يميز بين صاحب رسول الله ﷺ وصوفى معيين، فكلهم اشتروا في صفة رضى الله عنهم، فاللاحق أن يقال: رضى الله عنه، كغيره من مجلّ حلقه، وعلى رأسهم أبي بكر وعمر وثمان رضي الله عنهم.

ولكن قد يعترض معترض فيقول: إن ابن سعد نقل عن ثور قوله كلما ذكر علياً: لا أحب رجلاً قتل جدّي.

فيجاب عن هذا بما نقله الدوري عن ابن معين حيث قال: أزهر الحرازي، وأسد ابن وداعة، وجماعة كانوا يجلسون يشتمون علي بن أبي طالب، وكان ثور بن يزيد في ناحية لا يسب علياً، فإذا لم يسب، جرّوا برجله.

فكيف يقال عنه أنه يبغض علياً، ويعلن بسبه كلما ذكره، والحال أنه يعتزل من يسب علياً، ولا يشاركهم فيما هم فيه، ويلاقي منهم الأذى والضرر لمخالفته إياهم، فلو كان يسب علياً لتشفّى بما يذكره هؤلاء الجماعة، ولما اعتزلهم. ولكن الأمر بخلاف ذلك، والله الحمد.

❁ والخاصة:

أن ثوراً ثقة مطلقاً، لا يقدح فيه ما جرح به من بدعة القدر، ولا ما ذكر من بغضه لعلي بن أبي طالب عليه السلام، لكونهما جرحان مردودان.

❖ وفاته:

قال ابن سعد وخليفة: توفي ثور سنة ثلاث وخمسين، زاد ابن سعد: توفي ببيت المقدس في خلافة أبي جعفر وهو ابن بضع وستين سنة. وقال يحيى بن بكير سنة خمس وخمسين ومائة.

* * * * *

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الشافعي: قال لي محمد بن الحسن: لو علمت أن سيف بن سليمان يروي حديث اليمين مع الشاهد لأفسدته، قال: فقلت: يا أبا عبدالله، إذا أفسدته فسد.

وقال ابن معين -كما في رواية الدوري-: سيف بن سليمان، وزكريا بن إسحاق قدريان.

وذكره الجوزجاني في جملة ممن اتهموا ببدعة القدر.

وقال العقيلي: أخبرني أحمد بن ذكير قال: قال لنا إبراهيم بن سليمان: سيف بن سليمان كذاب؛ شهد عندي شاهدان على يحيى بن معين وابن نمير: أن سيف بن سليمان كذاب، وحدثنا عبدالله بن أحمد قال سمعت أبي يقول: سيف بن سليمان، وزكريا بن إسحاق، وإبراهيم بن نافع، وأصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليس هم أصحاب كلام إلا أن يكون شيئاً لا أدري، حدثنا عبدالله قال: سمعت أبي يقول: سيف، وشبل، وزكريا ما أقربهم، قال العقيلي: وإبراهيم بن سليمان الذي حدثنا عنه أحمد بن ذكير كان من أصحاب الحديث مصري فان كان صحَّ عنده هذه الرواية عن يحيى وابن نمير؛ فالجرح أولى، وأحسن حديث في باب اليمين مع الشاهد عندنا حديث سيف هذا، وسائر الروايات فيها لين.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على توثيقه، وما قيل فيه من جرح فمرجه إلى سببين اثنين:

أحدهما: بدعة القدر. والثاني: الكذب.

ويجاب عن الجرحين بما يلي:

أما القدر فليس جرحاً مفسداً؛ لأن العبرة عند المحدثين ضبط الراوي، وسلامته من البدع المكفرة، قال الجوزجاني: وكان قوم يتكلمون في القدر، ... احتمل الناس حديثهم لما عرفوا من اجتهادهم في الدين، وصدق ألسنتهم وأمانتهم في الحديث، لم يُتوهم عليهم الكذب وإن بُلوا بسوء رأيهم.

ولهذا حدث يحيى القطان مع تعنته عن سيف، كما قال الحافظ الذهبي، ونظرًا لعدم تأثير هذه البدعة على سيف؛ فقد رمز له الحافظ الذهبي بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وقال أيضًا -في السير- : وهو في نفسه ثقة، وتعنت ابن عدي بذكره في الكامل.

- وأما أنه كذاب فبعيد جدًا، لاسيما والرواية صادرة عن غير مشهور بالنقد كإبراهيم بن سليمان، -وأكثر ما قيل فيه- : إنه من أصحاب الحديث مصري، فلا يقبل قول مثل من كان هذا حاله منفردًا، فكيف وقد خالف الأئمة كأحمد ويحيى القطان.

❖ والخاصة:

أن سيف بن سليمان ثقة ثبت، ولا يقدح فيه ما جرح به من بدعة القدر، ولا ما نسب إليه من الكذب؛ لما استقر من أن العبرة بضبط الراوي دون النظر إلى بدعته ما لم تكن مكفرة، ولأن الناقل للجرح بالكذب غير مشهور بالنقد، وقوله شاذ مخالف للأئمة النقاد، لذا كان هذا الجرح بنوعيه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

اختلف في تحديد سنة وفاته، فقليل: مات سنة إحدى وخمسين ومائة، وقال ابن سعد: مات سنة خمسين، وقال ابن حبان: مات سنة ست وخمسين.

* * * * *

المثال الثالث:

[ع]

صالح بن كيسان، أبو محمد، ويقال أبو الحارث المدني المؤدب مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز يقال مولى بني غفار، ويقال: مولى بني عامر، ويقال: مولى آل معيقب الدوسي^(١).

روى عن: عبيد الله بن عبد الله، وعروة بن الزبير، وغيرهما.

روى عنه: عمرو بن دينار وهو أكبر منه، وموسى بن عقبة وهو من طبقته، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال يحيى بن معين: ثقة، وكذا قال يعقوب بن شيبه، والعجلي، وابن سعد، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش، وابن عبد البر. زاد ابن سعد: كثير الحديث. وزاد أبو حاتم: يُعد في التابعين، وزاد ابن عبد البر: كان كثير الحديث حجة فيما حمل، وزاد يعقوب: ثبت، ورواية الدوري: ليس به بأس في الزهري، وقال أيضاً: صالح بن كيسان أكبر من الزهري، وقد سمع صالح بن كيسان من ابن عمر، ورأى ابن الزبير.

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: معمر أحب إليّ، وصالح ثقة.

وقال حرب: سئل عنه أحمد قال: بخ، بخ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: صالح أكبر من الزهري.

وقال يعقوب بن شيبه: حدثني أحمد بن العباس عن ابن معين قال: ليس في أصحاب

(١) تاريخ الدوري ٧/ ٤٢، تاريخ الداوحي ٣/ ٤٢٣، معرفة لثقات لعلجلي ٦٧/ ٤، الجرح ولتعديل: ١٠٤، لثقات لأبج بان ٦/ ٤٤، الإرشاد لخليلي ٩٧/ ٢، تهذيب الكمال ٣٤٧/ ٤، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٤، المغني في الضعفاء ٧/ ٤٤، ميزان اللاتال ٩٧/ ٢، بحر الدم ص ١٠٢، تهذيب لتهذيب: ٢/ ٣١-٣٣، لتقريبص ٧/ ٤٤٢، رقم: ٢٩٠.

الزهري أثبت من مالك، ثم صالح بن كيسان^(١).

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان من فقهاء المدينة والجامعين للحديث والفقه من ذوى الهبة والمروءة.

وقال مصعب الزبيري: كان جامعاً بين الحديث والفقه والمروءة.

وقال الخليلي في الإرشاد: كان حافظاً إماماً جمع الفقه والحديث والمروءة، روى عنه من هو أقدم منه عمرو بن دينار. ويحكي عنه موسى بن عقبة وهو من أقرانه.

❖ ثانياً: المجرحون:

لم أقف على من جرّحه من المتقدمين، أما المتأخرون فقد أورده الحافظ الذهبي في المغني في الضعفاء، والميزان وقال: صالح بن كيسان إمام رمي بالقدر، ولم يصح عنه.

❖ بيان الجرح المردود:

الحمد لله قد رده الحافظ الذهبي؛ حيث لم أقف على من رمى صالحاً بالقدر إلا من كلام الحافظ الذهبي المنفي، ولذا قال عنه في السير: الإمام الحافظ الثقة، ورمز له في الميزان بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، ولخص الحافظ ابن حجر الكلام فيه بقوله: (ثقة ثبت فقيه) ولم يتعرض لرميه بالقدر ولا نفيه عنه.

وعلى كل حال؛ فإن ما طعن فيه من هذه الجهة لا يعتد به، وأما أن روايته عن الزهري عرضاً وليست سماعاً؛ فإن الرواية عن طريق العرض سائغة عند العلماء، إلا عند من لا يعتد بخلافهم، كما نبه إليه ابن كثير في اختصار علوم الحديث^(٢)، ولهذا قال عنه الحافظ الذهبي - كما في الميزان: أحد الأعلام الثقات، متفق على عدالته، وقال عنه الحافظ ابن حجر، ثقة فقيه فاضل.

(١) قاله بيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري عن محمد بن يعقوب بن إبراهيم بن أبيه كان صالح بن كيسان مؤدب ابن شهاب فربما ذكر صالح الشيء فيرد عليه ابن شهاب فيقول: حدثنا فلان وحدثنا فلان بخلاف ما قال في قوله صالح: تكلمي وأنا أقمت أودك ساذك.

() لباعث الحث صه

❖ والخاصة:

أن صالح بن كيسان ثقة، لا يقدر فيه ما رمي به من بدعة القدر كما ذكر الحافظ الذهبي في المغني لعدم ثبوتها عنه كما قرره الحفاظ ومن جملتهم الذهبي في الميزان، وابن حجر في التقريب، فكأن هذا الجرح لم يكن، فلا عبرة به؛ لأنه مردود.

❖ وفاته:

قال الهيثم بن عدي: مات في زمن مروان بن محمد، وقال ابن سعد عن الواقدي: مات بعد الأربعين ومائة، وقيل مخرج محمد بن عبدالله بن حسن^(١).

* * * * *

(١) قال الحكيم: مات صالح بن كيسان هو وابن مائة ويزيد بن تين سنة، وكان قد طي جماعة صلحاً بحاب هو ول الله، ثم بعد ذلك تلمذ للزهري وتلقن عنه العلم هو ولبش بعين سنة، ابتدأ بتعليم هو وابن س بعين سنة، قال الخطوط: قلت هذه مجازفة في حجة متضاها أن يكون صالح بن كيسان ولقب بلعنه البني، وما أدري من أين وقع ذلك لحكم، ولو كان طلب العلم كما حدده الحكم لكان قد أخذ عن سعد بن أبي وقاص وعائشة، وقد قال علي بن المديني في العلل: صالح بن كيسان لم يلق محمد بن عمرو، كان يروي عن جملته وقرأت بخط الخطوط الفهري الذي يظهر لي أنه في سير أعلام النبلاء: ما بلغ في سعين - ما لكل سعين انده

المثال الرابع:

[ع]

عبدالله بن أبي نجيح المكي، أبو يسار الثقفي^(١) المكي، واسم أبيه يسار مولى الأحنس بن شريق الصحابي^(٢).

روى عن: مجاهد، وطاووس، وغيرهما.

روى عنه: شعبة، والثوري، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدلون:

قال ابن المديني: أما الحديث فهو فيه ثقة. وقال علي: أما التفسير فهو فيه ثقة يعلمه. وقال إسحاق بن منصور وعباس الدوري عن يحيى بن معين: ثقة، وكذا قال أحمد، وأبو زرعة، وابن سعد، والنسائي، والعجلي، ويعقوب السدوسي. زاد ابن سعد: كثير الحديث. وزاد أحمد وكان أبوه من خيار عباد الله. وقال أحمد - كما نقله أبو زرعة في تاريخه - أيضاً - : لما مات عمرو بن دينار جلس ابن أبي نجيح يفتي، قال سفيان: ومات عمرو سنة ست وعشرين ومائة.

(١) فتح لواء المؤمنين والقاف والفاء لمحوحة، نسبة إلى ثقيف، هو وثقف بن بزة وبنيته ي نسبته إلى عيلان بن مضر، ونزلت كثر هذه القبيلة بالطائف ولتشرت منها في البلاد. الأدساب ٨/١ .٥

قال البخاري: حدثنا الحسن بن علي بن فضال حدثنا عمر بن إبراهيم بن كيسان قال: مكث ابن أبي نجيح ثلاثين سنة لا يتكلم بكلمة يؤدي بها جلي .٤

(٢) طبقات الكبرى ٤/ ٤٤، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ٩٦ رقم ٩٩، تاريخ الدوري ٣٣٤٧، تاريخ أبي زرعة ٥/ ٤٤ رقم ١١٣١، معرفة لثقافات لعجلي ٢/ ٤، جزء ذكر الملاسين للمستفيط وعمر مع كتاب تسمية مشايخ المستفيط تحقيق د. حلم الشريف ص ٢٣ رقم ١، لثقافات ٥/ ٧. الضعفاء للعقيلي ١٧٧-٣١٠، تهذيب الكمال ٤/ ٣٠٤، بحر الصفي ٤/ ٢، سير أعلام النبلاء ١٢٤، ميزان التمداد ٢/ ٥، جلع في حصيطة ١/ ٢، تهذيب لتهذيب ٦٩٧-٢-٧، لتقريب ص ٥٥ رقم ٦٨٦ .٣

وكذا قال ابن عينة: هو مفتي أهل مكة بعد عمرو بن دينار، وكان جميلاً، فصيحاً حسن الوجه، لم يتزوج قط.

نقل المزي عن ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أحب إليك أو خصيف عن مجاهد؟ فقال: ابن أبي نجيح أحبُّ إلي، إنما يقال في ابن أبي نجيح القدر، وهو صالح الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال ابن معين: ثقة وكان يرمى بالقدر، وقال أيضاً: يتهم بالقدر، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، ويذكرون أنه كان يقول بالقدر.

قال يحيى بن القطان: كان معتزلياً، وقال -كما نقله عنه ابن حبان-: لم يسمع التفسير من مجاهد.

نقل العقيلي عن يحيى القطان قال: أخبرني المؤمل عن ابن صفوان قال: قال لي ابن أبي نجيح أدعوك إلى رأي الحسن يعني القدر.

وقال ابن المديني: أما الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأي فكان قدرياً معتزلياً. وقال أحمد: كان يرى القدر أفسدوه بأخرة، كان يجالس عمرو بن عبيد فأفسده، وكان قدرياً.

وقال العقيلي: حدثني آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري قال: عبد الله بن أبي نجيح كان يتهم بالاعتزال والقدر.

وقد ذكره الجوزجاني^(١) فيمن رمي بالقدر هو وزكريا بن إسحاق، وشبل بن عباد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان.

قال العجلي: ويقال: إنه كان يرى القدر، ويقال: إن عمرو بن عبيد أفسده.

(١) لم تُؤف عليه في لفظ وعنه، ونقل هذا الكلام الخطّ الفهري في ميزان الاعمال. تداول.

وقال الساجي - فيما نقله الحافظ ابن حجر في التهذيب عنه عن أحمد بن حنبل قال:
أصحاب ابن أبي نجيح قدرية كلهم، ولم يكونوا أصحاب كلام.
وذكره النسائي - في كتابه ذكر المدلسين - فيمن كان يدلس.

❁ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد، نجد، أن العمل عندهم على توثيقه، وما ذكر فيه من جرح
فيعود إلى ثلاثة أسباب.

الأول: رمي بالقدر.

الثاني: لم يسمع التفسير من ابن عباس.

الثالث: كان يدلس.

ويجاب عنها بما يلي:

- أما رميه بالقدر، فليس جرحاً مفسداً لكون بدعة القدر ليست بدعة مكفرة، ومن
كان هذا حاله فإنه يحتج بحديثه - هذا إن ثبت عليه هذه البدعة، فقد يكون تاب منها -
فإنه من رجال الصحيح، قال الحافظ الذهبي رحمه الله: (قد قفز القنطرة واحتج به
أرباب الصحاح ولعله رجع عن البدعة، وقد رأى القدر جماعة من الثقات وأخطؤوا نسأل
الله العفو)، وقال في جماعة ثقات - كما في الميزان - وابن أبي نجيح منهم: (قلت: هؤلاء
ثقات وما ثبت عنهم القدر، أو لعلهم تابوا)، ورمز له بـ (صح) إشارة إلى أن العمل على
توثيقه.

- وأما أنه لم يسمع التفسير من ابن عباس فكيف وهو من أخص الناس بمجاهد، كما
قال الحافظ الذهبي.

وقال ابن حبان: ابن أبي نجيح نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد
في التفسير روي عن مجاهد عن غير سماع.

- أما التدليس فلم يكثر منه، وشأنه فيه شأن أئمة كبار كالثوري وغيره؛ لذا قال
الحافظ ابن حجر رحمه الله: (ربما دلس).

❖ والخاصة:

أن عبدالله بن يسار ثقة، لا يؤثر فيه ما ذكر من الطعون؛ لكونها من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال سفيان بن عيينة: مات سنة إحدى وثلاثين، وقال علي بن المديني: مات سنة اثنتين وثلاثين^(١)، قال الحافظ أبو بكر الخطيب: حدث عنه عمرو بن شعيب، وسفيان بن عيينة وبين وفاتيهما ثمانون سنة.

* * * * *

(١) قال محمد بن حميد الرازي عن جرير: رأيت بن أبي ذجيح أبيض الرأس وللحية.

المثال الخامس:

[ع]

الوليد بن كثير، أبو محمد المخزومي^(١) مولا هم المدني^(٢).

روى عن: بشير بن يسار، وسعيد بن أبي هند، وغيرهما.

روى عنه: إبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال ابن معين (في رواية الدوري) وعيسى بن يونس، وأبو داود، وإبراهيم بن سعد:

ثقة.

زاد إبراهيم بن سعد: متبّعاً للمغازي، حريصاً على علمها.

وفي رواية الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس.

نقل ابن أبي حاتم عن سفيان بن عيينة قوله: كان صدوقاً، وكنت عرفته هاهنا.

وقال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه: ثنا عيسى بن يونس ثنا الوليد بن كثير: وكان

متقناً في الحديث.

وفي الإكمال قال الساجي: صدوق، ثبت، يحتج به.

(١) فتح الميم، وكون الخاء لمجة وضم التاء، وفي آخرها الميم، نسبة إلى قبيلتين إحداهما تُنسب إلى بني

مخزوم بن عمرو، والأخرى: مخزوم قريش، هو مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب.

ولم يتبين لمباحث إلى أي هاتين النسبتين ينسب الوليد بن كثير لمخزومي. الأديب، ٥٢/٢٢٦٢.

(٢) تاريخ الدوري ٢/٣٣، تاريخ الداوي ٢١/٢٢٢، الجرح ولتعديل ١٤/١، لثقافات لابن

حبان ٧/٥، مشاهير علماء الأمصار ١٣/١، الضعفاء للعقيلي ٣٢٠/٣، تهذيب الكمال ٧/٣٤،

ميزان الإبدال ٤/٣٤، المغني: ٢/٥٠، الكلأف ٣٠٧/٢، سير أعلام النبلاء ٧/٣٣، الإكمال

لمغلطاي ٢٤/٢، لسان الميزان ٤/٤٤، تهذيب لتهذيب ٦/٣٣، لتقريب ١٠٤١/١، رقم: ٧٥٢.

وقال أبو حاتم: الوليد بن كثير المخزومي القرشي، من خيار أهل المدينة، كان إذا حفظ الشيء أتقنه.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال محمد بن سعد: ليس بذلك.

وقال العقيلي: حدثني أحمد بن زكير قال: حدثنا أحمد بن سعيد الفهري قال: حدثنا محمد ابن عبيد بن ميمون التبان قال: سمعني أبي وأنا أقول: حدثنا عيسى بن يونس عن الوليد بن كثير فقال: يا بُني تدري من الوليد بن كثير؟ قال: والله كان قدريًا، وهو مولى لبني مخزوم، وإنما يأتي أهل العراق بلدنا فلا يبالون عمن أخذوا.

حدثنا محمد بن عيسى قال: حدثنا صالح قال: حدثنا علي، قال: سمعت سفيان يقول: كان الوليد بن كثير أباضيًا، ولكنه كان صدوقًا، وكنت أعرفه ها هنا، ولم أكلمه وكان يعتمر، وقد كنت عرفته حتى أتيت واسط فأنزلني في دار هو فيها، وقد كان ابن شبرمة قبل ذلك قال لي: إنه كان يفتني ويذهب معي في حاجتي، فقلت: دعوه حسبك الآن منه، وسمعت سفيان مرة أخرى وسئل عن الوليد بن كثير؟ فقال: هو مولى لبني مخزوم، وكان له رأي، قيل لسفيان: ما كان رأيه؟ قال: دعاه، ثم قال سفيان: أتيت واسط فرأيت أنه ثم قال: كنت أراه ها هنا فلا أقربه؛ فقلت لابن شبرمة: إني أرى هذا قد لزمك قال: إنه كان يخف لي بالمدينة، وكان كذا وكذا، قال سفيان: فرده ابن شبرمة.

❖ بيان الجرح المردود:

الوليد بن كثير من رجال الكتب الستة، واتفقت كلمة النقاد الحذاق على توثيقه، إلا أنه جرح بجارحين وهما:

١ - أنه أباضي (أي من الخوارج). ٢ - وأنه قدري.

وقد تقرّر أن العبرة عند المحدثين ضبط الراوي، وسلامته من البدع المكفّرة؛ والوليد بن كثير ممن احتمل العلماء حديثه لصدقه وأمانته، ولذا أخرج أصحاب الكتب

الستة حديثه على وجه الاحتجاج به، ومن ثم قال عنه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: كان أخباريًا علامة ثقة بصيرًا بالمغازي، وقال في الميزان: ثقة صدوق، وفي المغنى والكاشف: ثقة زاد في المغنى: حديثه في الكتب الستة.

ورمز لحديثه في الميزان بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وقال: حديثه في الصحاح، وكذا رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) ويعني بها: أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

أن الوليد بن كثير ثقة، لا يقدر فيه ما جرح به من بدعة الخوارج، والقدرية، لكون الجرح بهما - في مثل حاله - من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال ابن سعد مات سنة إحدى وخمسين ومائة.



إعطاء الرجاء؛ فلأنهم يعطون العاصي الرجاء في ثواب الله، حيث يقولون: « لا يضر مع الإيمان معصية ».

أصناف المرجئة:

اختلفت كتب الفرق في تصنيف المرجئة، فقل:

هم ثلاثة أصناف^(١)، وقيل: أربعة^(٢)، ومنهم من عددهم اثنتي عشرة فرقة^(٣).

وتفصيل هذه الأصناف في مظانها المشار إليها.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله أن المرجئة أصناف ثلاثة:

الصنف الأول: من يقولون: الإيمان ما في القلب، وهؤلاء على ضربين:

١- من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة.

٢- ومنهم من لا يدخلها، كجهم بن صفوان وأتباعه.

الصنف الثاني: من يقولون: الإيمان مجرد القول باللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

الصنف الثالث: من يقولون: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، وهذا المشهور

عند أهل الفقه والعبادة منهم... وهم من يسمون بمرجئة الفقهاء^(٤).

❖ والخلاصة:

إن الإرجاء له إطلاقات متعددة منها البدعي ومنها غير البدعي، وقد سماه بعض

() المرجئة الجبرية، والمرجئة القدريّة، والخلاص ونحو هؤلاء الفرق بين القوصن ٢٠٢.

() مرجئة كل واحد، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. المال والمحل، ٨٦٧، ١.

() هو الإمام الأشعري، كما في المقالات ٢١٣٧، ولم أذكرها خشية الإطالة.

() مجموع الف تائوي، ٥٩/٧، ١.

العلماء بالسني، فينبغي ألا يُجرح الراوي بكونه مرجئاً إلا بعد أن يتبين من أي أنواع الإرجاء هو؟ إذ يوجد نوع من الإرجاء ما يجرح به الراوي، ومنه ما لا يجرح به، ولهذا تفاوتت كتب الجرح والتعديل في الحكم على الراوي المجروح بهذا النوع من الجرح ما بين جرح له، وبين مُزَكٍّ ونافٍ دعوى الجرح، وبالنظر إلى مأخذ العلماء في هذا نجد أن سبب تباين أقوالهم هو تفاوت معنى الإرجاء وكثرة إطلاقاته، إذ إنه من الجرح المجمل بإطلاق حتى يُبين ويفسر بالإرجاء البدعي، كما حصل في ابن الحسن بن محمد بن الحنفية.

والجدير بالذكر أن التعريف الاصطلاحي الذي عناه الإمام أحمد ١١١١ أنف الذكر: يقصد به المرجئة إرجاءً بدعيًا مذموماً، وهو المتبادر عند إطلاق اسم هذه الطائفة من أهل البدع.

غير أنه يمكن تقسيم الإرجاء بالنظر إلى المعنى والاعتقاد إلى قسمين اثنين: أحدهما: الإرجاء البدعي، والآخر: الإرجاء غير البدعي، وهو ما عبر عنه بعض العلماء المعاصرين بالإرجاء السني^(١).

فمن الأول (البدعي): تأخير قول الحكم فيمن أتى الكبائر وترك الفرائض بدخول النار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل في ذلك^(٢).

ومن الثاني (غير البدعي): تأخير قول الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللتين تقاتلتا بعد عثمان ١١١١، وينسب هذا القول إلى الحسن بن محمد بن الحنفية^(٣).

(١) اللكوي في تلبه الوقع ولانتكهي

٦٠ ٣

(٢) هدى لسلي، لإبرج حو،

٦٤

(٣) هـ ولسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المني، وأبو ابن الحنفية، ثقة فقيه، يقال: له أوله من تكلم في الإرجاء من لثقة، مات سنة مائة أوق بلها بسنة. (لتقريب)، لإبرج حو ٣ ٤ ٢، رقم الترجمة: ٩٤

١٢

وقد وضع الحافظ ابن حجر ٭٭٭ أن هذا النوع من الإرجاء ليس بدعياً، وليس مذموماً، فقال في معرض الدفاع عن الحسن بن محمد بن الحنفية: «المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان... ثم ذكر أنه وقف على كتاب له وفيه: ثم قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر ونجاهد فيهما، ونرجي من بعدهما ممن دخل في الفتنة، فنكل أمرهم إلى الله.. ثم قال معقّباً عليه: وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يعرج عليه، فلا يلحقه بذلك عاب^(١)»^(٢).



٢٢٢ =

ونسب إليه - كما مر - أولية الكلام في الإرجاء، وكذا من هذا محمول كما تبين على المعنى اللغوي للإرجاء، وليس على المعنى الذي اسـتـعمله

ه اصطلاح هذه الفرقة الضالة.

تقر عليه

١.

() العابد والعيب. مع جمل مقاييس اللغة، ٨٩/٤

٥٧٤.

/١

() تهذيب التهذيب، لأبي جرح،

✽ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة:

✽ المثال الأول:

[ع]

إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني أبو سعيد، نزيل نيسابور، المكي^(١).

روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وأبي إسحاق الشيباني، وغيرهما.

روى عنه: حفص بن عبد الله السلمي، وابن المبارك، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

وثقه جمهور النقاد، ومنهم ابن معين حيث قال في رواية الدوري عنه: "ثقة"، وفي رواية الدارمي عنه: "ليس به بأس".

وأحمد بن حنبل حيث قال: "ثقة في الحديث، وهو أقوى حديثاً من أبي جعفر كثيراً، حدثنا عنه ابن مهدي"، وقال أيضاً: "هو صحيح الحديث، مقارب".

وقال إسحاق بن راهويه: "كان صحيح الحديث، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه وهو ثقة".

وقال العجلي: "لا بأس به".

وقال أبو داود: "ثقة".

وقال الجوزجاني: "فاضل رمي بالإرجاء".

(١) تاريخ الدوري ١٠٧، تاريخ الداوي ص ٧٧، الطل ومعرفة الرجال روايته بدل الله بن أبيه ٢٨٢، ٥،
سؤالات أبي داود للامام أهلق ٥ ٣، معرفة لثقات لجلي ١١٧، الجرح ولتعديل ١٠٧،
تاريخ بغداد ٥٧٠-٨٠، تهذيب الكمال ١٥٧-١٦٧، سير أعلام النبلاء ٧٨٧-٣٨٣، ميزان
الاعتدال ٣٨٧، الرواة لثقات لم تكلم بهم بما لا يوجب رخصه ٥ ٣، معرفة الرواة لم تكلم بهم بما لا
يوجب الرد ص ٥٥، هدي لساري ٥، تهذيب لتهذيب ٧٧٤-٨٤١، لتقريب: ١٠٩ رقم ١٩.

وقال صالح جزرة: "ثقة، حسن الحديث، حُب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية".
 وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق، حسن الحديث".
 وقال يحيى بن أكثم القاضي: "كان من أنبل من حدث بخراسان والعراق، والحجاز، وأوثقهم وأوسعهم علماً"،
 وقال الدارقطني: "ثقة".

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الإمام أحمد بن حنبل: "كان يرى الإرجاء".
 وقال صالح جزرة: "ثقة، حسن الحديث، حُبَّ الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية، يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان".
 وقال الدارقطني: "ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء".
 وقال الجوزجاني: "فاضل رمي بالإرجاء".
 وقال محمد بن عمار الموصلي: "ضعيف، مضطرب الحديث".
 كما لينه السليمان فقال: "أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير عن جابر في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة عن قتادة عن أنس: رفعت لي سدره المنتهى فإذا أربعة أنهار".

❖ بيان الجرح المردود:

يُلاحظ من كلام النقاد أنهم طعنوا فيه بشيئين: أحدهما: الإرجاء، وثانيهما: ضعف حديثه واضطرابه.

أما الإرجاء: فتضعيف ضعيف من وجوه:

الوجه الأول: أنه قد رجع عن هذا المذهب، قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: ذكر الحاكم أنه رجع عن الإرجاء، وأفرط ابن حزم فأطلق أنه ضعيف، وهو مردود عليه، وقال في التهذيب: "الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه، والله أعلم".

وقال في التقريب: "ثقة يغرب تكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه".

الوجه الثاني: إنه -وعلى فرض ثبوته عليه- لم يكن إرجاؤه من الإرجاء البدعي المذموم، حيث نقل الخطيب البغدادي عن أبي الصلت قوله: "لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث: أن الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان؛ بل كان إرجاؤهم أنهم كانوا يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردًا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب، فكانوا يرجون ولا يكفرون بالذنوب ونحن كذلك".

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة مسعر بن كدام من الميزان: "الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، ولا ينبغي التحامل على قائله".

وعلى كل حال؛ فإبراهيم قد وثقه النقاد، ولا تضره هذه البدعة -إن ثبتت عليه-، فقد ذكره الحافظ الذهبي في كتابه الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد فقال: "ثقة متقن من رجال الصحيحين، وكان مرجئًا، فهذا رجل عالم كبير القدر بخراسان، أخطأ في مسألة فكان ماذا؟ أفبمجرد الإرجاء يُضعف حديث الثقة ويُهدر، فقد كان من هو أكبر من إبراهيم مرجئًا".

وأما بالنسبة لتضعيفه وتليينه، والقول باضطراب حديثه؛ فهو قول منسوب لمحمد بن عمار الموصلية وحده، شد فيه عن جمهور النقاد.

وهو ما قرره الحافظ الذهبي في السير حيث قال: "شد الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار". فكون ابن عمار قليل الخبرة بحديث إبراهيم بن طهمان، وذلك لخفاء حال إبراهيم عليه يدل له استنكاره على إبراهيم حديثًا، والعهد فيه على غيره.

عن صالح جزرة نقل الحافظ ابن حجر في التهذيب قوله: "ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة -يعني الحديث الذي رواه ابن عمار عن المعافى بن عمران عن إبراهيم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة: "أول جمعة جُمعت بُجَواتًا". قال صالح: "والغلط فيه من غير إبراهيم؛ لأن جماعة رَووه عنه عن أبي حمزة عن ابن عباس، وكذا هو في تصنيفه، وهو الصواب، وتفرد المعافى بذكر محمد بن زياد فعلم أن الغلط منه لا من إبراهيم".

وأما تليين السليمان له فلاجل حديثين ذكر أنهم أنكروهما عليه.
 وأجاب الحافظ الذهبي عن هذا بقوله في الميزان (بتصرف): "لا عبرة بقول مضعفه
 وأن لا نكارة في حديثه عن أبي الزبير، وشعبة، وأنه ثقة".
 قال الحافظ ابن حجر: "فأما حديث أنس فعلقه البخاري في الصحيح لإبراهيم،
 ووصله أبو عوانه في صحيحه، وأما حديث جابر فرواه ابن ماجه من طريق أبي حذيفة
 عنه".

❖ والخاصة:

أن إبراهيم بن طهمان ثقة مطلقاً، ولا يقدح فيه ما ذكر من جرح لكون هذا الجرح من
 قبيل الجرح المردود، وسببه: الرمي ببدعة الإرجاء مع ما ثبت من رجوعه عنها، وكذلك
 خفاء حال إبراهيم بن طهمان على ابن عمار.

❖ وفاته:

توفي سنة سبع وستين ومائة، وقيل: سنة ثمان، وصحح الحافظ الذهبي في السير
 الأول.

* * * * *

المثال الثاني:

[خ م ت س]

أيوب بن عائذ بن مُدْلِج الطائي، الكوفي، البُحْثري^(١)، العابد.

روى عن: قيس بن مسلم، والشعبي، وغيرهما.

روى عنه: القاسم بن مالك المزني، والسفيانان، وغيرهم.

أقوال النقاد فيه جرحا وتعديلا:

أولا: المعدّلون:

قال ابن معين في رواية الدوري: هو ثقة. وكذا قال العجلي، والنسائي، وأبو حاتم.

وقال أبو داود - كما في سؤالات الآجري - : ثقة، وقال أيضا - كما في إكمال تهذيب

الكمال - : لا بأس به.

وزاد أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق.

وقال الساجي: صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: كان مرجيا، يخطئ.

(١) ضبطه لواءه وحده، وبكون الحاء المهمة وضم لاءه لثناة لوقية (وفي تهذيب لتهذيب لإبراهيم جرجس شكلها بلغة تنح)، ثم راء مهملة نسبية إلى بفتح ط من مطيع، هو وبُحْثريّ وود بن سلام بن غل بن عمرو بن لوط بن ثوبان جهه - هـ - ووطي لالأدساب ١ / ٨٩ . ٢

تاريخ الدوري ٢ / ٥، لتاريخ الكلبير بخاري ٢٠٧ / ٤، الضعفاء الصغیر له، معرفة لثقات ٢٤١ / ٢، الضعفاء لأبي زرعة، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٠٠ / ٣، رقم ٤٨، الجلعطة حیح للترمذي بتعليق أحمد شاکر ١ / ٥١، الجرح ولتعديل ٢٥٧ - ٢٥٨، لثقات ٦ / ٥٨، تهذيب الكمال ١٩٧ / ٣، المغني ١٤٧ / ١، الكلّف ١ / ٩٠، الإكمال لمغلطاي ٦٧٣ - ٧٣٣، تهذيب لتهذيب ١٤٧ / ٣، لتقريب ١٦ رقم ٢١، هدي لساري ٥٥٣.

❖ ثانيا: المجرحون:

قال البخاري في التاريخ الكبير: كان يرى الإرجاء، وذكره في الضعفاء فقال: كان يرى الإرجاء، وهو صدوق، وكذا ضعفه أبو زرعه للإرجاء وذكره في ضعفائه. وقال الترمذي: يضعف، ومن وسمه بالإرجاء أيضا: أبو داود، والساجي وأبو حبان.

❖ بيان الجرح المردود:

يظهر للمتأمل في أقوال النقاد أن العمل عندهم على توثيق أيوب، ولم يذكر فيه من الجرح سوى بدعة الإرجاء، أو تضعيف الترمذي المجمل غير المفسر في مقابل توثيق الأئمة المطلق.

قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على كلام الترمذي المذكور في السنن: "وأيوب بن عائذ لم أر من ضعفه، وإنما قالوا: كان يرى الإرجاء، وليس هذا بضعف". وأما ذكر الإمامين البخاري وأبي زرعة إياه في كتابيهما الضعفاء فلاجل إرجائه، كما نبه عليه الحافظان الذهبي وابن حجر.

والإرجاء الذي رمي به أيوب بن عائذ ليس هو الإرجاء البدعي المذموم، بل هو الإرجاء الذي عرف به جماعة من الفقهاء الذين يرجئون العمل من أن يكون من أركان الإيمان، وهذا لا يخرج القائل به عن أهل السنة.

لذا قال الحافظ الذهبي: "والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به".

❖ والخلاصة:

أن أيوب ثقة لا يقدر في قبول حديثه ما رمي به من الإرجاء؛ لانه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

لم أقف على سنة وفاته، لكن قال الحافظ ابن حجر في التقريب: من السادسة. أي بعد المائة.

* * * * *

المثال الثالث:

[ت]

خلف بن أيوب العامري، أبو سعد البلخي^(١).

وقد ذكره ابن حبان في ترجمتين الأولى: خلف بن أيوب العامري، وذكره دون توثيقاً والثانية بعدها بترجمتين: خلف بن أيوب، أبو سعيد البلخي، وذكر كلاماً عنه سيأتي أفعله اشتبه عليه بحيث ظن أنها اثنان.

روى عن: معمر أوقيس بن الربيع وغيرهما.

روى عنه: أحمد وأبو كريب، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

حدّث عنه الإمام أحمد أوقال أبو حاتم: يُروى عنه، وقال ابن سعد: وقد روي عنه.

قال الخليلي في الإرشاد: صدوق مشهور بخراسان، كان يوصف بالستر والصلاح والزهد وكان فقيهاً على رأي الكوفيين.

وذكر الحافظ الذهبي ومغلطاي، والحافظ ابن حجر أن الحاكم طول ترجمته في "تاريخ نيسابور" وقال فيه: فقيه أهل بلخ وزاهدهم، تفقه بأبي يوسف، وابن أبي ليلى،

() فتح لباء لموحة ، وبك لون الهم ، وفي اخرها الخاء لموجة ، نسبة إلى بلدة بن بلاد خراسان يقال لها: بلخ بينها وبين ترفد اثنا عشر فرسخاً خلف حها الأخف بن قيس لتمي ي من جهته بدالله بن عامر بن كرزوف بن ثمان بن عفان ؓ. الأساب ٨٧ / ٣ ، وعجم لبلدان ٧٩٧ - ٤ - ٨ .

() طبقات الكبرى ٧٧ / ٣٣ ، لتاريخ الكلبير لمخاري ٩٦٧ / ١ رقم ٦٤ ، الطل للإمام أحمد ، الجرح ولتعديل ٧ / ٣ - ٧ / ٣ ، لثقات لادج بان ٢٧٧ / ٢ - ٢ ، الضعفاء للعقيلي ٧ / ٤٢ أ. الإرشاد لمخيلي ٩٣ / ٩ ، الضعفاء لابن بلا وزي ٥٥٧ / ٢ تهذيب الكمال ٨٨٧ / ٨٩٣ / ٣ أميزان الله تبدال ٦٥٩ / ١ رقم ٢٥٤ ، المعني ٣١ / ٣ ، الكل ف ٢٣ / ٧ ، سير أعلام النبلاء ٩ / ١ ، الإكمال لمغلطاي ٩٤ / ١ ، تهذيب لتهذيب ٢ / ٩ ، لتقريب ٢٩٨ رقم ١٧ ، لسلسلطة عجة لالابني ١ / ٥٦ .

واخذ الزهد عن إبراهيم بن أدهم، روى عنه يحيى بن معين.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانيًا: المجرحون:

نقل العقيلي بسنده إلى معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى (أي ابن معين) قال: خلف بن أيوب بلخي ضعيف.

وقال العقيلي عن أحمد بن حنبل: حدث خلف عن قيس وعوف بمناكير، لم يتابع عليها، وكان مرجئًا.

ومن حديثه عن عوف بن محمد بن داود ما حدثناه محمد بن العلاء الهمذاني قال: حدثنا خلف بن أيوب عن عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: خصلتان لا يجتمعان في منافق: حسن سميت أولافقه في الدين، ثم قال العقيلي: ليس له أصل من حديث عوف، وإنما يروى هذا عن أنس بإسناد ولا يثبت.

وقال ابن حبان في ترجمة خلف بن أيوب البلخي أبو سعيد: كان مرجئًا غالبًا فيه. أستحب مجانبته حديثه؛ لتعصبه في الإرجاء، وبغضه من ينتحل السنن وقمعه إياهم جهده.

❖ بيان الجرح المردود:

خلاصة ما جرح به أمران: أحدهما: تضعيف ابن معين له، والثاني: مارمي به من الإرجاء.

قال الحافظ ابن حجر عنه: فقيه أهل الرأي، ضعفه ابن معين، ورمي بالإرجاء.

أما جرح ابن معين إياه فجرح مجمل غير مفسر تفرد به في مقابل تعديل الأئمة له، فإن هذا الجرح مما تفرد به ابن معين عن سائر النقاد، ويمكن رده بأن يقال: إن هذا من قبيل الجرح غير المفسر.

وأما الإرجاء فليس جرحًا في الراوي، ولذلك قال الشيخ الألباني: ولم تطمئن نفسي- لجرح هذا الرجل؛ لأنه جرح غير مفسر، اللهم إلا في كلام ابن حبان، ولكنه صريح في أنه لم يجد فيه ما يجرحه إلا كونه مرجئًا، وهذا لا يصح أن يعتبر جرحًا عند المحققين من أهل

الحديث.

ولذلك رأينا البخاري يحتج في "صحيحه" ببعض الخوارج والشيعة والقدرية وغيرهم من أهل الأهواء؛ لأن العبرة في رواية الحديث، إنما هو على الثقة والضبط، وكأنه لذلك لم يجزم الحافظ بتضعيف الرجل، وإنما اكتفى على حكايته عن ابن معين، كما فعل الذهبي، وهذا وإن كان يشعرنا بأنه ينبغي بضعفه، إلا أنه ليس لو قال فيه: ضعيف، جازماً به.

والذي أراه أن الرجل وسط، أو على الأقل مستور؛ لأن الجرح لم يثبت، كما أنه لم يوثق من موثوق بتوثيقه، وفي قول الخليلي المتقدم ما يؤيد الذي رأيت. قال الباحث: وقد وثق الحافظ الذهبي خلفاً في كتابه الكاشف، وقال في المغني: صادق.

❖ والخاصة:

أن خلف بن أيوب العامري لا ينزل عن رتبة الصدوق، وما نُسب إليه من الإرجاء، وتضعيف ابن معين فمردود؛ لأن الإرجاء ليس جرحاً معتدّاً به، كما أن جرح ابن معين مجمل غير مفسر؛ لذا كان القول بجرحه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

ذكر الحاكم في تاريخ نيسابور - فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في التهذيب - أنه توفي سنة خمس عشرة ومائتين أو ذكر القراب في تاريخه أنه توفي سنة خمس ومائتين، وصححه الحافظ الذهبي في الميزان.

* * * * *

المثال الرابع:

[ع]

ذربن عبدالله أبو عمر الهمداني^(١)، المُرهبِي^(٢)، الكوفي، العابد، القاص.

روى عن: سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، وسعيد بن جبير وغيرهما.

روى عنه: الأعمش، وحبيب بن أبي ثابت، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

نقل ابن أبي حاتم عن ابن معين كما في رواية الكوسج، وابن نمير قوله: ثقة.

وكذلك نقل بسنده عن الإمام أحمد كما في رواية الأثرم قوله: ما بحديثه بأس.

وقال أحمد أيضاً - كما في الميزان -: لا بأس به، هو أول من تكلم في الإرجاء.

وقال البخاري: صدوق في الحديث.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال الترمذي، والنسائي، وابن خراش: ثقة.

وقال الساجي: صدوق في الحديث، كان يرى الإرجاء.

(١) فتح الهاء وبكسرة الميم، ثم دال مهملة، نسبة إلى همدان قبيلة من اليمن، نزلت كل وقت، ويُنهي نسبه م إلى

٦٤.

ساب: ٧/٥

قحط، الأذ

(٢) ضبط الميم المهملة، وبكسرة الراء المهملة، وبسر الهاء، وفي آخرها لاء لا وحلة، نسبة إلى بني مؤتة بطن من

٢.

من همدان، نزلوا كل وقت، الأساب ٦٦/٥

طبقات الكبرى ٢٣٩، الضعفاء الصغير ١٧٩-١٨٩، لتاريخ كل بيرو ٦٧٢، المعرفة

ولتاريخ ٢٢٢، الجرح ولتعديل ٣٧٤، تاريخ خليفة، لثققات ٢٩٨، تهذيب الكمال ٤٠٧، ٤٤٤

ميزان الله تدال ٣٢٧، الكفاف ٢٥٢، لثققات لم تكلم فهم بما لا يوجب رهص ١٥٥، رقم الإكمال

تهذيب الكمال ٢٩٩، تهذيب لتهذيب ٣٤٧، التقريب ٣١٣، رقم ١٥٨، هدي لساري ٥٦،

١١٢.

خلاصة تهذيب تهذيب الكمال لم يخرج

وذكره ابن حبان في الثقات: وقال: من عبادها، وكان يقص.

❖ ثانيا: المجرحون:

قال حبيب بن أبي ثابت في رواية الأعمش - كما في المعرفة والتاريخ -: كنا عند سعيد بن جبير فذكرنا ذرا في حديثنا، فنال منه، فقلت: يا أبا عبدالله، إنه لو أدلك، حسن الشاء.

قال: لا يزال ضال، كل يوم يطلب دينه.

وقال حمزة بن حبيب الزيات: عن أبي المختار الطائي: شكا ذر الهمداني سعيد بن جبير إلى أبي البخري الطائي (يعني سعيد بن فيروز) أفقال: مررت فسلمت عليه فلم يرد علي. فقال أبو البخري لسعيد بن جبير في ذلك، فقال سعيد: إن هذا يُحَدِّثُ كل يوم ديناً، والله لا كلمته أبداً.

وقال مغيرة بن مقسم: سلم ذر على إبراهيم النخعي فلم يرد عليه؛ لأنه كان يرى الإرجاء.

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: كان ذر مرجئاً.

وقال ابن سعد: وكان مرجئاً، وكان فيمن خرج من القراء مع عبداً للرحمن بن الأشعث على الحجاج بن يوسف.

وقال أبو داود: كان مرجئاً.

وقال الأزدي: يتكلمون فيه، كان مرجئاً.

❖ بيان الجرح المردود:

يظهر للباحث بعد سياق أقوال النقاد فيه: أن ذر بن عبدالله ثقة، وما نسب إليه من بدعة الإرجاء فلا يقدح في عدالته؛ لأنه رجع عنه.

قال عبدالله بن عون: نحل ذر الإرجاء فلقيته، فحلف لي، واعتذر، ويظهر للباحث أن الحافظ ابن حجر يميل إلى هذا؛ فإنه لما ذكر ترجمة ذر قال فيه: أحد الثقات الأثبات، ولم يُشر إلى بدعة الإرجاء.

وإن عورض رجوعه عن الإرجاء، فالأمر يسير؛ لأن إرجاءه ليس الإرجاء البدعي المذموم، بل هو من جملة الإرجاء الذي عرف به جماعة من الفقهاء، وقد حمل الأئمة عمّن تلبّس ببدعة الإرجاء مع وفور ثقته، ولا ينبغي التحامل على قائله، كما جاء هذا عن الحافظ الذهبي، وقال أيضًا: "أفبمجرد الإرجاء يضعف حديثه الثقة ويُهْدَر".

❖ والخاصة:

أن ذرّ بن عبدالله ثقة؛ لا يقدر فيه ما جرح به من الإرجاء لما استقر من أن الإرجاء ولو كان بدعيًا لا يقدر في ضبط الراوي ولا عدالته، كيف وقد قيل برجوعه عنه؟!.

❖ وفاته:

قال الحافظ ابن حجر في التقريب: مات قبل المائة أوقال الخزرجي في خلاصة التهذيب: قيل: مات بعد المائة.

❖ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة:

❖ المثال الأول:

[ع]

بشر بن السري البصري الأفوه^(١)، سكن مكة.

روى عن: الثوري، وحماد بن سلمة، وغيرهما.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

❖ أولاً: المعدّلون:

قال ابن معين كما في رواية الدارمي: ثقة. وكذا قال ابن سعد، والدارقطني، والعجلي، وعمر بن علي. زاد ابن سعد: كان كثير الحديث^(٢).

وقال أحمد: متقناً للحديث عجباً.

وقال أبو حاتم: ثبت صالح.

وقال العقيلي: هو في الحديث مستقيم.

وقال ابن عدي: هو حسن الحديث ممن يكتب حديثه، وأما هو في نفسه فلا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرّحون:

قال أحمد بن حنبل: كان بشر بن السري رجلاً من أهل البصرة، ثم صار بمكة، سمع

() تاريخ الداوي ٨ رقم ١٩٥، تاريخ الدوري ٥٩٢، لتاريخ الكبير بخاري ٧٥/٢، الجرح

ولتعليق ٥٨٧، ٣، الكتل ١٧٤، لثقات ١٣، تهذيب الكمال ٣، سير أعلام النبلاء

٣٣٣٣٣٢٩، ميزان الإتهام ٣١٧، الديوان ١١، المغني للفي ١٢، تهذيب

لتهذيب ٣٤٢، لتقريب ١٦٩ رقم ٦٤، عجم أساطير الرواة الذين تولى لهم الألباني جرحاً

وتعديلاً، ٩٥/١، ٢.

(٢) لم تُؤف عليه في طبقات الكبرى له، وإنما نص عليه بـجرح في تهذيبه.

من سفيان نحو ألف، وسمعنا منه، ثم ذكر حديث "ناصرة إلى ربها ناظرة" فقال: ما أدري ما هذا؟ أيش هذا؟ فوثب به الحميدي، وأهل مكة، وأسمعوه كلامًا شديدًا، فاعتذر بعد، فلم يقبل منه، وزهد الناس فيه بعد، فلما قدمت مكة المرة الثانية كان يجيء إلينا، فلا نكتب عنه، فجعل يتلطف، فلا نكتب عنه.

وقال الحميدي: جهمي لا يحل أن يكتب عنه.

وقال ابن عدي: له غرائب من الحديث، عن الثوري، ومسعر، وغيرهما.

وقال الحافظ الذهبي في الديوان: تكلم فيه من قبل تجهمه.

✽ بيان الجرح المردود:

التأمل في أقوال النقاد، يجد أن العمل عندهم على تعديله وقبول حديثه، ومن جرحه منهم فيمكن حصر جرحهم في أمرين اثنين هما:

الأول: الطعن فيه برأي الجهم.

والثاني: وقوع غرائب ونكرة في حديثه.

وبيان رد هذين الجرحين يتبين فيما يلي:

أما التجهم: فقد نقل بعض النقاد رجوعه عنه:

فمن المتقدمين ابن معين نقل الدوري عنه أنه قال: رأيت بشر- بن السري مستقبل الكعبة، يدعو على قوم يرمونه برأي جهم، وقال: معاذ الله أن أكون جهميًا، ففي هذا النص احتمالان:

الأول: أنه لم ير رأي جهم، وإنما اتهم به، والاحتمال الآخر: أنه وقع منه ثم رجع عنه وتاب، وما زال بعض الناس يرميه بهذا الرأي، فعمد إلى الدعاء عليهم.

ومن المتأخرين الذهبي وابن حجر، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: بل حديثه حجة، وصح أنه رجع عن التجهم، وقال في المغني والميزان: رجع عن التجهم. ووافقه الحافظ ابن حجر، فقال في تقريب التهذيب: كان واعظًا، ثقة متقن، طعن فيه برأي جهم، ثم اعتذر وتاب.

وقال الشيخ الألباني: حتى لو كان هذا يقدر في روايته فلا يجوز ذلك بعد أن تاب منه واعتذر.

وأما وقوع الغرابة والنكرة في بعض حديثه فلأنه يروي عن شيخ محتمل كما بينه ابن عدي، وأما هو في نفسه فلا بأس به. روى له الجماعة.

إذا تقرر هذا فالرجل حجة، قال الحافظ الذهبي: هو الواعظ الزاهد العابد، الإمام الحجة، ورمز له بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه.

❖ والخاصة:

أن بشر بن السري ثقة، لا يقدر فيه ما نسب إليه من التجهم، ورواية المناكير؛ لأنهما في حقه من جملة الجرح المردود.

❖ وفاته:

مات سنة خمس وقيل ست وتسعين ومائة، عن ثلاث وستين سنة.

* * * * *

المثال الثاني:

[خ م د ت ق .]

يحيى بن صالح الوحاظي^(١)، أبو زكريا الحمصي^(٢).

روى عن: سعيد بن عبدالعزيز، ومعاوية بن سلام، وغيرهما.

روى عنه: أبو حاتم، وأحمد بن صالح المصري، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

في الضعفاء الصغير قال البخاري في أثناء ترجمة سليمان بن عطاء: ويحيى ثقة، وكذا قال يحيى بن معين فيما يرويه عنه أبو زرعة الدمشقي، وكذلك قال الخليلي.

زاد البخاري: في حديثه المناكير، وزاد الخليلي: روى عنه الأئمة.

وقال سليمان بن عبد الحميد البهراني سمعت أبا اليمان يقول: قدم الحسن بن موسى الأشيبي علينا قاضياً بحمص فقال: دلني على رجل ثقة موثر أستعين به على أمري، فقلت: لا أعرف أحداً أوثق من يحيى بن صالح.

قال أبو زرعة الدمشقي: لم يقل أحمد فيه إلا خيراً.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا يحيى بن صالح الوحاظي؟ فقال: صدوق.

(١) ينظر فهرس الأسباب من هذه الرسالة.

(٢) الضعفاء الصغير لخاريجي ٩ / ١٠ رقم ١٤٣، لتاريخ الكبار له ٢ / ٢٠٠، الجرح والتعديل ١٥٩ / ١٠٠، تاريخ ولد العلماء ووفيتهم لابن زبر ٣٢٤ / ٣٧٩، لثقات لابن حبان ٢٦٠ / ٢٠٠، الضعفاء للعقيلي ٤٠ / ٤٠، الإرشاد لخليلي ٦٦ / ٦٣، تهذيب الكمال ٨ / ٥٠، المغني ٢ / ٥٠، ميزان الله تدال ٨٨ / ٣، الكلاف ٣٢٤ / ٢٤٤، لثقات متكلم بهم بالايوجب رهصي ٩ / ١٠٠، من تكلم فيه هو موثق أو صالح الحديث ص ٢٠٥، تهذيب تهذيب الكمال ٣٥ / ٤٠، تذكرة الحفاظ ٩٩ / ٣، لسان الميزان ٤٤ / ٤٤، تهذيب تهذيب ١٤٢ / ١٠٥٧، رقم ٧٦، لسلسلة الضعفاء لابن

وقال الساجي: هو عندهم من أهل الصدق والأمانة.

وقال أحمد بن صالح المصري: حدثنا يحيى بن صالح بثلاثة عشر حديثاً عن مالك ما وجدناها عند غيره.

وقال أبو عوانة الإسفراييني: حسن الحديث ولكنه صاحب رأي.

وذكره ابن عدي في جماعة من ثقات أهل الشام.

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: لم أكتب عنه؛ لأنني رأيته في مسجد الجامع يسيء الصلاة. قال العقيلي: يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي جهمي حدثنا عبدالله بن أحمد قال: سألت أبي عن الوحاظي فقال: رأيته في جنازة أبي المغيرة فجعل أبي يصفه^(١) فقال أبي: أخبرني إنسان من أصحاب الحديث قال: قال يحيى بن صالح: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث يعنى هذه التي في الرواية^(٢) قال أبي كأنه يرى رأي جهم، حدثنا عبدالله بن علي حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا يحيى بن صالح وكان مرجئاً خبيثاً داعي دعوة ليس بأهل ليروى عنه.

وقال البخاري: قال عبد الصمد: سألت يحيى بن صالح عن الإيمان؟ فقال: حدثنا أبو المليح قال: سمعت ميمون بن مهران يقول: أنا أقدم من الإرجاء.

وقال يزيد بن عبد ربه: سمعت وكيع بن الجراح يقول ليحيى بن صالح: يا أبا زكريا احذر الرأي فإني سمعت أبا حنيفة يقول: البول في المسجد أحسن من بعض قياسهم.

(١) في بحر الدم وتهذيب وتهذيب: يصفه، وكأن هذه له بارة أقرب؛ لأن لها معنى بخلاف ما أثبت ،
من كلام الإمام أحمد في
وصله مع ما تقدم م

هـ.

(٢) جاء في بحر الم ، وتهذيب وتهذيب الكلم ، والميزان: الرؤية ، ولم يل هذه اللأبو ، وما أثبت تحريف.

وقال إبراهيم بن الهيثم البلدي: كان حيوة بن شريح ينهاني أن أكتب عن يحيى بن صالح الوحاظي وقال: هو كذا وكذا.

وقال برهان الدين المقدسي في المقصد الأرشد: حدث عن إمامنا بأشياء منها قال: قدم علينا أحمد بن حنبل هاهنا يعنى حمص فكتب وترك المشايخ وذلك أنه لما قدم حمص وجه إلى يحيى إن تركت الرأي أتيتك، وذلك أن يحيى كان سمع كتب الرأي وكان يذهب مذهبهم فلم يأتهم أحمد، وقال أبو أحمد الحاكم: لم يكن عندهم بالحافظ.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على تعديله وقبول حديثه، وخلاصة ما جرح به أربعة أمور:-

الأول: أنه جهمي.

الثاني: أنه مرجي.

الثالث: أنه قرأ ونظر في كتب الرأي.

الرابع: أنه لم يكن بالحافظ عندهم.

ويجاب عن هذه الطعون فيما يلي:-

أما التجهم، والإرجاء، فكلاهما جرح متعلق بعدالة يحيى بن صالح، وقد تقدم من كلام الجوزجاني أن الناس احتملوا حديث مثل هذا الصنف، لما عرفوا من اجتهادهم في الدين، والصدق والأمانة، ولم يتوهم عليهم الكذب، وإن بُلوا بسوء رأيهم.

وأما أنه قرأ ونظر في كتب أهل الرأي، فإن هذا لا يعد جرحاً مقبولاً، لكونه جرح ناشئ عن تحامل على الراوي بسبب الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي.

وقد لخص هذه المعاني الحافظ الذهبي -في كتابه النافع من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث- في ترجمته بقوله: ثقة في نفسه، تكلم فيه لرأيه، وتجهمه.

وكذا قال في الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: (له في الصحيحين، حجة، لكنه

تجهم).

ورمز له الحافظ ابن حجر بـ(هـ) إشارة إلى أنه مختلف فيه، والعمل على توثيقه.
وأما أنه ليس بالحافظ عندهم، فقد ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ، وكذا ذكره
السيوطي في طبقاته. وقال عنه الحافظ الذهبي في الميزان: من كبار العلماء.
وأما تضعيف أحمد له، فإنه مفسر بما جاء في رواية ابنه عبدالله بأنه يسيء الصلاة، وهذا
الجرح من أبي عبدالله متعلق بعدالة يحيى بن صالح، وليس بضبطه، ولا يسلّم لأبي عبدالله
بهذا الجرح؛ فإن أبا عبدالله كان مجتهداً في العبادة عموماً وفي الصلاة خصوصاً، فلعله قارن
الرجل بنفسه؛ فلم يعجبه، وهذا مما يتفاوت فيه الناس.
وعلى كل حال؛ فالرجل ثقة، وما جرح به فليس بقادح لكونه عائداً إلى التضعيف
بسبب العقائد، والمخالفة في الرأي، لهذا قال عنه المحدث الألباني: ثقة.

❁ والخاصة:

أن يحيى بن صالح الوحاظي ثقة، لا يقدر فيه ما تكلم فيه من أجل العقائد والمخالفة
في الرأي، لكونهما جرحان لا يؤثران في الراوي؛ إذ هما من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال البخاري وابن زبر وجماعة: مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، زاد يعقوب بن
سفيان وابن حبان: ومولده سنة سبع وأربعين ومائة، وقال ابن زبر: كان مولده سنة سبع
وثلاثين فيكون عمره حينئذٍ كما قال ابن زبر: خمس وثمانون سنة.

الفرقة السابعة: الواقفة في محنة القول بخلق القرآن، والمجيبين فيها:

القول بخلق القرآن هو أحد أصول معتقدات الجهمية التي تولى كبرها الجعد بن درهم^(١)، ثم تبع سننه حذوا القذة بالقذة^(٢) الجهم بن صفوان^(٣) والذي بدوره أنشأ أفكارها، ثم تبعهما في ضلالتهما بشر بن غياث المريسي^(٤).

وكان من المناسب جداً أن أجمل هذا المعتقد ضمن معتقدات الجهمية السابق ذكرها دون شرح وإيضاح، حيث إن القرآن كلام الله، وكلام الله صفة من صفاته التي نفاها الجهمية عن الله سبحانه كما نفوا غيرها من الصفات، لكنني أثرت إفرادها بالحديث هنا لوحدها؛ لأن اعتقاد القول بخلق القرآن ليس كغيره من الاعتقادات التي لا تعدو أن تكون خلافاً مجرداً بين أهل الكلام؛ ولكنه تميز بما يلي:

أولاً: نصرة السلطة الحاكمة في ذلك الزمن لهذه البدعة، وحمل الناس عليها، مما أثار في زعزعة عقيدة عوام المسلمين، معتقدين الحق والصواب مع الحاكم وأعوانه ووزرائه.

ثانياً: تباين مواقف علماء السنة من هذه البدعة، ما بين محيب، ومتوقف، ومُتَحَن.

ثالثاً: اتُّخذ التوقف والإجابة في هذه المحنة أداة جرح يُجرح بها الراوي، ولو لم

- (١) سبقت توهه ص ١ ٦٠ ١.
- (٢) يضربهم مثلاً للشيثيين يستويان ولا يتفاوتا ، والقذة: واحدة ريش لسهم، وجمعها: قُذذ. النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٥/٤ ٢.
- (٣) سبقت توهه ص ٣ ٦٠ ١.
- (٤) هو بشر المريسي، الفقيه المكي، كان والدهم ودياً قصباً، أمه وفكان داعية إلى الله ولول بخلق القرآن، لم يدرك الجهم بن صفوان، وإنما أخذ مقلده وطبعه، ودعا إليه، وكلم بكفره طائفة من الأئمة، وأخذ في دولة الرشيد وأوذي للإمام مقلده، مات في لاسفر سنة ثمان عشرة ومائة، ولم يشعه أحلم من العلماء.
- ينظر:** البوع ٧، ٩، ٢، وميزان الخ تلم ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥ هما لاحظ الفه ي.

ثبت عنه -تحملاً- فكل من يتحمل على راوٍ ما، يرميه بالتوقف والإجابة في هذه المحنة، مما زاد في امتداد أثر هذه البدعة، وتوسّع دائرة الجرح بها.

رابعاً: اتخذ درعاً واقياً لحماية معتقدات الجهمية وسيفاً بتاراً في وجوه المخالفين لمعتقداتهم، مما نتج عنه توسع دائرة معتقدات الجهمية الأخرى، فكل من يخالفهم في منهجهم يمتحنونه بمرأى ومسمع من الخليفة الذي أُشرب في قلبه هذه البدعة، نسأل الله العافية.

لهذه الأسباب منفردة ومجموعة أثرت أفراد هذا المعتقد تحت مسمى الواقفة في محنة القول بخلق القرآن، والمجيين فيها.

تعريف الواقفة:

الواقفة لغة: اسم فاعل مشتق من الفعل الثلاثي: وقف، والوقف يدل على تمكث في الشيء، ثم يقاس عليه، منه: وقفت أقف وقوفاً، ووقفت وقفي، ولا يقال في شيء أوقفت، إلا أنهم يقولون للذي يكون في شيء ثم ينزع عنه: قد أوقف، وكل شيء أمسكت عنه فإنك تقول: أوقفت^(١).

ويقصد بالواقفة في القرآن اصطلاحاً: من لا يقول القرآن مخلوق، ولا ليس مخلوق^(٢).

أما المجيب في المحنة فهو: من يقول: القرآن مخلوق^(٣).

(١) هـ جزم مقاييس اللغة لابن افلا، ٥/٦
(٢) هدي لساري لإبراهيم ج ٢
(٣) كهلوه نقد الجهمية، ص ٣٣٢ في تعريفه

محنة القول بخلق القرآن:

هذه المحنة من أعظم وأشد المحن التي مرت بها الأمة؛ لأنها تمس عقيدتها، وكتاب ربها المنزل.

وأترك الحديث للحافظ الذهبي رحمته الله حيث لخص هذه المعاناة بقوله: «وفي سنة ٢١٨ (ثمان عشرة ومائتين) امتحن المأمون^(١) العلماء بخلق القرآن، وكتب في ذلك إلى نائبه ببغداد^(٢)، وبالعراق في ذلك، وقام في هذه البدعة قيام معتقد (متعبد) بها، فأجاب أكثر العلماء على سبيل الإكراه، وتوقفت طائفة، ثم أجابوا وناظروا، فلم يلتفت إلى قولهم، وعظمت المصيبة بذلك، وهدد على ذلك بالقتل، ولم يصب أحد من علماء العراق إلا الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح، فقيداً وأرسلاً إلى المأمون وهو بطرسوس^(٣)،

(١) هو عبد الله بن هارون الرشيد، وكان يكى أبا له باس في أيام الرشيد، وكان في خلافة يكى بأبي جعفر تفاقماً بكنية لطنزور والرشيد فطول العوم، وكان يخط القرآن، وقد سمع الحديث من ملك بن أنس وحماد بن زيد وهشيم وغيرهم، وكان له حظ من علوم كثيرة، وأسند الحديث، وفي سنة ٢١٨ هـ (ثمان عشرة ومائتين) كتب المأمون إلى حاق بن إبراهيم في طحان القضية، وكذا الفقهاء ولم يحدثين والحكماء، وفي هذه السنة كانت وفاته، ويبيع للعصمة. المظن في تواريخ الموك والهم، لأبي الفرج بن بطرسوزي ٧٥٢ - ٩٦٢.

(٢) بخلط، قال عنها يفتوت الخوي في معجم البلبلا، ٥٦٧ ٥٧٤ ٤: "أم الدنيا، وسيد البلبلا، وفيها ست لغات، بخلط، وبغلا، وبخلط، مغلط، مغلط، ومغلط، وهي في اللغات كلها تذكر وتؤنف، وتسمى مدينة لسلام أيضاً، وسميت مدينة لسلام؛ لأن دجلة يقال لها: وادي لسلام، وقيل غير ذلك، وأول من مَصَّرَها، وجعلها مدينة أبو جعفر لطنزور في الخلف، وابتدأ عمارتها سنة ١٤٥ هـ (خمس وأربعين ومائة)، ونزلها سنة ١٤٩ هـ (ثمس).

(٣) طوروس: فتح أوله وثالثه، سينين مهملتين بينهما واو ساكنة بوزن قَرَسَى، كلمته جمجمة رومية، ولا يجوز مكون الراء إلا في ضرورة الشعر؛ لأن مَعُول ليس من أبيتهم، سميت بطرسوزين الروم بن اليعربن سام بن نوح. هي مدينة بغير الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، ولم تزل مع المسلمين في حُسْنِ الحال، إلى أن كان سنة ٣٥٤ هـ (أربع وخمسين وثلاثمائة)، فإن نقور ملك الروم ولي على لَعُور وفتح المصيبة، ثم جمل عنها، ونزل على طوروس، ولي عليها بعد أن سلمت له على الصلح.

فلما بلغا إلى الرِّقَّة^(١) جاءهم الفرَج بموت المأمون، وعهد بالخلافة إلى أخيه المعتصم^(٢).
وامتحن المعتصم^(٣) الإمام أحمد بن حنبل^٣ وُضِرَ بين يديه بالسياط
حتى عُشي عليه، فلما صَمَم ولم يُجِب أطلقه، وندم على ضربه^(٤).
واستمرت الفتنة بنارها وسعارها زمن أربعة خلفاء، بدءاً بالمأمون، وختماً بأول
عهد المتوكل^(٥) سنة ثنتين وثلاثين ومائتين، فلما كانت سنة أربع وثلاثين ومائتين نهى
المتوكل عن القول بخلق القرآن، ومن ثمَّ أظهر السنة ونشر الحديث.

(١) الرِّقَّة: بفتح أوله وثانيه وتشديده، واصل بك ل أرض إلى جنب واحد ط عليها الماء وجمعها رقيا، هي مدينة مشهورة على الفرات، بينها وبين حران ثلاثة أيام، معدودة في بلاد الجزيرة لأهلها من جانب الفرات الشرقي. معجم لبلان، يقول الجوهري، ٥٩-٥٨/٣.

(٢) العبر للفتي، ١/ ٢ ٩٤ ٢.

(٣) أبو إسحاق الطوسي محمد بن هارون الرشيد بن المهدي بالله سي، عهد إليه بالخلافة، كان قويا إلى الغلبة جاعا، شهلا، مهلبا، وكانك شيرا الهاشمي سرفا على نفسه، هو الذي فتنه من أرض الرم، كان يقال له: الممَّن؛ لأنه ولد سنة ثمانين ومائة في ثلث من شهر فيله، هو وثلث من الخلفاء من بني الحسن، ففتح ثمانين قسما، ووقف في خلفه ثمانية ملوك، وثلث ثمانية سنين وثمانية أشهر وثمانية أيام، وخلف ثمانية بنين في بيتا، وخلف من الذهب ثمانية آلاف ألف دينار، وبني ثمانية قسما، وكان له نفس سبعين، وإذا غضب لم يباله من قتل ولا ما خال، توفي في ربيع الأول سنة ثمانين ومائة، وقام بعده ابنه لؤلؤ. العبر في خبره بنو، ٦٣ ١ ٥٧ ٣ ١.

(٤) العبر للفتي ٤ ٩٦/١ ٢.

(٥) جعفر بن محمد بن هارون الرشيد، يكنى أبا لطف، له أم ولد اسمها شجيرة، وكان جادا وما كان له ثلاثون سنة، بويج بالخلافة يوم الأربعاء سبت بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين، وسنه إذ ذاك ست وعشرون سنة.

وكان إبراهيم بن محمد التميمي قاضي لبصرة قول: الخلفاء ثلاثة: أبو بكر الصديق قل كل له ل الرده على سجد جلوا، وعمر بن عبد العزيز: رد مظالم بني أمية، ولما كان هدم لبدع وأظهر لسنة قل سنة ٢٤٧ هـ، وكانت خلافة أربع عشرة سنة وعشرة أشهر وثلاثة أيام، هو وابن أربعين سنة. المظن لابن بطي، ٩١ ٦ ٣ ٠ ٩/٧.

وبعد: فإن هذه الفتنة وما حصل فيها من تباين في مواقف العلماء قد شكَّلت اختلافًا بين صفوف المحدثين والرواة، فالمجيب فيها، والمتوقف مجروح، ومن امتنع عن الجواب، وأوذى وعذب لم يُجرح، بل جُعِل حُجَّةً على غيره.

وبهذا المبدأ كثر الرواة المجروحون بهذه الجُرْحَةِ، مما يدعو إلى وقْفَةٍ منصفة حيال من جرح بهذه الجُرْحَةِ وهو غير مُعتَقَد، وقد رخص الله ﷻ فيما هو أعظم من هذا كما قال سبحانه: ﴿...﴾

فالذي ينبغي فعله ألا يجعل القول بخلق القرآن، أو التوقف فيه زمن الفتنة جرحًا يُعتد به في الراوي، بل لمن أجاب عذر، ومن توقف فله عذر، وكلُّ مجتهد، وأما من عُرف عنه قيامه في هذه البدعة ومناصرة القائمين عليها، وسعى في امتحان الناس ليركعهم لهذه البدعة فهذا هو المجروح بها حقًا.

✽ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة:

✽ المثال الأول:

[ع]

إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن علي بن بشر الأسدي (١) (٢).

روى عن: أيوب، وعبد العزيز بن صهيب، وغيرهما.

روى عنه: شعبة، وأحمد بن محمد بن حنبل، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

وثقه ابن مهدي، كما نقله ابن أبي حاتم عنه، وابن معين كما نقله ابن أبي حاتم عن إسحاق بن منصور عنه، وأبو حاتم، وابن سعد، وأبو جعفر البستي، والنسائي.

زاد أبو حاتم: مثبت في الرجال، وابن سعد: ثبتاً في الحديث حجة.

وأبو جعفر البستي: أحفظ من الثقفي، وزاد النسائي: ثبت.

وقال ابن معين: كان ثقة مأموناً صدوقاً ورعاً تقياً.

وقال شعبة: ابن علي سيد المحدثين وريحانة الفقهاء.

وقال غندر: نشأت في الحديث يوم نشأت وليس أحد يقدم في الحديث على ابن علي.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: نا أبو بكر الأسدي عبد الله بن محمد بن الفضل قال:

سمعت أحمد بن حنبل يقول: إسماعيل بن علي إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة.

(١) ففتح الألف ولاسين المهملة، وبعدها الدال المهملة، نسبة إلى أسد بن خزيمه بن مدركة بن الياس بن

١.

٣

م. مضر، الأدساب ٨/١

وعُليّة بن مطة، وكان يكره أن يقال له: ابن علي، وكان يقول: بن علي بن علي فقد ظ تناهي.

(٢) الجرح والتعديل ٧/٥١، تاريخ بغداد ٧/٦، تهذيب الكمال ٢١/٢، ميزان الله تدال ٢١/٢،

الكل ف ١/٧، سير أعلام النبلاء ١٠/٧، لسان الميزان ٢/٥، تهذيب التهذيب ٢٣٤/٢،

٢٥٤.

لتقريبه ٦٣ ١٣ رقم ٤٢٠، المقصد الأرشد ٧

قال ابن المديني: ما أقول إن أحداً أثبت في الحديث من إسماعيل.

وقال علي بن المديني: المحدثون صحفوا وأخطؤوا ما خلا أربعة يزيد بن زريع، وابن علية، وبشر بن المفضل، وعبدالوارث بن سعيد.

وقال زياد بن أيوب: ما رأيت لابن علية كتاباً قط، وكان يقال: ابن علية يُعد الحروف.

وقال الهيثم بن خالد: اجتمع حفاظ أهل البصرة فقال أهل الكوفة لأهل البصرة: نحوا عنا إسماعيل، وهاتوا من شئتم.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أنا أحمد بن سنان قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: إسماعيل بن علية أثبت من هشيم.

ونقل -أيضاً- عن ابن مهدي: كان ابن علية أثبت في الحديث من وهيب، ولابن القطان نحوه.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: حدثني أبي، نا ابن أبي الثلج، قال: سمعت عفان قال: كنا عند حماد بن سلمة فأخطأ في حديث، وكان لا يرجع إلى قول أحد، ف قيل له: قد خولفت فيه، فقال: مَنْ؟ قالوا: حماد بن زيد فلم يلتفت، وقالوا: وهيب فلم يلتفت، فقال له إنسان: إن إسماعيل بن علية يخالفك، فقام فدخل ثم خرج فقال: القول ما قال إسماعيل بن إبراهيم. وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: حدثني أبي، ثنا بن أبي الثلج قال: سمعت عفان قال: سمعت خالد بن الحارث يقول: كنا نشبه إسماعيل بن علية بيونس بن عبيد.

قال أحمد بن حنبل: كان حماد بن زيد لا يعبا إذا خالفه الثقفى ووهيب، وكان يهاب ابن علية إذا خالفه.

وحكى ابن شاهين في الثقات عن عثمان بن أبي شيبة: ابن علية أثبت من الحمادين، ولا أقدم عليه أحداً من البصريين، لا يحيى، ولا ابن مهدي، ولا بشر بن المفضل.

وقال أحمد: فاتني مالك فأخلف الله علي ابن عيينة، وفاتني حماد فأخلف الله علي ابن علية.

قال ابن عمار: كان ابن علية حجة.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال علي بن خشرم: قلت لوكيع: رأيت ابن علي شرب النبيذ حتى يحمل على الحمار يحتاج من يرده، فقال وكيع: إذا رأيت البصري يشرب النبيذ فاتهمه، وإذا رأيت الكوفي يشربه فلا تتهمه، قلت: وكيف ذاك؟ قال: الكوفي يشربه تدينًا، والبصري يتركه تدينًا.

قال عفان: حدثنا حماد بن سلمة قال: ما كنا نشبه شمائل ابن علي إلا بشمائل يونس بن عبيد حتى دخل فيما دخل فيه؛ وقال مرة: حتى أحدث ما أحدث.

وكان منصور بن سلمة الخزاعي يحدث مرة فسبقه لسانه فقال: ثنا إسماعيل بن علي ثم قال: لا ولا كرامة، بل أردت زهيرًا، ثم قال: ليس من قارف الذنب كمن لم يقارفه، أنا والله استتبت ابن علي.

وقال إبراهيم الحربي: دخل ابن علي على الأمين فحكى قصة فيها أن إسماعيل روى حديث تجيء البقرة وآل عمران كأنها غمامتان تحاجان عن صاحبهما فقيل له: ألها لسانان؟ قال: نعم، فكيف تكلم؟! فشنعوا عليه أنه يقول: القرآن مخلوق وهو لم يقله وإنما غلط؛ فقال للأمين: أنا تائب إلى الله.

وقال المفضل بن زياد: سألت أحمد بن حنبل عن وهيب وابن علي؟ قال: وهيب أحب إلي، ما زال ابن علي وضيعًا من الكلام الذي تكلم به إلى أن مات، قلت: أليس قد رجع وتاب على رؤوس الناس؟ قال: بلى، إلى أن قال: وكان لا ينصف في الحديث، يحدث بالشفاعات، ما أحسن الإنصاف.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على توثيق إسماعيل بن علي، والاحتجاج بحديثه، وما ذكر عنه من الطعون فمتجه إلى عدالته، لا ضبطه، وقد تقرر عند علماء هذا الفن أن العبرة بضبط الراوي، وسلامته من البدع المكفّرة، والناظر في حال إسماعيل يجد أن جملة ما جرح به أمران:

أولاً: اتهامه بالقول بخلق القرآن. ثانياً: اتهامه بشرب النبيذ.

أما اتهامه بالقول بخلق القرآن، فإن حاله يخالف ما رمي به، فقد قال عبد الصمد بن يزيد ابن مردويه: سمعت ابن عليّ يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق.

وقال الخطيب البغدادي: قد روي عن ابن عليّ في القرآن قول أهل الحق، وإنما نُسبت إليه هذه التهمة؛ لأجل هفوة وخطأ صدر عنه، ثم تاب ورجع^(١).

قال الحافظ الذهبي: إمامة إسماعيل وثيقة لا نزاع فيها، وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، فكان ماذا؟ إني أخاف الله لا يكون ذكرنا له من الغيبة.

وأما قول منصور بن سلمة: أنا والله استتبت ابن عليّ، فهذا من الجرح المردود؛ لأن فيه غلوًا وتشددًا، والرجل قد تاب، فلماذا هذا التحامل والتعنت؟

وأما ما نسب إليه من شرب النبيذ المسكر، فقد قال الحافظ الذهبي معلقًا على الحكاية التي صدر فيها هذا الجرح: ما علمنا أحدًا غمز إسماعيل بشرب المسكر قط، وقد انحرف عنه بعض الحفاظ بلا حجة.

وأما مع عدم الإسكار؛ فإن الأمر واضح، حيث إن الكوفيين يشربونه تدينًا لثبوت الحديث عندهم في شرب النبيذ، بخلاف البصريين، وهذا يراعى فيه اختلاف أحوال الأمصار والأحكام الشرعية، ولذا لزم فيمن يتكلم في الرجال معرفته بالأحكام الشرعية.

فإذا تبين هذا؛ فإن الحافظين الذهبي وابن حجر قد وصفاه بوصف الثقة الحافظ، والإمام الحجة، ورمز له بـ(صح) إشارة من الحافظ الذهبي إلى أن العمل على توثيقه، ومن الحافظ ابن حجر على أنه تكلم فيه بلا حجة، ولذا أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة محتجين به، بل قال الحافظ الذهبي: وحديثه في كتب الإسلام كلها، فلا عبرة بما قيل فيه من جرح.

(١) أما ابنه إبراهيم بن إسماعيل بن عليّ، فقد قال الحافظ الذهبي عنه: جهي هلك، كان يناظر ويقول بخلق القرآن. ميزان الله تعالى، ١/ ٢.

❖ والخاصة:

أن إسماعيل بن علي حجة ثقة، ولا يقدر فيه ما جرح به من القول بخلق القرآن،
وشرب النبيذ حتى الإسكار؛ لكونهما من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

مات ببغداد سنة ثلاث وتسعين ومائة ومولده سنة عشر ومائة، في ذي القعدة.

* * * * *

المثال الثاني:

[م س]

عبد الملك بن عبدالعزيز القشيري^(١) جده قيل: هو عبد الملك بن ذكوان،
وقيل: الحارث والد بشر الحافي أبو نصر التمار^(٢) الدقيقي^(٣) (٤).

روى عن: سعيد بن عبدالعزيز، وحامد بن سلمة، وغيرهما.

روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدلون:

قال أبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وابن سعد: ثقة.

زاد أبو حاتم: وكان يعد من الأبدال.

وزاد ابن سعد: كان فاضلاً خيراً ورعاً.

وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) ضبط القفا، ففتح الشين لم حجة، وكسحون الياء لثناة لحتية، وفي آخرها الرط، نسبة إلى أبي قشير.
الأسباب ٤/ ١

(٢) ففتح لتاء لثناة لثوقية، وتشديد الميم، وفي آخرها الرط، نسبة إلى يع لتمر ونص عليه لسمط في فقال:
وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز لثما، كان أصله من نسط، مك بن بغداد إلى حين وفاته، وكان يجر في
لتم، وكان يحدأ زاهداً ورعاً يعلم من الأبدال. الأسباب ١/ ٧٧

(٣) ففتح الدال المهملة، والياء لثناة لحتية لساكنة، بين القيف، نسبة إلى الدقيق، وبه هو حجه، الأسباب
٤/ ٨٥

(٤) لثبات الكبرى ٣٤٠٧، الطل ومعرفة الرجال رواية المروزي وغيره ٨ ١ ٢ رقم: ٤١٦، سؤالات
الآجري ٧ ٥ ٢ رقم: ٧٥٨ ١ و ٣٠٢ رقم: ١٩٤، الجرح ولتعديل ٣ ٥ ٣، لثقات لأبي حاتم
٩ ٣، تاريخ بغداد ١٠ ١، تهذيب الكمال ٤/ ٥٦، ميزان التبادل ٢/ ٦٥، سير أعلام النبلاء
١٠/ ٥٧، بحار الطه ٧ ٢، تهذيب لتهذيب ٧ ٤، لتقريب ص ٤ ٢ رقم: ٤٢٢٢، لسان الميزان
٩ ٣، لسل سلتل عي حقل الألباني ٥/ ٦، العلم لأبي خيمم ٣، معجم أسطى الرواة الذين
توهم العلامة الألباني جرحاً وتعديلاً ٣/ ٥

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو زرعة الرازي: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا يحيى ابن معين، ولا أحد ممن امتحن فأجاب.

وقال أبو الحسن الميموني: وصح عندي أنه -يعني أحمد بن حنبل- لم يحضر- أبا نصر- التمار حين مات، فحسبت أن ذلك لما كان أجاب في المحنة.

وقال الآجري: سمعت أبا داود يقول: كان محمد بن صبيح يتفقد الرجال، ولم يكتب عن أبي كريب لحال المحنة، ولم يحدث عن سعدويه، ولا عن أبي نصر التمار.

❖ بيان الجرح المردود:

اتفق العلماء الحذاق على توثيق عبد الملك بن عبدالعزيز، وأثنوا عليه وعلى عبادته خيراً، ولم يُجرح بجرح مقبول، وإنما جرح لإجابته في محنة خلق القران، ولكنه معذور من باب قول الله تعالى: ﴿...﴾، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: أجاب تقيّة وخوفاً من النكال، ومن يصبر كصبر الإمام أحمد رحمه الله، فالمُثَبَّت من ثبته الله عز وجل.

علّق الحافظ الذهبي رحمه الله على رأي الإمام أحمد في كونه لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن امتحن فأجاب، فقال: "هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا؟"، وعلى كل حال فالرجل بحمد الله ثقة، لا يقدح فيه ما جرح به لكونه من قبيل الجرح المردود، فقد أخرج له مسلم، ولهذا رمز له الحافظان الذهبي وابن حجر بـ(صح) إشارة من الذهبي إلى أن العمل على توثيقه، وإشارة من ابن حجر إلى أنه تكلم فيه بلا حجة، وقال عنه الحافظان الذهبي وابن حجر: ثقة.

وقال الألباني: ثقة، من رجال مسلم. اهـ

❖ والخاصة:

أن عبد الملك ثقة لا يقدح فيه جوابه في محنة القول بخلق القرآن؛ لكونه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال ابن سعد: توفي ببغداد يوم الثلاثاء أول يوم من المحرم سنة ثمان وعشرين ومائتين، ودفن بباب حرب، وهو يومئذ ابن إحدى وتسعين سنة، وكان بصره قد ذهب، وكذا قال البغوي، وابن حبان، وزاد البغوي: وقد جاوز التسعين.

* * * * *

المثال الثالث:

[س]

محمد بن معاوية بن مالح واسم جده يزيد أبو جعفر الأنماطي^(١) (٢).

روى عن: خلف بن خليفة، وإبراهيم بن سعد، وغيرهما.

روى عنه: النسائي، وابن نائلة، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال النسائي، ومسلمة: لا بأس به.

وروى عنه أبو بكر البزار في مسنده، وقال: كان ثقة، وفي رواية ثانية للنسائي: صالح.

وذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، وقال: ربما وهم.

وقال السمعاني: كان شيخاً لا بأس به.

✽ ثانياً: المجرحون:

قال مطين: كان واقفياً.

وقال أبو العباس ابن عقدة: سألت محمد بن عبدالله الحضرمي عنه، فقال: لا تريده^(٤)،

كان واقفياً، وقال السمعاني: وقيل إنه كان واقفياً.

(١) فتح الألف، وكهـ ون المون وفتح الميم، وكسر الطاء المهملة، نسبة إلى بيع الأظلم، هو في الفُرْش في
تبيين ط. الأسباب ٧ ٣

(٢) تسمية مشايخ المسلي ص ٣٥ رقم ٣، لثقات لإبراهيم بن ١١٩، تاريخ بغداد ٤٠٩، الأسباب
لسمطين ١٧٩، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٠١٧، تهذيب الكمال ٦ / ١، ميزان
الاعتدال ٤، الكشاف ٧٩٣، المغني للفهي ٣٧٩، لسان الميزان ٤١٩، تهذيب لتهذيب
٢٧٩، لتقريب ص ٨٩٧ رقم ٩،

(٣) سند خة في ال ثقات تحرف اس م جده إلى صالح.

(٤) في الضعفاء لابن الجوزي: لا ترده.

❖ بيان الجرح المردود:

علماء الجرح والتعديل على أن محمد بن معاوية بن مالج صدوق، حسن الرواية في الحديث، إلا أنه كان واقفياً، وقد احتمل العلماء حديثه لصدقه وضبطه وأمانته، ولم يردوا حديثه لأجل بدعته، قال الحافظ الذهبي في المغنى والكاشف: ثقة، زاد في المغنى: إلا أنه كان يقف في القرآن، وقد رمز له بـ(صح) في الميزان إشارة إلى أن العمل على توثيقه.

وقد حكى السمعاني الجرح بصيغة التمریض، إشارة إلى ضعف هذا القول عنده.

بل أشار الحافظ ابن حجر إلى أن محمد بن معاوية جرح بلا حجة كما في اللسان حين رمز له بـ(صح)، فمن خلال هذا النقول يتضح جلياً أن ما جرح به لا يعد جرحاً مقبولاً، بل هو من جملة الجرح المردود.

❖ والخاصة:

أن محمد بن معاوية في أقل أحواله صدوق حسن الرواية، وما جرح به من الوقف في القرآن لا يؤثر فيه؛ لأنه جرح مردود.

❖ وفاته:

لم أقف على سنة وفاته. لكن قال الحافظ ابن حجر في التقریب: من العاشرة يعني بعد المائتين.

* * * * *

المثال الرابع:

[س ق]

مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام
القرشي أبو عبدالله الزُّبَيْرِي^(١) المدني^(٢).

روى عن: أبيه، ومالك، وغيرهما.

روى عنه: يحيى بن معين، والذهلي، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة، وكذا قال الدارقطني - كما نقله المزي
عنه -، ومسلمة بن القاسم، وأبو بكر بن مردويه.

ونقل الخطيب، والمزي عن أبي داود قال: سمعت أحمد يقول: مصعب الزبيري
مستثبت، وفي تهذيب التهذيب: "ثبت".

ونقلاً أيضاً عن العباس بن مصعب قال: قد أدركته ببغداد، وهو أفقه قرشي في النسب.

وقال أبو زرعة الدمشقي: لقيته بالعراق، وكان جليلاً^(٣).

وقال الزبير بن بكار: كان وجهه^(٤) قریش مرؤة وعلمًا وشرفًا وبياناً وجاهًا وقدرًا وذكر

(١) ضبطه الياء، وفتح الباء الواحة، وكسرت الهمزة، وفي آخرها الواو، ونسبة إلى الزبير بن العوام
ابن عمه أبي بكر. الأساب ٦/٣

(٢) تاريخ الدوري ٥٦٧٢، الجرح والتعديل ٣٠، لاشقات لأبيح بن ١٧٩، تاريخ بغداد
١٣٧٣، الأساب لمسلم في ١٣، تهذيب الكمال ١٢٢٧، الكفا ١٣٠٧، تهذيب التهذيب
الكمال ٤٤، سير أعلام النبلاء ٣٠٧، ميزان الاعتدال ١٢٠، تنقيح المقال لسنة ٣٢٢،
لسان الميزان ٤٢٤، تهذيب التهذيب ٤٣٠، لتقريب ص ٦، رقم: ٦٧٨.

(٣) في تهذيب الكمال: جليلاً، وفي تهذيب التهذيب: ضلاً.

(٤) كذا في تاريخ يغلط، وتهذيب الكمال، وسير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال، وتهذيب التهذيب،
وانفرد الخطيب بأبيح جربة. ولأوج ه. ٤.

فيه مدائح لابن صبيح وغيره.

وقال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين، وذكر النسب، فقلت له: إنما أخذه الزبيري عن الواقدي، فقال يحيى: الزبيري عالم بالنسب، يعني مصعباً.
ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من علماء الناس بالأنساب وأيام الناس وما كان فيهم من الحوادث.

وقال السمعاني: كان من علماء الناس بالأنساب وأيام الناس، وما كان فيهم من الحوادث.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الحسين بن فهم: كان إذا سئل عن القرآن يقف، ويعيب من لا يقف.

❖ بيان الجرح المردود:

تطابقت أقوال النقاد على توثيق مصعب بن عبد الله، إلا أنهم جرحوه لأجل الوقف في القرآن، وقد تقرر أن من وقف في القرآن بالشك فهو كافر، ومن وقف بغير شك فهو مبتدع؛ كما روى اللالكائي في معتقد أهل السنة والجماعة عن هارون بن موسى الفروي أنه سئل عمن يقف في القرآن، فقال: مثل من يقول مخلوق؛ وعنه: من وقف في القرآن بالشك فهو كافر، ومن وقف بغير شك فهو مبتدع.

والظاهر من حال مصعب بن عبد الله أنه كان من القسم الثاني، يؤيد هذا أن المروزي قال لمصعب: قد كان وكيع، وأبو بكر بن عياش، يقولان: القرآن غير مخلوق، فقال: أخطأ، فقلت له: فعندنا عن مالك أنه غير مخلوق قال: أنا لم أسمع.

لذلك احتمل الناس حديث مثل هذا الصنف لما عرفوا من اجتهادهم في الدين والصدق والأمانة، ولم يتوهم عليهم الكذب، وإن بلوا بسوء رأيهم، كما سبق من قول الجوزجاني، لذا قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ثقة غمز للوقف، وقال في السير: قد روى عنه مسلم، وأبو داود في غير كتابيهما.

❖ والخاصة:

أن مصعب بن عبدالله ثقة، لا يقدح فيه ما جرح به من الوقف في القرآن، لكونه وقف من غير شك، وهذا جرح مردود.

❖ وفاته:

توفي ليومين خلوا من شوال سنة ست وثلاثين ومائتين، وهو ابن ثمانين سنة.



المبحث الثاني

خوارم المروءة

ويشتمل على ثلاثة مطالب: -

✧ المطلب الأول: الدخول على السلطان.

✧ المطلب الثاني: الدخول في عمل السلطان.

✧ المطلب الثالث: أخذ الأجرة على التحديث.

تعريف خوارم المروءة:

من خلال النظر في كتب اللغة في معنى كلمة خارم^(١) يتبين لنا أن الخارم هو الذي يجتاز الشيء، فحينما أقول: حرمت الورقة فالمراد خرقتها.

والمروءة اصطلاحاً: فعل ما يجمّله ويزينه عادةً، كالسخاء وحسن الخلق، واجتناب ما يدنّسه ويشينه عادةً من الأمور الدنيّة المزرية به^(٢).

وعلى هذا فكل ما يخرق مروءة الإنسان ويخرمها من الأقوال والأفعال ونحوهما مما تعارف عليه الناس، فقد عده العلماء من الأسباب القادحة في عدالة الرجل، ولكن هذه المسألة فيها تحفظ كثير؛ لأن هناك بعض الخوارم وجدت في بعض الرواة وما رأى العلماء فيها سبباً لهدر روايتهم، ومن تلك الخوارم ما سأبيّنه في المطالب الثلاثة الآتية..

(١) الخرم الم واحد، هو وظهر به من الاعتط، يقال: حرمت الشيء، واخترمه الدّ، وخرم الرجل: إذا قُطعت وترته لله لا يبلّغ الجمع، ولا يورّض خرة فيها خروق. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ٢/٧٤، ١.

(٢) الروض المرب ٢ مع ص ٧٥ ٣.

المطلب الأول: الدخول على السلطان

لما كانت مجالس السلاطين تحفها الهيبة، وعادة أغلب من يدخل عليهم التودد لهم لمصالح ذاتية - فقد يداهن من أجل حظوة نفسه، لينال من دنياهم شيئاً - فقد تباينت أقوال العلماء ومواقفهم من الدخول على السلطان إلى ثلاثة أقوال؛ قولان على طرفي نقيض، وبينهما قول وسط:

فالقول الأول: المنع والتنفير من الدخول على السلطان.

والقول الثاني: إباحة الدخول على السلطان بإطلاق، دون قيد أو شرط.

والقول الثالث: وسط بين الفريقين، جَوَّز الدخول على السلطان عند وجود المصلحة وأمن الفتنة.

وإلى شرح هذه الأقوال ثم بيان الراجح.

القول الأول: المنع والتنفير من الدخول على السلطان:

وقد أثّر هذا القول عن بعض المحدثين المانعين من مجالسة السلاطين والأمراء، وكان الدافع لهذا المنع خوف انفتاح الدنيا، ودخولهم فيها، والوقوع في الفتنة، كما قال حذيفة رضي الله عنه: «إياكم ومواقف الفتن؟ قيل: وما مواقف الفتن يا أبا عبد الله؟ قال: أبواب الأمراء، يدخل أحدكم على الأمير فيصدّقه بالكذب، ويقول له ما ليس فيه»^(١).

بل قد بالغ بعض المحدثين في كراهية الدخول على السلطان حتى جعله جُرْحَةً يُجْرَحُ بها الراوي، ولا يحق له بسببها سماع الحديث، كما قال أبو مسهر رحمته الله:^(٢)

(١) أخوه لمبيته في شعب الإيمان ٧/ هم من طريقه بدرقا، وينظر جلع بيان العلم وفضله، لأبي عبد البر، ٩/١، ٦٣.

(٢) علي بن مهزيب، قاضي لمصلا، أبو الحسن الكليني في الفقيه، روى عن أبي مالك الأشعري وأقره، قال أحمد بن محمد بن أبي معاوية في الحديث، وقال له جلي: ثقة جلع للقه والحديث، توفي سنة تسع وثمانين ومائة. ينظر العبر في خبر من بخ، ٧، ٣٠٣.

« قدم علينا إبراهيم بن محمد الفزاري، قال: فاجتمع الناس يستمعون منه، قال: فقال لي: أخرج إلى الناس، فقل لهم: من كان يرى رأي القدر فلا يحضر مجلسنا، ومن كان يرى رأي أبي حنيفة فلا يحضر مجلسنا، ومن كان يأتي السلطان فلا يحضر مجلسنا، قال: فخرجت فأخبرت الناس »^(١).

ونتيجة لتلك الانطباعات والمؤثرات التي تفرع مسامع أهل الحديث في ذم الداخل على السلطان، زهد بعض المحدثين في الدخول على السلطان، وتركوا الوقوف ببابه، خشية أن تطولهم الفتنة، وتعصر قلوبهم رياح الهوى، فتساق نفوسهم خلف الشهوات والملذات، ويتمكن منها حب الدنيا، والركون إليها، والاغترار بزخرفها.

القول الثاني: إباحة الدخول على السلطان بلا قيد ولا شرط:

وقد أثر هذا القول عن بعض الفقهاء الذين يرون إباحة الدخول على السلطان ومخالطة الأمراء بلا قيد ولا شرط، يقول الإمام الغزالي رحمته الله في وصف أهل هذا القول: « إنه لما انقضى عهد الخلفاء الراشدين المهديين، أفضت الخلافة إلى قوم تولوها بغير استحقاق، ولا استقلال بعلم الفتوى والأحكام، فاضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء، وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم، وقد كان بقي من العلماء من هو مستمر على الطراز الأول، وملازم صفو الدين، فكانوا إذا طُلبوا هربوا وأعرضوا، فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء، وإقبال الأئمة عليهم مع إعراضهم، فاشربوا لطلب العلم توصلاً إلى نيل العز ودرك الجاه، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالين، وبعد أن كانوا أعزة بالإعراض عن السلاطين، أذلة بالإقبال عليهم، إلا من وفقه الله »^(٢).

وقد كان المسوغ لهم في الدخول على السلطان، والوقوف ببابه، وترغيب أهل العلم في الدخول عليه، رجاء حصول المصالح والشفاعات للمسلمين، ورجاء نشر الخير؛ إذ إنه

(١) الجلطع لأخلاق الراوي وآداب السطع لم خطيب لبغلجي، ص ٧٧.

(٢) إحياء علوم الدين، ١/ ٤١ - ٤٢. (ب) تصرف.

لا ينتشر الحق ويسود إلا بمؤازرة السلطان؛ لأنه صاحب السلطة والقرار، لكن ابن الجوزي
 ١١١ شَكَّكَ في هذه المسوغات، ورأى أنها من تلبس إبليس، فقال: «ومن تلبس
 إبليس على الفقهاء مخالطتهم الأمراء والسلاطين ومداهنتهم، وترك الإنكار عليهم مع
 القدرة على ذلك، وربما رخصوا لهم فيما لا رخصة لهم فيه، لينالوا من دنياهم غرضًا،
 فيقع بذلك الفساد؛ لثلاثة أوجه:

الأول: الأمير، يقول: لولا أني على صواب لأنكر عليَّ الفقيه، وكيف لا أكون
 مصيبًا وهو يأكل من مالي.

والثاني: العامي، فإنه يقول: لا بأس بهذا الأمير، ولا بحاله، ولا بأفعاله، فإن فلانًا
 الفقيه لا يبرح عنده.

والثالث: الفقيه، فإنه يفسد دينه بذلك.

وقد لبس إبليس عليهم في الدخول على السلطان، فيقول: دائمًا ندخل لنشفع في
 مسلم، وينكشف هذا التلبس بأنه لو دخل غيره ليشفع لما أعجبه ذلك، وربما قدح في
 ذلك الشخص لتفرده بالسلطان^(١).

وقال أيضًا معاتبًا هذا الصنف من الفقهاء: «وقد كان علماء السلف يبعدون عن
 الأمراء لما يظهر من جورهم، فتطلبهم الأمراء لحاجتهم إليهم في الفتاوى والولايات،
 فنشأ أقوام قويت رغبتهم في الدنيا، فتعلموا العلوم التي تصلح للأمراء، وحملوها إليهم
 لينالوا من دنياهم»^(٢).

١ ٤

٥

١

() لم يمس إبليس ص

١ ٢

٢

٢

() الموع لسبطين

القول الثالث: وسط بين الفريقين، فجَوَّزوا الدخول على السلطان لكن بشرط توفر المصلحة، وأمن الفتنة:

وأصحاب هذا القول جمعوا بين القولين الماضيين، وكانوا وسطاً بين الطرفين، فكانوا أقرب للصواب، وأهنأ بالدليل، وأحرى أن يُتَّبَعُوا، وهذا هو قول جماعة كثيرين من أهل العلم من المحدثين والفقهاء ومن وافقهم.

فجعلوا المنع خاصاً في حال كون السلطان جائراً، وعند عدم أمن الفتنة، وجعلوا الأدلة التي تحث على صلة السلطان خاصة في حال كون السلطان عادلاً، وعند أمن الفتنة، وكذا عند تغيير المنكر، ومناصحة الأمير والسلطان حسب الآداب المرعية.

وفي هذا يقول الإمام ابن عبد البر رحمته الله: «البعد عن السلاطين والأمراء كله في السلطان الجائر الفاسق، فأما العدل منهم الفاضل، فمداخلته ورؤيته وعونه على الصلاح من أفضل أعمال البر، ألا ترى أن عمر بن عبدالعزيز إنما كان يصحبه جلة العلماء، مثل: عروة بن الزبير وطبقته، وابن شهاب وطبقته، وقد كان ابن شهاب يدخل إلى السلطان عبد الملك وبنه بعده، وكان ممن يدخل إلى السلطان علي الشعبي، وقبيصة، وابن ذؤيب، ورجاء بن حيوة الكندي، وأبو المقداد، وكان فاضلاً عالماً، والحسن، وأبو الزناد، ومالك ابن أنس، والأوزاعي، والشافعي - رضي الله عنهم -، وجماعة يطول ذكرهم، وإذا حضر العالم عند السلطان غباً فيما فيه الحاجة إليه وقال خيراً، ونطق بعلم كان حسناً، وكان في ذلك رضوان الله إلى يوم يلقاه، ولكنها مجالس الفتنة فيها أغلب، والسلامة منها ترك ما فيها» (١).

وقد جاء عن البيهقي فيما نقله عن أبي عثمان سعيد بن إسماعيل تقسيم الداخل على السلطان إلى مُفْتَتَنٍّ وغير مُفْتَتَنٍّ، فالمفتتن من غَرَّه قربه من السلطان وتغرر بعز السلطان، ودخل عليهم راغباً طالباً للدنيا، ولم يقم بحق النصيحة لهم، فهذا الذي افْتَتَنَ، ونَسِيَ

الآخرة، وعصى ربه، وآذى المؤمنين، ونقص من دينه ما لا يجبره الدنيا كلها لو كانت له.

وأما غير المفتتن فهو الذي لا يدخل عليهم حتى يُدعى، وإذا دخل عليهم نصح لهم، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، ثم ينصرف عنهم وهو خائف من ربه^(١).

وقد جرح بعض العلماء لدخولهم على السلطان، فانبرى من الأئمة النقاد من يدافع عنهم، ويبين أن هذا الجرح غير قادح، استصحاباً لأصل جواز الدخول على السلطان.

فمن ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن عبدالله بن واقد الحراني، قال ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده، وقال الميموني: قلت لأحمد: إن أهل حران يسيئون الثناء عليه، فقال: أهل حران قلّ أن يَرْضَوْا عن إنسان، وهو يغشى السلطان بسبب ضيعة له.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله، وهو غير قادح، وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصدق والإتقان»^(٢).

والراجع من هذه الأقوال:

هو القول الثالث، وذلك للأسباب التالية:

الأول: أن الأصل في دخول العلماء على الأمراء الجواز، فإذا اقترن بالدخول أمر يُحمد شرعاً، كان الدخول مستحباً، أو واجباً، وإذا اقترن بالدخول أمر مذموم شرعاً، كان الدخول منهياً عنه، لا لذاته بل لما اقترن به من الأمر المذموم شرعاً.

الثاني: أن هذا القول أهناً بالدليل، وهو منهج سلفنا الصالح -رحمهم الله- في معاملة الحكام.

الثالث: واقع عمل المحدثين يشهد أن هذا النوع من الجرح مردود؛ لأنه غير قادح،

(١) شعب الإيمان لم يتهي ١ ، ٧/ ، ٥٢ ب . تصرف.

(٢) ينظر هدي لساري لأبج ٢٥٠ ، ص ٥ ، وسيأتي ذكره ص ٩٦ . ١ .

وقد أخرج الأئمة حديث من دخل على السلطان واحتملوه.

الرابع: كون هذا القول وسطاً بين الغلو في المنع من الدخول على السلطان، والتفريط في إطلاق الجواز.

وبالنظر والتأمل في كلام الإمام ابن عبد البر^(١) السابق، أخلص إلى أنه ينبغي أن ينضبط حكم الدخول على السلطان بثلاثة أمور:

الأول: ألا يكون الأمراء جائرين، حتى لا يضطر العالم إلى مدهنتهم، والسكوت عن أفعالهم المنكرة، فيكون بذلك قد أفسد من حيث أراد الإصلاح والخير.

الثاني: أن يكون العالم ورعاً تقيّاً، يأمن من نفسه عدم الانزلاق وراء الشهوات والملاذ، حتى لا يضطر إلى السكوت عنهم من أجل إكرامهم له.

الثالث: أن تكون مجالسته لهم غباً، وبقصد الإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن كثرة الخلطة تذيب الفوارق، وتكسر الحواجز، وتقلل الهيبة في قلوب الملوك تجاه العلماء، فلا يكون حينئذ لقولهم صدى في نفوس الملوك.

والأولى تركها لمن لا يرى من نفسه القوة والقدرة، وعدم الانجراف خلف المؤثرات والتيارات المضلة المغرية، ورغم أن المحدثين قد راعوا تلك الأمور وغيرها، واستكملت فيهم آلات الورع والزهد والحذر من الافتتان، إلا أننا نرى بعضهم يهربون من مجالس السلاطين والأمراء، ويرجع ذلك لأمرين اثنين:

الأول: كمال ورعهم وتقواهم، وخوفهم من الافتتان بالدنيا وزخرفها والركون إلى ملاذها وشهواتها، والانجراف خلف مغرياتها، والعاقل لا يأمن على نفسه، ولا يخاطر بها.

الثاني: أن حبهم للحديث الشريف، ومذاكرته والاستمرار في قراءته، ومراجعته

والأنس به، جعلهم لا يجدون لغيره لذة، ولا عن غيره خلوة، فلذلك آثروا بأوقاتهم الحديث وطلبه على الدنيا ولذتها، فما الذي يوازي لذة العيش مع أنفاس النبي ﷺ وتداول كلامه عليه الصلاة والسلام.

وما جاء من الجرح والذم للدخل على السلطان فإنه محمول على خشية الوقوع في الفتنة، وليس المراد حقيقة الجرح، يوضح هذا قول المعلمي رحمه الله: «إن كلام العالم في غيره على وجهين:

الأول: ما يخرج مخرج الذم بدون قصد الحكم، من ذلك: ما يُقصد به الموعظة والنصيحة، فنجده من باب الزجر له، والكف عما لا يليق به، وقد يكون الأمر الذي أنكره أمراً لا بأس به، بل قد يكون خيراً، ولكن يُخشى أن يجره إلى ما يكره، كالدخول على السلطان، وولاية أموال اليتامى، وولاية القضاء والإكثار من الفتوى، ونحو هذا من أعمال السلطان، وقد يكون المقصود نصيحة الناس، لئلا يقعوا في ذلك الأمر؛ إذ قد يكون لمن وقع منه عذر، ولكن يُخشى أن يتبعه الناس غير معذورين.

الثاني: ما يصدر على وجه الحكم، فهذا إنما يُخشى فيه الخطأ... فمن المحتمل أن يشتهه عليك رجل بآخر، فترى أن المخبر فلان، وإنما هو غيره... وأن تخطئ في فهم المعنى، أو في ظن أنه باطل، أو أن المخبر تعمد، أو أنه لم يكن له عذر، أو أن مثل ذلك يوجب الجرح إلى غير ذلك...»^(١).

وقال -أيضاً- رحمه الله: «قد جاء عن إياس^(٢) بن معاوية التابعي المشهور بالعقل والذكاء والفضل أنه قال: لا تنظر إلى عمل العالم، ولكن سله يصدقك». وعلق

٥٢-٥٥.

/١

١

() لتتكيل

() إياس بن معاوية بن قرظة بن إياس لني، أبو وائلة لبصي، القاضي المشهور بالذكاء، ثقة من الخطاة، رمز له الخط في الجرح بـ (ختم ق)، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة. لتقيد ص ٥٧ ١ رقم الترجمة ٥٩٧.

على هذا بقوله: « وكلام العالم إذا لم يكن بقصد الرواية، أو الفتوى، أو الحكم، داخل في جملة عمله الذي ينبغي أن لا ينظر إليه، وليس معنى ذلك أنه قد يعمل ما ينافي العدالة، ولكن قد يكون له عذر خفي، وقد يترخص فيما لا ينافي العدالة، وقد لا يتحفظ، ويتثبت في رواية الفتوى والحكم »^(١).

ولهذا فعلى المسلم عمومًا، وطالب العلم خصوصًا التماس العذر للعلماء في هذه المواقف، وأن لا يظن أن هذا ينقص من قدرهم شيئًا، بل يحسن الظن بهم، فإن هذا من جملة عملهم الذي ينبغي أن لا يُنظر إليه.

وخلاصة هذا المطلب:

أن العلماء اختلفوا في حكم الدخول على السلطان على ثلاثة أقوال، طرفين ووسط فمنهم من قال بالجواز مطلقًا، ومنهم من منع مطلقًا، ومنهم من توسط بشرط حصول المصلحة وأمن الفتنة، وتبين أن القول الراجح هو التوسط؛ لأنه ظاهر عمل العلماء ممن نهجوا نهج السلف الصالح -رحمهم الله- في طاعة ولادة الأمر والنصح لهم.

وأما ذم الداخل على السلطان وجرحه؛ فإنه محمول على سد الذرائع خشية أن يجره الدخول على السلطان إلى ما يكره، أو الوقوع في الفتنة، لا لقصد إطلاق الحكم بالجرح.

☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب:

☆ المثال الأول:

[خ س ق]

أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني^(١) الأسدي^(٢)، مولاهم، أبو يحيى، وقد ينسب إلى جده^(٣).

روى عن: زهير بن معاوية، وحماد بن زيد، وغيرهما.

روى عنه: البخاري، والنسائي، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدّلون:

قال أبو حاتم: كان نظير النفيلي - يعني في الصدق والإتقان.

ونقل الخطيب البغدادي بسنده عن الميموني قال: قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله أحمد ابن عبد الملك بن واقد؟ فقال لي: قد مات عندنا ورأيت كيساً وما رأيت بأساً، رأيت حافظاً لحديثه. قلت: ضبطه؟ قال: هي أحاديث زهيراً وما رأيت إلا خيراً، صاحب سنة، قد

() فتح الخاء المهملة ثم راء مهملة مشددة، وفي آخرها الميم، نسبة إلى حرّان بلدة من الجزيرة، بينها وبين الرهايم، وبين الرقة وها، وهي على طريق لمصور والشام والرم، قيل: سميت بهاراً نظراً لإبراهيم عليه السلام؛ لأنه أول من بناها فعُبد، وقيل: حرّان، وذكر قوم أنها أول مدينة بنيت على الأرض بعدلطف وفاق، وكانت منازل الصابئة، وهم الحرانيون الذين يذكرونهم بحابك تب الممل والمحل، الأساب ١٩٥، معجم البلدان ٥٧.

() فتح الألف ولاسين المهملة، وبعدها الدال المهملة، نسبة إلى أسد بن عبد العزى بن قصى بن كلاب من قريش. الأساب ١٣٨، وسير أعلام النبلاء ٧٢.

() لتاريخ الكمال بيرل بخاري ٣٧، الجرح والتعديل ٢/ ٦ - ٧، لثقافت لإبراهيم بن ٧٨، تاريخ بغداد ٢٠٩، تهذيب الكمال ١/ ٥٧ - ٥٨، سير أعلام النبلاء ١٠٠ / ٦٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٣٨ - ٣٩ رقم ٤٤٤ تهذيب التهذيب ١/ ١٠٤، لتقريب ٤ رقم ٦٩، هدي لساري ٥ طبقات الحفاظ لمسيوطي رقم هـ ٤

كتبنا عنه.

وقال يعقوب بن شيبه: كان ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده.

وقال الميموني: قلت لأحمد: إن أهل حران يسيئون الشئ عليه.

❖ بيان الجرح المردود:

تعارض في شأن أحمد بن عبد الملك تعديل النقاد العارفين بأحوال الرجال، مع قول أهل بلده الذين هم أعرف الناس به، كما جاء عن حماد بن زيد: أن بلدي الرجل أعرف بالرجل، وهم هنا قد أساءوا الشئ عليه، ولأجل تفردهم بجرحه دون من سواهم فقد طلب الأئمة تفسيراً لهذا الجرح المجمل.

فقد قال الميموني لأحمد: أهل حران يسيئون الشئ عليه، أهل حران قلما يرضون عن إنسان هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له، قال الميموني: فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسناً، يتكلم فيه بكلام حسن.

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح ولهذا فقد أطلق النقاد القول بتوثيقه كما سلف عن أبي حاتم وأحمد ويعقوب بن شيبه.

ولأجل هذا فقد قال الحافظ ابن حجر عنه في التقريب: ثقة تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخلاصة:

أن أحمد بن عبد الملك بن واقد ثقة، لا يقدر فيه الكلام من أجل الدخول على السلطان لأنه جرح مردود.

❖ وفاته: مات سنة إحدى وعشرين ومائتين.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

عبدالرحمن بن أبي ليلى، واسمه يسار، ويقال: بلال، ويقال داود بن بلال بن بليل ابن أحيحة بن الجلاح بن الحريش بن جحجبا بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس الأنصاري الأوسي، والد محمد، أبو عيسى الأنصاري الكوفي، ويقال: أبو محمد من أبناء الأنصار، قال خليفة بن خياط: ويقال: ليس لأبي ليلى اسم، ويقال: بلال هو أخو أبي ليلى^(١).

روى عن: عثمان، وعلي، وغيرهما.

روى عنه: عمرو بن مرة، والحكم بن عتيبة، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدلون:

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة. وكذا قال العجلي، وزاد: تابعي من أصحاب علي.

وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وقال عبدالله بن الحارث بن نوفل: ما ظننت أن النساء ولدن مثله.

وذكره ابن حبان في الثقات.

✽ ثانياً: المجرحون:

قال الدوري عن ابن معين: لم ير عمر، قال فقلت له: فالحديث الذي يروي كنا مع

(١) تاريخ الدوري ٥٤٣ ط بقات خليف ٥ ١، لتاريخ الكلبير بخاري ٦٤٣ ٣، الجرح ولتعديل ٣٠١ ط معرفة لثقات لعلجلي ٨٦/٢، لثقات لإبجح بان ١٠٠ ط ١، الضعفاء للعقيلي ٣٣٧ ٣، الكلل ٧٢ ط ٢، تهذيب الكمال ٤٢ ط ٤، سير أعلام النبلاء ٢٢ ط ٢، المغني ١/٦٠، الكلف ١٧ ط ١، تهذيب تهذيب الكمال ٤ ط ٤، جلع حصي ٢ ط ٢، تهذيب لتهذيب ٣ ط ٣، لتقريب ص ٥٩٧ رقم ٤٠١، لسان الميزان ٥٤ ط ٣، لتعديل ولجريح ٨٨ / ٢.

عمر نترأى الهلال، فقال: ليس بشيء.

وقال ابن المديني: لم يثبت عندنا من جهة صحيحة أن ابن أبي ليلى سمع من عمر، وكان شعبة ينكر أنه سمع من عمر رضي الله عنه.

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: يصح لابن أبي ليلى سماع من عمر؟ قال: لا قال أبو حاتم: روى عن عبدالرحمن أنه رأى عمر، وبعض أهل العلم يدخل بينه وبين عمر البراء بن عازب، وبعضهم كعب بن عجرة.

وقال الآجري عن أبي داود: رأى عمر، ولا أدري يصح أم لا؟.

وقال أبو خيثمة في مسنده: ثنا يزيد بن هارون أنا سفيان الثوري عن زبيد وهو الأيامي عن عبدالرحمن بن أبي ليلى سمعت عمر يقول: «صلاة الأضحى ركعتين، والفطر ركعتين..» الحديث، قال أبو خيثمة: تفرد به يزيد بن هارون هكذا، ولم يقل أحد: سمعت عمر غيره، ورواه يحيى بن سعيد، وغير واحد عن سفيان عن زبيد عن عبدالرحمن عن الثقة عن عمر، ورواه شريك عن زبيد عن عبدالرحمن عن عمر، ولم يقل: سمعت.

وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه وقد روى سماعه من عمر من طرق وليست بصحيح.

وقال الخليلي في الإرشاد: الحفاظ لا يثبتون سماعه من عمر.

وقال يعقوب بن شيبه: قال ابن معين: لم يسمع من عمر، ولا من عثمان، وسمع من علي.

وقال الأعمش: ثنا إبراهيم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وكان لا يعجبه، يقول: هو صاحب أمراء.

وقال العقيلي: حدثنا عبدالله بن أحمد قال: حدثنا أبي قال: حدثنا عبدالله بن إدريس قال: أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء أن رسول الله ﷺ قنت في الصبح، وفي المغرب^(١)، فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: أهو كان صاحب عبدالله؛ إنما كان صاحب أمراء، قال: وتركت القنوت، فتكلم أهل مسجدنا في ذلك، فعدت

() رواه أبو داود في مسنده: باب إباحة القنوت في المغرب والعشاء في الركعة الأخيرة، ٢٧، بقم: ٢١٦.

للقنوت، قال: فلقيني إبراهيم فقال: أما هذا فرجل قد غلب على صلاته.

وقال العقيلي: حدثنا عبدالله قال: حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن الزبير أبو أحمد الزبيري قال: حدثنا سفيان عن عمرو بن مرة قال: حدثنا إبراهيم بحديث عن رجل فقال: ذاك صاحب أمراء.

وقال حفص بن غياث عن الأعمش سمعت عبدالرحمن يقول: أقامني الحجاج فقال: العن الكاذبين فقلت لعن الله الكاذبين علي بن أبي طالب وعبدالله بن الزبير والمختار بن أبي عبيدة قال حفص: وأهل الشام حمير، يظنون أنه يوقعها عليهم، وقد أخرجهم منها ورفعهم.

❖ بيان الجرح المردود:

إن الناظر لأقوال أئمة الجرح والتعديل في عبدالرحمن بن أبي ليلى يجدهم على أنه من أئمة التابعين وثقاتهم، وتكلم في سماعه من عمر، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: اختلف في سماعه من عمر، فالتقدمون من العلماء ينفون سماعه، إلا أبا داود فهو لا يدري أصح سماعه أو لا؛ والمتأخرون منهم كالحافظين الذهبي وابن حجر يثبتونه، كما هو مثبت في كتبهم، بيد أنه جرح بجرح هو بريء منه، ألا وهو: أن إبراهيم النخعي كان لا يعجبه، ويقول: هو صاحب أمراء، وسبق أنه يجوز الدخول على الأمراء، ومصاحبتهم عند جماعة من السلف، مع مراعاة النصيحة، وحثهم على الخير.

قال الحافظ الذهبي: عبدالرحمن بن أبي ليلى من أئمة التابعين وثقاتهم، ذكره العقيلي في كتابه متعلقاً بقول إبراهيم النخعي فيه: كان صاحب أمراء، وبمثل هذا لا يلين الثقة.

قلت: ولربما يكون هذا من فهم إبراهيم النخعي لأن أصحاب عبدالرحمن بن أبي ليلى كانوا يعظمونه كأنه أمير؛ كما قال الحافظ الذهبي في الكاشف وسير أعلام النبلاء وتذهيب تهذيب الكمال، نقلاً عن محمد بن سيرين، وعلى كل حال فالرجل ثقة حجة من رجال الشيخين، وقد رمز له الحافظ الذهبي في الميزان بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وكذا رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان، إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

أن عبدالرحمن بن أبي ليلى ثقة حجة من رجال الشيخين ، ولا يقدح فيه ما قيل : من أنه صاحب أمراء؛ لكونه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال الحافظ ابن حجر: يقال توفي سنة أربع وسبعين وقيل مات في إمرة بشر- بن مروان، وذكره أبو عبيد أنه أصيب سنة ٧١ وهو وهم، ثم قال أبو عبيد وأخبرني يحيى بن سعيد عن سفيان أن ابن شداد وابن أبي ليلى فقدا بالجمام، وقد اتفقوا على أن الجمام كانت سنة ٨٢^(١) وفيها أرخه خليفة^(٢)، وأبو موسى، وغير واحد، ويقال: إنه غرق بدجيل، قال ابن حبان: غرق في دجيل هو وعبدالله بن شداد بن الهاد يوم الجمام. والله أعلم.



(١) هكذا في تهذيب ال تهذيب ، وفي ال ، تقريب سنة ست وثمانين.

(٢) أوجه خليفة سنة ثلاث وثمانين وكذا أبو نعيم كما ذكره بخلي ، وكذا أوجه لرج بنا ، وهذه و الصواب.

المطلب الثاني: الدخول في عمل السلطان

بعد أن استعرضت أقوال العلماء في حكم الدخول على السلطان، وبيان ترجيح مصلحة الدخول عليه ممن تؤمن عليه الفتنة؛ لما له من الأثر البالغ في حياة جميع شرائح المجتمع ابتداءً بالسلطان وختماً بعوام الناس ناسب أن أردفه بالدخول في أعماله -مكتفياً من الخلاف بما مضى، ومقتصرًا على القول بترجيح الدخول في أعماله عند وجود المصلحة وأمن الفتنة- لما له من الأثر العظيم الذي لا ينكره عاقل.

فإن العلماء إذا ما اتصلوا بالسلطين وآزروهم في أعمالهم كان لهم دورهم الفعال في نشر العلم، ورفع المظالم عن الناس، وزيادة ثقة السلطين بهم حتى إنهم ليقربونهم إليهم، ويتوددون لهم، فإذا قالوا سمعوا لهم وأجابوا، وإذا أشاروا قبلوا مشورتهم، مما ينتج عنه خير البلاد والعباد وتوسيد الأمر إلى أهله، ويصبح الأمر كما قال المقرئ ^٢ «فلما قام هارون الرشيد^(١) في الخلافة وولي القضاء أبو يوسف^(٢) بعد سنة سبعين ومائة فلم يقلد ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر إلا من أشار به القاضي أبو يوسف

() هارون الرشيد ، أمير المؤمنين بن المهدي ، توفي ليلة الأحد ، وقيل : ليلة السبت ف الليل غرة جمادى الأولى لثلاث لخون مذهب من سنة ١٩٠ (ثلاث وتسعين مائة) ، فكانت خلافة ٢٣٤ (ثلاثاً وعشرين سنة وشهرين وثمانية عشر يوماً) ، وكان له ٤٧٤ زوجاً ، وأربعون سنة ، وقيل : ٤٥ (خمس وأربعون) . المظ ١

() القاضي أبو يوسف ، الإمام المجتهد العلامة لما حدث قاضي القضاة أبو يوسف ف يقربونهم إبراهيم بن حبيب الأنصاري كل في ، وكان قاضي الآفاق ، ووزير الرشيد ، وزميله في حجه ، قال الفهرستي : بلغ أبو يوسف من رئاسة العلم ما لا مزيد عليه ، وكان الرشيد يبلغ في إجلاله ، توفي سنة ١٩٠ (اثنتين وثمانين ومائة) من (تسع مائة) سنة . سير أعلام النبلاء ٥ / ٨ - ٣٨٠ .

() الحكم بن هشام بن الخطاب بدله بن معاوية بن هشام بدله بن مالك بن مروان بن الحكم الأموي المرواني أبو الطحال ، أمير الأنفل ، وابن أميرها ، وحفيد أميرها ، ويلقب بالمرتضى يبيع بالملك عند موت أبيه في صفر سنة ١٨٠ هـ (ثمانين ومائة) ، وكان له زوج بابرة الموك في سلطه و تمرجه ، وكان

مكيناً عنده مقبول القول، فصار لا يولي القضاء إلا من أشار به، فانتشر - به مذهب المالكية، كما انتشر المذهب الحنفي بأبي يوسف في المشرق...»^(١).

وكذا قال المراكشي رحمه الله: «ولما قامت دولة بني تاشفين بالمغرب الأقصى - في القرن الخامس، واستولوا على الأندلس، وتولى ثانيهم علي بن يوسف بن تاشفين^(٢) اشتد إثاره لأهل الفقه، فكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء، وألزم القضاة بأن لا يبتوا حكومة في صغير الأمور وكبيرها إلا بمحضر الفقهاء...»^(٣).

بل قد يصير مذهب العالم المتقلد أعمال السلطان منهجاً يتبعه الناس فيه.

كما قال السمعاني رحمه الله: «المالكي هذه النسبة إلى مالك رحمه الله»^(٤): قال إبراهيم بن محمود بن حمزة المالكي رحمه الله: «قال لي محمد بن عبدالحكم رحمه الله: ما

فارسله جاعاً، فأنكأ، ذادها وحمل، ووظم، ثم كمل ٢٧ سنة، بعاً وعشرين سنة، مات سنة (ست وعشرين) في آخرها، وله (ثلاثون) سنة. سير أعلام النبلاء، ٢٥ - ٢٦.

(١) الخطط المغربية، ٣٣٧ - ٣٣٨. (٢) ٣٣.

(٣) لسلطان صاحب المغيرة أمير السيف، أبو الحسن علي بن صاحب المغرب يوسف بن تاشفين البربري ملك المراكش، تولى بعده سنة ٥١٠ هـ، وكاش جاعاً مجاهداً، عادلاً ديداً، ورعاً صالحاً، معظماً للعلماء، مشاورهم، فمضى في زملة الفقه والكتب والفرج حتى تكاملت له من الحديث والآثار، مات سنة ٥١٧ هـ مع ثلاثين سنة. سير أعلام النبلاء، ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٤) لم يجب له بدلاً واحد المثلج، ١/ ٧١. (١).

(١) الأندلس، ٤ سابع، ٧٧/٥، (١).

(٥) إبراهيم بن محمد بن حمزة شيخ المالكية بنيسابور، أبو علي حاق النيسابوري تلميذ إبراهيم بن محمد بن عبدالحكم، قال الحكم: كان يعرف بالقطا، ولم يكن بعده بنيسابور للمالكية مدرّساً، توفي سنة ٢٩٩ هـ (سبع وتسعين ومئتين)، سير أعلام النبلاء، ٧٩/١٤ - ٨٠.

(٦) محمد بن عبد الله بن عبدالحكم بن أبي بلعنه، ولد سنة ١٨٠ (اثنين وثمانين ومائة)، وكان لظي بمصر في أيامه، توفي في ذي القعدة سنة ٢٦٨ (ثمان مئتين ومئتين). الخطط لابن الخطّ، ٢٢٧ - ٢٢٨، وسير أعلام النبلاء، ٩٧/١٢. (٤).

قدم علينا خراساني كان أعرف بطريق مالك منك، فإذا انصرفنا إلى خراسان فادع الناس إلى رأي مالك ۞ ۞ ۞»^(١).

وهكذا انتشر العلم في الآفاق -وخصوصاً المذاهب الفقهية- وكانت اليد الطولى لنشر هذا الخير ترجع إلى العلماء الذين تقلدوا أعمال السلطان، فاستطاعوا بما زرعوه من محبة وودّ داخل قلوب الملوك أن ينشروا هذا الخير والفضل، ويحملوا الناس على التزود من العلوم الشرعية، ويسلكوا طريقتهم في تلقي العلم وبثه بين الناس، ومناصحة ولاية الأمور.

ولم يكن الوصل بين العلماء والأمراء مخصوصاً بطائفة معينة، أو عدد معين، أو زمن معين، أو ولاية معينة بل كان هذا هو ديدن العلماء الربانيين.

بيد أن الناظر في كتب الرجال يجد أن بعض النقاد جرحوا رواة لكونهم دخلوا في شيء من أعمال السلطان، كالقضاء، وولاية أموال اليتامى، أو الجند، أو أموال الخراج، ونحوها - من الوظائف - من أعمال السلطان كما قال أبو داود ۞ ۞ ۞: «كان وكيع لا يحدث عن هُشيم؛ لأنه كان يخالط السلطان، وكان والد وكيع على بيت المال، فكان وكيع إذا حدث عن والده قرنه بغيره إلا في النادر».

قال أبو داود ۞ ۞ ۞: «كان أبوه على بيت المال، فكان إذا روى عنه قال: حدثنا أبي وسفيان، أبي وإسرائيل، وما أقل ما أفرد»^(٢).

وذكر الحافظ ابن حجر ۞ ۞ ۞ كلمة أبي خيثمة زهير بن حرب^(٣) في نهيه ابنه أن

(١) الأسباب لسمطي ١ ، ٧٨/٥ ، ١ .

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ٨٥/١ ، ٢ .

(٣) زهير بن حرب بن شلح ٣ أبو خيثمة المسلمي، نزيل بغلث، ثقاته، روى عنه مسلم كثر من ألف حديث من الطائفة، مات سنة أربع وثلاثين، هو وابن أربعين بعين ورمز له الخطيب (خ م د س ق). لتقريب لإدراج حسن ١ ٤ ٣ رقم الترجمة ٢٠٥٣.

يكتب عن أبي مصعب المدني، ثم قال: «يحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء، أو إكثاره من الفتوى بالرأي»^(١).

والجدير بالذكر أن الباعث على ذم الدخول في عمل السلطان أحد أمرين:

الأول منهما: الزجر عن الانغماس في الدنيا، والاغترار بزخرفها، وهذا الموقف إنما صدر عن جماعة من الورعين الذين غلبوا جانب درء المفسد على جانب جلب المصالح، ولم يدركوا أن الدخول في عمل السلطان يحصل به إدراك المصالح الشرعية وجلبها، وتقليل المفسد ودورها.

ثانيهما: البغي والحسد، لاسيما بين الأقران، ممن عجزوا عن الوصول إلى هذه المناصب الدينية، وظفروا بها غيرهم من أقرانهم ممن له اشتغال بالعلم، وكان أهلاً لتولي هذه المناصب، فما كان منهم إلا أن أظهروا الزهد والورع في الدنيا، وما فتئوا يكيلون التُّهم لأقرانهم - ممن حظي بقرب السلطان - مدَّعين أنهم أعوان للظلمة أگالون للسحت.

وهذا النوع من الجرح لا يؤثر في الراوي، ولا يقدر في عدالته، ولا ضبطه ما دام صادقاً ضابطاً^(٢)؛ وإنما خرج من الناقد مخرج الذم ولم يقصد به الحكم^(٣)، فلا يعدو أن يكون جرماً مردوداً.

(١) تهذيب لتهذيب ١ ، /١ ٨٣.
 (٢) هدي لساري لإيج ٢ ص ٤ ٥٤.
 (٣) لتكنيل للمعالي، ١ / ٣٥ ٥٥-٥٤ ب) تصرف).

☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب:

☆ المثال الأول:

[ع]

حميد بن أبي حميد الطويل^(١) البصري، أبو عبيدة أو أبو عبيد، كناه بن محبوب، وقال غيره: أبو عبيدة، ويقال: هو حميد بن عبد الرحمن، ويقال هو: حميد بن داود، ويقال: بن تيرويه، وقال حماد بن مسعدة: بن تير، وقال ابن أبي حاتم يقال: ابن تيرى، ويقال: ابن مهران، ويقال ابن داور^(٢).

روى عن: أنس بن مالك، والحسن البصري، وغيرهما.

روى عنه: عبيد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدلون:

قال يحيى بن معين في رواية إسحاق بن منصور، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، وابن سعد، وابن خراش: ثقة.

(١) قيل بخاري في تاريخ كل بيعة من الأصعي: رأيت حميداً، ولم يكن بطويل، وكان كاذباً ويذل اليدين، وفي تهذيب الكمال قال غير بخاري من الأصعي: لم يكن حميداً بطويل بذاك، ويذل، وكان في جرحه من يقال له: حميداً القصير، فيقول: حميداً بطويل ليعرفه من الآخر.

(٢) طبقات الكبرى ٧/ ٢٥٤، تاريخ الدواوين ١٠٠/ ١٠١ رقم ٢٣-٢٥، لتاريخ كل بيعة بخاري ٣٤٤، معرفة لثقات لعجلي ٣٢٤، الجرح والتعديل ٢١٣، لثقات لإبني ١٤٤، الضعفاء للعقيلي ٢٦٤، المغني ٢٣٤، الكمال ٦٧٣، تهذيب الكمال ٣٠٠٧، ميزان التبادل ١/ ٦٠، الكشاف ٢١٣، سير أعلام النبلاء ١٣٣، الكمال ١٣٧، تهذيب التهذيب ٢٤٢، لتقريب ٢٤ رقم ١٥٥، لسان الميزان ٢٩، هدي لساري ص ٥٢، جلع في حصيل ص ٦١، لسلسلة عجة للألباني ٥٦٥، هجم أسطى الرواة الذين تروى عنهم الألباني ٥٨١-٥٨٠/ ١

زاد أبو حاتم: لا بأس به، سمعه ابنه يقول: أكثر أصحاب الحسن قتادة، ثم حميد.

وزاد العجلي: وهو خال ابن حماد بن سلمة.

وزاد ابن سعد: كان كثير الحديث، إلا أنه ربما دلس عن أنس.

وزاد ابن خراش: صدوق.

وعن عثمان بن سعيد الدارمي قال: قلت ليحيى بن معين: يونس بن عبيد أحب إليك في الحسن أو حميد يعني الطويل؟ قال: كلاهما، قلت: فحميد أحب إليك فيه، أو حبيب بن الشهيد؟ قال: كلاهما.

وقال حماد بن سلمة: لم يدع حميد لثابت علماً إلا وعاه وسمعه منه.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يدلس، سمع من أنس بن مالك ثمانية عشر حديثاً، وسمع الباقي من ثابت فدلس عنه.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال يحيى بن يعلى المحاربي: طرح زائدة حديث حميد الطويل.

وقال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة أو ثلاثة أحاديث، والباقي سمعه من ثابت، أو ثبته فيها ثابت.

وقال ابن خراش: ثقة صدوق، وعامة حديثه عن أنس إنما سمعه من ثابت، يريد أنه كان يدلسها.

وقال يحيى القطان: كان حميد إذا ذهبَ توقفه على بعض حديث أنس يشك فيه، كنت أسأله عن الشيء من فتيا الحسن فيقول نسيت.

وقال الحميدي عن سفيان: كان عندنا شويب بصري يقال له دُرست، فقال لي: إن حميدا قد اختلط عليه ما سمع من أنس، ومن ثابت، وفتادة عن أنس إلا شيء يسير، فكنت أقول له: أخبرني بما يثبت من غير أنس، فأسأل حميدا عنها فيقول: سمعت أنسا.

وقال أبو بكر البرديجي: وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا بما قال حدثنا أنس.

✽ بيان الجرح المردود:

إن الناظر لكلام الأئمة النقاد في حميد الطويل يجدهم اتفقوا على توثيقه وأنه عالم من شيوخ الإسلام والأئمة الأعلام، إلا أنهم جرحوه بعدة جوارح هو منها بريء براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام، ومن هذه الجوارح:

- ١- طرح حديثه زائدة.
- ٢- أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه.
- ٣- أنه قد اختلطت عليه ما سمع من أنس، ومن ثابت، وقتادة عن أنس، إلا شيء يسير.

والجواب عن الجرح الأول وهو (طرح زائدة حديث حميد): فذاك لأمر آخر هو دخوله في شيء من أمور الخلفاء.

قال الحافظ الذهبي: قلت إنما طرحه للبسه زي الخلفاء وزى أعوانهم، فعن مكّي بن إبراهيم قال: مررت بحميد، وعليه ثياب سود، فقال لي: أخي ألا تسمع منه، فقلت: أسمع من الشرطي؟

والجواب عن الجرح الثاني وهو (أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه): فالجواب من وجهين:

الأول: أن هذا قول باطل، لاسيما وقد أخرج البخاري ومسلم لحميد عن أنس الشيء الكثير، وفيها سمعت أنسًا، حتى قال الحافظ الذهبي في السير: لحميد عن أنس في كتب الإسلام شيء كثير، وأظن في الكتب الستة عنه مئة حديث.

الوجه الثاني: على تقدير أنه سمع من أنس بواسطة ثابت البناني، فثابت ثقة حجة، فتدليسه إذا لا يضر.

قال الحافظ العلائي: فعلى تقدير أن يكون أحاديث حميد مدلسة، فقد تبين الوساطة فيها، وهو ثقة صحيح.

وقال أبو أحمد بن عدي: وحميد له حديث كثير مستقيم فأغنى لكثرة حديثه أن أذكر

له شيئاً من حديثه، وقد حدث عنه الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه؛ فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمة أنه عن ثابت عنه؛ لأنه قد روى عن أنس، وروى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلّسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم.

والجواب عن الجرح الثالث وهو (أنه قد اختلطت عليه ما سمع من أنس، ومن ثابت، وقتادة، عن أنس إلا شيء يسير): فهي من الجرح المردود أيضاً؛ لأنها رواية ساقطة من طريق هالك:

قال الحافظ ابن حجر:

وحكاية سفيان عن درست ليست بشيء؛ فإن درست هالك، وعلى كل حال فالرجل ثقة، من رجال الشيخين، وقد رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخلاصة:

أن حميداً الطويل ثقة، لا يؤثر فيه ما وجه إليه من الطعون؛ لأن الجرح بها مردود.

❖ وفاته:

مات حميد وهو قائم يصلي؛ قال محمد بن يوسف عن إبراهيم بن حميد: مات أبي سنة ثلاث وأربعين ومائة وأنا ابن عشر أو نحوها.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

حميد بن هلال بن سويد بن هبيرة، أبو نصر العدوي^(١)، عدي تميم، البصري^(٢).

روى عن: عبدالله بن معقل المزني، وأنس بن مالك، وغيرهما.

روى عنه: أيوب، وعاصم الأحول، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال ابن معين في رواية إسحاق بن منصور: ثقة، وكذا قال النسائي، وابن سعد، وأبو حاتم، والعجلي.

وقال شعبة الهلالي، وقال موسى بن إسماعيل: سمعت أبا هلال قال: سمعت قتادة: ما كان بالبصرة أحد أعلم من حميد بن هلال، ما استثنى الحسن، ولا ابن سيرين. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن عدي: لا بأس به وبرواياته.

✽ ثانياً: المجرّحون:

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، نا علي - يعني ابن

(١) ففتح العين والداً المهملتين: نسبة إلى عدي بن سعد بد مناة بن أد بن طابخة. الأذساب ٦٧/١.

(٢) طبقات الكبرى ٢٣١٧، لتاريخ كلير بلخاري ٣٤٧، معرفة لثقات لعجلي ٣٢٥٧، الجرح ولتعديل ٢٣٠٧، لثقات لابن حبان ١٤٧، الضعفاء للعقيلي ٢٦٦، الكتل ٣/٨، تهذيب الكمال ٣١١٧، الكلف ٢١٧، سير أعلام النبلاء ٣٠٩، معرفة الرواة لم تكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٩٨، تهذيب لتهذيب ٣٤٧، لتقريب ص ٧٦، رقم ١٥٧، هدي لساري ص ٥٣، لسان الميزان ٢٩٩، جلع ١، حصيل ص ٦٨.

المديني - قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال.

وقال ابن المديني: لم يلق عندي أبا رفاعه العدوي.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حميد بن هلال لم يلق هشام بن عامر، يدخل بينه وبينه أبو قتادة العدوي، وبعضهم يقول عن أبي الدهماء، والحفاظ لا يدخلون بينهما أحدا.

قال البزار في مسنده: لم يسمع من أبي ذر.

✽ بيان الجرح المردود:

الحفاظ النقاد الأعلام على توثيق حميد بن هلال، وأنه حجة ثبت، ولكنه جرح بجرح مردود، فإليك بيان هذا الجرح ووجه رده:

الجرح الأول: كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال.

ويجاب بأن وجه عدم رضا ابن سيرين؛ أن حميدًا دخل في عمل السلطان، وكان بعض السلف كابن المبارك وغيره لا يرضى الدخول على السلطان، وأجازه آخرون بشروط منها: النصيحة وإرشادهم للحق وغير ذلك، أما من حيث الحديث فثقة حجة.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، نا علي - يعني ابن المديني - قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال، قال أبو محمد: فذكرت ذلك لأبي فقال: دخل في شيء من عمل السلطان، فلهذا كان لا يرضاه، وكان في الحديث ثقة.

وقال ابن عدي: ولحميد أحاديث كثيرة وقد حدث عنه الناس والأئمة وأحاديثه مستقيمة، والذي حكاها القطان من أن ابن سيرين لا يرضاه لا أدري ما وجهه، فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث، فأما في الحديث فإنه لا بأس به وبرواياته.

الجرح الثاني: وقال ابن المديني: لم يلق عندي أبا رفاعه العدوي.

والجواب: بل لقيه وسمع منه، فهما عدويان، ويتبين من سنهما أن حميدًا أدركه، وروايته عنه في صحيح مسلم.

قال الحافظ الذهبي في السير: قلت: روايته عنه في صحيح مسلم، وقد أدركه، ثم هو رجل من قبيلته، ومعه في وطنه.

الجرح الثالث: قال البزار في مسنده: لم يسمع من أبي ذر، وقال أبو حاتم: لم يلق هشام بن عامر.

قال الباحث: أخرج له مسلم عن أبي قتادة وأبي الدهماء، والحفاظ لا يدخلون بينهما أحداً حماد بن زيد وغيره.

وقد قال الحافظ ابن حجر: وهو الأصح.

وعلى كل حال فالرجل ثقة حجة، فقد رمز له الحافظ الذهبي في الميزان بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه وقال عنه: من جملة التابعين وثقاتهم بالبصرة.

وكذا قال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة عالم، ورمز له في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

❁ والخاصة:

أن حميد بن هلال العدوي ثقة، لا يقدر فيه ما قيل من جرح، لكونه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال ابن سعد: مات في ولاية خالد بن عبدالله على العراق، قال الحافظ الذهبي في السير: فالظاهر أنه بقي إلى قريب سنة عشرين ومائة.

* * * * *

المثال الثالث:

[خ ت م د ت س ق]

المنذر^(١) بن مالك بن قِطْعَة^(٢) أبو نضرة العبدي، ثم العَوْقي^(٣) البصري.

روى عن: علي، وأبي هريرة {، وغيرهما.

روى عنه: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، وكذا قال أبو زرعة، والنسائي، وأحمد بن حنبل - فيما حكاه عنه ابن شاهين، وابن سعد، والعجلي، وابن حزم.

زاد ابن سعد: كثير الحديث، وليس كل أحد يحتاج به.

وزاد العجلي: إلا أن سليمان التيمي حدث عنه يوماً بحديث وابن عون حاضر، فقال

(١) ط بقات الكبرى ٢٠٧ ط بقات خليف ٢٠ ، لتاريخ الكبير لمخاري ٥٧ ٣ ، الجرح والتعديل ١٩٨ ٢ ، معرفة لثقات العجلي ٩٨٧ ٢ ، لثقات لأبج بان ٢٠٧ ٤ ، الضعفاء للعقيلي ٩٨ ١ ، الكمال ٨ / ٣٨ ، لمحل لأبن حزم ١ / ٣٨ ، تهذيب الكمال ٢٢ ٢ ، سير أعلام النبلاء ٩٤ ٥ ، ميزان اللات ٨ ١ ، المغني ٢٢ ٤ ، الكلف ٥٧ ١ ، بحر الصل ١ ٤ ، تهذيب تهذيب الكمال ١٠٣ ١ ، لسان الميزان ٢٢ ٤ ، تهذيب لتهذيب ٦٨ ٢ ، لتقريب ص ٩٧ رقم ٦٣ ، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ص ٨٧ ٣.

(٢) ضبطها هكذا الخزرجي في الخلاصة حيث قال نكسر القاف ومكون المهمة الألف و ضبطها ابن سعد بالفتح دون الخفوف فجعلها (قُطْعَة) جعل ضمها على القفا ، وفحة على الطاء وكذا ضبطها خليفة في ط بقاته، وكذا ضبطها الحفظ بن ح

(٣) فتح العين المهمة ولوا ، بعدها فقا ، نسبة إلى (عَوْقه) وهو وضع بلبصرة ، هكذا ذكره لأبج بنا ، وقال الحفظ الفحي ، وابن مكاولا : لموقفه بعد المقية ، ونص لسمطي على المنذر بن مالك في النسبة إليها ، وقال: والذي ذكره أبو حاتم لأبج بان لأبج وضع بلبصرة شيء أن يكون هذه لفيلة نزلت لمكول وضع ، فاسبب إليهم ، الأدساب ٥٩ / ٤ ٢.

ابن عون: قد رأيت أبا نضرة، قال سليمان: ورأيتَه فَمَه.

وقال عثمان بن سعيد: سألت يحيى بن معين عن أبي المتوكل الناجي؟ قال: ثقة، قلت: هو أحب إليك أم أبو نضرة؟ قال: كلاهما ثقتان.

قال أحمد بن حنبل: ما علمت إلا خيراً^(٣).

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عن أبي نضرة وعطية العوفي فقال: أبو نضرة أحب إلي.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من فصحاء الناس، فلج في آخر عمره، وكان ممن يخطئ.

❖ ثانياً: المجرحون:

أورده العقيلي في الضعفاء، ولم يذكر فيه قدحاً لأحد، وكذا أورده ابن عدي في الكامل، وقال: كان عريفاً لقومه.

وأشار إلى ذلك ابن سعد حيث قال: ثقة كثير الحديث، وليس كل أحد يحتج به.

وقال ابن حبان: كان ممن يخطيء.

❖ بيان الجرح المردود:

العلماء الجهابذة النقاد على أن المندر بن مالك من ثقات التابعين، ومن ذكره بجرح فلامرين هما:

-الأول: أنه كان عريفاً لقومه. -الثاني: أنه كان يخطئ.

ووجه رد الجرح الأول: أن العمل في الشر-طة ليس حراماً مطلقاً، ولا قادحاً في العدالة، وإلا قدحنا وجرحنا جماعة من حملة هذه الشريعة، أولهم وهو أول جامع للحديث والأثر الإمام الكبير البحر العلم ابن شهاب الزهري، فقد كان رئيساً لشر-طة عمر بن عبدالعزيز ؓ، وقد كان بعض أهل العلم لا يأخذ عمن دخل في الشر-ط وعمل

(٣) وهذه لم بارة عند الإمام أحمد تمثل قوله: ثقة، كما سيأتي بيده في ترجمة أشعث بن عبد الله بن جليس ١ ٠ ٣.

السلطان، وكان منهم سفيان الثوري، فلم يأخذ عن الزهري لهذه العلة، فلما مات الزهري، ندم وأخذ علمه بنزول.

ووجه رد الجرح الثاني: فأقول ومن في الدنيا لا يخطئ، قال ابن حبان في ترجمة أبي بكر بن عياش: والخطأ والوهم شيان لا ينفك عنهما البشر.

قال الحافظ الذهبي: قلت استشهد به البخاري ولم يرو له، وقد أورده العقيلي وابن عدي في كتابيهما، فما ذكر له شيئاً يدل على لين فيه، بل قال ابن عدي: كان عريفاً لقومه. وعلى كل حال فالرجل ثقة، رمز له الحافظ الذهبي في الميزان بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه وقال عنه: من ثقات التابعين، ورمز له الحافظ ابن حجر بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة، وقال عنه: ثقة.

❖ والخاصة:

أن المنذر بن مالك: ثقة، لا يقدح فيه ما قيل عنه من: انه كان عريفاً لقومه، ولا كونه ممن يخطيء؛ لكونهما جرحين مردودين.

❖ وفاته:

مات سنة ثمان، أو تسع ومائة، وأوصى أن يصلي عليه الحسن فصلي عليه، وذلك في إمارة عمر بن هبيرة على العراق.

المطلب الثالث: أخذ الأجرة على التحديث

لما كان تعلم الحديث الشريف وتعليمه من أشرف الأعمال، وأفضل القرب، وما ازدلف مزدلف بشيء أحسن من نشر العلم وبثه في الناس - لمن صحّت نيته، ورجا بعمله وجه الله والدار الآخرة - حث العلماء على بثه في الناس مجاناً، حتى شاعت مقولتهم «عَلِّمَ مجاناً كما عَلِّمْتَ مجاناً»^(١). غير أن بعض العلماء أثّر عنه أخذ الأجرة على التحديث، مما أحدث تبايناً في مواقف العلماء تجاه هذا العمل ما بين مجيز، ومانع يجرح من أخذ على التحديث أجراً.

فكان هذا المطلب لحل هذا الخلاف وسدّ هذه الفجوة، وبيان الراجح من قولي أهل العلم في هذه المسألة.

القول الأول: الجواز:

والقائلون به جماعة، منهم: أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن^(٢)، وعلي بن عبد العزيز المكي^(٣)، وهشام بن عمار^(٤)،

(١) من قول أبي العالية بظ: «يا ابن أمّ، علم مجاناً كما علّمت مجاناً». ينظر الكفاية في هذا قول الرواية لمخطيب البغليخ، ٥٦/١، ٤.

(٢) لطف بن دكين الكوفي، ولد له دكين عمرو بن حماد بن زهير التميمي ولاحقه، الألو، أبو نعيم الملاي ضد الميم - مشهور بكتبه، ثقته من التاسعة، مات سنة ثمان في عشرة، وقيل: تسعة عشرة، وكان مولده سنة ثلث، وهو من كبار شيوخ البخاري. لتقريبه، ص ٧٨ ترجمة: ٣٦٥.

(٣) علي بن عبد العزيز الجعفي، الخطّ، لما جاور بمكة، ثقة، لكنه يطلب على حديثه، ويعتذر بأمه بجل، قال الدارقطني: ثقة مطمّن. ميزان الله تعالى، ٧، ١٤٣.

(٤) هشام بن عمار بن نصير - باني، مصغر - لسطي، الدمقي، الخطي، صدوق مقبّل، كبير فصار يظنّ، فحاشاه القليد أصح من كبار الطائفة، وقد سمع من معروف الخطّ، مكّن معروف ليس بثقة، مات سنة خمس وأربعين (أي ومئتين) على طلع الحج، وله اثنتان وتسعون سنة. لتقريبه ص ١٠٢٢ ترجمة ٥٣، ٧٣.

ويعقوب بن إبراهيم^(١)، وأبو بكر الأنصاري^(٢) قاضي المرستان وآخرون، ويستندون إلى بعض الأدلة والآثار منها:

(١) القياس: على أخذ الأجرة في تعليم القرآن^(٣)؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»^(٤).

(٢) الاستدلال: بحديث البراء^(٥) بن عازب رضي الله عنه وفيه: «اشترى أبو بكر من عازب^(٦) { رَحْلًا بثلاثة عشر درهماً، فقال أبو بكر لعازب: مُرِ البراءَ فليحمل إليَّ رَحْلِي، فقال عازب: لا، حتى تحدثنا كيف صنعت أنت ورسول الله ﷺ حين خرجتما من

(١) س تأتيج به بتفصيل في ص ٦

٢

٢

(٢) هـ و أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري، المعروف بقاضي الموصل، بكريه أبو، وسعه من أبيه حاق البركة في جزء الأنصاري وماعه في رآ في لسنة الرابعة، روى الكثير، وله في إليه ط والإسناد، وحدثه و ابن عشرين سنة في حياة الخطيب، توفي سنة خمس وثلاثين في سبائة. سير أعلام النبلاء، ٧٠، ٢٣-٨

٢

(١) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٩

١

١

(١) قطعته من حديث البراء بن عازب { رواه في عيني مصور ولا في كتاب للبطل، باب الشروط في الرقية، بفاتحة الكتابنا، حديث رقم ٥٧ طل حيج مع للتح، ٢٤٤٧٠، ومعلقاً في كتاب الإجابة، باب: ما يطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة كتاب طل حيج مع للتح ٤/ ٥٧٠.

(٥) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جهم بن ماجة الأنصاري الأسي، يكي أبا عماق، ويقال: أبو عمرو له ولأبيه حقة، أسد ضعيف وولد من عمري ومبؤ، وشهله مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة، وفي رواية خمس عشرة، شهله مع علي { الجمل وصيفه، وق تالط ولج، ونزل كل وقت، وابتى بهاداراً، ومات في إمارة مصعب بن الزبير سنة اثنتين. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٨٧، ٢.

(٦) والد البراء، وذكر الخطيب في جرح نقاه بن ابن سعد أنهم قتلوا: كان عازب أسلم ولم يسمعه له بذكر في المغنين، وقد سمعنا بحديث في الجول الذي اشتراه منه أبو بكر الصديق { . المرجع السابق ٥٦٨٣، وينظر: ط بقات الكبي، ٦٥/٤

٣

مكة والمشركون يطلبونكم، قال: ارتحلنا من مكة... وحديثهم أبو بكر رضي الله عنه الحديث^(١).

(٣) فتوى ابن عبدالحكم^(٢)، فإنه قال خالد بن سعد الأندلسي^(٣) سمعت محمد ابن فطيس^(٤) وغيره يقولون: جمعنا لابن أخي ابن وهب، يعني أحمد بن عبد الرحمن^(٥) دنانير أعطيناها إياها، وقرأنا عليه موطأ عمه وجامعه، قال محمد: فصار في نفسي- من ذلك، فأردت أن أسأل ابن عبدالحكم، فقلت: أصلحك الله، العالم يأخذ على قراءة العلم؟

() رواه البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب: مناقب المهاجرين وفضلهم، حديث رقم ٣٦٥٠، صحيح مع لفظه ٩٧، وسلم في صحيحه كتاب: الزهد، باب: في حديث لفظه، ويقال له: حديث الرجل، حديث رقم ٤٣٨، صحيح مع المنهاج للدوي ٨/٤٢٧ ٤٣ ٤٤ ٥٣.

() محمد بن عبد الله بن عبد الجبار، الإمام شيخ الإسلام، أبو عبد الله، المصري الفقيه، سمع من خلق كثير، وكان له في مصر في أيامه، مات يوم الأربعاء ف ذي القعدة سنة ثمان مائة وثلاثين ومائة، سير أعلام النبلاء، ٩٧/٢٠٤ - ١٠٠.

() خالد بن سعد الحافظ الإمام، الناقد الجوهري، أبو القاسم الأندلسي القطيفي، سمع مع محمد بن فطيس، وسليمان بن قيس ويحيى، ولطيف أبو عمرو، صنف كتاب "رجال الأندلس"، وكان له حجة، محققاً، مقدماً على حفاظ هؤلاء، وقد ذكرنا في سنة اثنتين مائة وثلاثمائة، سير أعلام النبلاء، للذهبي، ٨٧/١.

() الإمام العلامة الحافظ النافذ، أبو عبد الله محمد بن الأثير، محمد بن فطيس بن هلال بن عبد الله الغلطي، الأندلسي، الإيبلي، سمع مع نيسابور بن عبد الأعلى، وابن عبد الجبار وغيرهم، صارت إليه الرحلة من بلبل، وعمر دهرًا، توفي في سنة ثمان مائة وثلاثمائة، عمّر تسعين عامًا، سير أعلام النبلاء، ٧٩/١ - ٨٠.

(٤) الحافظ العالم محدث، أبو عبد الله، أحمد بن عبد الجبار بن عبد الله بن وهب بن سلمة القشيري، ولد له المصنف، ويعرف بـ: شيخ أبي علي عالم مصر عبد الله بن وهب، كثر عنه جلاء، هو الشافعي، وبشر بن بكر التنيسي وجماعة، وحدث عنه سلمة بن جبابة، وأوزرته، وأبو حاتم، ومحمد بن جرير الطبري، وابن خزيمة، وبن عبد الجبار بن أبي حاتم، وخلق كثير من المشارقة والمغاربة. قال ابن عدي: كل ما أنكره عليه في حجة، وإن لم يروه غيره، لم يسمعه به. مات في ربيع الآخر سنة أربع مائة وثلاثين ومائة، وكان من أبناء السنين، وقد روى لؤي بن الحديث على طبعه في نسخة أحاديث مذكورة في جنب ذلك ليست بحجة لتركه، ولله في لؤي بن نيسابور بن عبد الأعلى، وبن دار. سير أعلام النبلاء، ١٧/٢٠٣ - ٣٢٣، وينظر: الكمال في الضعفاء لابن عبيد، ٧/٣٠٣.

فاستشعر فيما ظهر لي أني إنما أسأله عن أحمد، فقال لي: جاز - عفاك الله - حلال أن لا أقرأ لك ورقة إلا بدرهم، ومن أخذني أن أقعد معك طول النهار، وأدع ما يلزمني من أسبابي ونفقة عيالي^(١).

٤ (فتوى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي^(٢) بجواز أخذ الأجرة للمحدث؛ إذا شغله أهل الحديث عن كسب عياله، وكان أبو الحسن بن الناقور يأخذ الأجرة بناءً على هذه الفتوى^(٣).

القول الثاني: المنع:

وقال بالمنع جماعة من العلماء ومنهم: الحسن البصري، وحماد بن سلمة، وأبو العالية^(٤)، وسليمان بن حرب، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وشعبة، وعللوا منع الأجرة على التحديث بأدلة منها:

() سير أعلام النبلاء للفي ٣٢٢٧، وقال عقب هذه لهوى: «هذا الذي قلناه ليس ببدلنا منه شيء في حقه سبب في وقته كل سبب والاحتراف له وقته بالرواية، لما قال علي بن بيان الرزاز الذي تفرد بطو جزء ابن عرق، فكان يطلب على تسميه ديناراً: ثم إنما تطون مني العوى، وإلا فاسعوا الجزء صلحاً عيالي، فقي الدرب جماعة سعه وه مني، فإن كان الشيخ سراً ثقيلاً لا شغل له، هو وغني، فلا يطوى شيئاً».

() الشيخ الإمام، القدوة، لم يجته، شيخ الإسلام، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبلج، الشيرازي، الشلغي، نزبل بغلط، قيل: بلغه جمال الدين، ولد في سنة ثلاث وتسعين ومثلثة، وكان يضرب لم يلفظ به قوة مناظرته، مات ولم يلفظ به هماً، ولا عليه دهم، وكذا فكيه الزه، وما تزوج فيما أعلم، وحسن يده في العلم، تهرت تصانيفه في الدنيا، وكانت وفاته ليلة الحادي والعشرين من جمادى الآخرة، سنة ست مائة وربع مائة ببغداد. سير أعلام النبلاء للفي ٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠.

٣.

٨١

() فتح المغيث لمخلبي، ٣١.

() رُفِعَ، بل تصيغ، ابن مهزلة، أبو العالية الرطبي، بكسر الراء ومثل حنيفة، ثقة شيرازي، من لثانته، مات سنة تسعين، وقيل: ثلاث وتسعين، وقيل بعد ذلك. لتقريب ٣٢٨ ترجمة ١٩٤.

(١) ما روي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: عَلَّمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا، فَقُلْتُ: لَيْسَتْ بِمَالٍ، وَأُرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ؟ لَأَتِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَأَسْأَلَنَّهُ، فَأَبْقَيْتَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا مِمَّنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، وَلَيْسَتْ بِمَالٍ وَأُرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ تَحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا» (١).

(٢) أَنْ تَعْلِمَ الْحَدِيثَ أَمْرَ مَتَعِينَ، وَالْأُمُورَ الْمُتَعِينَةَ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْجِزَاءِ عَلَيْهَا، كَالْقَرْضِ الْجَارِ إِلَى الْمَنْفَعَةِ؛ فَإِنَّهُ حَرَامٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ (٢).

(٣) يَمْنَعُ سَدًّا لِلذَّرَائِعِ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ مَجْبُولَةٌ عَلَى حُبِّ الْمَالِ، وَقَدْ يَحْمِلُهُ حُبُّ الْمَالِ عَلَى الْمَزَايِدَةِ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَادْعَائِهِ سَمَاعَ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ (٣)، خُصُوصًا مِنْ عُلَمٍ مَنْ حَالُهُ الْعَوَزُ وَالْفَقْرُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ سِوَاءَ كَانِ الْكَذِبُ صَرِيحًا، أَوْ تَدْلِيْسًا (٤).

() رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَدِهِ كِتَابَ الْإِجَاقِ ، بَابُ فِيكَ سَبِّ الْمُطْعَمِ حَدِيثٌ وَقَدْ ٣٤١ ، **ينظر** ٣ ٥ ٤ ، وَفِي إِسْنَادِهِ الْأُودِبْنَ ثَلَاثَةً قَالَ عَدَهُ الْخَطَّاطُ لِبَعْضِ جَرَفِي لِتَقْرِيْبِ: مُحَمَّدٌ وَلِوَرْمَزْلَهُ بِ(دَقِيقِ) ١ ٤ ، وَالْمَغِيرَةَ بِنَ زِيَادٍ قَالَ عَدَهُ لِبَعْضِ جَرَصِ ٩٤: صَدُوقُ لَهُ أَوْهَامٌ وَرَمَزْلَهُ بِ(ع) ، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ بِنُ جَدَّ هُ فِي سَنَدِهِ كِتَابُ: ١: جَلَّتَا ، بَابُ: الْأَجْرُ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ ، حَدِيثٌ وَقَدْ ٢١٥ ، وَلَمْ يَحْدِثْ شَاهِدٌ عِنْدَ بِنُ جَدَّ هُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، قَالَ بِنُ جَدَّ هُ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ عَنْ نِثُورِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَعْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِدَالِجُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَطِيَّةِ الْكَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: عَلَّمْتُ رَجُلًا الْقُرْآنَ ، فَأَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا ، فَذَكَّرْتُ لَكَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ فَقَالَ: «إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ» فَرَدَدْتُهَا.

قَالَ د. بَشَّارُ وَادْعَرُ: ٥: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِهَالَتِهِ بِدَالِجِ بْنِ سَلَمَةَ، وَانْقِطَعَتْ بَيْنَ عَطِيَّةِ الْكَاهِلِيِّ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ؛ فَإِنَّ عَطِيَّةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، فَضَالَهُ بِنُ لَا ضَطْرَابَ فِي إِسْنَادِهِ مَكَانَ يَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ لِسَبْقِ، **ينظر** سَنَدُ بِنِ جَدَّ هُ ٣ / ٥٢ - ٣

() فَتَحَ الْمَغِيثُ لِمَخْلِيِّ ، ٢ ٧٦ / ١ ٣

() الْكَفَلِيُّ ، لِمَخْطِيبِ لِبَغْلِيخِ ٣ ، ٥٧ ٤ ، وَفَتَحَ الْمَغِيثُ لِمَخْلِيِّ ، ٧٦٧ ٣.

() أَثَرُهُ مِنْ شَعْبَةٍ بِنِ لِحَاجِجٍ ٣ ٥٧ ٤ ، وَمَا قَالَهُ: لَا كِتَابَ لَهُ مِنَ الْفُقَرَاءِ شَيْئًا ، لِيَنْهَمَ يَكْتَبُونَ كَمَا ، وَقَالَ: "لَا كِتَابَ لَهُ مِنْ زِيَادِ بْنِ مَخْرَاقٍ؛ فَلِهَذَا لَوْ سَرَّ لَا يَكْذِبُ". **ينظر** الْكَفَلِيُّ ، ٥٨٧ ٤.

الترجيح بين قوليه أهل العلم:

أما أصحاب القول الأول: فاستدلوا بأدلة واضحة صريحة إلا الثاني منها.

قال الخطابي رحمه الله: «تمسك بهذا الحديث من استجاز أخذ الأجرة على التحديث؛ وهو تمسك باطل؛ لأن هؤلاء اتخذوا التحديث بضاعة، وأما الذي وقع بين عازب وأبي بكر فإنما هو على مقتضى العادة الجارية بين التجار بأن أتباعهم يحملون السلعة مع المشتري سواء أعطاهم أجرة أم لا.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ولا ريب أن في الاستدلال للجواز بذلك بعداً، لتوقفه على أن عازباً لو استمر على الامتناع من إرسال ابنه لاستمر أبو بكر على الامتناع من التحديث، والله أعلم»^(١).

وأما أصحاب القول الثاني: فقد انتقد استدلالهم بأدلتهم السخاوي رحمه الله حيث قال: «والأحاديث الواردة في الوعيد على ذلك لا تنهض بالمعارضة، إذ ليس فيها ما تقوم به الحجة خصوصاً، وليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق، بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل الموافق للصحيح، وقد حملها بعض العلماء على الأخذ فيما تعين عليه تعليمه، لا سيما عند عدم الحاجة»^(٢).

والذي يظهر لي ترجيح القول بالجواز، لكن مع مراعاة حال الطالب وعدم الإجحاف عليه إذا كان فقيراً، وسبب ترجيح هذا القول ما يلي:

أولاً: أن حكم المنع حكم نظري لا أثر له في رواية أخذ الأجرة، وإنما مفاده الزجر لمن كان غنياً، وليس في حاجة إلى الأجرة، حتى لا يححف على الطلاب وخصوصاً مع عدم ذات اليد.

١ ١.

() كما نقله إبيح جري في فتح لايلي، ١٠٧ -

٣.

٨٢

() فتح المغيث لمه خلي، ١١٠

ثانيًا: قبول العلماء رواية من أخذ على الحديث أجرًا، قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: « شيخان كان الناس يتكلمون فيهما ويذكرونهما، وكنا نلقى من الناس في أمرهما ما الله به عليم، قما لله بأمر لم يقم به أحد، أو كبير أحد، مثل ما قما به: عفان، وأبو نعيم - يعني بالكلام فيهما -؛ لأنها كانا يأخذان الأجرة على التحديث ... »^(١).

ثالثًا: أنه لو رُد حديث من أخذ على الحديث أجرًا لرددنا كثيرًا من رجال الصحيحين الذين تُلقيت رواياتهم بالقبول، فلا أثر إذا لهذا المنع ولا التضعيف^(٢).

رابعًا: أن المانعين عللوا بتعليلات تكون في جملتها من باب سد الذرائع، فإذا أُمن هذا الجانب وثبتت عدالة الراوي وثقته فلا وجه إذا للمنع، وساغ الخروج على عرفهم خصوصًا إذا ألجأت إليه الحاجة والضرورة^(٣).

٣.

٧٨ / ١

() فتح المغيث لمه خلي ، ١

بيقية لهذا المطلب.

تط

ثلة ال

() ينظر في هذه الرسالة الأم ٢

() ينظر معناه في: الكفاية لمه خطيب لبغليخ ، ٧ / ٦ ، وسير أعلام النبلاء ، ١ / ٢٦٤ .

☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب:

☆ المثال الأول:

[خ د س]

حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة الأزدي النمري^(١)، أبو عمر الحَوْضي^(٢)
البصري^(٣).

روى عن: شعبة، وإبراهيم بن سعد، وغيرهما.

روى عنه: البخاري وأبو داود، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدّلون:

سئل أحمد عنه فقال: ثبت ثبت، متقن متقن، لاتأخذ عليه حرفاً واحداً.

وقال المروزي قلت له: أيما أحب إليك الحَوْضي، أو أبو الوليد؟ فقال: الحَوْضي أكيس

من أبي الوليد وأثبت، كان متيقظاً، وإن كان أبو الوليد حسن الحديث عن شعبة.

وقال علي بن المديني: اجتمع أهل البصرة على عدالة أبي عمر الحَوْضي وعبدالله بن

رجاء.

() ففتح المون لموحدة لوقفة، والميم المهملة، وفي آخرها الواو، نسبة إلى النُّو، هو والنمر قلط، وينتهي

نسبة إلى ربيعة بن نزار بن عدنان، ويتسبب أيضاً إلى النمري بن ثمان بن نصر بن زهران من الأؤ،

. ٥٢

ساب ٥/٥

الأؤ

() ففتح الحاء المهملة، وبكأن لوقفة، ثم ضاده جة، نسبة إلى الحاء وضو، وضع بل بصره، وجاء في معجم

لبلدان مسوباً إلى عو، أي الحاء وضو. الأذساب ٨٨ ٢، معجم لبلدان ٣٢٠٧.

() لفظ بقات الكبرى ٣٠٧، لتاريخ الكبير ٣٦٦٢، لفظ المروزي رقم ١٣، الجرح

ولتعليل ٣/ ١٨، سؤالات الحكم للدارقطني رقم ٩٩ ص ٩١، لتعليل ولجريح بن خرج عنه

بخاري في الجرح لحيح لحي ١/ ٥٠ - ٥١ تهذيب الكمال ٢٢٥٧ - ٢٢٦ أميزان اللطال ١/

٥٦٦، سير أعلام النبلاء ٧٠ ٥٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٨ ص ٩٦ ٢٩٧٢، تهذيب لتهذيب

١/ ٢٣ - ٢٤، لتقريب ٥٨ ٢ رقم ١٤٢١ لفظ بقات الحفظ ٨ ١ رقم ٣٨٦.

وقال يعقوب بن شيبه: كان من المثبتين.

وقال أبو حاتم: صدوق متقن أو كان علي بن المديني جعله من أصحاب شعبة، وهو أعرابي فصيح.

وسئل أبو حاتم عن أبي عمر الحوزي وعمر بن مرزوق، فقال: أبو عمر أحب إلي في الحديث، وعمر أفضل الرجلين.

وقال الحاكم للدارقطني: وأبو عمر الحوزي؟ قال: ثقة ثقة.

وقال الحافظ ابن حجر: وثقه ابن قانع، وابن وضاح، ومسلمة.

❖ ثانيا: المجرحون:

نقل المزي عن إسحاق بن أحمد الفارسي قال: سئل أبو حاتم، وقيل له: الحوزي، وعلي بن الجعد، وعمر بن مرزوق، أيهم أحب إليك؟ قال: الحوزي، وكان الحوزي يأخذ الدراهم، وهب له رجل من أصبهان خمسة دنانير فقبلها، ثم استطاب الرشوة.

❖ بيان الجرح المردود:

أطبق النقد على تعديل حفص بن عمر، أما ما ذكره أبو حاتم عنه من أخذ الدراهم على الحديث؛ فإن هذا الجرح لا يقدح في قبول حديث حفص، لكون هذا الجرح متجهاً إلى عدالته لا ضبطه، وقد تقرر أن الراجح في مسألة أخذ الأجرة على التحديث القول بالجواز، ويُحمل قول من يجرح الراوي لأجل ذلك على معنى الزجر، لا رد الحديث وعدم السماع من الراوي، يدل لهذا صنيع أبي حاتم ۞ ۞ ۞ نفسه، حيث قد قال عنه: صدوق متقن، ولم يذكر هذه الجرحه عند الحكم عليه في حال الانفراد، إنما عوّل على هذا الطعن لما قُورن بغيره، أراد من ذلك الترجيح بين الرواة، وليس هذا تضعيفاً مطلقاً، بل هو ما يعرف باسم التضعيف النسبي، وعلى كل حال فهذا هو اجتهاد أبي حاتم، وإلا فقد قال علي بن المديني: اجتمع أهل البصرة على عدالة أبي عمر الحوزي، وعندما ساق الحافظ ابن حجر هذا الطعن ذكره بصيغة التمريض بعدما حكى القول بتوثيقه، فقال: ثقة ثبت، عيب بأخذ الأجرة على الحديث.

وعلى كل حال؛ فحفص من رجال البخاري أخرج له في الوضوء والصلاة، وغير

موضع عنه، وفي غزوة الحديبية عن عبدالرحيم عنه عن شعبة وهشام، وحماد بن زيد وغيرهم.

❖ والخاصة:

أن حفص بن عمر ثقة، وأخذ الأجرة على الحديث لا يقدر في عدالته؛ لأنه جرح مردود.

❖ وفاته:

قال ابن سعد : مات بالبصرة يوم الأربعاء لليلتين مضيئتين من جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين ومائتين.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي^(١)، مولى عبد القيس، أبو يوسف الدورقي^(٢).

روى عن: الدراوردي، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما.

روى عنه: الجماعة، وغيرهم.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال النسائي: ثقة، وكذا قال الخطيب البغدادي، ومسلمة بن قاسم الأندلسي.

زاد الخطيب البغدادي: وكان حافظاً متقناً صنف المسند.

وزاد مسلمة: كان كثير الحديث.

() فتح العين المهمة ، وكذاون لباء لموحة ، وفي آخرها الدال المهمة ، نسبة إلى عبد القيس بن أفصى
ويذهب نسبته إلى ربيعة بن نزار وأما سبب إليه مخيرين أن يقول: "أبو بدي" أو "أبو قيسي" ، وكان أحمد بن
يوسف يقول: زحزحه من المولى بد الملقب ، قال لسمطي: لهذا قيل له لم يلحق ، الأسباب ١٣ ،
و ٢ / ٥٠

() فتح الدال المهمة وكذاون لا ، وفي فتح الرء المهمة ، وفي آخرها القاف لم شقة ، قال لسمطي: وهذه
النسبة إلى شيئين أحدهما: إلى بلدة بفارس ، وقيل: زحزحه ، وهذا خطأ ، يقال لها: دوق ، ولما في إلى
لبس القلانسي يقال لها الدورقية ، ويقعوب منسوب إلى لثني، قال لبرج بان: فكان لسراج يوسف
انهم سوادوارقة لأنهم كلوا إلى سون القلانسي لم وال. لثقات لبرج بان ٨٩ ٢ ، الأسباب
٢ / ٥١ - ٥٠

لسنن الصغرى للسلي بك تاب الطهاق ، باب الماء الدائم ١٤٩ ، تسمية شيوخ السلي ص ٢٢ رقم
١٠٥ ، الجرح ولتعديل ٢٠٢ ، لثقات ٢٨٦٩ ، تاريخ بغداد ٧٩٤ ٢٧٩ - ٢٨٢ ، لتعديل ولتعديل جريح
لم يلحق ٢٣٣٧ ١٤٢٤ ١٤٢٤ ، تهذيب الكمال ٦٥ ٦٦ ١ ، سير أعلام النبلاء ١٤١٧ ١٤١٧ ، تهذيب
لتهذيب ٢٣٤٦ ، لتقريب ١٨٧ رقم ٧٨٦٦ م

وقال أبو حاتم: هو صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال النسائي: "كان يعقوب بن إبراهيم لا يحدث بحديث" لا يبولن أحدكم في الماء ثم يغتسل الا بدینار"

نقل الخطيب بإسناده عن أبي عمرو الدراج وجماعة تابعوه، قالوا: حدثنا يعقوب ابن إبراهيم بن كثير الدورقي، حدثنا إسماعيل بن علي عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد، ويتوضأ منه.

قال أبو عمرو الدراج: كل واحد من هؤلاء الشيوخ ذكر أنه سمع هذا الحديث من يعقوب بثلاثة دنائير.

وساق الخطيب أيضاً بإسناده إلى أبي بكر بن أبي داود السجستاني قال: حدثنا يعقوب ابن إبراهيم بنحوه، غير أنه قال: ثم يغتسل منه، بدل يتوضأ منه.

قال أبو بكر: سمعت أبي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان عند ابن علي حديث يحيى بن عتيق لم يصح له.

قال أبي: ونهى أحمد بن حنبل يعقوب أن يحدث به، وهو هذا الحديث.

قال أبو بكر: غرمت على هذا الحديث ثلاثة دنائير حتى سمعته منه، أعطيت فضلة الأحوال.

❖ بيان الجرح المردود:

ما ذكر عنه من أخذ الأجرة على التحديث، لا يعد مسقطاً لعدالته على الصحيح من أقوال أهل العلم.

وبإلقاء نظرة على كلام النقاد فيه، نجد أن النسائي في مصاف الموثقين له، وإن كان قد أثر عنه عيبه بأخذ الأجرة على الحديث، ولو كان مسقطاً لعدالته أو خارماً لمروءته لما وسع النسائي مع ما عرف من تشدده السكوت عليه بل ولا الرواية عنه. ولو كان مسقطاً لعدالته

أو خارماً لمروءته لوضحه حين حكم عليه بالتوثيق. ولكن الرجل روى له الجماعة، وهو من رجال الشيخين، أخرج له البخاري في: الإيمان، والصلاة، والتعبير عن هشيم وابن علية، وأبي أسامة، ويزيد بن هارون، وروح بن عباد، وشعيب بن حرب.

❖ والخاصة:

أن يعقوب الدورقي ثقة، لا يقدر فيه أخذ الأجرة على التحديث، لكون هذا الطعن من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وله ست وثمانون سنة.



المبحث الثالث

التدليس

• تعريف التدليس:

التدليس لغة: مصدر الفعل الثلاثي المشدّد: دَلَسَ، مأخوذ من الدَّلَسَ بالتحريك: الظلمة، كالدُّلْسَة بالضم، واختلاط الظلام، والدلس النبت يورق آخر الصيف، أو بقايا النبت.

والتدليس في البيع: كتمان عيب السلعة عن المشتري.

ومنه التدليس في الإسناد: وهو أن يحدث عن الشيخ الأكبر، ولعله ما رآه، وإنها سمعه ممن هو دونه، أو ممن سمعه منه ونحو ذلك، وفعله جماعة من الثقات^(١).
وأما كونه تدليسا فلا يخفاء المدلس عيب إما في الإسناد، أو في الشيوخ^(٢).
واصطلاحاً: هو الحديث الذي أخفي عيبه على وجه يظهر أن لا عيب فيه^(٣).

• أقسام التدليس: ينقسم التدليس إلى قسمين:

✽ القسم الأول: تدليس الإسناد:

واختلف في تعريفه على أقوال عدة تبعاً للاختلاف في الحكم باتصال ما رواه الراوي عمّن عاصره وأمكن لقاؤه له، فمن رآه متصلاً جعل رواية الراوي عمّن عاصره تدليسا، ومن رآه غير متصل جعله إرسالا خفياً.

والباحث يميل إلى القول باتصال رواية المعاصر، فيكون أمثل تعريف عنده، ما قرره ابن الصلاح ̣̣̣̣ في مقدمته، حيث قال: «تدليس الإسناد هو: أن يروي

() القط وس ١ محيط ١ ، ص ٦ . ٥٤ .

() رسالة في هذا قول الحديث للشريف الجرجاني، ص ٩ - ٩ ، وهذان هما قسمي التدليس الأساسيان ، وكل من منهما صـ ورتـ تـ بعـ ٤ .

() لا يوجد هذا التعريف في كتب علمي في أي كتابه يذكر المصطلح . ويذكر في شرح اليباج المذهب لشمس الدين محمد الخفي لتبريني ، ينظرن . ٤ .

عَمَّن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عَمَّن عاصره ولم يلقه موهماً أنه لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر، ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا حدثنا وما أشبههما، وإنما يقول: قال فلان، أو عن فلان ونحو ذلك»^(١).

يدل لاختيار هذا التعريف الدال على قبول رواية المعاصر ما يلي:

أولاً: أنه قول كثير من العلماء، ومن جملتهم جماعة ممن اختصر مقدمته أو نظمها، كالنووي، والعراقي، وابن كثير^(٢).

ثانياً: أن رواية الراوي عَمَّن عاصره وأمكن لقاءه متصلة بلا شك، كما هو شرط مسلم في صحيحه، ومن اعتبرها رسالة -إرسالاً خفياً- لزمه أن يحكم بالإرسال على كل حديث وَرَدَ في صحيح مسلم بالعننة، وبالتالي ضعفه^(٣). ولم يقل به أحد.^٣

ثالثاً: أن شمول التدليس لرواية المعاصر عن معاصره قد قال بها كثير من الأئمة^(٤).

رابعاً: أن هذا التعريف اشتمل على القيد الذي يحصل به التفريق بين الإرسال والتدليس، وهو الإيهام، والإيهام مبني على إمكان تحققه، كروايته عَمَّن رآه أو لقيه، أو سمع منه، أو عاصره وأمكن لقاءه له.

ويتبع تدليس الإسناد من الصور ما يلي:

❖ أولاً: تدليس التسوية:

وهو أن يسقط الراوي ممن فوق شيخه في الإسناد، رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية،

() عل	١ وم الحديث	ص ،	٧٣.
() لتدليس في الحديث دم سلف الدميحي		٤ ٤	
() الموع لسبق	٣ ص ،	٥١	٤.
() الموع لسبق	٤ ص ،	٤	٤.

أو صغير السن، ومحسن الحديث بذلك ويجوده^(١).

ولذلك كان المتقدمون يسمونه (تجويدًا) فيقولون: جوده فلان، أي: دلّسه تدليس تسوية بأن ذكر من فيه من الأجواد، وحذف غيرهم^(٢).

وسمي تدليس التسوية بهذا الاسم؛ لأن فاعله يسقط الضعيف ممن فوق شيخه، ليستوي حال رجاله في الثقة، وهذا النوع من التدليس هو شرّها^(٣)، وإذا أطلق الظم للتدليس فعادة يُراد به هذا النوع.

❖ ثانيًا: تدليس العطف:

وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الثاني، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضًا، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال: وفلان أي حدث فلان.

ومثاله: ما رواه الحاكم في علوم الحديث، قال: «اجتمع أصحاب هشيم فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئًا مما يدلّسه، ففطن لذلك، فلما جلس قال: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فحدث بعدة أحاديث، فلما فرغ قال: هل دلّستُ لكم شيئًا؟ قالوا: لا، فقال: بلى، كل ما حدثكم عن حصين فهو سماعي، ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئًا»^(٤).

قال الشيخ د. مسفر الدميني: «وقد جهدت أن أجد أمثلة غير هذا لتدليس العطف فلم أجد، وهذا يعني أنها حالة خاصة وقعت مرة واحدة، ولذلك ألحقناه

() بتصرفه بن الكفاية ١: ٢٠٢ / ٢٠٢

() فتح المغي، ٧ / ٢٠٢

() لتقييد والإيضاح للعروة ٣: ٩٥، جامع ١: ١٠٢

() معرفة علوم الحديث ٣: ٣٤، والنكح ٧ / ٢٠٢

بتدليس الإسناد»^(١).

ونحوه قال الشيخ عبدالله الجديع، وزاد: «أوردها الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٣٤٣ بدون إسناد، ولا يوجد لها في الواقع صورة حقيقية مؤثرة، ولو صحت حكاية الحاكم فإنها لا تخرج عن تدليس الإسناد»^(٢).

❖ ثالثاً: تدليس القطع، رابعاً: تدليس السكوت:

وهما متقاربان في المعنى، إلا أن الحافظ ابن حجر ̎ فرّق بينهما بأن تدليس القطع تحذف منه الصيغة، بخلاف تدليس السكوت الذي لم تُحذف منه الصيغة، وإنما حذف منه شيخ المدلس الذي صرح بالتحديث عنه، ومن شدة تقاربهما فقد مثل الحافظ ابن حجر لتدليس القطع بمثل أقرب ما يكون لتدليس السكوت منه لتدليس القطع^(٣). وعلى كل حال فلا يضرّ هذا؛ لأن صورة هذا التدليس نادرة، ولا تأثير لها كبير في الرواية، قال الشيخ يوسف الجديع: «وهذه الصورة نادرة... ولم أرَ ما يدعو للتوسع في التقسيم لتعد هذه بمنزلة النوع المستقل للتدليس»^(٤).

❖ القسم الثاني: تدليس الشيوخ، ويسمى تدليس الأسماء:

عرّفه الخطيب ̎ فقال: «وأما الضرب الثاني من التدليس فهو: أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً فغيّر اسمه، أو كنيته، أو نسبه، أو حاله المشهور من أمره لئلا يُعرف»^(٥).

(١) ال	تدليس في الحديث	ص،	٦١.
(٢) تحرير عد	٢	وم الحديث	٩٥٦/٢.
(٣) تعريفه لـ	لتقليد ص ٢٣،	وتصرفه من كلامه سفر الدميني في لتليل	ص ٤-٦٦.
(٤) حاشية تحرير	وم الحديث	،	٩٥٦/٢.
(٥) الكفلية،	٢/	٩٣	٣.

فمجرد توغير الطريق إلى معرفة الشيخ ولو بما يعرف يُعدُّ تدليسًا، قال الحافظ ابن حجر في نكته على مقدمة ابن الصلاح -رحمهما الله-: «فليس قوله "بما يعرف به" قيدًا فيه، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليسًا»^(١)، ويلحق بهذا النوع من التدليس تدليس البلدان، عرّفه الحافظ ابن حجر ِ ِ ِ ِ بالمثال، فقال: «مثاله: أن يقول المصري: حدثنا فلان بالأندلس، وأراد موضعًا بالقرافة، أو قال: بزقاق حلب، وأراد موضعًا بالقاهرة، ونحو ذلك.

وحكمه الكراهة؛ لأنه يدخل في باب التشبع، وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا إذا كان هناك قرينة تدلّ على عدم إرادة التكثير، فلا كراهة»^(٢).

والفرق بين تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ: الحذف، فتدليس الإسناد فيه حذف للشيخ الذي سمع منه الراوي، أو سمع منه شيخه، وربما حذف الصيغة. أما تدليس الشيوخ فلا حذف فيه لشيخه، ولا لأحد في الإسناد.

• أثر التدليس على الراوي والرواية:

ينبغي التفريق بين من اتهم بالتدليس وهو معروف بثقته، ولم يظهر له حديث دلس فيه، وبين من عُرِف عنه التدليس، ووُقف على شيء مما دلسه.

فالأول من قبيل الجرح المجمل الذي يحتاج إلى بيان -والكلام عنه مستوفى في الجرح المجمل- . وأما الآخر فإن للعلماء في قبول حديثه مذاهب، منها:

أولاً: عدم قبول خبره مطلقاً؛ وذلك لأنهم عدّوا التدليس كذباً، والكذب مسقط للعدالة، وساقط العدالة مردود الرواية.

ومن كلامهم في هذا: قول حماد بن زيد وعوف الأعرابي -رحمهما الله-: «التدليس

() النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ٥ / ٢ ٦١ .

() المرجع لسبق ٢ ، ٢ / ٦٥١ .

كذب»^(١).

وقال شعبة بن الحجاج ٭٭٭: «التدليس أخو الكذب»^(٢)، وقال: «لأنَّ
أَخَرَّ مِنَ السَّاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْلُسَ»^(٣).

ثانيًا: قبول خبر المدلس مطلقًا:

قال الخطيب البغدادي ٭٭٭: «قال خلق كثير من أهل العلم خبر المدلس
مقبول؛ لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يروا التدليس ناقضًا لعدالته، وذهب إلى ذلك
جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى
الإرسال»^(٤).

ثالثًا: التوسط بين القولين، فاشتروا القبول حديث المدلس شرطين:

أحدهما: أن يكون التدليس عن الثقات، وأما عن غيرهم فروايته مردودة.

ثانيهما: التصريح بالسماع ممن دلس عنه، بخلاف صيغ (عن) و(أن) و(قال) مما لا
تفيد الاتصال، فإنه لا يقبل حديث المدلس إذا روى الحديث بها، ويستثنى من هذا
الشرط: من كان لا يدلس إلا عن ثقة، أو كان نادر التدليس.

وبعد سرد هذه الأقوال فينبغي مناقشتها وبيان الراجح منها:

فأقول: القول برّد حديثه مطلقًا، مردودٌ من وجوه:

الوجه الأول: واقع كتب الحديث يخالف هذا، حيث قد أخرجوا في كتبهم كثيرًا من

(١) أخوه ابن عدي بإسناده لسرع بن حطاح صحيح، عوفو، ١٠٦٧/١٠٤١.

(٢) رواه عنه الشافعي، ينظر: الكفاية، ٦٧/٢.

(٣) أصله في مقدمة الجرح والتعديل، ١٧٣-١٧٤، وأخوه ابن بجران في المجرويح، ١/٩، ونظيره
الخطيب في الكفاية، ٦٧/٢.

(٤) الكفاية، ٨٥/٢، ٤، ٨٦-٣، ٣.

روايات المدلسين، وفي الصحيحين جملة منها.

الوجه الثاني: أن التدليس لا يُعدُّ عيباً (جرحاً) قادحاً في عدالة الراوي، وإن جاء عن طائفة عيبه وإنكاره، لكونه ليس كذباً صريحاً، بل هو مجرد إيهام السماع، فلا يكون كذباً يُردُّ به كل حديث الراوي^(١)، قال ابن رجب: «هذا أيضاً قول أحمد، وغيره من الأئمة»^(٢).

الوجه الثالث: ما أثر عن شعبة وغيره من التشديد في هذا الباب محمولٌ على الزجر، وليس على حقيقته، قال ابن الصلاح: «وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير»^(٣).

-والقول بقبول روايته مطلقاً مردود؛ لأن الحديث المدلس الذي لم يصرح فيه راويه بالاتصال، حكمه حكم المرسل، والمرسل ضعيف غير مقبول، ولم يقل بقبول التدليس إلا مَنْ عُرِفَ به، إذ لو لا ظنه قبول التدليس وجوازه لما تجرأ على فعله. لذا علّق السخاوي رحمه الله على قول يعقوب بن شيبة: «التدليس جماعة من المحدثين لا يرون به بأساً - فقال: يعني وهم الفاعلون له، أو معظمهم»^(٤).

فتعيّن القول بالتفصيل لما يلي:

أولاً: أنه قول جمهور العلماء، وقد نسبته للأكثرين العراقي^(٥). ومن جملة هؤلاء

(١) بمعناه من ليزار والخطيب والعلاني، كما نقله السخاوي عن ليزار في فتح المغيب، ٢٠٤، والخطيب في الكفاية، ٣٨٧، والعلاني في جلع، ٩٩، ص ٩٩.

(٢) شرح لمثل الترمذي، ٢، ٥٦/١، ص ٣.

(٣) مقدمة اب، ٣، من الصلاح، ص ٧٥.

(٤) فتح المغيب، ٧/١، ٤، ٢.

(٥) لتبصرة ولتذكرة، ٢٣، فتح المغيب، ٧، ٢٠٤.

العلماء الشافعي وابن معين وعلي بن المديني^(١).

ثانيًا: واقع عمل المحدثين عمومًا والشيخين خصوصًا يدل لهذا القول^(٢)، فالتدليس لا يُعدّ جرحًا مردودًا في الراوي، بخلاف روايته، فإن فيها تفصيلًا، فمتى صرح الراوي المدلس بالسماع، أو كان لا يروي إلا عن ثقة، أو كان نادر التدليس؛ لم يضره التدليس، وقُبِل حديثه، وعُدَّ تدليسه من جملة الجرح المردود، وما سوى هذه الصور فيعتبر جرحًا في الرواية لا الراوي، ولهذا اعتبر الأئمة مراتب الموصوفين بالتدليس عند الحكم على الحديث.

حيث قُسمت من حيث تأثير التدليس أو عدمه إلى خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرًا، ك يحيى بن سعيد الأنصاري.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عينة.

الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يُحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، فحديثهم مردود ولو صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرًا، كابن لهيعة^(٣).

فعُدَّ التدليس جرحًا في الراوي والرواية مطلقًا، يخالف لصنيع الأئمة، حيث فصلوا

(١) ينظر: الرسالة للشافعي وكلامه فيه، ٧٩ ٣-٨، والآخرون في الكفاية، ٨٧٧ ٣.

(٢) مقدمة ابن ٢ من الصلاح، ص ٧٥.

(٣) معرفة علوم الحديث، ص ٣٤٣، وجمع في حصيل للعلايين ١٣ ١، تعريف أهل التقديس

وقيّدوا هذا الإطلاق، فتعين القول برد جرح التدليس في الراوي لما مضى، وكذلك في الرواية على وجه الإطلاق.

• وهذه خلاصة لهذا المبحث:

- أن الفرق بين التدليس والإرسال هو إيهام السماع.
- أن الفرق بين تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ الحذف، فالأول منهما فيه الحذف بخلاف الثاني.
- أن التدليس ليس قاذحاً في عدالة الراوي؛ لأنه ليس كذباً صريحاً، بل هو مجرد إيهام، ومن باب المعارض، وفيها مندوحة عن الكذب.
- يقبل تدليس من لا يدلّس إلا عن ثقة، أو كان نادر التدليس ولو لم يصرّح بالسماع، وما سواهما فمشتراط فيه التصريح بالسماع.
- مجرد التهمة بالتدليس دون الوقوف على حديث مدّلس بعينه يُعد من قبيل الجرح المجمل الذي يحتاج إلى بيان^(١).



() ينظر الأثلة لطبقية لتدليس في فهرس الروايع سبعم باب الجرح المردود: ص ٦٥ من هذه الرسالة.

الفصل الثاني

الجرح المردود المتعلق بضبط

الراوي

ويشتمل على مبحثين : -

✧ المبحث الأول: من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه.

✧ المبحث الثاني: الاختلاط والتغير.

المبحث الأول

من تكلم فيه بأمر لا يقدر في جميع حديثه

ويشتمل على أربعة مطالب: -

✧ المطلب الأول: الثقات الذين ضُغِّفُوا من جهة حفظهم دون كتبهم.

✧ المطلب الثاني: الثقات الذين ضُغِّفُوا في بعض شيوخهم.

✧ المطلب الثالث: الثقات الذين ضُغِّفُوا في بعض البلدان.

✧ المطلب الرابع: الثقات الذين تُكَلِّمُ فيهم لأحاديث وهموا فيها.

المطلب الأول: الثقات الذين ضُعِّفُوا من جهة حفظهم دون كتبهم

لما كان الحديث عن الجرح المردود المتعلق بعدالة الراوي، لزم الحديث عن الشُّق الآخر الذي به يكتمل الحكم على الراوي، فكان الحديث عن الجرح المردود المتعلق بضبط الراوي، وابتدأته بهذا المطلب.

حيث من الجرح المقيد ما يكون الراوي فيه سيئ الحفظ، ضعيفاً فيما حدّث به من حفظه، أما ما حدّث به من كتابه فيكون فيه ثقة، لذا يوصف بعبارات مطلقة في الجرح والتعديل، فيبدو التعارض بين مصطلحات النقاد بذلك الإطلاق، ولا يخفى أن الحكم على الراوي بالجرح المفسد لحديثه بهذا الإطلاق نوع من الجرح المردود، إذ لا بدّ من التتبع لأقوال النقاد، وطلب تفسير هذا الجرح، وحينها سيتبين جلياً أن الجرح مقيد محمول على ما حدّث به من حفظه، والتعديل على ما رواه من كتابه.

وهذا ما جرى عليه الأئمة، لذا لخص الحافظ ابن حجر صورة هذا الجرح المردود، وطريقة التعامل معه فقال: «من ضُعِّفَ بأمر مردود ... ويلحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، كمن ضُعِّفَ في بعض شيوخه دون بعض، وكذا من اختلط، أو تغير حفظه، أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه، فإن جميع هؤلاء لا يُحمل بإطلاق الضعف عليهم، بل الصواب في أمرهم التفصيل»^(١).

إذ مفهوم الضبط أوسع من أن يحصر في دائرة إتقان الراوي لمحفوظه، فلو قيل بذلك لخرج كثير من الرواة عن حد الثقة، بل يقال فيه: إن الضبط ضبطان:

أحدهما: ضبط سماع: -وهو المعروف بضبط الصدر- وهو أن يحفظ ما يسمعه من

شيخه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، من حين سماعه إلى حين أدائه وروايته.

ثانيهما: ضبط كتاب: وهو أن يحافظ على كتابه ويصونه عن أن يتطرق إليه تغيير ما، من حين سماعه فيه، وتصحيحه إلى أن يؤدي منه ويروي، ولا يعيره إلا من يثق فيه، ويتأكد من أنه لا يغير فيه^(١).

وليس مرادًا من ضبط الراوي لحفظه سلامته من النسيان والوهم أحيانًا، فإن هذا لا يخلو منه أحد لما جاء في الحديث: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون»^(٢).

يؤيد هذا قول الأمدى: «ضبط الحفظ: أن يكون ضبطه لما يسمعه أرجح من عدم ضبطه، وذكره له أرجح من سهوه»^(٣).

فإذا تقرر هذا فإن حدّ الثقة: أن يكون ضابطًا لحديثه سواء جمع بين الضبطين، أو اقتصر على أحدهما؛ لأنها أرزاق يقسمها الله كيف يشاء، فمن الرواة من رُزق قوة الحفظ، ومنهم من رُزق قوة ضبط الكتاب، وكلاهما ضبط، ومما يؤكد كون الراوي يحصل له مسمى الثقة بمجرد صحّة كتابه ولو غلط من حفظه، ما جاء في ترجمة وضاح بن عبد الله أبو عوانة الواسطي، صاحب قتادة^(٤).

فتأمل مع تشدد أبي حاتم إلا أنه أطلق عليه اسم الثقة؛ لأن كتابه متقن، فلا يعاب صاحب الكتاب على عدم حفظه، إذ إنه قد قام بالواجب في حقّه، والواجب عليه

(١) ينظر: فتح المغيث (بتصرفه)، ٢/٨٠، ومحل من الاصطلاح بلقيص، ٢/١٠٢، ولوسيط، ٨/٢٢٠.

(٢) أخوه بلخاري في كتاب الصلاة، باب في من حوّل بلة حيث كان من حديثه بد الله بن معة ود الله بن معة: «وكان أنا بشر أنسى كما تنسون»، فإذا نسيت فذكرني». حديث رقم: ٤٠١ طحا حبيح مع اللخ، ١/٦٢٢، وسلم في كتاب الصلاة من حديثه بد الله بن معة ودج، رقم: ٢٣٨ أو ١٢٨٥.

طحا حبيح مع المنهاج للذوي، ٥/٦٧-٦٨.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، ١/٩٢.

(٤) ينظر: مفصلة ص ٤٠٤ وما بعدها.

المحافظة على كتابه، كما أن الحافظ يراجع محفوظه من النسيان. قال الحافظ ابن حجر: «من اعتمد على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين... وإذا تقرّر هذا فمن كان عدلاً، لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه فحدّث منه، فقد فعل اللازم له، وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف»^(١).

لأن الاعتماد على الحفظ قد قلّ جدّاً، ولذا نجد الأئمة ينصون على من ليس له كتب، قال أحمد بن أبي الحواري رحمه الله: «سمعت مروان -يعني ابن محمد- يقول: ثلاثة ليس لصاحب الحديث عنها غنى: الحفظ، والصدق، وصحة الكتب. فإن أخطأ واحدة، كانت فيه اثنتان لم يضرّه، قال مروان: طال الإسناد وسيرجع الناس إلى الكتب»^(٢).

شريطة: ١ - أن تكون الكتب متلقة من أفواه الشيوخ، ومقابلة على أصل صحيح، لئلا تكون عرضة للتصحيف والتحريف.

قال الحافظ الذهبي: «ولا ريب أن الأخذ من الصحف، وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيما في ذلك العصر»^(٣)، حيث لم يكن بعد نقط، ولا شكل، فتصحف^(٤) الكلمة بما

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر ٧ ٢ ٢، تحقيق ودراسة: أ. د. ربيع بن هادي عيو، دار الرواة، ط الرابعة، ٧.

(٢) الكفاية لمخطيب ٢، ٨٩/٢.

(٣) المراد: العصر القليبي، عصر الرواة، يدل لذلك: ما جاء من الأوزبي قال: «فع إلي الزهرجي حيفة فقال: اروها عني، وفع إلي يحيى بن أبيك شيعة حيفة، فقال: اروها عني، فقال ابن كوان: حدثنا لولبي، قال: قال الأوزبي: تع لبل، ولا تحدّث بها -يعني طلة حيفة-». الكفاية لمخطيب ٢ ٨٧٧، رقم ١٠٣٩، وقد تنص فيه إلى قوله: «فقال: اروها عني»، والمص بكامله في: سير أعلام النبلاء، ١٤٧، وقال لولبي: كان الأوزبي يقول: كان هذا العلم كله، يتلافاه الرجال بينهم، فلم يخجل في كلبة، بل فيه غير أهله، وروى ثلها ابن المبارك عن الأوزبي. سير أعلام النبلاء، ١٤٧.

يحيل المعنى، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرواية من كتاب محرر»^(١).

٢- أن تكون الكتابة أثناء مجلس السماع؛ لئلا يعتمد على حفظه في كتابة الكتاب فيقع في الوهم والخطأ، أما من كان يعتمد على حفظه فإنه يكتب بعد السماع؛ لأن هذا دأب الأئمة في عصر الرواية، قال الترمذي رحمه الله: «أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم كان يكتب لهم بعد السماع»^(٢).

٣- كما يشترط فيمن له كتاب صحيح، ولم يُعرف بالحفظ: أن يلتزم بالحدِيث من كتابه، فإن أخل بهذا الشرط، وحدث من حفظه؛ فغلط ووهم، نص الأئمة على خطئه من حفظه مع ما تقدم من صحة كتابه؛ لأن العبرة بما في كتابه، ولأجل هذا كان بعض العلماء السماع منه بأخرة أفضل من السماع منه في بداية أمره، «كحال همام بن يحيى البصري، كان لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتابه، فقال: يا عفان، كنا نخطئ كثيراً؛ فنستغفر الله»^(٣).

() قال الإمام أحمد: «و من يعرف من الخطأ ولحقه حيف، والإثارة؛ إنها لا تخلصه من بطون الدفاتر ولا يفهم، ولم يكن له شيخ يوقه على ذلك، ومن ثم نص الأئمة على تجنب الأخذ كذلك، ويُعلم أن مثل تقطع من خطأ حيفة؛ لأنه من يقل كذلك ويغير يقال: إنه قد روى من خطأ ف، فهو مصدره: لحته حيف. فتح المغني، ٣/ ٦٤-٦٥.

وأشد ملكي من لحته حيف في أسماء الرجال؛ لأنه لا يدخله القيل، ولا ما له شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه. ينظر: الإلماع إلى معرفتهم قول الرواية وتقييد السمع، للقاضي عياض بن موسى اليصبجي، مكتبة دار القضاة، القاهرة، ١٣٨٩هـ- ٩٧٠م.

() سير أعلام النبلاء، ٧/ ٢ ٤ () توجيه النظر إلى قول الأئمة، ١/ ٩٤ () () سؤالات أبي داود، ٣٤٣ رقم ٤٩، وتهذيب لتهذيب، ٥٦ رقم ٨٥٧٧.

←=

وكأني بسؤال مفاده: ما دام أن من عُرف بضبط كتابه يُعَدُّ ثَقَّةً، فلماذا يُكَلَّف بعض الرواة نفسه التحديث من حفظه، وفي ذلك من المخاطرة بنفسه أمام النقاد ما فيه؟ وجواباً على هذا السؤال أقول:

إن ثمة أسباباً لاقتصار الراوي على الحفظ دون الكتاب^(١)، يمكن أن أقسمها إلى قسمين: الأول: اختيارية، والثاني: اضطرارية.

فالاختيارية يمكن إجمالها في سببين:

الأول: مجارة المحدثين الحفاظ بحيث يحدث من حفظه فيقع في الوهم والغلط.

والثاني: أن يتلف الراوي كتبه بنفسه إما بدفنها، أو حرقها، أو نحوهما، خوفاً من أن يعث بها العابثون من بعده؛ فيُزاد فيها أو يُنقص، فيرى أن حفظها وصونها في حرقها أو دفنها، أو الوصية بذلك.

نقل الحافظ الذهبي رحمته الله عن أبي عبد الله الحاكم قال: «إسحاق بن راهويه، وابن المبارك، ومحمد بن يحيى؛ هؤلاء دفنوا كتبهم، قال الحافظ الذهبي: قلت: هذا فعله عدة من الأئمة، وهو دال أنهم لا يرون نقل العلم وجادة^(٢)، فإن الخط يتصحف على

==

وقبل الخطيب في الكفاية ٢ / عن الإمام أحمد قال: قال عفان: ثنا همام بن منبه حدثني، فيقول له فيه، فقلت فنظر في كتبه، فقال: ألا أراني أخطئ، وأنا لا أخطئ، فكان بعدي تعاهلك تبارك.

() هذه الألباب تفرقة مع بقلية المطالب من ضعف في بعض شيخه، وكذلك من ضعف في بعض لابلانا، وكذلك من ضعف في بعض الأحاديث بعينها. ومن هنا يطرح في هذه الحالة وصحة هذه، فخطه من متداخله، ولا يفي فيها بلل ول النظير، بل لا بلل من تحرير هذه للواعد إلى دراسات ببقية مفردة من مؤسسة، وتصلح أن تكون ك

() لوجادة: مصدر: وجد يجمع ولا يجمع، ولد غير موع من العبر، والمراد منها: ما أخلت من العلم من حيفة بغير سجع، ولا إجازة، ولا مناوئة، والذي يطرح به ابن الصلاح هو وبالعالمية (لوجادة) عنده ول لثقة به في الأعصار متأخرة. علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٠ ١.

←=

الناقل، وقد يمكن أن يُزاد في الخط حرف فيغير المعنى، ونحو ذلك، وأما اليوم فقد اتسع الخرق، وقلّ تحصيل العلم من أفواه الرجال، بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبعض النقلة للمسائل قد لا يحسن أن يتهجى»^(١).

أما الاضطرارية فيمكن إجمالها في سببين أيضًا:

الأول: رحلة الراوي إلى غير بلده، فيضطر إلى التحديث من حفظه، لعدم حضور أصوله معه.

الثاني: أن يحال بين الراوي وكتابه؛ لضياعه منه، أو سرقة منه، أو أن تطير به الرياح، أو يُصاب بالعمى فلا يتمكن من قراءة كتابه.



✍ =

قال د. نور الدين عتر في تحقيقه: «وفي هذه المسألة طرافة يجب لفتة إليها، وهي: الفرق بين حجة الرواية، وبين جوب العمل، فلا تصح الرواية بل وجادة لكتاب؛ لعدم جود طريقة العمل في سبيلها، وسمح بذلك».

٣.

٧٧ / ١١

١

() سير أعلام النبلاء ،

فوحسب الله الحفظ الفخري كنفه ورأى زمانه، وحال الطلاب مع مثلنا، بل منهم من لا يحسن لهجته، وقد وقع مثل هذا كثيرًا، والله الم

تعان.

س

✽ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب:

✽ المثال الأول:

[خ س]

شبيب بن سعيد التميمي الحبطي، أبو سعيد البصري^(١).

روى عن: روح بن القاسم، ويونس بن يزيد، وغيرهما.

روى عنه: عبدالله بن وهب، وابنه أحمد بن شبيب، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال ابن المديني: شبيب بن سعيد ثقة. وكذا قال الطبراني في الأوسط، والدارقطني.

زاد ابن المديني: من أصحاب يونس بن يزيد، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، قد كتبها عن ابنه أحمد.

ونقل ابن خلفون توثيقه عن الذهلي.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كان عنده كتب يونس بن يزيد، وهو صالح الحديث، لا بأس به.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: شبيب بن سعيد لا بأس به، بصري كتب عنه ابن وهب بمصر.

(١) لتاريخ الكلبير بخاري ٢/٣٣٣، تاريخ ابن يونس (تاريخ الغرباء) ٢/٩٩٢، الجرح وتعديل ٣/٥٥٩،
لثقات لإبج بان ٣/١٠٣، سؤالات الحكم للدارقطني ٢/٢٤٢، رقم ٣٥٣، الكلل ٤/٧٤، تهذيب
الكمال ٣/٦٧٣، ميزان الله تدال ٢/٢٤٧، الكلل ٤/٧٤، المغني ٤/٣٣٣، تهذيب تهذيب الكمال
٢/٢٤٧، لسان الميزان ٣/٢١٩، تهذيب لتهذيب ٤/٧٧٤، لتقريب ٣/٣٠٤، رقم ٢٧٥، هدي
لساري ص ٥٧، لتعديل و جريح ١١/١١٥٣، الخلاصق ٣/١١٥٣، لوطه وأحفظه ص ٨،
عجم أسطى الرواة الذين توهم العلامة الألباني جرحاً وتعديلاً ٧٧٧/٢.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وذكره ابن عدي في كامله فقال: ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس، عن الزهري أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير، وحدثني روح ابن القاسم الذي أمليتهما يرويهما ابن وهب عن شبيب بن سعيد، وكان شبيب^(١) إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة، ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه، ولعل شبيباً بمصر. في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يعتمد شبيب هذا الكذب، "وإذا حدث عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر يعني يجود"^(٢).

❖ ثانياً: المجرحون:

قال ابن عدي: وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير.

وقال: كان شبيب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه، وأرجو أنه لا يعتمد.

❖ بيان الجرح المردود:

إن الناظر لأقوال النقاد في شبيب يجدهم على أنه ثقة، في حفظه ضعف، إلا في رواية ابنه أحمد عنه عن يونس خاصة فهو ثقة حجة، قال الحافظ الذهبي في المغني: ثقة، له غرائب، وقال في الميزان والكاشف: صدوق وزاد في الميزان: يغرب.

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: وثقه ابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، والذهلي، وقال ابن عدي: عنده نسخة عن يونس عن الزهري مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير فكأنه لما قدم مصر حدث من حفظه فغلط،

(١) في الكامل لشيب، وهنالك أن، وظلّ، واب ما أذ

(٢) هذه الرواية مغلط، وهذه من ميزان اللّه تدال للغبّي، وتهذيب لتهذيب، وهدي لساري لإبراهيم، ولم تُؤف عليها فينه تخي م

ل.

من الكام

وإذا حدث عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر؛ لأنه يجود عنه، قلت: أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً. يؤيد ما سبق ما جاء عن الألباني في "التوسل" حيث قال عقب سوق كلام النقد فيه: فهذا الكلام يفيد انه لا بأس بحديثه بشرطين اثنين: الأول: أن يكون من رواية ابنه أحمد عنه.

الثاني: أن يكون من روايته عن يونس. اهـ

والسبب في ذلك انه كان عنده كتب يونس بن يزيد كما قال ابن أبي حاتم، فهو إذا حدث من كتبه هذه أجاد، وإذا حدث من حفظه وهم، كما قال ابن عدي، فابن وهب حدث عنه بأحاديث مناكير عندما كان ينزل إلى مصر في تجارته فكان يحدث من حفظه فيغلط.

قال ابن عدي: ولعل شبيباً بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب، وعلى كل فإن الضبط ضبطان:

١ - ضبط صدر. ٢ - ضبط كتاب.

وشبيب ممن ضبطوا كتبهم دون حفظهم، فهو ثقة في كتابه دون حفظه، وهذا حد الثقة، ولهذا رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخلاصة:

أن شبيباً ثقة في كتابه، دون حفظه، وما ذكر من جرح وتضعيف، فمتجه إلى حفظه دون كتابه.

❖ وفاته:

قال ابن يونس في تاريخ الغرباء: مات بالبصرة سنة ست وثمانين ومائة فيما ذكره البخاري.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد، أبو محمد الجهنّي، أو القضاعي مولا هم،
المدني الدراوردي (١) (٢).

روى عن: صفوان بن سليم، وعلقمة بن أبي علقمة، وغيرهما.

روى عنه: محمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن إدريس الشافعي، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: ثقة حجة، وكذا قال العجلي، وابن المديني،
وزاد: ثبت، وزاد ابن سعد: كثير الحديث، يغلط.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سمعت مصعب
الزيري يقول: مالك بن أنس يوثق الدراوردي.

وقال معن بن عيسى: يصلح الدراوردي أن يكون أمير المؤمنين.

(١) قال ابن سعد: دراورد قرية بخراسان، وقال أبو خاري هو دارابجو وضع بفارس كان جده منها،
مولى جهينة المديني، وقال أبو حاتم: سمعت داود الجعفري يقول: لأن أصله كان قرية من قرى فارس
يقال لها: دراود، وقال أحمد بن صالح المصري: كان من أهل أصل بها، نزل بالمدينة وكان يقول للجرح
إذا أراد أن يحل: أندرفي، فحلّ أهل المدينة: الدراوردي وأندرفي، قال محمد بن سير أعلام البلاء: كلمة
فارسية معناها: حل، بل، بن، بيت داخلي تاب، مع للمنزل.

(٢) تاريخ الدوري ٣٦٧، لتاريخ الكبار ١١٧، الجرح والتعديل ٣٩٤، معرفة لثقات
لعجلي ٩٢، لثقات لأبجج ١١٧، الضعفاء للعقيلي ٢٠٧، تهذيب الكمال ٧٤/٤، ميزان
الآل ٢/٣٣، الكلف ٩٧، المغني ٢/٣٣، سير أعلام البلاء ٦٦/٣، تهذيب تهذيب
الكمال ١١٧، لسان الميزان ٣٦٩، لتبيين لأسماء الملاسين ص ٨، تهذيب لتهذيب ٤٤٧،
لتقريب ص ٥٦، رقم ١٤٤، هدي لساري ص ٥٨، جرح حصيطن ٢٢، خلاصة تهذيب
تهذيب الكمال ١٤١، لسلسلطة حجة لأبني ٩٩/١.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: عبدالعزيز الدراوردي صالح، ليس به بأس. قال الدوري عن ابن معين: فليح وابن أبي الزناد، وأبو أويس، دون الدراوردي، الدراوردي أثبت منهم.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال: سئل أحمد بن حنبل عن عبدالعزيز الدراوردي فقال: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبدالله العمري، يرويه عن عبيدالله بن عمر. قال الدوري: قيل ليحيى: ما تقول في الدراوردي وابن أبي حازم؟ قال: الدراوردي ثم ابن أبي حازم. وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عن عبدالعزيز بن محمد ويوسف بن الماجشون؟ فقال: عبدالعزيز محدث، ويوسف شيخ.

وقال النسائي: ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر.

وقال الساجي: كان من أهل الصدق والأمانة، كثير الوهم.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أحمد بن حنبل: إذا حدث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم؛ وقال أيضاً: إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال: سئل أحمد بن حنبل عن عبدالعزيز الدراوردي؟ فقال: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبدالله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر.

وقال النسائي: ليس بالقوي؛ وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وحديثه عن عبيدالله بن عمر منكر.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: عبدالعزيز الدراوردي سيء الحفظ، فربما حدث من حفظه شيء فيخطئ.

قال ابن سعد: ثقة حجة كثير الحديث يغلط.

وقال الساجي: كان من أهل الصدق والأمانة، كثير الوهم.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.

وقال أبو حاتم: لا يحتج به.

❖ بيان الجرح المردود:

إن الناظر لأقوال أهل العلم في عبدالعزيز الدراوردي يجدهم على أنه صدوق؛ وإنما نعموا عليه أنه إذا حدث من حفظه يهمل، وإذا حدث من كتب غيره يخطئ.

قال الباحث: الدراوردي من رجال الكتب الستة، وهو صدوق اللهجة، والخطأ صفة لا ينفك عنها أحد من البشر، وأما قول أبي حاتم: لا يحتج به، فمردود؛ لما عرف من تشدده في نقد الرجال، وقد تعقبه الحافظ الذهبي في التذهيب بقوله: قلت: حديثه في دواوين الإسلام الستة، لكن البخاري روى له مقروناً بشيخ آخر، وبكل حال فحديثه وحديث ابن أبي حازم لا ينحط عن مرتبة الحسن.

وأما إنه يخطئ إذا حدث من حفظه؛ فإن الرجل - بحمد الله - ضابط لكتابه، وهذا حد الضبط.

قال الإمام أحمد: "إذا حدث من كتابه فهو صحيح".

والدراوردي قد اعتمده النقاد، واحتج به مسلم، قال الحافظ الذهبي - في التذهيب -: كان الدراوردي من أئمة العلم حتى قال فيه معن بن عيسى: يصلح أن يكون أمير المؤمنين.

ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ (صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة، يوضح هذا ما نقله الألباني في الصحيحة عن الحافظ ابن رجب في شرح الأربعين النووية:

حيث قال: "والدراوردي كان الإمام أحمد يضعف ما حدث به من حفظه، ولا يعبأ به، ولا شك في تقديم قول مالك على قوله"، فليسعنا ما وسع أصحاب الكتب الأمهات.

❖ والخاصة:

أن الدراوردي صدوق في أقل أحواله، حسن الحديث، ولا يقدر فيه ما ذكر عنه من تضعيف له.

❖ وفاته:

قال البخاري : مات سنة ست وثمانين ومائة ، ووافقه أبو حاتم وابن حبان وغيرهما ، وقال ابن حبان : وقد قيل : إنه مات سنة ١٨٢ ثنتين وثمانين ومائة ، وذكر الحافظ الذهبي في عدة مواضع من كتبه وفاته سنة سبع وثمانين ومائة ، والذي اختاره الحافظ ابن حجر أنه سنة ست أو سبع وثمانين ومائة.

* * * * *

المثال الثالث:

[ع]

الوضاح بن عبدالله اليشكري مولى يزيد بن عطاء، أبو عوانة الواسطي، البزان، كان من سبي جرجان^(١).

روى عن: الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وغيرهما.

روى عنه: شعبة، وابن مهدي، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال أحمد بن سنان: سمعت ابن مهدي يقول: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم.

وقال أبو طالب: سئل أحمد أبو عوانة أثبت أم شريك؟ قال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فربما وهم.

وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدث من كتابه.

وقال أبو حاتم: كتبه صحيحه، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة، وهو أحب إلي من أبي الأحوص، ومن جرير بن عبد الحميد، وهو أحفظ من حماد بن سلمة.

وقال أبو قدامة: قال ابن مهدي: أبو عوانة، وهشيم، كهام، وسعيد، إذا كان الكتاب فكتاب أبي عوانة، وهمام، وإذا كان الحفظ فحفظ هشيم، وسعيد.

وقال يعقوب بن شيبه: ثبت صالح الحفظ، صحيح الكتاب.

وقال ابن خراش: صدوق في الحديث.

(١) ط بقات الكبرى ٨٧ ٢، تاريخ الدوري ٩٢ ٢، المعرفة لسوي ٦٨ ١، لتاريخ الميرزا بخاري

٨ ١، معرفة لثقات لعلجلي ٤٠٧ ٣، الجرح ولتعديل ٤٠ ٤، لثقات لابن بزر ٧ / ٥٢،

تهذيب الكمال ٥٧ ٤، تاريخ بغداد ١٣: ٤٤، ميزان اللاتال ٣٣٤ ٣، الكل ف ٢٢٤٧، المغي

٧ ٤٢، سير أعلام النبلاء ٢١ ٢، تهذيب لتهذيب ٦ / ٤، لتقريص ٦ ٣ ١٠ رقم ٥٢٧، ٤،

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه ربما غلط.

وقال أبو حاتم: سمعت هشام بن عبيد الله الرازي قال: سألت ابن المبارك: مَنْ أروى الناس أو أحسن الناس حديثاً عن المغيرة؟ فقال: أبو عوانة.

وقال مسدد: سمعت يحيى القطان يقول: ما أشبه حديثه بحديثهما، يعني أبا عوانة بسفيان، وشعبة.

وقال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، وكان ثباً، وأبو عوانة في جميع حاله أصح حديثاً عندنا من هشيم.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: حديث أبي عوانة جائز، وحديث يزيد بن عطاء ضعيف، ثبت أبو عوانة، وسقط مولاة يزيد.

وعن ابن معين: كان أبو عوانة يقرأ ولا يكتب؛ وقال الدوري: سمعت ابن معين وذكر أبا عوانة، وزهير بن معاوية، فقدّم أبا عوانة.

وقال ابن معين في رواية الدوري: إذا اختلف أبو عوانة وشريك، فالقول قول أبي عوانة.

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً.

وقال موسى بن إسماعيل: قال أبو عوانة: كل شيء قد حدثك فقد سمعته.

وقال العجلي: أبو عوانة بصري ثقة، مولى يزيد بن عطاء الواسطي، ويزيد بن عطاء جائز الحديث، وأبو عوانة أرفع عنه.

وقال ابن شاهين في الثقات: قال شعبة: إن حدثكم أبو عوانة عن أبي هريرة فصدقوه. وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

روى حنبل عن علي قال: هو في قتادة ضعيف؛ لأنه ذهب كتابه.

قال أبو طالب عن أحمد: إذا حدث من غير كتابه فربما وهم.

قال أبو حاتم: كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة.

وقال ابن عبد البر: إذا حدث من حفظه ربما غلط.

✽ بيان الجرح المردود:

إن الناظر لأقوال أهل العلم في أبي عوانة يجدهم أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه، كما نقل الإجماع ابن عبد البر - كما سبق آنفاً - ، وإنما جرحه من جرحه بأنه ربما غلط إذا حدث من حفظه.

فأقول: لا يخفى على أهل الأحلام والنهي أن الضبط ضبطان:

١ - ضبط صدر. ٢ - وضبط كتاب.

فإذا كان أبو عوانة نصوا على أنه ضابط لكتابه فالحمد لله، فقد جاز قنطرة الثقة، وتأمل مع تشدد أبي حاتم؛ إلا أنه أطلق عليه اسم الثقة؛ لأن كتابه متقن.

وأما أنه ربما يغلط إذا حدث من حفظه، فمن يسلم له الحفظ ولا يغلط أبداً؟! ومتى احتيج إلى الترجيح فيقدم الأ ضبط، أما أبو عوانة فإمام ثقة ثبت، ولهذا قال عنه الحافظ الذهبي في الميزان: مجمع على ثقته، وكتابه متقن بالمرّة، ورمز له بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وقال عنه في السير: استقر الحال على أن أبا عوانة ثقة، وما قلنا إنه كحماد بن زيد، بل هو أحب إليهم من إسرائيل، وحماد بن سلمة، وهو أوثق من فليح بن سليمان، وله أوهام تجانب إخراجها الشيخان.

وقال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت.

وقال في هدي الساري - في معرض الرد على من تكلموا فيه - قلت: اعتمده الأئمة كلهم.

✽ والخلاصة:

أن أبا عوانة ثقة، لا يقدر ما قيل عنه من الأوهام في حفظه؛ لأنه متقن لكتابه وهذا حد الثقة، فكان الجرح بضعف حفظه أو نحو هذا من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال البخاري: قال لي عبدالله بن الأسود: مات أبو عوانة سنة ست وسبعين ومائة.
وقال محمد بن محبوب: مات في ربيع الآخر يوم السبت.
وفيها أرحه يعقوب بن سفيان، وقال غيره: مات سنة خمس وسبعين، وهو قول ابن
المديني^(١).



() ذكره بلخ بن في لثقا ، وقال : كان له سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وقال هـ وخطأ لثك فيه ؛ لأنه
صح أنه رأى ابن سيرين ، ومات ابن سيرين في تلك بكرة ، وقال البخاري في توابعه : قال عبدالله بن
ع ثمان : أخبرنا يزيد بن زريع ، أنا أبو عوانة قال : رأيت محمد بن سيرين في مجلس فكلما رآه يوم
ذكروا الله تعالى .

المطلب الثاني: الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم

يختلف الحكم على الرواة تبعاً لاختلاف كيفية تحملهم عن المشايخ، وضبطهم ما رَوَوْه عنهم من عدمه، فمن الرواة من هو ثقة مطلقاً، ومنهم من هو ضعيفٌ مطلقاً، ومنهم من جمع بين هذا وذاك، فكان ثقة، ضعيفاً في بعض شيوخه. ولهذا التضعيف أسباب متناثرة في ثنايا تراجم هؤلاء الرواة، أذكر أهمها:

السبب الأول: التضعيف لمجرد عامل السنّ، ويدخل فيه صورتان:

الأولى: سماع الصغير.

والثانية: السماع من كبير السنّ، حيث إنّه مظنة التغيّر والاختلاط^(١).

أما عن سماع الصغير، فينبغي أولاً تعيين المقصود بالصغير عند النقاد، ومن ثمّ معرفة حكم روايته، ومتى يصحّ سماعه؛ تبعاً لاختلاف مذاهب أهل الأمصار في ذلك. يقول الباحث: لقد اختلف في تعيين الصغير الذي يتكلّم في سماعه على قولين للعلماء:

-القول الأول: من جعل البلوغ حدّاً للسمع، وما دون هذا السنّ يعتبر صغيراً، وهؤلاء اختلفوا في تعيين السن على أقوال، فأهل الكوفة مثلاً: لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلّا بعد استكمال عشرين سنة، ويشغل قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعب. نقل الخطيب البغدادي بسنده عن الرامهرمزي قال: «حدثني عدّة من شيوخنا أنّه قيل لموسى بن إسحاق: كيف لم تكتب عن أبي نعيم؟ قال: كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً حتى يستكملوا عشرين، وأهل البصرة

() سيأتي الكلام من هذا المطلب في المطلب التالي بعنوان: الخلاط ولا يتخصّص ٥ ٠ ٣.

يكتبون لعشر سنين، وعند قوم: خمس عشرة»^(١).

وأما أهل الشام: فقد أبعدوا النجعة، حيث جعلوا حدّ السماع ثلاثين. نقل الخطيب بسنده عن الرامهرمزي قال: «حدثني محمد بن عبد الله، قال: سمعت أبا طالب بن نصر- يقول: سمعت موسى بن هارون يقول: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين»^(٢).

وسبب اشتراط هذا السن؛ كونه محلاً لنضج العقل، والاستيعاب، والإدراك. نقل الخطيب عن الرامهرمزي قوله: «قال أبو عبد الله الزبيري: يستحب كُتُب الحديث في العشرين؛ لأنها مجتمع العقل، قال: وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض»^(٣). وأصحاب هذا القول لم يَغنُوا بهذا التحديد ردّ حديث من سمع قبل هذا السن، يشهد لهذا صنيع الأئمة في قبول حديث من كان فيه هذه الصفة، وإنما أرادوا تحديد ابتداء طلب الطالب بنفسه. نقل العيني عن ابن عبد البر نقله الاتفاق على قبول هذا^(٤). وما نقلوا من الكلام فيمن سمع قبل هذا السن؛ فمحمول على الزجر له، وردع غيره؛ لئلا يخالف سنة القوم في الطلب^(٥).

(١) الكفاية لخطيب البغليج ١، ٩٧، وفي هذا رسالة ج. ستيرم ستقلة بعنوان: لثقات الذين ضَعُّوا في

ج. ض. شيونج م. د. صالح الرفاء. ي.

(٢) المراجع لسابق، ٢. ٠. ٢.

(٣) المراجع ال. ٣. ساب. ق.

(٤) عمدة القاري ٤، ٢/٧٠.

(٥) وُلِصَتْ حَبَابًا لِهَذَا الْمَذْهَبِ لَوْ جُلَّ مِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ لِجُلِّ لَمْ يَدْعُ حُظَّ الْقُرْآنِ، وَكَانَ عِنْدَ الْمُتَأَمِّلِ؛ يُظْهِرُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِجَرَحٍ فِي الرَّايِ، وَإِنَّمَا عَوَّابُهُ خَلَفَ هَ سَنَةَ لَمْ يَوْمِ (الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ)، وَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْعِلْمُ مِنْ خِطِّ الْقُرْآنِ، ثُمَّ الْإِبْرَاقُ تَدَا فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ.

-القول الثاني: من العلماء من جَوَّز السماع قبل البلوغ، ولكن اختلفوا في السن التي يصح فيها سماع الصغير، نقل هذا الخلاف الحافظ ابن حجر ٥٥٠ وحصره في خمسة أقوال: الأول: إذا ميَّز أدنى تمييز، والثاني: إذا عقل وضبط، والثالث: إذا بلغ خمساً، والرابع: إذا بلغ بلوغاً شرعياً^(١)، والخامس: التفصيل بين العربي والعجمي. قال الحافظ -وهو المذكور في كتاب الوجيز في ذكر المجاز والمجيز للحافظ أبي الطاهر السلفي- : «إن الأكثرين على أن العربي يصح سماعه إذا بلغ سنتين، لحديث محمود، وأن العجمي يصح إذا بلغ سبع سنين»^(٢).

٣ ٢

والذي ظهر للباحث جواز سماع الصغير إذا عقل وضبط دون تحديد سن معينة، كما ذهب إليه الإمام أحمد ٥٥٠ وغيره، يشهد لهذا القول أدلة كثيرة؛ من السنة، والآثار، والعرف، كما يشهد له واقع تراجم الرجال الذين تكلم فيهم لأجل هذا.

فمن السنة: حديث محمود بن الربيع رضي الله عنه وفيه: «عقلتُ من النبي ﷺ محجةً مجَّها في وجهي، وأنا ابن خمس سنين من دلو»^(٣). والشاهد قوله: عقلتُ، ووجه الاستشهاد: أنه قُبِلَ حديثه وإن كان تحمّله صغيراً، بدلالة قوله: «وأنا ابن خمس سنين»؛ لعقله وضبطه لما

٢.

٥٠

() مضى الكلام على هذا القول ص

() بتصرف من النكت على مقدمة ابن الصلاح، ٧ ٣ ٤. وقد قل العيني هذه الأقوال في عمدة القلي ، ٦٧٢ ، باب في يصح سماع الصغير ، وللمن يميز أذى تمييزاً بتفريق بين البقرة والدابة ، هو قول محمود بن هارون الخطّ ، ولقول لثني قول أحمد ، ولثالث: خمس سنين ، نقله القاضي عياض عن أهل الصنعة ، والرابع: البلوغ ، نقله يحيى بن يعق ، وذكر أن لسخم ستة عشر عاماً ، ولم يقل العيني قول الخامس.

ل.

م بلا دلي

٣

() وهذا القول تحكّ

() أخوه البخاري فيه محجة ، باب في يصح سماع الصغير ، نقله حبيح مع لفتح ١ ٤ رقم: ٧٦٧٦ ، والمسئلي في لسنن الكبي في يصح سماع الصغير؟ ٨٧ ٣ رقم: ٥٨٨٤ هـ. ٥٨٦٥ هـ ، وفيه زيادة: «م من دلو» وفي داره.

يرويه، ففي بعض الروايات: أنه وصف المجّة بأنها من دلو معلق في دارهم.

وتزوَّج رسول الله ﷺ عائشة > وهي بنت ست سنين، وابتنى بها وهي بنت تسع سنين، وروى عنه ما حفظته في ذلك الوقت.

والأدلة من السنة متوافرة متكاثرة، ويكفي أن جملة من المكثرين لرواية حديث رسول الله ﷺ يُعدُّون في زمرة من سمع وهو صغير؛ لذا قال الخطيب البغدادي
: ٥٥٥

«ممن كثرت الرواية عنه من الصحابة، وكان سماعه في الصغر: أنس بن مالك، وعبدالله بن عباس، وأبو سعيد الخدري ﷺ» (١).

قال القاضي عياض: «فالأصح أنه يعتبر كل صغير بحاله، فمتى كان فهمًا للخطاب، ورد الجواب صححنا سماعه، وإن كان له دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصح، وإن كان ابن خمسين» (٢).

وقال -أيضاً-: «فمرجوع ذلك للعادة، ورب بليد الطبع غبي الفطرة، لا يضبط شيئاً فوق هذا السن، ونيل الجبل ذكي القريحة يعقل دون هذا السن» (٣).

قال ابن دقيق العيد: «المعتبر في الحقيقة؛ إنما هو أهلية الفهم والتمييز حيث وجدت» (٤).

(١) الكفاية ١، ٥٦/١.

(٢) الإلماع ١، ٥٧، وينظر: الإلواقيت والدر ٥٧، ٢ ٤.

(٣) الإلماع ١، ٥٨، وينظر أيضًا: شرح الهداية في علم الرواية ١، ٨١.

(٤) الاقتصاص ٤، ٢ ٣.

السبب الثاني: تضعيف بعض الرواة في بعض مشايخهم من جهة كيفية تحملهم

للحديث:

يختلف الرواة في كيفية تحملهم الحديث عن مشايخهم تبعاً لاختلاف ملازماتهم إياهم كثرة وقلة، حيث إن من الرواة من اكتفى بمجرد الإجازة دون القراءة على شيخه، ومنهم من لازم شيخه فقرأ عليه وسمع منه، وأجاز له، ومنهم من له يكلف نفسه عناء الرحلة، واقتصر على ما وجدته في الكتب، فمن هنا كان لكيفية التحمل أبلغ الأثر في إيقاع الحكم على الراوي توثيقاً وتضعيفاً؛ حيث إن من طرق التحمل ما تصح الرواية به، كالسماع من لفظ الشيخ، ومنها ما لا تصح الرواية به كالوجادة، ومنها ما منعه بعض العلماء، وتكلموا في حديث من تحمل بها، وهذا النوع هو سبب ضعف حديث بعض الرواة في مشايخهم، ويدخل فيه من طرق التحمل نوعان:

الأول: العرض: وهو القراءة على الشيخ حفظاً أو من كتاب، وممن منع التحمل بها أبو عاصم النبيل، فيما ذكره السيوطي عنه^(١).

وروى الخطيب عن وكيع قال: «ما أخذت حديثاً قط عرضاً»^(٢).

وعن محمد بن سلام أنه أدرك مالكا، والناس يقرؤون عليه فلم يسمع منه لذلك^(٣).

وكذلك عبدالرحمن بن سلام الجمحي لم يكتف بذلك، فقال مالك: أخرجوه عني^(٤).

والصحيح الذي عليه الجمهور: صحة الرواية عن طريق العرض، كما قرره علماء

(١) تدريب الرئي، ٢/ ١ ٤ ٦٠.

(٢) الكفلية، ٩ ٩ ١، باب: لاكر الرواية عمن كان يختار لسماعه من لم يظلم حدث على القراءة عليه.

(٣) المجموع لسليق، ٢/ ٣ ٩١ ١.

(٤) المجموع لسليق، ٢/ ٩١ ٤١ ١.

هذا الفن^(١).

وقد عقد الإمام البخاري ٠٠٠ باباً في صحيحه في كتاب العلم، بعنوان: "ما جاء في العلم، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَتْلُو مِنْهُ وَلَا تَحْمِلُ مِنْهُ أَوْ تُمْسِكُ بِحَبْلِ كِتَابٍ﴾"، وترجم له بقوله: «القراءة والعرض على المحدث»^(٢). قال الحافظ ابن حجر ٠٠٠ في الفتح: «وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزئ، وإنما كان يقوله بعض المتشددین من أهل العراق»^(٣)؛ لهذا كان الجرح لمجرد التحمل عن طريق العرض من قبيل الجرح المردود^(٤).

والثاني: الإجازة: وهي في أصل الاشتقاق اللغوي مأخوذة من الفعل الثلاثي جَوَزَ، قال ابن فارس: الجيم والواو والزاء أصلان: أحدهما قطع الشيء، والآخر: وَسَطَ الشيء، والإجازة مأخوذة من الأصل الأول، تقول: جُزْتُ الموضع؛ بمعنى: سرت فيه، وأجزته: خَلَقْتُهُ وقَطَعْتُهُ، وأجزته: نفذته. والجواز: الماء الذي يُسْقَاهُ المال من الماشية والحرث، يقال فيه: استجزت فلاناً فأجازني: إذا سقاك ماءً لأرضك، أو ماشيتك^(٥).

وفي القاموس المحيط: استجاز: طلب الإجازة، أي: الإذن^(٦). ومن خلال التأمل في المعنى اللغوي للإجازة يتضح جلياً المراد من الإجازة عند المحدثين، فيمكن القول بأنها: إذن الشيخ لغيره بالرواية عنه لفظاً أو كتابةً أو بهما معاً^(٧).

(١) كتب المصطلح تشهد بذلك. وعليه يملأ مثال: نزهة النظر لابن حجر ٥١، وتدريب الراوي لمسيحي، ٢/ ٦٦٤، ولبعثه ثبث للشيخ أحمد شاكر ٤ ١٠٦١.

(٢) طلب صحيح مع لفتح، ٢، ٩٧/١.

(٣) ٩٨/١، ٣، ٩٩-١.

(٤) س تأت الأ ثلثو ضحية في آخر هذا بحث تقرّر هذه المعاني.

(٥) حجم مقاييس اللغة، ٧، ٤، نحو تارطلا حاح، ص ٦٩.

(٦) القفوس لم يحيط، ص ٦، ٧-٥٠.

(٧) وعرفها الشيخ أحمد شاكر بـوله: أن يأذن الشيخ لغيره بأن يروي عنه مرويته أو مؤلفه، وكذا نهاه تضمين

والمناسبة ظاهرة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للإجازة؛ حيث إن معنى الإجازة في كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذي يُسْقاه المال من الماشية والحرث، يقال فيه: استجرت فلاناً فأجازني؛ إذا أسقاك ماءً لأرضك أو ماشيتك، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه علمه، فيجيزه إياه.

وللعلماء في صحة الرواية بها قولان:

-القول الأول: من يمنع الإجازة، ولا يرى صحة الرواية بها، وقال بهذا القول جماعة من العلماء، منهم: شعبة، وإبراهيم الحربي^(١)، وأبو نصر- الوائلي^(٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٣)، كما أن هذا القول أحد الروایتين عن الشافعي، ويمكن إجمال الأسباب التي حملتهم على بطلان الإجازة، وعدم صحة الرواية بها فيما يلي:

أولاً: أن تجويز الإجازة يعني إبطال سنة الرحلة في طلب الحديث، كما نصّ عليه شعبة^(٤)، وغيره.

ثانياً: أن المجاز إذا أدى ما تحمّله عن طريق الإجازة بصيغة تفيد السماع يُعدُّ كاذباً،

✍ =

١ ١

خطّ باره بما أذن له بروايته عنه. لباحث في ص ٦

() هـ و: الشيخ الإمام الخطّ العلاّمة، شيخ الإسلام، إبراهيم بن عليّ حاق بن إبراهيم بن بشير الحلي، طلب العلم هو وحدّه، سمع منه وذهبه بن خليفه، هو وأكبر شيخ لقيه، وعفان بن محمد سلم ويغزها، وحدّث عنه خلق كثير، توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة ٢٨٥ هـ. سير أعلام النبلاء، ٣/ ٥٦٧.

() هـ و: الإمام العالم الخطّ المأجود، شيخ لسعة، أبو نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي لبكري سلم جسدني، شيخ الحزم، ومصنّف الإبانة الكبرى في أن القرآن غير مخلوق، هو ومجمل كبير، دالّ على سعة علم الحزم. ليل في الأثر، طلب الحديث في حدود الأربعمائة. سير أعلام النبلاء، ١٧ / ٦٥.

() هـ و: الإمام الخطّ الصوفي، محدّثاً بهنا، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حنيفة، المعروف بأبي الشيخ، صاحب التصانيف، قال الفهرستي: قد كان أبو الشيخ من العلماء العليين، صاحب سنة وبلغ، لولا ملية لأتصافيه بلواهيته. سير أعلام النبلاء، ٦٦ / ٧٦.

٢

٧٧ / ٢

٤،

() الكفاية

فكان من الأولى منعه عنها؛ حماية له من الوقوع في الكذب.

نقل ابن الصلاح عن أبي نصر قال: «سمعت جماعة من أهل العلم يقولون: قول المحدث: "قد أجزت لك أن تروي عني" تقديره: أجزت لك ما لا يجوز في الشرع؛ لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع»^(١).

ثالثاً: أن العلم ما أخذ عن طريق السماع من أفواه المشايخ، وما سواه فليس بشيء، قال شعبة: «كل حديث ليس فيه "سمعت" فهو خلٌّ وبَقْلٌ»^(٢).

وروى الخطيب من طريق أبي الشيخ عن عطاء قال: «إن العلم سماع»، قال الخطيب: «وظاهر هذا القول يدل على أنه -يعني عطاء- كان لا يعتد بالإجازة لخروجها عن حيز السماع»^(٣).

رابعاً: أن الاختصار على الإجازة وحدها، فيه محذور من حيث كونه متشعباً بما لم يُعطَ، و«المتشعب بما لم يُعطَ كلابس ثوبي زور»^(٤).

ولهذا كره مالك ٠٠٠ أن يُجاز العلم من ليس أهلاً له، ولا خَدَمه، وعانى التعب فيه، حيث إنه سئل عن الإجازة؟ فقال: «لا أرى ذلك، وإنما يريد أحدهم أن

(١) علوم الحديث ص ٥٠١. وينظر نحوه لابن كثير ص ١٠٠ مع لباعث الحديث.

(٢) الكفاية ٢٠٨/٢٧٨. ٢.

(٣) المجموع ٣٠٣. سابع. ق.

(٤) أخوه بخاري فيه حيث ذكره كتاب النكح، باب لم يشبع بما لم يزل، وما يُنهى من في خار لضرورة من حديث أسامة بن طارق هشام بن فاطمة عنها، بقوله: «لم يشبع بما لم يُعطَ كلابس ثوبي زور»، ولم يحدثه سبيل ورود ذكر أثناء الحديث طالع حبيح مع لفتح، ٩٦/٩٠٣.

وأخوه سلم في كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره، ولم يشبع بما لم يُعطَ طبعه عنهما، وله شاهد من حديث هشام بن عروة بن أيمن بن عائشة، بوقم: ٩٠٥ طالع حبيح مع المنهاج للدوي، ٦/١٤٠. ٣.

يقيم المقام اليسير، ويحمل العلم الكثير»^(١).

وكان يقول -إذا امتنع من إعطاء الإجازة لمن هذه صفته-: «يُحِبُّ أَنْ يُدْعَى قِسًّا ولم يخدم كنيسة»^(٢).

قال الخطيب: «فضرب بذلك مثلاً؛ يعني أن الرجل يحب أن يكون فقيه بلده، كمن أحب من رُذَّال النصارى أن يكون قِسًّا، ومرتبته لا ينالها الواحد منهم إلا بعد استدراج طويل وتعب شديد»^(٣).

-والقول الثاني: صحّة التحمّل بالإجازة، وجوازها، وهو قول جمهور العلماء، خلا من سلف ذكرهم من أصحاب القول الأول.

قال ابن الصلاح: «الذي استقرّ عليه العمل، وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم؛ القول بتجوين الإجازة، وإباحة الرواية بها»^(٤).

متى ما توفّرت شروط صحّة الرواية بها، نقل الوليد بن بكر أبو عباس المالكي، عن الإمام مالك ̎ شرطه في الإجازة، فقال: ولمالك شرط في الإجازة، وهو أن يكون المجيز عالماً بما يميز، ثقة في دينه، وروايته، معروفاً بالعلم، والمجاز به معارفاً بالأصل حتى كأنه هو، والمجاز له من أهل العلم، أو متّسماً بسمّته، حتى لا يوضع العلم إلا عند أهله، وكان يكره الإجازة لمن ليس من أهل العلم»^(٥).

وقال ابن الصلاح: «إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يميز، والمجاز له من أهل العلم؛ لأنها توسّع وترخيص يتأهل له أهل العلم؛ لمسيب حاجتهم إليها، وبالغ

() الكفاية	١٠	٧٨/٢	٢.
() الكفاية	٢٠	٧٨/٢	٢.
() المجموع	٣	ساب	ق.
() علوم الحديث	٤	ص	١.
() فتح المغيد	٩٦٢،	ينظر: الكفاية، ٧٩/٢	٢.

بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيها»^(١).

وعلى هذا فيمكن استخلاص ثلاثة شروط لصحة الرواية بالإجازة من خلال هذين النصين:

الأول: إتقان المجيز، وثقته في دينه، وروايته، وكونه معروفاً بالعلم.

الثاني: ضبط الكتاب المجاز به، ومعارضته بالأصل حتى كأنه هو، مبالغة في التحرير والإتقان.

الثالث: إتقان المجاز له، وثقته، وكونه من أهل العلم، أو متسماً بسمت العلم، حتى لا يوضع العلم إلا عند أهله.

ومن خلال التأمل في قول المانعين، واشتراط المجيزين هذه الشروط يظهر أن الداعي لهذا كله خوف التحريف والتصحيف في الكتاب المجاز به، لاسيما في ذلك العصر حيث لم يكن بعدُ شكل الكتب ونقطتها أمراً مألوفاً لدى الناس.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «ولا ريب أن الأخذ من الصحف، وبالإجازة؛ يقع فيه خلل، ولاسيما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعدُ نُقْط، ولا شَكْل، فتصحف الكلمة بما يحيل المعنى، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم بخلاف الرواية من كتاب مُحَرَّر»^(٢).

فإذا تقرر هذا فليعلم أن الإجازة جائزة بشروطها، ومن ردَّ حديث الراوي، وجرحه لتحمله الحديث إجازة؛ كان جرحه بهذا الإطلاق مردوداً؛ لأنه ينبغي عليه الاستفصال في حال المجيز، والمجاز له، والمجاز به.

(١) علوم الحديث ١، ص ٦٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧، ٢ ٤ ١ ١.

الثالث: التضعيف النسبي:

تختلف أحكام الأئمة على الرواة جرحاً وتعديلاً تبعاً لكيفية إصدار الحكم من حيث الإطلاق والتقييد، فتارة يحكمون على الراوي وحده مطلقاً، وأخرى مقيداً بمن قرّن معه، وعلى هذا الأساس يلزم الباحث النظر في حال الراوي مطلقاً، ومقيداً، ومن ثمّ يسوق عبارات الأئمة دون بتر لها؛ لأنه إذا اكتفى في الحكم على الراوي بحكم قصد به المقارنة، ولم يقف على حال المقارن به، ولا على الحكم المطلق في الراوي، أدى به هذا العمل إلى تضعيف الراوي مطلقاً، وهو ما لم يقل به أحد من الأئمة، فمن هنا كان الحكم على الراوي بالضعف مطلقاً دون تقييده، بحال غيره ممن هو أوثق منه، من قبيل الجرح المردود الذي ينبغي فيه التفصيل. إذا تبين هذا، فإن من أهم الأسباب الداعية إلى هذا التضعيف للرواة الثقات بالنسبة لشيخ بعينه، تبأين أحوالهم في السماع منه وملازمتهم قلة وكثرة، ومن هنا اعتنى العلماء ببيان طبقات الرواة عن شيخ واحد، فقد أفرد له عثمان بن سعيد الدارمي فصلاً خاصاً في أول كتابه "تاريخ الدارمي عن ابن معين" (١)، كما خصه النسائي بجزء صغير جداً، ذكر فيه طبقات أصحاب نافع، وأصحاب الأعمش، وأثبت أصحاب الأوزاعي، وأيوب، وحامد بن سلمة، وسعيد بن أبي عروبة (٢).

وكذا في سؤالات ابن بكير للدارقطني فصل قيم في هذا الموضوع، ابتدأه بأثبت أصحاب سفيان الثوري عند الدارقطني، وختمهم بأثبت أصحاب سعيد بن أبي عروبة، فكان مجموع من تكلم عنهم من الأئمة أربعة وعشرين إماماً، مبيناً عند كل إمام أثبت أصحابه (٣).

ثم خصص له ابن رجب في كتابه الجليل "شرح علل الترمذي" فصلاً طويلاً نافعا،

١-٦٥.

١

(١) تاريخ الداوي ص ١

١٣١.

(٢) طبع ملحقاً بـ "الضعفاء والمتروكين" ص ٣٠ - ١

١-٥٧.

(٣) سؤالات ابن بكير للدارقطني

ابتدأه بأصحاب عبدالله بن عمر، وختمه بأصحاب يزيد بن أبي حبيب^(١).

فِيُخَلِّصُ إِلَى أَنْ الثِّقَّةَ الْوَارِدَ فِيهِ مِثْلَ هَذَا التَّضْعِيفِ النَّسْبِيِّ؛ يَبْقَى عَلَى أَصْلِ ثِقَّتِهِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي ضَبْطِهِ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْجَرَحِ، إِذْ لَيْسَ مُرَادًا مِنْهُ التَّضْعِيفُ كَمَا يَبْدُو، بَلْ يَرَادُ مِنْهُ التَّرْجِيحُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، وَهُوَ مَا يَعْرِفُ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْاِصْطِلَاحِ بِالشَّاذِّ، وَمُقَابِلُهُ الْمَحْفُوظُ، وَلَا يُسَمَّى شَاذًا إِلَّا عِنْدَ الْمَخَالَفَةِ لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ^(٢).

وَكَمَا أَنَّ مِنَ الرِّوَاةِ الثِّقَاتِ مَنْ ضَعْفُ فِي بَعْضِ شَيْوَخِهِ، فَكَذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ ضَعْفُهُ مُخْتَصًّا بِشَيْخٍ مَعِينٍ فِي بَلَدٍ مَعِينٍ، بِحَيْثُ يَكُونُ حَدِيثُهُ عَنْ هَذَا الشَّيْخِ بَعِينَهُ صَحِيحًا، وَلَكِنَّهُ تَحْمَلُ عَنْهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ فَضَعْفُ حَدِيثِهِ فِيهِ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي سَأَتَنَاوَلُهَا فِي الْمَطْلَبِ الثَّلَاثِ: الثِّقَاتُ الَّذِينَ ضُعِّفُوا فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ^(٣).



٧٣.

٢

(١) شرح على الترمذي، ٢/٦٦٥ -

(٢) قَالَ الْحَفَظُ لِإِبْرَاهِيمَ عَجْرٍ: «إِنَّمَا وَلَّفَ بِأَرْجَحِ مِنْهُ لِمَزِيدِ ضَبْطِ أَوْكَ ثَرَّةٍ عَدَّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حَوْوِهِ التَّرْجِيحُ، فَالْأَرْجَحُ وَيُقَالُ لَهُ: لَمْ يَخْطُ، وَمُقَابِلُهُ هُوَ الْوَجْجُ، يُقَالُ لَهُ: الشَّاذُّ». **ينظر:** نزهة النظ،

٧٠.

ص

٢.

٣

(٣) ص ٧٩

☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب:

☆ المثال الأول:

[د]

إسحاق بن إسماعيل، أبو يعقوب، المعروف بالطالقاني^(١)، ويعرف أيضاً باليتيم.

روى عن: جرير، وابن عينة، وغيرهما.

روى عنه: أبو داود، ويعقوب بن شيبه، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدّلون:

قال أبو بكر الاثرم، سمعت أبا عبدالله - يعني أحمد بن حنبل - يسأل عن إسحاق بن إسماعيل الذي يحدث في مدينه أبي جعفر، فقال: ما أعلم الاخيرًا.

وذكر الخطيب بسنده إلى أبي بكر المروزي أنه سمع أبا عبدالله سئل عن إسحاق بن إسماعيل فقال: لا أعلم الاخيرًا قلت، إنهم يذكرون أنه كان صغيراً، قال: قد يكون صغيراً يضبط.

وقال ابن معين - كما في رواية الدارمي عنه - : أرجو أن يكون صدوقاً.

وقال أيضاً - كما في رواية عبد الخالق بن منصور عنه - : صدوق.

وقال يعقوب بن شيبه: عثمان بن محمد، وإسحاق بن إسماعيل ثقتان وإسحاق أتقن من عثمان رواية وكان يحيى بن معين يوثق إسحاق بن إسماعيل جداً وعثمان بن محمد هو ابن

() ففتح الطاء المهملة، وبكسر الهمزة اللام (وفي جمع بلدان فتحها، بعدها القاف لثناة فح وفتح، وفي آخرها الموحدة، نسبة إلى "طالقان" بلدة بين مرو الروذ وبلخ مما يلي طالقان يقال لها: طالقان خراسان، الأسباب ٩٤ ٢-٣، جمع الـ بلدان ٦/٤.

تاريخ الداوي ١٨ ص ٧٧، سؤالات ابن الجنيدي ص ٧٥ رقم ٢٩٩، الجرح والتعديل ٢/٢١٢، لثقات الأبرج: بان: ١٣٨، تاريخ بغداد ٦/٣٣٢ تهذيب الكمال ١/١٨٥ - ١٨٤، تهذيب التهذيب ١/٢٠٦٢٠٥، لتقريب ١٢٧ رقم ٣٤٣.

أبى شيبة، من ولد أبى سعدة الذي دعا عليه سعد بن أبى وقاص.
وقال الآجري: سألت أبا داود عن إسحاق بن إسماعيل أقال: ثقة.
وقال عثمان بن خرزاذ: إسحاق بن إسماعيل الطالقاني ثقة ثقة.
وقال الدارقطني: ثقة.
 وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: من ثقات أهل العراق ومتقنيهم مستقيم الحديث جداً.

وقال ابن قانع: ثقة.

❖ ثانيا: المجرحون:

قال علي بن المديني: كان إسحاق بن إسماعيل معنا عند جرير، وكانوا ربما قالوا له -يعني البغداديين- جئني بتراب -وجرير يقرأ- فيقوم، وضعفه.
وقال في موضع آخر: "كان غلاماً، وذهب إلى أنه لم يضبط".
ونقله الحافظ ابن حجر في التقریب وقال: ثقة، تكلم في سماعه من جرير وحده.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر والتأمل في كلام النقاد يظهر جلياً أن العمل عند النقاد على تعديله، وقبول حديثه، ولم يخالف في ذلك سوى علي بن المديني ووافقه الحافظ ابن حجر، وغاية ما جرح به ضعف حديثه عند جرير لكونه تحمل صغيراً ولم يضبط، ولكن قول المعدلين مقدم هنا لعلمهم بالجرح، وردهم إياه، حيث قال أحمد بن حنبل: قد يكون صغيراً يضبط.
وقال ابن معين: كان عندي لا بأس به صدوقاً ولكنه يُبلى من الناس ولقد كلمني أن اكلم أمه تأذن له في الخروج إلى جرير، فكلمتها فأجابتنني أفخرج مع اثني عشر رجلاً مشاة، ولم يكن له تلك الأيام شيئاً قلت: فما بلي به من الناس؟ قال: يكذبونه، وهو صدوق.
قلت -ابن الجنيـد- : كان يُتَّهم تلك الأيام بالكذب أو الآن بعدما حدَّث؟ قال: لا، الآن بعد ما حدَّث، ثم قال يحيى: ما كان به بأس. فإذا انضاف إلى ذلك أن الدافع إلى هذا

الجرح هو الحسد الحاصل بين الأقران، كان أخرى بعدم القبول، لذا قال ابن حبان: حسده بعض الناس فحلف ألا يحدث حتى يموت، وذلك في أول سنة خمس وعشرين ومائتين، ومات في آخرها.

❖ والخاصة:

أن إسحاق ثقة مطلقاً، وما جرح به في سماعه من جرير وهو صغير، فغير مؤثر؛ لما استقر من صحة تحمل الصغير إذا ضبط، ولكون هذا الجرح مبنياً على كلام الأقران، وقد لاح منه أثر الحسد لإسحاق.

❖ وفاته:

توفي سنة ثلاثين ومائتين، وقيل: قبله.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

سعيد بن أبي سعيد واسمه كيسان المقبري، أبو سعد المدني، وكان أبوه مكاتبا لامرأة من أهل المدينة من بني ليث، والمقبري نسبة إلى مقبرة بالمدينة كان مجاوراً لها، وقال الحافظ الذهبي في السير: كان يسكن بمقبرة البقيع^(١).

روى عن: سعد، وأبي هريرة، وغيرهما.

روى عنه: مالك، والليث، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال ابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، وابن خراش، جميعهم: ثقة.

زاد ابن خراش: جليل، أثبت الناس فيه الليث بن سعد.

ونقل الترمذي عن يحيى بن سعيد القطان قوله: هو ثبت في الحديث جداً.

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: سعيد أوثق، يعني: من العلاء بن عبد الرحمن.

وقال أحمد، وابن معين: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) تاريخ الدوري ٢٠٠٧، تاريخ الداوي ٤، ١، لتاريخ الأوطى طبع خاري ٤٢، لتاريخ الكبير له ٧ ٤ ٤ طبعات خليف ٥ ٢، معرفة لثقات له جلي ٤٠٠٧، الجرح ولتعديل ٥٧٤، لثقات لأبج بان ٤ ٥، الكطل ٤ ٤ ٤، لتعديل و٤ جريح ٧ ١٠ ٧، تهذيب الكمال ٦٣ ١، سير أعلام النبلاء ٢ ١ ٢، ميزان التمدال ١ ٣ ١، الكلف: ٣ ١ ٣، تهذيب تهذيب الكمال ٦٤، لسان الميزان ٣ ١ ٠ ٩، تهذيب لتهذيب ٣ ١ ٢ ٧، لتقريص ٧٩ ٣ رقم ٢٣٣٤، هدي لساري ص ٥٦، جلع ٤ حصيط ٥ ١. خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ١ ٣ ١ ٣، شرح ٣، شرح لعل الترمذي لابن رجب ٧٨/٢ ٤.

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال يعقوب بن شيبة: قد كان تغير وكبر واختلط قبل موته يقال بأربع سنين، وكان شعبة يقول: ثنا سعيد المقبري بعد ما كبر.
وقال الواقدي: اختلط قبل موته بأربع سنين.
وتبعه في هذا القول ابن سعد، وابن حبان.
وقال علي بن المديني: قال ابن عجلان: كان سعيد بن أبي سعيد يسندھا عن رجال عن أبي هريرة فاختلطت عليه، فجعلھا عن أبي هريرة.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر لأقوال النقاد في سعيد المقبري، يجدھم على توثيقه، ويكفي رواية أصحاب الأمھات الست دليلًا على توثيقه، ومن جرحه إنما جرحه بجارحين:
الأول: أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، التي سمعھا منه مباشرة وبواسطة.
والثاني: أنه اختلط قبل موته.

أما بالنسبة لاختلاط أحاديث أبي هريرة عليه، فقد ثبت سماع أبي سعيد المقبري من أبي هريرة، وأيضًا سمع عنه بواسطة أبيه، وأبوه ثقة فلا يضر ذلك أحاديثه لاسيما والواسطة معروفة بالتوثيق، قال الترمذي: قال يحيى بن سعيد: "ابن عجلان لم يقف على حديث سعيد المقبري ما كان عن أبيه عن أبي هريرة، وما روى هو عن أبي هريرة".

وقال أيضًا: قال عبدالله -أي ابن الإمام أحمد- قال أبي: "بلغني عن يحيى بن سعيد قال: لم يقف ابن عجلان على حديث سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، فترك أباه، فكان يقول: سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأصح الناس حديثًا عن سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جدًا".

قال الحافظ العلائي: "ما كان من حديثه مرسلا عن أبي هريرة فإنه لا يضر؛ لأن أباه الواسطة" اهـ.

وأما الاختلاط فنعم اختلط قبل موته^(١)، والرجل ثقة، وحديثه صحيح خرَّج في

(١) أما الحافظ الذهبي فقد تناقض في إثبات هذا الاختلاط من عدمه، فقد نفى هذا الاختلاط في أول كلامه في الميزان حين قال: ثقة حجة شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط، ثم أثبت في نفس الترجمة كما هو مثبت أعلاه في نص رد الجرح.

الكتب الستة، رمز له الحافظ الذهبي في الميزان بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وما قيل عنه من نسبة الاختلاط إليه، فلا يضره، لكونه لم يحمل عنه أحد بعد الاختلاط، وعل كل فم ثبت أن أحداً أخذ عنه بعد اختلاطه.

قال الحافظ الذهبي: "قلت: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط؛ فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعبه يسيل فلم يحمل عنه" اهـ.

وقال ابن عدي: وإنما ذكرت سعيد المقبري في جملة من اسمه سعيد؛ لأن شعبة يقول: ثنا سعيد بعد ما كبر، وأرجو أن سعيداً من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير.

ولهذا رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة، بل إن الحافظ ابن حجر لا يثبت هذا الاختلاط، بدليل أنه قال في هدي الساري: مجمع على ثقته، لكن كان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر، وابن حبان، وانكر ذلك غيرهم). وإنما الذي أثبت عليه التغير، فقد قال في التقريب: "ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين"، وفرق بين الاختلاط والتغير.

❖ والخاصة:

أن المقبري ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة، ولم يحمل عنه أحد بعد اختلاطه، فجرحه إذاً لأجل الاختلاط جرح مردود.

❖ وفاته:

اختلف في سنة وفاته، فقال البخاري: مات بعد نافع، وقال نوح بن حبيب: مات سنة ١١٧، وقال يعقوب بن شعبة وغيره: مات في أول خلافة هشام، وقال ابن سعد وابن أبي خيثمة: مات في آخر خلافة هشام سنة ١٢٣، وقال أبو عبيد: مات سنة ٢٥، وقال خليفة: سنة ٢٦.

* * * * *

المثال الثالث:

[خ د]

علي بن الجعد بن عبيد الهاشمي مولا هم، أبو الحسن الجوهرى البغدادي^(١).

روى عن: شعبة، ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب، وغيرهما.

روى عنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال أحمد: ثقة، وكذا قال كل من: مسلم، وابن معين - في رواية عبد الخالق بن منصور -، وصالح بن محمد الأسدي، والدارقطني، وابن قانع، ومطين.

زاد الدارقطني: مأمون، وابن قانع: ثبت.

وزاد أحمد - فيما نقله عنه ابن عدي - : أكتب عنه، وإن كان حديثه قليلاً، عنده تُتَفَ حسان.

وقال محمد بن حماد المقرئ: سألت يحيى بن معين عن علي بن الجعد، فقال: ثقة صدوق، ثقة صدوق، قلت: فهذا الذي كان منه؟ فقال: أيش كان منه؟ ثقة صدوق.

وقال أبو زرعة: كان صدوقاً في الحديث.

وقال أبو حاتم نحوه: كان متقناً صدوقاً، ولم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى: قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري، ويحيى الحماني في حديث شريك، وعلي بن الجعد في حديثه.

(١) ط بقات الكبرى ٣٣، لتاريخ الكلبير لخباري ٦٦ ٢، ط وال الرجال ٣٣ ٣، الجرح ولتعديل ١٧، لثقات لأبج بان ٦٦ ٤، سؤالات الحكص ٧ ٤ ٢ رقم ١١٤، الضعفاء للعقيلي ٢٢٤ ٢، الكطل ٦٦ ٣، تاريخ بغداد ١١ ٦ ٣، تهذيب الكمال ٢٢ ٧، المغني ٧ ٢، ميزان الله تدال ١١ ٣، الكلف ٧ ٢، لسان الميزان ٩ ٤ ٣، تهذيب لتهذيب ١٧ ١، لتقريب ص ٦٩ رقم ٤٧٢، لسلسلتا جرحه بالأبني ٦٩٥/١.

وقال النسائي: صدوق.

وعن موسى بن داود قال: ما رأيت أحفظ من علي بن الجعد، كنا عند ابن أبي ذئب فأملئ علينا عشرين حديثاً، فحفظها وأملأها علينا.

وقال خلف بن سالم: سرت^(١) أنا، وأحمد، ويحيى، إلى علي بن الجعد، فأخرج إلينا كتبه وألقاها بين أيدينا وذهب، فلم نجد فيها إلا خطأ واحداً، فلما فرغنا من الطعام، قال: هاتوا، فحدث بكل شيء كتبناه حفظاً.

وقال ابن معين: في سنة ٢٢٢^(٢) كتبت عن علي بن الجعد منذ أكثر من ثلاثين سنة.

وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين: علي بن الجعد أثبت البغداديين في شعبة، قلت له: فأبو النضر؟ فقال: وأبو النضر، وقال الحسين بن فهم: سمعت ابن معين في جنازة علي بن الجعد يقول: ما روى عن شعبة - أراه - يعني من البغداديين أثبت من هذا - يعني علي بن الجعد - فقال له رجل: ولا أبو النضر؟ قال: ولا أبو النضر، قال: ولا شعبة؟ قال: خرب الله بيت أمه إن كان مثل شعبة، قال ابن فهم: فعجبنا منه.

وعن ابن معين قال: كان علي بن الجعد رباني العلم.

وقال أبو علي الحسين بن إسماعيل الفارسي: سألت عبدُوسَ عبد الله بن محمد بن مالك بن هانئ النيسابوري عن حال علي بن الجعد فقال: ما أعلم أني لقيت أحفظ منه، فقلت: كان يتهم بالجهم، فقال: قد قيل هذا، ولم يكن كما قالوا، إلا أن ابنه الحسن بن علي كان على قضاء بغداد وكان يقول بقول جهم، وكان عند علي بن الجعد عن شعبة نحواً من ألف ومئتي حديث، وكان قد لقي المشايخ، فزهدت فيه بسبب هذا القول ثم ندمت بعد.

وقال ابن عدي: ومع هذا كله، علي بن الجعد ما أرى بحديثه بأساً، ولم أر في رواياته إذا حدث عن ثقة حديثاً منكراً فيما ذكره، والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحيحه.

(صرت).

(١) في تاريخ بغداد بالصاد

تين.

ن وماء

(٢) في تاريخ بغداد: في سنة خمسٍ وعشري

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو الحسن السوسي: سمعت النفيلي يقول: لا ينبغي أن يكتب عنه قليل ولا كثير، وضعف أمره جداً.

وقال الجوزجاني: متشبه بغير بدعة، زائع عن الحق.

وقال مسلم: ثقة، لكنه جهمي.

قال توبة: من قال القرآن مخلوق لم أعنفه.

وقال زياد بن أيوب: كنت عند علي بن الجعد فسألوه عن القرآن، فقال: القرآن كتاب الله، ومن قال مخلوق لم أعنفه.

وأما أحمد بن حنبل فما مكن ولده عبدالله من الأخذ عنه.

وقال العقيلي قلت لعبدالله بن أحمد: لمَ لم تكتب عن علي بن الجعد؟ قال: نهاني أبي أن أذهب إليه فكان يبلغه عنه أنه تناول أصحاب النبي ﷺ.

وقال زياد بن أيوب أيضاً: سأل رجل أحمد عن علي بن الجعد؟ فقال الهيثم: ومثله يُسأل عنه؟ فقال أحمد: أمسك، قال: فذكره رجل بشر^(١)، فقال أحمد: ويقع في الصحابة.

وقال أبو يحيى الناقد: سمعت أبا غسان الدوري يقول: كنت عند علي بن الجعد فذكروا حديث ابن عمر: كنا نفاضل على عهد رسول الله، فنقول: خير هذه الأمة بعد النبي: أبو بكر، وعمر، وعثمان، فيبلغ النبي ﷺ فلا ينكر، فقال علي: انظروا إلى هذا الصبي، هو لم يحسن أن يطلق امرأته يقول: كنا نفاضل؛ وقال أيضاً: كنت عند علي بن الجعد فذكروا حديث النبي ﷺ أنه قال للحسن: إن ابني هذا سيد، قال: من^(٢) جعله سيداً.

وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي: قلت لعلي بن الجعد: بلغني أنك قلت ابن عمر ذاك الصبي، قال: لم أقل، ولكن معاوية ما أكره أن يعذبه الله.

(١) في الضعفاء للعقيلي تحرفت إلى سني، ولم لطلاب ما أثبت به المزي وتبعه فيه الخط ظابح جرح.

(٢) في تاريخ بغداد ومعه واه من الكتب (ما).

وقال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود: أيما أعلى عندك علي بن الجعد، أو عمرو بن مرزوق؟ قال: عمرو أعلى عندنا، علي بن الجعد وُسْم بميسم سوء، قال: ما يسوءني أن يعذب الله معاوية.

وقال هارون بن سفيان المستملي: كنت عند علي بن الجعد فذكر عثمان بن عفان فقال: أخذ من بيت المال مائة ألف درهم بغير حق، فقلت: لا والله ما أخذها، ولئن كان أخذها ما أخذها إلا بحق؛ قال: لا والله ما أخذها إلا بغير حق؛ قال قلت: لا والله ما أخذها إلا بحق. وقال أبو زرعة: كان أحمد لا يرى الشكاية^(١) عنه، ورأيته مضروباً عليه في كتابه.

وحكى العقيلي عن ابن المديني ما يقتضي وهنه عنده، ولفظه: حدثنا عبدالله بن أحمد حدثني بعض أصحابنا عن علي بن المديني قال: وممن ترك حديثه عن شعبة علي بن الجعد وعدد جماعة، فقالوا لعلي بن المديني: (١) ابن الجعد ما له؟ قال: رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف.

وقال عبدالله بن أحمد: ما رأيت عنده في الجامع إلا بعض صبيان. قال ابن عدي: بلغني عن أحمد أنه ضعفه.

✽ بيان الجرح المردود:

إن الناظر لأقوال أهل العلم والحقاق من النقاد في علي بن الجعد يجدهم على أنه ثقة ثبت، إلا أنه جرح بعدة جوارح منها:

- ١- رمي بالتشيع.
- ٢- أنه يقع في أصحاب النبي ﷺ.
- ٣- أنه جهمي.
- ٤- أنه لم يضبط حديثه عن شعبة.

(١) هذا كما في تهذيب التهذيب ١، وأما ما عدا من كتاب فففيها: كتابه. وهذه موطأ صحيح، والدليل قوله: ورأيت بضرباً عليه في ك تاب ٤.

(٢) هكذا فيما وقفت عليه من الكتب، وفي الضعفاء للعقيلي: فطم، ولمل ما أثبتته موطأ واب.

فأما انه رمي بالتشيع، فلأنه كان يقع في عثمان رضي الله عنه، فإن ثبت ذلك فبئس ما صنع، ولكن نقول كما قال الجوزجاني - وسبق مراراً - : "احتمل الناس حديث مثل هذا الصنف لما عرفوا من اجتهادهم في الدين والصدق والأمانة ولم يتوهم عليهم الكذب وإن بلوا بسوء رأيهم".

وقد قال أبو محمد البندار بشار: لم أجد له ذكرًا ولا رواية في كتب الشيعة. وأما ماجاء عن أحمد بن حنبل من الكلام في علي بن الجعد، فقد نقله ابن عدي بحكاية البلاغ^(١) إشارة إلى ضعف هذا القول عنده، وأثبت بالسند المتصل بالسماع أن أحمد وثقه، ويحمل نهيه لابنه عن الكتابة عن علي لكلامه في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم زجرًا له، وردعًا لغيره، وقد عُرف عن أحمد رحمته الله تشدده في باب العدالة؛ وإلا فالرجل ضابط لحديثه. وأما أنه جهمي، فرده أبو علي الحسين بن عبدالله بن محمد بن مالك بن هانئ النيسابوري، وقال: قد قيل هذا ولم يكن كما قالوا، إلا أن ابنه الحسن بن علي كان على قضاء بغداد، وكان يقول بقول جهم. وأما أنه لم يضبط حديثه عن شعبة - كما قال ابن المديني - فقد قال الحافظ ابن حجر: فإن ثبت هذا فلعله كان في أول الحال لم يثبت فضبط كما قال أبو حاتم فيما تقدم. وعلى كل حال؛ فالرجل ثقة ثبت، فقد قال عنه الحافظ الذهبي في المغنى والميزان: حافظ ثبت ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(هـ) إشارة إلى أنه مختلف فيه، والعمل على توثيقه.

وقال عنه في التقريب: ثقة ثبت، رمي بالتشيع.

وقال المحدث الألباني: ثقة ثبت.

❁ والخلاصة:

أن علي بن الجعد ثقة، ضابط لحديثه، وما قيل فيه من الجرح فمن قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال حنبل بن إسحاق: ولد سنة ١٣٣ هـ، ومات سنة ثلاثين ومائتين.

وقال ابن سعد: علي بن الجعد ولد في أول خلافة بني العباس سنة ١٣٦ هـ، ومات في سنة ٢٢٣ هـ، وله يوم توفي ست وتسعون سنة وستة أشهر^(١).

قال الحافظ ابن حجر: هذا وهم بين في موضعين:

الأول: أن أول خلافة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين لا سنة ست.

الثاني: أن من يولد سنة ٦ ويموت سنة ٣ لا يوفي عمره ستاً وتسعين بل يكون ٩٤ فقط.

* * * * *

ضعين:

(١) قال الحافظ ابن حجر: هذا وهم بين فيهما و

الأول: أن أول خلافة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين لا سنة ست.

الثاني: أنه من يولد سنة ٦ ويموت سنة ٣ لا يوفي عمره ستاً وتسعين بل يكون ٩٤ فقط.

المثال الرابع:

[ع]

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب^(١) واسم أبي ذئب هشام بن شعبة، أبو الحارث القرشي العامري المدني^(٢).

روى عن: عكرمة، وشرحيل بن سعد، وغيرهما.

روى عنه: ابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما.

(١) قال محمد بن عمر الواقدي: ولد سنة ثمان ، وكان من أروع الناس وأودعهم ثم قال الواقدي تلميذه: وكان يصلي الليل طمحا ويحتمد في الحياض ، ولو قيل له : إن القيامة يوم غدا ما كان فيه مزيل من الإجماع ، أبخ نبطوه قال : كان خطيبا يوم يومًا ويفطرونه ، ثم سرطاه ، وكان شديد الحلا ، يشتم على الخبز والتمية ، وله قميص وطيلسان مئتم وفيه ويصيف ، قال : وكان من رجال الناس صرامة وقولًا طمحا ، وكان يحفظ حديثه ، لم يكن يكتب ، وكان يروح إلى الجمعة باكرا ، فيصلي إلى أن يخرج الإمام ، ورأى به يأتي دار أجداده عند الصفا فيأخذ كراءه ، وكان لا يغير شيئا .^٤

ولما خرج محمد بن عبد الله بن حسن ، لزمه إلى أن نقل محله ، وكان أمير المدينة من بن زيد يجري على ابن أبي ذئب كل شهر ستة دينار ، وقد دخل مرة على والي المدينة ، هو عبد الصمد بن علي بن محمد بن حنظلور فكله في شيع ، فقال عبد الصمد بن علي : إني لأراك مرثيا ، فأخذه ودا وقال له : من أراي ؟ فوالله للناس عندي أه من هذا .

ثم قال هذا كله ابن سعد في طبقاته من الواقدي ، قال الفهرستي : الواقدي وإن كان لا نزاع في ضعفه فهو صادق الدلالة .^٥ سان ك بير القدر .

قال الباحث : لم أقف عليه في طبقات الكشي ، حيث إن لم يذكر فيه طبقات الرابعة إلى السابعة ، والمصنفه المزي في تهذيب الكلام ، وشرح جري في تهذيب التهذيب ، واخترت ما ذكره الحافظ الفهرستي في سير أعلام النبلاء .

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني رقم ١٣٤ ، تاريخ الدوري ٢/ ٥ ، تاريخ الداوي ٨ رقم ٤٠ ، العلل رواية المروزي عن أحمد ص ٣٣ رقم ٦ ، سؤالات أبي داود لأحمد رقم ١ ، الجرح ولتعديل ١٣٧ ، لثقات الأبرج بان ٩٧/ ٣ ، تاريخ بغداد ٩٧/ ٣ - ١ ، تهذيب الكمال ٤٦٠ - ٤٠٤ ، سير أعلام النبلاء ١٣٧ ، ميزان الأخوتال ٣/ ٢٠ ، لباعث شيث شرح تصار طوم الحديث ١٠ ، بحر اللص ٧٣ ، تهذيب التهذيب ١/ ١ ، لتقريب ص ٨٧ رقم ٢٢٢ ط بقات الحفاظ ص ٩٦ رقم ٧٥ .^١

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال علي بن المديني - كما في سؤالات ابن أبي شيبة، وأحمد - كما في رواية المروزي وسؤالات أبي داود له، ويحيى بن معين كما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه عن إسحاق بن منصور عنه ويعقوب بن شيبة - كما في تاريخ بغداد -، والنسائي - كما في تهذيب الكمال -، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والخليلي - كما في تهذيب التهذيب، ولم أقف عليه في الإرشاد - جميعهم قالوا: ثقة.

زاد أحمد في سؤالات أبي داود له: كان صدوقاً أفضل من مالك بن أنس، إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه، ابن أبي ذئب كان لا يبالي عمن يحدث.

وزاد يحيى بن معين - كما في رواية أحمد بن سعيد بن أبي مريم فيما نقله المزي: وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي؛ وزاد أبو حاتم: يفقهه أوثق من أسامة ابن زيد، وزاد الخليلي: أثنى عليه مالك فقيه من أئمة أهل المدينة، حديثه مخرج في الصحيح إذا روى عن الثقات فشيوخه شيوخ مالك، لكنه قد يروي عن الضعفاء.

نقل المزي عن أبي داود قال: سمعت أحمد بن صالح يقول: شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي.

ونقل الخطيب قال يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي: ما فاتني أحد فأسفت عليه، ما أسفت على الليث، وابن أبي ذئب.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه الحجازيون وأهل العراق، وكان من فقهاء أهل المدينة وعبادهم، وكان من أقول أهل زمانه بالحق.

قال أبو داود: سمعت أحمد ذكر حماد الخياط يقول: كان ابن أبي ذئب يشبه سعيد بن المسيب.

قل لأحمد: خُلف مثله ببلاده؟ قال لا، ولا بغير بلاده.

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال ابن حبان: وكان مع هذا يرى القدر، وكان مالك يهجره من أجله.
وقال جعفر بن أبي عثمان عن ابن معين: لم يسمع ابن أبي ذئب من الزهري يعني أنه عرض.

وقال أحمد - كما في رواية المروزي - : لما سئل عن ابن أبي ذئب في الزهري: كذا وكذا، حدث بأحاديث، كأنه أراد خولف.

وقال علي بن المديني - كما في سؤالات ابن أبي شيبة - : ثقة، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، روايته عن الزهري خاصة تكلم فيها بعضهم بالاضطراب.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر لأقوال الأئمة من أعلام هذا الشأن في ابن أبي ذئب يجدهم كادوا أن يطبقوا على أنه ثقة فقيه فاضل، ومن جرّحه فإنه جرحه بأميرين، وهما مردودان على قائلهما:

الجرح الأول: أنه كان يرى القدر، ووجه رد هذا الجرح أن الذين نقلوا عنه هذه الفرية، إنما نقلوها عن مجرد التخمين والظن، ولم يتثبتوا عند قذفهم الناس، فقد قال أحمد بن علي الأبار: سألت مصعبًا الزبيري عن ابن أبي ذئب وقلت له: "حدثونا عن أبي عاصم أنه قال: إن كان ابن أبي ذئب قدرًا، فقال: معاذ الله، إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهل القدر وضربوهم ونفوهم، فجاء قوم من أهل القدر فجلسوا إليه، فاعتصموا به من الضرب، فقال قوم: إنما جلسوا إليه؛ لأنه يرى القدر، فقد حدثني من أثق به أنه ما تكلم فيه قط".

وقال الواقدي: كان من أروع الناس وأفضلهم، وكانوا يرمونه بالقدر وما كان قدرًا، لقد كان يتقي قولهم ويعيبه، ولكنه كان رجلاً كريماً يجلس إليه كل واحد ويغشاه فلا يطرده، ولا يقول له شيئاً، وإن مرض عاده، فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه.

قال الحافظ الذهبي: "قلت: كان حقه أن يَكْفَهَر في وجوههم، ولعله كان حسن الظن بالناس"، وقال أيضًا - كما في الميزان -: "وقد نفى القدر عنه الواقدي وغيره".

الجرح الثاني: هو تضعيفه في الزهري؛ لأنه لم يسمع منه، إنما هو عرض، وقد تفاوتت عبارات الأئمة في جرحه، والسبب واحد، وهذا أيضًا مردود، ووجه رده ما قاله عبدالله بن أحمد قال: قلت لأبي: سمع ابن أبي ذئب من الزهري؟ قال: نعم سمع منه، قلت: إنهم يقولون لم يسمع منه، قال: قد سمع من الزهري، وقال الفلاس: ابن أبي ذئب في الزهري أحب إلي من كل شامي.

وقال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: فابن أبي ذئب ما حاله في الزهري؟ فقال: ابن أبي ذئب ثقة.

وقال الخليلي: ثقة أثنى عليه مالك، فقيه من أئمة أهل المدينة، حديثه مخرج في الصحيح، إذا روى عن الثقات فشيؤحه شيوخ مالك، لكنه قد يروي عن الضعفاء، وقد بين ابن أخي الزهري كيفية أخذ ابن أبي ذئب عن عمه، قال: إنه سأل عن شيء فأجابه، فرد عليه فتقاولا، فحلف الزهري أن لا يحدثه، ثم ندم ابن أبي ذئب فسأل الزهري أن يكتب له أحاديث من حديثه، فكتب له فكان يحدث بها.

وعلى كل حال؛ فإن ما طعن فيه من هذه الجهة لا يعتد به، ولو فرض صحة هذا الطعن، وأن روايته عن الزهري كانت عرضًا، وليست سماعًا، فإن العرض - كما قال يعقوب بن شيبه -: عند جميع من أدركنا صحيح أ.هـ.

والرواية بها سائغة عند العلماء إلا عند من لا يعتد بخلافهم، كما نبه إليه ابن كثير في اختصار علوم الحديث.

لهذا قال عنه الحافظ الذهبي - في الميزان -: أحد الأعلام الثقات، متفق على عدالته - وقال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه فاضل.

❖ والخاصة:

أن ابن أبي ذئب ثقة مطلقاً، ولا يقدح فيه ما جرح به من بدعة القول بالقدر لعدم صحة ثبوتها عنه، ولا يؤثر في وثاقته مطلقاً ما قيل عن روايته عن الزهري؛ لثبوت سماعه منه، ولأن العرض إن ثبت وحده دون السماع فسائغ عند العلماء إلا عند من لا يعتد بخلافهم، فإذا تقرر هذا فإن ما جرح به لا يعتد به، لكونه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال أبو إبراهيم بن المنذر، عن ابن أبي فديك: مات سنة ثمان وخمسين ومائة، وقال أبو نعيم، وابن حبان، وغيرهما: مات سنة تسع وخمسين.
قال ابن حبان: كان له يوم مات تسع وسبعون سنة.

المطلب الثالث: الثقات الذين ضُغِّفُوا في بعض البلدان

رواة الحديث كغيرهم من البشر- يُتَقَنُّونَ، ويخطئون، يحفظون وينسون، كذلك يقيمون في بلادهم ويرتحلون، فما دام الحال كذلك؛ فإنه لا يضرُّ الثقة منهم ما نسب إليه من الخطأ والوهم فيما حدَّث به في حالة ضعف طرأت عليه، ومن هذه الحالات التي تطرأ على الثقات -وعلى غيرهم أيضاً- : الارتحال من بلدانهم إلى غيرها، قاصدين سنة المحدثين في الطلب ونشر العلم، وقصد العلو، والحج، ونحوها من المقاصد السامية.

ومن البدهي أن تكون حالة الراوي أثناء ارتحاله إلى غير بلده، غير حالته أثناء استقراره في بلده بين مشايخه، وحضور أصوله، فإن من الرواة مَنْ ضَبَطَهُ في كتابه دون حفظه، ومنهم مَنْ ضَبَطَهُ وإتقانه في حفظه، لكن رحل بعد ما كبر وشاخ، فَحدَّث له ما يحدث للكبير من التغيّر، وحينئذٍ إذا حدَّث الواحد منهم من حفظه من غير بلده، أو صادف شيخاً فسمع منه معتمداً على حفظه؛ وقع له في حديثه أوهام وأخطاء، فيغترّ به من لم يعرف حاله من غير أهل بلده، فيحدّثون عنه على الخطأ والتوهم، فتقع الأوهام والمناكير في حديثهم عنه.

قال الحافظ ابن رجب ̎: «من ضُغِّفَ في حديثه في بعض الأماكن دون بعض على ثلاثة أضرب:

الأول^(١): من حدَّث في مكان لم يكن معه فيه كتب فخلط، وحدَّث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.

(١) ذكر في نسخة توطأ: معلم بن راشد، هشام بن عرق، بدال بن عبد الله بن أبي الزنط، يزيد بن هارث، عبد الرزاق بن همام الصنعيني، بيد الله بن عمر العُيَني، الوليد بن سلم الدمشقي.

الثاني^(١): من حدّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدّث عن غيرهم فلم يحفظ.

الثالث^(٢): من حدّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عن غيرهم فلم يقيموا حديثه^(٣)؛ لأن أهل كل بلد لهم اصطلاح في كيفية الأخذ من التشدد والتساهل وغير ذلك، والشخص أعرف باصطلاح أهل بلده^(٤).

قال حماد بن زيد: «كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل، ويحدّث عنه، ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلده، وجدناه على غير ما يقول^(٥)».

وكان يقول: «بلدي الرجل أعرف بالرجل^(٦)»، ولهذا اعتبر أئمة الثقل حديث إسماعيل بن عياش، فما وجدوه من الشاميين احتجوا به، وما كان من الحجازيين والكوفيين وغيرهم؛ لم يلتفتوا إليه، لما يوجد في حديثه من النكارة إذا رواه عن الغرباء^(٧). وتكمن فائدة معرفة هذا المطلب في الترجيح عند التعارض بين الرواة فيما حدّثوا به، فقد ذكر الحازمي في كتابه "الناسخ والمنسوخ" من ضمن المرجّحات: أن يكون الحديث سمعه الراوي من مشايخ بلده، والثاني سمعه من الغرباء، فيرجّح الأول، وهذا مما يدل على عناية النقاد بتتبع أحوال الرواة في حلّهم وترحالهم، بل بلغ بهم الشأن، أن يتتبعوا أوهام الرواة فينبّهوا عليها، وهو موضوع المطلب التالي^(٨).

(١) ذكر فيه خمس طرق: إسماعيل بن عياش، بقية بن الوليد، معمر بن راشد، فرج بن فضالة، خالد بن مخلد القطواني.

(٢) ذكر فيه ثلاث طرق: زهير بن محمد الخراساني، محمد بن عبد الله بن أبي خنفرة، أيوب بن عبد الله بن أبي خنفرة.

(٣) شرح طحل الترمذي لابن زبج، ٢/ ٦٢ - ٦٠.

(٤) الناسخ والمنسوخ لمحاويجي، ص ٤.

(٥) الكفائي، ٣٣٧. (٦) الجرح لسباب. ق.

(٧) الناسخ والمنسوخ لمحاويجي، ص ٤.

(٨) ص ٨٦ (٢).

وقال أبو اليمان: كان أصحابنا لهم رغبة في العلم وكانوا يقولون: نجهد، ونتعب، ونسافر، فإذا جئنا وجدنا كل ما كتبنا عند إسماعيل بن عياش.

وقال يحيى بن معين مرة - في رواية الدورى - : ثقة، وكذا قال يعقوب الفسوي وزاد: عدل، أعلم الناس بحديث الشام، وأكثر ما قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش فقال: ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه. قيل ليحيى: أيما أثبت بقية أو إسماعيل؟ قال: كلاهما صالحان.

وقال عثمان الدارمي عنه: أرجو أن لا يكون به بأس.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم.

وقال أبو بكر المروزي: سألته - يعني أحمد - فحسن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم.

وقال أبو داود عنه: ما حدث عن مشايخهم، قلت: الشاميين؟ قال: نعم، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير.

وقال أحمد بن الحسن عنه: إسماعيل أصلح بدنًا من بقية.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان يوثق فيما روى عن أصحاب أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف، وقال الفلاس نحو ذلك.

وقال عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق.

وقال دحيم: إسماعيل في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين، وكذا قال البخاري، والدولابي، ويعقوب بن شيبة.

وقال النسائي: صالح في حديث أهل الشام.

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال علي بن المديني: كان عبدالرحمن لا يحدث عنه.
وقال وكيع: أخذ مني أطرافًا لإسماعيل بن أبي خالد فرأيتُه يخلط في أخذه.
وقال الجوزجاني: سألت أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش وبقيّة، فقال: كل منهم كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة.
قال الجوزجاني: أما إسماعيل فما أشبه حديثه بثياب سابور، يُرَقَم على الثوب المائة، ولعل شراه دون عشرة، وكان من أروى الناس عن الكذابين، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منهم في حديث غيره.
وقال أبو حاتم: لئن يكتب حديثه، لا أعلم أحدًا كفَّ عنه إلا أبو إسحاق الفزاري.
وفي مقدمة صحيح مسلم عن أبي إسحاق الفزاري: أكتب عن بقيّة ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل ما روى عن المعروفين ولا غيرهم.
وفي الضعفاء للعقيلي عن الفزاري ذكر إسماعيل فقال: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه.

وقال ابن المبارك: لا أستحلي حديثه.
وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم.
وقال الحاكم: هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه.
وروي عن علي بن حجر أنه قال: ابن عياش حجة لولا كثرة وهمه.
وقال ابن حبان: كان إسماعيل من الحفاظ المتقين في حديثهم، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألّزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، فمن كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه أكثر، خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه^(١).

(١) قوله لم يشبه في ذكره لفظ لم في تعليقه أشاروا إلى ضعفه في غيره بل بله، لذا لم أعُدْ ذكره في لفظ ول الترجمة بدون فائدة.

✽ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على تعديله، وقبول حديثه عن أهل بلده، إذا كان من فوقه في السند من أهل الاحتجاج، وأما حديثه عن الغرباء (الحجازيين، والعراقيين، وغيرهم) فلا يحتج به.

وقد بين ابن معين وابن حبان السبب في صلاح حديثه عن الشاميين، وضعفه فيمن سواهم، فقال ابن معين في رواية ابن أبي شيبة: «ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم».

وقال ابن حبان: «كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حديثه، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلطوا فيه».

ومن أطلق القول بتوثيقه فيحمل على حديثه عن الشاميين، ومن ضعفه مطلقاً فيحمل على حديثه عن الغرباء فلا تعارض بين الفريقين.

وأما ترك أبي إسحاق الفزاري إياه فليس لأجل الحديث، ولكن للمعتقد؛ لأن إسماعيل قال عن أبي إسحاق: «أيا رجل لولا أنه شكّي» فنقلت هذه المقولة لأبي إسحاق فترك إسماعيل لأجل هذا، علّق الحافظ الذهبي على قول إسماعيل في أبي إسحاق فقال: «هذا يدل على أن إسماعيل كان لا يرى الاستثناء في الإيمان، فلعله من المرجئة».

وعدّ إسماعيل بن عياش من المرجئة لأجل هذا، لا يقدح فيه لأن إرجاءه ليس الإرجاء المذموم، بل هو من الإرجاء الذي قيل فيه الإرجاء السني.

وأما ما نسبته إليه وكيع من التخليط في حديث إسماعيل بن أبي خالد فصحيح لا يعارض قول الجمهور في إسماعيل بن عياش؛ لأن ابن أبي خالد عراقي، لا شامي.

وما ذكر عنه من عدم الحفظ أو سوءه فمحمول على حديثه عن الغرباء، وأما تعميم هذا الحكم فليس بصحيح، بل هو مردود.

هذا وقد قال عنه الحافظ الذهبي: كان من أوعية العلم إلا أنه ليس بمتقن لما سمعه

بغير بلده، فإنه كان يعتمد على حفظه، فوقع خلل في حديثه عن الحجازيين وغيرهم. وقال في سير أعلام النبلاء: روى عن خلق من الحجازيين والعراقيين، وهو فيهم كثير الغلط بخلاف أهل بلده؛ فإنه يحفظ حديثهم، ويكاد أن يتقنه إن شاء الله، وكان من بحور العلم، صادق اللهجة، متين الديانة، صاحب سنة واتباع، مخلط في غيرهم. ورمز له في اللسان بـ(هـ) يعني أنه مختلف فيه، والعمل على توثيقه. وقد روى له البخاري في جزء "رفع اليدين في الصلاة" والباقون، سوى مسلم، لذا قال الحافظ الذهبي: وما خرج له في الصحيحين شيئاً.

❖ والخاصة:

أن إسماعيل بن عياش ثقة في حديثه عن أهل بلده، ضعيف فيمن عداهم، أما تعميم الحكم بضعفه فمردود.

❖ وفاته:

مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثمانين.



المطلب الرابع: الثقات الذين تُكَلِّمُ فيهم لأحاديث وهموا فيها

مما لا يخفى أن الوهم والخطأ من صفات البشر، لا يكاد يسلم منه أحد، حتى قال ابن معين: «لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب»^(١).

الوَهْم: بفتح الهاء المهملة، يعني: الغلط، قال ابن فارس: وَهْمْتُ: غَلِطْتُ، أَوْهَمَ وَهْمًا. أما الوَهْم بسكون الهاء فمن معانيه: وَهَم القلب، يعني: خطراته، يقال: وَهَمْتُ أَمَّهُم، وَهَمًا، إذا ذهب وَهْمِي إليه^(٢).

قال اللكنوي: والمضارع من وهم وَهَمًا بفتح الهاء: يوهم، لا (يهم) كما ينطقه المحدثون، ولكن الملاحظ في استعمال المحدثين أنهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل قالوا في الماضي: (وهم) وفي المضارع (يهم)، فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، وهو ما يقول فيه الصرفيون: من باب تداخل اللغتين، فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً: (صدوق يهم) فيستعملون فعل (يهم) في موضع (يوهم)، وما رأيت في كلامهم إلى الآن يوهم^(٣).

والوَهْم كما يكون في الحفظ، كذلك يكون في الكتابة والقول، نقل السيوطي أن الحافظ أبا الحجاج المزني ذكر في الأطراف: أن الوهم تارة يكون في الحفظ، وتارة يكون في القول، وتارة يكون في الكتابة^(٤).

فلعموم البلوى بالوَهْم لم يشترط العلماء في الثقة سلامته منه؛ لأنها صفة البشر-

(١)	لسان الميِّثا، ٩/١	١	٠	١
(٢)	القطوس لم يحيط، ص ٢٦٨	١	٠	١
(٣)	الرفع والتكميل	٣	ص	٥٥١
(٤)	تدريب الراوي	٤	٨/٢	٥٠

كما قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون»^(١).

فالخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، قال ابن حبان: «فأما عند الوهم بهم، أو الخطأ يخطئ لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته، وصحة سماعه»^(٢).

ومن يسلّم من الوهم^(٣)؟ قال مسلم بن الحجاج رحمه الله: «ليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا - وإن كان من أحفظ الناس، وأشدّهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل - إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»^(٤).

فمن لم يخطئ فهو كذاب^(٥)؛ إذ ليس يكاد يفلت من الغلط أحد^(٦)، فأصبح الميزان قلة خطأ الراوي أو كثرته، لا عدمها، فندرة الوهم في رواية مكثّر دليل على حفظه وإتقانه، قال الحافظ الذهبي: «ومن يروي مائة ألف حديث، ويندر المنكر في سعة ما روى، فإليه المنتهى في الإتقان»^(٧)؛ لأن ما حصل له من الخطأ لو حصل لغيره من الرواة ممن لم يبلغ مبلغه في الكثرة وسعة العلم، لترك روايته، وأطرح حديثه.

فمن العدل والإنصاف التفريق بين ثقة الراوي، وما وهم فيه من الحديث، فليس معنى تنصيب العلماء على ما وهم فيه تنزيله عن رتبته التي تبوأها، بل يبقى على أصل وثاقته، ويحمل ما وهم فيه على الخطأ والنسيان اللذين لا ينفكان عن البشر،

(١) سبق تخويجه	١	٢	٤ ٢
(٢) إلثقات	٢	٦٦٩/٧	
(٣) من كلام ابن مبلو، شرح علل الترمذي	٦٧		٣ ٤
(٤) لتمييز	نص	٧٠	١
(٥) من كلام يحيى بن معين. ينظر: شرح علل الترمذي	٦٧		٣ ٤
(٦) من كلام أبي حنيفة، الكفاية	٨/١	٢	٤
(٧) سير أعلام النبلاء	٨/٩	٢	٢

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: « فإذا جرح الرجل لكونه أخطأ في حديث، أو وهم، أو انفرد، لا يكون ذلك جرحاً مستقراً، ولا يرد به حديثه »^(١).

ويمكن أن يجر الوهم الراوي إلى رواية المناكير، وهو موضوع البحث الثاني^(٢).



١.

٠

١ (لسان الميئنا ، ٩ / ١)

٢ (ص ٩٧)

٢.(

☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب:

☆ المثال الأول:

[س ق]

أحمد بن الأزهر بن منيع بن سَلِيط، أبو الأزهر العبدى مولا هم، النيسابوري،
الحافظ^(١).

روى عن: عبدالله بن نمير، وروح بن عباد، وغيرهما.

روى عنه: النسائي، وابن ماجه، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدّلون:

قال أبو عمرو المستملي: سألت محمد بن يحيى (الذهلي) عن أبي الأزهر أحمد بن
الأزهر؟ فقال: أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة، نرى أن يكتب عنه - قالها مرتين -.
وقال ابن خراش: سمعت محمد بن يحيى يثنى عليه، وقال مكى بن عبدان: سألت
مسلم ابن الحجاج عن أبي الأزهر؟ فقال: اكتب عنه. قال الحاكم -راوي هذه الحكاية-:
وهذا رسم مسلم في الثقات.

وقال أحمد بن سيار المروزي: كتب عنه الناس، حسن الحديث.

وقال أبو حاتم، وصالح جزرة: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به.

وقال إبراهيم بن أبي طالب: كان من أحسن مشايخنا حديثاً.

وقال أبو حامد بن الشرقي: قيل لي -وأنا أكتب الحديث ببلدي- لِمَ لا ترحل إلى

() الجرح ولتعلييل ١٧ ٤، الوثقات ٣ ٤، الكطل ١٧ ٣، تهذيب الكمال ٧٧ ٢-٣، ميزان
الله تدال ١/ ٣، المغني في الضعفاء ١/ ٥، ديوان الضعفاء ١/ ٢، سير أعلام النبلاء ٧٢ ٣ ٣-
٣٦٩، الرواة لثقات لم تكلم بهم بما لا يوجب رهم ٤٤، ١ وقظة ٧، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي
١ ٧، تهذيب لتهذيب ١/ ٧، إل، تقريب: ٨٥ رقه ٥٠.

العراق؟ فقلت: وما أصنع بالعراق؟! وعندنا من بنادرة الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى الذهلي، وأبو الأزهر أحمد بن الأزهر، وأحمد بن يوسف السلمي، فاستغنينا بهم عن أهل العراق.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ.

وقال ابن عدي: وأبو الأزهر هو بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس.

وقال الدارقطني لا بأس به. وقال ابن شاهين: ثقة، نبيل.

وقال الحاكم: هو بإجماعهم ثقة. وقال البرقاني: لا بأس به.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو علي النيسابوري الحافظ: سمعت أحمد بن يحيى بن زهير التستري يقول: لما حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبدالرزاق في الفضائل، أخبر يحيى بن معين بذلك، فبينما هو عنده في جماعة أهل الحديث، إذ قال يحيى بن معين: من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو أنا ذا. فتبسم يحيى بن معين، وقال: أما إنك لست بكذاب. وتعجب من سلامته وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث.

وقال مسلمة بن القاسم: مجهول.

وقال ابن حبان: يخطئ.

❖ بيان الجرح المردود:

جرح بجملة من الطعون هي:

١- روايته حديثاً باطلاً.

٢- الجهالة.

٣- أنه يخطئ.

أما أنه روى حديثاً باطلاً فقد قال الحافظ الذهبي: "وهو -يعني أبا الأزهري- ثقة بلا تردد، غاية ما نقموا عليه ذاك الحديث في فضل علي عليه السلام ولا ذنب له فيه".

وقد بين أبو حامد بن الشرقي صاحب الذنب في هذا الحديث، فقال كما في تاريخ بغداد: فإن معمرًا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكّنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مهيباً لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبدالرزاق في كتاب ابن أخي معمر".

لذا فقد برأ العلماء أبا الأزهري من عهدة هذا الحديث الباطل، فقال أبو عبدالله الحاكم كما في سير أعلام النبلاء: "حدث به ابن الأزهري ببغداد في حياة أحمد، وابن المديني، وابن معين، فأنكره من أنكره، حتى تبين للجماعة أن أبا الأزهري بريء الساحة منه، فإن محله محل الصادقين، وقد توبع عليه عن عبدالرزاق".

فالحمل في هذا الحديث إذاً على شيخه عبدالرزاق، وليس على ابن الأزهري. قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: "ولتشيع عبدالرزاق سُرَّ بالحديث، وكتبه، وما راجع معمرًا فيه، ولكنه ما جسر أن يحدث به لمثل أحمد، وابن معين، وعلي، بل ولا خرّجه في تصانيفه، وحدث به وهو خائف يترقب".

وقال أيضًا في الميزان: "فقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبدالرزاق، فبرئ أبو الأزهري من عهده".

وأما وصفه بـ(الجهالة) فقد تعقب مغلطاي مسلمة بن القاسم القائل بجهالة ابن الأزهري، فقال: "في كلامه نظر إن أراد هذا المذكور، وأظنه لم يرد سواه".

وعليه فكلام مسلمة بن القاسم إن أراد به أبا الأزهري فهو متهافت؛ لأن المزي وغيره سمعوا رجالاً كثيرين رَوَوْا عن أبي الأزهري، وفيهم أئمة كبار، كما أن الذهلي، وأبا حاتم وغيرهما من الحفاظ أثنوا عليه. فانتفت عنه جهالة العين والحال.

وأما أنه يخطئ، فليس بمؤثر؛ لأن أبا الأزهري كان مكثراً، ومن كان مثله لا يسلم من الخطأ.

قال ابن عدي في الكامل: "وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر، ومن أكثر لا بد من أن يقع في حديثه الواحد، والاثنين، والعشرة مما ينكره".
وقد قال الحافظ الذهبي في الموقظة: "وليس من حد الثقة، أنه لا يغلط، ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقرَّ على خطأ؟".

❖ والخاصة:

أن أحمد بن الأزهر، ثقة، لا يقدر فيه ما جرح به لكون هذا الجرح من قبيل الجرح المردود الذي سببه: وهم الثقة المكثرون، وكذلك خفاء حال الراوي على الناقد.

❖ وفاته:

توفي في أول سنة إحدى وستين، وقيل: اثنتين وستين ومائتين، وجنح الحافظ الذهبي إلى أنه في سنة ثلاث وستين أثبت.

* * * * *

المثال الثاني:

[خ ت د ت س ق]

أشعث بن عبد الله بن جابر، أبو عبد الله الأزدي، الحداني^(١)، البصري، الأعمى^(٢).

روى عن: أنس، والحسن، وغيرهما.

روى عنه: شعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدلون:

قال ابن معين في رواية ابن أبي خثيمة: ثقة. وكذلك قال النسائي، وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أرى به بأساً، وفي مكان آخر منها أيضاً: ما أعلم إلا خيراً^(٣).

وقال أبو حاتم: شيخ.

وقال الحافظ ابن حجر: في تهذيب التهذيب: وقال البزار: ليس به بأس، مستقيم الحديث.

(وفرق بين الحداني هذا، وبين أشعث الأعمى، فقال فيه: لين الحديث).

(١) ضبطهم الحاء وتشديد الدال المهيّنة ، وفي آخرها زنون بعد الألف، نسبة إلى حُلَّة ، وهم من الأزد ، وعظمهم بصريون. الأسباب ٢/ ٨٤

(٢) الطل ومعرفة الرجال ٣٣ ٢، الجرح والتعديل ٢ ٤ ٢، طل الحديث لأبي حاتم ٣/ ٥، لثقات لابن حبان ٦/ ٢، تهذيب الكمال ٧ ٢ ٢ - ٢٧، المغني ١٣ ١، الليوان ٩١/ ٩، ميزان التبادل ٢٦٧، الكلأف ٨٧١، سير أعلام النبلاء ٤ ٢ ٧٥٢، معرفة الرواة لم تكنم فهم بما لا يوجب الردص ٧ رقم: ٤٢، تهذيب التهذيب ٧ ٢ ٢، لتقريب ١٤٩ رقم ١٥١.

(٣) وهذه الكلمة ساوية لمثقة. بدليل ما ذكره بد الله بن أحمد في كتاب الطل، ومعرفة الرجال ٣ ٣ ٣: "سأله - يغني سأل أباه عن إسماعيل بن جعفر - يغني الانصاري -؟ قال: لا أعلم إلا خيراً قلت: ثقة؟ قال: نعم".

ولذا فإن الإمام أحمد قال في بلد حاق بن حازم لبزاز مرة: "ثقة"، ومرة أخرى: "لا أعلم إلا خيراً" - كما في تهذيب ٢٠ ٧، مما يدل على تماثل أو تقارب هاتين المبارتين عنده. وكذلك قاله المنذرين ملك بن قطعة: ما علمت إلا خيراً، وقال ابن شاهين في لثقات: قال أحمد بن حنبل: ثقة.

وقال الدارقطني: يعتبر به.

❖ ثانيًا: المجرحون:

أورد العقيلي ترجمته في الضعفاء، وقال: في حديثه وهم، (ثم ذكر الحديث).

❖ بيان الجرح المردود:

يلاحظ أن النقاد قد عدّلو أشعث ولم يوردوا في ترجمته ما يشينه، والعجب أن العقيلي قد أوردته في الضعفاء بحجة أنه روى حديثاً وهم فيه؛ فتعقبه الحافظ الذهبي في الميزان وقال: "قول العقيلي فيه وهم، ليس بمسلم إليه، وأنا أتعجب كيف لم يخرج له البخاري ومسلم".

لأجل هذا وثقه الحافظ الذهبي في جملة من كتبه، وأشار في الميزان إلى ذلك، فرمز له بـ(صح).

❖ والخاصة:

أن أشعث بن عبدالله بن جابر، ثقة، لا يقدح فيه إيراد العقيلي له في كتاب الضعفاء، فإنه أحياناً يورد الثقات في كتابه الضعفاء بلا تفسير للجرح، وأحياناً يوردهم، ويفسر- الجرح بما لا يعتدّ به، كما في ترجمة أشعث، ولم يغفل الحافظ الذهبي ذلك، فقد تعقبه في مواضع، منها هذه الترجمة، لذا كان إirاده في الضعفاء لأجل هذا الوهم مردوداً.

❖ وفاته:

لم أقف على ذكر سنة وفاته، لكن الحافظ ابن حجر عدّه من الطبقة الخامسة. أي بعد المائة.

* * * * *

✽ المثال الثالث:

[خ م س ق]

حفص بن ميسرة الصنعاني، أبو عمر الصنعاني، سكن عسقلان، قال أحمد،
والبخاري، وأبو عبد الرحمن: إنه من صنعاء الشام، وقال أبو حاتم: إنه من صنعاء
اليمن، قال أبو القاسم: وهو أشبه بالصواب^(١).

روى عن: زيد بن أسلم، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهما.

روى عنه: آدم، وسعيد بن منصور، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: قال أبي:
حفص بن ميسرة ليس به بأس؛ قلت: إنهم يقولون: عرض على زيد بن أسلم!! فقال: ثقة.
قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن حفص بن ميسرة فقال: ثقة.
وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: حفص بن ميسرة: ثقة، وقال في موضع
آخر: ليس به بأس ويقولون: إنه عرض على زيد بن أسلم.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى بن معين: لا بأس به، سماعه من زيد بن
أسلم عرض، أخبرني من سمع حفص بن ميسرة يقول: كان عباد بن منصور يعرض على
زيد بن أسلم ونحن نسمع معه، قال يحيى: وما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرض كأنه
يقول: منأولة.

(١) تاريخ الدوري ١٢٢٧، تاريخ الداوي ص ٩٧ ق ٢٦٤، لتاريخ الكلبير بخاري ٣٦٣، الجرح
ولتعديل ١٨٧، لثقات لأبجج بان ٢٠٠٦، مشاهير علماء الأمصلي ٨٥، الضعفاء
والمتروكين لأبجج لوزي ٢٢٧، تهذيب الكمال ٢٣٦٧-٢٣٦٨، ميزان اللأبتدال ٥٦٨، سير
أعلام المبلأ ٣١٨، الرواة لثقات لم تكلم فهم بما لا يوجب رهم ص ٨٧، ون تكلم فيه وم وثق
أوصال الحديش ٧، ببحر الصل ١١، لتقريص ٦٢، رقم ١٤٤٢.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عن حفص بن ميسرة فقال: صالح الحديث.
 وقال في تهذيب الكمال أيضاً: صالح الحديث يكتب حديثه.
 وقال: سئل أبو زرعة عن حفص بن ميسرة فقال: لا بأس به.
 وقال يعقوب بن سفيان: ثقة لا بأس به.
 ❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ومحله الصدق، وفي حديثه بعض الأوهام.
 وقال الآجري عن أبي داود: يضعف في السماع، وقال الساجي: في حديثه ضعف.
 تكلم فيه أبو الفتح الأزدي، فقال: روى عن العلاء مناكير، يتكلمون فيه.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر إلى أقوال الأئمة من النقاد الحذاق واجتماعهم على توثيق حفص بن ميسرة الصنعاني، يظهر جلياً لكل ذي عينين أن كلام الأزدي لا يلتفت إليه، لاسيما أنه في نفسه ضعيف، قال الحافظ الذهبي في السير في ترجمة الحارث بن محمد، لما ضعفه الأزدي، قال: هذه مجازفة، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه.

ولقائل أن يقول قد يحمل كلام الأزدي على كلام أبي حاتم: (في حديثه بعض الأوهام)، من باب حمل الجرح المجمل على المفسر، فيقال: ومن لا يهم، فالوهم والنسيان صفتان لا ينفك عنهما البشر - كما قال ابن حبان في ترجمة أبي بكر بن عياش -؛ ولذا قال الحافظ الذهبي -عقب تجريح الأزدي- : قلت: بل احتج به أصحاب الصحاح فلا يلتفت إلى قول الأزدي.

وذكره في كتابيه "الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" و"من تكلم فيه وهو ثقة أو صالح الحديث".

❖ وفاته: مات سنة إحدى وثمانين ومائة.

المبحث الثاني

الاختلاط والتغير

• تعريف الاختلاط:

الاختلاط في اللغة: مصدر اختلط، يقال: اختلط فلان؛ أي: فسد عقله^(١)، بحيث قد انفرط عقد أقواله، وأفعاله، فلم يعد منتظماً، نتيجة فساد عقله؛ لأمر عظيم نزل به.

فحقيقته: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن، أو سرقة مال، أو ذهاب كتب، أو احتراقها^(٢).

وكثير من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم؛ هي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على روايته، لاسيما وأنه الثقة العدل المحتج به.

ويوضح الأمير الصنعاني هذا المعنى فيقول: «قد يعرض للراوي عارض من العوارض يجعله غير ثقة، وذلك بأن يصيبه الكبر الشديد بأسقامه، فيدعه عرضة للاختلاط، أو يذهب بصره، أو تضعيع كتبه، وهو معتمد على القراءة فيها، ثم يحدث من حفظه بعد ذلك، فتضيع الثقة بحديثه»^(٣).

فتبين أن الاختلاط مختص بضبط الصدر، دون الكتاب.

• أقسام الاختلاط:

أما عن أقسامه، فأقسمه إلى قسمين:

الأول: دائم ملازم للراوي في جميع حالاته من أول أمره، بحيث لا يترجح جانب

(١) القطوس ١، عيط ص ٦٦، نحو تناظره طبع ٣ ١، ولطجم لوسيط ٥ ٢.

(٢) هكذا عوفله خاوي في كتابه فتح الغيث ٧٧/٢.

(٣) وضح الأفكار ٢/٣ ٢ ٥٠.

إصابته على جانب خطئه^(١). وهو معروف عند أهل الحديث بسوء الحفظ.

والثاني: عارض، طارئ على الراوي، وهذا القسم هو محل الدراسة.

فمنهم من عدّ الاختلاط جرحاً مفسداً للراوي على إطلاقه، إذا وقع عليه أحد أسباب الاختلاط، ويتنظم عقدها في سببين رئيسين:

الأول: تقدّم السن بالراوي، وبلوغه سن الثمانين، المستحب الإمساك عن التحديث عنده؛ لأنها مظنة الخرف والتغير الحاصل بسبب ضعف الذاكرة؛ الناتج عن الضعف العام الذي يلحق بمن بلغ هذه السن عادة.

فاحتيط للسنة النبوية بالنظر في عامل السن، عند التحمّل والأداء ابتداءً وانتهاءً، فتكلم أهل الحديث في سماع الصغير^(٢)؛ لأنه تحمّل قبل ابتداء السن المشروطة، وكذا تكلموا في أداء الشيخ بعد سن الأداء المعروف بالثمانين^(٣).

الثاني: حدوث مصيبة عظيمة على الراوي، تذهله وتوثر على ذاكرته، بل وتفسد عقله، كمرض شديد ملازم له، كعمى عينيه، أو ذهاب كتبه، أو احتراقها.

ومن العلماء من لم يعد الاختلاط جرحاً مفسداً للراوي ما لم يكثر ذلك منه، ولم يحدّوا للشيخ الكبير سناً معينة يمسك فيها عن التحديث، وإنما جعلوا العبرة في ذلك التغير والخرف.

أورد القاضي عياض تعقيباً له على الرامهرمزي استحبابه الإمساك عن التحديث عند سن الثمانين، فقال: «والحدّ في ترك الشيخ التحديث: التغير، وخوف الخرف، وإلا فأنس بن مالك وغيره من أصحاب رسول الله ﷺ قد حُمِلَ عنهم وحَدَّثوا وقد نَيَّقُوا عن

(١) نزهة النظم ١

(٢) سب. ق. بيان أن الراجح والأسماح الصيغ، إذا قلنا ضبط. ينظر: سماع الصيغ، ٥٨ ٢ وما بعدها.

(٣) وتفصيل هذا السبب أو بيان أن إطلاقه بهذه الطريقة من جملة الجرح المردود، يتبين في ثنايا الكلام.

هذا العدد (سن الثمانين)، وقارب كثير منهم المائة، وبلغها بعضهم ونيف عليها، كعبدالله بن أبي أوفى، ووائل بن الأسقع، وسهل بن سعد الساعدي، وأبي الطفيل الكناني. وكذلك مَنْ بعدهم من التابعين، وأئمة المسلمين قد بلغ كثير منهم الثمانين وأكثر من ذلك، وماتوا وهم يحدّثون، وكانوا يرون ذلك من أفضل أعمالهم»^(١).

فلا يُقال عن راوٍ: إنه مختلط، إلا إذا عرض له عارض من العوارض التي تذهله، وتؤثر على ذاكرته، وتفسد عقله على وجه دائم، دون اعتبار سن معينة، يدل لذلك قول المعلمي رحمه الله: «وبلوغ التسعين لا يستلزم اختلال الضبط، كما في ترجمة أنس بن مالك، ويتأكد ذلك في هؤلاء المتأخرين؛ لأن اعتمادهم على أصول مثبتة منقحة محفوظة، لا على الحفظ»^(٢).

فأصحاب هذا القول من العلماء اعتبروا حال الراوي زمن اختلاطه من حيث التحديث وعدمه، وإن حدّث فهل روى ما ينكر عليه أو لا؟

أما أصحاب القول الأول فإنما نظروا لمجرد شخص الراوي من حيث ما اعتراه من المصائب المفسدة لعقله، أو بلوغه سن الثمانين دون اعتبار حاله، وقت هذه السن، سواء اختلط أو لم يختلط، وهذا ما جعل القول الثاني هو المرجح؛ لكون الاختلاط ليس بجرح في الراوي أصلاً، ما لم يكثر ذلك منه، يؤيد هذا قول ابن حبان رحمه الله: «وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري، وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما، فإننا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما رويوا إلا أننا لا نعتمد من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى؛ لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم، حكم الثقة إذا أخطأ، إذ الواجب ترك أخطائه إذا علم، والاحتجاج بما يعلم أنه لم يخطئ فيه، ولذلك

(بحسب ٥-٢ ٠٤)

١

٠

٢.

() لتتكيل

٢

/١

٧٢.

حُكْم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء»^(١).

فابن حبان لا يرد حديث من سمع منهم بعد الاختلاط مطلقاً، بل يحتج به إذا احتفت به قرائن تدلّ على صحة حديثهم، ومن جملتها موافقته حديث الثقات. يؤيد هذا ما نُقل عن وكيع ٭ ٭ ٭ أنه قال: «كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحاً طرحناه»^(٢).

ونقل الخطيب بسنده عن ابن معين أنه قال: «قلت لو كيع: تحدث عن سعيد بن أبي عروبة، وإنما سمعت منه في الاختلاط؟ قال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو»^(٣). ومن هذا ما خرّجه الشيخان من حديث من روى عن بعض الثقات المختلطين بعد اختلاطهم؛ فإنها لم يخرجها من حديث هذا الضرب ما يمكن إنكاره، بل انتقيا من حديثه ما هو محفوظ»^(٤).

فانّضح من خلال ما سبق أن حديث المختلط بعد الاختلاط ليس مردوداً على إطلاقه، بعد أن ثبتت عدالته، بل يُقبل من حديثه حديث من روى عنه قبل الاختلاط، وحديث من روى عنه بعد الاختلاط إذا وافق الثقات، أما إذا لم تظهر الموافقة أو المخالفة بأن لم يوجد له طريق آخر يتابعه؛ فإنه يتوقف في قبوله أو رده حتى يدل عليه دليل آخر.

١ ٦١

() الإسان تقریبه حیج لاج بنا ، لا

٢٣١١

() تهذيب الکلم ، ٨٦٧ ١ ترجمة رقم :

وهذا ليس خاصاً بل لاج بان بل جمع الأئمة يحجون بحديث المختلط إذا احتفت به قرآن تدلّ على صحته، وعلم وائله لم يخط ، أما إذا لم يعلم وائله أخطأ أو أصاب لم يهتم يحجون به.

٤

٣

٨٠

() الكفایة ، ٥٥٤ رقم : ٣

() ومن ذلك ما جاء في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحزلي، أن لسطي قال: عنده منليك ، فقال الخطيب ابن ح جرئت تمده لم يخطي ، ولقي من حليته هدي لسطي ، ص ٨

٥٤

ومن الأدلة والقرائن التي راعاها أهل الحديث في ردّ الجرح في الراوي بسبب الاختلاط ما يلي:

أولاً: إمساكه عن التحديث زمن اختلاطه، إما اختياراً أو اضطراراً.

فالاختيار: أن يأنس من نفسه تغيراً فيمسك عن الرواية تورعاً.

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة "جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي" ^(١) "قال الحافظ أبو علي النيسابوري: « دخلت بغداد والفريابي حي، وقد أمسك عن التحديث ودخلنا عليه غير مرة، ونكتب بين يديه، كنا نراه حسرة » ^(٢) .

علّق على هذا الحافظ الذهبي رحمه الله فقال: « نِعَمَ ما صنع؛ فإنه أحسّ من نفسه تغيراً، فتورّع وترك الرواية » ^(٣) .

وإما أن يمسك عن التحديث اضطراراً، بأن يحجبه أهله فلا يسمع منه أحد في حال اختلاطه ^(٤) .

ثانياً: سلامة حديثه من المناكير بعد اختلاطه، وذلك راجع إلى أحد سببين:

الأول: قلة زمن اختلاطه وقصره، يدل لذلك: تقسيم العلاء المختلطين إلى ثلاثة أقسام في أول كتابه: أولها: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحطّ من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من

(١) هـ: جعفر بن محمد بن الحسن، شيخ لحيته، أبو بكر الفريابي، طلقياً، روى عن نبل حاق بن رطويه، وعلي بن المديني، وعنه: الطبراني، والقطيعي، وثقه النقطة، مات سنة إحدى وثلاثمائة هـ من أربع وتسعين سنة. سير أعلام النبلاء، ٤ ٩٦/١.

(٢) سير أعلام النبلاء، ٢ ٩٩/١.

(٣) المجموع الـ ٣ ساد.

(٤) كما في ترجمته بدلوهاب بنع بدلو جيد لثقة ٨ ٣ ١.

أئمة الإسلام المتفق عليهم^(١). ويُغتفر في ذلك الأوهام التي لا يسلم منها أحد من البشر.

الثاني: تحديث الراوي المختلط من كتابه الصحيح؛ لكون الاختلاط مختصاً بضبط الصدر لا بضبط الكتاب؛ إذ به يأمن على نفسه رواية المناكير ما لم يحدث من حفظه.

قال السخاوي في فتح المغيث: «قال الحاكم: قلت للدارقطني: أيدخل في الصحيح؟ -أي عبدالرزاق الصنعاني- قال: إي والله، قال العراقي: وكأنهم لم يبالوا بتغير عبدالرزاق؛ لكونه إنما حدث من كتبه لا من حفظه»^(٢).

وفي شرح العلل لابن رجب: «قال عبدالله -ابن الإمام أحمد بن حنبل- : وسمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عبدالرزاق حديثاً قط إلا من كتابه، ولا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه»^(٣).

ثالثاً: صحة نسبة التغير إليه دون الاختلاط؛ لأن ثمة فروق بينهما، منها:

الأول: أن الاختلاط أشد من التغير^(٤)، وهذا بيّن في التفريق بين الاختلاط الذي يتوقف من أجله في رواية الراوي حتى يتميز ما حدث به قبل الاختلاط، وما حدث به بعده، وبين ما يصيب الراوي عادة من رقة الحفظ وخفته؛ لأجل كبر السن والشيخوخة، ولا يؤثر ذلك على مرويات الراوي لندرة ما يحصل له في ذلك من أوهام وأغلاط، فنفي الحافظ الذهبي الاختلاط عن السبيعي، وأثبت له التغير لكبر سنه وشيخوخته، فدل ذلك على أنها أمران متباينان.

الثاني: أن التغير يتمثل في نقص الحفظ قليلاً، ونسيان الراوي بعض محفوظه،

(١) تلطين ١ ، ص ٣ .
(٢) فتح المغيث ٢ ، ١٥ / ٣ .
(٣) شرح طلل الترمذي ، ٣ / ٢ .
(٤) كما سيأتي في ترجمة أبيه لحاق السبيعي

وكذا الخطأ بسبب الكبر والشيخوخة، والخطأ والوهم من صفات البشر، لم يسلم منه أحد من الحفاظ الكبار، أمثال شعبة ومالك، أما الاختلاط فخلل في الذاكرة لا يستقيم معه حديث الراوي؛ لذا قال الحافظ الذهبي في ترجمة هشام بن عروة بعد توثيقه له: « لا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجل تغير قليلاً، ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فبني بعض محفوظاته، أو وهم، فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان؟ ولما قدم العراق في آخر عمره حدثت بجملته كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع، ول كبار الثقات » (١).

الثالث: أن الاختلاط يضر الراوي، أما التغير فليس بضار أصلاً، يدل له واقع تراجع الرجال (٢).

فاتضح جلياً أن الحكم على الراوي بالجرح لمجرد اختلاطه حكم نظري يفتقر إلى الجانب العملي التطبيقي من خلال واقع تراجع الرجال، التي ثبت أن جرح الراوي لأجل هذه العلة يتطلب من الناقد مهمة صعبة وشاقة إلى جانب أنها دقيقة وخطيرة، فهي لا تقتصر على متابعة المحدث في مدة دون أخرى، أو مكان دون آخر، أو عن شيخ دون سواه، بل تمتد مهمة النقاد حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة.

والخلاصة:

أن حقيقة الاختلاط آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقْد عزيز، أو ضياع مال ونحوهما، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنّه يقال فيه: اختلط بأخرة أو بآخره، بخلاف التخليط، إذ هو عارض

٣ ٠

١

() ميزان الله تبارك وتعالى، ١

٤ ١ ٣ وما بعدها.

() كما سيأتي في الأثر لطلبه.

في الضبط، يقع في حال الصحّة لا الخرف، والاختلاط مختص بضبط الصدر دون الكتاب، فبينهما إذاً عموم وخصوص مطلق، فكل مختلط مخلّط، ولا عكس.

*أن لحديث المختلط حالتان:

الأولى: أن يحتفّ بقرائن وأدلة تنفي أثر الاختلاط عليه، منها:

- إمساكه عن التحديث بنفسه اختياراً، أو عن طريق غيره اضطراراً، بأن يمنع من التحديث.

- سلامة حديثه من المناكير زمن اختلاطه، إما لقصر مدة اختلاطه، أو اقتصاره على الرواية من كتابه الصحيح.

- أو أن تصحّ نسبته إلى التغير دون الاختلاط؛ لأن التغير غير ضار أصلاً.

الثانية: أن يتجرد من القرائن السابقة، ويتعين حينئذٍ مراعاة حال الراوي عنه، ويندرج تحت هذه الحالة ثلاثة أحكام:

- الأول: أن يكون سماع الراوي عنه قبل الاختلاط، فهذا يحتاج به، وجرحه لأجل الاختلاط مردود.

- الثاني: أن يكون سماعه منه بعد اختلاطه، فهذا ضعيف لا يحتاج به، إذا ثبت خطؤه فيه، فإن لم يثبت خطؤه ووافقه غيره من الثقات قبل واحتج به، وصار الجرح مردوداً.

- الثالث: أن يتوقف في أمره بحيث لا يُعلم متى وقع السماع، قبل الاختلاط أو بعده، وهذا يحتاج إلى قرينة تُلحقه بأحد الحالين، وإلا فالتوقف.

☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث:

☆ المثال الأول:

[ع]

جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع أبو النضر الأزدي ثم العتكي^(١)
الجهضمي البصري^(٢).

روى عن: أبي رجاء العطاردي، وابن سيرين، وغيرهما.

روى عنه: الثوري، وابن المبارك، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدّلون:

في رواية الدوري أن يحيى بن معين قال: كان يحيى بن سعيد يقول: جرير بن حازم ثقة، وكان يرضاه، وكذا وثقه ابن معين في رواية الدارمي، والعجلي، وأحمد بن صالح، والبخاري في مسنده، وابن سعد.

وفي رواية الدوري عن ابن معين قال: جرير بن حازم، ويزيد بن حازم، هما أخوان، وهما ثقتان، وكان يزيد أكبرهما.

وروى أيضاً عن يحيى أنه قال: هو أحسن حديثاً من ابن أبي الأشهب، وأسند.

وقال أحمد بن زهير، عن يحيى بن معين: هو أمثل من أبي هلال، وكان صاحب كتاب.

(١) ففتح العين المهملة، ولتاء المقطع من فوقه، وكسر الهمزة، ونسبة إلى غاتيك "ط من من الأؤ"، وهو يتركب من المضربين الأزدي. الأسباب ٥٣.

(٢) تاريخ الدوري ٢/ ٨، تاريخ الداوي ص ٨٨ رقم ٢٢٠، لتاريخ الكلبير لمخاري ١٣٧، الجرح ولتعديل ٢/ ٥٤، معرفة لثقات لعجلي ٢٦٧، لثقات لإبراهيم بن ١٤٤٦، الضعفاء للعقيلي ٩٩، الكتل ٣٤٤٧، تهذيب الكمال ٤٤٣٧، سير أعلام النبلاء ٩٧، ميزان التندال ٣٩، المغني ٢٠٣٧، الكلف ١٣، ديوان الضعفاء والمتروكين ١٤، لسان الميزان ٢٧، تهذيب لتهذيب ٤٢٤، لتقريب ٩٦، رقم ٩، هدي لساري ص ٥٥٦.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن جرير بن حازم. فقال: ليس به بأس، فقلت: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير، فقال: هو عن قتادة ضعيف. وقال عبدالرحمن بن مهدي: جرير أثبت عندي من قرّة بن خالد. وقال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدستوائي، وجرير بن حازم.

وقال أبو سلمة التبوذكي: ما رأيت حماد بن سلمة يكاد يعظم أحداً تعظيمه لجرير بن حازم.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: صدوق صالح، قدم هو والسري بن يحيى مصر، وهو أحسن حديثاً من السري، والسري أحلى منه.

قال ابن عدي: جرير من أجلة أهل البصرة ورفعائهم، اشترى والد حماد بن زيد وأعتقه، فحماد مولى جرير، قال: وقد حدث عن جرير من الكبار أيوب السخيتاني، والليث بن سعد نسخة طويلة، قال: وهو من ثقات المسلمين، حدث عنه الأئمة أيوب، وابن عون، والثوري، وحماد بن زيد، والليث، ويحيى بن أيوب، وابن لهيعة، وهو مستقيم الحديث صالح فيه إلا في روايته عن قتادة، فإنه يروي عنه أشياء لا يرويها غيره.

وقال الساجي: صدوق حدث بأحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ؛ لأن أكثر ما يحدث من حفظه.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال ابن المديني: قلت ليحيى: أيما أحب إليك أبو الأشهب أو جرير بن حازم؟ قال: ما أقربهما، ولكن جرير كان أكثرهما وهماً.

وقال البخاري: ربما يهّم.

وقال مهنا عن أحمد: جرير كثير الغلط.

وعن الأثرم قال: قال أحمد: جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن جرير بن حازم، فقال: ليس به بأس، فقلت: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير، فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف.

وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إلا في روايته عن قتادة؛ فإنه يروي عنه أشياء لا يرويها غيره.

وقال الساجي: صدوق، حدث بأحاديث وهم فيها وهي مقلوبة.

وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ؛ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه.

وقال ابن سعد: ثقة، اختلط في آخر عمره.

وقال أبو حاتم الرازي: تغير قبل موته بسنة.

✽ بيان الجرح المردود:

العلماء الجهابذة النقاد على أن جرير بن حازم من العلماء الثقات، ومن ذكره بجرح، فلشيئين:

- الأول: أنه ذو أوهام، ومن ذلك ضعف حديثه عن قتادة.

- والثاني: أنه تغير، واختلط قبل موته.

وهذان الجرحان من الجرح المردود، ووجه رد الأول فيهما: أن الوهم والنسيان من صفات البشر، ولا ينفك عنهما أحد، وليس العجب ممن يهمل، إنما العجب كل العجب ممن لا يهمل، كما قال ابن حبان في أثناء ترجمته لأبي بكر بن عياش^(١)، ومن قبله يحيى بن معين حيث قال: "لست أعجب ممن يحدث فيخطئ؛ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب"^(٢)، وإنما وهم جرير لأنه رحل لما كبر إلى مصر فكان يحدث من حفظه فوهم، وهو صاحب كتاب، وأيضاً يغتفر هذا الوهم مع سعة ما روى.

٦٧٠.

بان ٧/

(١) لثقات لابن ح

٤

(٢) تهذيب الكمال ٨/ ٤. في أثناء ترجمة يحيى بن معين قس

قال الحافظ الذهبي: قلت: اغتفرت أوهامه في سعة ما روى، وقد ارتحل في الكهولة إلى مصر، وحمل الكثير وحدث بها.

وبهذا يندفع وصف الحافظ ابن حجر إياه في التقريب أن له أوهاماً إذا حدث من حفظه. ووجه رد الجرح الثاني: أنه ما حدث حال اختلاطه بشيء؛ إنما حجه أولاده، وكانوا أصحاب حديث.

روى أحمد بن سنان القطان عن عبدالرحمن بن مهدي قال: اختلط جرير بن حازم، وكان له أولاد أصحاب حديث فلما أحسوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه شيئاً، لذا فقد رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح)، يريد بذلك أنه تكلّم فيه بلا حجة، والرجل قال عنه الحافظ الذهبي في الميزان: أحد الأئمة الكبار الثقات، ولولا ذكر ابن عدي له لما أوردته، وبعضهم عده في صغار التابعين. وقال عنه في الكاشف والسير: ثقة، زاد في المغنى: إمام.

خصوصاً وأنه قد دافع عنه في مواطن أخرى من كتبه، وقال عنه في التقريب: ثقة؛ فكان الأولى عدم ذكره لهذا الوصف (الوهم) لما تقدّم.

❖ والخاصة:

أن جرير بن حازم ثقة، لا يقدح فيه وصفه بالأوهام والاختلاط؛ لكونها من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال البخاري: قال لي ابن محبوب: مات سنة سبعين ومائة في آخرها وقال البخاري أيضاً قال وهب عن أبيه: مات أنس بن مالك سنة تسعين، وأنا ابن خمس سنين، قال ابن حبان: فيكون مولده سنة ثمان وثمانين.

وعلى هذا فيكون له حين وفاته اثنتان وثمانون سنة.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت، أبو محمد الثقفي البصري. قال المزي:
جده الحكم بن أبي العاص، أخو عثمان بن أبي العاص، ولهما صحبة^(١).

روى عن: أيوب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهما.

روى عنه: الشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين قلت: فالثقفي؟ قال: ثقة، قلت:
هو أحب إليك في أيوب أو عبد الوارث؟ قال: عبد الوارث، قلت: ما قال وهيب في أيوب؟
قال: ثقة، قلت: هو أحب إليك أو الثقفي؟ قال: ثقة وثقة.

وكذا وثقه محمد بن سعد، والعجلي.

قال الفسوي: قال علي بن المديني: "ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري
أصح من كتاب عبد الوهاب، وكل كتاب عن يحيى هو عليه كُـلُّ -يعني كتاب عبد الوهاب-".
وقال أبو علي الصواف عن عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول: عبد الوهاب
الثقفي أثبت من عبد الأعلى الشامي الثقفي، أعرف وأوثق عند أصحابه من عبد الأعلى.

(١) ١) طبقات الكبرى ٨٤/٢، تاريخ الدوري ٣٧/٣، تاريخ الداوي ص ٥٥٥، تاريخ خليفة
ص ٣٠، المعرفة والتاريخ لفسوي ١/٦٥، لتاريخ الكمال ميرزا خاري ٩٧٦، معرفة لثقات لعجلي
١٠/١، الجرح والتعديل ٦٩٦، لثقات لأبيح بن ١٣٢٧، الضعفاء للعقيلي ٧٥٣، تاريخ بغداد
١٠/١، الضعفاء والمتروكين لأبيح بن ١٥٥، تهذيب الكمال ١/١، ميزان الإبتدال ٢/٦٨،
المغني ٢٣/٢، الكلا ف ١٤٧/٢، سير أعلام النبلاء ٢٣/٢، تهذيب تهذيب الكمال ١٨/١، بحر
الضم ٢/٢، لسان الميزان ٣/٣، تهذيب لتهذيب ٣/٤، لتقريب ص ٣٣، ٢٨٨، هدي
لساري ص ٥٩، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال لخزرجي ٨.

وقال أبو بكر الخلال: أخبرنا عبدالله بن أحمد أنه قال لأبيه: أيما أحب إليك عبدالوهاب الخفاف أو عبدالوهاب الثقفي؟ قال: لا، الثقفي أحب إلي.
وقال الترمذي: سمعت قتيبة يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الأربعة: مالك، والليث، وعبدالوهاب الثقفي، وعباد بن عباد.
وعن وهيب بن خالد قال: لما مات عبدالمجيد قال لنا أيوب: الزموا هذا الفتى، عبدالوهاب الثقفي.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو حاتم: مجهول.
وقال ابن سعد: ثقة، وفيه ضعف.
وقال عمرو بن علي: اختلط حتى كان لا يعقل، وسمعتة وهو مختلط يقول: حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان باختلاط شديد.
وقال ابن معين في رواية الدوري: ثقة، اختلط بآخره.
وقال عقبه بن مكرم العمي: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين.
وقال العقيلي: تغير في آخر عمره.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر لأقوال النقاد في عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، يجدهم على تعديله وقبول حديثه، وإنما جرحوه بجارحين:
- الأول: أنه مجهول.
- الثاني: أنه اختلط بآخره.
أما القول بأنه مجهول فلم يقل ذلك إلا أبو حاتم الرازي، فلعله اشتبه عليه بآخر؛ لخفاء حال عبدالوهاب عليه، وإن لم يكن عرفه، فقد عرفه أئمة غيره كثيرون.

قال الحافظ ابن حجر -تعليقاً على تجهيل أبي حاتم لعبد الوهاب- :

"ولفظ ابن أبي حاتم: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبد الله بن الحكم بن أبي العاص، أبو محمد، روى عن روى عنه سمعت أبي يقول: هو مجهول؛ هكذا وبيض لمن فوفقه وبعده فكأنه ما عرفه، وهو الثقفي فذكر بعض شيوخه، والرواة عنه، ومن وثقه، ومن ذكر أنه اختلط، ولو راجع كتب النسب لعرف أن النسب الذي ساقه للمجهول هو نسب المشهور بعينه، وقد ساقه البخاري إلى أبي العاص، ثم إلى ثقيف، ثم إلى قيس غيلان، ثم قال الثقفي البصري أبو محمد، قال لي قتيبة، وذكر بعض شيوخه، وتاريخ وفاته، وقد خبط النباتي في هذه الترجمة في ذيل الكامل، وأوهم أن البخاري أفرد أيضاً، فلم يصب " اهـ.

وأما أنه اختلط بآخره فهذا لا يضره؛ لأنهم حجبه عن التحديث إثر تغيره.

قال الحافظ الذهبي:

"قلت: لكنه ما ضر تغيره حديثه؛ فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير، قال العقيلي: حدثنا الحسين بن عبد الله الذارع، حدثنا أبو داود قال: جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي تغيرا فحجب الناس عنهم " اهـ.

وأما قول ابن سعد: فيه ضعف، فجرح مجمل، فسره الحافظ ابن حجر بقوله: عنى بذلك ما نقم عليه من الاختلاط، ولهذا رمز له الحافظان الذهبي وابن حجر بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وأنه تكلم فيه بلا حجة، وهو من رجال الشيخين، واحتج به الجماعة.

❖ والخلاصة:

أن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ثقة، لا يقدر فيه ما قيل من الاختلاط، والجهالة، لكونه ثقة مشهور، وحجب حين اختلط، فهما جرحان مردودان.

❖ وفاته:

قال البخاري: قال أحمد: مات سنة أربع وتسعين ومائة.

ونقل الخطيب عن عمرو بن علي قال: ولد عبد الوهاب الثقفي سنة عشر- ومائة،

ومات سنة أربع وتسعين ومائة، وهو ابن أربع وثمانين.
وقال ابن حبان: مات سنة أربع وثمانين ومائة، وقد قيل سنة أربع وتسعين ومائة.
وما اختاره البخاري هو أولى، لتتابع العلماء عليه، وخصوصاً أصحاب التواريخ
كخليفة بن خياط، ومن المتأخرين الحافظين الذهبي وابن حجر.

* * * * *

[ع]

Ali Fattani

قال ابن أبي حاتم: أنا عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: قلت لأبي: أيما أحب إليك أبو إسحاق أو السدي؟ فقال: أبو إسحاق ثقة، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخوه.

قال علي بن المديني: روى أبو إسحاق عن سبعين رجلاً أو ثمانين لم يرو عنهم غيره، وأحصيت مشيخته نحواً من ثلاثمائة شيخ، وقال علي في موضع آخر: أربعمائة شيخ، وقال العجلي: إنه سمع من ثمانية وثلاثين صحابياً.

وقال الأعمش: كان أصحاب ابن مسعود إذا رأوا أبا إسحاق قالوا: هذا عمرو القارئ الذي لا يلتفت.

وقال ابن فضيل عن أبيه: كان أبو إسحاق يقرأ القرآن في كل ثلاث.

وقال ابن أبي حاتم: نا أبي نا مقاتل بن محمد قال: سمعت أبا داود الطيالسي يقول: قال رجل لشعبة: سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ قال: ما كان يصنع هو بمجاهد، كان هو أحسن حديثاً من مجاهد، ومن الحسن، وابن سيرين.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مدلساً.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال يحيى بن معين: سمع منه ابن عيينة بعدما تغير.

ونقل الدوري عن ابن معين قوله: سمعت حميداً - الراسبي - قال: إنما سمع سفيان بن عيينة من أبي إسحاق؛ لأن يوسف بن عمر طلبه، فذهب به بنوه إلى يوسف بن عمر إلى الحيرة، فأحدث على السرج كان يحيى يعني هذا، كأن أبا إسحاق شبيه بالمخلط.

وقال يعقوب الفسوي: قال بعض أهل العلم كان قد اختلط.

وقال أبو زرعة في أبي خيثمة زهير بن معاوية: إنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط.

وقال أبو إسحاق الجوزجاني: كان قوم من أهل الكوفة لا تحمد مذاهبهم - يعني التشيع - هم رؤوس محدثي الكوفة مثل: أبي إسحاق، والأعمش، ومنصور، وزبيد،

وغيرهم من أقرانه احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا، لما خافوا أن لا يكون مخارجها صحيحة، فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء التي إذا عرضتها الأمة على ميزان القسط الذي جرى عليه سلف المسلمين وأئمتهم الذين هم الموئل لم نتفق عليها كان الوقف في ذلك عندي الصواب.

ونقل الجوزجاني عن وهب بن زمعة قال: سمعت عبدالله - يعني ابن المبارك - يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش، وأبو إسحاق.

ومن وصفه بالتدليس النسائي في جزئه: ذكر المدلسين، وابن حبان في الثقات، وحسين الكرابيسي، وأبو جعفر الطبري كما في تهذيب التهذيب. وقال العلائي: مكثرت من التدليس، وقال الحافظ ابن حجر: مشهور بالتدليس، وجعله ضمن الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين.

✽ بيان الجرح المردود:

عمرو بن عبدالله أبو إسحاق السبيعي الإمام الثقة النبيل، من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم؛ اتفقت كلمة النقاد الحذاق على توثيقه وإمامته، إلا أنه شاخ ونسي وقد تغير شيئاً قليلاً، ولم يضعفه أحد من أجل ذلك، ومن وصفه بالاختلاط مطلقاً فقد أبعد النجعة، إنما هو من القسم الأول من أقسام المختلطين كما قسمهم الحافظ صلاح الدين العلائي، الذين لم يحط من مرتبتهم، ولم يوجب ذلك لهم ضعفاً أصلاً.

قال الحافظ صلاح الدين أبو سعيد العلائي: «عمرو بن عبدالله أبو إسحاق السبيعي أحد أئمة التابعين المتفق على الاحتجاج به.

وقال يعقوب الفسوي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وقال يحيى بن معين: سمعت حميد الرؤاسي يقول: إنما سمع ابن عيينة من أبي إسحاق بعد ما اختلط، وكذلك قال أبو زرعة في أبي خيثمة زهير بن معاوية: إنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وقال ابن معين: إنما أصحاب أبي إسحاق شعبة، وسفيان الثوري.

قلت: ومثلهم أيضاً إسرائيل بن يونس وأقرانه، ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من

اختلاط أبي إسحاق، احتجاجوا به مطلقاً، وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه، كما تقدم في عبد الملك بن عمير فهو أيضاً من القسم الأول « اهـ.

قلت: قسم العلائي المختلطين إلى ثلاثة أقسام في أول كتابه فقال: « أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً ولم يخط من مرتبته، إما لقصر- مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئاً حال حديثه من الوهم، كجريح بن حازم، وعفان بن مسلم ونحوهما.

والثاني: من كان متكلماً فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه، كابن لهيعة ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما.

والثالث: من كان محتجاً به ثم اختلط أو عمر في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك « اهـ.

قال الحافظ الذهبي: « عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم، إلا أنه شاخ ونسى ولم يختلط » اهـ.

وقال في المغني: « ثقة نبيل، شاخ ونسي، لم يضعفه أحد، وسمع منه ابن عيينة وقد تغير شيئاً ».

وقال في "من تكلم فيه وهو موثق": « ثقة، تغير قبل موته من الكبر، وساء حفظه »، بل قال في سير أعلام النبلاء: « ثقة حجة بلا نزاع وقد كبر وتغير حفظه لكبر السن ولم يختلط »، فالرجل قد قارب المائة.

وأما وصفه بالتدليس فهو كذلك، ولكن احتمل العلماء حديثه، ولم يردوه لأجل تدليسه، قال أبو يوسف الفسوي: أجمع أصحابنا أن أبا نعيم غاية في الإتقان والحفظ، وأنه حجة، وكذلك كان سفيان الثوري في زمانه، وأبو إسحاق رجل من التابعين، وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث هو والأعمش، إلا أنهما وسفيان يدلسون، والتدليس من قديم.

وأما قول ابن المبارك فيه: إنما أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق، فإنه محمول على معنى التدليس، وهما ثقتان لا يقدر فيهما هذا القول، فقد قال الحافظ الذهبي في السير تعقيباً على قول ابن المبارك هذا: «قلت: لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام».

فهذان الجرحان مردودان والحافظ ابن حجر في اللسان رمز له بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

أن أبا إسحاق السبيعي ثقة، مدلس، تغير بأخرة، وجرحه بالاختلاط والتدليس مردود.

❖ وفاته:

قال الواقدي، والهيثم بن عدي، ويحيى بن بكير، ومحمد بن عبدالله بن نمير، والمطلب بن زياد - فيما نقله عنه البخاري، وابن حبان: مات سنة سبع وعشرين ومائة. ونقل ابن سعد عن أبي نعيم أنه توفي: سنة ثمان وعشرين ومائة.

ونقل ابن سعد والبخاري عن يحيى القطان: مات يوم قدم الضحاك الكوفة سنة تسع وعشرين ومائة، وقال به أيضاً عمرو بن علي، وصحح الحافظ الذهبي - في السير - الأول: [سنة سبع وعشرين].

نقل ابن سعد عن أبي بكر بن عياش قال: أبو إسحاق، وهو ابن مائة سنة، أو مائة غير سنة.

* * * * *

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن عارم وأبي سلمة، فقال: عارم أحب إلي.

وكان سليمان بن حرب يقدم عارماً على نفسه، إذا خالفه عارم في شيء رجع إلى ما يقول عارم، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي.

وقال سليمان بن حرب: إذا وافقني أبو النعمان فلا أبالي من خالفني.

وقال أيضاً: إذا ذكرت النعمان فاذكر أيوب وابن عون.

قال محمد بن مسلم بن واره: نا عارم الصدوق المأمون، أبو النعمان.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: اختلط عارم في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم اسمع منه بعدما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد، وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين.

قال البخاري: تغير في آخر عمره.

وقال أبو داود أيضاً: بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة.

قال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره، فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب على الأحوال، وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل، ولا يحتج بشيء منه.

وقال الدارقطني: تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة.

وقال العقيلي: اختلط في آخر عمره، وقال:... وإنما الكلام فيه بعد الاختلاط.

قال ابن الصلاح: اختلط بآخره فما رواه عنه البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه انتهى.

✽ بيان الجرح المردود:

محمد بن الفضل الملقب بعارم من رجال الكتب الستة الأمهات، اتفقت كلمة الأئمة النقاد على أنه ثقة ثبت، إلا أنهم قالوا اختلط بآخره، وهذا الجرح كما هو معلوم مؤثر في حديث من روى عنه بعد الاختلاط، فيرد حديثه، أما من روى عنه قبل الاختلاط قبل حديثه، وإذا لم يتميز روايته هل هي قبل أو بعد الاختلاط؟ رد مطلقاً - هذه قاعدة عامة في كل من ثبت عليه الاختلاط - يشذ عن هذه القاعدة من احتفت حوله قرينة تدل على سلامة حديثه من الاختلاط؛ كحجب أولاده له عن التحديث بعد الاختلاط، أو ما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وعارم صاحبنا من هذه الأنواع كما قال الدارقطني، ووافقه الذهبي.

قال الدارقطني: تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة. وقال الحافظ الذهبي - في كتابه معرفة الرواة التكلم فيهم بما لا يوجب الرد - : محمد بن الفضل عارم ثقة حجة، اختلط بآخره، لكن ما ضر ذلك حديثه؛ فإنه ما حدث حيثئذ فيما علمت.

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره، فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب عنها على الأحوال، وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل، ولا يحتج بشيء منه.

وقال تعقيباً على كلام الدارقطني: قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم... قلت: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم؟!.

ولهذا قال عنه الحافظ ابن حجر في التقریب: ثقة ثبت تغير في آخر عمره. ورمز له في اللسان بـ(صح) إشارة منه إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: أحد الثقات المتفق على تخريج حديثهم،

اختلط في آخر عمره، وقد تبين أن اختلاطه لا يضعفه؛ لكونه لم يحدث بحديث منكر، كما قرره الدارقطني ووافقه عليه الحافظ الذهبي.

❖ والخاصة:

أن عارماً ثقة، لا يقدح فيه ما رمي به من الاختلاط؛ لكونه لم يحدث في زمن اختلاطه بحديث منكر.

❖ وفاته:

قال البخاري: جاء نعيه سنة أربع وعشرين ومائتين، وكذا قال ابن سعد.

* * * * *

[ع]

❦ أولاً: المعدّلون:

وقال يعقوب بن شيبة: هشام ثبت لم ينكر عليه إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية، وأرسل عن أبيه أشياء، مما كان قد سمعه عن أبيه.

Ali Fattani

قال وهيب: قدم علينا هشام بن عروة فكان مثل الحسن، وابن سيرين.

وقال عبدالرزاق عن معمر: ما رأيت ابن فقيه مثل ابن طاووس، فقلت له: ولا هشام ابن عروة؟ فقال: حسبك بهشام بن عروة.

وقال الزبير بن بكار عن عثمان بن عبدالرحمن قال أمير المؤمنين المنصور لهشام بن عروة حين دخل عليه هشام: يا أبا المنذر تذكر يوم دخلت عليك أنا وإخوتي الخلائف؛ وأنت تشرب سويقاً بقصبة يراع، فلما خرجنا من عندك قال لنا أبونا: اعرفوا لهذا الشيخ حقه؛ فإنه لا يزال في قومكم بقية ما بقي، قال: لا أذكر ذلك يا أمير المؤمنين، فلما خرج هشام قيل له: يذكرك أمير المؤمنين ما تمتُّ به إليه فتقول: لا أذكره، فقال: لم أكن أذكر ذلك، ولم يعودني الله في الصدق إلا خيراً.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان حافظاً متقناً ورعاً فاضلاً.

❖ ثانياً: المجرحون:

نقل الحافظ الذهبي عن ابن القطان قوله: هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا.

قال يعقوب بن شيبة: لم ينكر عليه إلا بعد ما صار إلى العراق؛ فإنه انبسط في الرواية، وأرسل عن أبيه أشياء مما كان قد سمعه من غير أبيه عن أبيه.

وقال عبدالرحمن بن يوسف بن خراش: كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صدوقاً، تدخل أخباره في الصحيح، بلغني: أن مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدم الكوفة ثلاث مرات، قدمه كان يقول: حدثني أبي قال: سمعت عائشة، وقدم الثانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر إلى أقوال أهل العلم والحدائق من الأئمة النقاد في هشام بن عروة يجدهم على توثيقه، وأنه من أئمة الإسلام الأعلام، وإنما جرحه مَنْ جرحه، بجارحين مردودين، وهما:

١- أنه اختلط بآخره.

٢- أنه مدلس.

ووجه رد الأول: أنه ما اختلط، ولم يصفه أحد بذلك سوى ابن القطان، وقوله مردود عليه، قد يكون تغير بعض حفظه لما كبر، وهذا من طبع البشر، فليس الشباب في حدة الذهن كالشيخوخة، ومن المعلوم أن هشامًا قد قارب التسعين.

قال الحافظ العلائي: "هشام بن عروة بن الزبير أحد الأعلام المتفق عليهم، ذكر ابن القطان في أثناء كلام له أن هشامًا هذا تغير واختلط، وهذا القول لا عبرة به؛ لعدم المتابع له، بل هو حجة مطلقًا، وإن كان وقع في شيء ما، فهو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك" اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: "لم نر له في ذلك سلفًا" فكلام ابن القطان لا عبرة به لشذوذه. وقال الحافظ الذهبي في السير: "قلت: الرجل حجة مطلقًا، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا؛ فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه فليس هو في شيخوخته كهو في شببته، وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر - الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن، فقول ابن القطان: إنه اختلط، قول مردود مردول، فأرني إمامًا من الكبار سلم من الخطأ والوهم، فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك رحمة الله عليهم".

وقال أيضًا: "في حديث العراقيين عن هشام أوهام تحتل، كما وقع في حديثهم عن معمر أوهام".

وقال في الميزان: "أحد الأعلام، حجة إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبدًا، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان: من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجل تغير قليلا ولم يبق حفظه كهو في حال الشببية، فني - بعض محفوظه أو وهم فكان ماذا؟! أهو معصوم من النسيان؟ ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملته كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع،

ولكبار الثقات، فدع عنك الخط، وذره خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان، وكذا قول عبدالرحمن بن خراش: كان مالك لا يرضاه، نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدم الكوفة ثلاث مرات، قدمة كان يقول: حدثني أبي قال: سمعت عائشة، والثانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة يعني يرسل عن أبيه "اهـ".

ووجه رد الجرح الآخر وهو: أنه مدلس، أن هذا لم يشتهر به، ومن وصفه بالتدليس ففي كلامه نظر - كما قال الحافظ العلائي - وإن وقع منه بعض التدليس فليس من القسم الذي يؤثر ذلك في حديثهم.

قال الحافظ ابن حجر: هشام بن عروة إمام مشهور، لم يشتهر بالتدليس، ولكن قال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة > قالت: «ما خيّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا ... الحديث»، و«ما ضرب بيده شيئاً ... الحديث»، فلما سألته قال: أخبرني أبي عن عائشة قالت: ما خيّر رسول الله ﷺ بين أمرين، لم أسمع من أبي إلا هذا، والباقي لم أسمع؛ إنما هو عن الزهري، رواه الحاكم في علومه. قال العلائي: وفي جعل هشام بمجرد هذا مدلساً نظراً، قال: ولم أر من وصفه به انتهى.

وعلى كل حال فإن العمل على توثيق هشام بن عروة فهو من رجال الشيخين، ولهذا رمز له الحافظ الذهبي بـ(صح)، وكذا رمز له الحافظ ابن حجر بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

أن هشام بن عروة ثقة حجة، لا يقدر فيه قول من قال باختلاطه؛ لشذوذه عن ركب النقد، ورميه بالتدليس فيه نظر.

❖ وفاته:

يقال إنه توفي ببغداد، بعد هزيمة إبراهيم، وكانت الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة،

كما قال البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، زاد أبو حاتم: وكان قد بلغ خمسًا وثمانين سنة^(١).



() وقاله بدالله بن داود الخليلي، والهيثم بن علي، وبنو بده بن سليمان، وخليفة بن خياط، والزبير بن بكرة، وابن سعد: مات سنة أربعين ومائة، زاد ابن سعد: وفن في مقبرة الخيزران، وكذلك أرخ صاحب شذرات الذهب وفاته في هذه السنة. وقال ابن بكرة: كانت الهزيمة سنة خمس أو ست وأربعين ومائة، وكان ولد سنقر سنة، أو إحدى مائة، وقد قيل: إن مات سنة أربعين ومائة، وكان ولد سنقر سنة، أو إحدى مائة. وقال عمرو بن علي: مات سنقر مع وأربعين ومائة و ضعف هذا القول الخطأ الفهمي وجعله شاذاً

الفصل الثالث

جرح الراوي لكونه روى المناكير

ويشتمل على مبحثين: -

✧ المبحث الأول: تعريف المنكر لغة واصطلاحاً.

✧ المبحث الثاني: أسباب ردّ الجرح في الراوي بسبب روايته المناكير.

المبحث الأول: تعريف المنكر

أولاً: تعريفه في اللغة:

قال عنه ابن فارس 〰〰〰: «النون والكاف والراء أصل صحيح، يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره لم يقبله، ولم يعترف به لسانه»، ثم قال: «والباب كله راجع إلى هذا»^(١).

وقال الفيروزآبادي: «ونكر فلان الأمر (كفرح) نُكراً (محركة) ونُكُوراً (بضمها)، ونكيراً، وأنكره، واستنكره، وتناكره: جهله. والمنكر ضد المعروف، فتبين أن أصل إنكار الشيء عدم قبول القلب له»^(٢).

ثانياً: تعريفه في الاصطلاح:

أما في اصطلاح المحدثين، فإن النقاد قبل استقرار المصطلحات لهم فيه مذاهب^(٣).

وبعد استقرار الاصطلاح كذلك لهم تعريفات، منها:

الأول: ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة، وهو الراجح، قال الحافظ بن حجر

(١) هـ حجم مقاييس اللغة ١ ، ٧٦/٥ ، ٤.

(٢) القطوس لم يحيط ٢ ، ص ٧ ، ٦٢.

(٣) من ذلك تعريف البويجي^٣، نظمه بن ابن الصلاح في: معرفة المنكر من لمحيث ص ٤٤ ٢ حيث قال: «بلغنهم بن أبي بكر أحمد البويجي الحفظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الجول، ولا يُعرفه غيره من غير رويته، لأم بن لحيه الذي رواه عنه، ولأم بن جوه آخر» ، فقصد البويجي لتنفو، وقصله سلم بالمنكر ما كان فيه لمخالفة، بقي مقدمته جيحه قال: «وعلامة المنكر في حديث لمحيث» ، إذا ما يؤخذت رويته لمحدث على رواية غيرهم من أهل الحفظ ولما خالفت رويته رويته، أو لم تكذب وافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان هـ جور الحديث غيرته ولة ولأم ستعملة». ينظر نطلح حيح مع المنهاج لدويي ، تحقيق محمد فؤاد بدليقي ، ٧/١.

١: « فإن خولف بأرجح، فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ، ومع الضعف فالراجح المعروف، ومقابله المنكر »^(١).

وهذا التعريف اشتهر أكثر بعد الحافظ ابن حجر، وعليه عمّل المتأخرين بعده.

والثاني: هو الحديث الذي فيه راوٍ فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: « ثم الطعن إما أن يكون لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه ... فالأول الموضوع، والثاني المتروك، والثالث المنكر على رأي، وكذا الرابع والخامس »^(٢). ففي هذا التعريف لا يشترط تفرد ولا مخالفة.

والثالث: ما تفرد به الصدوق الذي لا يقبل تفرده، وهو استعمال مشهور عند عدد من النقاد كالنسائي وغيره^(٣).

والرابع: ما تفرد به الضعيف، قال الحافظ الذهبي: « المنكر وهو ما انفرد الراوي الضعيف به »^(٤).

وقد أفرد الباحث عبد الرحمن بن نويفع السلمي المنكر في رسالته الماجستير^(٥)، وتناول تعريفات الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وناقشها، ثم خرج بتعريف جيد للنعارة، فقال: « هي خلل في الرواية يستفحشه الناقد، ويدركه بقرائن أهمها: التفرد أو المخالفة ».

(١) نخبه الفكر مع شرحها النزهة ، ص ، ٧٤.

(٢) نخبه الفكر مع شرحها النزهة ، ص ١٠٣٩٦، والتك ٢٠ / ٦٧٤.

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي ٣، ٢ / ٦٥٩٦٥ ، وهدي لسلي ، ص ٦٠ - ٣١ ، والنكت على ابن الصلاح ، ٢ / ٦٤ ، وقيد الخطأ بـ جرد لك بقوله: « ... كل من حيث لا يحل ونال تفرد في وزنه من يحل له بطلان بطلان بغير عا ضد يعضده ».

(٤) موقظة ، ص ٢ ، ٤.

(٥) نال درجة الماجستير من جامعة أم القرى بسمكة كتاب ولاسة ، وجل عنوان رسالته: الحديث المنكر عند نقاد الحديث ، دراسة نظرية تطبيعية.

المبحث الثاني: أسباب ردّ الجرح في الراوي بسبب روايته المناكير

الأصل أن رواية المناكير من أسباب الجرح في الراوي، حتى إذا استحکمت عليه بحيث صارت وصفًا له بأن يقال: فلان منكر الحديث استحق بذلك الترك لحديثه، إلا أن العلماء قد قالوا في بعض الرواة: يروي المناكير، ولم يعدوا ذلك جرحًا تسقط به روايته، وفي هذا المبحث أذكر سببين من الأسباب التي بها يُردّ الجرح في الراوي بسبب رواية المناكير:

*السبب الأول: إطلاق النكارة على مجرد التفرد:

أطلق جماعة من الأئمة المتقدمين النكارة على مجرد تفرد الراوي، ومن هؤلاء الأئمة يحيى بن سعيد القطان، فقد أنكر على عبيد الله بن عمر العُمري حديثه عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: « لا تسافر المرأة ثلاثة أيام، إلا مع ذي محرم »، ثم وجد أن عبد الله بن عمر العُمري قد حدّث به عن نافع أيضًا، فصحّحه^(١).

قال ابن رجب رحمه الله: « وهذا الكلام يدلّ على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر »^(٢).

(١) ينظر: شرح علل الترمذي ٥/١٧٤، والحديث رواه مسلم في كتاب الحج بقوله: ٣٢٤٧٢٤٥، ينظر:

طلب صحيح مع المناهج للذهبي، ١٠٧٤ من طريقه ببطلان الحديث عن ابن عمر، ورواه أيضًا من طريقه حالك بن عثمان الأسدي عن نافع.. بمعناه، وهذه تابعة تامة له ببطلان الحديث.

(٢) شرح علل الترمذي، ٥/١٧٤، وهذه من تشدد يحيى بن عمر، وفي تفرد الثقة عنه وصله، وفيه وهن كما هو بالنكار قل مجرد لتفرد، فلما زالت الغرابة بل تابعة كما جد حجة الحديث مع أنه تابعه من لين، إذ العُمري الصغير ضعيف، ليس بظهوري في الحديث، لكنه صالح في ما تابعه، وهذا مما لم تجر عليه طريقة الشيخين ولا يوافقهم، بل لثقة قول لتفرد، ما لم يأت بما يخالف فيه.

ومنهم الإمام أحمد ̎: فقد أنكر على جماعة من الرواة المحتج بهم في الصحيحين ما تفردوا به، فقال في محمد بن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث مناكير، أو منكرة»^(١).

فعلق على ذلك الحافظ ابن حجر في ترجمة التيمي فقال: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث المفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة»^(٢)، وكذلك قال عن زيد بن أبي أنيسة: في بعض حديثه إنكار.

قال الزيلعي ̎: «وهو ممن احتج به البخاري ومسلم، وهو العمدة في ذلك، وقد حكم ابن يونس أنه ثقة، وكيف يكون ثقة وهو لا يحتج به»^(٣)، وقد ذكر عن الأئمة يحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهم؛ إطلاق النكارة على مجرد التفرد^(٤).

ويلتحق بهم كذلك أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي ̎، فقد قال ابن الصلاح ̎ في النوع "الرابع عشر: معرفة المنكر من الحديث": «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يُعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر»^(٥).

ونقله ابن رجب ̎ فقال: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حدٍّ للمنكر

(١) الطل ومعرفة الرجال رواية لبيه بدالله ، ٥٦٦/١.

(٢) هدي لساري ٢ ، ص ٦١.

(٣) نصب الرتبة ، ٨/١ ٣ ٢.

(٤) ينظر: شرح طل الترمذي ، ٢/ ٦٥٩٦٥ ، وهدي لسلي ، ص ٦٠ - ٣١ ، والنكت على ابن الصلاح ، ٢/ ٦٤ ، وقيد الخط بـجـ جر طـكـ قبله: «كن حيث لا يكون لم تفرد في وزنه من يحكم أحاديثه بطلاحة بغيرها ضد يعضده».

(٥) عل وم الحديث ، ص ٨٠.

إلا ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، كان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، ولا يُعرف ذلك الحديث - وهو متن الحديث - إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً^(١).

ونقل الحافظ ابن حجر ̎ في ترجمة يونس بن القاسم الحنفي اليمامي عن البرديجي قوله فيه: «منكر الحديث»، قال الحافظ ابن حجر ̎: «أوردت هذا لئلا يستدرك، وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به الثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله: منكر الحديث جرحاً بيناً، كيف وقد وثقه يحيى بن معين^(٢)».

وهكذا يقال فيمن أطلق عليه يحيى القطان، والإمام أحمد، وغيرهما هذه الألفاظ، وقد اشتهر بالعدالة والضبط، فإن ذلك لا يكون جرحاً بيناً فيه، ولا يُردُّ به حديثه، بل يُعدُّ تفرده صحيحاً غريباً ما لم يتبين وهمه، قال الحافظ الذهبي في ترجمة علي بن المديني: «وإن تفرد الثقة المتقن يُعدُّ صحيحاً غريباً»، وقال قبل هذا بأسطر: «بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، ... اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك^(٣)».

فينبغي مراعاة اصطلاحات الأئمة، والتفريق بين تطبيقات كبار النقاد، قبل استقرار الاصطلاح، والعلماء بعد ما استقر اصطلاح المنكر.

قال اللكنوي: «فعليك يا من ينتفع من ميزان الاعتدال وغيره من كتب أسماء الرجال ألا يغترّ بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار، بل يجب عليك أن تفرّق بين قول القدماء: "هذا حديث منكر"، وبين قول المتأخرين: "هذا حديث منكر"، فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من

(١) شرح علل الترمذي، ١/١، ٥٠.

(٢) هدي لساري، ٢، ص ٣، ٦٣.

(٣) ميزان الله تلاً، ٣، ١٤.

الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راوٍ ضعيف خالف الثقات» (١).

وكثرة المناكير "الغرائب والأفراد" لا تضرّ الراوي إلا في حالتين، نبّه إليهما المعلّم

ﷺ:

الأولى: أن تكون مع غرابتها منكرة من شيوخ ثقات بأسانيد جيدة.

الثانية: أن يكون مع كثرة غرائب غير معروف بكثرة الطلب.

ففي الحالة الأولى تكون تبعة النكارة على الراوي نفسه، لظهور براءة مَنْ فوقه

عنها، وفي الحالة الثانية يقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة الطلب، فيُتهم

بسرقه الحديث (٢).

٢

*السبب الثاني: كون عهدة النكارة على غيره:

قد يصف النقاد - أحياناً - حديث الثقة بالنكارة، فيقولون: فلان حديثه منكر، أو

يروى المناكير، ولا يَعنون من ذلك الخطّ من قدره أو عيبه بها؛ لأن الحمل في المناكير على

غيره من مشايخه أو تلاميذه الضعفاء، قصدهم من وراء ذلك تحذير الناس من الاغترار

بروايته تلك المناكير؛ لأن الأصل في رواية الثقة استقامة السند وشهرة المتن.

لكن قد يروي الثقة الأحاديث المنكرة، وذلك إذا كان ممن يروي عن كل أحد، ولا

ينتقي في مشايخه، والمشايخ الضعفاء والمجهولون يروون المناكير، فتقع المناكير في حديثه،

والعهدة فيها عليهم، وهو منها براء، وهذا كحال سليمان بن بنت شرحبيل، قال ابن

حبان: «يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل

ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها» (٣).

٣

وقال الحاكم للدارقطني: «فسليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده

١ ٢.

٩٨/١.

٢.

٠

،

٨/٨،

١

٢

٣

() الفوع ولا تكميها

() لتتكي

() ال

ثقات

مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو، فهو ثقة»^(١).

وقد ذكر ذلك الحافظ الذهبي رحمه الله، ثم قال: «قال ابن جوصاء: سمعت إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني يقول: كنا عند سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي (ابن بنت شرحبيل)، فلم يأذن للناس ثلاثة أيام، فلما دخلنا عليه، واستزدناه، قال: بلغني ورود هذا الغلام الرازي -يعني: أبا زرعة- فدرست للالتقاء به ثلاثمائة ألف حديث»^(٢).

قال الحافظ الذهبي: «هو في نفسه صدوق، لكنه لهج برواية الغرائب عن المجاهيل والضعفاء»^(٣). وقد يكون الحمل في رواية هذه المناكير على مَنْ دونه من التلاميذ الضعفاء أو من دونهم في الإسناد، قال ابن حبان في ترجمة عيسى بن طهمان الجشمي: «ينفرد بالمناكير عن أنس، ويأتي عنه بما لا يشبه حديثه»^(٤).

فبرأه الحافظ ابن حجر رحمه الله من عهدة تلك المناكير، فقال: «صدوق، أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره»^(٥).

بل إن الرواة الضعفاء قد يصل ضعف ضبطهم إلى حدّ الاضطراب فيما سمعوه من الشيخ، فيظن الناقد أن هذا الاضطراب راجع إلى ضعف الشيخ، والأمر بخلاف ذلك.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة عبدالله بن دينار، مولى ابن عمر المدني: «أحد الأئمة الأثبات، انفرد بحديث الولاء، فذكره لذلك العقيلي في الضعفاء»، وقال: «في رواية المشايخ عنه اضطراب، ثم ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنما الاضطراب

٣٣.

() سؤالات الحكم للدارقطني، ٧ ١ ٨٢ ٢ بقوم: ٩.

١.

٣

() سير أعلام النبلاء، ١١/٢٨.

ق.

ساج

٣

() المجمع الـ

١.

١

٤

() ١٢٧/٧، ٢٧.

٦٠.

() لتقريب، ص ٧٦٨ رقم ٣٥٣، ينظر: هدي لستين، ص ٦.

من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العقيلي، فإن عبد الله حجة بالإجماع»^(١).

وفي سير أعلام النبلاء حمل الرواة عنه عهدة هذا الاضطراب، فقال: «ولا ذنب لعبد الله، وإنما الاضطراب من الرواة عنه»^(٢).

فخلصت إلى أنه ينبغي التنبيه، وأخذ الحيلة من التسرع في جرح الراوي لمجرد روايته المناكير، بل ينظر في أسانيد ما أنكر على الراوي، فإن وجد فيها من هو ضعيف، حمل تلك المناكير عليه، سواء كان شيخه أو تلميذه، وإلا حمل الإنكار على مجرد التفرد، فإن لم يصلح هذا ولا ذاك، وتبين أن تلك المناكير من قبله؛ اجتنبت مناكيره، وأخذ عنه ما ليس منكرًا، ما دام أنه لم يوصف بوصف يدل على أن أحاديثه كلها مناكير، كقولهم منكر الحديث، فإنه وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه.

قال السخاوي رحمه الله في فتح المغيث: «قال ابن دقيق العيد: قولهم: "فلان روى المناكير" لا يقتضي بمجرد ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، أو ينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه»^(٣).

ونبه اللكنوي إلى ضرورة التفريق بين هذه المصطلحات، لاختلاف مدلولاتها عند النقاد، فقال: «يجب عليك أن تفرق بين "روى مناكير" أو "يروى المناكير" أو "في حديثه نكارة"، ونحو ذلك، وبين قولهم: "منكر الحديث"، ونحو ذلك، بأن العبارات الأولى لا تقدر في الراوي قدحًا يُعتدُّ به، والأخرى تجرحه جرحًا معتدًا به»^(٤).

() ميزان الله تلاً، ٧/٢	١	٤
() ٧	٥٤ - ٢٠٥	٢
() فتح المغيث، ٧	٣	٤
() الوقع والتكميل	٤	٢



❖ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث:

❖ المثال الأول:

[م س]

إبراهيم بن محمد بن عرعة بن البرنذ بن النعمان السَّامي^(١)، أبو إسحاق، البصري، نزيل بغداد^(٢).

روى عن: جرير بن عمار، وابن مهدي، وغيرهما.

روى عنه: مسلم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

❖ أولاً: المعدّلون:

قال ابن معين: ثقة، معروف بالحديث، ومشهور بالطلب، كيس الكتاب، ولكنه يفسد نفسه، يدخل في كل شيء.

نقل الحافظ ابن حجر عن صالح جزرة أنه قال: ما رأيت أعلم بحديث أهل البصرة من القواريري، وعلي بن المديني، وإبراهيم بن عرعة.

وقال عثمان بن خرزاذ: أحفظ من رأيت أربعة، فذكر فيهم إبراهيم.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الحاكم: هو إمام من حفاظ الحديث.

() هذه النسبة إلى سامية بن لؤي بن غلبه ، والمثهور بها أبو عمر وعرعة بن البرنذ ، وولده ، وولد ولده أيضاً أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عرعة . الأذساب ٧ . ٢٠٣ .

() الجرح ولتعديل ٢٣٠٧ ، لثقات لإبراهيم بن ٧٧٨ ، تاريخ بغداد ٦٦٤ ٤٧٤ ١ ، تكملة إكمال الإكمال لابن نقطة ٣٦١ ، تهذيب الكمال ١٣٤١ ٣١١ ، ميزان الله تعالى ٥١١ ، سير أعلام النبلاء ١٧١ ٨٤ - ٤ ، نهاية لسول في رواية لستة أطول وللسبط ابن لهجي ٢٤٢ ٣٢٣ ، تهذيب لتهذيب ١٣٣ ، لتقريب ١١٤ ١١٤ : ٢٤٠ .

وقال الخليلي: حافظ كبير، ثقة، متفق عليه.

وقال ابن قانع: ثقة.

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال ابن معين: ثقة، معروف بالحديث، ومشهور بالطلب، كيس الكتاب، ولكنه يفسد نفسه، يدخل في كل شيء.

وقال محمد بن عبيد الله: كنت عند أحمد بن حنبل، ف قيل له: إن ابن عرعة يحدث، فقال: أف، لا يبالون عمن كتبوا.

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: تحفظ عن ابن عباس أن رسول الله كان يزور البيت كل ليلة؟ فقال: كتبوه من كتاب معاذ، ولم يسمعه. فقلت: إبراهيم بن عرعة يزعم أنه سمعه، فتغير وجه أبي عبد الله، ونفض يده، وقال: كذب وزور، ما سمعه منه، واستعظم ذلك.

ونقل الحافظ الذهبي في السير قال: وروى الأثرم عن أحمد أنه غمز ابن عرعة.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد على اختلاف مناهجهم في النقد، يظهر أن العمل عندهم على تعديله، ولم يتكلم فيه سوى ابن معين حيث قال: يفسد نفسه يدخل في كل شيء، والإمام أحمد حيث تكلم فيه لأجل حديث منكر رواه، وما نقل الأثرم من غمز أحمد إياه.

ولكن الجرحين الصادرين من هذين الإمامين مردودان بما يلي:

أولاً: الجرح الصادر من ابن معين ليس بجرح؛ لأنه لا يجرح بمثله، مع ما تقدم من إمامته وحفظه ووثاقته، فما يضره لو دخل في كل شيء.

ثم إن جرح ابن معين هذا مسوق في ثانياً توثيقه لإبراهيم، حيث قال ابن معين: ثقة معروف بالحديث، مشهور بالطلب، كيس الكتاب.

ثانيًا: أما نقل الأثرم غمز الإمام أحمد لابن عرعة، فقد قال عنه الحافظ الذهبي في السير: "وأحسب هذا من جهة سيرته، لا من جهة حفظه"، فإن حفظه قد زكاه النقد.

ثالثاً: أما غمز أحمد إياه لأجل حديث منكر رواه، فمردود في حق إبراهيم ابن عرعة لما توافر من أدلة على حفظه وإمامته، فقد قال صالح جزرة: ما رأيت أعلم بحديث أهل البصرة من القواريري، وعلي بن المديني، وإبراهيم بن عرعة. وقال الحاكم: هو إمام من حفاظ الحديث، وقال الخليلي: حافظ كبير، ثقة، متفق عليه. فتفرد مثل هذا الإمام لا يعد منكرًا، لسعة روايته وتمام ضبطه وإتقانه.

ولأجل هذا نقل الخطيب البغدادي في تاريخه بسنده عن علي بن المديني، قال: روى قتادة حديثاً غريباً لا يحفظ عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام، وهو حاضر لم أسمع منه عن قتادة، وقال لي معاذ: هاته، حتى أقرأه. قلت: دعه اليوم، قال: حدثنا أبو حسان عن ابن عباس { أن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى ^(١) }، قال: وما رأيت أحداً واطأه عليه، قال علي بن المديني: هكذا هو في الكتاب.

قال الخطيب: وما الذي يمنع أن يكون إبراهيم بن محمد بن عرعة سمع هذا الحديث من معاذ مع سماعه منه غيره، ووافقه الحافظ الذهبي فقال في السير: "صدق أبو بكر، ولا سيما وإبراهيم من كبار طلبة الحديث المعنيين به". وعلى كل، فالرجل ثقة حافظ احتج به مسلم، وممن وثقه من متأخري النقاد: ابن نقطة والحافظان الذهبي وابن حجر.

❁ والخاصة:

أن إبراهيم بن عرعة، احتج به مسلم، ويغتفر له رواية حديث منكر في سعة ما روى.

❖ وفاته: توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

* * * * *

() أخوه البخاري فيه عجله تعليقا: في كتاب الجرح، باب الزيارة يوم المحرر ٧/٢ ٦ بظ: "ويذكر بن أبي سنان بن إبراهيم باس { أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى ".

المثال الثاني:

[خ ت س ق]

إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة الحزامي^(١)، أبو إسحاق المدني^(٢).

روى عن: ابن عينة والوليد بن المسلم وغيرهما.

روى عنه: البخاري وابن ماجه وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحا وتعديلا:

أولا: المعدلون:

قال ابن معين - كما في رواية عبد الخالق بن منصور الكوسج -: ثقة. وكذا قال ابن وضاح، والدارقطني، والخطيب.

وقال صالح جزرة، وأبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به.

وقال الأزدي: في عداد أهل الصدق. وقال ابن خلفون: كان من أهل الصدق والأمانة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) بكسر الحاء المهملة ثم زاي ويم بعد الألف نسبة إلى الجد الأعلى، وثله تهرا بوسيلة حاق إبراهيم بن المنذر بهذه النسبة. الأسباب ٧ ٤ ١ ٢.

(٢) تاريخ الداوي ص ٧٨ رقم ٣١ الجرح ولتعديل ٣٩٧ أسؤالات لسطي للدارقطني ١٥ ، لثقات ٨ / ٧ - ٤ تاريخ بغداد ٧٨٦ ٧٩ ١ ، لتعديل وكجريح لمجبي ٣٢ ، تهذيب الكمال ٩٣٨٧ - ١٣٩٣ ، ميزان الله تالما ٦٧١ ، الكلف ٩٧ ٤ - ٥ ، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٦٨٩ - ٦٩٩ تذكرة الحفاظ ٧ / ٤٤٧ ط بقات الشافعية الكبي ٣١٣٧ تهذيب لتهذيب ٦٩٧ - ١٧ ، لتقريب ص ١٦١ رقم ٥٥ أهدى لساري ٥ ، لبيان وكجريح لمجبي ٣١٣٧ تهذيب لتهذيب ٦٩٧ - ١٧ ، لتقريب ٣٣ تحقيق: كمال يوسف فطوت أدار الجنان بيروت ط: الأولى ١٠٤١ هـ ، لسلسلطة جرحه لالأل با ٨٧/٥.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو حاتم: إبراهيم بن المنذر وإبراهيم بن حمزة إبراهيم بن المنذر اعرف بالحديث إلا انه خلط في القرآن جاء إلى أحمد بن حنبل فاستأذن عليه فلم يأذن له وأجلس حتى خرج فسلم عليه فلم يرد عليه السلام.

وقال الساجي: بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه وأقصد إليه ببغداد ليسلم عليه فلم يأذن له وكان قدم إلى أبي دؤاد قاصدا المدينة عنده مناكير.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن أئمة هذا الشأن على توثيقه، ولم يتكلم فيه سوى الإمام أحمد؛ لأجل جوابه في محنة القول بخلق القرآن والساجي حيث قال: عنده مناكير. وللجواب عن هذين الجرحين أقول:

أما جرح الإمام أحمد له من أجل الجواب في محنة القول بخلق القرآن لإبراهيم معذور؛ لأنه خاف على نفسه الفتنة قال السبكي: "وأرى ذلك منه تقيّة وخوفاً ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته جزاه الله عن الإسلام خيراً ولو كُلف الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل".

وأما جرحه لكونه روى المناكير فمردود؛ لأنها لم تكن من حديثه هو وإنما الحمل فيها على شيوخه الذين روى عنهم قال الأزدي: "إنما حدث بالمناكير الشيوخ الذين روى عنهم فأما هو فصدوق".

وعلى كلّ إبراهيم قد اعتمده البخاري، وانتقى من حديثه، ورضيه النقاد أمثال يحيى بن معين، وأبي حاتم ووثقوه فلا تأثير لهذه المناكير عليه.

قال الخطيب البغدادي: "أما المناكير فقلّ ما يوجد في حديثه إلا أن يكون عن المجهولين أو من ليس بمشهور عند المحدثين ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه".

كما أطلق الحفاظ الذهبي توثيقه في سير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ.

❖ والخاصة:

أن إبراهيم بن المنذر ثقةً وأُحْمِلَ فيما نسب إليه من المناكير على شيوخه، وهو معذور في إجابته وقت الفتنة.

❖ وفاته:

مات سنة ست وثلاثين ومائتين.

* * * * *

المثال الثالث:

[ع]

شبابة بن سوار أبو عمرو المدائني^(١)، أصله من خراسان، يقال: كان اسمه مروان مولى بني فزارة.

روى عن: حريز بن عثمان الرحبي، وشعبة، وغيرهما.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحا وتعديلا:

أولا: المعدلون:

قال عثمان الدارمي ليحيى بن معين: فشبابة؟ قال: ثقة، وقلت -الدارمي- : هو أحب إليك أم شبابة؟ فقال: شبابة أحب إلي.

وقال علي بن المديني: شبابة بن سوار ثقة.

وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به.

() فتح الميم، والرجال المهمة، وسر اليا لم شاة حقة، وفي آخرها ونسبة إلى المدائن، بلدة قديمة بنية على دجلة، وكانت دار مملكة الأكسرة على بعة فراسخ من بغداد. الأساب ٢٣٠/٢.

قال ياقوت الحموي: مدني مع مديقة، تهمز ياءها، ولا تهمز، إن أخذت من دان يدين إذا طاع لم تهمز إذا جمع على مدلين؛ لأنهم لم معيشة ويأوه أصلية وإن أخذت من مدن بالمكان إذا أقام به همزت؛ لأن ياءها زائدة، فهي في قرينة وقرآن ١٠٠ والمسبة إليها مدائي؛ وإنما جاز المسبة إلى الجمع بصيغة ه؛ لأنه صار علما بهذه الصيغة، وإلا فلا بد أن يردل جمع إلى الواحد ثم ينسب إليه. معجم البلدان ٥/٤.

تاريخ الدوري ٢٤٧، تاريخ الداوي ١٠٧ ص ٦٦٥ أص ٣١ ط بقات خليف ٣٢ ط بقات ابن سعد ٣٢٠٧، ط ل المروزي عن الإمام أحمد ط ٤، معرفة لثقات ط جلي ٤٤٧٧ رقم ٧٣، الجرح والتعديل ٣٩٩، لثقات لابن حبان ٣١٢ الضعفاء لكثير ٩٥٧ ٩٦١ تاريخ بغداد ٢٩٩ ٢، الكامل لابن عدي ٥/٧-٧، الضعفاء لابن طبري ٣٧، تهذيب الكمال ٥٧٧ ٥٩٣ أميزان الله تدال ٧ ٢٦ من تكلم فيه هو ومثوق ٥٥٥ ١، الرواة لثقات ١٠، الكلف ٣٧، المغني ٤٦، سير أعلام النبلاء ٩/٣٦٥ ٥، هدي لساري ٥٧٥، تهذيب لتهذيب ٧ ٤٧-٤٧، لتقريب ٨ ٩.

وقال ابن سعد: كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجياً.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال ابن سعد: كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجياً.

وقال أحمد -في عِلل المروزي- : علي بن حفص أحبُّ إليَّ من شبابة.

روى أحمد بن أبي يحيى عن أحمد بن حنبل قال: تركت شبابة للإرجاء، قيل له: فأبو معاوية كان مرجئاً، قال: كان شبابة داعية.

وقال زكريا الساجي: صدوق يدعو إلى الإرجاء كان أحمد بن حنبل يحمل عليه.

وقال العجلي، عن شبابة، قلت له: يحفظ الحديث؟ فقال: نعم، فقلت: أين لقيته: قال: ببغداد، قيل له: أليس الإيمان قولاً وعملاً؟ قال: إذا قال فقد عمل.

وذكر العقيلي أحاديث أنكرها عليه أحمد، ثم قال أحمد: شبابة كان يدعو إلى الإرجاء.

وحكى عن شبابة قولاً أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت عن أحد بمثله قال: قال شبابة: إذا قال فقد عمل، قال الإيمان قول وعمل كما تقولون، فإذا قال فقد عمل بجارحته أي: بلسانه حين تكلم به، قال أبو عبدالله: هذا قول خبيث، ما سمعت أحداً يقول، ولا بلغني.

قلت: كيف كتبت عن شبابة؟ فقال لي: نعم كتبت عنه قديماً شيئاً يسيراً قبل أن نعلم أنه يقول بهذا، قيل له: كنت كلمته في شيء من هذا أقال: لا قال: وحدثني بعض الأسياف إن شبابة قدم من المدائن قاصداً للذي أنكر عليه أحمد فكانت الرسل تختلف بينه وبينه، قال فرأيت تلك الأيام مغموماً مكروباً، قال: ثم انصرف إلى المدائن قبل أن يصلح أمره عنده.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد يظهر تعديلهم إياه، وقبول حديثه،

وخلاصة ما جرح به أمران هما:

١- بدعه الإرجاء . ٢- النكارة في بعض حديثه.

أما الإرجاء فقد رجع عنه، كما نقل الخطيب ذلك عن أبي زرعة.

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: قد حكى سعيد بن عمرو البرذعي عن أبي زرعة: أن شبابة رجع عن الإرجاء، وقد احتج به الجماعة.

ولو قال قائل: إنه لم يرجع، بدليل وصف الحفاظ إياه بها، فيقال له:

إن بدعة الإرجاء لا يرد حديث المتلبس بها ولو دعا إليها؛ لكونها ليست بدعة مكفرة، لذلك قال الحافظ الذهبي في الميزان: وشبابة يحتج به في كتب الإسلام، ثقة، ورمز لحديثه بـ(صح)، ووثقه كذلك في كتابيه من تكلم فيه وهو موثق، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، بل قال في سير أعلام النبلاء: الحافظ الحجة كان من كبار الأئمة إلا أنه مرجئ.

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: ثقة حافظ رمي بالإرجاء.

وأما ترك الإمام أحمد لحديثه فمحمول على الزجر له والردع لغيره من التلبس بشيء من هذه البدع.

وأما ما أنكر عليه من الأحاديث، فقد تقرر أن رواية الثقة للمناكير، أو تفرد الثقة اليسير لا يضرب بالراوي ولا ينزل من رتبته.

لذلك قال علي المدني عن شبابة: ولا ينكر من رجل سمع من رجل ألفاً أو ألفين أن يجيء بحديث غريب.

والحمد لله، فالرجل ثقة، احتج به الجماعة.

❖ والخاصة:

أن شبابة ثقة، قيل: إنه رجع عن الإرجاء، واغتفرت أفراد وغرائب في سعة ما روى.

❖ وفاته: اختلف في سنة وفاته، فقال البخاري: يقال: مات سنة أربع أو خمس ومائتين، وقال غيره: مات سنة ست ومائتين.

الفصل الرابع

الجرح المردود المتعلق بذات الناقد وملكوته

النقدية

ويشتمل على خمسة مباحث: -

- ✧ المبحث الأول: تشدد الناقد وتعنّته.
- ✧ المبحث الثاني: ضعف الناقد، أو الناقل عنه، أو أي ضعف في الإسناد.
- ✧ المبحث الثالث: خفاء حال الراوي على الناقد.
- ✧ المبحث الرابع: الخطأ في فهم النقد.
- ✧ المبحث الخامس: صدور الجرح من الناقد مجملًا غير مفسر.

المبحث الأول

الجرح المردود المتعلق بالتحامل على الراوي

ويشتمل على مطلبين: -

✧ المطلب الأول: منهج النقد في التعامل مع كلام الأقران بعضهم في بعض.

✧ المطلب الثاني: أسباب تحامل بعض الأقران على بعض.

المطلب الأول: منهج النقد في التعامل مع كلام الأقران بعضهم في بعض:

تمهيد:

المراد بالأقران عند أهل العلم: القوم المتعاصرون في قرن واحد، والمتساوون في العلوم، يدلّ له قول ابن دقيق العيد: «هم المتقاربون في السن والطبقة»^(١)، بمعنى أنهم متقاربون في السن، فإن لم يكن ثمة تقارب في السن، فبجامع تساويهم في العلوم، والنقاد عندما يوازنون بين أقوال أهل الجرح والتعديل، فإنهم يقدمون -مع توافر العدل والإنصاف- قول الأقران بعضهم في بعض؛ لأن أحدهم أعرف بقريته من غيره ممن لم يعاصره، أو لم يجاوره في بلده، يقول حماد بن زيد:

«كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل، ويحدث عنه، ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلده عنه وجدناه على غير ما يقول»^(٢).

كما صارت مقولته: «بلدي الرجل أعرف بالرجل»^(٣) قاعدة يرجع إليها النقاد عند تعارض الجرح والتعديل، بل تعدى أثر هذه القاعدة إلى المرويات، فقد ذكر الحازمي في كتابه "الناسخ والمنسوخ" من ضمن المرجحات: أن يكون الحديث سمعه الراوي من مشايخ بلده، والثاني: سمعه من الغرباء^(٤).

وإعمال قاعدة تقديم قول الأقران بعضهم في بعض جلي في حال كونه نقداً منشؤه الاجتهاد البريء من حظوظ النفس.

() الاقتراح	١	١	١	٣
() الكفاية، لا	٢	٣	٣	٣
() الموضع	٣	سأب	ق.	٣
() الناسخ والمنسوخ، ص	٤	٤	١	١

• منهج النقد في التعامل مع النقد:

واستشعارًا من الأئمة لخطورة هذا المبدأ وأهميته، فقد ابتدؤوا السؤال عن محيط الراوي الذي يعيش فيه، وحاله في مجتمعه، وتتبعوا كلام أهل بلده فيه، يميزين في ذلك كله بين العدو والصديق.

٢ . ٣ .

ور

.

٢

ص ٦٥

٢٠

وفي هذا يقول السبكي نقلاً عن ابن عبد البر: « أول ما ينبغي لك أيها المنصف إذا سمعت الطعن في رجل أن تبحث عن خلطائه، والذين عنهم أخذ ما ينتحل، وعن مرباه وسبيله، ثم تنظر كلام أهل بلده وعشيرته، من معاصريه العارفين به، بعد البحث عن الصديق فيهم له والعدو »^(١).

ومن الأمثلة العامة العملية في ذلك، ما اتبعه النقاد في تفصيل حكم قبول جرح وتعديل أهل البدع لغيرهم، حيث قسموهم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: من كان رأساً في بدعته، أو داعية إليها، فلا يقبل جرحه ولا تعديله لغيره؛ لأنه كما لا تقبل روايته فكذا لا يقبل جرحه وتعديله، وهو ما درج عليه العلماء، فلم يلتفتوا لجرحهم وتعديلهم.

الثاني: من تلبس ببدعة ولم يدعُ إليها، ولم يكن رأساً فيها، وكان ثقة ديناً عارفاً؛ فإن جرحه وتعديله لغيره مقبول، بصرف النظر عن تشدده، أو تساهله، فهذا أمر آخر، يدل لهذا صنيع الأئمة من حيث إخراجهم لأقوالهم في كتبهم، وكتب الجرح والتعديل طافحة بأقوالهم جرحاً وتعديلاً.

الثالث: التوقف في جرح وتعديل من ذكر ببدعة، إذا كان المجروح أو المعدل ممن يوافقه، أو يخالفه في مشربه؛ لأنه مظنة المحاباة فيمن يوافقه، ومظنة التحامل فيمن يخالفه^(٢).

يدل له قول الحافظ الذهبي رحمه الله: « وقد يكون نفس الإمام فيمن يوافق مذهب _____، أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء والصديقين

(١) قاعدة في المؤرخين ١، ص ٧٩-٨٠.

(٢) لبدعة وأثرها في الرواية والدراية د. عذض القزويني ٦ ٣ ٤١.

٣ ١.

وحكام القسط»^(١).

فإن تأكد للناقد أن سبب الجرح هو العداوة لأجل الاختلاف في الاعتقاد، أو المذهب، أو حسد بينهما بلغ به إلى الخط من قدر قرينه، فلا أثر لهذا الجرح؛ لظهور التحامل فيه.

قال السبكي رحمه الله: «من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي أو غيره؛ فإننا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا لو فتحنا هذا الباب، وأخذنا بتقديم الجرح على إطلاقه؛ لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون»^(٢).

المنهج الثاني: من ثبتت إمامته وعدالته، وتكلم فيه ناقد بجرح، تعيّن على الجارح تفسير جرحه، فإن لم يفسّره، أو فسّره بما لا يجرح مثله، ردّ جرحه؛ لأنه جرح مجمل غير مفسّر في مقابل تعديل من ثبتت إمامته وعدالته.

قال ابن عبد البر رحمه الله: «والصحيح في هذا الباب: أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته، وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بينة عادلة يصحّ بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله؛ لبراءته من الغلّ والحسد والعداوة والمنافسة، وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر»^(٣).

-وباب الجرح المجمل غير المفسّر لو فتح لم ينبج أحد من الأئمة، كما قال البخاري رحمه الله: «ولم ينبج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم... ولم يلتفت أهل العلم في

٨٤.

ص،

أوقظة

() الم

٢.

.

() قاعدة في الجرح والتعديل ٩٢ - ١

١٠٩٤.

() جلع بيان العلم وفضلص ٣٣ ٠ ١

هذا النحو إلا ببيان وحجة»^(١).

لأن عدالة الراوي كما ثبتت بحجة وبرهان، فكذلك لا يمكن رفعها إلا ببرهان وحجة يلزم الجراح الإتيان بها ليعتد بجرحه؛ وإلا فإن أعراض المسلمين حفرة من حفر النار^(٢). فأحرى به أن يتوقف، ويكل العلم إلى أهله.

لأجل هذا قال السبكي رحمه الله: «إن قولهم: لا يقبل الجرح إلا مفسراً؛ إنما هو أيضاً في جرح من ثبتت عدالته واستقرت، فإذا أراد رافع رفعها بالجرح، قيل له: انت برهان على هذا»^(٣)، فإن لم يأت برهان ودليل يفسر به جرحه؛ آل أمره إلى ما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «إذا كان غير مفسر لا يقدر»^(٤).

المنهج الثالث: تضيق دائرة هذا الجرح المردود إذا لم يفسر، عن طريق الكف عن نشره وإذاعته، والمبادرة إلى طيّه، والبعد عن روايته، وأقوال الأئمة في هذا المبدأ كثيرة موفورة، من جملة ذلك قول الحافظ الذهبي رحمه الله: «كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية، لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى، كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم - رضي الله عنهم أجمعين - ... فينبغي طيّه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب ... ثم قد تكلم خلق من التابعين بعضهم في بعض، وتحاربوا، وجرت أمور لا يمكن شرحها، فلا فائدة في بثها، ووقع في كتب التواريخ، وكتب الجرح والتعديل أمور عجيبة، والعامل خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه

- (١) جزء القراءة خلف الإمام ١ ص ٦١.
- (٢) جزء من كلام ابن دقيق العيد كما في الاقتراح ص ٢٠٣.
- (٣) قاعدة في الجرح وال ٣ تعدي ص ٥٨.
- (٤) تهذيب التهذيب، ٤ ص ٥٠٣ رقم م: ٥٩٦٨.
- ينظر ترجمة عمرو بن مرزوق، في هذا الشخص ص ٧٢ وما بعدها.

...» (١).

وإنه لحرّي بطلبة العلم أن يقيموا هذا المبدأ في واقعهم اليوم، خصوصاً مع كثرة جرح بعض أهل العلم والفضل لبعض، مما كان سبباً لتشتيت الجهود، وإهدار الطاقات فيما لا نفع فيه، ولا طائل من ورائه، إلا الهوى، نسأل الله السلامة.

وإن لنا فيما سطرته يمين السبكي لعبرة، حيث قال: «وينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل، وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحاً عما جرى بينهم، فإنك لم تُخلق لهذا، فاشتغل بما يعينك، ودع ما لا يعينك، ولا يزال طالب العلم عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي- لبعضهم على بعض» (٢).

المنهج الرابع: التماس العذر للجراح:

وأمثل ما يعتذر له به أن يقال: إن الكلام الحاصل بين الأقران بعضهم في بعض لا يخلو من إحدى حالتين:

الحال الأولى: أن يكون الكلام مبناه على الاجتهاد البريء من الهوى والتعصب، فهذا النوع لا يخلو من إحدى ثلاث حالات نصّ عليها السبكي:

الأولى: أن يكون واهماً، ومن ذا الذي لا يهم؟!.

الثانية: أن يكون مؤولاً، قد جرح بشيء يظنه جارحاً، ولا يراه المجروح كذلك، كاختلاف المجتهدين.

٢.

() سير أعلام النبلاء، ١٠ / ١ - ٢١، ونحوه في ٥ / ٧٥

٦٠.

ص ٥٩ -

() قاعدة في الجرح والتعليل ٢

الثالثة: أن يكون نقله إليه من يراه هو صادقاً، ونراه نحن كاذباً. (١)

وفي كل هذه الحالات هو معذور في خطئه، ويُرجى له في اجتهاده أجر واحد.

الحال الثانية: أن يكون الكلام من جنس ما يقع بحكم ما يعرض للإنسان أحياناً من الأعراض البشرية من غضب أو سخط، منشؤهما الحسد أو التنافس، أو عداوة منشؤها الاختلاف في العقيدة أو المذهب، أو غير ذلك، مهما بلغت مرتبته من الصلاح، والورع، والديانة، فإن جرحه لقريته حينئذ ليس تعمداً له بالباطل والبهتان، بل وجهه: أن عين السخط تبدي مساوئ، لها في الباطن مخارج صحيحة.

يدل لهذا قول ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ: «ثم إن على الآخذ في ذلك -أي جرح الراوي- أن يتقي الله تبارك وتعالى- ويتثبت، ويتوقى التساهل، كيلا يجرح سليماً، ويسم بريئاً بسمة سوء يبقى عليه الدهر عارها.

وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد، فجرّحوهم بما لا صحة له، ومن ذلك جرح النسائي لأحمد بن صالح، وهو إمام حافظ ثقة، لا يعلّق به جرح، أخرج عنه البخاري في "صحيحه"، وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه (٢).

وإذا نُسب مثله إلى مثل هذا -أي إذا نُسب مثل النسائي، وهو إمام حجة في الجرح والتعديل، إلى مثل هذا الجرح المردود- كان وجهه: أن عين السخط تبدي مساوئ، لها في الباطن مخارج صحيحة، تُعمّي عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه، فاعلم هذا، فإنه من النكت النفيسة المهمة» (٣).

(١) المرجع لساب ١ ق ، ص ٥٥.

(٢) قال شيخنا الكهـ ور/ وصلي الله باس -عند منلقه للرسالة- : «كـ بن نرى أن هؤلاء العلماء مع ورهـ م وقت هـ م لا يثبتون ولا يستمرون على جرح ظلم ، فلـ سألهم تاج إلى تأويل فيجـ ق الجارحين أيضاً ، إما أن يكون رأى فيه شيئاً أو يكون تـ وهـ م في الجرح».

(٣) علوم الحثية ، النوع الحاشي ولستوفنص ٩ ٣ - ٣٩١ .

فلهم عذر فيما حصل بينهم، ينبغي لمن طالعه تحسين الظن بهم، قال السبكي
 ~: « فالقوم أئمة أعلام، ولأقوالهم محامل، وربما لا يفهم بعضها، فليس لنا إلا
 الترضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم، كما يُفعل فيما جرى بين الصحابة عليهم السلام » ^(١).

من تلك الأعداء ما التمسه في قاعدته في المؤرخين حيث قال: « قد لا يتجرد عن
 الهوى، بأن لا يظنه هوى، بل يظنه بجهله، أو بدعته حقاً، فلا يتطلب حينئذ ما يقهر به
 هواه؛ لأن المستقر في ذهنه أنه حق، وهذا كما يفعله كثير من المتخالفين في العقائد بعضهم
 في بعض، فلا ينبغي أن يقبل قول مخالف في العقيدة على الإطلاق؛ إلا أن يكون ثقة، وقد
 روى شيئاً مضبوطاً عاينه أو حققه » ^(٢).

ثم إن هذا الكلام بين الأقران بسبب الغضب ونحوه لم ينبُج منه إلا من عصم الله،
 كما قال الحافظ الذهبي ~: « لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من
 الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة » ^(٣).

وقال -أيضاً-: « كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه
 لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرًا من
 الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك
 كرايس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم » ^(٤).

وتفصيل أسباب التحامل على الأقران في المبحث التالي ^(٥).

==

٣.

٦٤

ينظر ترجمته بدالله بن دها، ص

٦٥-٦٣.

ص،

() قاعدة في الجرح والتعديل ١

٧٣.

٢

() ص

٤.

١

() سير أعلام النبلاء، ٧/ ٣٤٠

() ميزان الله تبارك وتعالى، ١١/ ٤١ في ترجمة أحمد بن محمد بدالله الخطاط أبو نعيم الطبري.

من هذه الرسالة.

٧١ ٣ م

() ص



☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب:

[ع]

عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبدالرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد، مولى رملة، وقيل: عائشة بنت شيبه بن ربيعة، وقيل: مولى عائشة بنت عثمان، وقيل: مولى آل عثمان، وقيل: إن أباه كان أخا أبي لؤلؤة قاتل عمر.

وقال ابن عيينة: كان كنية أبي الزناد أبو عبدالرحمن، وكان يغضب من أبي الزناد، قال ابن عدي: أبو الزناد لقب^(١).

روى عن: أبي سلمة، والأعرج، وغيرهما.

روى عنه: مالك، والثوري، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدّلون:

قال أحمد بن حنبل - في رواية ابنه عبدالله عنه - : ثقة، وكذا قال يحيى بن معين في رواية إسحاق بن منصور، وابن أبي مريم، وابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم، والبخاري.

زاد ابن أبي مريم عن يحيى بن معين: حجة وكذا البخاري.

وزاد العجلي: سمع من أنس بن مالك.

وزاد ابن سعد: كان كثير الحديث فصيحاً بصيراً بالعربية عالماً عاقلاً.

وزاد أبو حاتم: فقيه صالح الحديث، صاحب سنة، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى

(١) تاريخ الدوري ٥٧/٣ من كلام أبي زكريا رقم ٣٤١، الطل لعل بن المديني ص ٥ - ٥، معرفة لثقات لعجلي ٢٧ ط بقات خليف ٥ ٢، لتاريخ الكبار لخاري ٥/٣، الجرح والتعديل ٤ ٤، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١٢٧، لثقات لإبج بان ٧/٤٦، الضعفاء للعجلي ٧ ٥ ٢، الكتل ١٠٩ ٢، تهذيب الكمال ١٢ ١، سير أعلام النبلاء ٤ ٤ ٤، ميزان التمدل ١ ٤ ٤، تهذيب لتهذيب ١٣ ٣ ٣، بحر الطي ٣ ٣ ٢، تهذيب لتهذيب ١٢ ٧ ١، لتقريب ص ٤ ٥ رقم ٣٣٢٢، هدي لساري ص ٥٨، لسان الميزان ٣ ٣ ٣، خلاصة تهذيب تهذيب الكتل ٩ ١، شذرات الذهب ١٣ ٥٧.

عنه الثقات.

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: قال النسائي والعجلي والساجي وأبو جعفر الطبري: كان ثقة.

وقال حرب بن إسماعيل عن أحمد بن حنبل: كان سفيان يسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث.

وقال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن حنبل أن أبا الزناد أعلم من ربيعة، قلت لأحمد: فحديث ربيعة؟ قال: ثقة، وأبو الزناد أعلم منه.

وقال علي بن المديني: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من: ابن شهاب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبي الزناد، وبكير بن عبدالله الأشج.

وقال خليفة بن خياط: طبقة عددهم عند الناس في أتباع التابعين، وقد لقوا الصحابة، منهم: أبو الزناد، قد لقي عبدالله بن عمر، وأنس بن مالك، وأبا أمامة بن سهل بن حنيف.

وقال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر، وأصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

وقال ابن عدي في الكامل: حدثنا ابن حماد، قال: حدثنا صالح، قال: حدثنا علي، قال: سمعت سفيان بن عيينة، قال: قلت لسفيان الثوري: جالست أبا الزناد؟ قال: ما رأيت بالمدينة أميراً غيره.

وقال -أيضاً- : أحاديثه مستقيمة كلها، وهو كما قال ابن معين: ثقة حجة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان فقيهاً صاحب كتاب.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الدوري عن ابن معين: قال مالك بن أنس: أبو الزناد كان كاتب هؤلاء القوم -يعني بني أمية- وكان لا يرضاه.

وقال ابن محرز: سمعت يحيى، وقيل له: ما كان مالك بن أنس نقم على أبي الزناد؟ قال: لا شيء، إلا أنه كان يكون مع الأمراء.

وقال العقيلي -في ترجمته- : حدثنا مقدم بن داود، حدثنا الحارث بن مسكين، وابن

أبي الغمر، قالوا: حدثنا ابن القاسم، قال: سألت مالكا عن يحدث بالحديث الذي قالوا: إن الله خلق آدم على صورته؛ فأنكر ذلك مالك إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدث به أحد، ف قيل له: إن أناساً عن أهل العلم يتحدثون به؟

قال: من هم؟ قيل: ابن عجلان، عن أبي الزناد، فقال: لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن عالماً، ولم يزل أبو الزناد عاملاً لهؤلاء حتى مات، وكان صاحبَ عمال يتبعهم.

روى الليث بن سعد عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن (الرأي) قال: أما أبو الزناد فليس بثقة، ولا رضي.

✽ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على توثيقه، ولم يتكلم فيه سوى مالك، وربيعه الرأي، وجرحهما له مردود، أما كلام مالك فيه فلاجل الدخول على السلاطين والأمرء، والعمل معهم، قال ابن محرز: سمعت يحيى، وقيل له: ما كان مالك بن أنس نقم على أبي الزناد؟ قال: لا شيء؛ إلا أنه كان يكون مع الأمرء.

وأما ما نسب إليه من عدم الرضى عن أبي الزناد، فغير صحيح؛ إذ كيف يكثر عنه في موطنه، وهو لا يرضاه.

قال الحافظ الذهبي: قد أكثر عنه مالك، وقيل: كان لا يرضاه، ولم يصح ذا. وأما كلام ربيعة فيه، فهو من كلام الأقران الذي ينبغي طيُّه وعدم روايته، قال الحافظ الذهبي: لا يُسمع قول ربيعة فيه؛ فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة.

وقال الحافظ ابن حجر: لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك للعداوة التي كانت بينهما بل وثقوه، وكان سفيان يسميه أمير المؤمنين، واحتج به الجماعة.

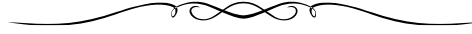
فإذا تقرر ما مضى فإن أبا الزناد ثقة من رجال الشيخين، قال عنه الحافظ الذهبي: الإمام الثبت. رمز له الحافظ الذهبي وابن حجر بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وإشارة من ابن حجر إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

المطلب الثاني: أسباب تحامل بعض الأقران على بعض:

❖ تمهيد:

تقرر أن كلام الأقران بعضهم في بعض حجة، مقدّم على قول غيرهم فيهم؛ إلا فيما تبين أن الحامل عليه مجرد حظ النفس البشرية، أو كان جرحاً مبهمًا غير مفسر، واحتيج إلى بيانه في حق من ثبتت عدالته وإمامته.

وقد تقدّم الكلام عليه بما لا حاجة إلى تكراره، أما ما كان الحامل عليه حظ النفس البشرية المجردة فهو مقام التفصيل في هذا المبحث.



✧ أولاً: المعاصرة والبلدية المفضيتان إلى التحاسد والتنافس بين الأقران:

الحسد والتنافس مرضان يتلى بهما - عادة - كثير من المتعاصرين والبلديين. والكلام عليهما يحتاج إلى بيان وتوضيح، فاقول: إن المنافسة ليست شكلاً واحداً، بل منها المحمود والمذموم، فالمحمود منها: مجاهدة النفس للتشبه بالأفاضل، والالحوق بهم من غير إدخال ضرر على غيره^(١)، قال تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ فَيَمُوتَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ فَيَمُوتَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾، وهذا النوع يُقصد في المنافسة الأخروية.

أما ما يقع بين بعض الأقران من التنافس فشكّل آخر؛ يراد منه الخطوة، وتميز الذات عن الآخرين، ومما أثر عن أبي الزناد قوله: «كف من حظ، خير من جراب من علم»^(٢).

وعرفه ابن الأثير بقوله: «المنافسة: الرغبة في الشيء والانفراد به، وهو من الشيء النفيس الجيد في نوعه، ونافست في الشيء منافسة ونفاساً: إذا رغبت فيه. ونفس - بضم الفاء - نفاسة: أي صار مرغوباً فيه.

وُنُفِست - بالكسر - : بخلتُ به، ونُفِست عليه الشيء نفاسة: إذا لم تره له أهلاً»^(٣). والحسد نوعان كذلك، أحدهما: يُعرف بالغبطة، وهو المراد في حديث: «لا حسد

(١) لتعارف الجرحني ١ ، ٦٧٨/١ .

(٢) سورة المطففين ٢ ، آية: ٦ ، ٢ .

(٣) تهذيب الكلام ، ١٢ ، ٣ ، وكان ربيعة يقول في مقلبل لك: «شبر من خطوة خير من باع من علم» .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٥ / ٤ ، وكذا قريب منه: غريب الحديث لمخطي ، ١٧ ، ٣ ، ولسان العرب ، ٨ / ٦ ، ٣ ، ٢ .

إلا في اثنتين»^(١)، وهذا النوع لا يقصد فيه الحاسد زوال النعمة عن المحسود، بل تمنى حصول مثلها له فقط.

والنوع الآخر منه: حسد مذموم: وهو تمنى زوال نعمة الغير^(٢).

فظهر أن بين الحسد والتنافس عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فحيث حَسَّ نفسه على مجرد تمنى حدوث مثل نعمة الغير له دون تمنى زوالها فتلك هي المنافسة والغبطة، أما إن تطاول على المحسود في عرضه أو إنزال الضرر به على أي وجه كان، فذاك هو الحسد المذموم بعينه؛ لتمنيه زوال النعمة عن الغير، مع بذل الأسباب في ذلك، نسأل الله السلامة.

وهذا النوع وقع لكثير من المتعاصرين، قال ابن عبد البر: «والله لقد تجاوز الناس الحد في الغيبة والذم، فلم يقنعوا بدم العامة دون الخاصة، ولا بدم الجهال دون العلماء، وهذا كله يحمل عليه الجهل والحسد»^(٣).

«فلا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورين، صار الجارح لهم كالاتي بخبر غريب، لو صح لتوفرت الدواعي على نقله، وكان القاطع قائمًا على كذبه فيما قال»^(٤).

فتتبع كلام المتعاصرين ونقله مذموم، خشية أن يكون مذيعة ممن يحيي الفتنة

(١) أخوه بلخاري فيه عجمه من حديثه بالله بن معبود في كتاب الزكاة، باب إنفاق المال في تحته بظن: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسطه على هكاه في طاق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها» بقم ١٤٠٩، ينظر ظا عجمه مع للتح ٧، ٥٢ ٣.

وسلم فيه عجمه من حديثه بالله بن معبود في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بقم ٦٨، ٦٨٧ ٤.

(٢) الإفصاح لابن هبة، ٢/٢، ٤.

(٣) جلع بيان العلم وفضله، ٦٣، ١.

(٤) قاعدة في الجرح والتعليل لا سجد بين ٣٠ - ٤ ٣.

ويوقظها وهي نائمة، ولأن من كان همه تتبع كلامهم دون التزوّد بما ينفعه من علومهم وفضائلهم محروم من التوفيق، ينصر هذا ويؤيده قول ابن عبد البر: «ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما ندر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات، والغضب، والشهوات، دون أن يعني بفضائلهم، ويروي مناقبهم حُرْم التوفيق، ودخل في الغيبة، وحاد عن الطريق»^(١).

إلا أنه يجدر التنبيه، على أن كون المعاصرة والبلدية مظنة للتحامل المذموم الذي يُعد سبباً صريحاً في رد الجرح شيء، والحكم بردّ الجرح للمعاصرة والبلدية شيء آخر؛ حيث إن المتتبع لأحكام النقاد، وتطبيقاتهم العملية في هذا النوع من الجرح يظهر له أن من منهجهم إذاً، وترجيحه على ما سواه، إلا في حال اقترانه بالحسد أو التنافس اللذين يخرجانه عن حدّ الجرح المقبول؛ إلى دائرة الجرح المردود الذي لا يُعتدّ به، مما يظهر تمايزاً في الحكم بين مجرد المعاصرة والبلدية، وبين الحسد والتنافس بسبب المعاصرة والبلدية؛ فالقول إذاً بعدم قبول ونشر كلام المتعاصرين أو البلديين ليس على إطلاقه؛ بل حيث كانت قرينة من حسد أو تنافس، وخلا من متابعة النقاد له، فإنه يتعين حينئذٍ رد هذا الجرح وطئه، كما قال اللكنوي: «قد صرحوا بأن كلمات المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة، وهو مقيّد بما إذا كانت بغير برهان وحجة، وكانت مبنية على التعصب والمنافرة، فإن لم يكن هذا، ولا هذا، فهي مقبولة بلا شبهة»^(٢).

وعلى كل حال؛ فإنه يظهر للباحث أن هذا السبب (الحسد بين الأقران) يتحقق وقوعه بين الأقران المتعاصرين أو البلديين المتوافقين في العقيدة والمنهج والعلم، أما السبب الثاني فمتحقق وجوده بين المتخالفين في العقيدة أو المذهب، وهو موضوع

١ ١.

١

() جلع بيان العلم وفضله، ٨٧.

٣ ٤.

١

() الفوع ولا تكملهن ٢

المطلب التالي^(١).

١



من هذه الرسالة.

١

م

() ص

☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود لهذا السبب:

☆ المثال الأول:

[خ د]

عمرو بن مرزوق، أبو عثمان، مولى باهلة من مضر البصري^(١).

روى عن: عمران بن حطان، وشعبة، وغيرهما.

روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدّلون:

كان عمرو بن مرزوق مسند أهل البصرة، ولذا توافد الطلاب عليه حتى قال عبدالله بن عدي: سمعت أحمد بن محمد بن خالد يقول: لم يكن بالبصرة مجلس أكبر من مجلس عمرو بن مرزوق ٠٠٠، كان فيه عشرة آلاف نفس.

وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وكذا قال ابن معين وابن سعد وأبو حاتم.

زاد أحمد وابن معين: مأمون. وقال أحمد: فتشنا عما قيل فيه فلم نجد له أصلاً.

وقال ابن معين: صاحب غزو وقرآن وفضل، وحمده جداً.

وزاد ابن سعد: كثير الحديث عن شعبة.

(١) طبقات الكبرى ٣٠٧، لتاريخ الكبار ٣٧٧، الجرح والتعديل ٣٣٢-٣٤٢، معرفة لثقات الجلي ١٨٧، سؤالات الآجري ١/ رقم: ٦٥ و ٨٥، لثقات لإبجح بان ١/ ٤٨، سؤالات الحكم للدارقطني ٢ رقم: ٤٢٣، تاريخ خليف ٣١، تاريخ ولد العلماء ووفيتهم لابن زبر ٤٨، الضعفاء للعقيلي ٣٧، تهذيب الكمال ٤٦، الميزان ٨٧، معرفة الرواة لم تتكلم فهم بما لا يوجب الحق ٥ رقم: ٢٢، سير أعلام النبلاء ١٧٠، المغني ٧ رقم: ١، الكلف ٣٣٠، تهذيب تهذيب الكمال ٢٠٢٧، بحر الص ٣٢، تهذيب لتهذيب ٣٢، لتقريب ص ٥ رقم: ٥٤، هدي لساري ص ٤٤، لسان الميزان ٨٩، خلاصة تهذيب تهذيب الكفلي ٣٢، الجلع في الجرح والتعديل ٣٠٧، موعة أقوال الإمام أحمد ١٣٧-١٤١.

وزاد أبو حاتم: ولم نجد من أصحاب شعبة ممن كتب عنه أحسن حديثاً منه.
وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت أحمد بن حنبل وقلت له:
إن علي بن المديني يتكلم في عمرو بن مرزوق، فقال: عمرو بن مرزوق رجل صالح، لا
أدري ما يقول علي.

وقال ابن أبي حاتم -أيضاً- : سمعت أبا زرعة يقول: بلغني عن أحمد بن حنبل أنه
قال: عفان كان يرضى عمرو بن مرزوق، ومن كان يرضى عفان؟.

كما نقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل أنه قال لابنه صالح حين قدم من البصرة: لِمَ
لم تكتب عن عمرو بن مرزوق؟ فقال: نُهِيت، فقال: عفان كان يرضى عمرو بن مرزوق،
ومن كان يرضى عفان؟

وقال أبو زرعة: سمعت سليمان بن حرب يقول: -وذكر عمرو بن مرزوق- فقال:
جاء بما ليس عندهم فحسدوه.

وقال أبو حاتم: قلت لأبي سلمة موسى بن إسماعيل: كتب عمرو بن مرزوق الحديث
مع أبي داود الطيالسي؟ فغضب وقال: أبو داود كان يطلب الحديث مع عمرو بن مرزوق.
وقال أبو الوليد الطيالسي: ما بالبصرة أحد يروي عن شعبة حديث صفوان بن عسال
أن يهوديين أتيا النبي ﷺ، فقيل لأبي الوليد: إن عمرو بن مرزوق يرويه، فقال: ما بالبصرة
أحد يروي غيره.

قال البرذعي: قال لي أبو زرعة في عمرو بن مرزوق أنا أخبرك بأمره، سئل أبو الوليد
عنه؟ فأثنى عليه خيراً، فذهبوا إليه فسمعوا منه أحاديث لزائدة، وعرضوها على أبي الوليد،
فقال أبو الوليد: إنما سمع هو من زائدة بعبادان، قال أبو زرعة عنه: روى ثلاثة آلاف عن
شعبة.

وقال الآجري: قلت لأبي داود: أيما أعلى عندك: علي بن الجعد، أو عمرو بن مرزوق؟
فقال: عمرو أعلى عندنا.

وقال الأزدي: كان سماع أبي داود، وعمرو بن مرزوق من شعبة شيئاً واحداً، وكان

ابن معين يُطري عمرو بن مرزوق، ويرفع ذكره.

وقال الساجي: صدوق من أهل القرآن والجهاد.

وقال الحاكم للدارقطني: فعمر بن مرزوق؟ قال: صدوق، كثير الوهم.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال القواريري: كان يحيى القطان لا يرضاه في الحديث.

ونقل العقيلي عن علي بن المديني قوله: اتركوا حديث الفهدين، والعمرين،

يعني: فهد بن عوف، وفهد بن حيان، وعمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام.

وقال العجلي، وابن عمار الموصلي: ليس بشيء، زاد العجلي: بصري ضعيف، يحدث

عن شعبة.

وقال الساجي: كان أبو الوليد يتكلم فيه.

ونقل الآجري في سؤالاته لأبي داود: أنه قيل لأبي الوليد: قد كثر الناس على عمرو بن

مرزوق، فقال: هذا خليل المُلحَمي ضال مضل، يجتمع عليه الناس.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما وهم.

وقال الدارقطني: صدوق كثير الوهم.

وقال الحاكم: سيئ الحفظ.

❖ بيان الجرح المردود:

بالتأمل في كلام النقاد يتضح أن العمل عند كبار النقاد على توثيقه، وما ذكر فيه من

جرح فلاجل ما وقع في حديثه من الأوهام، وعلى هذا يُحمل كلام العجلي، وابن حبان،

والدارقطني، والحاكم.

وبعضهم تكلم فيه بكلام مجمل غير مفسر، وكان الحامل له على ذلك ما يحصل بين

الأقران، وعلى هذا يحمل كلام علي بن المديني، وأبو الوليد الطيالسي.

❖ والخاصة:

أن عمرو بن مرزوق: ثقة، صحيح الحديث، ولا يقدح فيه ما قيل من الجرح؛ لأنه جرح ناشيء عن حسد بين الأقران، وجرح بما لا ينفك منه البشر من الأوهام، فلا عبرة بهذا الجرح؛ لكونه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

توفي سنة أربع وعشرين ومائتين، وممن قال به: محمد بن عبدالله الحضرمي، ومحمد بن عيسى بن السكن، وابن سعد، وخليفة في تاريخه، والبخاري، وابن حبان، والذهبي في تذهيب تهذيب الكمال، وابن حجر في التقريب.

وقيل: سنة ثلاث وعشرين ومائتين، قال به: ابن زبر، والحافظ الذهبي في الكاشف.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

عفان بن مسلم بن عبد الله، أبو عثمان الصفار^(١) البصري الأنصاري،
مولى عزرة بن ثابت الأنصاري، وقال ابن حبان: مولى زيد بن ثابت الأنصاري،
وقد قيل: إنه مولى عروة بن ثابت الأنصاري^(٢).

روى عن: شعبة، وحماد بن سلمة، وغيرهما.

روى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، والحسن بن محمد بن الصباح، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

نقل الخطيب عن عفان قال: ما سمعت من أحد حديثاً إلا عرضته عليه، غير شعبة؛
فإنه لم يمكنني أن أعرض عليه.

قال ابن سعد: كان ثقة ثبّتاً كثير الحديث حجة.

وقال في موضع آخر: كان ثقة كثير الحديث صحيح الكتاب.

وقال يحيى بن معين في رواية الدوري: كان عفان أثبت من زيد بن حباب، فيما رواها،

() فتح الصاد المهملة وتشديد الفظ ، وفي آخرها الراء المهملة ، يقال: زيد يع الأواني الصفريّة: "الصفار".

() ط بقات الكبرى ٩٨٧ ٣٣٧ ، تاريخ الدوري ٤٠٧ ، تاريخ الداوي ص ٨ رقم: ٢٠٠ ط بقات

خليط ٢٢ ، تاريخ خليط ٣١ ، لتاريخ كذا بيرل بخاري ٧/ ٧ ، لتاريخ الأنو ط ١٧ ٢٤١ -

٢٤٢ ، الجرح والتعديل ٣٠٧ ، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٣٣ ٤ ترجمه ١١٨ ، معرفة لثقات لم جلي

٤٠٧ ٤١٤ ، سؤالات الآجري لأبي داود رقم: ١٠٦ (أو ١٣٣) ٣ ، لثقات لإبراهيم بن

٨/ ٢٢ ، الكتل ١٠٧ ، تاريخ بغداد ٢/ ٢٧ - ٢٨ ، لتعديل ولم جريح لم جلي ٧/ ١١٧ ،

تهذيب الكمال ١٨٧ ، ميزان التمدال ٣/ ٨ ، سير أعلام النبلاء ١٠ ٢٤٢ ، الكلف ٦٧ ٢ ،

تهذيب لتهذيب ٣٧٧ ، تهذيب لتهذيب ١٤١ ، لسان الميزان ٧/ ٣٧ ، هدي لساري ص ٥٩٥ ،

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أنا عبدالله بن أحمد فيما كتب إلي قال: سمعت أبي يقول: عفان أثبت من عبدالرحمن بن مهدي، لزنا عفان عشر سنين ببغداد.

نقل الخطيب عن البرقاني قال: قرئ على أبي إسحاق المزكي -وأنا أسمع- حدثكم السراج، حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني قال: قلت لأحمد بن حنبل: من تابع عفان على حديث كذا وكذا؟ قال: وعفان يحتاج أن يتابعه أحد -أو كما قال- .

وقال العجلي: ثبت صاحب سنة.

وقال ابن خراش: عفان بن مسلم بصري ثقة، من خيار المسلمين.

وقال أبو حاتم: ثقة متقن متين.

❖ ثانياً: المجرحون:

نقل الخطيب عن أبي بكر بن أبي خيثمة قال: سمعت أبي ويحيى بن معين يقولان: أنكرنا عفان في صفر لأيام خلون من سنة تسع عشرة ومائتين، ومات عفان بعد أيام. وذكر ابن عدي قول سليمان بن حرب: ترى عفان كان يضبط عن شعبة؛ والله لو جهد جهده أن يضبط في شعبة حديثاً واحداً ما قدر؛ كان بطيئاً، رديء الفهم، بطيء الفهم. وقال أبو عمر الحوضي: رأيت شعبة أقام عفان من مجلسه مراراً من كثرة ما يكرر عليه.

وقال جعفر بن محمد الصائغ: اجتمع عفان، وابن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة: علي في حماد، وأحمد في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر في شريك، فقال علي: وعفان في شعبة.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يتضح له أن العمل عندهم على توثيقه، وتصحيح حديثه.

وأن جملة ما جرح به أمران: الأول: التغير. والثاني: ضعفه في شعبة.

أما التغير فلا يضره؛ لأنه ما حدث في زمن تغيره بحديث يرى أنه خطأ فيه، ولهذا قال

الحافظ الذهبي في الميزان: هذا التغير هو من تغير مرض الموت، وما ضره؛ لأنه ما حدث فيه بخطأ.

قال في السير: كل تغير يوجد في مرض الموت، فليس بقادح في الثقة؛ فإن غالب الناس يعترضهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقف السياق وقبلة أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة، فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه.

وأما تضعيفه في شعبة؛ فلأجل أنه كتب عنه وهو صغير، وهو لا يؤثر على روايته عنه. قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحداً أحسن حديثاً عن شعبة من عفان.

وقال -أيضاً- : ما رأيت الألفاظ في كتاب أحد من أصحاب شعبة أكثر منها عند عفان، يعني: أنبأنا، وأخبرنا، وسمعت، وحدثنا، يعني شعبة.

وقال حنبل: سألت أبا عبدالله عن عفان، فقال: عفان، وحَبَّان، وبهز هؤلاء المشتبون، ثم قال: قال عفان: كنت أوقف شعبة على الأخبار، قال: وعفان أضبطهم للأسامي.

قال الحافظ الذهبي في السير: ما فوق عفان أحد في الثقة، وقد تناكد الحافظ ابن عدي بإيراده في كتاب "الكامل"، لكنه أبدى أنه ذكره ليدب عنه مقالة سليمان بن حرب، فقال الحافظ ابن عدي: عفان أشهر وأوثق من أن يقال فيه شيء، ولا أعلم له إلا أحاديث مراسيل عن حماد بن سلمة وغيره وصلها، وأحاديث موقوفة رفعها، وهذا مما لا ينقصه؛ فإن الثقة قد يهيم، وعفان كان قد رحل إليه أحمد بن صالح من مصر، كانت رحلته إليه خاصة دون غيره.

ومن ثمَّ فكلام سليمان بن حرب فيه، يظهر منه التحامل عليه، ولهذا قال الحافظ الذهبي: عفان أجل وأحفظ من سليمان، أو هو نظيره، وكلام النظير والأقران ينبغي أن يُتأمل ويُتأني فيه.

وأما كلام علي بن المديني فيه فليس على ظاهره، بل أراد المزاح، قال الحافظ الذهبي: هذا منهم على وجه المباشطة؛ لأن هؤلاء من صغار مَنْ كُتِبَ عن المذكورين، فقد ذُكِرَ عفان عند ابن المديني مرة، فقال: كيف أذكر رجلاً يشك في حرف فيضرب على خمسة أسطر.

وأما قول أبي عمر الحوضي: رأيت شعبة أقام عفان من مجلسه مراراً من كثرة ما يكرر عليه، فهذا لا يُفهم منه القدح في عفان لما تقدم من إمامته وجلالته وتثبته. فقد قال عن نفسه: ما سمعت من أحد حديثاً إلا عرضته عليه غير شعبة؛ فإنه لم يمكنني أن أعرض عليه. ولما عُرِفَ من شدة شعبة وحدة نفسه، فلا عجب أن يقيم عفان من مجلسه مراراً؛ لأنه خالف منهجه المتبع في التدريس، قال الحافظ الذهبي: هذا يدل على أن عفان كان مثبتاً مع بطاءة سير، وهو من مشايخ الإسلام والأئمة الأعلام.

وبهذا يتبين أن الجرح فيه مردود، بل العمل على توثيق عفان فهو من رجال الشيخين، قال عنه الحافظ الذهبي: الحافظ الثبت، ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه تُكَلِّمُ فيه بلا حجة، وقال في التقريب: ثقة ثبت. وفي هدي الساري: من كبار الثقات الأثبات، والكلام في إتقانه كثير جداً.

❖ والخاصة:

أن عفان بن مسلم الصفار ثقة ثبت، والكلام فيه إنما كان الحامل عليه كلام الأقران، والمزاح، والتغير الذي لا يضر الثقة، فلا أثر له على وثاقة عفان؛ لأنه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قال ابن سعد: كان من أهل البصرة فقدم بغداد، فلم يزل بها حتى توفي سنة عشرين ومائتين.

ومن قال بوفاته سنة عشرين ومائتين جماعة آخرون منهم: خليفة بن خياط،

١
والبخاري، وأبو داود، وابن قانع في أحد قوليه، وهو أصح^(١).
وكان له من العمر خمس وثمانون سنة.



() قال ابن سعد: حدثنا عن وسائل بن القرآن فبلى أن يقول القرآن مخلوق.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت أبا يحيى بن معين يقول: أنكرنا عفان في صفر لأيام خلافة من،
سنة تسع عشرة ومائة، تين، ومات عفان بعد أيام.
قال الخطيب البغدادي معلقاً على قول ابن معين هذا: وأما قوله فبلى في سنة تسع عشرة فهو م؛
ففيه قد روي في الحكاية بعينها أن ذلك كان سنة عشرين وهذه رواية؛ فإن عفان كاد أبو داود أن يخطئه،
وإنما خلد أبو داود بغداد في سنة عشرين، وقد قال: شهدت جنازة عفان.

❖ ثانياً: العداوة الواقعة بين الأقران بسبب المخالفة العقديّة أو المذهب:

مما تقررّ عند أهل العلم أن نقد الرجال مبناه في الأصل اجتهاد النقاد، والناقد بشر- يؤثر ويتأثر بمحيطه الذي نشأ فيه، ومن هنا كان الاختلاف بين العلماء في المذاهب والمشارب واقع ملموس، لا يمكن أن ينفك عن النفس البشرية، إلا ما شاء الله.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: « ما ينجو منه، إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كرايس »^(١).

حتى الحافظ الذهبي بذاته لم يسلم من هذا النقد، فهذا السبكي يقول عنه: « وهذا شيخنا الذهبي رحمه الله من هذا القليل له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحامل مفرط، فلا يجوز أن يعتمد عليه »^(٢).

قال محقق الكتاب الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله: « ما عاب به شيخه لا يخلو من مبالغة وتحامل بسبب المخالفة في العقيدة أيضًا »^(٣).

فتعيّن إذاً على من وقف على جرح مبهم أو ليس له متابع أن يفتش عن مربي وسبيل كلّ من الناقد والراوي المجروح، فإن تبين له أن ثمة عداوة بينهما سببها الاختلاف في الاعتقاد لم يقبل كلام أحدهما في الآخر.

كما وقع بين محمد بن إسحاق بن مندة (ت ٣٧٥هـ)، وبين أبي نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، قال أبو نعيم في محمد بن إسحاق في تاريخ أصفهان: « حافظ، من أولاد

ني.

() ميزان الله تلى، ١١٧ في أثناء ترجمة أبي نعيم الله بها

٤.

٤

() قاعدة في الجرح والتعليق ٨٢٣ -٣

٤.

٤

() المجمع لسابق ٣ ص

المحدثين، كتب بالشام، ومصر، وخراسان، واختلط في آخر عمره، فحدث عن ابن أسيد^(١)، وابن أخي أبي زرعة^(٢)، وابن الجارود^(٣)، بعد أن سُمِع منه أن له عنهم إجازة، وتخبَّط أيضًا في أماليه، ونسب إلى جماعة أقوالاً في المعتقدات لم يعرفوا بها، وختم ذلك بقوله: نسأل الله جميل الستر والصيانة برحمته^(٤).

فردَّ الحافظ الذهبي ̎ على هذا بقوله: « لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائرة، كما لا نسمع قوله فيك، فلقد رأيت لابن منده خطأ مقذعاً على أبي نعيم، وتبديعاً، وما لا أحبُّ ذكره، وكل منهما فصدوق في نفسه، غير متَّهم في نقله بحمد الله ».

وقال في ترجمة أبي نعيم في ميزان الاعتدال: « صدوق، تُكَلِّم فيه بلا حجة، ولكن هذه عقوبة من الله؛ لكلامه في ابن منده بهوى^(٥) ».

« فإن العداوة إذا وقعت بين مؤمنين متفقي العقيدة لم يقبل كلام أحدهما في الآخر؛ كيف بأمر العقائد؟ لاسيما في حق المتعاصرين، ولاسيما في حق المتجاورين، فقد جرح بذلك خلق كثير، ووقع في الجرح به عصبية من الجانبين، لاسيما من كان داعية إلى مذهبه؛

() الإمام الحافظ أبو محمد بد الله بن أحمد بن أسيد الطائفي، روى عن نصر بن علي الجهضمي، وسلم بن جندة ويحيى هما. وعنه ثمان أسلاف، وأبو الشيخ، ويحيى هما. قال عنه الفهرستي: الإمام لم يجدوا الحفظ الرحلى، صاحب لم سندك بئر. توفي سنة عشرة وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء، ٤١٦٤، ٤١٦٤.

() الإمام لم حدث أبو القاسم بد الله بن محمد بن عبد الكريم الرازي لم خزمي ولحم، روى عن عمه أبي زرعة الحافظ، وأحمد بن هذور الرميح، ويحيى هما. وعنه محمد بد الله بن أحمد الطائفي والد الحافظ أبي نعيم، ولحم بن سليمان حاق بن رهم، ويحيى هما. قال الحافظ الفهرستي: توثيق أبي نعيم له، وقال عنه الحافظ: الإمام لم حدث بثقة. توفي سنة عشرين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء، ٥٣٣٧، ٢٣٤٢.

() الإمام أبو محمد بد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (صاحب المقفى في السنن)، روى عنه أبي سعيد الأصبغ، وملاحق كل وسج ويحيى هما. وعنه: أبو حامد بن الشوقي، وأبو القاسم الطبراني، ويحيى هما. قال الحافظ الفهرستي: أثنى عليه الحكم والناس توفي سنه ثمان مائة. سير أعلام النبلاء، ٤١٦٤، ٢٤١٢.

() ذكره باصلاً بطن، ٤٦/٢.

٣

٣

٤

٥) سير أعلام النبلاء، ١٧٠/١

فإنه يبغض ويحمل على الوقعة فيه»^(١).

قال الحافظ الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد»^(٢).

من ذلك حمل أهل البدع على بعض أئمة المسلمين من أهل السنة، كالإمام أحمد وغيره^(٣)؛ إلا أن العلماء أعرضوا عن هذا الجرح، وألحقوا التهمة بقائله.

قال نعيم بن حماد: «إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه، وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه، وإذا رأيت البصري يتكلم في وهب بن جرير فاتهمه في دينه»^(٤).

كما أن من النقاد من له انحراف على أهل بلد بعينه^(٥)، أو مذهب بذاته^٥، كالجوزجاني، قال عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله: «لا عبرة بحطه على الكوفيين»^(٦)، وأكد هذا المعنى اللكنوي رحمه الله فقال: «اعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض البلاد، أو بعض المذاهب، لا في جرح الكل، فحينئذ يُنقح الأمر في ذلك الجرح»^(٧).

وكذلك لم يقبل النقاد كلام بعض أئمة أهل السنة فيمن انتحل بدعة غير مكفرة من المحدثين؛ للعداوة الواقعة بينهما بسبب اختلاف المعتقد.

(١) تنقيح الأنظار لابن لوزيد، ص ٩١

(٢) ميزان الله تبارك وتعالى، ٧، ٢

(٣) كما سيذكر في الأثر لطلب الحقيقة لهذا المطلب ٢ ٠ ٤ وما بعدها في هذه الرسالة.

(٤) تاريخ بغداد، ٤، ٦/٦

(٥) (لتشدد النسبي)، وسيأتي ذكره في بحث التشدد، ٦ ٣ ٤ وما بعدها في هذه الرسالة.

(٦) تهذيب التهذيب، ١٢٥٧ ترجمة أبان بن تغلب الكوفي.

(٧) الفروع والتكميل، ٨ ٠ ٣ -

على غيره، وبهذا المبدأ كثر الرواة المجروحون بهذه الجرح؛ فالذي ينبغي فعله ألا يُجعل القول بخلق القرآن، والتوقف فيه زمن الفتنة جرحاً يُعتدّ به في الراوي، بل لمن أجاب عذر، ومن توقف فله عذر، وكلّ مجتهد. أما من عُرف عنه قيامه في هذه البدعة ومناصرة القائمين عليها، وسعى في امتحان الناس ليركّعهم لهذه البدعة، فهذا هو المجروح بها حقاً.

ومما ينبغي تفقده مما يلحق في جانب اختلاف العقائد الخلاف الواقع بين كثير من الصوفية وأصحاب الحديث، حيث أوجب كلام بعضهم في بعض، كما تكلم بعضهم في حق الحارث المحاسبي وغيره.

فقد قال الحافظ الذهبي ̎ في ترجمته: «وأما المحاسبي فهو صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه».

قال الحافظ سعيد بن عمرو البرذعي: «شهدت أبا زرعة -وقد سئل عن الحارث المحاسبي وكتبه- فقال للسائل: إياك وهذه الكتب! هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر؛ فإنك تجد فيه ما يغنيك، فقل له: في هذه الكتب عبرة. فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أن سفيان ومالكاً والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس، ما أسرع الناس إلى البدع»^(١).

وكذلك الصوفية يتبرمون من أهل الحديث والأثر ويقدحون فيهم، فقد نقل الحافظ الذهبي في ترجمة أبي القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي ثم المروزي عن أبي نصر الفاشاني قال: «كنت إذا أتيت هبة الله بالرباط، أخرجني إلى الصحراء، وقال: اقرأ هنا، فالصوفية يتبرمون بمن يشتغل بالعلم والحديث، يقولون: يشوشون علينا أوقاتنا»^(٢).

٤ ٣

() ميزان الله تلاً، ٧، ١، وينظر كذلك: قاعدة في الجرح ولا تعليل لمسكي، ص ٥.

ويظهر للباحث أن سبب الخلاف بين المحدثين وكثير من أهل التصوف^(١)، هو خوف المحدثين من انصراف الناس عامة وطلبة العلم خاصة عن العلم الشرعي إلى ما في كتب الصوفية. هذا من حيث التصنيف؛ أما من حيث بعض أهل الزهد والعبادة، الذين يصحّ فيهم إطلاق وصف "غفلة الصالحين"، فذلك راجع إلى رقة قلوبهم، وحملهم الناس على محمل الصدق دون تثبت وتحري، أما الفقهاء والمحدثون فإنهم يصرفون هذا السلوك إلى التحري والتثبت ونقد المرويات، ولذا كثر في حديث من غلبت العبادة والزهد عليهم الأخطاء والأوهام، بخلاف أهل الحديث ممن انبرى لهذا الشأن، ولا يعني هذا الخط من شأن غيرهم من أهل العبادة والزهد؛ فهذا عبدالله بن المبارك ٭ ٭ ٭ أحد شيوخ الإمام أحمد، معروف بكثرة العبادة والجهاد ونحوهما، ومع ذلك كله فإنه معدود في زمرة النقاد.

* * * * *

أما السبب الآخر المفضي إلى العداوة فهو اختلاف المذهب، ويأتي الكلام فيه على ضربين:

أحدهما: الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي.

وثانيهما: الخلاف الواقع بين أتباع المذاهب الفقهية المتبوعة.

***فأما الضرب الأول: الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي:**

فإن سببه يكمن في اختلاف المشرب الفقهي لكل فريق، حيث انقسم الفقه إلى مدرستين، أو طريقتين:

الأولى: مدرسة أهل الرأي والقياس، وهم أهل العراق.

وكان الحديث قليلاً فيهم، فاستكثروا من القياس ومهروا فيه، فلذلك قيل عنهم:

() وقد دخل كثير من أهل العراق تصدّوا في ال بدع.

أهل الرأي، وإمامهم ومقدم جماعتهم الذي استقر المذهب فيه وفي أصحابه: أبو حنيفة
 رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .

والثانية: مدرسة أهل الحديث، وهم أهل الحجاز، وسُمُّوا أهل الحديث لفشو
 الحديث فيهم، وبعدهم عن الخوض في الرأي، وإمامهم في ذلك العصر: مالك بن أنس،
 والشافعي من بعده.

قال شاه^(١) ولي الله الدهلوي: «أعلم أنه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب
 وإبراهيم والزهري، وفي عصر مالك وسفيان وبعد ذلك، قوم يكرهون الخوض بالرأي،
 ويهابون الفتيا والاستنباط، إلا لضرورة لا يجدون منها بداً، وكان أكبر همهم رواية
 حديث رسول الله ﷺ»^(٢).

ولأجل هذا التفاوت بين هاتين المدرستين وُجد القدر المتبادل بين كلا الفريقين،
 - كما هو مدوّن في كتب الجرح والتعديل - ، فأهل الحديث يعيرون على أهل الرأي القول
 في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون، والاشتغال بحفظ العضلات
 والأغلوطات، وردّ الفروع والنوازل بعضها على بعض قياساً، دون ردها على أصولها،
 والنظر في عللها واعتبارها، مستعملين فيها الرأي قبل أن تنزل، ومفرّعين ومشقّقين
 مسائل قبل وقوعها، قالوا: ففي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل للسنن، والبعث
 على جهلها، وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليها منها، وعن كتاب الله ﷻ
 ومعانيه^(٣).

(١) قال لي الشيخ بد الرزاق المني - هو وعارف بالعربية - : إن قوله م: الشاه ب(أل) لتعريف خطأ؛ لأن
 (أل) لتعريف لا تعدل إلا على الأسماء العربية، أما الجملة جمعاً، ومن جملة الشاه، فيقال فيه: شاه
 بدون (أل)، ف، جزاءه الله خيراً على هذه الفائدة.

(٢) في كتابه جة الله بالحق ١ ١ ٣، باب الفرق بين أهل الحديث وأهل حجاب الرأي.

والإنصاف ٤ ، باب الخلاف بين أهل الحديث وأهل حجاب الرأي.

(٣) جزء من كلام لبرع بد البرقي جلع بيان العلم وفضله، ٧ . ١٠ ٥٤

ومن نقولاتهم في ذلك ما يلي:

- قال الزهري رحمه الله: «إياكم وأصحاب الرأي، أعيتهم الأحاديث أن يعوها»^(١).

- وقال الإمام مالك رحمه الله: «إياكم وأصحاب الرأي»^(٢).

- وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «مثل الذي ينظر في الرأي ثم يتوب منه، مثل المجنون الذي قد عولج حتى برأ، فأغفل ما يكون قد هاج به»^(٣).

- وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «لا تكاد ترى أحداً نظر في هذا الرأي، إلا وفي قلبه دغل»^(٤).

- وأخرج الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث من قول عبدة بن زياد الأصبهاني شعراً:

دين النبي محمد أخبار نعم المطيئة للفتى الآثار
لا تُخدعن عن الحديث وأهله فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما غلط الفتى سبل الهدى والشمس بازغة لها أنوار^(٥)

وفي المقابل لم يسلم أهل الحديث من عيب أهل الرأي لهم بالاختصار على مجرد رواية الأحاديث ونقلها من دون التفقه والوصول إلى سرها.

(١)	المراجع لسابق، ٢	١	٥٢	١٠
(٢)	حلية الأولياء	٢	٧/٦	٣
(٣)	الإحكام لابن حزم، ١ ٣٣ ٢، دار الحديث، القاهرة، ط الأولى			١٤٠٤ هـ
(٤)	الفحل: فخر حنين - لسطة على الفحل في تارطلا مع			٨٦/١
(٥)	حلية الأولياء	٧/٦	٢	٣
(٦)	شرفاً صاحب الحديث	١		١ ٤

نقل ابن عبد البر عن يحيى بن يمان قوله: « يكتب أحدهم الحديث، ولا يتفهم ولا يتدبر، فإذا سئل أحدهم عن مسألة جلس كأنه مكاتب »^(١).

كما نقل الخطيب البغدادي عن عبد الله بن الحسن الهسنجاني قال: « كنت بمصر، فرأيت قاضياً لهم في المسجد الجامع، وأنا ممرض، فسمعت القاضي يقول: مساكين أصحاب الحديث لا يحسنون الفقه، فحبوتُ إليه، فقلت له: اختلف أصحاب النبي ﷺ في جراحات الرجال والنساء، فأني شيء قال علي بن أبي طالب، وأي شيء قال زيد بن ثابت، وأي شيء قال عبد الله بن مسعود؟ فأفحم، قال عبد الله: فقلت له: زعمت أن أصحاب الحديث لا يحسنون الفقه، وأنا من أحسن أصحاب الحديث، سألتك عن هذا، فلم تحسنها، فكيف تنكر على قوم أنهم لا يحسنون شيئاً، وأنت لا تحسنه »^(٢).

والذي يظهر للباحث أن الحامل لهذه الطعون بين الفريقين: الجهل بحقيقة الطرف الآخر، فأهل الرأي أتوا من جهة ضعفهم في الحديث، فحسبوا أن المحدثين لا عناية لهم بالفقه؛ لأنهم لم يوغلوا في الرأي والقياس، والأمر بخلاف ذلك.

فقد قال ابن قتيبة رحمه الله: « فأما أصحاب الحديث؛ فإنهم التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقرَّبوا إلى الله باتباعهم سنن الرسول ﷺ، وطلبهم آثاره وأخباره، برًّا وبحرًّا، وشرقًا وغربًا... ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها، حتى فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي، فنبهوا على ذلك... »^(٣).

وقد عقد أبو عبد الله الحاكم نوعاً خاصاً في بيان فقه أهل الحديث، فقال: « النوع العشرون من هذا العلم بعد معرفة ما قدَّمنا ذكره من صحة الحديث، إتقاناً ومعرفة، لا

١.

() جلع بيان العلم وفضله، ١٠٣١٧، رقم: ٩٧٦

١ ٤.

٢

() شرفصلاً بحاب الحديث ص ١٢ ٤ - ١

٧٤.

- ٧٣

() تأويل الخلف الحديث، ص ٣٧

تقليدًا وظنًا "معرفة فقه الحديث" إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة.

فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئته في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله؛ ليستدل بذلك على أن أهل الصنعة من تبخر فيها، لا يجهل فقه الحديث؛ إذ هو نوع من أنواع هذا العلم، ثم ذكر عدة من أسمائهم تحت هذا النوع، وأشار إلى الآخرين»^(١).

كما أن جماعة من أهل الحديث أتوا من جهة عدم تحملهم للقياس، والإكثار من الفتوى؛ دون اعتبار حال أهل الرأي في قلة الحديث، وأهل الحديث قد عُرِف عنهم عدم تحمل مثل هذه النماذج، فقد جاء في ترجمة الإمام الشافعي ما نصّه: «عن مصعب الزبيري قال: كان أبي والشافعي يتناشدان، فأتى الشافعي على شعر هذيل حفظًا، وقال: لا تُعلم بهذا أحدًا من أهل الحديث؛ فإنهم لا يحتملون هذا»^(٢).

ولا شك أن الفقه مطلب سام، فلا يصح الإنكار على أهل الرأي لمجرد فتواهم بالرأي، أو توسعهم في القياس ما دام أنهم لم يردوا سنة ثابتة، أو آية محكمة؛ بل يؤخذ من الرأي ما يخدم الأثر، فقد قال ابن المبارك رحمه الله: «ليكن الذي تعتمد عليه الأثر، وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث»^(٣).

فإذا صحّ هذا التوفيق علم حاجة كل من أهل الحديث وأهل الرأي للآخر، وقد قرّر هذا الأمر الإمام الخطابي رحمه الله فقال:

«ورأيت أهل العلم في زماننا، قد انقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في

(١) معرفة علوم الحديث، ص ٦٤

٤

٢.

(٢) معجم الأدباء ليقوت الحمصي، ٢٠١٥. وكهله ق فيح ق الحارث لمجلد ٩ ص ٣.

(٣) جلع بيان العلم وفضله، ١٠٣١٣ رقم: ٩٧٨.

١.

دَرَكَ ما تنحوه من البغية والإرادة؛ لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهيار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب»^(١).

يُصَوِّر هذا المعنى الإمام أحمد حيث قال: «كان الفقهاء أطباء، والمحدثون صيادلة، فجاء محمد بن إدريس الشافعي طبيباً صيدلانياً، ما مقلت العيون مثله أبداً»^(٢).

فينبغي إنزال الناس منازلهم بلا بخس لحقوقهم، وللسلف الصالح أروع الأمثلة في هذا، فقد جاء رجل إلى الأعمش، فسأله عن مسألة وأبو حنيفة جالس، فقال الأعمش: يا نعمان، قل فيها؛ فأجابه، فقال الأعمش: من أين قلت هذا؟ فقال: من حديثك الذي حدثناه، قال: نعم نحن صيادلة، وأنتم أطباء، وفي لفظ آخر: «فكان الأعمش عند ذلك يقول: يا معشر الفقهاء، أنتم الأطباء، ونحن الصيادلة»^(٣).

وخلاصة الأمر:

إذا كان ثمة جرح، وتبين أن الحامل عليه الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي، فإنه ليس على باب، إذ ليس قادحاً، وإنما الداعي إلى مثل هذا الجرح إرادة الزجر والتأديب لأهل الرأي؛ لأجل أن ينصرفوا إلى الدليل من الكتاب والسنة بدلاً من الجمود على القياس وإن كان صحيحاً؛ يدل لهذا ما جاء في ترجمة أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة أبي مصعب المدني، حيث قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه: لا تكتب عن أبي مصعب، وكتب عمن شئت»^(٤). قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ويحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء، أو إكثاره من

(١) معالم السنن، ١/ ٥٠. ونقله عنه أيضاً: الدهلوي في الإنصاف، ص ٦٤.

(٢) ينظر: تاريخ دمشق، ٢/ ٤٣٣.

(٣) شرف الصلح: حباب الحديث المخطئ، ص ٦٢ - ٦١.

(٤) ميزان الله تعالى، ١/ ٥٨٥.

الفتوى بالرأي»^(١). وإلا فإن متقدمي الأئمة من أهل الرأي، قد فاقوا مَنْ بعدهم من أهل الحديث، فلا يُعدَّ جرحاً مستقراً في حقهم.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في جزئه "زغل العلم والطلب" - وهو يتحدث عن علم الحديث - : «وكم من رجل مشهور بالفقه والرأي في الزمن القديم، أفضل في الحديث من المتأخرين، وكم من رجل من متكلمي القدماء أعلم بالأثر من مشيخة زماننا»^(٢).

*الضرب الثاني: الخلاف الواقع بين أصحاب المذاهب الفقهية المتبوعة:

إن الأئمة المجتهدين كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد -رحمهم الله- لم يقل واحد منهم لأتباعه: اتبعوني وخذوا بجميع أقوالي، وآثروني على من سواي، وإنما الثابت عنهم جميعاً المقولة المشهورة: «كُلُّ يُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُردُّ، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ»^(٣). وكلهم أصحاب فضل وعلم، قد بذلوا جهدهم في التماس الحق في المسائل التي اجتهدوا فيها، فأصاب كل واحد منهم في بعضها، وله في ذلك أجران، وأخطأ في البعض الآخر، وله فيها أجر واحد، وكان كل واحد منهم يوقر الآخر، ويدعو له، ويستفيد من علمه.

نقل السيوطي عن رجل لام أحمد بن حنبل في حضوره مجلس الشافعي، وتركه مجلس سفيان بن عيينة، فقال له أحمد: «اسكت؛ فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول، ولا

(١) تهذيب التهذيب ١ ، /١ ٨٣.

(٢) نقلاً من تعليقات الشيخ إمام بدلة تاح أبو غدة على ذكر من يملق قوله في الجرح ولا تعديل للفتوى، ص ٩٨ ، رقم الجزء "زغل العلم والطلب" ص ١١ .

(٣) جاءت هذه لقولة على لسان جماعة من العلماء، منهم مجاهد حيث قال: «ليس أحلم من خلق الله، إلا هو و يُؤخلم من قوله ويُترك ، إلا الذ ، ي ﷺ» .

كما نقله عنه ابن عديم بدالبر في كتابه جلع بيان العلم وفضله، ٥ / ٢ . ٩٢

يضررك، وإن فاتك عقل هذا الفتى، أخاف أن لا تجده» (١).

فالمحبُّ الصادق لهؤلاء الأئمة مَمَّنْ يدَّعي الانتساب إلى مذاهبهم والنهل من علمهم، هو الذي يوالي الجميع، ويقدر جهودهم، ويشيد بفضلهم، ولا يعتقد العصمة فيهم، وإذا رأى أحدهم يفضل على الآخرين بشيء قد خصه الله به، فلا يتخذة وسيلة للتعصب أو الإفراط في الحب الذي قد يدعو إلى العدول عن الصواب؛ لأن هذا الإمام الذي يحبه لم يقل به.

إلا أن التعصُّب من بعض الأتباع قد كان له أثره في الجرح والتعديل، حيث وصل الحد إلى سبِّ الأئمة المتبوعين، فضلاً عن أتباعهم. وأضرب مثلاً على ذلك بما حصل للشافعي رحمه الله من أتباع مالك:

فقد روى أبو الشيخ الحافظ وغيره من غير وجه: أن الشافعي لما دخل مصر - أتاه جلة أصحاب مالك، وأقبلوا عليه، فلما أن رأوه يخالف مالكا، وينقض عليه، جفوه وتنكروا له، فأنشأ يقول:

أنشر - ذرّاً بين سارحة الغنم	وأنظم مثوراً الراعية الغنم
لعمري لئن ضيَّعتُ في شر بلدة	فلست مضيعاً بينهم غرر الحكم
فإن فرَّج الله اللطيف بلطفه	وصادفتُ أهلاً للعلوم والحكم
بثتُ مفيداً واستفدت ودادهم	وإلا فمخزون لديّ ومكتم
ومن منَحَ الجهال علماً أضاعه	ومن منع المستوجبين فقد ظلم
وكاتم علم الدين عمن يريده	يئوئ بئثم وأثم إذا كتم (٢)

ونقل ابن منده عن الربيع قال: رأيت أشهب بن عبدالعزيز ساجداً يقول في

(١) تدريب الراوي ، ١ / ٥ / ١ .

(٢) نقلًا من سير أعلام النبلاء ٢ / ١٠ / ٧١ .

سجوده: اللهم أمت الشافعي، لا يذهب علم مالك، فبلغ الشافعي، فأنشأ يقول:

تمنى رجال أن أموت وإن أمت فتلك سبيل لست فيها بأوحد
فقل للذي ينبغي خلاف الذي مضى- تهيأ لأخرى مثلها فكأن قد
وقد علموا لو ينفع العلم عندهم لئن مت ما الداعي عليّ بمخلد^(١)

- وهذا مثال آخر أسوقه للمتعبين من المتأخرين:

حيث ذكر ياقوت في معجم البلدان أبا عبدالله محمد بن موسى البلاساغوني وقال عنه: « تفقه ببغداد على القاضي أبي عبدالله الدامغاني الحنفي، وقصد الشام فولّي قضاء البيت المقدس، ثم قضاء دمشق، ولم تُحمد سيرته، روى عن القاضي الدامغاني، وكان غالباً في التعصب لمذهب أبي حنيفة، والوقية في مذهب الشافعي، قال الحافظ أبو القاسم: سمعت أبا الحسن بن قُبَيْس الفقيه يسيء الثناء عليه، ويقول: بأنه كان يقول: لو كان لي ولاية لأخذت من أصحاب الشافعي الجزية، ومات بدمشق سنة ٥٠٦ هـ »^(٢).

لهذا الحدّ يصل التعصّب بأصحابه، نسأل الله السلامة.

ويظهر للباحث أن السبب في الوقية على الأئمة، وخصوصاً الشافعي، ما تبناه من الرد على مالك، وكذا الرد على محمد بن الحسن، والأوزاعي فيما خالفوا فيه النص، غير أن مثل هذا، لا يجوز التعلق به من أقوال المجرحين في حق من عُرف مقامه في الدين. فالشافعي وغيره من أئمة أهل السنة لم يقصدوا من وراء ذلك الشهرة، ولا النيل ممن أنكروا عليه، بل لأن مبدأهم: الناس يُعرفون بالحق، ولا يُعرف الحق بالناس.

قال الصنعاني ~ ~ ~ : إذا كان الأمر كما سمعت، فكيف حال الناظر في كتب الجرح والتعديل، وقد غلب التمذهب والمخالفة في العقائد على كل طائفة.

٧٢.

-٧١

() الجرح لسليق، ١٠ / ١

ون.

بلاساغ

، في ال

() هـ جمل بللانا، ٧٦٧ / ٢٤

حتى إن طائفة تصف رجلاً بأنه حجة، وطائفة أخرى تصفه بأنه دجال، باعتبار اختلاف الاعتقادات والأهواء، فمن هنا كان أصعب شيء في علوم الحديث: الجرح والتعديل، فلم يبق للباحث طمأنينة إلى قول أحد بعد قول ابن السبكي: إنه لا يقبل الذهبي في مدح حنبلي، ولا ذم أشعري، وقد صار الناس عالة على الذهبي وكتبه، ولكن الحق أنه لا يقبل على الذهبي ابن السبكي لما ذكره هو، ولما ذكره الذهبي من أنه لا يقبل الأقران بعضهم على بعض^(١).

• خلاصة هذا المبحث ما يلي:

- كلام الأقران يقدم على غيره ما لم يثبت فيه تحامل أو عصبية أو هوى.
- من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكان هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، فإنه لا يلتفت إلى الجرح فيه.
- منهج النقد كان وسطاً اتبعوا فيه التحري والتروي إجمالاً، وسبق بيانها على التفصيل.
- مراعاة تضيق دائرة الجرح المردود، وحاجة الناس إلى هذا المبدأ في هذا العصر وفي كل عصر.
- تكمن أسباب التحامل في سببين: أحدهما: المعاصرة والبلدية، وثانيهما: العداوة الواقعة بين الأقران بسبب المخالفة في العقيدة أو المذهب.
- الخلاف المذهبي له قسمان: الأول: الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي، والثاني: الخلاف الواقع بين أتباع المذاهب الفقهية المتبوعة.

وكما أن الجرح يرد بالنظر في حال الراوي في عدالته وضبطه وهل فيه تحامل أو لا؟ فكذلك النظر في حال الناقد وملكته النقدية حيث قد يكون بذاته سبباً في ردّ الجرح،

وبيان هذا يأتي بصورة أوضح في الفصل الرابع^(١).

✽ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود لهذا السبب:

✽ المثال الأول:

[ع]

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني^(١)، أبو عبد الله، المروزي، ثم البغدادي^(٢).

روى عن: بشر بن المفضل وإسماعيل بن علية وغيرهما.

روى عنه: الجماعة وغيرهم.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

أطبقت الأمة على توثيقه والثناء عليه ولا يحصى ذلك كثرة، واقتصر على نماذج مختارة من الثناء عليه:

قال قتيبة بن سعيد: أحمد إمام الدنيا.

وقال أبو حاتم: هو إمام وهو حجة.

وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث أنزه النفس أفيقه في الحديث أم تبع يتبع الآثاراً صاحب سنة وخير.

(١) فتح الشين للجمعة والباة لا وحدة بينهما ياء شائعة تحت ساكنة وفي آخرها المون نسبة إلى شيبان قبيلة معروفة في بكر بن وائل أو يهني نسبها إلى عدنان الأساب ٧

(٢) تاريخ الدوري ٩/٢ أ بقات ابن سعد: ٧/ ٣٥ تاريخ لثقات: ١/ ٩٤١ ٩٤١ الجرح ولتعديل:

٦٨/٢ لثقات لإبج بان ٨٨/ ١ تاريخ بغداد ٧٨٩ ٨٨١ ١ لثقييد لابن نقطة ٥٨ لقم ١ ٨ ١

ح ١ ٨ رقم ١٨، تهذيب الكمال ١/ ٦٨-٧٧ أميزان الله تدال ٣/ ٨ تذكر الحفظ ٨٧ ٣ ٤ أسير

أعلام المبلأ ١ ٧٧ ٥٨١ ٣ لثقات لم تكلم فهم بما لا يوجب الرد: ٥٦ رقم ١٣ معرفة الرواة

لم تكلم فهم بما لا يوجب رد هـ: ٢ رقم ٢٢ الكل ف ٨٧ ٢ تهذيب لتهذيب ١٣٧ ١١ لثقيب

وقال الخليلي: كان افقه أقرانه وأورعهم وأكفهم عن الكلام في المحدثين إلا في الاضطراراً وقد كان أمسك عن الرواية من وقت الامتحان فما كان يروي إلا لبنية في بيته.

وقال ابن حبان: كان حافظاً متقناً فقيهاً ملازماً للورع الخفي مواظباً على العبادة الدائمة، أغاث الله به أمة محمد ﷺ وذاك أنه ثبت في المحنة وبذل نفسه لله حتى ضرب بالسياط للقتل فعصمه الله تعالى عن الكفر أو جعله علماً يُقتدى به وملجأً يلجأ إليه .

وقال الخطيب البغدادي: إمام المحدثين الناصر للدين والمناضل عن السنة والصابر في المحنة ولولا أنها جرت عادة أهل الحديث على ذكر هذا الجانب من الكلام على الراوي لما تكلمت فيه ؛ لما استقر في القلوب من عدالته وثقته .

❖ ثانياً: المجرحون:

ذكر الخطيب بسنده إلى أبي بكر الصاغاني قال : أول ما تبينت من إسحاق بن أبي إسرائيل أن الله يضعه أني سمعته يقول : هاهنا قوم قد اختضبوا يدعون أنهم سمعوا من إبراهيم بن سعداً يعرض بأحمد بن حنبل .

وذكر الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة عفان بن مسلم أنه قال : ثلاثة يضعفون في ثلاثة : علي في حماد وأحمد في إبراهيم بن سعداً وأبو بكر في شريك .

وقد جرحه قوم من أهل البدع لما كان عليه من نبذ البدع والتحذير من أهلها وترك حديثهم زجرًا لهم فجرحوه تحاملاً عليه ؛ لأنه رأس في السنة وهم من رؤوس أهل البدع وفي هذا يقول الحافظ الذهبي في كتابه : الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : تكلم فيه بعض من ابتدع .

❖ بيان الجرح المردود:

قد استقر عند عامة المسلمين فضلاً عن علمائهم وأئمتهم عدالة هذا الإمام وبلوغه ذروة سنام التوثيق ولهذا يقول في حقه الحافظ الذهبي في السير : هو الإمام حقاً وشيخ الإسلام صدقاً أحد الأئمة الأعلام .

وأما ما نسب إليه من الجرح فهو يتلخص كما مر في أمرين :

الأول : تضعيفه في إبراهيم بن سعد والثاني : كلام أهل البدع فيه وتحاملهم عليه .

أما الجرح الأول فقد صدر عن اثنين هما : إسحاق بن أبي إسرائيل أو عفان أفأما إسحاق بن أبي إسرائيل فإن الناقل عنه الصاغاني أوقد قال بعد أن نقل تضعيف إسحاق له في إبراهيم بن سعد : فكان ذاك أن الله وضعه ورفع أبا عبد الله أفكان الدافع لهذا التضعيف هو التحامل على الإمام أحمد .

وأما عفان فقد قال الحافظ الذهبي : هذا منهم على وجه المباشطة ؛ لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين أو هذا الجرح لا يعتد به في جناب الإمام أحمد لما استقر من ثقته وعدالته ولهذا قال الحافظ الذهبي في كتابه الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد لا عبرة بقول من لينه في إبراهيم بن سعد وأقال في كتابه الآخر معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد : لينه بعض الناس في إبراهيم بن سعد فلم يلتفت إلى تليينه أحد أفمن يسلم من الكلام بعد أحمد .

وأما الجرح الثاني : وهو كلام أهل البدع فيه أو تحاملهم عليه أفيجاب بأن الإمام أحمد من أئمة أهل السنة الدايين عن الإسلام وأهله أو ما فتنة القول بخلق القرآن عنا ببعيد كيف وقد صلى لظاها هذا الإمام الجليل أفكانت هذه الفتنة محنة يمتحن بها أهل السنة من أهل البدع - مع مراعاة ألا يكون الدافع للإجابة في المحنة أو التوقف هو الخوف - ولذلك نقل الخطيب بسنده إلى الإمام أحمد بن إبراهيم (الدورقي) قال : من سمعتموه يذكر أحمد بن حنبل بسوء فاتهموه على الإسلام . ونقل أيضاً بسنده عن سفيان بن وكيع قال : أحمد عندنا محنة أفمن عاب أحمد فهو عندنا فاسق . ونحوها من النقولات التي نقلها مما يصب في هذا الباب .

وفي هذا يقول الحافظ الذهبي في كتابه الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : أحمد بن حنبل الإمام الحجة أكلم فيه بعض من ابتدأ وبالضرورة فما زالت رؤوس البدع يتكلمون في أئمة السنة .

❖ والخاصة:

أن الإمام أحمد إمام أهل السنة في زمانه ثقة حجة أو ما نقل فيه من الجرح فلا يعتد به في جناب هذا الإمام الجليل لما استقر عند الناس عامتهم و خاصتهم من التوثيق والتبجيل له .

وهذا الجرح لا يعدو أن يكون مبنياً على الخلاف المذهبي العائد للاختلاف في المعتقد ولا شك أن هذا النوع من الجرح من قبيل الجرح المردود ولذلك أعرض الحافظ ابن حجر عن ذكر هذا الجرح فقال في التقريب: أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة أو هو رأس الطبقة العاشرة .

❖ وفاته:

توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين أوله من العمر سبع وسبعون سنة .

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب الياامي^(١)، أبو عبد الرحمن
أو أبو عبد الله، الكوفي، ذكر البخاري في التاريخ الكبير أن الذي كناه أبا عبد
الرحمن علي بن قادم، وحكى الاختلاف في كنيته جمع من النقاد .

روى عن: مرة بن شراحيل أو سعد بن عبيدة أو غيرهما .

روى عنه: جرير بن حازم أو شعبة أو غيرهما .

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدلون:

قال يحيى بن معين في رواية إسحاق بن منصور: ثقة، وكذا قال أبو حاتم، والنسائي،
وابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وكرر يعقوب "ثقة" مرتين، وزاد: خيار.

زاد ابن سعد: له أحاديث، وزاد العجلي: كوفي ثبت في الحديث، وكان علوياً، وكان
يزعم أن شرب النبيذ سنة، وكان في عداد الشيوخ، ليس بكثير الحديث.

ونقل البخاري في التاريخ الكبير أن عمرو بن مرة قال: كان زبيد صدوقاً سمعت
مرة يحدثه عن ربيع بن خثيم.

ونقل علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان قوله: ثبت، وكذا قال يحيى بن معين
في جواب لسؤال الفلاس له.

() فتح الباء لثناة حثية وفي آخرها الميم نسبة إلى يام لح من همدان الأساب ٦٧٧/٥ .

لط بقات الكبرى ٣١٠/٣ التاريخ الكبير بخاري ٧ ٥ ٤ لوال الرجال يجوز لفي ١٢٣/١٢٤
رقم ١٠٥ معرفة لثقات ٦٧/٣ بقات خليفة ١٢ الجرح ولتعديل ٣/٢٣ ٦٧/٢ لثقات لابن
ح بان ٤١٦/٣ تاريخ بغداد ٥٦ ٣ ٦٢ ٢ ٣ ٦ ١ ١٠ ١١ المغي لا ٦ ٣ الكل ف
٧ ٢ أميزان الخ تدا ٦٦/٢ أسير أعلام المبلأ ٩٦/٩ ٩٨٢ ٢ تهذيب لتهذيب ٨٨/١ التقريب
٣٣٤ رقم . ٢٠٠ .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من العباد الحُشَن مع الفقه في الدين أولزوم الورع الشديد^(١).

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الجوز جاني: وكان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم أهم رؤوس محدثي الكوفة أمثل: أبي إسحاق عمرو بن عبد الله أو منصور أو الأعمش أو زيد بن الحارث الياامي أو غيرهم من أقرانهم احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث أو وقفوا عندما أرسلوا لما خافوا ألا تكون مخرجها صحيحة.

وقال العجلي: كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان علويًا وكان يزعم أن شرب النبيذ سنة.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد يظهر أن العمل عند أكثرهم على توثيقه، وجملة ما جرح به ثلاثة أمور:

الأول: المذهب.

والثاني: كونه علويًا. (أي: يقدم عليًا على عثمان { بدافع التشيع له}).

والثالث: اعتقاد سنية شرب النبيذ.

وكل ما ذكر متجه إلى عدالته؛ لا ضبطه.

() وقد أئى العلماء عليه في جانب المأبادة أيضاً وذكروا فيه طرفه سنه من قصه فيع باقه أما يحفزاهم للمعالي أو من ذا لك:

قول شعبة: ما رأيت خيراً منه أوقع للمزيعة من جرير بن عبد الحميلع بد الله بن شبرمة أو كان زييد اليلعي يجزئ الليل ثلاثة أجزاء أجزاء عليه أو جزء على بد الله بن ابه أو جزء على بد الله ابه أو كان زييد يصلي ثلث الليل ثم يقيم أولاً هما يقيم فإن تكلم لى صلى جزأه ثم يقيم ولا آخر يقيم فإن تكلم لى صلى جزأه فيصلي الليل كله أو يلغى من حله في الزهد في الدنيا قوله: ألف بعة أحب إلي من ألف دينار.

فأما جرحه للبدعة فقد احتمل الأئمة حديث من تلبس ببدعة غير مكفرة، وزيد قد أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة .

والجوزجاني عنده تحامل على الشيعة خاصة لكونه ناصبي، وتعقبه الحافظ الذهبي في الميزان.

وأما كونه يشرب النبيذ؛ فإن أهل الكوفة يشربونه تديناً.

نقل الخطيب بسنده عن وكيع في جوابه عن سؤال لعلي بن خشرم :

"إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه أو إذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه أقلت : وكيف ؟ قال : إن الكوفي يشربه تديناً والبصري يتركه تديناً".

وقال أبو حاتم الرازي : " جاريت أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدثي الكوفة أوسميت له عددا منهم أ فقال : هذه زلات لهم أو لا تسقط بزلاتهم عدالتهم " .

لذا قال عنه الحافظ الذهبي في الميزان : من ثقات التابعين أفیه تشيع يسير .

وأعرض عن ذكر البدعة في الكاشف مكثفياً بقوله : حجة أقانت لله وكذا في سير أعلام النبلاء وقال عنه : أحد الأعلام .

ورمز له الحافظ ابن حجر بـ (صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة، وقال عنه في التقريب : ثقة ثبت عابد.

❖ والخاصة:

أن زبيداً ثقة على مذهب أهل الكوفة في شرب النبيذ، وبدعته خفيفة ليست بمكفرة؛ لذا احتمل العلماء حديثه.

❖ وفاته:

اختلف في سنة وفاته فقال ابن سعد: توفي سنة اثنتين وعشرين ومائة، أيام زيد بن علي.

ووافقه ابن حبان، والحافظان الذهبي وابن حجر وقال : أو بعدها .

وقيل: سنة ثلاث وعشرين أذكر هذا خليفة في طبقاته أوقال محمد بن عبد الله بن نمير:
 مات سنة أربع وعشرين بعد طلحة بعشر- سنين . والذي يظهر أن الأول أقرب لكثرة
 الآخذين به .

* * * * *

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على تعديله، وقبول حديثه، وانفرد عنهم الجوزجاني فجرحه، بنفسٍ يُشَمُّ منه التحامل عليه؛ لما استقر من نصب الجوزجاني العداء لمخالفه من الشيعة، وهو ما فسّره به الحافظ الذهبي وابن حجر.

قال الحافظ ابن حجر: أما أبو إسحاق الجوزجاني فقال: كان زائغاً غالياً يعني في التشيع.

قلت: والجوزجاني غال في النصب فتعارضاً. اهـ

ورمز له في اللسان بـ (صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة، وقال عنه: ثبت.

وعلى كلٍّ فإن سعيداً من رجال الشيخين، ووثقه الحافظان الذهبي وابن حجر.

قال الباحث: وأما ما أورده الحافظ ابن حجر من توثيق ابن معين لسعيداً فلم أقف عليه في مظانّه، وغاية ما وقفت عليه ما أورده ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل، وفيه: قال رجل لابن معين: من ابن أشوع؟ فقال: هو سعيد بن عمرو بن أشوع القاضي، مشهور يعرفه الناس.

وكما هو معلوم أن هذا الحكم من ابن معين ليس بتوثيق صريح لسعيداً بل مجرد ذكر شهرته ومعرفة الناس له؛ إذ إنه قاضي الكوفة حتى مات أ فمن الذي لا يعرفه من تلك الأمصار.

❖ والخلاصة:

أن سعيد بن أشوع ثقة أو ما ذكره الجوزجاني عنه من الجرح فلا يحط من قدره ولا يؤثر على روايته لما عرف من تحامل الجوزجاني على سعيد، بسبب اختلاف العقائد، وهو جرح مردود.

❖ وفاته:

قال ابن سعد: توفي في ولاية خالد بن عبد الله القسري أو قال ابن حجر: سنة عشرين ومائة، وعزاه إلى ابن قانع.

* * * * *

المثال الرابع:

[ع]

موسى بن إسماعيل المنقري ، بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، أبو سلمة التَّبُوذْكي، بفتح المثناة، وضم الموحدة ، وسكون الواو وفتح المعجمة، مشهور بكنيته وباسمه ، قال خليفة بن خياط : مولى مِنْقَر - بكسر الميم المهملة وسكون النون، وفتح القاف المثناة الفوقية ثم راء مهملة - بن عبيد ، وهو رجل من أهل رامهرمز من قرية يقال لها : تبوذك ، فنسب إليها ، فقل تبوذكى^(١) .

وقال أبو حاتم : وإنما سمي بتبوذكى ؛ لأن بتبوذك داراً فنسب إليه .

روى عن : أبي عوانة ، وعبدالواحد بن زياداً وغيرهما .

روى عنه : الجماعة وغيرهم .

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً :

✽ أولاً : المعدّلون :

نقل ابن أبي حاتم بسنده عن يحيى بن معين أنه قال : ثقة .

وكذا قال ابن سعد ، وأبو حاتم ، والعجلي .

زاد ابن معين : مأمون . وزاد ابن سعد : كان كثير الحديث .

وزاد أبو حاتم : كان أيقظ من الحجاج الأنماطي أولاً اعلم أحداً بالبصرة ممن أدركناه احسن حديثاً من أبي سلمة .

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قال : سمعت يحيى بن معين واثني على أبي سلمة فقال :

() ط بقات الكبرى ٦٧ / ٣١٠ ط بقات الخليفة ٢٢٨ تاريخ الكلبير لـ بخاري ٧ / ٨ ٢ تاريخ لثقات

٣٠٣٧ الجرح ولتعديل ٦٨ / ١٣ لثقات لإبراهيم بن ٦ / ١١ الأسباب ٩٦٤ / ٣ - ٩٧ تهذيب

الكمال ٩٧ / ٢٤ - ٥٠ ، لتعديل و جريح لـ ج ٢ / ٧٧٥ ميزان الله تدال ٢٠٠ / ٢ تذكرة الحفاظ

٨٩٧ / ٣٩٥ أسير أعلام المبلأ ٧٠ / ٣٦ الكلف ٧ / ١١ تهذيب لتهذيب ٩ / ٥ - ٥٠ - ٥٠

كان كيساً وكان الحجاج بن المنهال رجلاً صالحاً، وأبو سلمة اتقنها .

ونقل أيضاً بسنده عن أبي داود الطيالسي قال : قال علي بن المديني قديماً : من لم يكتب عن أبي سلمة كتب عن رجل عنه ضرورة .

وذكره ابن حبان في الثقات أوقال : كان من المتقين .

❖ ثانياً: المجرحون:

نقل الحفاظ المزي، والذهبي، وابن حجر عن ابن خراش قوله في موسى : تكلم الناس فيه أو هو صدوق.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر لكلام النقاد الحذاق يجدهم على توثيق موسى، والرفع من شأنه.

ولم يؤثر عن أحد من النقاد تجريح لموسى بن إسماعيل إلا ما جاء عن ابن خراش حيث قال: تكلم الناس فيه، معروف بالرفض. وابن خراش معدود في الضعفاء، فلا يقبل نقده إذا خالف غيره من النقاد، كيف وقد تفرد أيضاً، ولم يفسر- جرحه، فالذي يظهر أن الحامل له على الكلام في موسى، ما بينهما من اختلاف في العقيدة، فموسى سني، وابن خراش رافضي.

ولذا قال الحافظ الذهبي في الميزان: لم أذكر أبا سلمة للين فيه أكن لقول ابن خراش فيه : صدوق أو تكلم الناس فيه أقلت : نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي.

وقال في الكاشف: ثقة ثبت. وقال في التقريب: ثقة ثبت أو لا التفات إلى قول ابن خراش فيه: تكلم الناس فيه.

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري : وثقه الجمهوراً وشذا ابن خراش فقال: تكلم الناس فيه أو هو صدوق أكذا قال أو لم يفسر ذلك الكلام .

فلا حجة فيه إذاً، لذا رمز له الحافظ ابن حجر بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة. فالرجل ثقة محتج به في الصحيحين، ومن شيوخ الشيخين.

❖ والخاصة:

أن موسى ثقة محتج في الصحيحين، ولم يصح فيه جرح.

❖ وفاته:

مات بالبصرة في رجب سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

* * * * *

المثال الخامس:

[د ق]

إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثور الكلبي^(١)، الفقيه البغدادي، ويقال كنيته: أبو عبد الله، وأبو ثور لقب له^(٢).

روى عن: ابن عيينة، ووكيع، وغيرهما.

روى عنه: أبو داود، وابن ماجه، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

سئل الإمام أحمد عنه، فقال: لم يبلغني إلا خير، لا يعجبني الكلام الذي يصيرونه في كتبهم.

ووثقه النسائي - كما نقله المزي في تهذيب الكمال -، والخطيب البغدادي في تاريخه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وورعاً، وفضلاً، وديانة، وخيراً، ممن صنف الكتب، وفرع على السنن، وذبح عن حريمها، وقمع مخالفيها.

وقال ابن عبد البر: كان حسن النظر، ثقة فيما يروي من الأثر، له شذوذ فارق فيه الجمهور، وقد عدوه من أئمة الفقهاء.

(١) فتح الكاف، وكنون اللام المهملة، وفي آخرها لاء واحدة، نسبة إلى كَلْب اليمن. الأسباب ٨٥/٥.

(٢) الجرح والتعديل ٩/٢، لاثقات لإبني حبان ٨/٤، تاريخ بغداد ٦/٦٥٣، تهذيب الكمال ١٠/١٠، طبقات الشافعية الكبرى لمسكي ٧/٣٠٧-٣، ميزان الاعتدال ٢/٢، تذكرة الحفاظ ٢/٤، الرواة لاثقات لم تكلم فيهم بما لا يوجب رهص ١/٤ رقم ٤، سير أعلام النبلاء ١٢/٧٦٤، العبر للفي ٣٣/٣، لتقريهين ٧/١٠ رقم ١: ٤١٨ طبقات الحفاظ ٦/٤٢، رقم: ٥٤.

❖ ثانياً: المجرحون:

سئل الإمام أحمد بن حنبل ̇̇̇ عنه، فقال: لم يبلغني إلا خير، لا يعجبني الكلام الذي يصيرونه في كتبهم.

وقال أبو حاتم: أبو ثور رجل يتكلم بالرأي، يخطئ ويصيب، وليس محله محل المتسعين في الحديث، وقد كتبت عنه.

وقال ابن عبد البر: كان حسن النظر، ثقة فيما يروي من الأثر، له شذوذ فارق فيه الجمهور، وقد عدوه من أئمة الفقهاء.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد نجد أن العمل عندهم على تعديله، وسبب كلام من تُكلم فيه: الرأي، والشذوذ الذي فارق فيه الجمهور، وللجواب عن هذين الجرحين أقول:

إن إبراهيم قد رجع عن الرأي إلى الحديث، قال الخطيب البغدادي: كان أبو ثور يتفقه بالرأي، ويذهب إلى قول أهل العراق، حتى قدم الشافعي بغداد فاختلف إليه، ورجع عن الرأي إلى الحديث.

فجرح الإمام أحمد وأبي حاتم له بالرأي لا عبرة به؛ لكونه واقعاً في حال ماضية. وأبو حاتم ممن عرف بالتشدد والتعنت في نقد الرجال، وقال السبكي: هذا غلو من أبي حاتم، وليس الكلام في الرأي موجباً للقدح، فلا التفات إلى قول أبي حاتم هذا.

وأما جرحه لما قيل فيه من الشذوذ ومفارقة الجمهور؛ فليس المراد من الشذوذ هنا الشذوذ في الحديث كما هو المتبادر عند إطلاق هذا المصطلح، ولكن المراد بالشذوذ هنا: الشذوذ في مسائل الفقه التي أغرب بها، كما نبه عليه السبكي، وجاء في كلامه أيضاً: "إذا عرفت ما قيل فيه علمت أنه لم يُصَبَّ بجرح" ويُفهم هذا المعنى أيضاً من خلال كلام ابن عبد البر حيث قال في آخر كلامه: وقد عدوه أحد أئمة الفقهاء، مما يعني أن مثله لا يعاب عليه الاجتهاد، وإن أغرب.

وعلى كل حال فإن أبا ثور حجة بلا تردد كما قال الحافظ الذهبي في "السير"، ويكفيه

توثيق النسائي على ما عرف من تشده، قال الحافظ الذهبي: وثقه النسائي، والناس، وقال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة.

❖ والخاصة:

أن أبا ثور ثقة بلا تردد، رجع عن الرأي إلى الحديث فكان ماذا؟.

❖ وفاته:

مات سنة أربعين ومائتين، عن سبعين سنة أو أكثر كما قال الحافظ الذهبي.

* * * * *

المثال السادس:

[د]

حماد بن ذليل، مصغر، أبو زيد، المدائني^(١)، قاضي المدائن^(٢).

روى عن: سفيان الثوري، والحسن بن حي وأغيرهما.

روى عنه: أسد بن موسى، ومؤمل بن إسماعيل، وأغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدلون:

قال يحيى بن معين - كما في روايتي ابن الجنيد والدوري - : ثقة، زاد في رواية الدوري: ليس به بأس.

وقال أبو داود - كما في سؤالات الآجري له - : ليس به بأس.

وقال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي : حماد بن ذليل كان قاضياً على المدائن فهرب منها وكان من ثقات الناس.

وقال أبو حاتم: حماد بن ذليل من الثقات.

وذكره ابن حبان في الثقات.

() فتح الميم والبال المهملة أو سر الباء المشددة أو في آخرها نون، نسبة إلى المدائن بلدة قديمة بنية على دجلة وكانت دار ملكه الأكرسة، على بعة فراسخ من بغداد. الأسباب ٢٣٠.

قال ياقوت الحموي: مدني، مع مدينة تهمل ياؤها ولا تهمل إن أخذته من دان يليه إذا طاع لم تهمل إذا جهل على مدلين؛ لأنه من معيشة وياؤه أصلية أو ان أخذته من مدن بالمكان إذا أقام به همزت؛ لأن ياءها زائدة ألف يث من قرينة وقرن.. والنسبة إليها مدائي؛ وإنما جاز النسبة إلى الحموي بضمها؛ لأنه صار علماً بهذه الصيغة أو إلا فلا بد من أن يرد المدني إلى الواحد ثم ينسب إليه. معجم البلدان ٥ / ٤.

() سؤالات ابن الجيبي ٦ ٤ ١ رقم ٩٦ تاريخ الدوري ١٢ ٩٧ الجرح والتعديل ١٣ ٦٧ - ١٣٧
سؤالات الآجري لأبي داود ٨٩٧ ٢ رقم ١٨٧٨ الثقات لأبي حبان ٦٨ ٢٠ تاريخ بغداد ٦٨ ٤١
الضعفاء لابن بطوينة ٢٣٣ ٢ تهذيب الكمال ٧ ٣ ٢ أميزان الله تدا ١ / ٥٩ رقم ٢٢٤٧ حيوان
الضعفاء ٢٢ ٧ ٢ المغني ٨٦ ٢ الكل ف ٧ ٢٠ تهذيب التهذيب ٢ / ٨ - ٩ التقريب ٦٨ ٢
رقم ٥٠

❖ ثانياً: المجرحون:

نقل الخطيب بسنده إلى مهني قال: سألت أحمد عن حماد بن ذليل، قال: كان قاضي المدائن، لم يكن صاحب حديث أكان صاحب رأي أقلت: سمعت منه شيئاً؟ قال: حديثين. ونقل ابن الجوزي عن الأزدي قوله في حماد: ضعيف.

❖ بيان الجرح المردود:

بالنظر والتأمل في كلام النقاد ظهر لي جلياً أن العمل عندهم على توثيق حماد بن ذليل، وأما من جرحه فلاجل الرأي، وحماد كما يقول الخطيب عنه: كان قد أخذ الفقه عن أبي حنيفة.

لذا نعموا عليه الرأي كما قال الحافظ ابن حجر، ولماذا هذا التحامل على أهل الرأي ممن لم يقدم على كتاب الله وسنة رسوله قولاً لأحد.

فهذا الفضيل بن عياض كان يقول في أبي حنيفة وأصحابه فإذا سئل عن مسألة يقول: اتوا أبا زيد فسلوه فقل له: إنك تقول في أبي حنيفة وأصحابه ما تقول فإذا سئلت عن مسألة دلت إليهم؟ فقال: ويلك هم طلبوا هذا الأمر أو هم أحق بهذا الأمر. اهـ.

فلم يمعنه كونه مخالفاً له في منهجه أن يحيل إليه ويرشد إليه وكيف وقد وثقه الأئمة مطلقاً، وعلى رأسهم أبو حاتم وهو من عرف بتشده في نقد الرجال، ولهذا وثقه الأئمة على اختلاف مناهجهم في الجرح والتعديل، ولم يجعلوا الرأي سبباً لجرحه، حتى قال الحافظ الذهبي من المتأخرين: تفقه بأبي حنيفة، ثقة.

❖ والخاصة:

أن حماد بن ذليل ثقة لا يقدح في وثاقته كونه على منهج أهل الرأي الذين تفقهوا بأبي حنيفة؛ فإن هذا الجرح مردود والدافع إليه التحامل على الراوي.

❖ وفاته: لم أقف على ذكر سنة وفاته، ولكن الحافظ ابن حجر في التقريب عدّه من التاسعة أي توفي بعد المائتين.

* * * * *

المثال السابع:

[ع]

معلى بن منصور الرازي^(١)، أبو يعلى، نزيل بغداد.

روى عن: مالك وأوسليمان بن بلال وغيرهما.

روى عنه: ابنه يحيى وأبو خيثمة وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدلون:

قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة.

ونقل الخطيب بسنده إلى علي بن الحسين بن حبان قال: وجدت في كتاب أبي - بخط يده - قال أبو زكريا: إذا اختلف معلى الرازي، وإسحاق بن الطباع في حديث عن مالك بن أنس أفاقول قول معلى أو في كل حديثه معلى أثبت منه وخير منه.

وقال العجلي: معلى بن منصور الرازي أبو يعلى ثقة صاحب سنة أو كان نبيلاً، طلبوه على القضاء غير مرة فأبى.

وقال يعقوب بن شيبه: ثقة فيما تفرد به وشورك به فيه أمتن صدوق فقيه مأمون.

() فتح الرءاء ألف فثم زاي ك سورة نسبة إلى الري أبلدك بيرق من بلاد الدليم بينة ومسوط بال أو ألج و الزاي في النسبة تخفيفاً؛ لأن النسبة على الياء مما ينكح، وثقل على اللسان والألف في حة الرءاء على أن الأسباب مما لا مجال للقياس فيها أولاً تبر فيها القل لمجرد الأسباب ٢٣٧.

معرفة لثقات له عجلي ٢/ ٢٨٩ تاريخ الداوي ٦ ص ٨ ١ ٢ من سؤالات أبي بكر الاثرم أبله بدالله أحمد بن حبل رقم ١٤ ص ٣٥ الجرح ولتعديل ٣٤ ٣٣ لثقات لإبرح بان ٩ ٨ الضعفاء للعقيلي ٤/ ٢١٥-٢١٦ الكل ل لإبن عدي: ٨/ ١٠٧ تاريخ بغداد ١٣/ ٨٩ ل التعديل و لم جريح لم عجلي ٢/ ٣٨ تهذيب الكمال ٧٨٧-١٧٩ أميزان اللج تدال ٩ ٥ ١ رقم ٨٦٧٦ المغي ٢/ ٤٢١ رقم ٦ الكل ف ٣/ ١٤٦ معرفة الرواة لم تكلم فهم بما لا يوجب الحق ٧٧ ١ رقم ٣٣٢ تذكرة الحفظ ٧٦ ٢ رقم ٣٤ تهذيب لتهذيب ٥/ ٤٧٨ ل تقریب ٦٨٥ ص ٩٦ أهدي لساري: ٢٠.

وقال ابن سعد : نزل بغداداً وطلب الحديث أو كان صدوقاً صاحب حديث ورأي وفقه .

وقال أبو حاتم الرازي : كان صدوقاً في الحديث أو كان صاحب رأي .

وقال أحمد بن كامل القاضي : المعلى بن منصور من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمداً ومن ثقاتهم في النقل والرواية .

وقال ابن عدي : ولمعلى بن منصور حديث صالح عن ثقات الناس يرويه عنهم أو قد حدث عنه من المعروفين جماعة أو أرجو أنه لا بأس بحديثه أولاًني لم أجد في حديثه حديثاً منكراً فأذكره .

وذكره ابن حبان في الثقات أو قال : كان ممن جمع وصنف .

❁ ثانياً: المجرحون:

تعددت فيه الروايات عن الإمام أحمد بن حنبل ~ أفمنها :

قال ابن هاني : سمعت أحمد يقول : كان معلى بن منصور من أشرفهم ألا يحل لأحد يروي عن معلى .

وقال ابن هاني أيضاً : سمعته يقول : كان معلى معانداً كان مرجئاً ألا يحل لأحد أن يحدث عن معلى .

وقال أبو بكر بن الأثرم أحمد بن محمد بن هاني كما نقله العقيلي في الضعفاء : قلت لأبي عبد الله : معلى بن منصور كتبت عنه شيئاً ؟ فقال : لا أولاً حرفاً .

وقال أبو حاتم الرازي : قيل لأحمد بن حنبل : كيف لم تكتب عن المعلى بن منصور الرازي ؟ فقال : كان يكتب الشروط أو من كتبها لم يخل من أن يكذب .

ونقل الخطيب في تاريخه عن أبي طالب أنه سأل أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - عن المعلى بن منصور فقال : كان يحدث بما يوافق الرأي أو كان كل يوم يخطيء في حديثين وثلاثة فكانت أجوزة إلى عبيد بن أبي قرة في قطيعة الربيع .

ونقل المزي عن أبي الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل : ما كتبت عن المعلى شيئاً قط

ولاحرفاً .

ونقل الحافظ الذهبي في الميزان عن أبي داود أنه قال في سننه : كان أحمد لا يروي عن معلى لأنه كان ينظر في الرأي .

ونقل الحافظ ابن حجر في التهذيب عن عبد الحق أنه نقل في كتابه "الأحكام" عن أحمد أنه رماه بالكذب .

✽ بيان الجرح المردود:

بالنظر في كلام النقاد ظهر لي أن العمل على توثيقه وما جاء عن الإمام أحمد في جرحه فلاجل الرأي فقد كان الإمام أحمد معتنياً بالسنن نابذاً للرأي أوأما معلى فكان جامعاً بينهما . قال فيه ابن سعد : كان صدوقاً صاحب حديث، ورأي وفقه أفمن أصحاب الحديث من يروي عنه ومنهم من لا يروي عنه .

ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ وقال عنه : أحد الأعلام حديثه في الكتب كلها جمع الإمامة في الرأي والحديث .

وأما ما نسب إلى الإمام أحمد من رمية بالكذب فلا يصح عنه وإنما الذي صح عنه كما ذكر الحافظ الذهبي في الميزان: قول أحمد: كان يكتب الشروط ومن كتبها لم يخل من أن يكذب وهكذا حكى أبو الوليد الباجي في كتابه هذه الحكاية في رجال البخاري؛ وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب .

وقد سبر ابن عدي حديثه فلم يذكر له حديثاً منكراً بل قال : أرجو أنه لا بأس به .

وقد بين أبو زرعة شدة أحمد على المعلى بقوله : بلغني أن في قلبه (أحمد) غصص من أحاديث ظهرت عن المعلى بن منصور كان يحتاج إليها وكان المعلى أشبه القوم بأهل العلم وذلك أنه كان طلبة للعلم رحل وعنى أفأما علي بن المديني وأبو خيثمة وعامة أصحابنا فسمعوا منه المعلى صدوق . اهـ

وأما دعوى أنه مرجئ فلا أظنه كذلك .

فقد قال العجلي عنه : ثقة صاحب سنة .

وقال : قرأت بخط المستملي حدثني سهل بن عمار وقال عند المعلى فقال : من قال أن القرآن مخلوق فهو عندي كافر. اهـ. فهو ليس جهمياً ولا ممن يرجئ كما ظن الإمام أحمد ـــــــــــــــــ بل قد كفر كما هو ظاهر هنا .

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب عنه : ثقة سني فقيه طَلَبَ للقضاء فامتنع أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب .

رمز له الحافظ الذهبي بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وقال - كما في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد- : ثقة مشهور. وقد احتج به الشيخان، وروى له الباقر.

❖ والخاصة:

أن المعلى بن منصور الرازي ثقة سني جمع بين الحديث والرأي، وروى له الجماعة.

❖ وفاته:

توفي سنه إحدى عشرة ومائتين، صححه الحافظ ابن حجر في التقريب .

* * * * *

المثال الثامن:

[ع]

محمد بن عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو
عبدالله البصري، قاضي البصرة، ثم قاضي بغداد^(١).

روى عن: سليمان التيمي، وحيد الطويل، وغيرهما.

روى عنه: أبو الوليد الطيالسي، وأحمد، وغيرهما^(٢).

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال يحيى بن معين، والترمذي: ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن سعد: صدوق.

وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. وقال مرة: لم أر من الأئمة إلا ثلاثة: أحمد بن حنبل،
وسليمان بن داود الهاشمي، ومحمد بن عبدالله الأنصاري.

وقال زكريا الساجي: والأنصاري رجل جليل عالم، لم يكن عندهم من فرسان
الحديث مثل يحيى القطان ونظرائه، غلب عليه الرأي.

(١) طبقات الكبرى ٧/ ٤٢، لتاريخ الكلبير بخاري ١٣٢/ ١، سنن الترمذي ١٤٧٧/ ١ حديث: ٧٧٦،
المعرفة لسوي ٣/ ٨٧، سؤالات الآجري ١٥٥، لثقات لإبجج بان ٤٣٧/ ٤، الضعفاء للعقيلي
٩/ ٩، لتعليل وكجريح لجلج ي ٢/ ٧٢، تاريخ بغداد ٢/ ٢، تهذيب الكمال ٦/ ٣٨٣، ميزان
الهدى ٣/ ٦٠، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٢، تهذيب لتهذيب ١٦٦/ ١، العبر ٨/ ٢، الكل ف
٧/ ٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧٢، زاد المعاد ٢/ ٥٨-٦٠، بحر الص ٧/ ٣، تهذيب لتهذيب
١/ ٤٨، لتقريب ص ٨٦٥ رقم ٤٨، هدي لساري ص ٤٤، لسان الميزان ١٠٩/ ٤ طبقات الحفاظ
ص ٧٧ ١، لتذيل على كتاب تهذيب لتهذيب محمد طلعت

وقال الأثرم عن أحمد: ما كان يضع الأنصاري عند أصحاب الحديث إلا النظر في الرأي، وأما السماع فقد سمع.

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال زكريا الساجي: حَدَّثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ يَلِيقُ بِهِ الْقَضَاءُ، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا زَكْرِيَا فَالْحَدِيثُ؟ فَقَالَ:

لِلْحَرْبِ أَقْوَامٌ لَهَا خَلِقُوا .∴. وَلِلدَّوَانِ كُتَّابٌ وَحِسَابٌ

هكذا ذكر الخطيب في تاريخه، والمزي في تهذيبه، والذهبي في السير، ونقل الحافظ ابن حجر قوله: "للحديث رجال"، دون أن يسوق البيت.

وقال معاذ بن معاذ: ما رأيت الأنصاري عند الأشعث قط.

وقال أبو داود: تَغَيَّرَ تَغْيَرًا شَدِيدًا.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- ذكر الحديث الذي رواه الأنصاري عن حبيب بن الشهيد عن ميمون، عن ابن عباس «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم» فضعفه، وقال: كانت ذهبت للأنصاري كتب، فكان بعدُ يحدث من كتب غلامه أبي حكيم، أراه قال: فكان هذا من ذاك.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: وقال أبو خيثمة: أنكرَ معاذ بن معاذ ويحيى بن سعيد حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: «احتج النبي ﷺ وهو محرم صائم».

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على توثيق محمد بن عبد الله بن المشني غير أنه لم يخلُ من الكلام فيه.

وخلاصة ما جرح به شيثان:

الأول: أنه ليس من أهل الحديث؛ لاشتغاله بالقضاء والفتوى بالرأي عن طلب الحديث وسماحه من العلماء.

الثاني: ما طرأ عليه من التغير الشديد بسبب ذهاب كتب له، فكان بعدُ يحدث من كتب غلام له أدخل عليه ما ليس من حديثه، فتفرّد بحديث أنكره عليه أئمة النقد. ويحاج عن هذين الجرحين بما يلي:

أما أنه لم يسمع الحديث، فليس بصحيح، فإن ابن معين الذي شكك في كونه ليس من أهل الحديث، هو نفسه القائل عنه: ثقة.

وحينئذ يعلم أنه لم يُرد نفي السماع عنه ولا كونه من أهل الحديث، وإنما لأجل توليه القضاء وتأثره بأهل الرأي، فكان الحامل لهذا الوصف من ابن معين ما بين المحدثين وأهل الرأي من الخلاف.

يدل لما ذكرت قول الإمام أحمد: ما كان يضع الأنصاري عند أصحاب الحديث، إلا النظر في الرأي، وأما السماع فقد سمع.

ونفس الشيء يقال عن نفي معاذ رؤية الأنصاري عند الأشعث، ويزاد عليه: أن الساجي نقل عن الأنصاري قوله: من زعم من أصحاب أشعث ممن كان يلزمه أنه كان لا يراني إلى جنبه فهو من الكاذبين، كأنه يعرض بمعاذ بن معاذ. قال الساجي: وعلى هذا فقد تعارضا فتساقطا.

وأما دعوى فتواه بالرأي، فقد نفى هذه الدعوى عن نفسه فقال: قد وليت القضاء مرتين، والله ما حكمت بالرأي.

وقال الساجي: وسمعت محمد بن عبد الله الزيادي يقول: سألت الأنصاري عن شيء قضى به علينا معاذ بن معاذ فأفتى بخلافه، فلما ولي القضاء قضى في تلك المسألة بما قضى به معاذ فسأله، فقال: كنت أنظر في كتب أبي حنيفة، فإذا جاء دخول الجنة والنار لم نجد إلا ما قال معاذ.

وأما عن وصفه بالتغير الشديد فلم يصفه به سوى أبي داود فيما نقل الآجري عنه، غير

أن الإمام أحمد ذكر أنه ذهبت له كتب فكان بعدُ يحدث من كتب غلامه أبي حكيم، وكان أدخل عليه حديث، فلعل هذا الحديث الذي تفرد به (الحجامة) من ذاك الذي أدخله عليه غلامه، إلا أن هذا لا يقدر في ضبط الأنصاري؛ لأنه من أهل الحديث، وممن وصفوا بالحفظ، فقد ذكره كل من الحافظ الذهبي والسيوطي في طبقاتهما.

ولأجل هذا قال الحافظ الذهبي في الميزان: ما ينبغي أن يتكلم في مثل الأنصاري لأجل حديث تفرد به؛ فإنه صاحب حديث.

وقد قال أبو حاتم: لم أرَ من الأئمة إلا ثلاثة: أحمد، والأنصاري، وسليمان بن داود الهاشمي.

وأما ما أنكر عليه من حديث الحجامة بعينه، فقد قال ابن المديني: ليس من ذا شيء، إنما أراد حديث حبيب عن ميمون عن يزيد بن الأصم تزوج النبي ﷺ ميمونة محرماً.

قال الحافظ الذهبي: ... مع أن الأنصاري قد روى عن حبيب مثل هذا، والحديث أخرجه الترمذي في سننه^(١)، باب ما جاء في الرخصة في الحجامة، وقال عقب الحديث: حسن غريب من هذا الوجه، ثم ساق حديثاً لابن عباس أن النبي ﷺ احتجم فيما بين مكة والمدينة وهو محرم صائم، ثم شواهد للحديث فقال: وفي الباب عن أبي سعيد وجابر وأنس. وقال: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى هذا الحديث، ولم يروا بالحجامة للصائم بأساً، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي.

وتصحیح الترمذي هذا يرد على قول ابن القيم حديث الحجامة في حال الصوم لم يصح فيه حديث.

(١) وأخرج به المستفي في لسنن الكبرى ٢٣٣٧، في ذكر تلأف الناقلين لخبيرة بدالله بريح باس بقم ٣٢٣١، وقال: هذا منك، ولا أعلم أحداً رواه بخ بيب غير الأنصلي، ولعله أراد أن الب ي تزوج ميمونة، ثم ساق الحديث في تزوج به ميمونة هو و مح

وينظر: لا يخلص لا بير ٩ ١٩ فيه كلام موع، و ل لإشكالات هذه لا سلم، لم أسقطها ولها.

وعلى كل حال؛ فإن محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري ثقة، من رجال الشيخين وروى له الجماعة. رمز له الحافظان الذهبي وابن حجر بـ (صح) إشارة على أن العمل على توثيقه، وأنه تُكَلِّم فيه بلا حجة. قال عنه الحافظ في التقریب: ثقة.

❖ والخاصة:

أن الأنصاري ثقة من رجال الشيخين، لا يقدح فيه ما نسب إليه من عدم السماع؛ لكون الحامل عليه الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي، وأما هو فقد سمع، ونفى عن نفسه الحكم بالرأي، والتفرد بحديث لم يروه غيره، لكونه من أهل الحديث الذين لا ينكر عليهم التفرد؛ وأما الحديث الذي رواه في الحجامة حال الصوم فلا يصح بعينه كما قرره النقاد.

❖ وفاته:

قال ابن سعد: لم يزل الأنصاري بالبصرة يحدث إلى أن مات بها في رجب سنة خمس عشرة ومائتين. ووهم من قال بغير هذا كما قرره الخطيب في تاريخه.



المبحث الثاني

تشدد الناقد وتعنته

ويشتمل على ثلاثة مطالب: -

✧ المطلب الأول: مفهوم التشدد وتعنت.

✧ المطلب الثاني: التشدد باعتباره منهجاً في الجرح والتعديل.

✧ المطلب الثالث: طرق كشف التشدد.

□ تمهيد:

مما لا يخفى أن أئمة النقد الذين تكلموا في الرواة جرحاً وتعديلاً، قد بلغوا من الورع والإنصاف ما يجعلهم أمناء على أعراض من تكلموا فيه^(١)، أمناء كذلك على هذا العلم الجليل الذي بحثوا أغواره، مع ما انضاف إلى ذلك من الخبرة والمعرفة التامة بأحوال الرواة، وتواريخ الرجال.

وليس يعني ذلك دعوى انسلاخهم من بشريتهم، بل إن طبائعهم وأخلاقهم متباينة، فمنهم لئن الجانب المتساهل، ومنهم حاد الخلق الشديد في تعامله، ومنهم ما بين ذلك المعتدل السوي، وهذا الاختلاف بدوره أثر في أحكامهم النقدية، وهو ما يؤكد صراحة قيام هذا العلم على ساق اجتهاد هؤلاء النقاد الأفذاذ النبلاء، وكلهم مأجور لا جتهاده، فمن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر، وكل يؤخذ من قوله ويُرَدُّ إلا رسول الله ﷺ^(٢)؛ لعصمته، ومن عداة فليس كذلك، وهو ما قرره علماء السنة.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزته فتندم، ومن شدّ منهم فلا عبرة به»^(٣).

وتفصيل القول في تشدد النقاد مفهومًا وحكمًا وأقسامًا، ومن ثم بيان طرق كشف المتشددين من النقاد، كل هذا وغيره يأتي في ثنايا مطالب هذا المبحث.

(١) يشهد بقول ابن دقيق العيد: «أعراض لمسلمين حفرته من حفر النوا، وقف على شفيرها طلق تان من الناس: لم حلتون والحكام». الاقتحاص

(٢) وردت هذه اللفظ ولقد من جماعته من العلماء، منهم مجاهد حيث قال: «ليس أحلم من خلق الله إلا هو ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ». كما نقله عنه ابن جرير بدالبر في جامع بيان العلم وفضله، ٢/ ٥٠٣.

المطلب الأول: مفهوم التشدد والتعنت

التشدد مصدر الفعل الرباعي المضعّف: تشدّد، مأخوذ من الشدّة، بالكسر اسم من الاشتداد، وبالفتح: الحملة في الحرب. واشتدّ: عدا، والمشادّة: التشدّد، ومنه قول رسول الله ﷺ: «لن يشادّ الدين أحدٌ إلا غلبه»^(١)، والمتشدّد: البخيل^(٢).

والتعنت مصدر الفعل الرباعي المضعّف تعنّت، مأخوذ من العنت، مصدر الفعل الثلاثي: عنت، والعنت: دخول المشقة على الإنسان، ولقاء الشدّة، وفي القرآن الحكيم:  معناه: لو شاء لشدّد عليكم.

قال ابن الأنباري: أصل التعنت التشديد، فإذا قالت العرب: فلان يتعنّت فلاناً ويعنته، فمرادهم يشدّد عليه، ويلزمه بما يصعب عليه أداؤه، وقال الأزهري: .. وجاءني فلان متعنّتا، إذا جاء يطلب زلتك^(٣).

أما في الاصطلاح: فقد قال الحافظ الذهبي: في تعيين ماهية المتعنتين في الجرح من النقاد: «هم من يغمز الراوي بالغلطين والثلاث، ويلين بذلك حديثه»^(٤). وعليه فيمكن أن يقال في تعريف التعنت والتشدد:

(١) أخوه بخاري فيه جماعه كتاب الإيما ، باب الدين يسر، وقول أبي ﷺ: «أحب الدين إلى الله الحنيفية لسهوة»، حديث رقم ٣٩٠٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وإن الدين يسر، وإن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا، وأبشروا ولا تعذبوا بالغدوة والروح شي من الدلجة». ينظر نطلح حيح مع اللخ، ٦/١.

(٢) القطوس لمعطين ٩ ٣ ، ويقال: ال ، تشديد وال تشدّد.

(٣) سورة البقرة، آية: ٣

(٤) لسان العرب ٤ ، /٢ ٦١.

(٥) ذكر من يمتلئ قلبه في الجرح ولا تعليلهن ٧١ ١.

أنه التشدد في الجرح، والإفراط فيه لأدنى سبب، والمناسبة وثيقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي؛ فكأن الناقد لحدة نفسه في الجرح، وشحّه بالتوثيق، اشتد على الراوي وحمل عليه، متعنتاً يطلب زلاته؛ ليشدد عليه براءة للذمة، واحتياطاً للدين.

« فربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن الذي سمعه موجباً لرد الحديث، ولا مسقطاً للعدالة، ويرى السامع أن ما فعله هو الأولى؛ رجاء إن كان الراوي حياً أن يحمله ذلك على التحفظ، وضبط نفسه عن الغمزة، وإن كان ميتاً أن ينزله من نقل عنه منزلته، فلا يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز»^(١). والتشدد لا تخلو منه طبقة من طبقات النقاد.

يؤيد هذا ما نقله السخاوي عن الحافظ ابن حجر -رحمهما الله- أنه قال: « كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

فمن الأولى: شعبة، والثوري، وشعبة أشدهما^(٢).

ومن الثانية: يحيى القطان، وابن مهدي، ويحيى أشدهما.

ومن الثالثة: ابن معين، وأحمد، وابن معين أشدهما.

ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشدهما^(٣).

وبيان أقسام النقاد باعتبار منهجهم عموماً، وأقسام التشدد خصوصاً يتضح من خلال المطلب التالي.

() الكفلية، ١ ١ ٤ ٣.

() لا تخلو طبقة من طبقات النقاد من تشدد، فالتشدد فيها ذكره الحافظ في الأول في كل طبقة، ولأنني منها ما تدل. وهذا القسيم الذي لخصه الحافظ ابن حجر في وقت سيحسب سبب الترتيب الزمني لكل طبقة، حيث إن كل طبقة رجالها المشهورين، ثم لجب ثالين أجد هما لالتشدد والآخر للعتك، فقال: ومنه فلان وفلان.

وكذلك لا تخلو أي طبقة من تشدد في عصرنا الحاضر.

() في كل طبقة: المتكلمون في الرخص، ٤ ٤ ١، هؤلاء المصنفون في النكت لم يحفظوا، ٧ ٨ ٤.



المطلب الثاني: التشدد باعتباره منهجاً في الجرح والتعديل

يُعدُّ التعنت في الجرح أحد مناهج الأئمة الثلاثة العامة في الجرح والتعديل، وتجدر الإشارة إليها فيما يلي:

المنهج الأول: من هو متساهل مثل: أبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي، وأبي عيسى الترمذي، وابن حبان، والدارقطني في بعض الأوقات، وأبي عبدالله الحاكم، وأبي بكر البيهقي^(١).

وهؤلاء المتساهلون على صنفين:

- الأول: المتساهل في التوثيق والتضعيف، وهذا كالعجلي^(٢).
- الثاني: المتساهل في التوثيق، والمتعنت في الجرح، وهذا كابن حبان^(٣).

(١) ينظر في: ذكر من يمتلئ له في الجرح والتعديلهن ٧ ١، ولم يوقف، ص ٣، والنكت على كتاب ابن الصلاح، ٤ ٣، ولم يتكلمون في الرجلين.

(٢) قال شيخنا د. عبد العليم بلاستي: «... تبين لي بعد دراسة تطرحكم شير من الرواة أن الإمام العجلي شيراً ما يفتقر مع إباحة بان في توثيق أناس ذكرهم أبو حنيفة وغيره في إجازة، أو يكاد يعجزهم ويجزم العجلي بوثيقته، ولكنه -العجلي- يخلو من إباحة بان في أن إباحة بان يتشدد أو يتعنت في الجرح بخلاف العجلي، فلم يمتدح مع الضعفاء أيضاً، فيعطيه مرتبة أعلى مما فيه عند النقاد الآخرين.

ويظهرت سبل العجلي في الأم

أولاً: إطلاق "ثقة" على الصدوق فم

ثانياً: إطلاق "لا بأس به" على من هو وضعي

ثالثاً: إطلاق "ضعيف" على من هو وضعي جداً

رابعاً: توثيق من هو من لم يرو عنه

ينظر: تحقيق كتاب معرفة لثقا، ٧١ ٢ ٥٧

(٣) سيأتي في مطلب ذكر النفاك المتشدين تعبات الحفظ الغريب في الميزان لجرح ابن بصل ٥ ٤ ٤.

ولا يغني تساهله في التوثيق، وتعنته في الجرح أبج مع بين النقيضين؛ لأن التشدد وسبل في الحقيقة ليسا فيجمل واحد، فلا تشدد جامع من جهة، وسبل من جهة أخرى، حيث إن تساهله ناتج من كونه

↔=

المنهج الثاني: من هو معتدل في التوثيق، منصف في الجرح، ومنهم: سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، والبخاري، وأبو زرعة الرازي، وابن عدي، والدارقطني.

المنهج الثالث: من هو متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه^(١).

والتشدد على نوعين باعتبار حال الناقد:

الأول: التشدد المطلق:

ويُقصد به إطلاق وصف التشدد على الناقد في أغلب أحواله؛ لتعلق هذا الوصف بطبيعته التي جُبل عليها، بحيث عُرف عنه حدة نفسه في الجرح عند مقارنته بغيره من النقاد.

ولا يعني وصف إمام ما من أئمة النقد بالتعنت أو التشدد اطراد هذا الوصف في جميع أقواله في الرجال، بل قد يحصل منه تساهل في بعض الأحيان، فيوثق من كان حقه التضعيف، كما يُوحى به قول الحافظ الذهبي - في معرض كلامه على توثيق ابن معين لأبي الصلت الهروي - : « ونحن نسمع من يحيى دائماً، ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفراد بتقويته، أو قوة من وهاه »^(٢).

^١ لزم قاعدة الفقهاء والمؤلفين في توثيق الرواة الظنية بأنه من لم يخرج في عدل.

وقلة سم المعلمي توثيقاً لخرج بان إلى خمس مراتب كما في كتابه لتنكيل، ص ٦٦٩.

() سيأتي ذكر أسماء النقاد المشهورين بالتشدد في مطلبه سقاه ٨ ٣ ٤ وما بعدها.

() سير أعلام النبلاء، ١٧٤٤، وهو من طائفة أوله في تاريخ الإسلام حوادث ووفيات سنة ١٢٠ هـ،

ص ٣٣، ترجمة جواب بن عبيد الله التميمي الكوفي: « وليس بلغوي في الحديث مع أن ابن معين قد وثقه ».

والثاني: التشدد النسبي^(١):

وهو أن يُعرف عن الناقد تشدده بالنسبة إلى شيء معين، كأن ينحرف على أهل بلد بعينه، أو يتحامل على أهل مذهب ما، ونحوهما.

ومن عُرف بهذا الجوزجاني في انحرافه على أهل الكوفة، وابن خراش في انحرافه على أهل الشام.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ومن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد؛ فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب^(٢)؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلك وعبارة طليقة حتى إنه أخذ يُلين مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى،

(١) ينظر في محط على الراوي لآ تلاف العقل، ص ٨٩ ٣ وما بعدها.

(٢) وقد تولى وصفه بك حط على أهل الكوفة كالم من العلامة المعلمي، حيث قال في التنكيل ٥ ٤ ٢- ٢٤٦، ٢٩٦: «وقد تتبعتك شير من كلام وزجني في التشيع لم أجده تجاوز الحد؛ وإنما الج لما فيه من النصب يرى التشيع منه باسيئاً وبدعاً ضلالة وزيفاً نطق وخذلانا...».

وقال فيه وضع آخر: «وأما طلب وزجني على الشيعة اتضح أنه لا يجوز الحد، وليس فيه ما يسوغ اتهامه بتعمد الحكم بالباطل».

كما دافع عنه دعي بدالعليم المستوي في مقدمة دونه كما تاب على جرة في ط وال الرجل ٢ ١، بل قال: «لهم من أهل السنة، وليس عنده تحط بل، بل هو والغيرة على الدين، وكرهية ط ل لبدع».

وسئل أبو طلسن في كتابه إتحاف الذيل س ٩٧ اع نطق وزجني هل صح الكلام فيه بل يمتحط بل في الكلام على الشيعة؟

فقال: «قد تتبعت هذا في ط وال الرجال وما رأيته ضعف شيعياً في الحديث قد وثقه الأئمة بسبب تشيعه معهم ويصفهم من جهة لبدعة "زئغ" و"مئل" و"جائر"، ويصفه بهذه الأوصاف الشديدة؛ إلا أنه يوثقه في الرواية، فيحط بل كلام العلماء على ط وزجني في كاله في ط ل كوفه ولم تشيعه على أنه يتكلم فيهم بشدة من جهة لبدعة... فلا يقال: لهم تشدد، ولا يمتحط بل كلامه في الشيعة».

وأساطين الحديث وأركان الرواية ... ويلتحق به عبدالرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ؛ فإنه من غلاة الشيعة، بل نُسب إلى الرفض، فيتأني في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد. ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيراً ما يقع بين العصرين الاختلاف والتباين لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يتأني فيه ويُتأمل»^(١).

وأما عن حكم جرح وتعديل الموصوف بالتشدد لغيره، فهو على ضربين:

***الضرب الأول:** حكم جرح المتشدد لغيره، وله صور، ولكل صورة حكمها:

-**الصورة الأولى:** أن يوافق غيره على تضعيف راوٍ ما، وحكم هذه الصورة قبول الجرح، والحكم بتضعيف الراوي؛ لأنه جرح في غاية القوة.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «عبدالرحمن بن مهدي كان هو ويحيى القطان قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلاله ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد - والله - يندمل جرحه»^(٢).

-**الصورة الثانية:** أن ينفرد بالكلام على الراوي.

وحكمها: إعمال هذا الجرح؛ لأن إعماله أولى من بقاء الراوي مجهولاً^(٣).

-**الصورة الثالثة:** أن يخالفه غيره فيوثقه، وهو ما يعبر عنه بالجرح المجمل.

وحكم هذه الصورة: البحث والتحقيق في سبب الجرح؛ فإن فُسِّر بجراح قُبِل، وتوقَّف في تصحيح حديثه، وينزل إلى درجة الحسن، وإن لم يفسَّر بجراح عُدَّ هذا الجرح من قبيل الجرح المردود.

(١) لسان الميزان ، ١ ، ٦/١ .

(٢) ذكرهم بنو تيمية في الجرح والتعليق ٨٠ ، ١ .

(٣) ضريحه واب لأبي الحسن في كتابه: إتحاف الذيل، ١/ ٨١ .

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «ومن اختلفا فيه -يعني ابن مهدي والقطان- اجتهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن»^(١).

وقال النسائي: «لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي، وضعفه ابن قطان مثلاً؛ فإنه لا يترك، لما عُرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقد»^(٢).

يدل للصور الثلاثة السابقة قول الحافظ الذهبي رحمه الله: «وإذا ضَعَّف -أي المتشدد- رجلاً فانظر: هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحدٌ من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل جرحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب»^(٣).

***الضرب الثاني:** حكم تعديل المتشدد لغيره القبول؛ لما استقرَّ من شحه بالتوثيق، فلما لم يجرحه، بل وعدَّله كان هذا من أقوى التعديل؛ لأنه عن دراية وتمحيص، قال الحافظ الذهبي: «فهذا -يعني المتعنت- إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه»^(٤).

كما قال -أيضاً-: «ومن وثقاه -يعني ابن مهدي والقطان- فهو الحجة المقبول»^(٥). وليس معنى تعدد منهج العلماء في الجرح والتعديل التضاد والاختلاف الكلي بين بعضهم البعض، بل الصواب إن وُجد تباين واختلاف عند بعض العلماء، فهو أمر

١ ٨٠

(١) ذكر من يملق وله في الجرح والتعليق

١ ٤ ٤

(٢) نقله خاوي في كتابه: المأثور في الرجال

١ ٧٢

(٣) ذكر من يملق وله في الجرح والتعليق

ق.

ساد

٤

(٤) المراجع ال

١

٨٠

ص،

(٥) المراجع لسبق

طبيعي؛ فإنه في مسائل أو جزئيات، ولا يجوز بحال أن يُجعل هذا التنوع والاختلاف في تناول الجزئيات، أو الحكم على الرجال سبباً للقول بأن منهج هذا العالم يخالف كلياً منهج ذاك؛ فإن هذا يقود لنقض العلم^(١).

قال الحافظ الذهبي ~: « وهذا الاختلاف الحاصل بين النقاد ما بين متساهل ومعتدل ومتشدد؛ إنما هو اختلاف تفاوت، كأن يكون الراوي عدلاً في نفسه، ولكنه يهم ويغلط في حديثه، فيمشیيه المتسامح من الأئمة فيقول مثلاً: "لا بأس به" أو ما شاكله، وقد يتساهل بعضهم فيطلق عليه "ثقة" أو يجمع بين الوصفين فيقول: "ثقة، لا بأس به"، أو ما شابهه، ثم يأتي من هو أشد منها، فيصفه بأنه "ضعيف"، أو "ليس بالقوي"، أو "لا يحتج به".

وهذا النوع من اختلاف الرأي هو الموجود غالباً في كتب الجرح والتعديل،... وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه؛ فإن قدر خطؤه في نقده فله أجر واحد، والله الموفق^(٢).

وهذا النوع من اختلاف الرأي لا يخلو منه المتخصصون في أي علم من العلوم، فمثلاً: لو أن مريضاً عرض على عدة أطباء، فرى أحدهم بأن المريض يحتاج إلى عملية جراحية، ويرى آخر أنه لا داعي لعملية جراحية، بل يمكن أن يعالج بجراحات قوية من العقاقير، ويرى ثالث: أنه تكفيه جرعات عادية، ولكنه يستغرق وقتاً أطول في الشفاء.

ويتضح هذا من المثال الذي ذكره الحافظ الذهبي حيث قال: «... ومنهم الثقة

(١) ج. ض. م. ن. يلج باب مناهج العلماء في الجرح والتعديل، يطوله أن يقول: إن كل عالم منه جله تفرغ، لا يشركه فيه غيره، ولهذا فإن منهجهم من لا يرضى أن يقال: منهج -بالإفراد- العلماء في الحكم على الرجال، وإنما يرضى بقول: مناهج العلماء في الجرح والتعديل، أو مناهج محدثين في الحكم على الأحاديث.

كالاسطوانة ... »^(١). فكما أنه لا يحدث بين الأطباء بأن يقول أحدهم: إن المريض سليم الجسم معافى، ويقول آخر: بأن حالته خطيرة، ويلفظ أنفاسه الأخيرة، كذلك لا يحدث بين أئمة النقد من يقول في راوٍ: إنه ثقة حجة، ويصفه غيره بأنه متروك، أو ساقط، وإن وُجد هذا - وهو نادر - فيعود إلى أن الجراح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، والمنصف لا يصعب عليه التوفيق بينها.

وللوقوف على أشخاص المتشددين من النقاد، لا بدّ من معرفة الطرق التي يتم من خلالها الحكم بتشدد الناقد، وهو ما سأحدث عنه في المطلب التالي.



المطلب الثالث: طرق كشف التشدد

تصنيف النقّاد إلى: متشددين، ومتساهلين، ومعتدلين، ليس بالأمر الهين؛ فهو فرع عن الجرح والتعديل، لا يجرؤ عليه إلا تام الخبرة بالرواة، الملازم للورع المنابذ لما سواه، يقرّر هذا الحافظ الذهبي ~ بقوله: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع»^(١).

وقال -أيضاً-: «وإنما الكلام في العلماء، مفتقر إلى وزن بالعدل والورع»^(٢).

«وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقظ، والفهم، مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان... فعلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟! كدت أن لا أراهم إلا في كتاب، أو تحت تراب»^(٣).

والباحث لا يعني من هذا إغلاق باب الاجتهاد في بيان منهج العلماء، وإنما القصد الوقوف على ما كُفينا من أحوال الأئمة الذين بُيّن منهجهم، ومن لم يوقف على كلام فيهم، فالاجتهاد مفتوح بشرط توفر ما تقدم.

ولمعرفة حال الناقد من حيث التشدد أو عدمه طرق، منها^(٤):

أولاً: أن ينص العلماء الحفاظ المعاصرون له على تشدده، أو تساهله، أو اعتداله.

فمثال نص المعاصرين بالاعتدال والتشدد: ما قاله علي بن المديني ~: «... إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبدالرحمن؛ لأنه أقصدهما -يعني المعتدل-، وكان في يحيى تشدد»

(١) ميزان الاعتدال ، ١ ، ٦/٣ . ٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ، ٢٨/٨ ، ٤ . ٤ .

(٣) تذكرة الحفاظ للفي، ١٠٣٧ ترجمة رقم ٣ . ١ .

(٤) وقلنا تفدته بحجّ واثب لأبي الحسن على سؤال جوّه إليه كما في: إتحاف المييل، ٦٨٧ ، ١ .

()

ومثال نصّهم على التسامح: قول الجوزجاني في عثمان البرّي: « كذاب، كذبه الثوري على سهولته »^(١)، فحكم على الثوري بالتسامح هنا.

ثانيًا: أن ينص العلماء الحفاظ المتأخرون عن الناقد بأنه متشدد، أو متساهل، أو معتدل.

ومن جملة هؤلاء العلماء الذين نصوا على منهج الأئمة في الجرح والتعديل: الحفاظ الذهبي، وابن حجر، وأمثالهما. وكتبهم مليئة بمثل هذا.

ومن أمثله قول الحفاظ الذهبي رحمه الله: « وابن معين، وأبو حاتم، والجوزقاني متعنتون ... وأبو عيسى الترمذي، والحاكم، والبيهقي متساهلون، وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون منصفون »^(٢).

ثالثًا: أن يصرح الإمام منهم بالتزامه قاعدة معينة، تدلّ من خلال النظر بميزان النقد العلمي، على تساهله، أو تشدده.

فمثال التساهل: قاعدة ابن حبان في التوثيق^(٣).

ومثال التشدد: تصريح الإمام مالك بقاعدته، إن العلم لا يؤخذ إلا عمّن اشتهر بطلب الحديث، وطال اشتغاله به، وقد ردّ ذلك الحفاظ ابن حجر في "اللسان"، ونسب القائلين بهذه القاعدة إلى التعنت^(٤).

() تاريخ بخل، ٢٤٣٧، وينظر: شرح علل الترمذي، ٩٨/١، ٣.

() ينظر: الخصال والرجال، ٢، ص ٦٦، ١.

() ذكر من يمتلئ قلبه في الجرح والتعليق، ٧٢، ١.

() سبق بيان تساهل ابن حجر بالخطي، ٥٤٣، ٤، ٤.

(٥) قال الخطّ في "اللسان الميزان" ٣٢٧٧ ترجمة إبراهيم بن عمر القصار: « حدّثه بن ابن أبي نصر قال كلّا مني: لم يكن الحديث من صفّه، وقال أبو بكر بن موسى الحداد: ثقة » اهـ.

رابعاً: استقراء أقوال إمام من الأئمة في الرواة، ومن ثمّ مقارنتها بأقوال غيره من الأئمة الذين ثبتت شهرتهم وعدالتهم في هذا الشأن، كما ثبت اعتدالهم في الأحكام، ثم النظر هل وافقهم أو خالفهم، فإن كانت موافقته للحفاظ المعتدلين أكثر، حُكِمَ عليه بالاعتدال فيما انفرد به، وإن كانت مخالفته أكثر؛ فإما أن تكون المخالفة بالتساهل، فحينها يُحْكَمُ عليه فيما انفرد به بالتساهل، وإما أن تكون المخالفة بالتشدد، فالحكم عليه حينئذٍ بالتشدد^(١).

ومن العلماء الذين حُكِمَ عليهم بالتشدد وسُلمَ بذلك^(٢) ما يلي:

-الأول: الإمام شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ):

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمته: "محمد بن مسلم بن تدرس أبي الزبير المكي ت ١٢٦هـ" -مشيراً إلى تعنت شعبة في ترك الرواية عنه-: «ما توقف في الرواية عنه سوى شعبة، قد روى عنه مثل أيوب، ومالك»^(٣).

ونص الحافظ ابن حجر على تشدد شعبة في النقد^(٤).

==

قال الخطّ: «والقدح بهذا إنه ييء على مذهب أهل التشديد في شرط فيه من قبله أن يكون له من أهل الفن، وقد جاء ذلك من الإمام مالك، وهو من قليل، ولم يشترط ذلك الجهر؛ فإذا كان الراوي ضابطاً لما سعه، ولا سيما إن كان قديماً: لم يقدح ذلك في مرويه، ثم إن تعطل ما لا يعوفه في الكلام على الحديث لم يقدح له فيه، وبالله التمسك وفيه»^(٥).

() وبهذا يُعْطَمُ خطأ طريقته لن يحكمون على ناقدٍ ما بتشدد أوتسهل أو طمدالمن خلال النظر في جملة يسيرة من أحكامه على الرواة، وقد لا يتجاوز بعضهم في بعض الحالات دراسة عشرة من الرواة؛ فمن أين له أن يحكم على ناقد بصرف لم يهتأل بعدل حكمه عليه!! والله لا يستعان.

() فتصرت على النقاد الذين وصفوا بالتشدد دون غيره؛ لأنهم بب الجرح المردود، وذكريلهم بناءً على ذكرهم من قبلهم من العلماء، وسألتش ما يح تاج منها إلى مناقشة.

() سير أعلام النبلاء، ٣٣٣، وينظر تحوّه في: ميزان الإحتلال، ٧/٤. ٣

() ينظر: النكت، ١/٤، ٨٢، ٤. ٤

-الثاني: الإمام يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ):

نص على تشدده علي بن المديني فقال: « كان في يحيى تشدد »^(١).

-الثالث والرابع: الإمامان: أبو نعيم الفضل بن دكين (ت ٢١٨ هـ)، وعفان بن مسلم الصنفار (ت ٢٢٠ هـ):

قال أبو عبيد الآجري: « قلت لأبي داود: بلغك عن عفان، إنه يكذب، وهب بن جرير؟ فقال: حدثني عباس العنبري، قال: سمعت علياً يقول: أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه »^(٢).

قال الحافظ الذهبي: « يعني أنه لا يختار قولهما في الجرح؛ لتشديدهما، فأما إذا وثقا أحداً فناهيك به »^(٣).

-الخامس: الإمام يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ):

نص على تعنته الحافظان الذهبي وابن حجر^(٤)، وشيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال -وقد ذكر توثيقه وتوثيق أبي حاتم لموسى بن أبي الفرات-: « وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تركيتهما »^(٥).

(١) تاريخ بغلط، ٤٢٧/٢، وقد نص على تشدده الحافظان الفهرستي وابن حجر، في الموقوف، ص ٣٠.

والنكت، ١/، ٨٢

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود، ٦٧/١ رقم: ٩٨٠.

(٣) سير أعلام النبلاء، ١٠/٣، ٥٠

(٤) ذكر من يمتدحونه في الجرح ولا تعديل له حفظ الفهرستي، ٧/١، ولم يوقف، ص ٣٠، والنكت لم يحفظ.

ابن حجر، ١/، ٨٢

(٥) لفظ تناوى الكشي، ٧/، ٤

٣ ٢

-السادس: الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧هـ):

نصّ على تعنته الحافظان الذهبي^(١) وابن حجر^(٢)، وشيخ الإسلام ابن تيمية^(٣).

-السابع: الإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ):

نصّ على تشدده: الإمام أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني فيما نقله عنه ابن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة، حيث قال له: «يا بني، إن لأبي عبد الرحمن -أي النسائي- في الرجال شرطاً، أشدّ من شرط البخاري ومسلم»^(٤).

علّق عليه الحافظ الذهبي فقال: «صدق؛ فإنه ليّن جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم»^(٥).

-الثامن: الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ):

نصّ على تعنته في الجرح: الحافظان الذهبي^(٦) وابن حجر^(٧).

(١) ذكرهم بن يعقوب في الجرح ولتعليقهم ٧٢ ١.

(٢) النكت ١، ٢ ٨٢ ٤.

(٣) سبق في ابن معين. كما قال في مجموع له تناو ٧٤ ٥ ٣: «وأما قول أبي حاتم: "كُتب حديثه، ولا يحتج به" فلو حاتم يقول له هذا في كثير من رجاله الطاهرين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، ولا حاجة في اصطلاحه ليسرّه ولا حاجة في اصطلاحه ورهّل العلة»^م.

(٤) ص ٦ ٤ ٢.

(٥) سير أعلام النبلاء، ٧٤ ١ ٣ ١.

(٦) تبعه الحافظ الفهرستي في ميزان التمداد وغيره من كتب كثيرة، وينظر في جملته من الترتيب: كما في ترجمة عمرو بن دينار في سير أعلام النبلاء، ٣٠ ٨٤، وترجمته جاج بن أرطاه في سير أعلام النبلاء، ٧/ ٤، وفي ميزان التمداد ترجمته لم من: أفلح بن سعيّد، ٧ ٤٢، وإيوب بن عبد السلام، ٧ ٩ ٢، وهزبن حكيم ٧ ٣ ٥-٣، وه بدالله بن زياد، ٢/ ٥٢، وه بدالعزيب بن أبي روط، ٢ ٩٢، وه بدالكريم بن ملك، ٢ ٩٢، وعام، ٨٤، وغيره من المواضع في بقيّة

(٧) هدي لساري في ترجمة سالم الألفط، ص ٥٦٩، وفيه: «وأما ما وصفه من قلب الأسد بار وغير ذلك فمردود وثيق الأئمة له، ولم يسطع لبحر بان أن يورده حديثاً واحداً».

-التاسع: الحافظ أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٧٤هـ):

نصّ على تعنته الحافظ الذهبي حيث قال: « وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم »^(١).

وفي المقابل هناك نقاد وصفوا بالتشدد، ولكن لم يسلم بذلك، ومنهم: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) متعنت على أهل الكوفة؛ لأنه ناصبي وهم شيعة. نصّ على تعنته فيهم الحافظ الذهبي في الميزان عند ترجمة زبيد بن الحارث الياامي، حيث قال في زبيد: « من ثقات التابعين، فيه تشيع يسير، قال القطان: ثبت، وقال غير واحد: هو ثقة.

وقال أبو إسحاق الجوزجاني كعوائده في فظاظه عبارته: كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثي الكوفة، مثل: أبي إسحاق، ومنصور، وزبيد الياامي، والأعمش، وغيرهم من أقرانهم، احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث، وتوقفوا عندما أرسلوا »^(٢).

وكذلك ممن نصّ على تعنته في أهل الكوفة الحافظ ابن حجر، وقد أكثر من الإشارة إلى مغالاة الجوزجاني وشططه في "هدي الساري"^(٣).

(١) ميزان الله تلم، ٥/١ في ترجمة أبان بن سهل حاق المد

في.

وسيجيء ذكره في المطلب الثاني من البحث في ٦ ٤ وما بعده من هذه الرسالة، وقد نقل الحفظ الفهرسي في سير أعلام النبلاء ٦، ٨٧، ٤٣٠ والبعوض العلماء فيه، مهتم: الخطيب لبغداد حيث قال: كان حافظاً، صنف في علوم الحديث، وسألت البرقي عنه فضغه، قال الخطيب: حدثني أبو المجيب عبد الغفار الأودي قال: رأيته لم يصور له يوهون أبا للبح، ولا يعدونه شيئاً، قال الخطيب: في حديثه مناكير. ينظر: تاريخ بغلط، ٧.

٤ ٢.

(٢) ٢ ٦٦/٢.

(٣) لفظه في سياق من ضمنهم رجال بخاري. وينظر كذلك: لسان الميزان، ١، وقلبي ذكره. وكذلك في تهذيب التهذيب، ٥٨٧، ١ في ترجمة "مصدق المعرقب" بعد أن نقله من الجوزجاني

وكذلك فعل التهانوي، وأضاف ما لم يذكره اللكنوي، مع تقسيم للمتشددين إلى متقدمين ومتأخرين، ومن له تعنت في جرح أهل بعض البلاد أو بعض المذاهب الخاصة دون الكل^(١).

ولم يُسلم لهما بهذا، حيث نقض الشيخ بديع الدين الراشدي قواعد التهانوي في علوم الحديث^(٢)، ومن جملة ما تم نقضه الحكم على أولئك العلماء بالتشدد.

وختام المطاف هذه خلاصة تجمع متفرق هذا المبحث، وتلم شمل شتاته:

- التشدد والتعنت مصطلحان مترادفان استعملهما الأئمة، بمعنى: التشدد في الجرح، والإفراط فيه لأدنى سبب.
- التشدد وصف جبلي في الشخص، ويظهر أثره في علوم الحديث عندما يصدر النقد من حاد النفس في الجرح.
- التشدد والاعتدال، وكذا التساهل في بعض الأحيان، لا تخلو منه طبقة من طبقات النقاد، وفائدة معرفة هذه الطبقات طلب الترجيح عند المقارنة بين أقوال النقاد في الطبقة الواحدة.

==

فيه: قال: «ولا وزلني مشهور بالنصب والادخا، فلا يقدح في قوله
وعلى كل حال، فقد تقدم ذكره وله من رد وصفه بأنه حاد على كل حال فوفية بأنه لم يطن في ضبطه، وإنما
في عدلته م. ينظرن ١ ٣ ٤.

(بحس ١ ٩١ ٩٦-١ ١.

() كتاب الشيخ بديع الدين الراشدي، ثم الرد على قواعد في علوم الحديث لم تهانوي أصله، والرفع
ولا تكميل ضمناً وتبعاً، وقد أدى فيه بما يقتضيه صفة التشدد في أولئك العلماء. ينظرن ٨ ٩-١ ١.
ولم يخلل محقق كل ما تابعه من التشدد في بعض ما وضع، وعلى كل حال فالدليل لازم من يبين منهج العلماء؛ لما
تقدم من صعوبة هذا الأمر، وأن له طرقاً، لا ينبغي

- التشدد قسمان: تشدد مطلق: وهو الجبلي، وتشدد نسبي: وهو المعروف بالتحامل لسبب ما، فمتى زال هذا السبب زال التشدد.
- توثيق المتشدد من أقوى التوثيق، وأما جرحه فيتأني فيه، ولا يُردّ إلا في حال معارضته للمعتدلين، ودون تفسير للجرح.
- تفاوت منهج العلماء ما بين متساهل ومعتدل ومتشدد، إنما يقع في مراتب القوة أو مراتب الضعف في الراوي المتكلم عليه، وليس من باب التضادّ إلا فيما ندر، ويخرّج على أن الجراح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدّل.
- استقراء منهج إمام ما، إنما يُفزع إليه في حال لم يوجد كلام أحد من النقاد عليه بوصفه بالتشدد أو عدمه.
- الثبت عند وصف إمام بالتشدد أو عدمه؛ لأن هذا يعني ردّ جرحه عند معارضته غيره له، بخلاف من لم يوصف بالتشدد.



✽ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث:

✽ المثال الأول:

[خمدت ق]

الزبير بن الخريت البصري، أخو الحريش بن الخريت^(١).

روى عن: عبدالله بن شقيق، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهما.

روى عنه: جرير بن حازم وأخوه الحريش بن الخريت، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

في رواية عبد الله عن أحمد وأبن معين في رواية إسحاق بن منصور - كما نقله ابن أبي حاتم -، والعجلي والنسائي - كما نقله المزي في تهذيب الكمال - وألحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب وأبو حاتم - كما نقل المزي - والدارقطني في رواية البرقاني، جميعهم قالوا: ثقة.

زاد العجلي: ثبت أو كان الزبير صاحب سنة.

وقال الدارمي: قلت: (لابن معين) الزبير بن خريت أما حاله؟ فقال: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات.

✽ ثانياً: المجرحون:

حكى الباجي عن علي بن المديني أنه قال: الزبير بن الخريت تركه شعبة أولم يرو عنه وهو صالح.

() العمل ومعرفة الرجال لأحمد رواية لده بدالله ١٨٧ ٤ تاريخ الداوي ١١٥ رقم ٣٤٩ معرفة لثقات لعلجلي ٦٧٧ ٦٨٣ ٣ لثقات لإبراهيم بن ٣٣٢، لتعديل ولجريح لعلجلي ١٢ / ١ تهذيب الكمال ١٣٧ ١٣٧ وعوف تاوي لبن تيميه ٩٧٤ ٣-٥ ٣ الكلا ف ل ٧ ٢ تهذيب لتهذيب ٨٩٧ ٩-١ ١ التقريب ٣٣٥ رقم ٢٠٤ أهدي ال ساري ٥٦٦.

✽ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام الحذاق من الناقد يجدهم على القول بتوثيقه، وما نقله علي بن المديني عن شعبة، فتشدد منه، وكونه ترك الرواية عنه فلشبهة عنده لا توجب الجرح عند غيره؛ فإن الترك يستعمل أيضا في غير الترك الاصطلاحي المعروف بمعنى: ترك الكتابة عنه .

قال شيخ الإسلام ابن تيميه ~: "شعبة ويحيى بن سعيد أو عبد الرحمن بن مهدي ومالك ونحوهم قد كانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم لا توجب رد أخبارهم أفهم إذا روي عن شخص كانت روايتهم تعديلا له أو أما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح أو هذا معروف في غير واحد قد خرج له في الصحيح".

وقد قال الحافظ ابن حجر: حكى الباجي في رجال البخاري عن علي بن المديني أنه قال: تركه شعبة قلت: والذي رأيته عن علي أنه قال: لم يرو عنه شعبة وبين اللفظين فرقان. قال الباحث: والذي وقفت عليه للمصنف في التهذيب: "لم يرو عنه شعبة وتركه"، وهو ما نقله الباجي، ولكن بتقديم تركه على عدم الرواية عنه، فلم يظهر لي وجه تعقب الحافظ على الباجي.

والحمد لله، فالرجل وإن تركه شعبة، فقد احتج به الجماعة سوى النسائي.

وحرر الحافظان الذهبي وابن حجر حاله، فقالا: ثقة.

✽ والخاصة:

أن الزبير بن الخريت ثقة أتشدد فيه شعبة فترك الرواية عنه، وهو جرح مردود.

❖ وفاته: لم أقف على ذكر سنة وفاته، لكن الحافظ ابن حجر في التقريب عدّه من الخامسة، أي بعد المائة.

* * * * *

المثال الثاني:

[خ م قدس]

سعيد بن كثير بن عفير مولا هم المصري، وقد ينسب إلى جده^(١).

روى عن: الليث، ومالك، وغيرهما.

روى عنه: البخاري، ومسلم، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدلون:

قال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ثقة لا بأس به.

وقال أيضاً - كما أورده الحافظ الذهبي في السير - : رأيت بمصر - ثلاث عجائب،

النيل، والأهرام، وسعيد بن عفير.

وقال النسائي: صالح، وابن أبي مريم أحب إلي منه.

وقال أبو حاتم: لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق.

وقال الدارقطني: سعيد بن عفير من الحفاظ الثقات.

وقال القاضي عياض: سمع من مالك الموطأ وغير شيء، وصحبه وغلب عليه علم

الحديث، وعلم الخبر، وكان علامة بأخبار الناس، وله تاريخ وكان آخر مشائخ مصر - في وقته.

وذكره ابن حبان في الثقات.

() لتاريخ الكمال ١٢٣٧ هـ، ط ١ والرجال ١٢٣٧ هـ، الضعفاء للعقيلي ١٠٧، الجرح ولتعديل ٥٦٤، الكتل ١٧، لثقات لإبراهيم بن ٢٦، الطل للدارقطني ١٨، لتعديل ولجريح لجلبي ١٢٣٧، الإرشاد لخليلي ١٨١، رقم ١٧، ترتيب المدارك ٢٣ - ٢٤، تهذيب الكمال ١٧ - ١٨، ميزان التبادل ١٥٤، من تكلم فيه هو وموثق ٧ - ٢٢ - ٢٢٩ رقم ١٣٤، المغني ١٢٧، ديوان الضعفاء ٣٣١، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٨٨٥٨، تذكرة الحفاظ ٤٣، تهذيب لتهذيب ٣٣٤، لتقريب ٨٦، رقم ٢٣٩، لسان الميزان ١٢٩، هدي لساير ص ٥٧، سنن لمحة لضره ٢٦، ط بقات الحفظ ٧ - ٢٠ رقم ٤١٥.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو حاتم : لم يكن بالثبت ، كان يقرأ من كتب الناس ، وهو صدوق .
 قال الجوزجاني : وكان سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع ، وكان مخطئاً غير ثقة .
 وقال الحافظ أبو سعيد بن يونس : أنكر عليه أحاديث .
 وقال الحافظ الذهبي في الميزان : له ما ينكر .

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على تعديله، وقبول حديثه.
 أما حط الجوزجاني عليه، فيرده ما لاح من تشدده وتحامله عليه، فقد ردّ ابن عدي جرح الجوزجاني فقال: هذا الذي قاله السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحداً ولا بلغني عن أحد من الناس كلام في سعيد بن كثير بن عفير وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة من الناس، إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير غير هذا، ولا أعرف في الرواة سعيد بن عفير غير المصري، وهذا الذي قال فيه غير لون من البدع، فلم ينسب ابن عفير المصري إلى بدع، والذي ذكر أنه غير ثقة فلم ينسبه أحد إلى الكذب. اهـ.
 علّق الحافظ الذهبي في السير على هذا الكلام، فقال: فهذا من مجازفات السعدي.
 قال الحافظ الذهبي -في ديوان الضعفاء- : جازف في الحط عليه السعدي.
 وأما قول أبي حاتم: لم يكن بالثبت، فمعارض بقول ابن معين: ثقة لا بأس به.
 فقد علّق الحافظ الذهبي على انبهار ابن معين بابن عفير فقال: حسبك أن يحيى إمام المحدثين انبهر لابن عفير، ووصفه الذهبي بقوله: الإمام الحافظ العلامة الأخباري الثقة، وكان ثقةً، إماماً من بحور العلم .

ورمز له بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه.

ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه متكلم فيه بلا حجة.

❁ والخاصة:

أن سعيد بن عفير ثقة احتج به الشيخان.
ولا عبرة بقول المجرحين الذي لا يقدح في سعيد بن عفير؛ لأنه صادر عن تشدد وتحامل.
وما أنكر عليه، فالحمل فيه على ابنه؛ لأنه ضعيف.

❖ وفاته:

توفي سنة ست وعشرين ومائتين ، عن ثمانين سنة.



المبحث الثالث

ضعف الناقد، أو الناقل عنه،
أو من دونهما

ويشتمل على مطلبين: -

✧ المطلب الأول: الضعف الشديد في الناقد أو الناقل عنه،
أو من دونهما.

✧ المطلب الثاني: الضعف غير الشديد في الناقد أو الناقل عنه،
أو من دونهما.

تمهيد:

نقد الرواة ليس بالأمر الهين؛ لأنه لا يقصد منه مجرد إطلاق القول في الرواة فحسب، بل الخطب أعظم؛ إذ يعني تصحيح حديث أو تضعيفه، ويعني إعمال سنة وإثباتها، أو إهمالها وردّها، وما أحسن ما نظمّه الجعبري حيث قال:

يا خائضاً في الجرح والتعديل كن قائماً بالقسط والتعديل
لا تتبعن هواك في أحديهما فتضل عن قصد السبيل خليلي
واختر لنفسك منهجاً تنجوبه عند السؤال بعرضة التهويل

لذا كان المنهج الذي اختاره العلماء في الناقد حتى يقبل قوله في الرواة، أن يكون ثقة، فيلزم أن تتحقق عدالته وضبطه، ليوثق بما يُصدر من أقوال ومصطلحات نقدية، وذلك لأن أساس قيام هذا العلم على التقوى والمروءة، ومن خُرمت عدالته لم يقبل نقله ولا قوله في غيره من الرواة؛ ولو كان من كبار الحفاظ.

وهذا ما سأتناوله في هذا المبحث بعنوان: رد جرح الناقد بسبب ضعفه.

وهذا الضعف ينقسم بطبيعته إلى قسمين هما مطلباً هذا المبحث:

-المطلب الأول: الضعف الشديد في الناقد أو الناقل عنه، أو من دونهما.

-المطلب الثاني: الضعف غير الشديد في الناقد أو الناقل عنه، أو من دونهما.

المطلب الأول: الضعف الشديد في الناقد أو الناقل عنه، أو من دونهما

تختلف مراتب النقاد في الكلام على الرواة قبولاً ورداً، باعتبار كمال أهلية أمرهم عدالة وضبطاً، وهو ما يعبر عنه بوصف الثقة، فمن توفر فيه هذان الشرطان قبل قوله في الجرح والتعديل، وبحسب نقص كمال هذين الشرطين يلزم منه نزول مرتبة الناقد عن مصاف النقاد الكبار، حتى يصل به الأمر إلى رد كلامه وعدم الاعتداد به إذا ما عُدِمَت أهليته عدالةً أو ضبطاً، ولهذا وُجد بعض النقاد لم يعتد الأئمة بنقدهم؛ لضعفهم الشديد بسبب انخرام عدالتهم بالكلية حيث اتهموا بالكذب، أو الوضع^(١).

ومن أمثلتهم ما يلي:

* أولاً: أبو مريم عبدالغفار بن القاسم الكوفي:

قال عنه الحافظ الذهبي ~: « كان ذا اعتناء بالعلم وبالرجال، وقد أخذ عنه شعبة، ولما تبين له أنه ليس بثقة تركه، وقال عنه: رافضي، ليس بثقة »^(٢).

كما قال الحافظ ابن حجر ~: « قال شعبة: لم أر أحفظ منه، قال أبو داود: وغلط في أمره شعبة، وقال الدارقطني: متروك »^(٣).

فتبين أن أبا مريم هذا، كان عارفاً بالرجال، وأحد الذين تتلمذ عليهم شعبة في النقد، لكن آل أمره إلى أن اتُّهم بالكذب، ورمي بالتشيع المفرط، فأُهْمِلَتْ أقواله، وربما

() ذكر العلماء بعض الأوصاف لمن يُعدُّ ضعفه شديداً، وقد حُطِّب من دعه عبدالعزيز له بد اللطيف في كتابه ضوابط الجرح والتعديل ~ ~ ~ بترتيب هذه الألفاظ في جدول سهل المقارنة بين كلام النقاد.

وهو

خاوي.

أبو حاتم، والغبيري، والعري، وليس

٦٤.

١

() ميزان الله تعالى، ٢ / ٣٨٠

٢.

٢

() لسان الميضا، ٦٩ / ٢٢ - ٣٨

ذُكِرت على سبيل الرد عليه؛ لا الاحتجاج بها، كما قال أبو داود لأحمد بن حنبل -رحمهما الله-: «عمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً، فقلت له: فإن أبا مريم قال: تسلي عن عمير الكذاب؟ -قال: وكان عالماً بالمشايخ- فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة»^(١).

*ثانياً: عبدالله بن سلمة البصري الأفطس:

كان يتكلم بلا مبالاة، ويكذب الثقات الحفاظ، واتهم بالكذب، فترك حديثه ونقده. قال الإمام أحمد ~: «ترك الناس حديثه، كان يجلس إلى أزهر، فيحدث أزهر، فيكتب على الأرض، كذب، كذب، وكان خبيث اللسان»^(٢).

*ثالثاً: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي:

اشتهر في المغازي وأيام الناس وله كلام في الرجال، وكان ينقل عنه ابن سعد في بعض الأحيان، ولكن لما عُرف بوضع الحديث^(٣)، أهدر العلماء نقده، ولم يعدوه شيئاً، وضعفوا كلام ابن سعد الذي نقله عنه؛ لضعف هذا المصدر^(٤).

كما قال الحافظ الذهبي ~: «... وجمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدّر الثمين، فاطرحوه لذلك، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي، وأيام الصحابة،

٢.

٩٢

() سؤالات أبي داود لأحمد، ص

١.

٢

() العلل ومعرفة الرجال، ٨/٣، ٤، ٩٢٧

() كما نص عليه المستفيق ولا ~: «الكذابين المعروفون وضع الحديث على سبيل قول الله ﷻ أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، وواقدي ببغلة، ومقتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد -ويعرف بالمطوب- بالشام». ينظر: تاريخ بغلة، ٦٩٣، ١، وقال عنه في كتابه الضعفاء والمتروكين ٧، ١، ٢: «متروك الحديث». وقال المزي في تهذيب الكمال ٦، ٥، ٤ عنه أنه قال: «ليس بثقة». كما ذكر في الحفظ الفهرستي في الميزان ٣/ ٦٦ - ١٣٣ عن أبي حاتم والمستفيق وابن المديني وابن وهب وضع لواقدي حديثاً.

() قال الحافظ ابن حجر في ترجمته بد الله بن شريح: «شد بن سعد فقال: منكر الحديث»، قال الحافظ: «قلت: ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا، فإن ما ذهب من لواقدي في الغللة، وواقدي ليس به تمتد».

ص ٥٨٥.

ساري

هدي ال

وأخبارهم»^(١)، وهو ما قرره في تذكرته حيث قال: «وهو رأس في المغازي والسير». وذكره في الميزان، ورسم له حكماً واحداً بلا تفصيل فقال: «استقر الأمر على وهن الواقدي»^(٢). وهو ما صرح به في المغني حيث قال: «مجمع على تركه»^(٣).

ولأجل هذا لم يسق الحافظ الذهبي ترجمته في تذكرة الحفاظ^(٤)، حيث قال: «لم أسق ترجمته لاتفاقهم على ترك حديثه»^(٥).

وقرر الحافظ ابن حجر هذا الحكم فقال: «متروك، مع سعة علمه»^(٦).

*رابعاً: يحیی البكاء^(٧):

قال عنه الحافظ ابن حجر: «متروك الحديث»^(٨)، وسبب هذا الجرح أن يحيى روى عن ابن عمر أنه قال لنافع: «لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس». وقول يحيى هذا اتهام صريح لعكرمة بالكذب، وهذا القول لم يصح في عكرمة، وهو منه براء.

- (١) سير أعلام النبلاء، ٩/ ١
(٢) ميزان الاعتدال، ٣٦٦/٢، وهو ما قرره في إنباجة كاله من لواقدي في سير أعلام النبلاء حيث قال: أحد أوعية العلم على ضعفه لا تفق علي
(٣) ٣/ ٢
(٤) علماً أن في تذكرة الحفاظ جماعته من الضعفاء، فليس يغنيك عن الفلق حافظاً لزوم توثيقه من لواقدي ليس ضعيفاً ط، بل شديد الضعف، معروف بوضع، لذا ذكره في كتابه ولم يسق ترجمته وإن كان حافظاً.
(٥) ٣٣٤/٣، وتام كاله: «وهو من أوعية العلم، لكنه لا يثقن الحشيش»، وهو رأس في المغازي وليم، ويروي عن كل
(٦) لتقرير، ص ٨٨ رقم: ١٥١ ورمز له بـ(ق) يغني ابن ماجه
(٧) وهو أبو سليم يحيى بن مسلم الأزدي (لبكاء) وقيل غير ذلك في كتابه ولم يسم أيده من خلف في أممو، وعامة أهل لادن يصفونه، روى عن ابن عمر وبار لتليغ ت ٣٠١ هـ. تهذيب لتهذيب، ٦٧-١٧٠
(٨) هدي لسلي، ص ٩٧ ٩٨-١

لذا قال الحافظ ابن حجر ~: « فقول ابن عمر لم يثبت عنه؛ لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحيى البكاء متروك الحديث، قال ابن حبان: ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح »^(١).

فتبين من خلال هذه النماذج^(٢) عدم قبول قول من كان ضعفه شديداً - بأن اتهم بالوضع ونحوه - في الجرح والتعديل أصالة وتبعاً، لخروجه بهذا الوصف عن حيّز النقاد المعتبرين.

غير أن الحكم على ناقد ما برد قوله في الجرح والتعديل، لا يكون إلا بأحد طريقتين:

الأول: تصريح الأئمة بهذا الوصف المتعلق به، كما اتضح في النماذج السابقة.

الثاني: سبر مروياته، ثم مقارنة حديثه بغيره من المتقنين، فإن كثرت مخالفته فضعفه لسوء حفظه، وإن وقف له على حديث يُتَّهم فيه بالوضع، فقد باء بِشَرِّ المنازل. فإن تكلم في راوٍ لم يقبل قوله؛ لأنه جرح مردود.

أما من كان ضعفه غير شديد فهو ما سأتناوله في المطلب التالي.



١.

٩٨-١

() هدي لسلي، ص ٩٧ ١

.٤

ثرة

() بصرف النظر عن قلة كلامهم في الرجال أو ك

المطلب الثاني: الضعف غير الشديد في الناقد

أو الناقل عنه، أو من دونهما

بعد سوق حكم الجرح والتعديل من الناقد شديد الضعف، ناسب المقام الحديث عن حكم قبول الجرح والتعديل من الناقد الذي كان ضعفه غير شديد، وهو ما يعبر بعض العلماء عنه بقولهم: كون الجراح متكلاً فيه^(١).

وحكمهم أخف من سابقهم؛ لأن ضعفهم ينجر، ويصلح حالهم للاعتبار، فمن هذا المنطلق فصل النقاد الكلام في حكم قبول جرحهم وتعديلهم لغيرهم باعتبار حال انفرادهم بالنقد أو عدمه، إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يوافق الناقد المتكلم فيه غيره من النقاد، والحكم فيه: القبول؛ لأن الاعتماد هنا ليس عليه، وإنما الاعتماد في هذا الحكم على قول غيره من أئمة النقد، أما هو فذكر قوله للاعتبار، لا الاحتجاج.

كما في ترجمة الحسين بن علي بن الأسود العجلي الكوفي من ميزان الاعتدال حيث نقل الحافظ قول أبي حاتم فيه: صدوق، وكذا ذكره ابن حبان في الثقات، ونقل عن ابن عدي قوله: «كان يسرق الحديث، وأحاديثه لا يتابع عليها، ونقل قول الأزدي فيه: ضعيف جداً، ولم يتعقبه»^(٢).

القسم الثاني: أن يخالف الناقد المتكلم فيه غيره من أئمة هذا الشأن، والحكم حينئذ: رد جرحه، وعدم الاعتماد به، وإلى هذا أشار الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله: «والأزدي لا يعتمد إذا انفرد، فكيف إذا خالف»^(٣).

(١) كما قال الخطيب البغدادي: «... ولم يتكلم فيه». ينظر: ميزان الاعتدال، ١/٥٠.

(٢) ٢ / ١٠٨

٥٤.

٣

(٣) هدي ال ٣ ساري ، ص ٥٦٥.

وهذا الحكم ليس خاصاً بالأزدي، بل عام فيمن شابه حاله في الضعف.

القسم الثالث: أن ينفرد الناقد المتكلم فيه، بجرح راوٍ خلا من التعديل والتجريح، إلا منه.

وهذا القسم يخضع لاعتبارات أخرى، أذكر حكمين فيها:

الحكم الأول: ردّ جرحه؛ لأنه ضعيف في نفسه، فلا يصلح أن يقبل قوله في الرجال على وجه الانفراد؛ كما نص عليه الحافظ ابن حجر ~ بقوله: «والأزدي لا يعتمد إذا انفرد ...»^(١).

الحكم الثاني: قبول جرحه؛ لأن إعمال الجرح فيه أولى من بقاءه مجهولاً. قال الحافظ ابن حجر ~: «فإن خلا المجروح عن التعديل، قبل الجرح فيه مجملًا غير مبين السبب، إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل، فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله»^(٢).

والناظر في كلام الحافظ في الحالتين يظهر له أن الأزدي ليس داخلًا تحت هذه القاعدة^(٣)؛ لأنه متكلم فيه، فلا يقبل جرحه مجملًا.

أما إذا انفرد بجرح مفسر بقادح في راوٍ، فإن الحافظين الذهبي وابن حجر يقبلان قوله ويعتمدانه.

ويظهر للباحث أن هذا الجمع بين قولي الحافظ ابن حجر أنسب؛ لأن إعمال قوله

(١) هدي ال ١ ساري ، ص ٥٦٥.

(٢) نزهة النظر ٢ ، ص ٧٨ ١.

(٣) وهذا ما ذهب إليه التهلوت في كتابه قواعد في علوم الحديث ص ٧٧ ٧٨١ ١.

خير من إهمال أحدهما^(١).

ويؤيد ما ذهب الباحث إليه: ما كتبه د. عبدالله مرحول السوالملة في دراسة للحافظ أبي الفتح الأزدی، حيث جاء فيها: « يقبل قوله في المجهولين الذين لم يوجد فيهم كلام لغيره؛ إذ إعمال كلامه فيهم أولى من إهماله، اللهم إلا أن يكون المجهول من الكبار الذين تقادم العهد بهم، ممن لم يشتهروا بكثير رواية، ولم يطلع العلماء على أحوالهم، فهؤلاء قد يتوقف أحياناً في قول الأزدی فيهم؛ لاحتمال أن يكون هؤلاء قد احتملهم الأئمة، ورووا عنهم من جهة، ولاحتمال أن يكون الأزدی تشدد فيمن هذه حاله من جهة أخرى »^(٢).

وهذه الأقسام الثلاثة تشمل الأزدی وغيره ممن يوافقه ويشابهه في ضعفه، وفيما يلي أذكر أشهرهم:

* أولاً: الكديمي، محمد بن يونس:

قال الحافظ ابن حجر ~ عنه: « الكديمي ضعيف »^(٣). وكان هذا الضعف سبباً في ردّ جرحه لغيره، يتبين هذا من خلال النصين التاليين:

- قال الحافظ ابن حجر ~: « أبان بن يزيد العطار، قال أحمد: ثبت في كل المشايخ، وقال ابن معين: ثقة، كان القطان يروي عنه.

ونقل ابن الجوزي من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان أنه قال: أنا لا أروي عنه. قال الحافظ ابن حجر: وهذا مردود؛ لأن الكديمي ضعيف »^(٤).

- كما نقل أيضاً في ترجمة خليفة بن خياط (شباب) أحد الحفاظ المصنفين من شيوخ

(١) وهذا ما تؤول به الشيخ بالإيعالين الراشدي في كتابه: تصحيح قواعد في علوم الحديث ص ٧٨ ٧٩ ١ ، وذكره ثلث من كلام الحافظ الفهرستي في ميزان الله تعالى تقرر هذا المعنى.

(٢) الحافظ أبو الفتح الأزدی بين الجرح والتعديل، دراسة مستكملة بها في مجلة جامعة الملك سعود، بتاريخ ١٤١٢هـ ٢ ٤ - ٦٣ ٤.

(٣) هدي ال ٣ ساري ٧، ٥٤.

(٤) المجموع ال ٤ ساب ق.

البخاري: قول العقيلي: غمزه ابن المديني، وتعقب ذلك ابن عدي بأنه من رواية الكديمي عن ابن المديني، والكديمي ضعيف^(١).

*ثانيًا: عبدالرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ:

قال ابن عدي: سمعت عبدان نسبه إلى الضعف^(٢).

قال عنه الحافظ الذهبي: «هذا والله الشيخ المعثر الذي ضل سعيه؛ فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة، والاطلاع الكثير والإحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عتب على حمير الرافضة»^(٣).

*ثالثًا: أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة^(٤) الحافظ أبو العباس:

قال الحافظ الذهبي: «ضعفه غير واحد، وقواه آخرون»^(٥).

وروى حمزة بن محمد بن طاهر عن الدارقطني قال: «كان رجل سوء، يشير إلى الرفض، قرأت بخط يوسف بن أحمد الشيرازي: سئل الدارقطني عن ابن عقدة، فقال: لم يكن في الدين بالقوي، وأكذب من يتهمه بالوضع، إنما بلاؤه من هذه الوجادات»^(٦).

(١)	المراجع لساب	١	ق	٥٦٥.
(٢)	الكمال لابن عدي	٢	٨/٥،	٥١.
(٣)	ميزان الله تلتا، ٢/	٣	.	٦٠.
(٤)	عقدة: لقب لأبيه؛ لعله به بتصريف والحو		، وكان عقدة ورعًا ناسكًا.	
(٥)	ميزان الله تلتا، ٦/١،	٣		١.
(٦)	ينظر: ميزان الله تلتا، ٦/١،	٣		١.

*رابعاً: ابن قانع^(١):

قال عنه الحافظ ابن حجر: «ليس بمعتمد»^(٢).

ومما يدلّ على ردّ قوله لضعفه عند معارضة غيره من الموثقين: ما نقله الحافظ ابن حجر في ترجمة بشر بن إسماعيل الحلبي قال: «-من طبقة وكيع- قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً، وقال النسائي: لا بأس به، ذكره صاحب الميزان فقال: تُكَلِّم فيه بلا حجة، كذا قال، ولم يذكر من تكلم فيه، ولم أر فيه كلاماً لأحد من أئمة الجرح والتعديل، لكن قال ابن قانع في الوفيات: إنه ضعيف، وابن قانع ليس بمعتمد»^(٣).

*خامساً: بكر بن سهل الدميّاطي^(٤):

قال النسائي: ضعيف^(٥)، وقال الحافظ الذهبي: مقارب الحال^(٦).

وقد جعله المعلمي من أهل القسم الأول (الضعف الشديد) الذين لا يقبل قولهم ولا نقلهم في الجرح والتعديل، حيث نقل كلام الكوثري في الحسن بن الربيع نقلاً عن

(١) هـ والقاضي أبو الطاهر سيرته بدل أبي بن قلع الأديني ولدهم لبغليخ، صاحب كتاب "معجم طلبة حابة"، روى عن: الحارث بن أبي أسامة، وإبراهيم بن علي حاق الحربي ويغ، وهما، وعنه: الدارقطني، وأبو عبد الله الحنك، ويغ، وهما، توفي سنة ٣٥ هـ (إحدى خمسين وثلاثمائة). ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٥/٥، ٥٠، وميزان الآلهة، ٢/٢٠، ولسان الميزان، ٥٠/٥.

(٢) هدي لساري، ٢، ص ٨، ٦١.

(٣) هدي لسلي، ص ٦، أوقف الحفظ الفخري في ميزان الآلهة، ٢/٢٠ تضعيف جماعة له، منهم: الدارقطني، قال: كان يخطئ لكذا يخطئ صوري، وقال البرقي في هـ وعندي ضعيف، ورأيت لبغداديين يوقفونه. وقال أبو الطاهر بن الفرات: حدث به خط تلافق لم يوثقه بسند تين.

(٤) هـ وبكر بن سهل الدميّاطي، أبو محله مولى بني هلال، روى عن محمد بن عبد الله بن يوسف، وكاتب الليث وطائفة، وعنه: خط حاوي والطبراني وخطق، توفي سنة ٢٨٩ هـ (سبع وثمانين ومئتين) بن ينف وتبعين سنة. ميزان الآلهة، ٥٧/٣-٦، ٤.

(٥) ميزان الآلهة، ١/٦، ٤.

(٦) المجموع، ٤، ساب.

ابن معين أنه قال: «لو كان يتقي الله لم يكن يحدث بالمغازي، ما كان يحسن يقرؤها». فأجاب المعلمي عن هذا بقوله: «هذا الكلام إنما رواه بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الخالق بن منصور عن ابن معين، وبكر بن سهل لم يوثقه أحد، بل ضعفه النسائي، ورماه الذهبي في الميزان بالوضع»^(١).

وقد قام الباحث بالرجوع إلى الميزان فلم يقف على رمي الحافظ الذهبي لبكر بالوضع، بل وجد قول الحافظ الذهبي فيه: «مقارب الحال».

ومقارب - بكسر الراء وفتحها - : من القرب ضد البعد، ومعناه على الكسر: أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، وعلى الفتح: أن حديثه يقاربه حديث غيره، أي هو وسط، لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح^(٢)، ودلّ على تعيين هذا التفسير مجيئه من كلام الحافظ الذهبي نفسه في كتابه المغني حيث قال: «متوسط، ضعفه النسائي»^(٣).

فتأكد حينئذٍ وهُم المعلمي فيما نسبته للحافظ الذهبي من رمية بكرًا بالوضع. وأن الصواب في حقه أن يكون من أصحاب القسم الثاني (من كان ضعفهم غير شديد)، وعليه يحمل تضعيف النسائي.

وما هذه النماذج التي سقتها إلا دليل على أن علم الحديث قد حفظه الله، وقيّظ له رجالاً، يذبون الكذب عن حديث رسول الله ﷺ، حيث قد حَبَّبَ الله تعالى إليهم علم الحديث، فرحلوا في طلبه، وفتشوا في أحوال رجاله، فتكلموا بعلم وعدل، فكان لكلامهم نفوذًا وقبولاً، دون من سواهم من أهل الأهواء والوضاعين الذين يريدون

() لتتكيل ٤ / ١ ٥٤.

() فتح المغني ، ١ / ٣٩ ، وقال ابن رشيد: معناها: يقارب الناس في حديثه ويقاربه، أي: ليس حديثه بشاذ ولا منكر.

() ٣ ٧٧ / ١ ١.

نصرة مذهب أو شخص ما، وفي حق هذين الفريقين يقول أبو زرعة ١: «كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة؛ فإنها يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره، كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفس قوهم، ومن يتكلم على غير الديانة يرجع الأمر عليه» (١).

• خلاصة القول ما يلي:

- الناقد الذي يقبل قوله مطلقاً في الجرح والتعديل - ما لم يظهر أن دافعه التحامل على الراوي -، من وُصف بوصف الثقة.
- من خرمته عدالته بوضع أو تهمة به؛ لم يقبل قوله ولا نقله في الرجال.
- الواقدي لا يقبل قوله ولا نقله، أما تلميذه ابن سعد فيقبل منه ما لم ينقله عن شيخه الواقدي.
- وصف الناقد بالضعف عموماً، لا يكون إلا بأحد طريقتين: ١- تصريح الأئمة بذلك الوصف، ٢- سبر مروياته، ومقارنة حديثه بغيره من المتقنين ثم الخروج بخلاصة فيه.
- من تكلم فيه بما لا يوصله إلى الضعف الشديد؛ فإنه يقبل قوله للاعتبار، لا للاحتجاج في حالة مشاركته غيره من النقاد له، أما في حال المخالفة فيرد، وإذا انفرد بجرح المجهول لم يقبل إلا مفسراً بقادح.

❖ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث:

❖ المثال الأول:

[خ خد س]

أحمد بن شبيب بن سعيد، الحَبْطِيُّ^(١)، أبو عبد الله البصري الجحدري^(٢).

روى عن: أبيه أوزيد بن زريع.

روى عنه: البخاري وأبو داود وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

❖ أولاً: المعدّلون:

قال أبو حاتم: ثقة.

وكتب عنه أبو حاتم وأبو زرعة وعلي بن المديني .

وقال ابن خلفون: لا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات .

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الأزدي: منكر الحديث غير مرضي .

() ففتح الحاء المهملة ولباء الواحدة أو في آخرها الطاء المهملة نسبة إلى الحطاط بن من يميم أهـ والحارث بن عمرو بن يميم بن مرة أو الحارث بن الحطاط بن من يميم بن مرة أو ولد له يقال له بن الحطاط. الأسباب ٦٩/٢ . ١

() ففتح الجيم ثم الحاء المهملة أو فتح الدال المهملة أيضاً وفي آخرها الراء؛ نسبة إلى جحدل بن جحدل الأسباب ٥/٢ . ٢

الجرح ولتعديل ٥٥/٢ الكطل لابن عدي ٤ ، لثقات لابن حبان ١١١ التعديل و الجريح لم يجل ٣١ ، تهذيب الكمال ٤٣٧ أميزان الله تعالى ١٠٣٧ تهذيب لتهذيب ١/ ٩ - ٩ أهدي لساري ص ٥٥ والتقريب ص ٩ رقم ٦ م ٤

وقال الحافظ ابن حجر: رأيت في التمهيد في ترجمة سعد بن إسحاق، قال أبو عمر: أحمد بن شبيب عن أبيه متروك.

✽ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على قبول حديث أحمد بن شبيب، وخصوصاً عن أبيه؛ لأنه أخذ من كتابه، وكتابه صحيح، وأما قول الأزدي فيه: منكر الحديث غير مرضي، فتفرد به عن سائر النقاد، ولا يقبل قوله في أحمد بن شبيب في حال الانفراد، كيف وقد خالف؟ فإن أحمد ثقة من رجال البخاري.

قال الحافظ ابن حجر عن هذا الجرح: لم يلتفت أحد إلى هذا القول أبل الأزدي غير مرضي.

ويكفيه توثيق أبي حاتم، فضلاً عما دونه.

وأما تضعيف ابن عبد البر له، فقد قال الحافظ ابن حجر: كأنه تبع الأزدي؛ فإنه إنما أنكر عليه حديث سعد بن إسحاق الذي أشار إليه أبو عمر^(١).
ولا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات.

✽ والخاصة:

أن أحمد بن شبيب ثقة من رجال البخاري، لا يقبل كلام الأزدي فيه؛ لأنه ضعيف.

❖ وفاته: قال ابن أبي عاصم: مات سنة تسع وعشرين ومائتين.

* * * * *

() الحديث رواه مالك في الموطأ، مقامه في عنها زوجها في يتهلج تح ل، بقم: ١٢٣ هـ بن سعيد بن سحاق بن كعب بن جرحه بن هـ زينب بنت كعب بن جرحه أن الفريضة بنت ملك بن سنا، هي أخت أبي سعيد الخلي، أخبرتها أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ أنه أن ترحل إلى أهلها في بني خدره... الحديث. انظره في موعة شروح الموطأ ١/ ٥٠.

المثال الثاني:

[ع]

بهز بن أسد العمي^(١)، أبو الأسود البصري، أخو المعلى^(٢).

روى عن: شعبة، وحماد بن سلمة، وغيرهما.

روى عنه: قتيبة، وأحمد بن حنبل، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدلون:

قال أحمد بن حنبل: بهز بن أسد إليه المنتهى في الثبت.

وقال ابن إبراهيم سمعته يقول - أي أحمد بن حنبل - : كان بهز بن أسد من أسرع الناس خطاً، كان يكتب عند شعبة، وكان عفان معه نسخة يسمع فيها، فكان عفان يجيء بأخبار وحديث، وكان ربما سقط على بهز من خفة يده.

قال: وسمعته يقول ما رأيت في بيت بهز شيئاً أحسن من كتبه، وكان في بيته قماش، لو رميت به في الطريق لم يكن يؤخذ من الفقر الذي كان به.

وسئل في رواية المروزي: أيهما أثبت بهز أو سليمان بن حرب؟ فقال: بهز أثبت، أين يقاس سليمان إلى بهز؟

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: بهز بن أسد البصري ثقة.

(١) فتح العين المهملة، وتشديد الميم، نسبة إلى "للم" هو وط بن من تميم. الأسباب ٢٤٢ - ٢٤٤.

وقال ابن سعد: بهز بن أسد بن بطن من تميم. طبقات الكبرى ٩٨٧.

(٢) طبقات الكبرى ٩٨٧، الطل معرفة الرجال للإمام أحمد، رواية المروزي ص ٥ رقم ٨٣، معرفة لثقات لجليل ٥٥٢، الجرح والتعديل ٤٣١٧، لثقات لابن حبان ٥٥١، رجاله سلم ٩٨١، لتعديل وجليح لجليل ٤٢٧، تهذيب الكمال ٣٨ - ٣٩، ميزان التبادل ٣٥٣ و ٣/٥٣، الكشاف ١٧، سير أعلام النبلاء ٩٩، بحر الدم ص ٨٦، لسان الميزان ٢٧، تهذيب التهذيب ٣٧ - ٣٨، لتقريب ص ١٧، رقم ٧٧٩، هدي لساري ص ٥٥٥.

وقال العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: قال جرير بن عبد الحميد اختلط عليّ حديث عاصم الأحول، وأحاديث أشعث بن سوار حتى قدم علينا بهز البصري فخلصها لي، فحدثت بها.

وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، حجة.

وقال العجلي: بهز بن أسد أخو معلى بن أسد كان أسن من معلى، بصري ثقة ثبت في الحديث، رجل صالح، صاحب سنة.

وقال عبد الرحمن بن بشر: سألت يحيى بن سعيد يوماً عن حديث؛ فحدثني به، ثم قال لي: أراك تسألني عن شعبة كثيراً؛ فعليك ببهز بن أسد؛ فإنه صدوق ثقة، فاسمع منه كتاب شعبة، وقال في موضع آخر: ما رأيت رجلاً خيراً من بهز. وقال النسائي: ثقة.

وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: بهز بن أسد إمام صدوق ثقة.

وقال عبد الرحمن بن بشر: ما رأيت رجلاً خيراً من بهز. وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

لم يتكلم فيه سوى أبي الفتح الأزدي، حيث قال: كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه.

❖ بيان الجرح المردود:

أطبق الأئمة النقاد الثقات العدول على توثيق بهز بن أسد، ولم يتكلم فيه سوى أبي الفتح الأزدي، وهذا الجرح لا يقبل منه؛ لأن الأزدي نفسه متكلم فيه.

قال الحافظ الذهبي في -الميزان-: "له كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات".

وقال أبو النجيب عبد الغفار الأرموري: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ولا يعدونه شيئاً، وقال الخطيب: في حديثه مناكير.

قال الباحث: جرح المجروح لا يقبل، لذا فتوثيق بهز الذي يكاد أجمع عليه الخذاق من النقاد، لا يؤثر فيه مثل هذا الجرح، ويؤيد ذلك :

- ما قاله الحافظ الذهبي في الميزان عقب ذكره لكلام الأزدي : كذا قال الأزدي والعهد عليه فما علمت في بهز مغمراً.

- وقال أيضاً في بهز: حجة إمام - كما في الكاشف - . وقال الحافظ ابن حجر: شذ الأزدي فذكره في الضعفاء، ثم قال: اعتمده الأئمة، ولا يعتمد على الأزدي، ورمز له في اللسان بـ (صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة. وقال عنه في التقريب: ثقة ثبت. وهذا هو الحق؛ فإن بهزاً من رجال الشيخين، روى له الجماعة.

❖ والخاصة:

أن بهزاً ثقة، من رجال الشيخين، ولا يصح فيه جرح، ولا يقبل قول الأزدي الضعيف في بهز الثقة.

❖ وفاته:

قال ابن قانع: توفي سنة سبع وتسعين ومائة، وقال ابن حبان مات بعد المائتين ومال الحافظ الذهبي إلى الأول كما في سير أعلام النبلاء.

* * * * *

المثال الثالث:

[بنح س]

السري بن يحيى بن إياس بن حرملة أبو الهيثم الشيباني البصري. قال إسحاق: كنيته أبو يحيى، وقال محمد بن يوسف: السري بن يحيى أبو الهيثم^(١).

روى عن: الحسن البصري، وثابت البناني، وغيرهما.

روى عنه: ابن وهب، وسعيد بن أبي مريم، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال شعبة: ما رأيت أصدق منه، قال أبو حاتم: سمعت سليمان بن حرب قال: وصف شعبة السري بن يحيى بالصدق، وقال أيضاً: أخبرنا سلمة بن عباية قال: قال لي شعبة: سمعت من السري بن يحيى؟ قلت: لا. قال: اسمع منه؛ فإن ذاك صدوق، أو من أصدق الناس أو نحوه.

قال أحمد - كما في سؤالات أبي داود له - : السري بن يحيى ثقة.

وفي رواية أبي طالب عن أحمد قال: نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ثقة ثقة.

وقال ابن معين: ليس به بأس، وفي رواية الدوري عنه: ثقة، وسئل عنه، وعن يزيد بن

إبراهيم أيهما أثبت؟ فقال: يزيد لا شك فيه، والسري ثقة، لكن يزيد بن إبراهيم أكبر منه.

وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: السري بن يحيى كان ثقة، وكان ثبناً.

وقال علي بن المديني - كما في سؤالات ابن أبي شيبة له : كان ثقة ثبناً.

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ٧٥ رقم ٥، سؤالات أبي داود للإمام أحمد :

ص ٣٢٣ رقم ٤، لتاريخ كل بيرل بخاري ١٧٥، تاريخ الدوري ٩٩، تاريخ خليفة بن خياط

ص ٩٢، الجرح والتعديل ٢٣٢، لثقات لأبج بان ٢٤٢، تاريخ لثقات لابن شاهين ١٠٣،

تهذيب الكمال ١٣٣، ميزان التمداد ١١١، الكلّف ٣٠٣، بحر الصلح ٦١، تهذيب

٢٢٣.

لتهذيب ٢٤٢، لتقريب ٦٧ رقم ٦.

وقال مسلم بن إبراهيم - كما نقله المزي في تهذيب الكمال - : ثنا السري، وكان عاقلاً.
وقال يونس بن حبيب - كما في الجرح والتعديل - : ثنا أبو داود الطيالسي، ثنا السري بن يحيى، وكان ثقة.

وقال النسائي - كما نقله المزي في تهذيب الكمال - : ثقة.

وقال أبو زرعة: من الثقات.

وقال أبو حاتم : صدوق ثقة لا بأس به ، صالح الحديث .

وقال أيضاً - كما نقله المزي في تهذيب الكمال - : صدوق لا بأس به ، صالح الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه : وكان عاقلاً.

وذكر ابن شاهين في الثقات أن شعبة قال : ما رأيت أصدق منه.

❖ ثانياً: المجرحون:

تكلم فيه أبو الفتح الأزدي، فقال: حديثه منكر.

❖ بيان الجرح المردود:

اتفقت كلمة علماء هذا الشأن الجهابذة النقاد على توثيق السري بن يحيى، ولم يخالف في ذلك إلا أبو الفتح الأزدي وهو ممن لا يعتد بتجريحه إذا انفرد، وذلك لأسباب مر ذكرها، ويؤيد ذلك أنه لما وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا، غضب وكتب بإزائه: السري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب يعني الأزدي مائة مرة، وقال الحافظ الذهبي: وقال أبو الفتح الأزدي : حديثه منكر ، فأذى أبو الفتح نفسه، وقال الحافظ في التقریب - في ترجمة السري -: ثقة أخطأ الأزدي في تضعيفه.

❖ والخلاصة:

أن السري بن يحيى ثقة، لا يقدر فيه جرح الأزدي له؛ لأن الأزدي متكلم فيه، وجرح المجروح لا يقبل.

❖ وفاته:

ذكره ابن أبي عاصم فيمن مات سنة سبع وستين ومائة، وقال ابن يونس في تاريخ الغرباء: خرج يريد الحج فتوفي بمكة ، وذكره خليفة بن خياط فيمن توفي سنة تسع وستين ومائة، وتابعه عليه ابن حبان، والأول أظهر، يدل لذلك اختيار ابن أبي عاصم له، وابن يونس، وتابعهما عليه من المتأخرين المزي والحافظان الذهبي وابن حجر.

* * * * *

المثال الرابع:

[م د ت س ق]

إبراهيم بن سعيد، أبو إسحاق، البغدادي، الجوهري^(١)، وأصله من طبرستان^(٢).

روى عن: سفيان بن عيينة وأبي معاوية الضرير وغيرهما.

روى عنه: أبو حاتم الرازي وأبو بكر بن أبي الدنيا وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال هارون بن يعقوب الهاشمي: سمعت أبي سأل أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - عن إبراهيم بن سعيد؟ قال: لم يزل يكتب الحديث قائماً. قلت: فأكتب عنه؟ قال: نعم ونحوه في رواية أبي العباس البرائي.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كتبت عنه أو كان يذكره بالصدق.

وقال الدارقطني - كما في رواية السلمي - ثقة.

وكذا قال الخطيب، وزاد: وكان مكثراً ثباً.

وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) فتح الجيم والهاء أو بينهما لاواو لا ساكنة أو في آخرها الراء نسبة إلى يعجل وهو الأديب ١٢٥٧.

(٢) فتح الطاء المهملة أو لباء لا وحدة أو سر الراء أو وكون لسين المهملة بعد الراء ثم تاء شناق وقوة فلأف ثم ذنون هي "ل" وولايتها وكان اسمها تبعدتان؛ لأن أهلها يحاربون بل تبر (الفاس) فعرباً وقيل: طبرستان أو النسبة إليها طبري الأديب ٥٤٠ أعجم لبلدان ١٣

الجرح والتعديل ٤٧/١٠ الثقات لأبج ب ٨/٣ تاريخ بغداد ٦/٩ - الإرشاد لخليلي ٧/٣٤٤
أتهذيب الكمال ١٢٧/١٣١ أفضاء الصراط المستقيم مخالفاً حبيب جيم، لابن تيمية ٩٧/٣،
ميزان اللغات ٥٧/٦٣ أالكلف ٧/٩٣ أسير أعلام المبلات ٢/٩٧٤ - ١٤٥ - الرواة لثقات
لم تكلم فهم بما لا يوجب رهص ٣/٤ أتهذيب لتهذيب ٣/٤٤ - ٤٤٤ ألتقريب ٨/١٠ رقم ١٨،
لسان الميزان ٩/٩ ٤ ٢.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال ابن خراش : سمعت حجاج بن الشاعر يقول : رأيت إبراهيم بن سعيد الجوهري عند أبي نعيم أو أبو نعيم يقرأ أو هو نائم أو كان الحجاج يقع فيه .

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجد العمل عندهم على توثيقه، أما ما ذكره ابن خراش، فمردود؛ إذ ليس مثل ابن خراش الضعيف الرافضي يقبل نقله في إبراهيم الجوهري. فإنه كما قال الحافظ الذهبي في الميزان : "حجة بلا ريب". وما بمثل هذا الجرح يُلَيِّن الثقة.

قال الحافظ الذهبي : "الرجل ثقة حافظاً وقد لينه حجاج بن الشاعر بلا وجه". وكذلك قال الحافظ ابن حجر : "ثقة أحافظ أتكلم فيه بلا حجة". وكذا رمز له في اللسان بـ(صح) إشارة إلى ما تقدم.

وعلى كل حال؛ فإن إبراهيم بن سعيد من رجال مسلم، وروى له الأربعة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أشهر من أن يُثَنَّى عليه. إذا فالحال يحتمل ما ذكره الحافظ ابن حجر: "لعله كان قد سمع ذلك الجزء من أبي نعيم قبل ذلك".

❖ والخاصة:

أن إبراهيم الجوهري ثقة حافظ، أشهر من أن يُثَنَّى عليه، ولا يصح فيه جرح؛ لأن الناقل له متكلم فيه، معروف بالتحامل على مخالفه في المذهب.

❖ وفاته:

مات بعد الخمسين ومائتين وأربعين الحافظ الذهبي سبب عدم تحرير وفاته؛ لأنه توفي مرابطاً بعَيْن زَرْبِهِ .

* * * * *

✽ المثال الخامس:

[م د ت س ق]

أحمد بن عبدة بن موسى ، وقيل : عبدة بن عبد الحكم ، أبو عبد الله ، الضبي البصري^(١).

روى عن: حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وغيرهما.
روى عنه: الجماعة إلا البخاري في الصحيح أو روى عنه في غير الجامع الصحيح.
أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:
✽ أولاً: المعدّلون:

قال أبو حاتم، والنسائي، ومسلمة بن القاسم، وابن الأخر: ثقة.
وقال النسائي مرة: لا بأس به، ومرة: صدوق، لا بأس به.
وقال ابن خراش: لا بأس به، تكلم الناس فيه.
 وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه في صحيحه.
✽ ثانياً: المجرحون:

قال ابن خراش: لا بأس به، تكلم الناس فيه.

✽ بيان الجرح المردود:

الناظر إلى كلام النقاد يجدهم على توثيقه ولم يتكلم فيه أحد بجرح إلا ما كان من ابن خراش القائل: تكلم الناس فيه .
وهو جرح مردود من عدة أوجه :

() شيخ المسلي ٥٦ بقم ٥٨: الجرح ولتعديل ٢ / ٢ الثقات لإبج بان ٢٣ ٢ تهذيب الكمال ١ / ٥٩ أ
ميزان الله تدال ١٨٧ ١ ١ المغني ١ / ٧٧ الرواة لثقات لم تكلم فيهم بما لا يوجب رهم : لهن تكلم فيه
هو وموثق ص ٨ ، تهذيب لتهذيب ١٠ ٥٧ أ التقريب ص ٨ رقم ٤ ، لسان الميزان ٢ ٥ ٢ ، رجال
صحيح مسلم لابن ماجة ١ / ٣١ ، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١ / ٨٠ .

الوجه الأول: أن الجرح مجمل أو عارضه التوثيق المطلق حتى ممن عرفوا بالتشدد كأبي حاتم والنسائي.

الوجه الثاني: أن ابن خراش أبهم الجراح أفلا يدري ما مرتبته بين النقاد؟ وبالع فقل: تكلم الناس فيه والأمر بخلاف ذلك فالنقاد على توثيقه .
فمن الناس إذن ؟.

الوجه الثالث : أن ابن خراش متكلم فيه، وانفرد بهذا الجرح، فلا يقبل نقده في مثل حال أحمد الضبي الثقة.

ثم هو معروف بالرفض والتحامل على مخالف مذهب الرافضي- وهذا هو السبب الرئيس لهذا الجرح؛ قال الحافظ ابن حجر كما في "تهذيب التهذيب" : "تكلم فيه ابن خراش فلم يلتفت إليه أحد للمذهب".

وعلى كل حال فأحمد الضبي قد روى له الجماعة سوى البخاري، وقال مغلطاي: خرّج ابن حبان، وأستاذه إمام الأئمة -يعني ابن خزيمة- ، وابن البيع حديثه في صحيحهم، وفي كتاب الصريفي روى عنه البخاري في غير الجامع، والبزار، وعلي بن عيسى الحيري في مستدرك الحاكم، وروى عنه أبو يعلى الموصلي في صحيحه.

قال الباحث: وترجم له ابن منجويه في رجال مسلم^(١).

وذكره الحافظ الذهبي في كتابه الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد وقال: "وما علمت فيه بأساً إلا قول ابن خراش تكلم فيه، وهذا مردود". وذكره أيضاً في كتابه "من تكلم فيه وهو موثق" وقال: ثقة حجة.

ورمز له بـ(صح) للعمل على توثيقه وقال: "فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا فالرجل حجة".

ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) على أنه متكلم فيه بلا حجة.

(١) لم يتكلم ابن منجويه فيه بتلخيص، إنما ذكر شيخه وتلاميذه، وقال الكور/ بشارع واد معروف: «ووثقه» وأشار إلى الورقة ٣، ولم أجد له حظاً، ولكن لم أجد له حظاً وليس فيه توثيق.

❖ والخاصة:

أن أحمد بن عبده الضبي ثقة لا يصح فيه جرح؛ لأن ابن خراش ضعيف معروف
بالتحامل على مخالف مذهب الرافضي ، وتفرد بهذا الجرح عن سائر النقاد.

❖ وفاته:

توفي في رمضان سنة خمس وأربعين ومائتين .

* * * * *

المثال السادس:

[د]

أحمد بن الفرات بن خالد الضبي ، أبو مسعود الرازي^(١)، نزيل أصبهان.

روى عن: عبد الله بن نمير وأبو عبد الرزاق وغيرهما.

روى عنه: أبوداود وأبو ابن أبي عاصم وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدلون:

تواطأت أقوال النقاد على توثيقه ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتبر بنقده في مخالفه
ومن جملة ذلك :

قال الإمام أحمد : " ماتحت أديم السماء أحفظ لأخبار رسول الله ﷺ من أبي مسعود
الرازي " وقال أيضاً : " اكتبوا عنه ؛ فإنه صدوق اللهجة " .

وقال يحيى بن معين : " مارايت أسود الرأس احفظ منه " .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : " أحفظ من رأيت في الدنيا ثلاثة : أبو مسعود وأبو زرعة
وابن واره " .

() ففتح الراء أفلاً فثم زاي كه سورة نسبه إلى الري أبلدك بيرق بن بلاد الليم بينة ومسوط بال أو الحوا
الزاي في النسبة تخفيفاً؛ لأن النسبة على الياء مما يكثر في الهمزة على اللسان أو الألف فحة الراء على أن
الأسباب مما لا مجال للقياس فيها أولاً تبر فيها القل ل مجرد . الأسباب ٢٣ ٧ .

الجرح والتعديل ٦٧/٢ ذكره باصلاً بهان : ١ / * لثقات لإبج بان ٦ / ٣ الإرشاد لخليلي
٢ / ٦٧٥-٦٧٦ تاريخ بغداد ١٠٥ / ١ تهذيب الكمال ١ / ٦٥-٦٦ أميزان الله تدال ٢٧ / ٢ المغني
١ / ٨٥ تذكرة الحفاظ ١ / ٩٦ - ٩٧ أسير أعلام المبلأ ٢ / ٨ ٨٨٤ لم من تكلم فيه هو وموثق
ص ٨٦ الرواة لثقات لم تكلم فيه م بما لا يوجب رهم ٥٥ تهذيب لتهذيب ٩ / ١٠ ١٠ لسان
الميزان ٩ / ٢٥ ، لتقريب ٩٦ رقم ٨٨ ط بقات الحفاظ ٢٣-٢٤ ٢ التنكيل ١٢ / ٣ ، هجم أسطي
الرواة الذين توهم الألباني جرحاً وتعديلاً ٨٧

وقال أبو بكر الأعين: "قدم أبو مسعود بغداد فجلس مع أحمد ويحيى فجعلوا يتطارحون أو أبو مسعود يسرد، وأحمد ساكت".

وقال علي بن المديني: "كان من الراسخين في العلم".

وقال أبو عروبة الحراني: "هو في عداد أبي بكر بن أبي شيبة في الحفظ وأحمد بن سليمان الرهاوي في الثبوت".

وقال ابن عدي: "هو من أهل الصدق والحفظ".

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان ممن رحل وجمع وصنف وحفظ وذاكراً وواظب على لزوم السنن والذب عنها".

وقال الحاكم: "ثقة".

وقال أبو نعيم: "أحد الأئمة الحفاظ".

وقال أبو الشيخ: "كان من الحفاظ الكبار أصنف المسند والكتب الكثيرة".

وقال الخليلي: "ثقة ذو تصانيف".

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة): "سمعت ابن خراش يحلف بالله أن أبا مسعود أحمد بن الفرات يكذب متعمداً".

وحكى الحافظ ابن حجر أن عبدالله بن منده قال في تاريخه: أخطأ أبو مسعود في أحاديث، ولم يرجع عنها.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم يثنون على حفظه، ويوثقونه، ومن تكلم فيه فلا مريم:

الأول: أنه يكذب متعمداً. والثاني: أنه أخطأ في أحاديث، ولم يرجع عنها.

أما كونه أخطأ في أحاديث، ولم يرجع عنها، فإنه ممن يعتمد على حفظه، ويجتهد في ضبطه فكان يكرر كل حديث خمسمائة مرة، فلا ينكر عليه خطؤه في أحاديث.

قال العلامة الألباني: وهو مغتفر في جانب حفظه، لكن إذا خالف الإمام أحمد لم تطمئن النفس للاحتجاج لمخالفته.

وأما دعوى أنه يكذب متعمداً، فحاشاه أن يفعل ذلك، فقد شهد له الأئمة بالصدق والحفظ، قال الإمام أحمد: "اكتبوا عنه؛ فإنه صدوق اللهجة"، وقال ابن عدي: "هو من أهل الصدق والحفظ".

والجراح والناقل عنه، كلاهما ضعيف، معروف بالرفض، فلا يحكم بجرحهما على مثل أحمد بن الفرات الثقة الحجة.

قال ابن عدي: "هذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود هو تحامل، ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكورة، وهو من أهل الصدق والحفظ".

علّق الحافظ الذهبي على كلام ابن عدي فقال: "بطل قول ابن خراش، وساق كلام ابن عقدة في المغني ثم قال: هذا غلو وتحامل".

وقال: "من الذي يصدّق ابن خراش ذلك الرافضي في قوله".

هذا وقد يقول قائل: أن ابن خراش يتحامل على الناصبة كثيراً، فلعله أتى من هذه الجهة فأقول: بل هذا مجرد هوى وتحامل على جميع من يخالف مذهبه الرافضي، سواء كان سنياً أو ناصبياً، فإن أحمد بن الفرات يقول عن نفسه: "وددت أني أقتل في حب أبي بكر وعمر" فأين نصب العداء لهما؟

وعلى كل حال فإن أحمد بن الفرات ثقة، وقد ذكره الحافظ الذهبي في كتابيه "الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" و"من تكلم فيه وهو موثق"، قال في الأول: "فلا يعرّج على قول ابن خراش فيه: يكذب متعمداً"، وقال في الثاني: "بل هو ثقة إمام".

ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) على أنه تُكَلِّم فيه بلا حجة، وقال أيضاً: "ثقة حافظ، تكلم فيه بلا مستند".

❖ والخاصة:

أن أحمد بن الفرات ثقة حافظاً لم يلتفت أحد إلى جرح ابن خراش له؛ لتفرده مع ضعفه، ولاحت منه أسباب المخالفة في العقيدة.

❖ وفاته:

توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين.



المبحث الرابع

خفاء حال الراوي على الناقد

ويشتمل على ثلاثة مطالب: -

✧ المطلب الأول: سبب خفاء حال الراوي على الناقد.

✧ المطلب الثاني: الأدلة والقرائن الدالة على قلة خبرة الناقد
بحال من تكلم عليه.

✧ المطلب الثالث: صور لقلة خبرة الناقد بحال من تكلم عليه.

تمهيد:

عبر النقاد عن معنى عدم معرفة الناقد بحال الراوي بمصطلحين:
أحدهما: قلة خبرة الناقد بحال الراوي وحديثه، ثانيهما: خفاء حال الراوي على
الناقد.

فورد عن كبار النقاد ممن كانوا قبل استقرار مصطلحات علوم الحديث التعبير
بالأول، أعني: قلة الخبرة بحال الراوي على الناقد، كما نُقل عن الإمام أحمد بن حنبل في
ترجمة علي بن غراب أنه قال: «ليس لي به خبر»^(١).

ومثله ورد عن النقاد بعد استقرار الاصطلاح وكثيراً ما يكون في كلام الحافظ
ابن حجر^(٢).

وورد التعبير بالمعنى الثاني، أعني: خفاء حال الراوي على الناقد، فهذا ابن أبي حاتم
يقول: «... فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه»^(٣).

وورد عن أبي عبد الله الحافظ المعروف بابن البيع أنه قال: «ذكر أسامي مشايخ من
أهل العراق خفي عليّ أحوالهم في الجرح والتعديل، علقّت أساميهم، وعرضته على
شيخنا أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني»^(٤).

وعبر به المناوي أيضاً فقال: «فيه محمد بن خالد، تكلم فيه ابن منده وغيره، وقد

٢.

٩٧/٣

(١) الطل ومعرفة الرجل ، ١

(٢) ينظر: لسان الميّن ، ٢٢٧ ذكر من اسم مطلق سين. (مؤسسة الأعلمي للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١٩٨٤ ،
١٤٠٦ هـ - ٩٨٦ م ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية ، الهند).

١.

٢

(٣) الجرح والتعديل ، ٦/٣

٨٤.

ص ،

(٤) سؤالات الحكماء للدارقطني

١ خفي حاله على المنذري حيث قال في الترغيب: لا بأس به» (١).

وليس بين الاصطلاحين مشاحة - والله الحمد - فإن خفاء حال الراوي ما هو إلا نتيجة في الحكم على الراوي، سببها قلة خبرة الناقد بحاله، فمن عبّر بالأول (قلة الخبرة بحال الراوي) أراد السبب، ومن عبّر بالثاني أراد النتيجة.



() فيض القدير للمنتهي، ١٩٩٦، (الكتابة الجارية قصص، ط الأولى، ١٣٥٦هـ).

المطلب الأول: سبب خفاء حال الراوي على الناقد

لما كان هدف النقاد حفظ سنة رسول الله ﷺ والذبّ عنها، بذلوا من أجل تحقيق هدفهم المنشود الأسباب الكفيلة بذلك، وكان من جملتها: التعرّف على رجال الحديث، والإحاطة بأحوالهم؛ مستفيدين من خبرات بعضهم؛ إذ إنه بمجموع أحوالهم تكونت القاعدة الصلبة لعلم الجرح والتعديل، أما بالنظر إلى أفراد النقاد فإن الناظر يلمح تفاوتاً بينهم في كلامهم على الرجال، وهو ما لحظه الحافظ الذهبي رحمه الله حيث قال: «الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل، على ثلاثة أقسام:

١ - قسم تكلموا في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢ - وقسم تكلموا في كثير من الرواة، كمالك، وشعبة.

٣ - وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة، والشافعي»^(١).

نعم يقبل قولهم في الجرح والتعديل، ولكن قد يخفى على ناقد ما حال راوٍ بعينه، وهذا لا يحط من قدره؛ لأنه قد تخفى على الناقد الكثير جوانب مهمّة عن الراوي، فيتوقّف عن الحكم عليه، أو ينفرد عن النقاد بما لا يتابع عليه، والأمر كما قال تعالى: ﴿لِلَّهِ عِصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ﴾، ومن سواهم فيؤخذ من كلامهم ويُرد.

ولخفاء حال الراوي على الناقد أسباب، أجملها فيما يلي:

*السبب الأول: عدم رحلته إلى بلد معيّن، مما يكون سبباً في قلة خبرته بحال أهل ذلك البلد، فبهذا يكون الناقد حجّة في أهل بلده، دون غيرهم ممن لم يرحل إليهم ويخبر

(١) ذكرهم بنو تيمية في الجرح والتعديل.

٧١ ١.

، آية: ٧٦.

ف

٢

(٢) سورة يونس

حالمهم. كما قال حماد بن زيد: «أهل بلد الرجل أعرف بالرجل»^(١).

***السبب الثاني:** اشتغال بعض من يريدون التصدي لنقد الرجال بعلوم أخرى على حساب التوسّع في طلب معرفة أحوال الرجال من مصادرها.

نقل ابن رجب عن الحافظ أبي عبد الله بن منده قوله: «إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث، فأما سائر الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد، وذو النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلا من أخذه من أهله، وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته»^(٢).

***السبب الثالث:** كلام الناقد في راوٍ لقيه مرة واحدة، وسمع منه حديثاً واحداً، أو مجلساً واحداً، دون تتبع حديثه، وسبّر حاله^(٣).

كما قال أحمد بن حنبل في علي بن غراب: «ليس لي به خبر، سمعت منه مجلساً واحداً، وكان يدلس، وما أراه إلا كان صدوقاً»^(٤)، وقال عنه أيضاً: «كأن حديثه حديث أهل الصدق»^(٥).

فكما أنه قد يوثقه من غير خبر بحاله، فكذلك ربما يجرح أحدهم الراوي لحديث

(١) الكفلية، ١

٣

٣ ٣

(٢) شرح علل الترهيب، ١/٢

٤

٣

(٣) لا غتراره بحال الراوي جرحاً أو تعديلاً لأول مرة، قال المعطي: «كان ابن معين إذا لم يفي في رجله شيء، فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخاً فسمع منه مجلساً، فرأى لك الأحاديث ستقيمة ثم سأل عن الشيخ؟ وثقه، وقديقه أن يكون الشيخ دليلاً لما قبل ابن معين بأحاديثه جيحة... وهكذا يقع في لتضعيف». لتتنكيل

٦٧/١

٤

(٤) العلل ومعرفة الرجال، ٤

٩٧/٣

٢

ص ٩٦،

ل المروزي

٥ عل

واحد استنكره، وقد يكون له في روايته عذر.

كما اتفق لابن معين أن ورد مصر، فدخل على عبدالله بن الحكم فسمعه يقول: حدثني فلان وفلان وفلان، وعد جماعة روى عنهم قصة، فقال ابن معين: «حدثك بعض هؤلاء بجميعة، وبعضهم ببعضه؟ فقال: «لا، حدثني جميعهم بجميعة، فراجعه فأصر»، فقام يحيى وقال للناس: «يكذب». قال المعلمي: «ويظهر لي أن عبدالله إنما أراد أن كلاً منهم حدثه ببعض القصة فجمع ألفاظهم، وهي قصة في شأن عمر بن عبدالعزيز ليست بحدِيث، فظن يحيى أن مراده أن كلاً منهم حدثه بالقصة بتمامها على وجهها فكذبه في ذلك، وقد أساء الساجي إذ اقتصر في ترجمة عبدالله على قوله: «كذبه ابن معين»^(١).

*السبب الرابع: كلام الناقد فيمن عاصره ولم يلقيه، ولكنه بلغه شيء من حديثه، دون الوقوف على حقيقة عدالته من عدمها، ولا سبر حديثه جميعه ليُعرف حقيقة ضبطه من عدمه.

*السبب الخامس: كلام الناقد فيمن كان قبله بمدة طويلة قد تبلغ مئات السنين، معتمداً في ذلك على ما بلغه من حديثه، ولا شك أن من كان هذا حاله، لا يُعارض حال من شاهد الرواة وعاصرهم وخبر حالهم، ويقع لابن حبان في كتابه "الثقات" شيء من هذا؛ لتساهله في التوثيق^(٢)، قال المعلمي: «فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سماه في "تاريخه" من القدماء، وإن لم يعرف ما روى، وعمّن روى، ومن روى عنه»^(٣).

وقد نصّ المعلمي على الأسباب الثلاثة الأخيرة الماضية فقال: «ينبغي أن يبحث

(١) لتتكيل، ٦٦١، وذكره ثلاثين آخرين في الجرح مجرد سماع مجلس واحده من الرلي، أو حديثه.

(٢) مضى تقريره سهل لبحر بلان في ١ وثيق، وتشده في الجرح ٩ ٢ ٤.

(٣) لتتكيل، ٦٦١، وذكر أمّ ٣ ثلة على ذل ك.

عن معرفة الجراح أو المعدّل بمن جرحه أو عدّله؛ فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له، وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، وسمع منه مجلساً واحداً، أو حديثاً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقه، ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه، ومنهم من يجاوز ذلك» (١).

فإذا وقع أحد هذه الأسباب أو بعضها، فإن لظهور أثر خفاء حال الراوي على الناقد أمارات ودلائل يُعرف الناقد حينها بقلة خبرته بحال من يتكلم عليه، وبيانها في المطلب التالي.



المطلب الثاني: الأدلة والقرائن الدالة على قلة خبرة الناقد بحال من تكلم عليه

بالنظر في القرائن والدلائل الدالة بنفسها على خفاء حال الراوي على الناقد يمكن إجمالها في أمرين اثنين هما:

*** الأمر الأول: تفرد الناقد بالجرح، وهو على صورتين:**

الأولى: التفرد المطلق (وهو الشذوذ).

والثانية: تفرد نسبي، بحيث يشذ الناقد في بعض الأحيان.

ويعنون به الفعل الذي هو مخالفة الناقد من هم أعرف منه ولو مرة واحدة دون إرادة وصف ذات الناقد بالشذوذ.

قال ابن حزم: « حد الشذوذ: مخالفة الحق، فكل من خالف الصواب في مسألة ما فهو فيها شاذ »^(١).

ذكر هذا المعنى صاحباً تحرير التقريب حيث قال: « تفرد بعض العلماء بالجرح دون جمهور العلماء، ولا يُعتد بمثل هذا؛ لشذوذه، ومخالفته الجمهور »^(٢).

فمن أمثلة الصورة الأولى (التفرد المطلق): ما وُصف به الأزدي، وابن حزم، وابن حبان، وابن خراش من الشذوذ المطلق؛ لكثرة وقوعه منهم.

نقل الحافظ ابن حجر في ترجمة طلق بن غنام الكوفي توثيق العلماء إياه فقال: « من كبار شيوخ البخاري، وثقه ابن سعد، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة، وابن نمير، والدارقطني، وقال أبو داود: صالح، وشذ ابن حزم فضعفه في المحلى بلا مستند »^(٣).

٧٩/٢.

٤٠.

ص ٥٧٧.

() الإحكام في أصول الأحكام ،

() د. بشارة واد معفو ، وتلعب الأرنؤط ، ٧

() هدي ال ٣ ساري

وأيضاً في ترجمة يونس بن أبي الفرات البصري، قال عنه: «وثقه أبو داود، والنسائي، وقال ابن الجنيّد عن ابن معين: ليس به بأس، وهذا توثيق من ابن معين، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: أرجو أن يكون ثقة... وشذّ ابن حبان فقال: لا يجوز أن يحتج به؛ لغلبة المناكير في روايته»^(١).

والأمثلة سوى هذين كثيرة لمن تقدّم ذكره ممن عرف بالشذوذ من النقاد؛ لشهرتهم بالتفرد عن النقاد بما لا يتابعون عليه.

والصورة الثانية: يشترك فيها نقاد كثيرون؛ لأنه ما من ناقد إلا وله تفردات عن النقاد، ولم يكن الشذوذ عن الأئمة من عاداتهم؛ فأقتصر فيها على مثال واحد يوضح المراد بها:

نقل الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي مريم عبدالغفار بن القاسم الكوفي، قوله: «وقال شعبة: لم أر أحفظ منه، قال أبو داود: وغلط في أمره شعبة، وقال الدارقطني: متروك، وهو شيخ شعبة، وخفي على شعبة أمره، فبقي بعد شعبة مخلص»^(٢).

قال الحافظ: «فهذا يصرح بأنه تأخر بعد الستين؛ لأن شعبة مات بعدها»^(٣). فهذا الإمام شعبة المعروف بتشدّده في نقد الرجال يُمشّي هذا المتروك؛ لخفاء حاله عليه، ومثل هذا يحصل لغيره من النقاد.

*الأمر الثاني: التنصيص على قلة خبرة الناقد بحال من يتكلم عليه:

وهذا التنصيص له صورتان:

الصورة الأولى: النص الظاهر الصريح من الناقد نفسه المفيد قلة خبرته بحال راوٍ ما،

(١) هدي لساري ١، ص ٣ ٦٣.

(٢) معجّل المنفعة ٢، ص ٩٧ ٢.

(٣) حفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة لـ ٧، ٩١ ١.

وهذا النص من الناقد على وصفين هما:

الأول: قول الناقد عندما يُسأل عن راوٍ بعينه: "لا أخبره"، أو نحوها من العبارات التي تفيد قلة خبرته بحاله.

كما وقع للإمام أحمد في ترجمة علي بن غراب حيث قال: « ليس لي به خُبْر ... »^(١).

الثاني: أن يسأل الناقد عن راوٍ ما، فيقول عنه: مجهول، أو لا أعرفه، أو لا أدري، أو لا يُعرف، ونحوها من العبارات التي تدل على جهله بحال الراوي، مع معرفة غيره من النقاد له.

ولا يؤثر هذا التجهيل على الراوي؛ لكون الراوي معروفًا بالثقة عند غيره من النقاد الذين وقفوا على حديثه، وسبروا حاله.

وفي هذا يقول القاضي عياض: « مجهول؛ إنما تُوقَّع على من لم يعرف أحد من أهل الصنعة له حالاً، وأما أن يسمع واحد منهم برجل لم يسمع قبلُ به، ولا عِلْمُ عنده منه، فلا ينبغي أن يطلق عليه حكمه عنده وحده من الجهالة بأمره، إذ ذاك لا يؤثر حتى يبحث عليه، ويتعرف حاله من أئمة أهل العلم بالباب، فإن لم يعرفوه فحينئذٍ »^(٢).

علّق الحافظ ابن حجر على كلام القاضي عياض بقوله: « وإذا كان هذا ينكر في المحتمل، فينبغي أن يكون إنكاره في قول من قال: لا يعرفه أحد؛ أشدّ، وقد وقعت هذه العبارة في كلام ابن حزم، وفي كلام بعض من تبعه كابن القطان، وليس بجيد منهم »^(٣).

٢.

٩٧/٣

() العلل ومعرفة الرجال ، ١

٤ ٦.

() ترتيب المدلل ، ٧/ ، لا ، بلا بعة ببيت ، ٢/

١.

٧/ ،

سان الميزان

٣

() ١

ومن الأمثلة التوضيحية لهذا ما يلي:

-عبدالله بن الوليد بن عبدالله المزني، وثقه ابن معين، فقال: «كان من خيار المسلمين» والنسائي^(١)، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»^(٢)، وقال علي بن المديني: «مجهول لا أعرفه»^(٣).

قال الحافظ الذهبي: «قد عرفه جماعة، ووثقوه، فالعبرة بهم»^(٤).

-الحكم بن عبدالله البصري، قال فيه أبو حاتم: مجهول^(٥).

قال الحافظ ابن حجر: «ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات، ووثقه الذهبي»^(٦).

-عباس بن الحسين القنطري، قال فيه أبو حاتم: مجهول^(٧).

قال الحافظ ابن حجر: «إن أراد جهالة العين، فقد روى عنه البخاري، وموسى بن هارون الحمّال، والحسن بن علي المعمرى وغيرهم، وإن أراد جهالة الحال، فقد وثقه عبدالله بن الإمام أحمد قال: سألت أبي عنه، فذكره بخير»^(٨).

الصورة الثانية: أن يوجد نص من غير الناقد يثبت قلة خبرته بحال الراوي الذي تكلم عليه. وعادةً ما يكون النص من متأخري النقاد كالحافظ الذهبي، وابن رجب، وابن حجر -رحمهم الله-.

(١)	تهذيب الكلم، ٦/٤	١	٣.
(٢)	الجرح والتعديل	٢	٨٧/٥، ١.
(٣)	تهذيب الكلم، ٦/٤	٣	٣.
(٤)	ميزان الله تعالى، ٢/	٤	٥٢.
(٥)	الجرح والتعديل، ٧/	٢	١ ٢.
(٦)	هدي لساري	ص،	٥٦١.
(٧)	الجرح والتعديل، ٥/٦	١	٢.
(٨)	هدي ال	ساري	ص، ٥٧٩.

ومن الأمثلة التوضيحية لهذه الصورة ما يلي:

- أولاً: قال الحافظ الذهبي عن البخاري: « ليس بالخبير برجال الشام »^(١).
- ووضح ابن رجب دليل قلة خبرته برجال الشام فقال: « والبخاري يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام »^(٢).
- ثانياً: قال أبو داود: « قلت لأحمد: كيف حديث عبد الحميد - يعني ابن سليمان - ؟ قال: ما أدري، إلا أنه ما أرى به بأس، وكان مكفوفاً، وكان ينزل مدينة أبي جعفر »^(٣).
- علّق الحافظ ابن حجر على كلام الإمام أحمد هذا بقوله: « فالذي يظهر أن أحمد لم يخبره جيداً، فسائر النقاد على تضعيفه »^(٤).
- ولتوضيح هذا المبحث بصورة أكبر يحتاج الباحث إلى ضرب نماذج وصور لخفاء حال الراوي على الناقد، وهو موضوع المطلب التالي.

- () تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ج ١٠١ - ١٢٠ هـ، ٧/ ٥٣٠. تحقيق: د. عمر بن عبد السلام تدي، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- () جلع العلوم والحكم، ٢٧
- () سؤالات أبي دؤاد لأحمد، ٣
- () تهذيب التهذيب، ٦/ ٤
- ١ ١
- ٢ ٢
- ١

المطلب الثالث: صور لقلة خبرة الناقد بحال من تكلم عليه

الصور كثيرة، وتعدادها يطول، ولكن يمكن إجمالها في صورتين أساسيتين:

***الصورة الأولى:** قلة خبرة الناقد بأهل بلد معيّن، ومن الأمثلة على هذه الصورة: ما نقله الحافظ الذهبي عن محمد بن الحسن الشيباني أنه قال: كنت عند مالك فنظر إلى أصحابه، فقال: « انظروا أهل المشرق، فأنزلوهم منزلة أهل الكتاب إذا حدثوكم، فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم، ثم التفت فرآني، فكأنه استحيا، فقال: يا أبا عبد الله، أكره أن تكون غيبة، هكذا أدركت أصحابنا يقولون ».

أعقبه الحافظ الذهبي بتعليقه قائلاً: « هذا القول من الإمام، قاله؛ لأنه لم يكن له اعتناء بأحوال بعض القوم، ولا خبر تراجمهم، وهذا هو الورع، ألا تراه لما خبر حال أيوب السختياني العراقي كيف احتج به، وكذلك حميد الطويل، وغير واحد ممن روى عنهم، وأهل العراق كغيرهم، فيهم الثقة والحجة، والصدوق، والفقيه، والمقرئ، والعابد، وفيهم الضعيف، والمتروك، والمتهم، وفي الصحيحين شيء كثير جداً من رواية العراقيين »^(١).

فكما أن مالكا قليل الخبرة بحال أهل العراق، فكذلك حال الإمام البخاري بالنسبة لأهل الشام، كما ذكره الحافظ الذهبي عنه^(٢).

***الصورة الثانية:** قلة خبرة الناقد بحال أو حديث راوٍ معيّن.

وأمثله كثيرة، ولكن يمكن إجمالها في عددٍ من الأمثلة التي من خلالها يتضح سبب خفاء حال الراوي على الناقد، وهي كما يلي:

() سير أعلام النبلاء ٦٨ / ٨.

المثال الأول: نقل الحافظ الذهبي عن علي بن المديني قوله في عبدالسلام بن حرب الملائئي البصري: «كنت أستنكر بعض حديثه، حتى نظرت في حديث من يكثر عنه، فإذا حديثه مقارب، عن مغيرة والناس، وذلك أنه كان عسراً، فكانوا يجمعون غرائبه في مكان، فكنت أنظر إليها مجموعة فأستنكرها»^(١).

فمن خلال هذا النص يتضح أن سبب خفاء حال عبدالسلام بن حرب على علي بن المديني يكمن في نظره في بعض حديثه، دون سبر جميع حديثه، أو الوقوف على حاله^(٢).

المثال الثاني: ما صنعه العقيلي في (عمر بن الحكم بن ثوبان)، حيث ذكر في ترجمته حديثاً خطأً، فقال: ومن حديثه ما حدثناه محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا مكّي بن إبراهيم، قال: حدثنا موسى بن عبيدة، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وعن أبي حازم عن سهيل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «دون الله تبارك وتعالى- سبعون حجاباً من نور وظلمة، وما يسمع من نفس شيئاً من حسن ذلك الحجاب إلا زهقت نفسها»، وقد روي هذا من غير هذا الوجه مرسلًا، فأسنده من هو نحو موسى بن عبيدة أو دونه^(٣).

فاتّضح أن سبب خفاء حال عمر بن الحكم على العقيلي هو قلة خبرته بحديثه، حيث إنه استنكر على عمر بن الحكم حديثاً، وليس الحمل فيه عليه، بل الخطأ من غيره، والعهد في هذا الحديث على من دونه، أعني: موسى بن عبيدة^(٤).

٣

٣

() سير أعلام النبلاء، ١٦/٨

() مضى ذكر هذا السبب ضمن الأبواب المذكورة في المطلب الأول ٨ ٤.

١

٥٢

٣

() الضعيف، ٣/٣

() هو موسى بن عبيدة الرقي، قال أحمد: لا يثبت حديثه، وقال المسئلي وغيره: ضعيف، وقال ابن عدي: الضعيف على روايته بئس، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: لا يحتج به، وقال يحيى بن سعيد: كنا نلقي حديثه. ميزان الاعتدال، ٤/٢١

٢ ١

٣

نقته حديثه. ميزان الاعتدال، ٤/٢١

لهذا لا يقبل نقد من هذه صفته في خبر حال الراوي أو حديثه حتى يعلم بمن تُلحق عهدة الحديث المستنكر على الراوي.

يؤيد هذا ما أصّله ابن حبان بقوله: « لا يتهياً إلزاق الوهن بأحديهما دون الآخر، ولا يجوز القدح في هذا الراوي إلا بعد السبر، والاعتبار بروايته عن الثقات غير ذلك الضعيف »^(١).

المثال الثالث: قال ابن حبان في ترجمة عباد بن راشد التميمي: كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فبطل الاحتجاج به، وذكر حديثاً في الحجامة يرويه عن الحسن، والحسن عن سبعة من الصحابة، ثم قال: وروى بهذا الإسناد حديثاً طويلاً أكثرها موضوعاً^(٢).

وتعقبه الحافظ الذهبي في الميزان -كعاداته- فقال: أخرج له البخاري مقروناً بغيره، ولكنه ذكره في كتاب الضعفاء، وقال ابن عدي: له أحاديث كما لأبيه أحاديث، وما يرويانه لا يتابعان عليه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وأما ابن حبان فاتهمه، وقال أحمد: ثقة صالح، ولا بن معين فيه قولان^(٣).

وقريب منه صنيع ابن عدي في ترجمة (عثمان بن عبد الرحمن الجمحي البصري)^(٤)، وتعقبه الحافظ الذهبي في الميزان فقال: ذكر ابن عدي في ترجمة الجمحي جملة أحاديث سطرها، إنما هي للوقاصي، لا الجمحي؛ بدليل أن بعضها حدثنا عطاء، وحدثنا نافع، والجمحي لم يدركهما، ومنها الحسين بن عبدالله العطار، حدثنا عامر بن سيار، حدثنا

(١) لمجروخ، ٢٤٠٧ في أثناء كراهه على ترجمته يروى عن سيار الأحمدي، والكلام فيه لـ هذا المثل، قد

سبقت في رواية المنليكص ٢

(٢) المجموع لسابق، ٢ / ٦٣

(٣) ٣ / ٦٥

(٤) الكلام في الضعفاء، ٦ / ٤

عثمان بن عبد الرحمن القرشي، عن مكحول، عن أبي أمامة أو وائلة مرفوعاً: «إذا كان يوم القيامة جمع الله العلماء فقال: إني لم أستودع علمي فيكم، وأنا أريد أن أعذبكم، ادخلوا الجنة»، فهذا من الأخيرين في ترجمة الجمحي، وهي للوقاصي^(١).

فبهذا اتضح من خلال هذين المثالين أن من صور خفاء حال الراوي على الناقد ذكره في ترجمة الراوي أحاديث ليست له، وإنما هي لآخر يوافق اسمه؛ لأن الأسماء كثيراً ما تتشابه ويقع الغلط^(٢).

المثال الرابع: قال ابن حبان في المجروحين: عَوْبِدُ^(٣) بن أبي عمران الجوني، ... كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه توهمًا، على قلة روايته، فبطل الاحتجاج بخبره^(٤). وذكره في الثقات^(٥)، وهذا الفعل من ابن حبان يدل على خفاء حال عَوْبِد عليه، حيث كرر ترجمته في الكتابين مناقضًا نفسه في الحكمين، علمًا أن عوبد هذا عامة أهل العلم على تضعيفه وترك حديثه، فقد قال فيه البخاري وغيره: منكر الحديث^(٦)، وقال النسائي: متروك الحديث^(٧)، ولما ترجم له الحافظ ابن حجر في لسان الميزان، وحكى تضعيف أهل العلم له، قال: وذكره ابن حبان في الثقات بقلة توفيق^(٨).

- (١) ١ / ٣ / ٤
- (٢) كما نص عليه المعطي في التكنيل، ١ / ٦٢
- (٣) ففتح اليفع، وكذا وقع في الضعفاء الصغير لم يخلو ص ٨٥، والضعفاء للمستطفي ص ١٨٠، وميزان الأتلا، ٣٠٤، ولسان الميثا، ٨٦، ٤ / ٢ / ٩١
- (٤) ٦ / ٨ / ٥٢
- (٥) لتاريخ الكبير، ٧ / ١٨٥، والضعفاء لص ٨٥، ١ رقم: ٢٩٠
- (٦) الضعفاء، ص، ٨٢، ١
- (٧) ٥٠ / ٤ (ط) بعة دار الك تب العلمية.

وأشبهه هذا المثال ممن يتناقض في الحكم عليهم كثير عند ابن حبان؛ لذا فقد أفرد د. مبارك سيف الهاجري دراسة للرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات^(١).

والخلاصة:

- خفاء حال الراوي على الناقد سببه قلة خبرته بحاله، أو حديثه.
- من النقاد من هو معروف بكثرة تفرده عن الأئمة حتى وصف بالشذوذ عنهم.
- التفرد النسبي، لا يسلم منه أحد من النقاد؛ لأنه لم يُحِطْ أحدٌ بمعرفة الرجال على الانفراد.
- تتعدد صور خفاء حال الراوي على الناقد بتعدد أسباب قلة خبرته بحال الراوي.
- والناقد قد يكون ذا خبرة بحال الراوي، ولكن يرد جرحه له بسبب خطأ تبادر إلى ذهنه، أو إلى ذهن الناقل عنه، أو الناظر في كلامهما، وبيان هذا بالتفصيل في المبحث التالي^(٢).

(١) جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي قسم لفتح سير والحديث في ٣٩٥ ورقة عام ١٤٢١ هـ.

(٢) ص ٢ ٥٢ م من هذه الرسالة.

❖ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث:

❖ المثال الأول:

[خ د س]

إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، أبو النضر الأموي، مولاهم، الدمشقي،
الفراديسي^(١)، وقد ينسب إلى جده.

روى عن: يحيى بن حمزة الحضرمي وأبي ضمرة أو غيرهما.

روى عنه: البخاري وأبو داود أو غيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

❖ أولاً: المعدّلون:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا مسهر عن إسحاق بن إبراهيم فقال: ثقة، وكذا قال
إسحاق بن سيار النصيبي، وأبو حاتم، والدارقطني، وأبو علي الجبائي، زاد أبو حاتم: كتبت
عنه.

وقال أبو زرعة الدمشقي: كان من الثقات البكائن.

وقال أبو داود: ما رأيت بدمشق مثله أكان كثير البكاء أكتبت عنه.

وقال النسائي: ليس به بأس.

() فتح الفاء لا وحدة له وقوة والراء المهملة بعدها الألف ثم الدال المهملة أو بعدها الياء لا شاة لا حتىه وفي
آخرها السين المهملة نسبة إلى الفراديس وضع بلد ق أولها باب يقال له: باب الفراديس الأسباب
❖ ٥ ٣ أعجم لبلدان ❖ ٢ ٤ ٢

الجرح والتعديل ٨٧ / ٢٠٩٢٠ ٢٠ الكتل ١ / ٥٥ لثقات لإبج جان ١١١ / ١، لتعديل وفي جريح
لا يلا ٣ ٥ الضعفاء لابن بلا وزبي ١ / ٩٧ تهذيب الكمال ٧٨٧ ٧٩١ ١ أميزان الله تدال
٧٩٧ ١ المغني في الضعفاء للفي ١٠ ٥ ١ أيوان الضعفاء له ١ / ٧ الكل فله ١ / ٦ من تكلم
فيه هو وثق ص ٩٧ إكمال تهذيب الكمال ٧٨٢ / ٧، تهذيب لتعذيب ١٧ ٢٠ ٢٢ ٢٠ ٢٦ ١٢٦ رقم
٣٣٦، هدي لساري ص ٥ ٥ لسان الميزان ٩ / ٥٦ ٢.

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما خالف.

❖ ثانياً: المجرحون:

ذكره ابن عدي في "الكامل" وقال: حدثنا محمد بن هارون بن حميداً حدثنا الحسن بن علي الحلواني حدثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النضر الدمشقي حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال : (إنما الأعمال بالخواتيم).

قال ابن عدي: وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة غير محفوظ وأبو النضر- الدمشقي هذا، يحدث عن يزيد بن ربيعة وهو دمشقي أيضاً عن أبي الأشعث الصنعاني - وهو من صنعاء دمشق - عن ثوبان، عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة. حدثناه علي بن الحسن بن عبد الجبار البلدي عن إسحاق بن سيار، عنه ولأبي النضر- أحاديث صالحة أولم أر له أنكر مما ذكرته .

قال الأزدي : المحفوظ من قول ابن عباس لا يرفعه.

وقال الحافظ ابن حجر: وروى له الأزدي في الضعفاء حديثاً عن عمر بن المغيرة، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس -رفعه- : (الضرار في الوصية من الكبائر).

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على توثيقه، ومن تكلم فيه فلأجل أحاديث أنكرت عليه، والحمل فيها على غيره، وبيان هذا: أن ما ذكره ابن عدي عنه تعقبه العلماء.

فقال ابن عساكر: "الوهم من تلك الأحاديث من يزيد" ؛ لأنه ضعيف؛ فالصاقه به أول من تحميل إسحاق تبعته.

قال الحافظ الذهبي -في الميزان- : "شيخه يزيد ساقط أفاعله على يزيد".

وكذا قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري.

وأما قول الأزدي : لا يتابع على حديثه (الضرار في الوصية من الكبائر) فمردود عليه؛

لأن الحمل فيه على شيخه، وهو ضعيف.

قال ابن خلفون - كما في إكمال تهذيب الكمال - : الحمل في رفع الحديث على عمر بن المغيرة لا على إسحاق.

وقال الحافظ ابن حجر - في التهذيب - : "عمر - يعني ابن المغيرة - ضعيف جداً فالحمل فيه عليه".

وأما قول ابن حبان : ربما خالف، فيظهر لي أنه قاله اعتماداً على ما ذكره الأزدی، وقد تبين أن الحمل فيما ذكره على شيخه يزيد وعمر بن المغيرة؛ لأنها ضعيفان. وعلى كل حال؛ فإن إسحاق من شيوخ البخاري، وقد أخرج له في مواضع من صحيحه، وروى له أبو داود، واحتج به النسائي.

وذكره الحافظ الذهبي في كتابه "من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث"، ورمز للعمل على توثيقه في الميزان بـ (صح)، ورمز الحافظ ابن حجر له في اللسان بـ (صح) يعني بذلك: أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخلاصة:

أن إسحاق بن إبراهيم، أبو النضر الدمشقي ثقة، وما أتى من تكلم في حديثه إلا من جهة خفاء حال حديثه عليهم، وإلا فإن الحمل في تلك الأحاديث على غيره.

❖ وفاته:

توفي سنة سبع وعشرين ومائتين، وله ست وثمانون سنة.

* * * * *

المثال الثاني:

[خ تم س]

إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش ، أبو إسحاق القرشي ، الأسدي
مولاهم ، المطرقي^(١) ، المدني .

روى عن: عمه موسى ، ونافع ، وغيرهما .

روى عنه: إسماعيل بن أبي أويس ، وسعيد بن أبي مريم ، وغيرهما .

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال ابن معين في رواية الدوري : ثقة ، وكذا قال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة ،
والنسائي .

وقال أبو داود وأبو حاتم: ليس به بأس .

وقال ابن سعد: لقي نافعاً مولى ابن عمر ، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص ، وحدث
عنهما حديثاً صالحاً ، وكان يحدث بالمغازي عن عمه موسى بن عقبة .

وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم : ما علمت إلا خيراً ، أحاديثه صحاح نقية .

() بكسر الهمزة ، وهكذا لأن الطاء المهملة ، وفتح الراء المهملة ، وفي آخرها القاف . قال لسمطي : رأيت
في كتاب تقييد المهمل لأبي علي لاسدي : المطرقي بالفتح ، إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة المطرقي مولى آل
الزبير بن الحوام ، وأبوه إبراهيم بن عقبة ، وعماه نوح بن موسى ومحمد بن عقبة المدينيون المطرقيون . الأسباب
٥ / ٤ ٣ ٢ ٣ .

لم يبق الكبري ٤١ ، تاريخ الدوري ٧ ٢ ١ ، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٨ رقم
١٣٩ ، لتاريخ الكبري لمخاري ٣٤١ ، الجرح ولتعديل ٧ ٥ ١ ، لثققات لإبراهيم بن أبي شيبة ٤٤٤ ،
سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٧٧ رقم ١٣ ، لتعديل ولجريح لمجدي ٣٣ ، الضعفاء لابن
الحوزي ١٠ ، تهذيب الكمال ٢١ ، ميزان التمدال ٢١ ، هوان الضعفاء ١ / ٨ ، تهذيب
لتهذيب ٢٣٣ ، لتقريب ١٣٥ رقم ٤١ ، لسان الميزان ٥٩ ٢ ، هدي لاساري ص ٥٥ .

وذكره ابن حبان في الثقات.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الساجي والأزدي: فيه ضعف .

وقال الأزدي أيضاً في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم المطرقي -وظنه غير هذا، مع أنها واحد- : متروك الحديث، مجهول.

وقال الحافظ الذهبي في ديوان الضعفاء في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم المطرقي: مجهول.

❖ بيان الجرح المردود:

العلماء الحذاق على أن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ثقة، لم يتكلم فيه سوى الساجي والأزدي من بعده، وكلامهما فيه مجمل غير مفسر.

قال الحافظ ابن حجر: تكلم فيه الساجي، وتبعه الأزدي بكلام لا يستلزم قدحاً. والذي يظهر أن الأزدي ما تكلم فيه إلا لخفاء حاله عليه، بدليل أنه ترجم لإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة المطرقي، وقال: فيه ضعف، ثم ترجم له ترجمة أخرى مفردة وفيها: "إسماعيل بن إبراهيم المطرقي متروك، مجهول"، وفي الحقيقة هما واحد كما ذكره الحافظان الذهبي وابن حجر، فقول الأزدي فيه: "متروك، مجهول" غير معتبر؛ لأنه أراد به غير إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة.

وأما قول الحافظ الذهبي في ديوان الضعفاء: مجهول، فوهم منه، وقد صحح هذا الوهم في ميزان الاعتدال، فبين أن إسماعيل بن إبراهيم المطرقي هو إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة والأخير ليس مجهولاً في نظر الذهبي؛ بدليل أنه قال عنه في الميزان: "وقد احتج بإسماعيل أبو عبد الله -يعني البخاري- وأبو عبد الرحمن -يعني النسائي- وناهيك بهما".

وحاله كما قال، فقد رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) يعني أنه تكلم فيه بلا حجة. وهو ما قرره في التقريب، فقال: ثقة، تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

إن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ثقة احتج به البخاري والنسائي؛ ولا يصح فيه جرح؛ لأن الجارح خفي عليه حال إسماعيل، والحجة في كلام من عرف حاله وحديثه، لا يقدح فيه ما جاء عن الأزدي والساجي من القول بضعفه؛ لأنه من قبيل الجرح المردود.

❖ وفاته:

قيل: إنه توفي في أول خلافة المهدي، وجزم ابن حبان أنه مات في آخرها، يعني سنة تسعة وستين ومائة.

* * * * *

المثال الثالث:

[ق]

الزبير بن بكار بن عبدالله بن ثابت بن عبدالله بن الزبير الأسدي^(١) المدني، أبو عبدالله بن أبي بكر، قاضي المدينة^(٢).

روى عن: ابن عيينة وعبد الله بن نافع وغيرهما.

روى عنه: ابن ماجه وأبو حاتم وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

نقل الخطيب البغدادي في تاريخه عن الدارقطني أنه قال: الزبير بن بكار ثقة. وكذا قال الخطيب، وأبو القاسم البغوي - كما ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب - .

وزاد البغوي: كان ثبّتاً عالماً. وزاد الخطيب البغدادي: كان ثبّتاً عالماً بالأنساب، عارفاً بأخبار المتقدمين ومآثر الماضين .

ثانياً: المجرحون:

قال أحمد بن علي السليمان الحافظ: منكر الحديث .

بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على توثيقه، وشذّ السليمان فقال: منكر الحديث.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا جرح مردود أولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء مثل

() فتح الألف ولاسين المهملة أو بعدها الدال المهملة نسبة إلى أسد بن عدى بن العزى بن قصى بن كلباء من قريش. الأذساب ١٣٨٧ أو سير أعلام النبلاء ٧٢

٣٢١.

() الجرح ولاتعديل ٣/ ٥٨٥ تاريخ بغداد ٨/ ٦٨ - ٤ - ٤ تهذيب الكمال ٧/ ١١٣ - ١٢ - ١ أميزان الله تدا ل ٢٦/ ٢ الكلا ف ٧ ٢٧ المغي ٧ ٣٦ أسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣١١ - ٣١٥ تهذيب لتهذيب ٨٩٧ ١ التقريب ٣٣٤ ج ٢٠٠٢ مودة وعفة وال أبي الحسن الدارقطني ٧ ٣٣ ج ١٢٩ .

محمد بن الحسن بن زباله أو عمر بن أبي بكر المؤملي أو عامر بن صالح الزبيري وغيرهم فإن في كتاب النسب عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة .

قال الباحث: فاتضح أن السليمان خفي عليه حديث الزبير بن بكار فضعفه، والعلماء الحذاق قد علموا أن الحمل في هذه المناكير على غيره، فلم يضعفوه لأجلها، بل خطؤوا السليمان في تضعيفه.

قال الحافظ ابن حجر: أخطأ السليمان في تضعيفه.

وقال الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء" بعد أن ساق قول السليمان: كذا قال ولا يدري ما ينطق به.

وقال في الميزان: لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليمان حيث ذكره في عداد من يضع الحديث أو قال مرة: منكر الحديث . ورمز للعمل على توثيقه بـ(صح).

❖ والخاصة:

أن الزبير بن بكار ثقة ألا يصح فيه جرح؛ لخفاء حاله على السليمان.

❖ وفاته:

توفي سنة ست وخمسين ومائتين أوله أربع وثمانون سنة .

* * * * *

المثال الرابع:

[ع]

سعيد بن أبي هلال الليثي^(١) مولا هم ، أبو العلاء المصري^(٢).

قال الحافظ ابن حجر : قرأت بخط السبكي الكبير أفادنا مسعود الحارثي : أن اسم

أبي هلال ولد سعيد هذا مرزوق، وكان مسعود يقول: هو من خبايا الزوايا.

روى عن: نافع ، ونعيم الجمر ، وغيرهما.

روى عنه: سعيد المقبري أحد شيوخه، وخالد بن يزيد المصري وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال ابن سعد : وكان ثقة إن شاء الله.

وقال أبو حاتم : لا بأس به.

وقال العجلي : ثقة.

وقال الحافظ ابن حجر : وثقه ابن خزيمة، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وابن

عبد البر، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) فتح اللام المهملة وتشديد لهما ، وكهـ ون الياء لثناة ١ حتية ، وفي آخرها لثناة ١ ثقله ، نسبة إلى ليث بن

كنانة ، حليف بني زهرة ، وإلى ليث بن بكر بن عبد مناة ، وسعيد بن أبي هلاله ولي عروبة بن شَيْم اليثي .

٢٠ .

الأدساب ٥ ١ ، تهذيب الكمال ٥٧

(٢) طبقات الكبرى ٧ / ٤ ، معرفة لثقات لوطي ٦ ٤٠ رقم ٢٠ ، الجرح والتعديل ٤ / ٧ ، لثقات

لأبجح بن ٦ ٣ ، الإلزامات ولتتبع للدارقطني ص ٥٧ ، لتعديل ١ جريح لوطي ١٢٤٢٧ ،

تهذيب الكمال ٧ ٢٠ ، ميزان الإختدال ٦ ١ ، سير أعلام النبلاء ٣ ٠٣ ، تهذيب لتهذيب

٥٧ ٤٦٣ ، هدي لساري ص ٥٧ ، لتقريب ٣٩ رقم ٢٤٢٣ ، لسان الميزان ١٣ ٣ .

❖ ثانياً: المجرحون:

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: ذكره الساجي في الضعفاء.
وفي تهذيب التهذيب: قال الساجي: صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء يخلط
في الأحاديث.
وقال ابن حزم: ليس بالقوي.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على توثيقه، ولم يتكلم فيه سوى الإمام أحمد، وابن حزم،
والساجي.

أما ما نسب إلى الإمام أحمد أنه قال: ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث .
فإن هذه العبارة لا تعني أنه اختلط، بل تفيد تضعيفاً مطلقاً -إن صحّت- لسعيد بن
أبي هلال، وهذا ما لم يقل أحد به قبله ولا بعده.

تجدد الإشارة إلى أنه قد وقع اختصار في حكاية هذا الجرح في التقريب، فقال الحافظ
ابن حجر: "إن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط"، والصواب ما جاء في تهذيب التهذيب
عنه: "كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث".

وأما تضعيف الساجي له، فلم يذكره إلا الحافظ ابن حجر في هدي الساري حيث
قال: ذكره الساجي في الضعفاء. بينما أورده في تهذيب التهذيب فذكر قوله فيه: صدوق.

وأما ابن حزم فقد تفرد بهذا الجرح مجملاً في مقابل توثيق الأئمة، كما نبه إليه الحافظان
الذهبي وابن حجر، وحرره الحافظ ابن حجر في هدي الساري، ورمز له في "لسان الميزان"
ب(صح) يعني أنه متكلم فيه بلا حجة، وقال: ثقة ثبت، ضعفه ابن حزم وحده.

وهذا هو الحق فإن سعيداً روى له الجماعة، وقال الحافظ الذهبي: ثقة معروف حديثه
في الكتب الستة، وقال -في سير أعلام النبلاء- أيضاً: الإمام الحافظ الفقيه، أحد الثقات.

❖ والخاصة:

أن سعيداً ثقة، تُكَلِّم فيه بلا حجة، ومن تكلم فيه فلخفاء حاله عليه.

❖ وفاته:

اختلف في سنة وفاته.

فقال أبو سعيد ابن يونس: سنة خمس وثلاثين ومائة، وقال غيره: سنة ثلاث وثلاثين.

وحكى الباجي وفاته سنة ثلاثين، وقال ابن حبان: سنة تسع وأربعين ومائة.

والذي يظهر أن أقرب هذه الأقوال ما ذكره ابن يونس؛ لكونه مصري، والمترجم له كذلك، وبلدي الرجل أعرف به.



المبحث الخامس

الخطأ في فهم النقد

ويشتمل على ثلاثة مطالب: -

✧ المطلب الأول: خطأ الناقد.

✧ المطلب الثاني: خطأ الناقل عن الناقد، أو حاكي النقد.

✧ المطلب الثالث: خطأ الناظر في كلامهما.

المطلب الأول: خطأ الناقد

كل من روى شيئاً، أو تكلم بنقد في الرجال، فقد نصب نفسه موضعاً للنقد والمساءلة، ومن هنا فإن الكلام على النقد يمكن حصره في صورتين:

الأولى: كلام الأئمة في ناقد بعينه؛ لبيان منهجه في الجرح والتعديل (وقد مضى- الكلام عليه في مبحث التشدد والتعنت).

الثانية: تتبع الأئمة أحكام الناقد الجزئية التي يصدرها على الرواة أصالة عن نفسه، أو نقلاً عن غيره، وبيان ما أخطأ فيه من أحكام سببها في الغالب: ذهوله، وتفسيره لأحوال المتكلم عليه بحسب فهمه الذي توصل إليه باجتهاده.

وهذه الصورة سيتم تناولها من خلال عدة صور، لكل صورة مثال أو أكثر يوضحها:

*الصورة الأولى: أن يجرح الناقد الراوي بشيء يتعلق بعدالته، وليس مثله يجرح عادة.

ولتوضيح هذا يقال: إن العدالة ملكة نفسية تحمل صاحبها على التقوى، وملازمة المروءة^(١).

وانخراط العدالة لا يكون إلا بارتكاب محرم، يصير صاحبه بفعله فاسقاً، أو بارتكاب ما دون ذلك، من خوارم المروءة، التي يخالف فيها الراوي العرف، وتكون سبباً لكلام النقد فيه؛ مما يزيل هيئته، ومكانته التي تبوأها عند أهل الحديث.

فمن هنا ينشأ أحياناً خطأ من الناقد في فهم ما يخلل بالعدالة، فيجرح بما ليس بجرح؛ لهذا نبه العلماء إلى مراعاة الفهم الصحيح للجرح الذي تسقط به العدالة، وطالبوا بتفسير الجرح؛ قال السبكي: «ومما ينبغي أن يتفقد -في الناقد- أيضاً: حاله في

() منهج النقد في علوم الحديث ، د. نور الدين عتر ، ص ٧٩.

العلم بالأحكام الشرعية، فرب جاهل ظن الحلال حراماً فجرح به، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال»^(١).

وأفاض الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في ذكر بعض أخبار من استفسر- في الجرح، فذكر ما لا يسقط العدالة^(٢)، ومن جملة ما ذكر:^٣

ما نقله بسنده إلى الشافعي أنه قال: حضرت بمصر رجلاً مزكياً يجرح رجلاً، فسئل عن سببه، وألحَّ عليه، فقال: رأيته يبول قائماً، قيل: وما في ذلك؟ قال: يرد الريح من رشاشه على يده وثوبه، فيصلي فيه، قيل: هل رأيته قد أصابه الرِّشَّاش، وصلى قبل أن يغسل ما أصابه؟ قال: لا، ولكن أراه سيفعل^(٤).

وما نقله أيضاً بسنده إلى شعبة، قيل له: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برْدُون^(٥)، فتركت حديثه^(٦).

وقد تقدّم في الفصل الأول من الباب الثاني أنواع مما يُطعن بها في عدالة الراوي بسبب انخرام مروءته، وليست بجارحة على الصحيح، كالدخول على السلاطين، والعمل معهم، وأخذ الأجرة على التحديث^(٧).

وأما الطعن في عدالة الراوي بسبب المخالفة في العقائد، حقيقة، أو بسبب خطأ في فهم الناقد بحيث ظنَّ مخالفة الراوي في العقيدة لكلمة صدرت عنه، أو تصرُّف؛

(١) قاعدة في الجرح ولا تعديل	١	ص	٥٣
(٢) ٣٤٣٧-	٢	٥٠	٣
(٣) المرجع لسابق، ٧/١	٣	٣	٣
(٤) كجسر لوحه، وذال عجمه، الجافي الخُلقة الجلد على لسير في الشبعا، ولو عوم من الخيل غير العربية، وكذا شرما يجلبه من الروم. فتح المغيرة، ٨٧	٤	٣	٢
(٥) الكفلية، ٧	٤	٣	٤
(٦) ينظرون ٩ -١	٤	٢	٢

مخالفة في العقيدة، فموطن بسطها في الصورة الثانية.

***الصورة الثانية:** أن يجرح الناقد رجلاً بشيء يتعلق بعدالته أو ضبطه، وليس بجراح على الصحيح.

أما الجانب الأول المتعلق بعدالة الراوي، فله وجهان:

-الأول: أن يسمع الناقد في رجل ما كلمة يفهمها على غير وجهها.

مثاله: ما ساقه السبكي في معرض الدفاع عن البخاري -رحمهما الله-، حيث قال: «وقول بعضهم في البخاري تركه أبو زرعة وأبو حاتم، من أجل مسألة اللفظ، فيا لله والمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك، وهو حامل لواء الصناعة... فإن الحق في مسألة اللفظ معه؛ إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد لبشاعة لفظها»^(١).

-الثاني: أن يجرح الناقد في راوٍ ما ليردّ حديثه، بسبب بدعته غير المكفّرة، وقد تقدّم في الفصل الأول من هذا الباب القول بقبول حديث من هذه صفته^(٢)، ليتّضح بهذا أن تمسك الناقد بهذا الجرح ليرد به حديث الراوي، ناشيء عن خطأ في فهم النقد؛ لأن العبرة عند المحدثين بالصدق والضبط^(٣).

وأما الجانب الثاني من هذه الصورة، فمتعلق بالضبط، وقد تقدّم في الفصل الثاني الكلام على هذا النوع الذي يكثر فيه خطأ النقاد في جرحهم لغيرهم من الرواة، مما يغني عن الكلام عليه هنا^(٤).

(١) قاعدة في الجرح والتعليل ١ ، ص ٦ ، ٣.

(٢) ص ٢ ، ٧١ م ، ن هذه الرسالة.

(٣) م ن قول الخطّ ظ الفج ي في ٣ الم ، وقطة ، ص ٨٧ .

(٤) ينظرن ٤ ، ٢ ٣ ٢ - ٥٥ ، ٢ .

***الصورة الثالثة: خطأ الناقد في توجيه الجرح للراوي نتيجة الاشتباه عليه، إما:**

١- لاشتباه الناقد بين راويين، لتشابه اسميهما، واسمي أبويهما، وكذا طبقتيهما، فأحياناً قد يجعل الراويين راوياً واحداً، وأحياناً أخرى يجعل الراوي الواحد اثنين؛ لأجل هذا اعتنى العلماء بهذا الفرع الدقيق من علم الرجال، فوضعوا فن: المتفق والمفترق لما اتفق اثنان فأكثر في اسم واحد.

وكان على رأس من صنفوا التأليف في هذا الفن الخطيب البغدادي رحمه الله في كتابه: "موضح أوهام الجمع والتفريق" (يعني بالجمع: عد الاثنين فأكثر واحداً، والتفريق: عد الواحد اثنين فأكثر).

٢- حين يسأل الناقد عن راوٍ فيقع الاشتباه عليه، فيجيب في راوٍ آخر، ظاناً السؤال عنه، وفي حقيقة الأمر لا اشتباه بين الراويين لكونهما متميزين عن بعضهما^(١). وبالمثال يتضح المقال.

فمثال الأول: ما جاء في ترجمة رزين بن حبيب الجهني عند الحافظ ابن حجر حيث قال عنه: رزين بن حبيب الجهني، -ثم ساق مذاهب العلماء فيه ما بين جاعل له اثنين، وآخرون جعلوه واحداً ولم يفرقوا-، قال: فرّق بينهما البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان، وغير واحد، والتوثيق المقدم هو في الجهني، وهو الذي أخرج له الترمذي، وأما يبيع الأنباط فتفرد ابن حبان بذكره في الثقات، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً^(٢).

ومثال الثاني: سؤال ابن محرز يحيى بن معين عن أحمد بن حاتم الطويل الخياط،

(١) وقد تدبر الشيخ إبراهيم بن الجراح في بيان هذه المسألة، وتقعيد هذا^١،

٣١.

٢

٣٠٩٢٠٠،

٢٢٧٤.

(٢) تهذيب التهذيب، ٦٧٧، ٦٨٢، ١ رقم:

وكان جواب يحيى: « لا أعرفه »، قال ابن محرز: « فلا أدري أفهم عني أم لا؛ وذلك أن هشام بن عبدالمطلب حدثني قال: سألت يحيى بن معين عن محمد بن حاتم السمين، فقال: ليس بشيء، يكذب، ولكن أحمد بن حاتم الطويل ثقة، فأحسب أن يحيى بن معين ظن أني إنما سألته عن محمد بن حاتم السمين »^(١).



المطلب الثاني: خطأ الناقل عن الناقد، أو حاكي النقد

الخطأ من الراوي على شيخه وارد، سواءً في روايته عنه، أو في نقل كلامه؛ لاسيما وقد تقرر أن بعضهم لا يقيد كلام شيخه إلا بعد فترة من سماعه.

وبيان هذا يتضح من خلال الصور الآتية:

*الصورة الأولى: التصرف في ألفاظ النقاد واختصارها، إما لسبق القلم فيبتر النص، أو للتسهيل على الناظر والمتبع لكلامهم.

مثل ما حصل لابن حبان حين تصّرف في لفظ البخاري، عند ترجمة بشر- بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي، قال الحافظ الذهبي عن بشر هذا: « صدوق، أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء »^(١).

وعمد ابن حبان في تضعيفه إياه: أن البخاري قال: « تركناه » كذا نقل، توهم على البخاري، وإنما قال البخاري: « تركناه سنة اثنتي عشرة ومائتين »^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: « وقال ابن حبان في كتاب الثقات: « كان متقناً »^(٣)، ثم غفل غفلة شديدة فذكره في الضعفاء، وروى عن البخاري أنه قال: « تركناه » وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف، وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه: « تركناه حياً سنة اثنتي عشرة (يعني ومائتين) » فسقط من نسخة ابن حبان لفظة « حياً » فتغيّر المعنى »^(٤).

(١) لم تُفد على ترجمة بشر بن شعيب في المدخل لـ « وعتق » كتاب الجرحين.

(٢) لتاريخ الكبير، ٧٦٢، وفيه (مات بعدنا). وينظر: ميزان الاعتدال، ١٨٧، ٣.

(٣) /٨ (٣) ١ ٤ .١

(٤) هدي لساري ٤، ص ٥٥٤.

***الصورة الثانية:** حكاية معنى لفظ الناقد، بحيث يعبر بعبارة من عنده عما فهمه من الناقد، إما بغرض الاختصار، أو لسبب آخر.

وعباراتهم غالباً مشهورة متداولة، ك: سألت عنه فلاناً فليّنه، أو ضعّفه، ونحوهما. ويمكن أن يُمثّل لهذه الصورة بحال الزبير بن خريت البصري، وثقه أحمد^(١)، وابن معين^(٢)، والنسائي^(٣)، وأبو حاتم^(٤)، وغيرهم، وحكى الثّاجي في رجال البخاري عن علي بن المديني قوله: تركه شعبة^(٥).

علّق على هذا الحافظ ابن حجر بقوله: «والذي رأيته عن علي أنه قال: لم يرو عنه شعبة، وبين اللفظين فرقان» اهـ^(٦).

نعم الفرق واضح، فالأولى تفيد القدح، والثانية بخلاف ذلك، يؤيد هذا قول الشيخ بديع الدين الراشدي: «الأولى قدح، والثانية أمر اتفاقي»^(٧).

وربما استخدموا عبارات قليلة التداول، نادرة الاستعمال، تحتاج إلى تفسير، وهذه يقع فيها الإشكال؛ لأنها كثيراً ما تتصحف وتصير جرحاً، وتزل قدم الناظر في كلامهم بعد ثبوتها، مثل ما نقله النضر بن شميل عن ابن عون في شهر بن حوشب: «إن شهراً

(١) العلل رواية أبه بالله، ١٨١ ٤، وينظر: بحر الصق ٥ ١، كما في رواية لك ورج، ينظر: الجرح ولتعديل، ٣/٥٨١.

(٢) وثبتته بن ابن معين في ٢٤ «ليس به بأس»، وهي بلائك تعادل ثقة كما مرّ بيده فيم باحث الرسالة، تاريخ الداوي ٥ ١ ١ رقم: ٩ ٤ ٣.

(٣) كما في تهذيب الكلما، ٣/٣ ٣.

(٤) الجرح ولتعديل، ٤ ٣/٥٨١.

(٥) لتعديل وكجج، ٢/١ ٦٢.

(٦) هدي ال ساري، ص ٥٦٦.

(٧) قدضة واعد في علوم الحثي، ص ٥٤ ٣.

نزكوه^(١)، إن شهراً نزكوه^(٢)، قال أحمد مفسراً له أيضاً: «يعني بذلك: رموه بشيء»، وضعفوه^(٣).

***الصورة الثالثة:** تفسير معنى لفظ الناقد، ولا يعدو أن يكون هذا مجرد فهم للتلميذ، يصيب ويخطئ، تؤيده القرائن أو تبعده.

مثاله: ما ذكره الميموني قال: «تذاكرنا يوماً شيئاً اختلفوا فيه، فقال رجل: ابن أبي شيبة يقول: عن عفان، قال أبو عبدالله: دع ابن أبي شيبة في ذا، انظر إيش يقول غيره، - يريد أبو عبدالله -، كثرة خطئه^(٤)».

فهذا تفسير من الميموني لمعنى لفظ الإمام أحمد السابق، ولولا تفسيره لما تبين لنا مراد الإمام أحمد، ولكن يبقى هذا التفسير اجتهاداً من الميموني، قابلاً للصواب والخطأ، فلا يسلم به مطلقاً، يدل لهذا أن الخطيب روى هذا النص بإسناده، ثم علق عليه بقوله: «أرى أن أبا عبدالله لم يرد ما ذكره الميموني من أن أبا بكر كثير الخطأ، وأظن حديث عفان الذي ذكره له عن أبي بكر قد كان عنده، فأراد غيره؛ ليعتبر به الخلاف والله أعلم^(٥)»، فما دام أن الأمر اجتهادي، فهو قابل للاحتمال؛ ويُنظر فيه.

(١) من الغل لثلاثي (نزل) وضمه: النيل، أي: الرمح القصير، يقال: نكوه: طغ به، ونزك فلائاً: أساء لظول فيه، ورماه بغير حق. ينظر: القطوس لمحيط، ص ٩٥٥.

وذكره هالمه خاوي في المرتبة لسادسة من مراتب الحجج مفتوح المغية، ٤٠٠/٧.

(٢) مقدمته حجاج سلم، ٢ /١ /٥١.

وقلصت حفت كلمة "نكوه" في بعض المصادر إلى "نكوه"، كما في: وال الرجال لمجوز لني ص ٥١، ولمجروحين لابن باني ٦٣، والكامل لابن عدي ٥٩٥، والضعفاء للعقيلي ٩٧ /١.

(٣) الغل ومعرفة الرجال، ٣٧ /٤ /١٣.

(٤) غل المرفي ٢٣٩، وينظر: تاريخ بخل، ٦٩-٦٨ /١٠.

(٥) تاريخ بخل، ٦٩-٦٨ /١.

وعلى كل حال؛ فحكاية قول الناقد متى ما ظهرت معارضتها بنص منقول عن الناقد، أو كان التفسير لا يناسب حال الراوي؛ فإنه يتوقف فيه، مثال هذا: أن عبدالله بن علي بن المديني نقل عن والده قوله في الحسن بن موسى الأشيب: «كان ببغداد - وكأنه ضَعَفَه»، قال الحافظ ابن حجر: «هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي^(١) يقول: سمعت علي بن المديني يقول: "حسن بن الأشيب ثقة"، فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن»^(٢).

***الصورة الرابعة:** وهم الناقل عن الناقد بذكره حكماً للناقد في ترجمة غير التي قيل فيها حكم الناقد، وهذا الوهم راجع إلى أحد سببين:

- إما لاشتباه الرواة على ناقل كلام الناقد، بحيث لا يعلم في أيهما قيل حكم الناقد.
- وإما لغفلة منه بحيث انتقل بصره إلى ترجمة أخرى خطأ.

مثال هذا: ما نقله العقيلي وابن عدي عن البخاري قال: «زيد أبو عمر عن أنس، سكتوا عنه»^(١)، وأسند العقيلي لزيد هذا حديثاً عن أنس في ذكر الجهنميين، وقال بعده: «روي هذا المتن بغير هذا الإسناد بأسانيد جيد»، واعتمد ابن الجوزي على ما نقله العقيلي وابن عدي عن البخاري، فذكر الرجل في "الضعفاء"^(٢)، وكذا الذهبي، مع إقراره بكون المتن الذي رواه زيد محفوظاً^(٣)، وبعده ابن حجر، ولم يتعقب بشيء إلا بذكر ابن حبان للرجل في الثقات^(٤).

() الجرح والتعديل	١	٨/٣	٣.
() هدي لساري	٢	٣.	
() الضعفاء للعقيلي	٢/ ٣٤ والكامل، ٦٥/٤	١.	
() ١/	٤	٣.	
(٥) ميزان الله تعالى، ٨/٢		١.	
(٦) لسان الميثاق، ٥٩٦/٢، والجرح في "الثقات" ٤		٢٠٥.	

وبالرجوع إلى التاريخ الكبير للبخاري اتضح أن ما ذكر أعلاه جميعه وهم؛ لأن البخاري لم يقل العبارة المذكورة في زيد أبي عمر، إنما قالها في الراوي الذي تلاه، فبعد أن فرغ من ذكر (زيد أبي عمر) وحديثه في ذكر الجهنميين، قال: «زيد بن عوف أبو ربيعة، من بني عامر بن ذهل، ويقال: فهد، عن حماد بن سلمة، سكتوا عنه»^(١).

ومما يؤكد مسألة الوهم في الناقلين عن البخاري ما تقدم ذكره، جميعهم حين ترجموا لزيد بن عوف، لم يذكروا هذه العبارة (سكتوا عنه) عن البخاري فيه.

وكذلك فإن ابن حبان قد عرفه، ولذلك ذكره في الثقات^(٢)، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً^(٣)، بخلاف ابن عوف؛ فإنه رجل متروك الحديث.



() لتاريخ الكبير، ٧	١	٤	٠ ٤.
()	٢ / ٤	٥٠	٢.
() الجرح والتعديل	٣ ،	٥٧٦/٣	

المطلب الثالث: خطأ الناظر في كلامهما

كلما تباعد زمن الناظر في كلام النقاد أو الناقلين عنهم، كانت نسبة خطئه في فهم الجرح أكبر؛ لتغير الألفاظ العرفية، وقلة الضبط في المصطلحات ونحوها.

قال الحافظ الذهبي ~ ~ ~ : « ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك، من العبارات المتجاذبة »^(١).

ولتوضيح هذا المطلب أجمله في صورتين:

*الصورة الأولى: اصطلاحات الأئمة فيما يطلقونه من ألفاظ الجرح والتعديل، وسبب وقوع الخطأ من الناظر في فهم هذه الاصطلاحات يعود للأسباب التالية:

-السبب الأول: اختلاف دلالة اللفظ جرحاً وتعديلاً باختلاف ضبطه، مثل قولهم: "فلان مؤد"؛ فإن "مود" بالتخفيف بمعنى هالك، وبالتشديد مع الهمزة "مؤد" تعني حسن الأداء، قال السخاوي: « اختلف في ضبطها، فمنهم من يخففها -أي: مود- أي هالك، قال في الصحاح: أودى فلان، أي هلك، فهو مود، ومنهم من يشددها مع الهمزة -مؤد- أي حسن الأداء، أفاده شيخنا في ترجمته (أسعد بن سعيد الأنصاري) من مختصر التهذيب، نقلاً عن أبي الحسن ابن القطان الفاسي، وكذا أثبت الوجهين كذلك في ضبطها ابن دقيق العيد »^(٢).

٨٢.

ص،

اوقظة

() الم

٨٠ ٢.

() فتح المغيرة، ٢٧/٤٢٠٣٤، وينظر: تهذيب التهذيب، ٧،

وقد ل بن أبي حاتم بن أبيه قال: سعد بن سعيد الأنصاري مؤيد، قال بن أبي حاتم: « يغني له كان لا يخطئ، يؤدي ما سعه ». الجرح والتعديل، ٤/ ٥، وقد وقع عند الخطيب بلج جرح في تهذيب التهذيب سقط فينه، حيث نسب هذا القول إلى بن يغي، وليس الحال كذلك، بل هو كما في الجرح والتعديل عن أبي حاتم، فينه لهذا، يدل له أن المزي قد نسب القول إلى أبي حاتم كما في تهذيب الكمال ٢٠٧/ ١٢٠١ بـه
⬅=

-السبب الثاني: اختلاف اصطلاحات العلماء؛ حيث إن لهم أحكاماً عامة، وأخرى خاصة، فعدم مراعاة الناظر في كلامهم لهذا الاعتبار يوقعه في الخطأ.

مثل: قول يحيى بن معين: «فلان لا بأس به» يعني ثقة^(١).

وقوله: «فلان ليس بشيء» يعني أن أحاديثه قليلة جداً^(٢)، وقد يريد بذلك الجرح الشديد^(٣)، وإنما يعرف ذلك بتتبع الأقوال الأخرى لابن معين، وأقوال غيره من الأئمة في ذلك الراوي، فإذا كان الراوي الذي قال فيه ابن معين: «ليس بشيء» قليل الحديث، وقد وثقه ابن معين في الروايات الأخرى، أو وثقه الأئمة الآخرون تعيّن حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث، لا الجرح^(٤).

ومثله في غير اصطلاح إمام معين: «تركه فلان»، فإن هذه اللفظة في أصل ما وضعت له تفيد الجرح، ولكن لا يلزم منه ترك الراوي مطلقاً، وذلك لما يلي:

١- لا احتمال أن يكون ترك الإمام لذلك الراوي بسبب شبهة لا توجب الجرح^(٥).

٢- ولأن هذه اللفظة قد تستعمل في غير الترك الاصطلاحي المعروف، وإنما على معنى: ترك الكتابة عنه.

==

إلى هذا السقط المعطى في حاشيته على الجرح والتعديل، ٨٧٤ و ضبطها الحفظ الفهرسي في ميزان الله تعالى ذكره ضبط ابن دقيق العيد، ميزان الله تعالى، ١٢٠٧.

(١) صرح ابن معين أنه بمعلة، كما في الكفلية، ٩٩/١. وعلم أن ابن الصلاح قد أوله: ليس في هذا حكاية طمك عن غيره من أهل الحديث؛ فليمنسبه إلى نفسه خاصة، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم؛ لأن أبا حاتم جعلها في المرتبة الثانية ممن يكتب حديثه. علوم الحديث ص ٢٣ - ١٢٤.

(٢) هدي لستين ص ٢ ٤ ٢ ١، دار المعرفة.

(٣) طليعة التنكيل للمعلم ٣ ي، ص ٥٥.

(٤) ضوابط في الجرح والتعديل، دة عبدالعزيز لبد اللطيف ص ٩ ٤ ١.

(٥) مجمع وعفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٩٧٤ ٤ ٣ - ٥٠ ٣.

قال علي بن المديني في عطاء بن أبي رباح: «كان عطاء اختلط بآخره، تركه ابن جريج، وقيس بن سعد»^(١)، علّق على هذا الحافظ الذهبي بقوله: «لم يَغْنِ علي بقوله: "تركه هذان" الترك العرفي، ولكنه كبر، وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا منه، وتفقهها وأكثرها عنه، فبطلاً، فهذا مراده بقوله تركاه»^(٢). وقال في موضع آخر: «لم يَغْنِ الترك الاصطلاحي، بل عنى أنها بطلاً الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي»^(٣).

-السبب الثالث: التوثيق أو التضعيف النسبيين^(٤).

*الصورة الثانية: الناظر في كلام النقاد، بحيث يعتقد أن الكلام في راوٍ فيتبين أنه راوٍ غيره.

ولهذا فإن على الناظر في أحوال الرجال أن يستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة؛ فإن الأسماء تتشابه، وقد يقول المحدث أو الناقد كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر ويحكيها كذلك، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه، ويخطئ بعض من يسمعها أو من بعده فيحملها على آخر^(٥).

مثال:

١- في الرواة: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، أبو هشام،

() تهذيب الكمال، ١٧/١، وسقطت كلمة "لم يَطْ بِأَخْرَهُ" ولم نقلها ولا ضمتها من كتاب تاريخ الإسلام

للهذه

وسقطت كلمة "لم يَطْ" من سير أعلام النبلاء، كما أنه عليه لم يَحَقَّقْ، ولم تدركته من تاريخ الإسلام، وكذا لك سقطت من الميزان كما وقفت عليه.

() سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٥،

() ميزان الله تدال ٣، /٣

() بحسب ٤ ٦١ ٢ م

(٥) لتتكيل للمعلمي، /١ ٦٢ القاعدة الرابعة.

المدني، قال عنه في التقريب: ثقة جواد ت بضع ومائة، ورمز له بـ(مد) أبو داود في المراسيل^(١).

٢- المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام بمهملة وزاي، الحزامي المدني، لقبه (قُصَيٍّ)، ثقة له غرائب، وميزه بقول: كان قد نزل عسقلان رمز له بـ(ع)^(٢).

٣- المغيرة بن عبد الرحمن بن عون بن حبيب الأسدي -أسد خزيمة الحراني- أبو أحمد، ثقة ت ٢٤٣ هـ، رمز له بـ(س)^(٣).

فأما الأول: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي: فقد قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث مدني ثقة، وحكى ابن أبي حاتم في ترجمته عن الدوري عن ابن معين أنه قال: ثقة^(٤)، وذلك وهم من ابن أبي حاتم، فقد سأل معاوية بن صالح ابن معين فقال: لا أعرفه^(٥).

وإنما الذي حكى الدوري عن ابن معين توثيقه هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث.

قال الحافظ ابن حجر: «وقال الزبير بن بكار: كان يطعم الطعام حيثما نزل، وله أخبار في الجود، وقال الحاكم: مات بالشام مرابطاً، ويقال: مات بالمدينة في ولاية يزيد»^(٦)، وقال البلاذري في أنساب الأشراف: «أوصى المغيرة أن يدفن بأحد مع

(١) لتقريب، ص ٩٦٥ رقم ١ م: ٦٨٩٢.

(٢) المجموع لسليق، ص ٩٦٦ رقم ٢ م: ٦٨٩٣.

(٣) المجموع لسليق، ص ٩٦٦ رقم ٣ م: ٦٨٩٤.

(٤) الجرح ولتعديل، ٥/٨ ٤ ٢ م: ٢.

(٥) تهذيب الكلبي، ٩٧/١، وهو منزه إلى هذا الخط وهو من ابن أبي حاتم.

(٦) تهذيب لتهذيب، ٥/٥ ٩٤ م: ٤.

الشهداء، وأن يُطعم على قبره بألف دينار»^(١).

وأما المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش المخزومي، فقد قال عباس الدوري عن ابن معين: ثقة^(٢).

قال الآجري عن أبي داود: ضعيف، فقلت له: إن عباساً حكى عن ابن معين أنه ضعف الحزامي، ووثق المخزومي، فقال: غلط عباس^(٣). وقال أبو زرعة: لا بأس به^(٤). وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وله في البخاري حديث في غزوة مؤتة^(٦).

وأما المغيرة بن عبد الرحمن الأسدي الحزامي المدني المرموز له بـ(ع). فقد قال الآجري عن أبي داود: رجل صالح كان ينزل عسقلان^(٧)، وقال في موضع آخر: سألت أبا داود عن المغيرة بن عبد الرحمن: فقال: لا بأس به^(٨).

(١) تهذيب الكمال، ٥/ ١ ٩٤ ٤.

(٢) يحيى بن معين في تليه للتأليف، ٢/ ٥٨ رقم: ٩٣.

(٣) تهذيب الكمال، ٩٨٧/ ١ ترجمة رقم: ٦٧.

(٤) المجموع ال ٤ سابع ق.

(٥) ٦٦٧ ٦٧٤ ٤ وقال عنه: «يقال له لم يخزوه من أهل المدينة، يروي عن أبي حنبل وكان راوياً لابن عجلان... ربما أخطأ».

(٦) أخوه بخاري فيه صحيحه كتاب المغنين، باب غزوة مؤتة من أرض الشام حديث رقم: ٤٢٦. قال: أخبرنا أحمد بن أبي بكر حدثنا مغيرة بن عبد الله بن سبيع بن نافع بن عبد الله بن عمر قال: «أمر رسول الله ﷺ في غزوة مؤتة زيد بن حارثة فقال رسول الله: إنك لزيد جعفر وإنك لجعفر بن عبد الله بن رواحة، قال عبد الله: كنت فهم في ذلك الغزوة فلمة سنا جعفر بن أبي طالب فوجدناه في الله ل ووجدنا ما في سده بضعا وتسعين من طعنة ورمية» طلب صحيح مع له تح ٧/ ٦٥.

(٧) تهذيب الكمال، ٩٩٧/ ١ ترجمة رقم: ٦٧ ٢.

(٨) المجموع لسبق، ٢٠٠٧/ ٢ ترجمة رقم: ٦٧ ٢.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء^(١)، وقال ابن عدي: ثنا أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن أخبرنا قتيبة ثنا مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «اختتن إبراهيم النبي وهو ابن ثمانين سنة بالقدم»، قال الشيخ: وبهذا الإسناد ثناه ابن شعيب عن قتيبة بأربعين حديثاً عامتها مستقيمة، وهذه النسخة أكبر ما وقع فيه من حديث مغيرة بعلو ما حدثناه النسائي عن قتيبة أربعين حديثاً. وقد روى خالد بن مخلد القطواني عن مغيرة عن أبي الزناد بهذا الإسناد مائة حديث وعشرة وهذه الأربعون حديثاً داخله فيها، وذكر جملة منها.

ثم قال: ولمغيرة بن عبد الرحمن غير ما ذكرنا من الحديث، وعامة رواياته عن أبي الزناد من هذه النسخة عن أبي الزناد عنه شيء كثير يوافقه الثقات عليها عن أبي الزناد ومنه ما لا يوافق عليه^(٢).

والمغيرة بن عبد الرحمن بن عون بن حبيب الأسدي الحراني، روى عنه بقي بن مخلد، قال النسائي: ثقة^(٣). وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

وعلى كل حال؛ فإن المتأمل في التراجم السابقة سيلحظ أهمية التثبت في أسماء الرجال؛ لأن أحوالهم تختلف جرحاً وتعديلاً باختلاف أعيانهم.

٩٢.

(١) يحيى بن معين في تلبه لتلويح، ٢/ ٥٨ رقم: ٨

٧٨-٧٦/٨،

ل

٢

(٢) الكامل

٦٧٣.

٣

(٣) تهذيب الكلم، ٢٠٠٧ رقم:

ون".

(٤) ٦٩ ١، وذكره بل م "ع خوف" بدلاً من "ع

والخلاصة:

- الخطأ في فهم الجرح لا يخلو من أحد ثلاثة أحوال: إما خطأ في فهم الناقد للجرح، أو خطأ من قبل الناقل عنه، أو خطأ في فهم الناظر في كلامهما.
- الخطأ نتيجة الاشتباه بين الرواة يشترك فيه كل من الناقد والناقل عنه، والناظر في كلامهما.



وقال ابن عدي في الكامل : هو من أهل الصدق أحدث عنه أئمة الناس .

وقال ابن عدي : وسمعت أبا عروبة يثني عليه أو يفتخر حيث لقيه أو كتب عنه إسناده؛ فإنه كان عنده إسناد كحماد بن زيد ونظرائه، ورأيت غيره من الشيوخ يصدرون به. وذكره ابن حبان في الثقات .

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال ابن عدي : سمعت عبدان الأهوازي يقول : سمعت أبا داود السجستاني يقول : أنا لا أحدث عن أبي الأشعث، قلت: لم؟ قال: لأنه كان يعلم المجان المجنون كان مجان بالبصرة يصرون صرر دراهم فيطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية فإذا مر من لحظها و أراد أن يأخذها صاحوا به: ضعها ليخجل الرجل أعلم أبو الأشعث المارة بالبصرة: هيئوا صرر زجاج كصرر الدراهم فإذا مررتهم بصررهم فأردتم أخذها فصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج التي معكم وأخذوا صرر الدراهم التي لهم أفعلوا ذلك، فقال أولئك المجان: من طرح صرر الدراهم على الطريق؟ .. قال: فأنا لا أحدث عنه لهذا.

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر في كلام النقاد يجدهم على تعديله، وقبول حديثه، ولم يتكلم فيه سوى أبي داود. وما ذكره -بحسب ما رآه جرحًا- متجه إلى مروءته، لا ضبطه، قال ابن عدي: "وما قال فيه أبو داود السجستاني لا يؤثر فيه؛ لأنه من أهل الصدق".

علق الحافظ ابن حجر على كلام ابن عدي فقال: " ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يعلم المجان كما قال أبو داود وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم أو كأنه يذهب مذهب من يؤدب بالمال ولهذا جَوَّز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديباً للمجان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم الدراهم أو الله اعلم".

قال الباحث: فأبو داود ظن هذا الفعل خارقاً لمروءة أحمد بن المقدم، فترك الحديث عنه، بينما أحمد بن المقدم لم يره كذلك، فأقدم على فعله، وترك أبي داود إياه لا يضره، فقد احتج به البخاري في صحيحه، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة في صحيحه.

وذكره الحافظ الذهبي في الميزان لا لضعف فيه؛ وإنما ليزب عنه جرح أبي داود فقال:
أحد الأثبات المسندين، ورمز للعمل على توثيقه بـ(صح).

❖ والخاصة:

أن أحمد بن المقدام ثقة أكما صرح كثير من النقاد وأجرح أبي داود إياه ليس إلا اجتهداً
منه، ولم يوافق عليه النقاد؛ لأنه جرح مردود.
لقلّة خبرته بحال أحمد بن المقدام .

❖ وفاته:

توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين أوله بضع وتسعون سنة.

* * * * *

المثال الثاني:

[خ ت س]

بشر بن شعيب بن أبي حمزة - واسمه ^(١) - دينار القرشي مولاهم، أبو القاسم الحمصي ^(٢).

روى عن: أبيه فقط.

روى عنه: أحمد بن حنبل، والبخاري في غير الجامع، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

قال ابن الجنيّد: سمعت يحيى يقول: شعيب بن أبي حمزة من أثبت الناس في الزهري، كان كاتباً له.

وقال أبو اليمان الحكم بن نافع: كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها، فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فإنه قد سمعها مني.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وكان متقناً، وبعض سماعه عن أبيه مناولة، سمع نسخة شعيب سماعاً عثمان بن سعيد بن كثير.

() اسد ١ م أبي حمزة (دينار).

قال ابن الجنيّد: قلت ليحيى بن ميمون: شعيب بن أبي حمزة: دينار؟ قال: نعم.

() سؤالات ابن محرز لابن معين ٢٧/١ أسؤالات ابن الجنيّد لابن معين ٩ ٣ رقم ٧ ، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٦/٢ لاج ٢٨-٢٥-٢٢ أسؤالات تاريخ الكلب بخاري ٧ ٧٦٧ أسؤالات أبي داود لأهل ٦٦ ٢ رقم ٣٠ ، الجرح والتعديل ٥٩٧ ٣ أسؤالات لابن حبان ١٤١ ١١ التعليل والجرّيح لمحيي ١١٤-٤١٤ ، تهذيب الكمال ٧ ٥ ٣ أميزان الله تدال ١٨٧ ٣ أسير أعلام النبلاء ٦ ٣ ٣ تهذيب لتهذيب ٢٧ ٤٣٣ ٣ ، لتقريب ٦٩ ١ ج ٦٩ ، هدي لساري ص ٥٥ ، لتنزيل على كتاب تهذيب لتهذيب لمحمد بن طلعتي ٤ ٤-٥ .

❖ ثانياً: المجرحون:

قال أبو داود : قلت لأحمد : بشر بن شعيب - هو ابن أبي حمزة - أحب إليك ، أو أبو اليمان ؟ قال : أبو اليمان .

وسألت أحمد عن بشر مرة أخرى ، فقال : كتبت عنه قدر سبعين حديثاً ، لم يكن صاحب حديث ، ولكن كتب أبيه كانت عنده ، وسمعت أحمد سئل عن كتب شعيب ، هل سمعها بشر من أبيه ؟ قال : ما يدريني .

وقال ابن محرز : وسمعت يحيى بن معين وذكر عنده شعيب بن أبي حمزة ، فقال : أخبرني سفيان أراه قال : الرأس ، قال : أتبا ابنه وكان بصيراً بالطب ، فقلنا له : هات حدثنا عن أبيك ، فقال : يا هؤلاء ، اتقوا الله هذه كتب أبي لم أسمعها منه ، فقلنا له : هات حدثنا بها ، فقال : اتقوا الله يا هؤلاء ، ولم نزل به حتى حدثنا بها .

قال ابن معين كما في سؤالات ابن الجنيـد : وأما بشر - يعني ابن شعيب - فلم يسمعها من أبيه ، سألوه عنها فقال : لم أسمعها من أبي ، إنما أنا صاحب طب ، فلم يزالوا به حتى حدثهم بها ، قالوا : قل أبي ، فكتبوا عنه .

قال أبو زرعة : بشر بن شعيب بن أبي حمزة سماعه كسماعه أبي اليمان إنما كان إجازة . وقال ابن أبي حاتم : سئل أبي عن بشر بن شعيب ، فقال ذكر لي أن أحمد حنبل سأله : سمعت من أبيك ؟ قال : لا ، قال : فقريء عليه وأنت حاضر ؟ قال : لا ، قال : فقرأت عليه ؟ قال : لا ، قال فأجاز لك ؟ قال : نعم . وكتب عنه على معنى الاعتبار ولم يحدث عنه .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان متقناً وبعض سماعه عن أبيه مناوله ، سمع نسخة شعيب سماعاً عثمان بن سعيد بن كثير .

وذكر الحافظان الذهبي وابن حجر أن ابن حبان ذكره في الضعفاء .

❖ بيان الجرح المردود:

الناظر بتأمل في كلام النقاد يجد أن حاصل ما تكلموا فيه سببه شيان :

الأول : أنه لم يسمع من أبيه ، وإنما هو إجازة .

الثاني: ذكر ابن حبان إياه في الضعفاء.

قال الباحث: أما دعوى عدم سماعه من أبيه، فمردودة، بشهادة أبي اليمان أنه سمع الكتب من أبيه فقد قال: كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبتي قد صححتها فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها فإنه قد سمعها مني.

علق الحافظ ابن حجر على هذا النص فقال: "هذا معارض لحكاية أبي حاتم المنقطعة أنه ذكر له أن الإمام أحمد سأل بشراً واستفسره هل سمع من أبيه... ثم لم يحدث عنه، ومما يؤيده أن أبا حاتم قال في تلك الحكاية: أن أحمد لم يحدث عن بشر، وليس الأمر كذلك، بل حديثه عنه في المسند، وأما ابن حبان ففصل فقال في الثقات: كان متقناً وبعض سماعه عن أبيه مناولة، وسمع نسخة شعيب سماعاً".

قال الباحث: لم يتم الحافظ ابن حجر النص وتماه من الثقات: وسمع نسخة شعيب سماعاً عثمان بن سعيد بن كثير.

وكتب الحديث تشهد بسماعه من أبيه، فقد احتج به البخاري في صحيحه، فأخرج له في كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته^(١) فقال: حدثني إسحاق، أخبرنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة قال: حدثني أبي عن الزهري قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري أن عبد الله بن عباس أخبره «أن علي بن أبي طالب ﷺ خرج من عند رسول الله ﷺ في وجعه الذي توفي فيه... الحديث».

وأما ذكر ابن حبان له في الضعفاء^(٢)، فقد تعقبه الحافظان الذهبي وابن حجر.

قال الحافظ الذهبي - في الميزان - : صدوق أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء وعمدته أن البخاري قال: تركناه أكذا نقل فوهم على البخاري، وإنما قال البخاري: تركناه

١.

تح ٧٩ / ٨

() بوقم ٤٤٧م ٤٤٧م ح الف

() لم أف عليه في كتابه لجراو، وقد قال د. بشار واد معروف: حذفه من بعض النسخ، ومنها ي

م

وه

ط مع عليها كما تاب بسبب المعرفة بهذا ال

حيّاً سنة اثنتي عشرة ومائتين ، وقد روى عنه في صحيحه بواسطة ، وفي غير الصحيح شفاهاً.

وسبب هذا الوهم كما قال الحافظ ابن حجر: "نشأ عن حذف، وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه: (تركناه حيّاً سنة اثنتي عشرة -يعني ومائتين- فسقط من نسخة ابن حبان لفظة (حيّاً)) فتغير المعنى".

قال الباحث: ونص ما قاله البخاري في التاريخ الكبير: "تركناه حيا سنة ثنتي عشرة ومائتين (قال أبو عبد الله): ومات بعدنا".

والحمد لله لم يصح في بشر بن شعيب جرح، بل هو ثقة مطلقاً، احتج به البخاري في صحيحه في موضع، وذكر له مواضع يسيرة تعليقاً، وهو في عداد شيوخه، وروى له الترمذي والنسائي.

ذكره الحافظ الذهبي في الميزان ورمز له بـ(صح) يعني أن العمل على توثيقه، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة.

❖ والخاصة:

أن بشر بن شعيب ثقة ، وما قيل عنه في سماعه من أبيه فلا يقدر فيه ؛ لأن أباه قد نص على سماعه منه. وأما ذكر ابن حبان له في الضعفاء فمردود؛ لأنه حكى معنى النص، ولم ينقل النص بحروفه. وهذان جرحان مردودان.

❖ وفاته:

مات سنة ثلاث عشرة ومائتين .

* * * * *

المثال الثالث:

[بن خ م د ت س ق]

زاذان ، أبو عمر الكندي^(١) ، مولا هم الكوفي.

روى عن: الصحابين الجليلين عمر بن الخطاب وأبي طالب {أوغيرهما.

روى عنه: عمرو بن مرة أو محمد بن جحادة أوغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

* أولاً: المعدلون:

قال ابن معين - في رواية ابن طهمان، وابن الجنيّد - : كان ثقة^(٢) ، وكذا قال ابن سعد،
والعجلي، والخطيب البغدادي، زاد ابن معين في رواية ابن طهمان: كان يتفتى ثم تاب.

٣

وزاد ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث^(٣).

وقال النسائي: ليس به بأس .

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء كثيراً.

() بكسر الكاف وميمون الميمون أو في آخرها الدال المهملة نسبة إلى كندة قبيلة مشهور من الميمون أتفرقت في
لبلاد الأديان ٤

١٠

من كلام أبي زكريا في الرجال ٤ ج ١٥٥ ، سؤالات ابن الجيّل ١١ ، طبقات الكبرى ١٧٩ ،
معرفة لثقات لعجلي ٦٦٧ ٣ لثقات لابن حبان ٦٦٧ ، الكتل ٢٠٩ ٢١٠ ، تاريخ بغداد
٨٨ ٤ ، الكفاية ٦٧ ٣٤ تهذيب الكمال ٣٠٣ ، ميزان الله تعالى ٢ / ٣ ، الكلف ٧ ٢٧ ، سير
أعلام النبلاء ٨ ٢٨ - ٢٨ ، تهذيب لتهذيب ٧ ٣٨ ، لتقريب ٣٣ ٣٣٣ ، هدي
لساري ٢٩ ٣٠٣ ، معجم أساطير الرواة الذين توهم العلامة محمد بن نصر الدين الألباني جرحاً
وتعديلاً ٣ ٣٠ ، ١١

٨٢

وقظة ص

() في تهذيب لتهذيب: ثقة لا يسأل عنه من له، وكذا أثبتتها الألباني، والذي وقفت عليه في سؤالات ابن
الجنيد: ثقة، ولم يذكر: لا يسأل عنه من له

٤

ثل

() قال في تهذيب لتهذيب: كان ثقة شير الحثي ، هو وخط ، و اب ما في طبقات: قليل الحديث.

قال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، وكان يبيع الكرابيس بالكوفة، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه، ولم أذكر من حديثه شيئاً لئلا يطول.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال شعبة: قلت للحكم لم لم تحمل عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام.

وقال ابن معين: كان ثقة وكان يتفتى، ثم تاب.

وقال ابن عدي: كان يبيع الكرابيس، فإذا جاء رجل أراه شر الطرفين، وسامه سومة واحدة.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء كثيراً.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم.

❖ بيان الجرح المردود:

النقاد الحذاق على توثيق زاذان، ومن تكلم فيه فلا أمور ثلاثة:

الأول: أنه كثير الكلام.

والثاني: أنه كان يتفتى، ويقارف ما يخل مروءته.

والثالث: أنه يخطئ كثيراً.

قال الباحث: أما كثرة كلامه ففي إثبات نسبتها إليه نظر؟ فإن في إسنادها عبدالرحمن بن يوسف بن خراش، وقد تفرد بنقل هذا الخبر، وهو ضعيف.

بل إن الثابت عنه كونه قليل الحديث كما قال ابن سعد، وتبعه في نقله العلماء.

وكثرة الكلام ليست جرحاً بنفسها، ولكن حيث وقع الكذب والخطأ؛ فإن من كثر كلامه كثر سقطه، وزاذان - على فرض ثبوت هذه الصفة عنه - في مأمن من هذا الجرح؛ وأورده الخطيب البغدادي في الكفاية تحت باب: ذكر بعض أخبار من استفسر - في الجرح، فذكر ما لا يسقط العدالة.

وأما أنه (يتفتى) فقد تاب على يد عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال ابن معين: كان يتفتى

ثم تاب. فلا يلحقه بذلك عيب بعد هذا.

وأما دعوى ابن حبان كثرة خطئه، فلو كان كذلك لترك حديثه؛ لأنه قليل الحديث، ولكن هذا مما تفرد به ابن حبان عن سائر الفقهاء، وتبعه في ذلك أبو أحمد الحاكم، وهما متأخران وقد عارضا كبار النقاد، فلا يترك زاذان لقولهم، قال المحدث الألباني: ولا نعلم أحداً تكلم فيه غير هذين، وهو كلام مردود؛ لأنه غير مدعم بالدليل، مع مخالفته لتوثيق من سمينا من الأئمة، وبالإضافة لذلك فقد احتجّ به مسلم، وأشار الذهبي إلى أن حديثه صحيح، وقال الحافظ في التقریب: صدوق.

وقد وقع عند ابن عدي أنه كان يبيع الكرايس، فإذا جاء رجل أراه شر الطرفين، وسامه سومة واحدة، ولذا قال محقق كتاب: "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال" هكذا جاء النص، ولعله أراه أحسن الطرفين ليتمكن من خداعه.

ولم أسق هذا لجرح فيه، ولكن لأنه لم يتبين لي ما ذكره فضيلته - حفظه الله - فإن ابن عدي الناقل لهذا الخبر؛ إنما ساقه للتعريف به، ولو كان قصد من ذلك جرّاً له، لوجّهه، أو ردّه كما هي عادته، وإنما الذي قاله: إنما رماه من رماه بكثرة كلامه.

والناظر في كلام المحقق - حفظه الله - يحسب أن توبة زاذان كانت لأجل هذا الفعل، أي: بيع الكرايس؛ فإنه قال: ولعله أراه أحسن الطرفين ليتمكن من خداعه. وفي التهذيب: أنه تاب على يد ابن مسعود.

نعم، النص ثابت في التهذيب ومن قبله الكامل لابن عدي، ولكن هذه التوبة لم تكن واقعة لأجل هذا الفعل؛ فإنه لم يخدع أحداً، بل من إحسانه وسماحته كان يريهم عيب السلعة، ولا يسوم، قال الحافظ الذهبي: كان إذا باع ثوباً لم يسّم فيه.

بل هذه التوبة وقعت في شأن آخر، هو ما نقله ابن معين كما حققه فضيلته، وبيان ذلك ما نقله الحافظ الذهبي عن زاذان قال: كنت غلاماً حسن الصوت، جيّد الضرب بالطنبور، فكنت مع صاحب لي وعندي نبيذ وأنا أغنيهم، فمر ابن مسعود فدخل فضرّب الباطية - كل إناء يجعل فيه الخمر - بدّدها وكسر الطنبور، ثم قال: لو كان ما يسمع من حسن صوتك يا غلام بالقرآن كنت أنت أنت، ثم مضى، فقلت لأصحابي: من هذا؟ قالوا: هذا ابن

مسعود؛ فألقي في نفسي التوبة، فسعيت أبكي، وأخذت بثوبه، فأقبل عليّ فاعتنقني وبكى، وقال: مرحباً بمن أحبه الله، اجلس، ثم دخل وأخرج لي تمرًا.
إذا تقرّر ما مضى فإن حال زاذان لا ينزل عن رتبة الثقة، فقد احتج به مسلم، وروى له الباقون سوى البخاري، وقد روى عنه في الأدب المفرد.

❁ والخاصة:

أن زاذان ثقة، لا يصح فيه جرح.

❖ وفاته:

توفي سنة ثنتين وثمانين.

* * * * *

المثال الرابع:

[خ د ق]

زياد بن الربيع اليحمدي^(١) أبو خدّاش بكسر الخاء المعجمة، الأزدي^(٢)
البصري.

روى عن: هشام بن حسان وأبي عمران الجوني وأوغيرهما.

روى عنه: أحمد بن حنبل وأو علي بن المديني وأوغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

✽ أولاً: المعدّلون:

قال ابن أبي حاتم: أنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إليّ قال: سمعت
أحمد بن حنبل يقول: زياد بن الربيع أبو خدّاش اليحمدي: شيخ بصري ليس به بأس أمن
الشيوخ الثقات.

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: ثقة .

وذكر المزي في تهذيب الكمال أن إسحاق بن أبي إسرائيل قال: كان من ثقات البصريين.

() ففتح الياء ثم حثية أو مك وإن الحاء المهملة (في الأسباب: الهاء بدل الحاء ولطه خطأ عجي) ففتح الميم
وسر الدال المهملة تسببة إلى ي حمداً للأسباب ٥ / ٦٨ مك بن في لتقريبض م ثم حثانية ومك ون المهملة
وسر الميم. وكذا في لتاريخ مك بير لم خلي و ضبطت في تهذيب الكمال بن ق ل بالك ل دون الحرف
على هذا الذ

() ففتح الالف، ومك ون اللام ، وسر الدال المهملة تسببة إلى أزد شوء أه و أزد بن ل و ثوبن نبت بن
ملك بن يزيد بن كهلان بنض باً للأسباب ٧

سؤالات الآجري لأبي داود ٦٧ ٣ ج ١٣٧، لتاريخ مك بير لم خاري ٣ / ٣٥، الكطل لابن عدي
٤٣١ - ١٤٤، سؤالات الحكم للدارقطني ٢٠٩ ج ٢٣٢، لثقات لإبرج بان ٣٢ ٣، لتعديل
وم جريح لم عجي ٢ / ٦، تهذيب الكمال ٣ / ٤٦٤٤، بحر الدم ١٢ ج ٣٢٣، ميزان اللّ تنال
٨ / ٢، المعني ٧ / ٣٧، اللّيوان ٧ / ٣٠٧، هدي لساري ٥٦٧ ٥٦٨، تهذيب لتهذيب ٢ / ٢١٨ -
٢١٩، لتقريب ٣٤٤ ج ٢٠٨، لسان الميزان ٩

وقال ابن عدي : ولا أرى بأحاديثه بأساً .

وذكره ابن حبان في الثقات .

❖ ثانياً: المجرحون:

قال البخاري : في إسناد حديثه نظر .

❖ بيان الجرح المردود:

الأئمة النقاد على توثيق زياد بن الربيع، ولم يذكره بجرح سوى البخاري حيث قال عنه: في إسناد حديثه نظر. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: نقل ابن عدي عن البخاري أنه قال: فيه نظر.

قال الباحث: والذي نقله ابن عدي في الكامل، في إسناده نظر، وكذا نقله الحافظ عنه في هدي الساري، وأما في فتح الباري فقد تصرف الحافظ في العبارة بما يحيل المعنى؛ فإن ثمة فرقاً بين قوله فيه نظر، وقوله: في إسناده نظر.

فقوله: (فيه نظر) يعني أن الراوي متهمٌ أو متروكٌ، قال السخاوي في فتح المغيـث: "كثيراً ما يعبر البخاري بهاتين -يعني فيه نظر أو سكتوا عنه- فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنها أدنى المنازل عنده وأردؤها".

وأما قوله (في إسناده نظر) فلا يعني جرحاً في الراوي ذاته؛ فإن البخاري كثيراً ما يُطلق هذا اللفظ على راوٍ ما، ولا يريد بذلك تضعيفه، وإنما يريد تضعيف من دونه في الإسناد.

ففي المغني للحافظ الذهبي قال: حُبْشِيُّ بن جُنَادَةَ السَّلُولِي، صحابي، تناكد ابن عدي وذكره في كتاب الكامل، وشبهته في ذلك قول البخاري في حديثه: "إسناده فيه نظر"، وذلك عائد إلى الرواة إلى حُبْشِي لا إليه.

أو أن الراوي الذي قال فيه البخاري: في إسناده نظر، لم يصح سماعه من شيخه؛ لأنهم يطلقون أحياناً الإسناد بمعنى السماع، أي في سماعه من شيخه نظر، وإن كان الراوي ثقة أو صدوقاً.

كما وقع في ترجمة أوس بن عبدالله الربعي قال البخاري: في إسناده نظر.

شرح ابن عدي مقصود البخاري فقال: وقول البخاري: في إسناده نظر، أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضع.

المقصود أن هذه اللفظة من البخاري لا تعني جرحاً مفسداً للراوي.

والدليل على ذلك إطلاقه ~ ِ ِ ِ هذا اللفظ على ثقات مشهورين احتج هو بهم في صحيحه، ومن جملتهم زياد بن الربيع صاحب الترجمة، فإنه قد أخرج له في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر عن محمد بن سعيد الخزاعي عن زياد بن الربيع عن أبي عمران الجوني قال: «نظر أنس إلى الناس يوم الجمعة فرأى طيالسة فقال: كأنهم الساعة يهود خيبر» (١).

والحمد لله فإن زياداً ثقة من رجال البخاري، وروى له أبو داود، وابن ماجه، قال ابن عدي: لا أرى بأحاديثه بأساً، ورمز الحافظ الذهبي للعمل على توثيقه في الميزان بـ(صح). ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) بما يعني عنده أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

أن زياد بن الربيع ثقة، لا يقدح فيه قول البخاري: "في إسناده حديثه نظر"؛ لأنها لا تعني جرحاً في الراوي، وإنما أوردته لتصرف الحافظ ابن حجر في العبارة، حيث قال: فيه نظر، وبين اللفظين فرق كبير.

❖ وفاته:

توفي سنة خمس وثمانين ومائة.

(١) أخوه البخاري في صحيحه كتاب المغنين، باب غزوة خيبر، حديث رقم ٤٢٠٨، طبعه مجمع للتحقيق.

المبحث السادس

صدور الجرح من الناقد مجملاً غير مفسر

ويشتمل على مطلبين: -

✧ المطلب الأول: حقيقة الجرح المجمل، وبيان بعض الألفاظ الدالة عليه.

✧ المطلب الثاني: حكم الجرح المجمل من حيث القبول والرد.

المطلب الأول: حقيقة الجرح المجمل^(١)، وبيان بعض الألفاظ الدالة عليه

ينقسم الجرح من حيث صدوره عن الجارح إلى قسمين: جرح مجمل، وآخر مفسر.
والكلام هنا على الجرح المجمل.

ويُعرف أيضًا باسم: المبهم، ويطلق عليه كذلك غير المفسر.

ومن خلال تسميته تعرف ماهيته، فهو إذاً: الجرح المجمل الذي لم يتبين فيه سبب الجرح^(٢)، كقول الجارح: "ليس بعدل"، و"فاسق"، ومنه على ما ذكره الخطيب عن القاضي أبي الطيب الطبري قول أئمة الحديث: "ضعيف" أو "ليس بشيء"^(٣)، وزاد الخطيب قولهم: "ليس بثقة"^(٤).

ومثله لفظ "كذاب" فقد قال الحافظ ابن حجر: «قال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون "كذب" في موضع أخطأ»^(٥).

(١) من اللطف في هذه الرسالة - هو من طيف الله وتوقيه - بحث بالجرح المجمل هو واحد أفراد لباب الأول من الرسالة، فصار هذا بحث كاخاتمة والخالصة لبحث؛ فإن عامته من رسم من الجرح المردود من طبة العلم فضلاً من عطية من يتبادر إلى ذهنه بلشرة (الجرح المجمل) أو غير الظاهر، وهذا الفهم صحيح بطلان أن الجرح المجمل له تلقى وطيد بكافته باحث ومطالب هذه الرسالة، ولأدبه أحد هلاً باب الجرح المردود، ونهت إلى هذا في خلاصة هذا البحث، والحمد لله على توقيه.

(٢) هو والمقرر عند العلماء على خلال تفريقه بين الجرح الظاهر والمبهم، ويتبين علوم الحديث جميعاً تشهد لهذا المعنى، وقد نص على هذا المعنى من المطردين دعي بدالحو من الدخيسي في كتابه معجم علوم الحديث، ص ٨٤.

(٣) الكفلى، ٨/١ ٣ ٣

(٤) المرجع لسبق، ٥/١ ٤ ٣

(٥) هدي لسبق، ص ٥٩، وقيل الخطأ بلين جرح هذا المعنى من لينح بان كما في لثقات ١١٤ في تبحر به لبره ولي سعيدي بن من الم سيب.

لهذا نبّه ابن الوزير اليماني إلى لفظة "كذاب"، حيث قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح على من يهم ويخطئ في حديثه، وإن لم يتبين له أنه تعمد ذلك، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله... وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسر سببها، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة، ثم قال ابن الوزير: فاحذر أن تغتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء، فالكذب في الحقيقة اللغوية يطلق على الوهم والعمد معاً، ويحتاج إلى التفسير، إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة^(١).

ويلحق بهذه الألفاظ: ما لم يُعرف قائله، وما لم يبيّن فيه مقدار جرح الراوي بحيث يُطلق عليه بعض العبارات الموهمة، كقولهم: "يتكلمون فيه" لغير البخاري^(٢)، قال المعلمي: «فكلمة "تكلّموا فيه" ليست بجرح، إذ لا يُدري من المتكلم وما الكلام؟»^(٣)، وكقولهم: "لم يكن بالقوي في حديثه"^(٤) جرح مجمل لعدم معرفة سبب نفي القوة، وكقولهم: "قليل الحديث"^(٥)؛ إلا إذا كان ضعيفاً وجيء بهذه العبارة؛ فإنه يقصد بها حينئذ الجرح؛ لأنه مع قلة حديثه لم يضبط، مما يؤكد عند الناظر في كلام الناقد أن هذا الراوي ليس من أهل الحديث المشتغلين به.

(١) تنقيح الأنظار ١ ص ٩١ .

(٢) فتح المغيب ٧ ص ٢ .

(٣) لتكنيل، ٩٩ ١ ٣٥٥ ٨٣ ص ٢ .

وقوله إلى هذا المعنى برع بداهليج، حيث قل الزبدي في نصب الراية ٦٧ ٢٠٦ قول ابن الجوزي في "المحقق" محمد بن محمد بن سعيد الرازي الأنطاسي متكلم فيه، ثم قل رد برع بداهادي في لتنقيح حيث قال: إن هذا الكلام لا يقي ل منه؛ لأنه لم يبين من تكلم فيه.

وقل الحظ برع جرح في هدي لساري ص ٥٧ قول الدارقطي في سعيد بن سليمان لواط ي: يتكلمون فيه. وتبعه الحظ فقال: هذا تليينهم بهم منهم لا يقي.

(٤) إتحاف الذيل ج ١ ب ١٠٥٥ أسئلة علوم الحديث والعل والجرح ولتعديل، لأبي الحسن المبيي، ٢٠٥٧.

(٥) المرجع ال سابع ق.

وكقولهم: "يستضعف" ^(١)، إلا أنه أخف ضعفاً من قولهم: "ضعيف"، وكقولهم:
"ليس بذاك" ^(٢).

نقل المعلمي في ترجمة محمد بن أبي عتاب أبو بكر الأعين، عن الكوثري قوله: قال
ابن معين: "لم يكن من أهل الحديث".

قال المعلمي: هذه كلمة مجملة، وقد فسرّها الخطيب بقوله: «يعني لم يكن بالحافظ
للطرق والعلل، وأما الصدق والضبط فلم يكن مدفوعاً عنه».

وقال أحمد: «رحمه الله تعالى مات ولا يعرف إلا الحديث، ولم يكن صاحب كلام،
وإني لأعبطه»، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له مسلم في مقدمة صحيحه. اهـ ^(٣).
وغيرها من الألفاظ المجملة التي ينبغي التنبيه لها.

ولا يعني ذكر ألفاظ الجرح المجمل - السالفة الذكر - القول برّد الجرح مطلقاً؛
بل هذا مرجعه إلى القرائن المحتفة به، كما سأيّنه في المطلب التالي.



() الجوع ال	١	ساب	ق.
() هدي لساري	٢	ص،	١
() لتكيل، ١/	٣	٦٠	٤.
			٦٣.

المطلب الثاني: حكم الجرح المجمل من حيث القبول والرد

لا يخلو الراوي من أحد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يُذكر فيه جرح مفسّر فقط، أو تعديل فحسب، أو هما معاً.

الثاني: أن يجتمع فيه تعديل وجرح مجمل غير مفسّر.

الثالث: أن لا يعرف فيه قول لأهل العلم، إلا الجرح المجمل غير المفسّر.

فالأول: هو الجرح المفسر الذي يؤثر في الراوي، ويقبله العلماء، سواءً في حال خلا الراوي من التعديل، أو اجتمع فيه الأمران، وقد تقدم بيان حكمه، وذكر خلاف العلماء في تقديمه على التعديل^(١).

والثاني والثالث هما صورتان لحدوث الجرح المجمل، وليان حكمهما يقال:

أولاً: متى ما صدر الجرح المجمل من عارف بأسباب الجرح والتعديل، وخلا من التشدد والعصبية؛ فإن العمل على قبوله؛ لأن الواقع يشهد له، ويتمشى مع قواعد الجرح والتعديل.

قال الغزالي رحمه الله: «... والصحيح عندنا أن هذا يختلف باختلاف أحوال المزكي، فمن حصلت الثقة ببصيرته وضبطه يُكتفى بإطلاقه»^(٢).

يؤيد هذا قول السبكي رحمه الله: «الفائدة الثانية: أنا لا نطلب التفسير - من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً،... أما إذا انتفت الظنون وانتفت التُّهم، وكان الجراح حبراً من أحبار الأمة مُبرِّءاً من مظان التهمة... فلا نتلعثم عند جرحه، ولا نحوج الجراح إلى تفسير، بل طلب التفسير منه. والحالة هذه. طلب لغيبة لا حاجة إليها

١. من هذه الرسالة.

٥٣ م

١

() ينظر ٦ - ٤

١.

٢

٢، ص ٩

() ١. استضي

« (١) »

وهذا الحكم يشمل صورتين، غير أنه في حال خلو الراوي من التعديل يكون الحكم أظهر، كما قال الحافظ ابن حجر: « فإن خلا المجروح عن تعديل، قبل الجرح فيه مجملًا غير مبين السبب، إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله » (١).

وقال المعلمي: « التحقيق أن الجرح المجمل يثبت به جرح من لم يعدل نصًا ولا حكمًا، ويوجب التوقف فيمن قد عدل حتى يسفر البحث عما يقتضي قبوله أو رده » (٢).

والمعلمي من خلال كلامه يظهر لي متابعته للحافظ ابن حجر في التفريق بين الصورتين، اجتماع الجرح المجمل والتعديل، وانفراد الجرح المجمل بالراوي، حيث إن الحافظ ابن حجر قال في الحالة الأولى: « .. إن كان - أي الجرح - غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته » (٣). وقد سبق كلامه في الحالة الثانية آنفًا.

ثانيًا: متى ما لاح ما يردّ الجرح المجمل مما ذكر ضمن مباحث هذه الرسالة؛ فإنه لا عبرة بهذا الجرح؛ بل يُطالب حينها بالتفسير (٤)، قال الباقلاني: « قال الجمهور من أهل العلم إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك، ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن ... » (٥).

(١) قاعدة في الجرح وال ١ تعدي ل ، ص ٥٩.

(٢) شرح المخذ ٢٤ ، ص ٧٨ . ١

(٣) لتتكيل ٣٤ / ١ . ٦١

(٤) شرح المخذ ، ص ٧٧ ٤ ٧٨-١ . ١

(٥) ينظر في لطف ل لثالث (كلام الأقران) ، ولطف ل الرابع ص الناقد.

(٦) فتح المغيد ، ٧ ٤ ٣ ٣ .

وقال ابن الوزير: «... فأما إذا لم يكن مُبَيَّنَ السبب فهو غير مقبول على الصحيح، فضلاً عن أن يُقدَّم على التوثيق المقبول، وأقل الأحوال أن يكون موضع ترجيح؛ لأنه يحتمل أن الجرح جرح الراوي بما لو ظهر لنا لم يجرح به، كما يحتمل أن الراوي جرح بما لم يعلم به من عدل»^(١).

والخلاصة:

- أن الجرح المجلد له إطلاقات عدة يُعرف بها منها: المبهمة، وغير المفسر- ويعرّف بـ: الجرح الذي لم يبيّن فيه سبب الجرح.
- الحكم بأن هذا لفظ مجمل أو مفسر مرجعه إلى القرائن المحتفة به.
- قبول الجرح المجلد من العارف بأسباب الجرح والتعديل الخالي من التشدد والهوى والعصبية.
- رد الجرح المجلد متى ما لاح ما يردّه مما ذكر أثناء دراسة هذا البحث بكامله.



☆ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث:

☆ المثال الأول:

[خت د س]

أسد بن موسى بن إبراهيم ابن الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان، أبو سعيد، القرشي، الأموي، المصري، الملقب بأسد السنة^(١).

ذكر الخليلي في الإرشاد أن أسداً هو خياط السنة، وهذا وهم منه.

روى عن: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وغيرهما.

روى عنه: ابنه سعيد بن أسد، وأحمد بن صالح المصري، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

☆ أولاً: المعدّلون:

ذكره البخاري في تاريخه الكبير، وقال عنه: مشهور الحديث.

قال العجلي: ثقة. زاد العجلي: وكان صاحب سنة.

وكذا قال النسائي، والبزار، وابن يونس، وابن قانع.

وزاد النسائي: لو لم يصنف كان خيراً له.

وزاد ابن يونس: حدث بأحاديث منكورة، وأحسب الآفة من غيره.

وقال الخليلي: صالح.

وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) لتاريخه الكبير لخاري ٤ ٣٣٣، معرفة لثقات ٢٢٢، الجرح ولتعديل ٣٣٣، لثقات لإبجح بان

٣٣٣، تاريخ الغرباء لابن يونس ٥٧٣ ٣٣٣، الإرشاد لخليلي ٣٣٣ ٢٣٣، الحل لابن

حزم ٢/ ٩٠، تهذيب الكمال ٦٠٦ ٢٠٤٢٠، ميزان التبادل ٢٠٧، الكل ف ١/ ٧٧ من تكلم فيه

هو وم وثقى ١٠٠، سير أعلام النبلاء ١٠٧ ١٠٧، تذكرة الحفاظ ٤٠٣١، تهذيب لتهذيب

٢٢٢، لتقريب ١٣٤ ١٣٤، ميزان ٥٥٥ ٢٥٥، حصة ٩٩ ٢٩٩، بقات الحفاظ

❖ ثانيًا: المجرحون:

قال النسائي: ثقة لو لم يصنف كان خيرًا له.

وقال ابن حزم في المحلى: منكر الحديث، وزاد في موضع آخر: لا يحتج به.

ونقل الحافظ الذهبي أنه قال: ضعيف.

وقال ابن عبد الحق الإشبيلي: لا يحتج به عندهم.

❖ بيان الجرح المردود:

العلماء النقاد على توثيق أسد بن موسى، والذين أوردوا فيه كلامًا، فلاجل:

١- أنه صنف، فخلط، ولو لم يصنف كان خيرًا له.

٢- أنه روى أحاديث منكورة.

أما قول النسائي فيه: لو لم يصنف كان خيرًا له؛ فإن أسدًا حافظًا، ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ.

وضبط الحفظ كافٍ لتوثيقه، لذا قال عنه النسائي: ثقة، واحتج به في سننه.

وأما أنه حدث بأحاديث منكورة، فقد قال بلديه ابن يونس: أحسب الآفة من غيره.

وأسد روى له البخاري في الصحيح استشهادًا، وروى عنه في الأدب، واحتج به أبو

داود والنسائي.

وما ذكره ابن حزم والإشبيلي، فجرحان مجملان مردودان.

فقول الإشبيلي: لا يحتج به عندهم، مخالف للواقع؛ فالأئمة يوثقونه، فَمَن الذين لم يحتجوا به إذن؟ أيعني بذلك ابن حزم، فابن حزم قد جانب الصواب في هذا، لذا ذكر الحافظ الذهبي أسدًا في الميزان، لا لضعف فيه، ولكن ليرد على من ضعفه، فقال: "الحافظ الملقب بأسد السنة، مولده عند انقضاء دولة أهل بيته... وما علمت به بأسًا إلا أن ابن حزم ذكره في كتاب الصيد، فقال: منكر الحديث، وقال أيضًا: ضعيف، وهذا تضعيف مردود".

ولهذا رمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) يعني أنه متكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

أن أسد بن موسى ثقة، وما ذكر فيه من الجرح فمجمّل وصادر من متأخر، فهو مردود.

❖ وفاته:

توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين ، ويقال ثلاث عشرة، وعاش ثمانين سنة.

* * * * *

المثال الثاني:

[ع]

يحيى بن زكريا بن أبي زائدة واسمه ميمون بن فيروز، أبو سعيد الهمداني
الوادي^(١) مولى امرأة من وادعة، وقيل: مولى محمد بن المنتشر الهمداني،
كوفي^(٢).

روى عن: الأعمش، وأبيه زكريا بن أبي زائدة، وغيرهما.

روى عنه: علي بن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهما.

أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: المعدّلون:

نقل ابن أبي حاتم عن الإمام أحمد قوله: ثقة، وكذا قال ابن معين في رواية إسحاق بن منصور، وابن سعد، وعيسى بن يونس، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي.

زاد أبو حاتم: مستقيم الحديث صدوق.

وزاد العجلي: كان ممن جمع له الفقه والحديث، وكان على قضاء المدائن، ويعد من حفاظ الكوفيين للحديث، مفتياً، ثباً، صاحب سنة، ووکیع إنما صنف كتبه على كتب يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

(١) فتح لاوازي سر الدال المهملة بعد الألف، وفي آخرها العين المهملة، نسبة إلى وادعة بخط من من همدان هو وادعة بن عمرو بن عامر. الأذ. ساب: ٥٥٦/٥.

(٢) الطل لابن المديني ٦٣ وص ٩، تاريخ الدوري ٢/٣٤، تاريخ الداوي رقم ٤١ او ١٤١، لتاريخ الكافي بخاري ٢٧ ط بقات خليق ٧ ١، تاريخ خليق ٢ ٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٨، لثقات عجلي ٢ ٣٤، الجرح والتعديل ١٤٤٩، لثقات لإبج بان ٧/٦٥، الضعفاء للعقيلي ٤٠١، تاريخ بغداد ١١ ١، تهذيب الكمال ٣٣ ٣، ميزان التمدال ٣ ٤، المغني ٢/٥، الكلف ٢٤٧، سير أعلام النبلاء ٣٣٧، تهذيب تهذيب الكمال ٣ ٤، بحر الصم ٥٩ ٤، لسان الميزان ٤٤٧، تهذيب لتهذيب ١٣٠، لتقريص ١٠ ١، رقم: ٧٥٩٨، هدي ال. ساري ص ٨. ٦٢.

وزاد النسائي: ثبت.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: حدثني أبي قال: قال علي بن المديني: يحيى بن أبي زائدة من الثقات.

وقال: لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت من ابن أبي زائدة ، وقال علي أيضاً: انتهى العلم إليه في زمانه.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: نا أحمد بن منصور الرمادي، نا الحارث بن سريج قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما خالفني بالكوفة أحد أشد عليّ من ابن أبي زائدة. وقال الدوري عن بن معين: كان يحيى بن زكريا كيساً ، ولا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد عن سفيان عن أبي إسحاق عن قبيصة بن برمة قال: قال عبد الله ما أحب أن يكون عبيدكم مؤذنيكم ، وإنما هو عن واصل عن قبيصة.

قال الدارمي لابن معين : فإسماعيل بن زكريا أحب إليك في الحديث أو يحيى بن زكريا؟ فقال: لِمَ . أهما إخوان عندك؟ قلت: لا، ولكنني أردت في الحديث، فقال: يحيى أحب إلي.

وقال ابن شاهين في الثقات: قيل ليحيى بن معين : إن زكريا بن عدي لم يحدث عنه قال : هو خير من زكريا بن عدي ، ومن أهل قريته.

قال أبو داود : كان يحيى لا يقدم على يحيى بن أبي زائدة بالكوفة أحداً.

وقال البخاري : قال لي إبراهيم بن موسى : سمعتُ أبا خالد الأحمر يقول: كان يحيى جيد الأخذ للحديث، وفي الجرح والتعديل مثله ، وزاد قوله : والله جيد.

وقال البخاري: ثنا أبي قال: قال إبراهيم بن موسى: وسمعت الحسن يقول: نزلتم بأفقه أهل الكوفة يعني يحيى بن أبي زائدة، وفي الجرح والتعديل مثله، وميز المهمل بقوله: الحسن بن ثابت.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: نا علي بن الحسين بن الجنيد قال: سمعت ابن نمير يقول: كان ابن أبي زائدة في الحديث أكثر من ابن إدريس في الإتقان.

وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: يحيى بن أبي زائدة في الحديث مثل العروس المعطرة.

وقال زياد بن أيوب: كان يحدث حفظاً.

❖ ثانياً: المجرحون:

قال عمر بن شبة : حدثنا أبو نعيم، حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة^(١) - وما هو بأهل أن أحدث عنه - عن ابن أبي خالد قال : ما رأيت أميراً على منبر أحسن من مصعب.

❖ بيان الجرح المردود:

إن الناظر لكلام الأئمة الأعلام من النقاد الخذاق في ابن أبي زكريا يجدهم على أنه أحد الفقهاء الكبار والمحدثين الأثبات، ولم يجرحه سوى أبي نعيم بجرح مجمل غير مفسر فقال: ما هو بأهل أن أحدث عنه؛ وجرحه هذا مردود، فكيف يكون يحيى بن زكريا ليس بأهل لأن يروى عنه وقد روى عنه الأئمة الكبار؟! وزكاه العلماء الأفذاذ، حتى قال القطان - ومعروف شدة القطان - : ما بالكوفة أحد يخالفني أشد عليّ من يحيى بن أبي زائدة، وقيل: إنه ما غلط قط، وغير ذلك من التعديل مما سبق، يرد ما قاله أبو نعيم ولا يلتفت له، وما أدري لأي شيء تكلم فيه ، ولكن تلمست له محملاً ، عسى أن يكون هو سبب كلام أبي نعيم فيه ، وهو - في كلا المحملين الذين سأذكرهما - جرح مردود أيضاً.

أحدهما : لعله جرحه بسبب دخوله في القضاء، حيث إنه ولي قضاء المدائن ومات بها. ثانيهما : لعله تحامل من أبي نعيم على يحيى بسبب الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي، فإن يحيى بن أبي زائدة معدود فيمن أخذ الفقه عن أبي حنيفة، كما قال الحافظ الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال وإن صح أن سبب جرح أبي نعيم له هو ما ذكرت؛ فإنه جرح مردود - كما أسلفت - ؛ وإن لم يصح ما ذكرته ، فهو جرح مردود سببه تفرد أبي نعيم بهذا

الجرح مع افتقاره للتفسير؛ وقد تقدم أن الجرح المجمل غير المفسر - أحد أسباب الجرح المردود.

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: وهذا الجرح مردود.

وعلى كل حال فإن يحيى ثقة حجة من رجال الشيخين، قال عنه الحافظ الذهبي في الميزان: أحد الفقهاء الكبار والمحدثين الأثبات، ورمز له بـ(صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه.

ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه تكلم فيه بلا حجة.

❖ والخاصة:

أن يحيى بن أبي زائدة، ثقة حجة، من رجال الشيخين، ولا يقدر فيه كلام أبي نعيم؛ لأنه جرح غير مفسر تفرد به، وهو جرح مردود.

❖ وفاته:

قال علي بن المديني: مات سنة اثنتين وثمانين ومائة^(١).



(١) وقال ابن سعد وغيره: مات بالمدينة وقاض بها سنة ثلاث وثمانين، أخرجه فيها غير واحد، زاد ياقوت بن شيبه: وبلغ من لسن يوم مات ثلاثاً وثمانين سنة، وقال: ثقة من الحديث، ويقولون: إنه أول من صنف كتاباً تبك بكرة، وكان يُعد في فقهاء محلته لكل وفاة، وكانت وفاته في جمادى الأولى. وقال خليفة، وبلغه بان: مات سنة ثلاث أو أربع، وعين خليفة وفاته في ثمانية سنة ثلاث وثمانين، وقال ابن قاذ: مات سنة أربع.

الملاحق

- ١- تصنيف الرواة المترجم لهم في الرسالة حسب أسباب الجرح المردود ثم ترتيبهم على حروف المعجم.
- ٢- موازنة بين كتابي الحافظ الذهبي: "الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" و"من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث".
- ٣- سرد الرواة الذين استخرجتهم من كتابي الحافظ ابن حجر: "هدي الساري" و"التقريب" ممن تكلم فيهم بجرح مردود مما لم يذكره الحافظ الذهبي في كتابيه حسب الصور الواردة في الرسالة.

أولاً: تصنيف الرواة المترجم لهم في الدراسة التطبيقية

أ (تصنيفهم حسب أسباب الجرح المردود :

١ - الجرح المردود المتعلق بعدالة الراوي:

أ - البدعة:

✻ الإرجاء:

- ١ - إبراهيم بن طهمان.
- ٢ - سالم الأفتس.
- ٣ - شبابة بن سوار.
- ٤ - عصام بن كليب الجرمي.
- ٥ - عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد
- ٦ - عمر بن ذر الهمدني.
- ٧ - يونس بن بكير.

✻ القول بالقدر:

- ١ - ثور بن يزيد الحمصي.
- ٢ - داود بن الحصين.
- ٣ - سعيد بن أبي عروبة.
- ٤ - عبدالله بن أبي ليلى المدني.
- ٥ - عبد الحميد بن جعفر المدني.
- ٦ - عطاء بن أبي ميمونة.
- ٧ - عوف بن أبي جميلة.
- ٨ - العلاء بن الحارث صاحب مكحول.
- ٩ - كههمس بن المنهال.
- ١٠ - محمد بن راشد المكحولي.
- ١١ - محمد بن عيسى بن سميع الدمشقي.
- ١٢ - مكحول الدمشقي أبو عبدالله.
- ١٣ - الهيثم بن حميد.
- ١٤ - الوليد بن كثير المخزومي.
- ١٥ - يحيى بن حمزة.

❖ التشيع:

- ١ - أبان بن تغلب الكوفي.
- ٢ - إسماعيل بن زكريا الخلقاني.
- ٣ - جعفر بن سليمان الضبعي.
- ٤ - خالد بن مخلد القطواني.
- ٥ - سعيد بن محمد الجرمي.
- ٦ - عبدالرزاق بن همام الصنعاني.
- ٧ - عبيدالله بن موسى العبسي.
- ٨ - عدي بن ثابت.
- ٩ - علي بن بذيمة.
- ١٠ - علي بن الجعد الجوهري.
- ١١ - علي بن هاشم بن البريد.
- ١٢ - عوف بن أبي جميلة.
- ١٣ - فطر بن خليفة.
- ١٤ - محمد بن راشد المكحولي.
- ١٥ - محمد بن فضيل بن غزوان.
- ١٦ - يحيى الجزار.
- ١٧ - يونس بن بكير.

❖ النصب:

- ١ - حريز بن عثمان.
- ٢ - عبدالله بن شقيق العقيلي.

❖ الخوارج:

- ١ - إسماعيل بن سميع الحنفي.
- ٢ - الحسن بن صالح بن حي.
- ٣ - عبدالحميد بن جعفر المديني.
- ٤ - عكرمة.
- ٥ - الوليد بن كثير المخزومي (إباضي).

❖ التجهم:

- ١ - يحيى بن صالح الحمصي الوحاظي.

❖ **الواقفة:**

١ - أحمد بن منصور الرمادي.

❖ **فتنة القول بخلق القرآن:**

١ - إسماعيل بن عليّة.

❖ **ب - خوارم المروءة:**❖ **الدخول على السلطان:**

١ - أبو الزناد عبدالله بن ذكوان.

٢ - محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

٣ - يونس بن بكير.

❖ **الدخول في شيء من عمل السلطان:**

١ - حميد بن هلال.

٢ - خالد بن مهران الحذاء.

٣ - شهر بن حوشب.

٤ - أبو نضرة العبدي المنذر بن مالك (كان عريفاً لقومه).

❖ **أخذ الأجرة على التحديث:**

١ - هشام بن عمار.

❖ **ج - وصف بالتدليس:**❖ **التدليس:**

١ - بقية بن الوليد الحمصي.

٢ - سليمان بن مهران الأعمش.

- ٣- عبدالرزاق بن همام الصنعاني. ٤- عبدالرحمن بن محمد المحاربي.
 ٥- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج. ٦- عمر بن علي المقدمي.
 ٧- عمرو أبو إسحاق السبيعي. ٨- مكحول الدمشقي أبو عبدالله.
 ٩- محمد بن إسحاق بن يسار. ١٠- محمد بن عبدالرحمن الطفاوي.
 ١١- محمد بن عيسى بن سميع الدمشقي. ١٢- هشيم بن بشير الحافظ.
 ١٣- الوليد بن مسلم.

٢ - الجرح المردود المتعلق بضبط الراوي:

✧ الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم:

- ١- جعفر بن برقان. ٢- داود بن الحصين.
 ٣- سفيان بن حسين الواسطي. ٤- سلام بن أبي مطيع.
 ٥- سليمان بن كثير العبدي. ٦- سماك بن حرب.
 ٧- عكرمة بن عمار اليمامي. ٨- عمر بن إبراهيم العبدي.
 ٩- عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب. ١٠- محمد بن عجلان.
 ١١- مطر الوراق. ١٢- هشيم بن بشير الحافظ.
 ١٣- وهب بن جرير. ١٤- يحيى بن عبدالله بن بكير.
 ١٥- يزيد بن إبراهيم التستري. ١٦- يعلى بن عبيد الطنافسي.

✧ الرواية عن طريق الوجداء، مع شيء من السماع:

- ١- خلاص بن عمرو الهجري. ٢- مخزومة بن بكير.

❖ التضعيف النسبي:

- ١ - إبراهيم بن سعد.
- ٢ - إسحاق بن راشد الجزري.
- ٣ - جعفر بن محمد الصادق.
- ٤ - طارق بن عبد الرحمن البجلي.
- ٥ - عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي.
- ٦ - عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل.
- ٧ - عبد ربه بن نافع الكناني.
- ٨ - العلاء بن عبد الرحمن مولى الحرقة.
- ٩ - قبيصة بن عقبة شيخ البخاري.
- ١٠ - محمد بن راشد المكحولي.
- ١١ - محمد بن طلحة بن مصرف اليامي.
- ١٢ - محمد بن عجلان.
- ١٣ - معاذ بن هشام الدستوائي.
- ١٤ - وهب بن جرير.
- ١٥ - يعلى بن عبيد الطنافسي.

❖ الثقات الذين ضعفوا في بعض البلدان دون بعض:

- ١ - إسماعيل بن عياش.

❖ الثقات الذين ضعفوا من جهة حفظهم، دون كتبهم:

- ١ - إسحاق بن محمد الغزوي.
- ٢ - سعد بن سعيد الأنصاري، أخو يحيى.
- ٣ - سويد بن سعيد الحدثاني، شيخ مسلم.
- ٤ - عبد الله بن نافع الصائغ، صاحب مالك.
- ٥ - عبد الواحد بن زياد.
- ٦ - محمد بن مسلم الطائفي.
- ٧ - همام بن يحيى البصري.
- ٨ - يحيى بن أيوب المصري (الغافقي).
- ٩ - أبو بكر ابن عياش المقرئ.

❖ الثقات الذين وقع منهم الخطأ والوهم:

- ١- جرير بن حازم الأزدي.
- ٢- حسين المعلم.
- ٣- سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر.
- ٤- سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي.
- ٥- سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل.
- ٦- عبد الجبار بن الورد المكي.
- ٧- معاوية بن هشام القصار.
- ٨- معمر بن راشد.
- ٩- منصور بن عبد الرحمن العداني الأشل (مخالفة غيره من الثقات في أحاديث).

❖ الاختلاط:

- ١- أبان بن صمعة البصري.
- ٢- جرير بن حازم الأزدي.
- ٣- خلف بن خليفة.
- ٤- سعيد بن أبي عروبة.
- ٥- سليمان بن موسى الأشدق.
- ٦- سهيل بن أبي صالح.
- ٧- عبد الرزاق بن همام الصنعاني.
- ٨- عبد الملك بن محمد أبو قلابة القرشي.
- ٩- عطاء بن السائب.
- ١٠- قريش بن أنس.

❖ التغير دون الاختلاط:

- ١- إسحاق بن إبراهيم بن راهويه.
- ٢- حصين بن عبد الرحمن الأسدي.
- ٣- سعيد بن إياس الجري.
- ٤- سماك بن حرب.
- ٥- سويد بن سعيد الحداثي، شيخ مسلم.
- ٦- عبد الملك بن عمير.
- ٧- العلاء بن الحارث، صاحب مكحول.
- ٨- عمرو أبو إسحاق السبيعي.

٣ - الجرح المردود المتعلق بضبط الراوي أو عدالته:

❖ رواية المناكير:

- ١ - إسحاق بن إبراهيم أبو النضر الفراديسي . ٢ - بريد بن عبدالله بن أبي بردة الأشعري .
- ٣ - حميد بن قيس المكي . ٤ - خالد بن خدّاش المهلبى .
- ٥ - خالد بن مخلد القطواني . ٦ - داود بن الحصين .
- ٧ - سعيد بن كثير بن عفير . ٨ - سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل .
- ٩ - سليمان بن موسى الأشدق . ١٠ - عبد الرحمن بن محمد المحاربي .
- ١١ - عبد الملك بن أبي سليمان . ١٢ - عبد الواحد بن زياد .
- ١٣ - عبد الحميد بن بهرام . ١٤ - عبيد الله بن عبد المجيد أبو علي الحنفي .
- ١٥ - عقبة بن علقمة البيوني . ١٦ - عيسى بن طهمان .
- ١٧ - قيس بن أبي حازم . ١٨ - محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي .
- ١٩ - محمد بن عبد الرحمن الطفاوي . ٢٠ - مروان بن شجاع الجزري .
- ٢١ - مطرف بن عبدالله أبو مصعب اليساري المدني .

٤ - الجرح المردود المتعلق بذات الناقد وملكته النقدية:

❖ التحامل على الراوي:

(أ) بسبب الاختلاف في العقيدة:

- ١ - أحمد بن عبدالله بن أحمد الحافظ أبو نعيم . ٢ - أحمد بن محمد بن حنبل .

(ب) بسبب العداوة، أو الحسد، أو الغضب:

- ١ - أحمد بن صالح المصري . ٢ - أحمد بن عيسى التستري .

- ٣- أبو الزناد عبدالله بن ذكوان.
٤- محمد بن إسحاق بن يسار.

ج) بسبب الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي:

- ١- معلى بن منصور.
٢- الحسن بن صالح بن صالح بن حي.

د) بسبب الخلاف بين أتباع أصحاب المذاهب المتبوعة:

كفت الدراسة النظرية عن التطبيقية وفيها من الأمثلة ما يلي:

- ١- تحامل بعض أتباع مالك على الشافعي.
٢- تحامل أشهب بن عبدالعزيز على الشافعي أيضاً.
٣- تحامل البلاساغوني على أصحاب الشافعي وأتباعه.

التعنت والتشدد:

أ) أبو حاتم تعنت في:

- ١- إبراهيم بن ميمون الصائغ.
٢- أحمد بن سليمان ابن أبي الطيب.
٣- بحير بن سعد.
٤- الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذياب.
٥- حرملة بن يحيى التجيبي.
٦- حكيم بن الديلم.
٧- خالد بن مهران الحذاء.
٨- ربيعة بن عبدالرحمن.
٩- زكريا بن أبي زائدة.
١٠- شجاع بن الوليد.
١١- شيبان بن عبدالرحمن النحوي.
١٢- عباد بن عباد المهلب.
١٣- عبدالله بن سعيد بن أبي هند.
١٤- عبدالله بن الصامت.
١٥- عطاء بن أبي ميمونة.
١٦- يحيى بن عبدالله بن بكير.
١٧- يزيد بن عبدالله بن قسيط.
١٨- أبو ثور الكلبي.

ب (ابن حبان تعنت في:

- ١ - أفلح بن سعيد.
- ٢ - سالم الأفتس.
- ٣ - سعيد بن عبدالرحمن الجمحي.
- ٤ - سويد بن عمرو الكلبي.
- ٥ - علي بن هاشم بن البريد.
- ٦ - عيسى بن طهمان.
- ٧ - مروان بن شجاع الجزري.
- ٨ - يونس بن أبي الفرات.
- ٩ - أبو بكر النهشلي.

ج (شعبة تعنت في:

- ١ - عبدالملك بن أبي سليمان.
- ٢ - هشام بن حسان.
- ٣ - محمد بن مسلم أبو الزبير المكي.

د (يحيى بن سعيد القطان تعنت فيه:

- ١ - حبيب بن المعلم.
- ٢ - حرب بن شداد.
- ٣ - معاوية بن صالح الحضرمي.

هـ (النسائي تعنت في:

- ١ - جابر بن عمرو أبو وازع.
- ٢ - يحيى بن عبدالله بن بكير.

و (الأزدي تعنت في:

- ١ - إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي.

ز (ابن سعد تعنت في:

- ١ - نافع بن عمر الجمحي.

ح (أبو مسهر تعنت في:

- ١ - الهيثم بن حميد.

ط (الدارقطني تعنت في:

١ - بدل بن المحبر شيخ البخاري.

❖ ضعف الناقد الشديد:

١ - الواقدي، حيث تعنت ابن سعد في: (نافع بن عمر الجمحي)، ومادته من الواقدي.

٢ - وكذلك ضعف ابن سعد عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري.

❖ ضعف الناقل الشديد:

١ - ضُفِّ عثمان بن صالح السهمي، وهذا التضعيف من طريق الناقل (ابن رشددين) ضعيف جداً.

❖ ضعف الناقد غير الشديد:

أ (ابن خراش حيث جرح كلاً من:

١ - إبراهيم بن سعيد الجوهري.

٢ - أحمد بن عبده الضبي.

٣ - أحمد بن الفرات.

٤ - جميل بن مرة البصري.

ب (الأزدي حيث ضعف كلاً من:

١ - أسامة بن حفص.

٢ - حفص بن ميسرة الصنعاني.

٣ - خثيم بن عراك.

٤ - داود بن عبدالرحمن العطار.

❖ ضعف الناقل غير الشديد:

١ - الكديمي: حيث ضعف أبان بن يزيد العطار، والتضعيف من طريقه، وهو الناقل له، فرُدَّ لتفرده بنقله.

✧ خفاء حال الراوي على الناقد، بسبب قلة خبرته بحديثه أو حاله:

أ) براءة الراوي من نسبة المناكير إليه، وحملها على غيره:

- ١- إبراهيم بن سعد.
- ٢- حميد بن قيس المكي.
- ٣- عصام بن علي الواسطي.
- ٤- عبد الحميد بن بهرام.
- ٥- عبد الرحمن بن نمر.
- ٦- عبيد الله بن موسى العبسي.

ب) التفرد بالجرح دون سائر النقاد، من دون تفسير مقبول للجرح:
أولاً: تفرد الناقد:

- ١- الحارث بن عمير (الأزدي).
- ٢- راشد بن سعد (شذ ابن سعد).
- ٣- عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز (أبو مسهر).
- ٤- مفضل بن فضالة (ابن سعد).
- ٥- مكحول الدمشقي (ابن سعد).
- ٦- هذبة بن خالد (النسائي).
- ٧- هشام بن حسان (شعبة).
- ٨- وهب بن منبه (الفلاس).

ثانياً: خفاء حال الراوي على الناقل عن الناقد، أو الناظر في كتب النقاد:

- ١- أشعب بن عبد الله الحداني (خفي حاله على ابن حبان، والعقيلي).
- ٢- عبد الكريم بن مالك الجزري (خفي حاله على ابن حبان).
- ٣- عيسى بن طهمان (خفي حاله على ابن حبان؛ إذ العهدة فيها أنكره عليه من الحديث على غيره).
- ٤- عمارة بن غزوة (خفي حال على ابن حزم).
- ٥- يسير بن جابر (خفي حاله على ابن حزم فضعه معارضاً بذلك توثيق كبار الأئمة).
- ٦- غالب القطان (خفي حاله على ابن عدي، إذ إن العهدة في ما أنكره عليه محمول على غيره).

٧- مطرف بن عبدالله أبو مصعب اليساري المدني (خفي حاله على ابن عدي فأنكر عليه أحاديث، الحمل فيها على غيره).

٨- سفيان بن عتبة، أخو قبيصة (خفي حاله على الذهبي، فذكر مناكير في حديثه تفرد بها).

❖ خطأ في فهم النقد من الناقد أو الناقل أو الناظر:

أولاً: الناقد:

- ١- إسماعيل بن زكريا الخلقاني (اشتبه عليه بغيره).
- ٢- عبد الحميد بن جعفر المديني (ضعفه الثوري بغير جارح على التحقيق).
- ٣- محمد بن مسلم أبو الزبير المكي (جرحه شعبة بغير جارح على التحقيق).

ثانياً: الناقل:

- ١- يحيى بن واضح أبو ثميلة (وهم أبو حاتم على البخاري).
- ٢- بكير بن مسمار (وهم الذهبي على ابن حبان).
- ٣- حارثة بن مضرب (وهم ابن الجوزي على ابن المديني).
- ٤- داود بن عبدالله الأودي (اشتبه على الكوسج بغيره).
- ٥- شهر بن حوشب (خطأ في معرفة اصطلاحات العلماء "نزكوه").

ثالثاً: الناظر:

- ١- داود بن عمرو الضبي (وهم ابن الجوزي).

❖ الجرح المجمل:

- ١- حمدان بن أبان مولى عثمان.
- ٢- زيد بن أبي أنيسة.
- ٣- العباس بن الوليد النرسي.
- ٤- عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي.

- ٥ - عبدالله بن أبي جعفر المصري.
٦ - عمرو بن عاصم الكلابي.
٧ - القاسم بن مالك المزني.
٨ - ورقاء بن عمر اليشكري.
٩ - الأحوص بن جَوَّاب.
١٠ - أسافة بن حفص.
١١ - أسد بن موسى (أسد السنة).
١٢ - أشعث بن عبد الملك الحمراني.
١٣ - بشير بن نهيك.
١٤ - حرب بن أبي العالية.
١٥ - حرملة بن يحيى التجيبي.
١٦ - خالد بن خدّاش المهلبى.
١٧ - سعيد بن سليمان سعدويه.
١٨ - سعيد بن يحيى اللخمي.
١٩ - سعدان أبو الصهباء صهيب.
٢٠ - عاصم بن علي الواسطي.
٢١ - عاصم بن كليب الجرمي.
٢٢ - عامر الأحول.
٢٣ - عبدالله بن سعيد أبو صفوان الأموي.
٢٤ - عبدالله بن الصامت.
٢٥ - عبدالله بن عطاء (شيخ شعبة).
٢٦ - عبدالرحمن بن حماد الشعيثي.
٢٧ - عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري.
٢٨ - عبدالرحمن بن نمر.
٢٩ - عبدالعزيز بن عبدالله الأويسى.
٣٠ - عطاء بن أبي ميمونة.
٣١ - العلاء بن عبدالرحمن مولى الحرقة.
٣٢ - عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر ابن الخطاب.
٣٣ - قُرّان بن تمام.
٣٤ - كليب بن وائل.
٣٥ - كهّمس بن المنهال.
٣٦ - محمد بن سابق.
٣٧ - معاوية بن عمار الدهني.
٣٨ - معاوية بن عبدالكريم الضال.
٣٩ - مكحول الدمشقي، أبو عبدالله.
٤٠ - ميمون بن سياه.
٤١ - يحيى بن عبدالله بن بكير.
٤٢ - أبو شهاب الحفاظ.

٤٤- أبو نضرة العبدي.

٤٣- موسى بن نافع.

٤٥- المنذر بن مالك.

٥ - الجرح المردود لعدم ثبوت الجرح:

❖ عدم ثبوت الجرح:

١ - داود بن عبد الرحمن العطار.

٢ - عبيد الله بن عبد المجيد أبو علي الحنفي.

٣- معلى بن زياد (المعتبر من الروايات عن ابن معين فيها إثبات توثيقه؛ وأما الرواية غير المعتبرة، ففيها التضعيف).



(ب) تصنيفهم حسب حروف المعجم:

م	الاسم	الجرح المردود	الصفحة
١	إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة الحزامي	القول بخلق القرآن - روايته المناكير والعهد على غيره	٣٥٣
٢	إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثور الكلبي	الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي - تشدد أبي حاتم	٤١٩
٣	إبراهيم بن سعيد، أبو إسحاق البغدادي الجوهري	تفرد ابن خراش بجرحه على ما تقرّر من ضعفه ورفضه	٤٧٩
٤	إبراهيم بن طهمان بن شعبه الخراساني أبو سعيد، نزيل نيسابور، المكي	الإرجاء - خفاء حال إبراهيم على ابن عمار؛ لأن الحمل فيه على ما استتكره على غيره	١٥٢
٥	إبراهيم بن محمد بن عرعة السامي، البصري	روايته المناكير مع سعة ما روى	٣٥٠
٦	أحمد بن الأزهر، أبو الأزهر العبدي مولاهم، النيسابوري	خطأ ووهم الثقة - خفاء حال أحمد على بعض النقاد	٣٠١
٧	أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، أبو مسعود الرازي	خطأ الثقة لاعتماده على حفظه - الجرح والناقل كلاهما ضعيف معروف بالرفض	٤٨٤
٨	أحمد بن المقدم بن سليمان، أبو الأشعث العجلي	خطأ من الناقد في إيقاع الجرح نحو العدالة	٥٣٤
٩	أحمد بن شبيب بن سعيد، الحبطي، أبو عبد الله البصري الجحدري	تفرد الأزدي وهو ضعيف - تشدد الأزدي	٤٧١
١٠	أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني الأسدي	جرح مجمل غير مفسر - الدخول على السلطان	٢٠٠
١١	أحمد بن عبدة بن موسى الضبي	الجرح مجمل - تفرد ابن خراش به وهو ضعيف - التحامل للاختلاف في العقيدة	٤٨١
١٢	أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني	سماعه صغيراً من إبراهيم بن سعد - اختلاف العقائد	٤٠٦

م	الاسم	الجرح المردود	الصفحة
١٣	إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأموي، مولاهم، الدمشقي الفراديسي	خفاء حاله على من تكلم فيه؛ لأن الحمل على غيره	٥٠٥
١٤	إسحاق بن إسماعيل، أبو يعقوب، المعروف بالبطالقاني	سماح الصغير - حسد الأقران	٢٧٤
١٥	أسد بن موسى بن إبراهيم ابن الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان	جرح مجمل	٥٥٥
١٦	إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، أبو إسحاق القرشي	جرح مجمل - خفاء حاله على الأزدي بسبب اشتباه الرواة عليه	٥٠٨
١٧	إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن علي، أبو بشر الأسدي	القول بخلق القرآن - شرب النبيذ	١٧٧
١٨	إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي	ضعيف فيمن عدا أهل بلده	٢٩٣
١٩	أشعث بن عبد الله بن جابر، أبو عبد الله الأزدي، الحداني	وهم الثقة	٣٠٥
٢٠	أيوب بن عائذ بن مدليج الطائي، الكوفي، البحثري	الإرجاء - جرح مجمل غير مفسر	١٥٦
٢١	بشر بن السري البصري الأفوه	التجهم - وقوع مناكير في حديثه والعهد على شيخه	١٦٥
٢٢	بشر بن شعيب بن أبي حمزة دينار القرشي مولاهم، أبو القاسم الحمصي	الإجازة - تصرف الناقل في ألفاظ الناقد (ابن حبان في لفظ البخاري)	٥٣٧
٢٣	بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري، أخو المعلى	الأزدي متكلم فيه وتفرد بجرحه	٤٧٣
٢٤	ثور بن يزيد الكلاعي أبو خالد الحمصي	القول بالقدر - النصب	١٣١
٢٥	جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي الجهضمي البصري	وهم الثقة - ضعف حديثه عن قتادة - حجه أولاده حين اختلاطه فلم يحدث بشيء	٣١٨
٢٦	حريز بن عثمان الرحبي الحمصي	النصب	٨٠
٢٧	الحسن بن صالح بن صالح بن حي أبو عبد الله الهمداني الثوري الكوفي	التشيع - الخروج على الأمة - ترك الجمعة خلف الفاسق	٩٨

م	الاسم	الجرح المردود	الصفحة
٢٨	حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة الأزدي النمري	أخذ الأجرة على التحديث	٢٢٧
٢٩	حفص بن ميسرة الصنعاني	وهم الثقة - الأزدي ضعيف في نفسه	٣٠٧
٣٠	حماد بن ذُليل، أبو زيد المدائني	الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي	٤٢٢
٣١	حميد بن أبي حميد الطويل البصري	الدخول في شيء من عمل السلطان - التدليس - ضعف الناقل أو السند	٢١٠
٣٢	حميد بن هلال العدوي البصري	الدخول في عمل السلطان	٢١٤
٣٣	خلف بن أيوب العامري، أبو سعد البلخي	جرح مجمل غير مفسر - الإرجاء	١٥٨
٣٤	ذر بن عبدالله أبو عمر الهمداني، الكوفي	الإرجاء	١٦١
٣٥	زاذان، أبو عمر الكندي، مولا هم الكوفي	خطأ من الناقد في إيقاع الجرح كثرة الكلام وأنه كان يتفتى - الخطأ الكثير	٥٤١
٣٦	زبيد بن الحارث بن عبد الكريم الياامي	البدعة - شرب النبيذ	٤١٠
٣٧	الزبير بن الخريت البصري	تشدد شعبية	٤٥٣
٣٨	الزبير بن بكار بن عبدالله بن ثابت، الأسدي	خفاء حال الزبير على السليمانى؛ لأن الحمل فيما أنكر على غيره	٥١١
٣٩	زياد بن الربيع اليمامي، أبو خدّاش الأزدي البصري	كون الخطأ من جهة الناظر في كلام الناقد (الحافظ ابن حجر على ابن عدي)	٥٤٥
٤٠	السري بن يحيى بن إياس بن حرمة أبو الهيثم الشيباني البصري	مخالفة الأزدي للنقاد بجرحه وهو ضعيف - تشدد الأزدي	٤٧٦
٤١	سعيد بن أبي سعيد واسمه كيسان المقبري، أبو سعد المدني	الاختلاط	٢٧٧
٤٢	سعيد بن أبي هلال الليثي مولا هم، أبو العلاء المصري	جرح مجمل	٥١٣
٤٣	سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني	اختلاف العقائد فهو متشيع وجارحه الجوزجاني ناصبي	٤١٤
٤٤	سعيد بن كثير بن عفير مولا هم المصري	تشدد الجوزجاني - العهدة فيما أنكر عليه على غيره - خفاء حال سعيد على ابن يونس	٤٥٥

م	الاسم	الجرح المردود	الصفحة
٤٥	سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم، أبو محمد	التغير - التشيع - التدليس	١٢١
٤٦	سيف بن سليمان، وقيل: ابن أبي سليمان، أبو سليمان المكي	القول بالقدر - الكذب	١٣٥
٤٧	شبابة بن سوار أبو عمرو المدائني	الإرجاء - روايته المناكير في سعة ما روى	٣٥٦
٤٨	شبيب بن سعيد التميمي الحبطي، أبو سعيد البصري	الوهم من الحفاظ دون الكتاب	٢٥١
٤٩	صالح بن كيسان، أبو محمد المدني	القول بالقدر - الرواية عن طريق العرض وليس السماع	١٣٨
٥٠	صدقة بن يسار الجزري	اتباع رأي الخوارج	٩٦
٥١	صعصة بن ضوحان بن حُجر بن الحارث بن هجرس العبدي أبو عُمَر	رأي الخوارج - تشدد الجوزجاني	١٠٤
٥٢	عبد الرحمن بن أبي ليلى	الدخول على السلاطين والأمراء	٢٠٢
٥٣	عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد، أبو محمد الجهني الدراوردي	الوهم من الحفاظ دون الكتاب	٢٥٤
٥٤	عبد الله بن أبي نجيح المكي، أبو يسار الثَّقَفِي المكي، واسم أبيه يسار	القول بالقدر - نفي سماعه التفسير من ابن عباس - التدليس	١٤١
٥٥	عبد الله بن ذكوان القرشي، المعروف بأبي الزناد	الدخول على السلاطين والعمل معهم	٣٧٠
٥٦	عبد الله بن سالم الأشعري الحمصي الوُحَاظِي أبو يوسف	النصب	٨٤
٥٧	عبد الله بن شقيق العُقَيْلِي البصري.	النصب	٨٧
٥٨	عبد الملك بن عبد العزيز القُشَيْرِي	القول بخلق القرآن	١٨٢
٥٩	عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي البصري	خفاء حاله على أبي حاتم لاشتباهه بآخر عليه - حجه أولاده حين اختلط	٣٢٢
٦٠	عفان بن مسلم بن عبد الله، أبو عثمان الصفار البصري الأنصاري	التغير - ضعف في شعبة	٣٨٤

م	الاسم	الجرح المردود	الصفحة
٦١	علي بن الجعد بن عبيد الهاشمي مولا هم، أبو الحسن الجوهري البغدادي	التشيع - التجهم	٢٨٠
٦٢	علي بن عبدالله بن جعفر بن المديني السعدي مولا هم أبو الحسن البصري	القول بخلق القرآن - التشيع	١١٥
٦٣	عمرو بن عبدالله بن ذي يحمّد، أبو إسحاق السبيعي	التغير - التدليس	٣٢٦
٦٤	عمرو بن مرزوق، أبو عثمان، مولى باهلة من مضر البصري	حسد الأقران - وهم الثقة	٣٧٩
٦٥	محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي البصري	الاختلاط	٣٣١
٦٦	محمد بن زياد الألهاني أبو سفيان الحمصي	النصب	٩٠
٦٧	محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة القرشي العامري (ابن أبي ذئب)	القول بالقدر - تضعيفه في الزهري؛ لأنه تحمل عنه بالعرض	٢٨٦
٦٨	محمد بن عبدالله بن المشي الأنصاري، أبو عبدالله البصري	الدخول في عمل السلطان - الفتوى بالرأي - التغير	٤٢٨
٦٩	محمد بن معاوية بن مالح واسم جده يزيد أبو جعفر الأنماطي	الوقف في القرآن	١٨٥
٧٠	مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي	الوقف في القرآن	١٨٧
٧١	معلّى بن منصور الرازي، أبو يعلى	الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي	٤٢٤
٧٢	مَعْمَر بن المشي أبو عبيدة التيمي مولا هم البصري النحوي	رأي الخوارج	١٠٦
٧٣	المنذر بن مالك بن قِطْعَة أبو نضرة العبدي	الدخول في عمل السلطان - الوهم والخطأ	٢١٧
٧٤	موسى بن إسماعيل المنقري	التحامل بسبب اختلاف العقائد - ابن خراش رافضي	٤١٦
٧٥	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي الزبيري	الاختلاط - التدليس	٣٣٥

م	الاسم	الجرح المردود	الصفحة
٧٦	الوضاح بن عبد الله الشكري	الوهم من الحفظ دون الكتاب	٢٥٨
٧٧	الوليد بن كثير، أبو محمد المخزومي مولاهم المدني	اتباع رأي الخوارج (الإباضية) - القول بالقدر	١٤٥
٧٨	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، أبو سعيد الهمداني الوادعي	تفرّد أبي نعيم بجرحه من غير تفسير	٥٥٨
٧٩	يحيى بن صالح الوحاظي، أبو زكريا الحمصي	التجهم - الإرجاء - الخلاف الواقع بين المحدثين وأهل الرأي	١٦٨
٨٠	يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبيدي	أخذ الأجرة على التحديث	٢٣٠

ثانيًا: موازنة بين كتابي الحافظ الذهبي: (الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) و (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث)

هذان الكتابان يمثلان ركيزة أساسية في موضوع الجرح المردود، ومن بعدهما كتاب هدي الساري للحافظ ابن حجر، فهذان الحافظان قد اعتنيا بمصطلح الجرح المردود، وأثريا مادته العلمية فرحمهما الله تعالى-، وفي الملحق التالي أسرد ما استخرجته من كتابي "هدي الساري" و"التقريب" مقتصرًا فيهما على ما لم يذكره الذهبي في كتابيه.

❁ أ) رجال كتاب (الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) وموازناتهم
ب) (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث) من خلال أسباب الجرح المردود:

م	اسم الراوي	رقم الراوي	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح	الكتاب المقارن
١	إبراهيم بن طهمان	١	١- الإرجاء. ٢- انفراد ابن عمار بتضعيفه، لقلة خبرته به	الموضع نفسه من الكتاب	٥
٢	إبراهيم بن سعد	٢	- قلة خبرة يحيى بن سعيد به. - التضعيف النسبي في الزهري	الموضع نفسه من الكتاب	٤
٣	أبان بن يزيد العطار	٣	ضعف الناقل عن الناقد كما في هدي الساري	الموضع نفسه من الكتاب، والميزان ١٦/١، ومن تكلم فيه وهو موثق، وهدي الساري	٣
٤	أبو ثور الكلبي إبراهيم بن خالد الفقيه	٤	تعنّت أبي حاتم	الموضع نفسه من الكتاب	
٥	إبراهيم بن سعيد الجوهري	٥	وقوع ابن خراش فيه، وهو ضعيف	الموضع نفسه من الكتاب	
٦	أحمد بن صالح المصري	٧	التعامل على الراوي بسبب العداوة	هدي الساري - من تكلم فيه وهو موثق	١٥
٧	أحمد بن عبد الله بن أحمد الحافظ أبو نعيم الأصبهاني	٨	الخلاف المذهبي بينه وبين ابن منده	سير أعلام النبلاء ٦٢/١٧	
٨	أحمد بن عبده بن موسى الضبي	١٠	جرح الضعيف (ابن خراش) للثقة	الموضع نفسه من الكتاب	١٧
٩	أحمد بن عيسى التستري	١١	المعاصرة (كلام الأقران)	الموضع نفسه من الكتاب، ومن تكلم فيه وهو موثق	١٩

م	اسم الراوي	رقم الراوي	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح	الكتاب المقارن
١٠	أحمد بن الفرات الارزي أبو مسعود	١٢	جرح الضعيف (ابن خراش) للثقة وللتحامل أيضاً	الموضع نفسه من الكتاب، ومن تكلم فيه وهو موثق	٢٠
١١	أحمد بن محمد بن حنبل	١٣	١- الخلاف المذهبي بسبب اختلاف العقائد ٢- الجرح الصادر على وجه المباشرة والمزاح كما في الميزان	الموضع نفسه من الكتاب	٢٢
١٢	أحمد بن منصور الرمادي	١٤	الوقف في القرآن	-	
١٣	إسحاق بن إبراهيم بن راهويه	١٥	التغير	-	
١٤	إسماعيل بن عليّه	١٦	زلة وهفوة بالقول بخلق القرآن، وتاب منها	الموضع نفسه من الكتاب، والميزان ٢٢٠/١	
١٥	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي	١٨	١- قلة خبرة ابن حزم بحديثه وحاله ٢- الجرح المجل في مقابل التوثيق المطلق	الموضع نفسه من الكتاب، وهدي الساري	٣٢
١٦	أشعث بن عبد الملك الحمراني	١٩	الجرح المجل لذكر ابن عدي له في كتابه دون تفسير	الميزان ٢٦٧/١	٤٣
١٧	أفلح بن سعيد القُبائي	٢٠	تشدد ابن حبان	الموضع نفسه من الكتاب، والميزان ٢٧٤/١، ومن تكلم فيه وهو موثق	٤٥
١٨	بريد بن عبد الله بن أبي بردة الأشعري	٢١	رواية المناكير	هدي الساري	٥١
١٩	ثور بن يزيد الحمصي	٢٢	القول بالقدر	سير أعلام النبلاء ٣٤٥/٦	٦٠
٢٠	جعفر بن محمد الصادق	٢٣	التضعيف النسبي	سير أعلام النبلاء ٢٥٦/٦	٦٩
٢١	جرير بن حازم الأزدي	٢٤	ثقة ضَعَفَ في بعض شيوخه زاد ابن حجر في التقريب: له أوهام إذا حدث من حفظه وذكر أيضاً: اختلاطه	هدي الساري، والتقريب ص ١٩٦ رقم ٩١٩	٦٤
٢٢	حبيب بن المعلم	٢٥	تعنت يحيى القطان فيه	الموضع نفسه من الكتاب	٧٧

م	اسم الراوي	رقم الراوي	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح	الكتاب المقارن
٢٣	حرب بن شداد	٢٦	١- تشدد يحيى بحيث لا يحدث عنه ٢- جرح مجمل في مقابل التوثيق المطلق	الميزان ٤٧٠/١	٨١
٢٤	حريز بن عثمان	٢٧	النصب	هدي الساري	٨٤
٢٥	حسين المعلم	٢٨	الوهم والخطأ من الثقة	الميزان ٥٣٤/١	٨٨
٢٦	حصين بن عبدالرحمن الأسدي	٢٩	التغير اليسير	من تكلم فيه وهو موثق	٨٩
٢٧	حفص بن ميسرة الصنعاني	٣٠	معارضة الضعيف للثقات (الأزدي)	الميزان ٥٦٩/١، وهدي الساري	٩٠
٢٨	حمران بن أبان مولى عثمان	٣١	جرح غير مفسر	الموضع نفسه من الكتاب، والميزان ٦٠٤/١	٩٥
٢٩	حميد بن قيس المكي	٣٢	رواية المناكير، والحمل ليس عليه بل على غيره	هدي الساري	٩٨
٣٠	خالد بن مهران الحذاء	٣٣	١- تشدد أبي حاتم ٢- زاد ابن حجر في هدي الساري: سبب كلام شعبة وابن عليّ فيه، إما لكونه دخل في شيء من عمل السلطان، أو لقول حماد: أنكرنا حفظه لما قدم من الشام	هدي الساري	١٠٢
٣١	خثيم بن عراك	٣٤	تضعيف الضعيف للثقة مخالفاً بذلك قول الأئمة الموثقين	الميزان ٦٥٠/١، وهدي الساري	١٠٣
٣٢	زكريا بن أبي زائدة	٣٥	تشدد أبي حاتم	الموضع نفسه من الكتاب	١١٦
٣٣	زيد بن أبي أنيسة	٣٦	جرح غير مفسر من الإمام أحمد	الموضع نفسه من الكتاب	١٢٠
٣٤	سعيد بن أبي عروبة	٣٧	القول بالقدر، والاختلاط بأخرة	من تكلم فيه وهو موثق	١٣٣
٣٥	سعيد بن محمد الجرمي	٣٨	التشيع	-	١٣٥

م	اسم الراوي	رقم الراوي	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح	الكتاب المقارن
٣٦	سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر	٣٩	وهم المكثّر الثقة وخطؤه، وقال ابن معين: صدوق ليس بحجة	الميزان ٢/٢٠٠	١٤٤
٣٧	سليمان بن داود أبو داود الطيالسي	٤٠	خطأ المكثّر الثقة	الموضع نفسه من الكتاب	١٤٥
٣٨	سليمان بن مهران الأعمش	٤١	التدليس	تعريف أهل التقديس ص ٦٧	
٣٩	شبابة بن سوار	٤٢	الإرجاء	الميزان ٢/٢٦١، وهدي الساري	١٥٦
٤٠	شجاع بن الوليد أبو بدر السكوني	٤٣	تشدد أبي حاتم	هدي الساري	١٥٧
٤١	شيبان بن عبد الرحمن النحوي	٤٤	تشدد أبي حاتم	الموضع نفسه من الكتاب، ومن تكلم فيه وهو موثق	١٦٣
٤٢	عباد بن عباد المهلب	٤٥	تعنت أبي حاتم	الموضع نفسه من الكتاب	١٧٧
٤٣	العباس بن الوليد النرسي	٤٦	جرح مجمل غير مفسر	-	١٧٩
٤٤	عبد الله بن سعيد بن أبي هند	٤٨	تشدد أبي حاتم	الموضع نفسه من الكتاب	١٨٢
٤٥	عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي	٤٩	التضعيف النسبي، وجرح مجمل غير مفسر	الموضع نفسه من الكتاب، وهدي الساري	١٩٨
٤٦	عبد ربه بن نافع الكناني أبو شهاب الحنات	٥٠	التضعيف النسبي	هدي الساري	٢٠٤
٤٧	عبد الرحمن بن محمد المحاربي	٥١	رواية المناكير عن المجاهيل فالحمل فيها عليهم، والتدليس كما نقله ابن حجر	هدي الساري	٢١٦
٤٨	عبد الرزاق بن همام الصنعاني	٥٢	-التشيع، والاختلاط بسبب العمى، والتدليس	من تكلم فيه وهو موثق، وتعريف أهل التقديس ص ٦٩	٢١٨
٤٩	عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز	٥٣	تفرد أبو مسهر بالجرح وحده في مقابل توثيق الأئمة	الموضع نفسه من الكتاب، ومن تكلم فيه وهو موثق	٢٢٠
٥٠	عبد الكريم بن مالك الجزري	٥٤	قلة خبرة ابن حبان به، وتضعيف ابن معين لحديث واحد من أحاديثه	الموضع نفسه من الكتاب، والميزان ٢/٦٤٥	
٥١	عبد الملك بن عمير	٥٥	التغير	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٢/٦٦٠، وهدي الساري	٢٢٧

م	اسم الراوي	رقم الراوي	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح	الكتاب المقارن
٥٢	عبيد الله بن موسى العبسي	٥٧	التشيع، وخفاء حاله على عثمان بن أبي شيبة	-	
٥٣	عدي بن ثابت	٥٨	الرفض	من تكلم فيه وهو موثق	٢٤٣
٥٤	عكرمة	٥٩	رميه بالكذب، والظعن فيه برأي الخوارج	هدي الساري، والثقات الذين ضعفوا في بعض شيوهم ص ١٦٧	٢٤٩
٥٥	عبيد الله بن أبي جعفر المصري	٥٦	تفرد الإمام أحمد بجرحه في مقابل توثيق الأئمة	هدي الساري	
٥٦	علي بن الجعد الجوهري	٦٠	البدعة (التشيع)	-	٢٥٥
٥٧	عمر بن ذر الهمداني	٦١	الإرجاء	-	
٥٨	عمر بن علي المقدمي	٦٢	التدليس	تعريف أهل التقديس ص ١٣٠	٢٦٥
٥٩	عمر بن عاصم الكلابي	٦٣	جرح مجمل	الميزان ٢٧٠/٣	٢٧٢
٦٠	عوف الأعرابي	٦٤	القول بالقدر، والتشيع	-	٢٧٤
٦١	القاسم بن مالك المزني	٦٥	جرح مجمل غير مفسر	الموضع نفسه من الكتاب	٢٨٥
٦٢	قبيصة بن عقبة (شيخ البخاري)	٦٦	التضعيف النسبي	الموضع نفسه من الكتاب، والثقات الذين ضعفوا في بعض شيوهم ص ٩٠	٢٨٦
٦٣	قيس بن أبي حازم	٦٧	تفرد الثقة	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٣٩٢/٣	٢٨٨
٦٤	محمد بن إبراهيم بن حارث التيمي	٦٩	رواية المناكير كما قال أحمد	هدي الساري، والميزان ٤٤٥/٣	٢٩٥
٦٥	محمد بن طلحة بن مصرف الياضي	٧١	التضعيف النسبي	نفس الموضع من الكتاب	٣٠٤
٦٦	محمد بن الفضل (عارم)	٧٢	الاختلاط بأخرة مع عدم التحديث زمن الاختلاط	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٨/٤	٣١٢
٦٧	معاذ بن هشام الدستوائي	٧٣	التضعيف النسبي	نفس الموضع من الكتاب	٣٣٦
٦٨	معمر بن راشد أبو عروة	٧٤	خطأ المكثرة الثقة	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ١٥٤/٤	٣٤١

م	اسم الراوي	رقم الراوي	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح	الكتاب المقارن
٦٩	مفضل بن فضالة (قاضي مصر)	٧٥	تفرد ابن سعد بجرحه	نفس الموضع من الكتاب، والتقريب	٣٤٤
٧٠	نافع بن عمر الجمحي	٧٦	تعت ابن سعد، وكون مادته من الواقدي وهو ضعيف جداً	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٢٤١/٤، وهدي الساري	٣٥٣
٧١	هدبة بن خالد القيسي	٧٧	تفرد النسائي بتضعيفه	نفس الموضع من الكتاب، والتقريب، وهدي الساري	٣٥٦
٧٢	هشام بن حسان الأزدي	٧٨	تشدد شعبة، وتفرد بالجرح	ديون الضعفاء للذهبي ٤١٧/٢	٣٥٧
٧٣	همام بن يحيى البصري	٧٩	ثقة في كتابه دون حفظه	الميزان ٣٠٩/٤، وهدي الساري	٣٦١
٧٤	هشيم بن بشير الحافظ	٨٠	التدليس، وضعفه في الزهري	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٣٠٧/٤، وهدي الساري	٣٦٢
٧٥	الوليد بن كثير المخزومي	٨٢	القول بالقدر، ونسبته إلى الإباضية	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٣٤٥/٤	٣٦٧
٧٦	ورقاء بن عمر اليشكري	٨١	الجرح المبهم من القطان، وتضعيفه في منصور	الميزان ٣٣٢/٤، واللسان ٤٤٣/٩	٣٦٤
٧٧	الوليد بن مسلم	٨٣	التدليس	نفس الموضع من الكتاب، ومن تكلم فيه وهو موثق، وتعريف أهل التقديس ص ١٢٤، وهدي الساري	٣٦٨
٧٨	وهب بن جرير	٨٤	ضعف في شعبة	نفس الموضع من الكتاب	٣٦٩
٧٩	وهب بن منبه	٨٥	شد الفلاس فجرحه، ورمي بالقدر ورجع عنه	من تكلم فيه وهو موثق، وهدي الساري	٣٧٠
٨٠	يحيى بن حمزة	٨٦	القول بالقدر	هدي الساري	٣٧٣
٨١	يحيى بن صالح الحمصي الوحاظي	٨٧	التجهم	-	٣٧٦
٨٢	يحيى بن واضح أبو ثميلة	٨٨	خطأ الناقل عن الناقد، حيث وهم أبو حاتم على البخاري	الميزان ٤١٣/٤	٣٨٢
٨٣	يزيد بن إبراهيم التستري	٨٩	ضعف في قتادة		٣٨٤
٨٤	يعلى بن عبيد الطنافسي	٩٠	ضعف في الثوري	نفس الموضع من الكتاب	٣٩٠
٨٥	أبو بكر بن أبي موسى الأشعري	٩١	جرح مجمل من ابن سعد	هدي الساري	٣٩٧

م	اسم الراوي	رقم الراوي	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح	الكتاب المقارن
٨٦	أبو إسحاق السبيعي	٩٢	التغير بسبب الكبر دون الاختلاط، والتدليس	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٢٧٠/٣	٤٠٠

❖ ب (زوائد رجال كتاب (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث) على كتاب
(الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) :

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
١	أبان بن تغلب الكوفي	١	التشيع	الميزان ٥/١
٢	أبان بن صمعة البصري	٢	الاختلاط	-
٣	إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي	٨	تشدد الأزدي	نفس الموضوع من الكتاب
٤	إبراهيم بن ميمون الصائغ	١٠	تشدد أبي حاتم	-
٥	أحمد بن سليمان بن أبي الطيب	١٤	تفرد أبي حاتم بالجرح	نفس الموضوع من الكتاب
٦	الأحوص بن جَوَّاب	٢٤	الجرح المجمل من ابن معين	-
٧	أسامة بن حفص	٢٥	تفرد الأزدي بتضعيفه، والجرح فيه مجمل	الميزان ١٧٤/١
٨	إسحاق بن إبراهيم الفراديسي	٢٨	رواية المناكير، والحمل فيها على غيره	الميزان ١٧٩/١
٩	إسحاق بن راشد الجزري	٢٩	التضعيف النسبي	نفس الموضوع من الكتاب، وهدي الساري
١٠	إسحاق بن محمد الفروي المدني	٣٠	صحيح الكتب، ضعف من جهة حفظه بعد أن كفَّ بصره	هدي الساري
١١	أسد بن موسى (أسد السنة)	٣١	الجرح المجمل	الميزان ٢٠٧/١
١٢	إسماعيل بن زكريا الخلقياني	٣٤	التشيع، وخفاء حال الراوي على الناقد بحيث اشتبه عليه بغيره	المغني ١٢٢/١، وسير أعلام النبلاء ٤٧٦/٨
١٣	إسماعيل بن سميع الحنفي	٣٥	القول برأي الخوارج	-
١٤	إسماعيل بن عياش	٣٨	ثقة في أهل بلده ضعيف في غيرهم	نفس الموضوع من الكتاب، والميزان ٢٤٠/١
١٥	أشعث بن عبد الله الحداني	٤٢	خفاء حاله على العقيلي وابن حبان	الميزان ٢٦٦/١

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
١٦	بحير بن سعد	٤٩	تشدد أبي حاتم	نفس الموضع من الكتاب
١٧	بدل بن محبر (شيخ البخاري)	٥٠	تغنت الدارقطني	الميزان ٣٠٠/١-٣٠١، وهدي الساري
١٨	بشير بن نهيك	٥٢	الجرح المجمل من أبي حاتم	-
١٩	بقية بن الوليد الحمصي	٥٤	التدليس	نفس الموضع من الكتاب
٢٠	بكير بن مسمار	٥٧	وهم الذهبي الناقل عن ابن حبان	المجروحين لابن حبان ١٨٥/١
٢١	جابر بن عمرو أبو الوازع	٦١	تشدد النسائي في الجرح	-
٢٢	جميل بن مرة البصري	٦٥	تقرّد ابن خراش بجرحه	-
٢٣	جعفر بن برقان	٦٦	ضُغف في الزهري	-
٢٤	جعفر بن سليمان الضبعي	٦٨	التشيع	تهذيب التهذيب ٤٤٠/١
٢٥	الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب	٧١	تشدد أبي حاتم	-
٢٦	الحارث بن عمير	٧٣	شد الأزدي	هدي الساري
٢٧	حارثة بن مضرب	٧٤	وهم الناقل (ابن الجوزي) عن ابن المديني في قوله: تركه ابن المديني	التقريب
٢٨	حرب بن أبي العالية	٨٢	الجرح المجمل	المغني ٢٣٩/١
٢٩	حرملة بن يحيى التجيبي	٨٣	جرح أبي حاتم المجمل	الميزان ٤٧٢/١-٤٧٣
٣٠	الحسن بن صالح بن حي (الفقيه)	٨٧	رأي الخوارج	تهذيب التهذيب ٥٥٥/١-٥٥٦
٣١	حكيم بن الديلم (شيخ الثوري وشريك)	٩١	تشدد أبي حاتم	-
٣٢	حميد بن هلال	٩٩	الدخول في عمل السلطان	هدي الساري

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
٣٣	خالد بن خدّاش المهلبى	١٠٠	الجرح المجمل، وتفرد الثقة عن شيخه الملازم له	الجرح والتعديل ٣/٣٢٧
٣٤	خالد بن مخلد القطوانى (شيخ البخارى)	١٠١	التشيع، ورواية المناكير	هدى السارى، والميزان ١/٦٤٠-٦٤١
٣٥	خلاس بن عمر الهجرى	١٠٤	الرواية عن طريق الوجادة	هدى السارى
٣٦	خلف بن خليفة	١٠٥	ثقة اختلط بأخرة	-
٣٧	داود بن الحصين	١٠٦	القول بالقدر، وضعف في عكرمة، والتفرد	-
٣٨	داود بن عبد الله الأودى	١٠٧	الاشتباه على الناقل (الكوسج) عن الناقد (ابن معين)	الميزان ٢/١٠
٣٩	داود بن عبد الرحمن العطار	١٠٨	عدم ثبوت الجرح عن الناقد (ابن معين)، وتفرد الأزدي	هدى السارى، والتقريب، والميزان ٢/٥
٤٠	داود بن عمرو الضبى	١٠٩	وهم الناظر في كلام الناقد (ابن الجوزي)	الجرح والتعديل ٣/٤٢٠
٤١	راشد بن سعد	١١١	شد ابن سعد فضغفه	الميزان ٢/٣٥
٤٢	ربيعة بن عثمان	١١٤	تشدد أبي حاتم	-
٤٣	سالم الأفتطس	١٢١	الإرجاء وتعت ابن حبان	هدى السارى
٤٤	سعد بن سعيد الأنصارى (أخو يحيى)	١٢٣	صدوق، ضُغف من قبل حفظه	الميزان ٢/١٢٠، وتهذيب التهذيب ٢/٢٨٠
٤٥	سعيد بن إياس الجريري	١٢٥	التغير قبل موته	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٢/١٢٧
٤٦	سعيد بن سليمان سعدويه	١٣٠	الجرح المجمل من الدارقطنى	-
٤٧	سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (القاضى)	١٣٢	تعت ابن حبان	الميزان ٢/١٤٨
٤٨	سعيد بن كثير بن عفير	١٣٤	البدعة، ورواية المناكير والحمل فيها على ابنه	الميزان ٢/١٥٥
٤٩	سعيد بن يحيى اللخمي (سعدان)	١٣٦	جرح مجمل من الدارقطنى	-

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
٥٠	سفيان بن حسين الواسطي	١٣٨	ثقة في غير الزهري	الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص ٢٣٢
٥١	سفيان بن عقبة (أخو قبيصة)	١٣٩	تفرد الذهبي بذكر مناكير في حديثه	-
٥٢	سلام بن أبي مطيع	١٤١	ثقة ضعف في قتادة	الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص ١٦٣
٥٣	سليمان بن عبد الرحمن (ابن بنت شرحبيل)	١٤٦	خطأ المكثر الثقة، والحمل في مناكيره على شيوخه الضعفاء	الميزان ٢/٢١٣
٥٤	سليمان بن كثير العبدي	١٤٨	ضعف في الزهري خاصة	التقريب، والثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص ٢٠٤
٥٥	سليمان بن موسى الأشدق	١٤٩	اختلط قبل موته بيسير، والغرائب والأفراد في حديثه من جهة حفظه	تهذيب التهذيب ٢/٤٢٤-٤٢٥، والميزان ٢/٢٢٦
٥٦	سماك بن حرب	١٥٠	ضعف في روايته عن عكرمة	الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص ٢٢٠
٥٧	سهيل بن أبي صالح	١٥٢	سوء حفظه بأخذه بسبب اختلاطه بعد وفاة أخيه وجداً عليه	نفس الموضوع من الكتاب
٥٨	سويد بن سعيد الحدثاني (شيخ مسلم)	١٥٤	ضابط لكتابه دون حفظه	الميزان ٢/٢٤٨، وتذكرة الحفاظ ١/٤٦٢
٥٩	سويد بن عمر الكلبي	١٥٥	تشدد ابن حبان	التقريب
٦٠	شهر بن حوشب (من علماء التابعين)	١٦٢	الدخول في شيء من عمل السلطان، والخطأ من الناقل عن الناقد في قولهم (نزكوه)	الميزان ٢/٢٨٣، وهدي الساري
٦١	أبو الصهباء صهيب	١٦٥	جرح مجمل من النسائي	-
٦٢	طارق بن عبد الرحمن البجلي	١٦٧	التضعيف النسبي	الميزان ٢/٣٣٢
٦٣	عاصم بن علي الواسطي	١٧١	قلة خبرة ابن سعد وابن معين به، وجرح مجمل من ابن معين والنسائي	الميزان ٢/٣٥٥
٦٤	عاصم بن كليب الجرمي	١٧٢	جرح ابن المديني المجمل، والإرجاء	الميزان ٢/٣٥٦
٦٥	عامر الأحول	١٧٤	الجرح المجمل من الإمام أحمد	-

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
٦٦	عبدالله بن سعيد أبو صفوان الأموي	١٨٣	الجرح المجمل من ابن معين	-
٦٧	عبدالله بن شقيق العقيلي	١٨٥	النصب	-
٦٨	عبدالله بن الصامت	١٨٧	تشدد أبي حاتم، والجرح المجمل من الذهبي	-
٦٩	عبدالله بن عطاء (شيخ شعبة)	١٩١	الجرح المجمل من النسائي	-
٧٠	عبدالله بن أبي ليبيد المدني	١٩٤	القول بالقدر	-
٧١	عبدالله بن نافع الصائغ (صاحب مالك)	١٩٧	ضابط لكتابه دون حفظه	-
٧٢	عبد الجبار بن الورد المكي	٢٠٠	خطأ ووهم الثقات	-
٧٣	عبد الحميد بن بهرام	٢٠٢	الحمل في المناكير على غيره	-
٧٤	عبد الحميد بن جعفر المدني	٢٠٣	القول بالقدر، وجرح الثوري المفسر بغير جرح	الكاشف ١٤٥/٢، والميزان ٥٣٩/٢
٧٥	عبد الرحمن بن حماد الشيعي	٢٠٩	تفرد أبي حاتم بالجرح المجمل	-
٧٦	عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري	٢١١	تفرد ابن سعد بالجرح المجمل، وابن سعد أغلب مادته من الواقدي وهو ضعيف جداً	-
٧٧	عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل	٢١٣	التضعيف النسبي	هدي الساري
٧٨	عبد الرحمن بن نمر	٢١٧	الجرح المجمل من ابن معين، وقلة خبرة ابن معين بحديثه لاستنكاره لفظة واحدة، وتضعيف أبي حاتم له لمجرد تفرد الوليد بن مسلم عنه وهذا لا يضر الثقة	الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص ٧٠، وهدي الساري
٧٩	عبد العزيز بن عبدالله الأوسي	٢١٩	الجرح المجمل من أبي داود	-
٨٠	عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد	٢٢٣	كان داعية للإرجاء	نفس الموضع من الكتاب

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
٨١	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج	٢٢٥	التدليس	نفس الموضوع من الكتاب، والميزان ٦٥٩/٢، وتعريف أهل التقديس ص ٩٥
٨٢	عبد الملك بن أبي سليمان	٢٢٦	تفرد الثقة	-
٨٣	عبد الملك بن محمد أبو قلابة القرشي	٢٢٨	الاختلاط بآخره، وهو ممن يعتمد على حفظه فتأثر بالاختلاط	-
٨٤	عبد الواحد بن زياد	٢٢٩	تضعيفه في أحاديثه له عن الأعمش	الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص ١٣٦، وهدي الساري
٨٥	عبيد الله بن عبد المجيد أبو علي الحنفي	٢٣٥	تفرد الثقة بحدث، وعدم ثبوت الجرح عن ابن معين	هدي الساري، والميزان ١٣/٣، والتقريب
٨٦	عثمان بن صالح السهمي (شيخ البخاري)	٢٣٨	كون الناقل عن الناقد ضعيفاً (ابن رشددين)، وما أنكر عليه فالحمل فيه على غيره (خالد بن نجيع) كذاب	هدي الساري، والميزان ٤٠/٣
٨٧	عطاء بن السائب	٢٤٥	ثقة اختلط بآخره	نفس الموضوع من الكتاب
٨٨	عطاء بن أبي ميمونة	٢٤٧	القول بالقدر، والجرح المجمل من أبي حاتم	الميزان ٧٦/٣
٨٩	عقبة بن علقمة البيروتي	٢٤٨	رواية المناكير والحمل فيها على ابنه	تهذيب التهذيب ١٥١/٤
٩٠	عكرمة بن عمار اليمامي	٢٥٠	ثقة ضَعُفَ في يحيى بن أبي كثير	نفس الموضوع من الكتاب،
٩١	العلاء بن الحارث (صاحب مكحول)	٢٥١	القول بالقدر، والتغير	الميزان ٩٨/٣
٩٢	العلاء بن عبد الرحمن (مولى الحرقة)	٢٥٣	التضعيف النسبي، والجرح المجمل من ابن معين	تهذيب التهذيب ٤١٦/٤
٩٣	علي بن بذيمة	٢٥٤	التشيع	-
٩٤	علي بن هاشم بن البريد	٢٥٧	الغلو في التشيع، وتشدد ابن حبان	-
٩٥	عمارة بن غزية	٢٥٩	تفرد ابن حزم بتضعيفه	الميزان ١٧٨/٣، والمغني ١٠٧/٢

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
٩٦	عمر بن إبراهيم العبدى	٢٦٠	ضُعْفٌ في قتادة	الميزان ١٧٩/٣ ، والتقريب
٩٧	عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر	٢٦٦	الجرح المجمل	الميزان ٢٢٠/٣
٩٨	عمرو بن مرزوق البصري	٢٦٩	جرح ناشئ عن حسد الأقران	نفس الموضع من الكتاب، وهدي الساري
٩٩	عمرو بن أبي عمرو ميسرة (مولى المطلب)	٢٧١	ضُعْفٌ في روايته عن عكرمة	هدي الساري
١٠٠	عيسى بن طهمان	٢٧٦	تغنت ابن حبان، وما أنكر عليه فالحمل على غيره	هدي الساري
١٠١	غالب القطان	٢٧٧	خفاء حاله على ابن عدي	الميزان ٣٣٠/٣
١٠٢	فطر بن خليفة	٢٨٠	البدعة	-
١٠٣	قريش بن أنس	٢٨٣	ثقة اختلط بآخره	المجروحين لابن حبان ٢١٨/٢، وتهذيب التهذيب ٥٣١/٤
١٠٤	قران بن تمام	٢٨٧	الجرح المجمل من أبي حاتم وابن سعد	-
١٠٥	كليب بن وائل	٢٩١	الجرح المجمل من أبي زرعة	-
١٠٦	كهمس بن المنهال	٢٩٢	القول بالقدر، وتقرد الساجي بتضعيفه	-
١٠٧	محمد بن إسحاق بن يسار	٢٩٦	تكذيبه صادر عن غضب من الإمام مالك، والتدليس	الميزان ٤٦٨/٣-٤٧٥، وتهذيب التهذيب ٢٩/٥
١٠٨	محمد بن راشد المكحولي	٣٠٠	رمي بالقدر، والتشيع، والتضعيف النسبي	-
١٠٩	محمد بن سابق	٣٠١	الجرح المجمل من ابن معين وأبي حاتم	معجم أسامي الرواة الذين تكلم فيهم الألباني ٦١٦/٣
١١٠	محمد بن عبد الرحمن الطفاوي	٣٠٦	التدليس، ما أنكر عليه فالحمل فيه على غيره	تهذيب التهذيب ١٨٥/٥

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
١١١	محمد بن عجلان	٣٠٨	التضعيف النسبي، واختلطت عليه أحاديث أبي هريرة التي سمعها من طريق سعيد المقبري خاصة دون ما سواها	الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص ٢٢٥-٢٢٦
١١٢	محمد بن عيسى بن سميع الدمشقي	٣١١	القول بالقدر، والتدليس	التقريب، ومعجم أسامي الرواة الذين تكلم عليهم الألباني ص ٧٢
١١٣	محمد بن فضيل بن غزوان	٣١٣	التشيع	-
١١٤	محمد بن مسلم الطائفي	٣١٧	صحيح الكتاب ضعف في حفظه	الميزان ٤٠/٤
١١٥	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	٣١٨	نيل منه لصحبة الدولة	نفس الموضوع من الكتاب
١١٦	محمد بن مسلم أبو الزبير المكي	٣١٩	خطأ في فهم الناقد للجرح (تشدد شعبية)	الميزان ٣٨/٤، والمغني ٣٧٣/٢
١١٧	مخرمة بن بكير	٣٢٤	الرواية عن أبيه بالوجادة	الميزان ٨٠/٤
١١٨	مروان بن شجاع الجزري	٣٢٦	رواية الثقة للمناكير	الجرح والتعديل ٢٧٤/٨، ولسان الميزان ٤٢١/٩
١١٩	مطر الوراق	٣٢٩	ضعف في عطاء خاصة	-
١٢٠	مطرف بن عبدالله أبو مصعب اليساري المدني	٣٣١	خفاء حاله على ابن عدي	الميزان ١٢٥/٤
١٢١	معاوية بن عمار الدهني	٣٣٢	الجرح المجمل من أبي حاتم	الميزان ١٣٧/٤، واللسان ٤٢٦/٩
١٢٢	معاوية بن عبد الكريم الضال	٣٣٣	الجرح المجمل من أبي حاتم	الميزان ١٣٦/٤
١٢٣	معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي	٣٣٤	تغنت يحيى القطان	الكامل ١٤٥/٨-١٤٨، والميزان ١٣٥/٤
١٢٤	معاوية بن هشام القصار	٣٣٥	خطأ المكثرة الثقة	الميزان ١٣٨/٤، والديوان ٣٦٨/٢
١٢٥	معلی بن زياد	٣٣٩	تفرد ابن معين في رواية غير معتبرة بالجرح	الميزان ١٤٨/٤
١٢٦	معلی بن منصور	٣٤٠	خطأ الناقد في إيقاع الجرح، وترك لأجل الرأي	نفس الموضوع من الكتاب، والميزان ١٥٠/٤

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
١٢٧	مكحول الدمشقي أبو عبد الله	٣٤٦	رمي بالقدر، والتدليس والإرسال، وتفرد ابن سعد بتضعيفه	الميزان ١٧٧/٤
١٢٨	منصور بن عبد الرحمن الغداني الأشل	٣٤٨	ثقة خالف في أحاديث	الميزان ١٨٦/٤
١٢٩	المنهال بن عمرو	٣٤٩	خطأ الناقد في إيقاع الجرح بما لا يخل العدالة	الميزان ١٩٢/٤، وهدي الساري
١٣٠	ميمون بن سياه	٣٥٢	الجرح المجمل من أبي حاتم، وخطأ الثقة كما نبه عليه ابن حبان	نفس الموضع من الكتاب، والميزان ٢٣٣/٤
١٣١	هشام بن عمار	٣٦٠	أخذ الأجرة على التحديث، والتغير بآخره	الميزان ٣٠٣/٤، والجرح والتعديل ٦٧-٦٦/٩
١٣٢	الهيثم بن حميد	٣٦٣	القول بالقدر، وتشدد أبو مسهر في الجرح	الميزان ٣٢١/٤
١٣٣	يحيى بن أيوب المصري	٣٧٦	صحيح الكتاب ضعيف في حفظه	تهذيب التهذيب ١١٨/٦، واللسان ٤٤٦/٩
١٣٤	يحيى بن الجزار	٣٧٢	الغلو في التشيع	تهذيب الكمال ٢١/٨
١٣٥	يحيى بن عباد الضبيعي	٣٧٧	تُكلم فيه بما لا يجرح بمثله	تاريخ بغداد ١٥٠/١٤-١٥١
١٣٦	يحيى بن عبد الله بن بكير	٣٧٨	الجرح المجمل من أبي حاتم والنسائي، وتكلم في سماعه من مالك	تذكرة الحفاظ ٤٢٥/١، ومعجم أسامي الرواة للألباني ٤١٨/٤
١٣٧	يزيد بن عبد الله بن قسيط	٣٨٥	تفرد أبي حاتم في جرحه	الميزان ٤٣١/٤، واللسان ٤٥٣/٩
١٣٨	يسير بن جابر	٣٨٧	قلة خبرة ابن حزم به	تهذيب الكمال ١٦٣/٨
١٣٩	يونس بن بكير	٣٩٢	التشيع، والإرجاء، واتباع السلطان	-
١٤٠	يونس بن أبي الفرات الإسكافي	٣٩٥	تشدد ابن حبان	الميزان ٤٨٣/٤، واللسان ٤٥٨/٩
١٤١	أبو بكر النهشلي	٣٩٨	تعمت ابن حبان	ديوان الضعفاء للذهبي ٤٨٣/٢
١٤٢	أبو بكر ابن عياش المقرئ	٣٩٩	صحيح الكتاب، ساء حفظه لما كبر	الثقات لابن حبان ٣٢٤/٢
١٤٣	أبو الزناد عبد الله بن ذكوان	٤٠٣	مداخلة الدولة وكلام ربيعة فيه	الميزان ٤١٨/٢

م	اسم الراوي	رقمه	سبب الجرح المردود	موضع رد الجرح
١٤٤	أبو شهاب الحناط موسى بن نافع	٤٠٤	الجرح المجمل من أحمد والقطان	اللسان ٤٧١/٩
١٤٥	أبو نضرة العبدي المنذر بن مالك	٤٠٥	كان عريقاً لقومه، والجرح المجمل من العيلي وابن عدي، حيث ذكره في كتابيهما دون سبب للتليين	الميزان ١٨١/٤، واللسان ٤٢٩/٩

❖ ج) خلاصة ما سبق في الموازنة:

أولاً: أنهما كتابان مستقلان، ينفرد أحدهما عن الآخر، بدلالة ما يلي:

١ - اختلاف مقدمتي الكتابين.

٢ - اختلاف مضمون الرسالتين، فكتاب "الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" خصه الحافظ الذهبي من لا يؤثر فيهم الجرح، ولا ينزلهم عن رتبة الثقة، بخلاف كتابه "من تكلم فيه وهو موثق"، فهو عام يشمل من أثر فيه الجرح، ومن لم يؤثر فيه الجرح.

٣ - جميع الرجال المذكورين في كتاب "من تكلم فيه وهو موثق" لا يخرجون عن رجال الكتب الستة، أما كتاب "الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" ففيه رجال متأخرون كأبي نعيم، والخطيب، مما يدل على أن كلا الكتابين مستقل من ميزان الاعتدال، ولكن بصورة يختلف فيها أحد الكتابين عن الآخر من حيث المنهج والتصور^(١).

ثانياً: على قول من يرى أن الثقات مستقل من كتاب "من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث"، فإني أذكر هنا زوائد الثقات على كتاب من تكلم فيه وهو موثق:

١ - إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي	رقم ٤	ص ٤١
٢ - إبراهيم بن سعيد الجوهري	رقم ٥٠	ص ٤٣
٣ - أحمد بن الأزهر النيسابوري	رقم ٦	ص ٤٤
٤ - أحمد بن عبدالله بن أحمد الحافظ أبو نعيم الأصبهاني	رقم ٨	ص ٤٩
٥ - أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب	رقم ٩	ص ٥١

(١) يرى دة بدالله بن ضيف الله الرحيلي - حفظه الله - أن لثقاته ستل من كتابه من "من تكلم فيه هو موثق"، هو ولاسر في تطبقك شير من الترط م، انظر مقلة ه على "من تكلم فيه هو موثق" ٢ ١ ٣ ١.

٥٨ ص	رقم ١٤	٦ - أحمد بن منصور الرمادي
٥٩ ص	رقم ١٥	٧ - إسحاق بن إبراهيم بن راهويه
٦١ ص	رقم ١٦	٨ - إسماعيل بن إبراهيم بن علي
١٠٥ ص	رقم ٤١	٩ - سليمان بن مهران الأعمش
٢٨، ١٥٨ ص	رقم ٧٠	١٠ - محمد بن إدريس الشافعي

أما ما وردت تراجمهم في مقدمة الكتاب دون قسم التراجم فهم:

٢٥ ص	١١ - عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي
٣٣ ص	١٢ - عبدالرحمن بن القاسم
٣٢ ص	١٣ - عبدالرحمن بن مهدي
٤٨ ص	١٤ - عبدالله بن عبدالكريم أبو زرعة الرازي
٢٥ ص	١٥ - مالك بن أنس
٣٢ ص	١٦ - يحيى بن سعيد القطان
٣٣ ص	١٧ - يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف القاضي

ثالثاً: عدد الرواة الذين استخرجتهم من كتاب "الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" (٨٣) ثلاثة وثمانون رجلاً من مجموع (٩٢) اثنين وتسعين رجلاً، بنسبة تعادل ٩٠٪ حسب وقوفي على الرجال، ودراستهم.

بينما بلغ عدد الرجال الذين استخرجتهم من كتاب "من تكلم فيه وهو موثق أو صالح"، بما يناسب صور وأسباب الجرح المردود في هذه الرسالة (١٤٩) تسعة وأربعون ومائة رجل، من مجموع (٤٠٥) خمسة وأربعمئة رجل.

ولغة الأرقام هذه تؤكد بجلاء أن نسبة الثقات المتكلم فيهم بجرح مردود في كتاب "من تكلم فيه وهو موثق" تعادل ٣٦,٨٪ من جملة الرجال في الكتاب.

ثالثاً: سرد الرواة الذين استخرجتهم من كتابي الحافظ ابن حجر: (هدي الساري) و(التقريب) ممن تكلم فيهم بجرح مردود مما لم يذكره الحافظ الذهبي في كتابيه حسب الصور الواردة في الرسالة.

❖ أ) هدي الساري:

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١	إبراهيم بن المنذر الحراني	تكلم فيه أحمد لدخوله إلى ابن أبي دؤاد
٢	إبراهيم بن سويد بن حيان	تكلم فيه ابن حبان بلا حجة
٣	إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي	جهله ابن القطان الفاسي وعرفه غيره
٤	أحمد بن شعيب الحبطي	تكلم فيه الأزدي بكلام غير مرضي
٥	أحمد بن عاصم البلخي	جهله أبو حاتم لأنه لا يخبر حاله
٦	أحمد بن مقدم العجلي	ليّنه أبو داود لمزاحه
٧	أحمد بن واقد الحراني	تُكلم فيه لدخوله في عمل السلطان
٨	أزهر بن سعد السمان	أورده العقيلي بلا مستند
٩	أسباط أبو اليسع	جهله أبو حاتم وعرفه غيره
١٠	إسحاق بن سويد	النصب
١١	إسرائيل بن موسى البصري	ضعفه الأزدي بلا حجة
١٢	إسماعيل بن أبان	التشيع
١٣	إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة	تكلم فيه الساجي والأزدي بلا مستند
١٤	إسماعيل بن إبراهيم بن معمر أبو معمر	غمزه أحمد لأنه أجاب في المحنة
١٥	أفلح بن حميد الأنصاري	أنكر عليه أحمد حديثاً واحداً
١٦	أيوب بن النجار	نقل عن العجلي أنه ضعفه ولم يثبت ذلك

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١٧	أيوب بن سليمان بن بلال	تكلم فيه الأزدي بلا مستند
١٨	أيوب بن عائذ	الإرجاء
١٩	أيوب بن موسى الأشدق	تكلم فيه الأزدي بلا حجة
٢٠	بشر بن السري	النصب
٢١	بشر بن شعيب بن أبي حمزة	غلط ابن حبان على البخاري في تضعيفه
٢٢	بكر بن عمر أبو الصديق الباجي	تكلم فيه ابن سعد بلا حجة
٢٣	بهز بن أسد العمي	تكلم فيه الأزدي بلا مستند
٢٤	بيان بن عمرو	جهله أبو حاتم وعرفه غيره
٢٥	توبة الغنبري	ضعفه الأزدي بلا حجة
٢٦	ثابت بن عجلان	ذكره العقيلي بلا موجب للقدح
٢٧	ثمامة بن عبد الله بن أنس	تكلم فيه من أجل روايته من الكتاب
٢٨	ثور بن زيد الديلي	القدر
٢٩	جرير بن عبد الحميد	التشيع
٣٠	حبيب بن أبي ثابت	عابوا عليه التدليس
٣١	حجاج بن محمد الأعور	ذكر فيمن اختلط إلا أنه لم يحدث في تلك الحالة
٣٢	حرمي بن عمارة بن أبي حفص	ذكره العقيلي بأمر فيه عنت
٣٣	حسان بن عطية المحاربي	القدر
٣٤	الحسن بن الصباح البزار	تعنت فيه النسائي
٣٥	الحسن بن علي الحلواني	تكلم فيه أحمد بسبب الكلام
٣٦	الحسن بن مدرك الطحان	تكلم فيه أبو داود بأمر فيه عنت
٣٧	الحسن بن موسى الأشيب	لم يثبت عن ابن المديني تضعيفه

م	اسم الراوي	الجرح المردود
٣٨	الحسين بن حسن البشار	جهله أبو حاتم وعرفه غيره
٣٩	حصين بن نمير الواسطي	النصب
٤٠	حفص بن غياث	تغير حفظه لما ولي القضاء
٤١	الحكم بن عبدالله	جهله أبو حاتم وعرفه غيره
٤٢	الحكم بن نافع أبو اليمان	تكلم فيه بسبب الرواية بالإجازة
٤٣	حماد بن أسامة أبو أسامة	ضعفه الأزدي بلا مستند
٤٤	حماد بن قيس الأعرج	قال ابن عدي: الإنكار من جهة غيره
٤٥	حميد الطويل	تركه زائدة لدخوله في شيء من عمل السلطان
٤٦	حنظلة بن أبي سفيان	ذكره ابن عدي بلا مستند
٤٧	خالد بن يحيى	قال الدارقطني: أخطأ في حديث واحد
٤٨	داود بن رشيد	ضعفه ابن حزم بلا حجة
٤٩	ذر بن عبدالله المراهبي	الإرجاء
٥٠	ربيعة بن أبي عبدالرحمن	تُكلم فيه بسبب الإفتاء بالرأي
٥١	روح بن عبادة	تكلم فيه بعضهم بلا مستند
٥٢	الزبير بن الخريت	تُكلم فيه لأن شعبة لم يرو عنه
٥٣	زكريا بن إسحاق	القدر
٥٤	زياد بن ربيع اليمامي	ذكره ابن عدي بلا حجة
٥٥	زيد بن وهب	تكلم فيه يعقوب بن سفيان بعنت
٥٦	سالم بن عجلان	القدر
٥٧	سريج بن النعمان الجوهري	تكلم أبو داود في بعض حديث
٥٨	سعيد بن أبي سعيد المقبري	تغير حفظه في الآخر

م	اسم الراوي	الجرح المردود
٥٩	سعيد بن أبي هلال	ذكره الساجي بلا حجة ولم يصح عن أحمد تضعيفه
٦٠	سعيد بن عمرو بن أشوع	التشيع
٦١	سعيد بن فيروز البخاري	التشيع
٦٢	سلام بن مسكين الأزدي	القدر
٦٣	سليمان بن بلال	تكلم فيه عثمان بن أبي شيبة بلا حجة
٦٤	سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني	تكلم فيه ابن خراش بلا حجة
٦٥	سليمان بن مهران الأعمش	تكلم فيه للتدليس
٦٦	سهل بن بكار البصري	ذكره ابن حبان بلا مستند
٦٧	سيف بن سليمان	القدر
٦٨	شبل بن عباد المكي	القدر
٦٩	صالح بن صالح بن حيان (والد الحسن)	لم يصح أن العجلي تكلم فيه
٧٠	طلق بن غنام	ضعفه ابن حزم بلا مستند
٧١	عاصم بن عمر بن قتادة	لم يصح قول عبدالحق أن بعضهم ضعفه
٧٢	عامر بن واثلة	صحابي أخطأ من تكلم فيه
٧٣	عباد بن العوام	التشيع
٧٤	عباس بن حسين القنطري	جهله أبو حاتم وعرفه غيره
٧٥	عبد الحميد بن عبد الرحمن بن إسحاق	الإرجاء
٧٦	عبد الحميد بن عبد الله أبو بكر بن أبي أويس	تكلم فيه الأزدي بلا مستند
٧٧	عبد الرحمن بن أبي الموالي	تكلم أحمد في بعض حديثه
٧٨	عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري	تكلم فيه ابن سعد بلا حجة
٧٩	عبد الرحمن بن خالد بن مسافر	تكلم فيه الساجي بلا حجة

م	اسم الراوي	الجرح المردود
٨٠	عبدالرحمن بن شريح	تكلم فيه ابن سعد بلا مستند
٨١	عبدالرحمن بن عبدالله مولى بني هاشم	تكلم فيه الساجي بلا مستند ولم يصح عن أحمد تضعيفه
٨٢	عبدالرحمن بن يزيد بن جابر	ضعفه الفلاس بلا مستند
٨٣	عبدالعزیز بن أبي حازم	تكلم في سماعه من أبيه
٨٤	عبدالله بن أبي نجیح المكي	القدر
٨٥	عبدالله بن العلاء بن زبر	ضعفه ابن حزم بلا مستند
٨٦	عبدالله بن جعفر الرقي	ذكر فيمن تغير حفظه
٨٧	عبدالله بن ذكوان أبو الزناد	كرهه مالك لدخوله في عمل السلطان
٨٨	عبدالله بن سالم الأشعري	النصب
٨٩	عبدالله بن عبيد الربذي	تكلم فيه والعهد على أخيه موسى
٩٠	عبدالله بن عمرو أبو معمر	القدر
٩١	عبدالله بن محمد بن أبي بكر بن أبي الأسود	تكلم في سماعه من أبي عوانة
٩٢	عبدالمتعال بن طالب	لم يثبت عن ابن معين تضعيفه
٩٣	عبدالواحد بن عبدالله البصري	تكلم فيه أبو حاتم بعثت
٩٤	عبدالوارث بن سعيد التتوري	القدر
٩٥	عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي	ذكر فيمن اختلط وقال العقيلي: لم يحدث في تلك الحالة
٩٦	عبيدالله بن أبي جعفر	لم يثبت عن أحمد تضعيفه
٩٧	عثمان بن عمر بن فارس	لم يثبت عن القطان أنه تركه
٩٨	عثمان بن غياث البصري	الإرجاء
٩٩	عثمان بن محمد بن أبي شيبة	تُكلم في بعض حديثه، وقد ثبت الخطيب
١٠٠	عفان بن مسلم	تكلم فيه سليمان بن حرب بعثت

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١٠١	عقيل بن خالد	تكلم فيه القطان بعنت
١٠٢	العلاء بن المسيب	تكلم فيه الأزدي بلا مستند
١٠٣	علي بن المبارك الهنائي	تكلم في روايته من الكتاب
١٠٤	عمر بن مسلم القصير	القدر
١٠٥	عمران بن حطان	القعدية
١٠٦	عمرو بن سليم الزرقى	تكلم فيه ابن خراش بلا حجة
١٠٧	عمرو بن نافع	تكلم فيه ابن سعد بلا مستند ولم يثبت عن ابن معين أنه ضعفه
١٠٨	عمرو بن يحيى المازني	غمزه ابن معين من أجل حديثين خولف فيهما
١٠٩	عمرو بن يحيى بن سعيد	ذكره ابن عدي بلا مستند
١١٠	عمير بن هاني الدمشقي	القدر
١١١	عنيسة بن خالد الأيلي	وقع فيه يحيى بن بكير بلا حجة
١١٢	فراس بن يحيى	أنكر القطان حديثه في الاستبراء
١١٣	الفضل بن دكين أبو نعيم	التشيع
١١٤	الفضل بن موسى	استنكر ابن المديني بعض حديثه
١١٥	قتادة بن دعامة	تُكلم فيه للتدليس، القدر
١١٦	مالك بن إسماعيل أبو غسان	التشيع
١١٧	مبشر بن إسماعيل	ضعفه ابن قانع وهو أضعف منه
١١٨	محارب بن دثار	تكلم فيه ابن سعد بلا مستند
١١٩	محمد بن أبي القاسم	لم يعرفه ابن المديني وعرفه غيره
١٢٠	محمد بن إسماعيل بن أبي فديك	تكلم فيه ابن سعد بلا مستند
١٢١	محمد بن الحكم المروزي	جهله أبو حاتم وعرفه غيره

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١٢٢	محمد بن الصلت أبو يعلى التوزي	لئن أبو زرعة بعض حديثه
١٢٣	محمد بن الصلت الأسدي	لئن بعضهم بلا حجة
١٢٤	محمد بن بشار (بندار)	تكلم فيه الفلاس فلم يلتفت إليه
١٢٥	محمد بن بكر البرساني	لئن النسائي بلا حجة
١٢٦	محمد بن جعفر (غندر)	تكلم أبو حاتم في حديثه من غير شعبة
١٢٧	محمد بن حازم أبو معاوية الضرير	الإرجاء
١٢٨	محمد بن حجارة	التشيع
١٢٩	محمد بن زياد الزياتي	ذكره ابن منده وابن حبان بلا حجة
١٣٠	محمد بن سواء البصري	القدر
١٣١	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب	وهن أحمد حديثه في الزهري ولم يثبت عنه القدر
١٣٢	محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري	أنكر أحمد بعض حديثه عن سفيان
١٣٣	محمد بن عبد الله الأنصاري	أنكر القطان بعض حديثه وذكر فيمن تغير
١٣٤	محمد بن عبيد الطنافسي	أخطأ في بعض حديثه فيما حكى عن أحمد، ولعل ضعفه في حديث واحد
١٣٥	محمد بن ميمون أبو حمزة السكري	عمي في آخر عمره، فتكلم فيه بعضهم تغتأ
١٣٦	محمد بن يوسف الفريابي	خطأه العجلي في بعض حديثه
١٣٧	مروان بن الحكم (الخليفة)	تكلم فيه لأجل الولاية
١٣٨	مروان بن معاوية	غمز لإكثاره عن الضعفاء
١٣٩	معتمر بن سليمان التيمي	تكلم في حديثه من صدره واتفق على كتابه
١٤٠	مغيرة بن مقسم	ذكر بالتدليس في حديث إبراهيم
١٤١	موسى بن إسماعيل أبو سلمة	تكلم فيه ابن خراش بلا مستند
١٤٢	موسى بن عقبة	تكلم ابن معين في روايته عن نافع

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١٤٣	موسى بن نافع أبو شهاب	استنكر أحمد بعض حديثه
١٤٤	هارون بن موسى الأعور	القدر
١٤٥	هشام بن عبد الله الدستوائي	القدر
١٤٦	هشام بن عروة	ذكر بالتدليس أو الإرسال
١٤٧	الوضاح أبو عوانة	تكلم في حديثه من حفظه وكتابه معتمد
١٤٨	يحيى بن أبي إسحاق	تكلم فيه العقيلي بلا حجة
١٤٩	يحيى بن أبي كثير	مذكور بالتدليس والإرسال
١٥٠	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	حكى عمرو بن شبة عن أبي نعيم أنه قال: ما كان بأهل أن أحدث عنه، قال الحافظ: وهذا الجرح مردود، بل ليس هذا بجرح ظاهر
١٥١	يحيى بن سعيد الأموي	ذكره العقيلي بلا حجة
١٥٢	يزيد الرشك	ضعفه بعضهم بلا حجة
١٥٣	يزيد بن هارون الواسطي	تغير لما عني
١٥٤	يوسف بن أبي إسحاق	تكلم العقيلي فيه بلا حجة
١٥٥	يونس بن القاسم	استنكر البرذعي حديثه بلا حجة
١٥٦	يونس بن يزيد الأيلي	في حفظه شيء وكتابه معتمد

قال الحافظ ابن حجر بعد ختمهم: فجميع ما ذكر في هذين الفصلين ممن احتج به البخاري، لا يلحقه في ذلك عابٌّ لما فسرناه.

* (ب) التقريب:

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١	أحمد بن شعيب بن علي بن دينار	تضعيف الأزدي
٢	أحمد بن علي النميري	ضعفه الأزدي بلا حجة
٣	أحمد بن المفضل الحفري	التشيع، وتضعيف الأزدي له
٤	أبان بن إسحاق النحوي	تضعيف الأزدي له
٥	أبان بن صالح بن عمير القرشي	وهم ابن حزم فجعله، وابن عبد البر فضعه
٦	إبراهيم بن أبي العباس السامري	ثقة تغير بآخره فلم يحدث
٧	إبراهيم بن عبد الله الهروي	تكلم فيه بسبب القرآن
٨	إبراهيم بن محمد بن خازن	صدوق ضعفه الأزدي بلا حجة
٩	إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني	رُمي بالنصب
١٠	إبراهيم بن يوسف الماكياني	الإرجاء
١١	أزهر بن عبد الله الحرازي	النصب
١٢	إسحاق بن إبراهيم الحنظلي	التغير
١٣	إسحاق بن أبي إسرائيل	الوقف في القرآن
١٤	إسحاق بن إسماعيل الطالقاني	حسد الأقران
١٥	إسحاق بن حازم البزار	القدر
١٦	إسحاق بن الربيع البصري	القدر
١٧	إسحاق بن محمد المخزومي	القدر، وتضعيف الأزدي
١٨	إسحاق بن منصور السلولي	التشيع

* المدون في الجرح المردود هنا في غلبته من تصرف لبلثه ، وليس نصراً بارة الخط بلح عجز.

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١٩	إسماعيل بن بشر بن منصور السليمي	القدر
٢٠	إسماعيل بن رجاء الزبيدي	تكلم فيه الأزدي بلا حجة
٢١	إسماعيل بن عبد الله البصري	لم يصب الأزدي بتضعيفه
٢٢	إسماعيل بن عبد الله العبيدي السكري	نسب لرأي جهم
٢٣	إسماعيل بن عبد الله بن زرار	تكلم فيه الأزدي بلا حجة
٢٤	إسماعيل بن موسى الفزاري	التشيع
٢٥	برد بن سنان أبو العلاء الدمشقي	القدر
٢٦	بشر بن معاذ السخيتاني	الإرجاء
٢٧	تميم بن عطية العبسي الشامي	وهم الثقات، وخطأه في الحديث والحديثين
٢٨	الجارود بن معاذ السلمي	الإرجاء
٢٩	جرير بن عبد الحميد بن قرط	ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهّم من حفظه
٣٠	جواب التيمي	الإرجاء
٣١	حاجب بن عمر الثقفي	الخوارج
٣٢	حرب بن ميمون الأكبر	القدر
٣٣	الحسن بن أبي الحسناء البصري	لم يصب الأزدي بتضعيفه
٣٤	الحسن بن عمر السدوسي	لم يصب الأزدي في تضعيفه
٣٥	زياد بن علاقة الثعلبي	النصب
٣٦	الحسن بن عمرو السدوسي	لم يصب من قال: في حديثه خلل
٣٧	الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب	يقال: إنه أول من تكلم في الإرجاء
٣٨	حفص بن عبد الرحمن البلخي	الإرجاء
٣٩	حفص بن عمر بن سخبرة	أخذ الأجرة على التحديث

م	اسم الراوي	الجرح المردود
٤٠	حفص بن غيلان	القدر
٤١	حماد بن دليل	الرأي
٤٢	خالد بن سلمة بن العاص المخزومي	الإرجاء والنصب
٤٣	خطاب بن قاسم الحراني	الاختلاط قبل موته
٤٤	خلف بن أيوب العامري	الإرجاء والرأي
٤٥	خلف بن سالم المخرمي	التشيع والدخول في شيء من أمر القاضي
٤٦	خلاد بن يحيى السلمي	الإرجاء
٤٧	داود بن منصور النسائي	الوهم والقضاء
٤٨	داود بن أبي هند	الوهم
٤٩	الربيع بن عبد الله بن خُطّاف	القدر
٥٠	ربيعة بن أبي عبد الرحمن (الرأي)	الرأي
٥١	رزين بن حبيب الجهني	الاشتباه على الناقد، كونهما راويين بنفس الاسم ونفس الطبقة أحدهما ثقة والآخر مجهول
٥٢	السري بن يحيى الشيباني	أخطأ الأزدي في تضعيفه
٥٣	سعد بن أوس العبسي	لم يصب الأزدي في تضعيفه
٥٤	سعيد بن أوس بن ثابت	القدر
٥٥	سعيد بن حفص بن عمرو بن مقبل	التغير
٥٦	سعيد بن خثيم	التشيع، كون الناقد متكلم فيه (الأزدي)
٥٧	سعد بن سالم القداح	الإرجاء والرأي
٥٨	سعيد بن أبي سعيد المقبري	التغير
٥٩	سعيد بن سمعان الأنصاري الزرقى	لم يصب الأزدي في تضعيفه
٦٠	سفيان بن عيينة بن أبي عمران	التغير

م	اسم الراوي	الجرح المردود
٦١	سلم بن جعفر البكراوي	تكلم فيه الأزدي بغير حجة
٦٢	سلمان بن عبد الحميد البهراني	النصب وتشدد النسائي
٦٣	سهل بن أبي الصلت العيشي	تشدد القطان
٦٤	سهل بن يوسف الأنماطي	القدر
٦٥	سوار بن عبد الله العنبري	الدخول في أعمال السلطان (القضاء)
٦٦	سيدان بن مضارب الباهلي	الجرح المجمل، وتضعيف الأزدي
٦٧	شبيب	سوء المذهب
٦٨	شعيب بن إسحاق الأموي	الإرجاء
٦٩	شيبان بن فروخ الحبطي	القدر
٧٠	صفوان بن سليم المدني	القدر
٧١	ضمرة بن ربيعة الفلسطيني	وهم الثقات
٧٢	طلق بن حبيب العنزي	الإرجاء
٧٣	عافية الأودي	الدخول في القضاء
٧٤	عائذ بن حبيب الملاح	التشيع
٧٥	عبد الله بن جعفر بن غيلان	التغير
٧٦	عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري	عدم ثبوت الجرح عن الناقد
٧٧	عبد الله بن معاذ بن نشيط	تحامل عليه عبدالرزاق تغتاً
٧٨	عبد الجبار بن العباس الشبامي	التشيع
٧٩	عبد الحميد بن عبد الله الأصبحي	لم يصب الأزدي في تضعيفه
٨٠	عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد بن مسعود	اختلط قبل موته
٨١	عبد الرحمن بن يونس بن هاشم	الرأي

م	اسم الراوي	الجرح المردود
٨٢	عبد العزيز بن أبي رواد	الإرجاء
٨٣	عبد العزيز بن سياه	الشييع
٨٤	عبد الواحد بن واصل السدوسي	تكلم فيه الأزدي بغير حجة
٨٥	عبيد الله بن الحسن بن الحصين	عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة
٨٦	عثمان بن مسلم البتّي	عابوا عليه الإفتاء بالرأي
٨٧	علي بن أبي طلحة	الخوارج
٨٨	علي بن مسهر	التغير بسبب العمى
٨٩	عمار بن معاوية الدهني	التشيع
٩٠	عمر بن حفص بن غياث	وهم الثقة
٩١	عمر بن أبي زائدة الهمداني	القدر
٩٢	عمر بن سعد بن أبي وقاص المدني	الدخول في عمل السلطان
٩٣	عمر بن عطاء بن أبي الخوار (ثقة)	الاشتباه على الناقد
٩٤	عمر بن عطاء بن أبي وراز (ضعيف)	
٩٥	عمر بن قيس الماصير	الإرجاء
٩٦	عمرو بن حماد القناد	الرفض
٩٧	عمرو بن سويد بن هبيرة	الاختلاط
٩٨	عمران بن مسلم المنقري، قيل: هو الذي روى عن عبد الله بن دينار، وقيل: بل هو غيره، والأصح التفريق	الاشتباه على الناقد
٩٩	عيسى بن إبراهيم الشعيري	الاشتباه على الناقد
١٠٠	عيسى بن شعيب النحوي	الحمل على غيره فيما أنكر عليه
١٠١	غالب بن الهذيل الأودي	التشيع

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١٠٢	القاسم بن أبي أيوب الأسدي	الاشتباه على الناقد
١٠٣	القاسم بن بهرام	
١٠٤	القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي	ما أنكر عليه فالحمل على غيره
١٠٥	قطبة بن عبدالعزيز بن سياه	تعارض جرح المتأخر للمتقدم
١٠٦	قيس بن بشر الثعلبي	قال الذهبي: لا يُعرف، وهذا يدل على قلة خبرته به
١٠٧	محمد بن بلال	وهم الثقة، فقد أخطأ في حديث بعينه
١٠٨	محمد بن الحسن بن المستقيم	الإغراب
١٠٩	محمد بن ربيعة الكلابي	جرح الساجي والأزدي غير مفسر
١١٠	محمد بن سعيد بن غالب البغدادي	جرحه ابن قانع وهو متكلم فيه (قال الحافظ ابن حجر: غير مقنع)
١١١	محمد بن سهل النسائي	قال الحافظ الذهبي: لا يُدرى من هو
١١٢	محمد بن عبدالله الأسدي	تفتت أبي حاتم
١١٣	محمد بن عثمان بن خالد الأموي	ما أنكر عليه فالحمل فيه على غيره
١١٤	محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري	الاشتباه بغيره
١١٥	محمد بن يحيى بن أبي سميئة	شرب النبيذ على مذهب الكوفيين
١١٦	محمد بن أبي يحيى الأسلمي	تشدد القطان
١١٧	مالك بن دينار البصري	تكلم فيه الأزدي
١١٨	معاوية بن إسحاق بن طلحة التيمي	الجرح غير مفسر
١١٩	نسير بن ذعلوق	تعارض فيه جرح ابن حزم مع تعديل المتقدمين
١٢٠	النضر بن العربي الباهلي أبو روح	ضعفه ابن سعد وحده
١٢١	النضر بن محمد المروزي	الرأي
١٢٢	النعمان بن المنذر الغساني	رمي بالقدر

م	اسم الراوي	الجرح المردود
١٢٣	نوح بن قيس بن رباح	التشيع
١٢٤	هارون بن سعد العجلي	رمي الرفض، ويقال رجع عنه
١٢٥	هارون بن موسى العتكي	القدر
١٢٦	هاشم بن البريد	التشيع
١٢٧	هبيرة بن يريم	التشيع
١٢٨	هشام بن أبي عبد الله سنبر	القدر
١٢٩	الهيثم المذحجي	النصب
١٣٠	الهيثم بن جميل	تفرّد الحافظ ابن حجر بذكر تغيره
١٣١	الوضين بن عطاء	القدر
١٣٢	يحيى بن أكثم التميمي	رمي بسرقة الحديث، قال ابن حجر: ولم يقع ذلك له إنما يرى الرواية بالإجازة والوجادة
١٣٣	يحيى بن الضريس	التخليط في حديثه
١٣٤	يحيى بن ميمون الحضرمي	عيب عليه شيء يتعلق بقضاء
١٣٥	أبو حسان الأعرج الأجرد	الخوارج

وبمجموع ما في الكتابين يكون العدد (٢٩١) اثنين وتسعين ومائتي رجل، وبهذا العدد يفوق ما استخرجته من كتابي الحافظ الذهبي؛ حيث إن مجموع ما استخرجته منهما (٢٣١) واحد وثلاثون ومائتا رجل، فيكون الحافظ ابن حجر قد أضاف جملة كثيرة من رجال الكتب الستة ممن تكلم فيهم بجرح مردود ولم يذكرهم الحافظ الذهبي، وبهذا يتبين أهمية الموضوع وتشعبه وكثرة الرواة المتكلم فيهم بجرح مردود على وجه العموم، وعلى مستوى رجال الكتب الستة خصوصاً، وأن الحافظ الذهبي لم يقصد الاستيعاب بدليل ما تقدّم.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، وقد قضيت فيه جُلَّ وقتي وأنست بمدارسته طوال هذه المدّة، وأفاض الله عليّ فيه النعمة، فلا يسعني إلا شكر مَنْ تفضل عليه بفضائله ومننه فله الحمد والمنة، على ما يسّر من إتمام هذا البحث، وما كان ليتم لولا توفيقه وإحسانه. وإن ما منّ الله عليّ به أن توصلت في هذا البحث إلى نتائج عديدة ذكرت أثناء البحث متمثلةً في خلاصة لكل مطلب أو مبحث، وهذه إشارة مني إلى بعضها:

- عناية المحدثين بوضع قواعد عامّة في الجرح والتعديل، تضبط صورته وتجعل له بعداً منظماً واضحاً، وتناهى به عن الأحكام الشخصية القائمة على الهوى والتعصب ونحوهما، مما يدلّ دلالة واضحة على علميّة منهج النقد عند المحدثين.
- عناية المحدثين برّد الجرح في الراوي الموثّق إذا لم يُبَيَّن على أساس من التقوى والدين ومعرفة بأحوال الرواة.
- اهتمام الحافظين الذهبي وابن حجر بتقعيد مسألة الجرح المردود في الرواة.
- توصلت إلى الحكم برّد الجرح في بعض الصور التي فيها خلاف، ويُظن أن الراجح فيها الحكم بالجرح للمتلبّس بها، مثل: البدع غير المكفرة، وخصوصاً الإرجاء المعروف بإرجاء الفقهاء؛ لأن الخلاف فيه ليس جوهرياً، وكذا الدخول على السلاطين، والعمل معهم، وأخذ الأجرة على التحديث.
- مراعاة تضيق دائرة الجرح المردود، وحاجة الناس عموماً وأهل الحديث خصوصاً إلى هذا المبدأ في كل عصر.
- أن التشدد والتعنّت مصطلحان مترادفان استعملهما الأئمة بمعنى التشدد في الجرح والإفراط فيه لأدنى سبب.
- تفاوت منهج العلماء ما بين متساهل ومعتدل ومتشدد إنما يقع في مراتب القوة أو

- مراتب الضعف في الراوي المتكلم عليه، وليس من باب التضاد إلا فيما ندر، ويخرج على أن الجرح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل.
- أهمية الثبوت في وصف إمامٍ مام بالتشدد أو عدمه؛ لما يعنيه هذا الوصف من الحكم بردّ جرحه عند معارضته لغيره، بخلاف من لم يوصف بالتشدد مثلاً.
- أن الناقد الذي يقبل قوله مطلقاً في الجرح والتعديل - ما لم يظهر أن دافعه التحامل على الراوي - مَنْ وُصِفَ بصفة الثقة، أما من خرمت عدالته بوضعٍ أو تهمةٍ به، فلا يقبل قوله ولا نقله في الرجال.
- أن الواقدي لا يقبل قوله ولا نقله، أما تلميذه ابن سعد فيقبل منه ما لم ينقله عن شيخه الواقدي.

❖ وقد خرجت من رسالتي هذه بتوصيات مهمة منها:

- ضرورة عمل مشترك لبيان منهج الأئمة في النقد، من حيث التشدد وعدمه من خلال بحوث الرسائل العلمية، ويتم ذلك بموازنة بين المتشددين والمتساهلين في الحكم على الرواة من خلال مرويات رواة معينين.
- هذه الرسالة حملت عنوان: الجرح المردود، وفي المقابل يحتاج الجرح المقبول على انفراد إلى دراسة علمية موسعة تأصيلية تطبيقية تغطي هذا الجانب.
- كما أوصي بتبني المراكز العلمية المتخصصة في مجال السنة بدعم مثل هذه الرسائل ونحوها لدحض فكر المخالفين من المتشددين عامة وطلبة العلم خاصة.
- حاجة الثقات الذين ضُغِّفوا في بعض البلدان إلى إفرادهم برسالة علمية نظيرة الثقات الذين ضُغِّفوا في بعض شيوخهم.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

- ١ (فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ (فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣ (فهرس الأبيات الشعرية.
- ٤ (فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة.
- ٥ (فهرس البلدان.
- ٦ (فهرس الأنساب.
- ٧ (فهرس المصادر والمراجع.
- ٨ (فهرس الموضوعات.

سورة البقرة

سورة النساء

سورة المائدة

الصفحة	رقمها	الآية
٧٣	٣	              
٢١	٤٥	               
٧٣	٩٠	                     

سورة الأنعام

الصفحة	رقمها	الآية
٢٢	١	
٢١	٦٠	
٣٧	١٥٢	

سورة التوبة

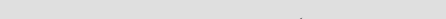
الصفحة	رقمها	الآية
٣٠	١٠٠	
٢٩	١٠١	

سورة هود

الصفحة	رقمها	الآية
٤٠	١١٨	

		
Σ.	119	

سورة يوسف

الآية	رقمها	الصفحة
	٧٦	٤٨٢

سورة النحل

[illegible]

سورة الحجر

الصفحة	رقمها	الآية
١٩	٩	                                                 

سورة النور

الصفحة	رقمها	الآية
٣٥٧	١٥	

سورة الشعراء

الآية	رقمها	الصفحة
	٣٦	١٤٤

سورة الأحزاب

الآية	رقمها	الصفحة
	٥١	١٤٤

سورة الأحقاف

الآية	رقمها	الصفحة
	٩	٥٥

سورة الحجرات

الآية	رقمها	الصفحة
	٦	٢٩، ٢٣

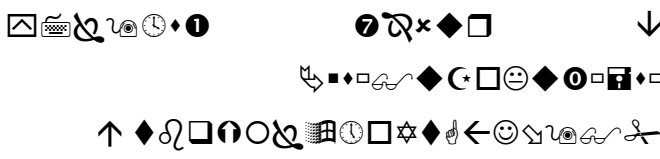
سورة المنافقون

الآية	رقمها	الصفحة
	١	٢٨

سورة الانفطار

الآية	رقمها	الصفحة
	٧	٢٢

سورة المطففين

الآية	رقمها	الصفحة
	٢٦	٣٦٩

سورة الليل

الآية	رقمها	الصفحة
	٢١-١٧	٢٨

سورة المسد

الآية	رقمها	الصفحة
	٥-١	٢٩

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	الصفحة
١	اأذنوا له فبئس أخو العشيرة	٢٩
٢	أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله	٢١٧
٣	اشترى أبو بكر من عازب رحلاً	٢١٨
٤	أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه	٣٠
٥	أمر رسول الله ﷺ في غزوة مؤتة	٥٢٢
٦	أن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى	٣٤٧
٧	أن رجلاً أتاه فقال: يا رسول الله! إني أبدع بي فاحملني	٥٥
٨	أن رسول الله ﷺ قنت في الصبح وفي المغرب	١٩٩
٩	إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها	٢٢٠
١٠	إننا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا	٢٣
١١	إنما أنا بشرٌ أنسى كما تنسون	٢٣٢
١٢	إياكم ومواقف الفتن	١٨٨
١٣	سيكون في آخر أمتي ناس يحدثونكم بما لم تسمعوا ...	٢٣
١٤	شر الأمور محدثاتها	٥٧
١٥	عقلت من النبي مجّة	٢٥٠
١٦	فأما أسامة فأشار على رسول الله ﷺ	٣١
١٧	لا حسد إلا في اثنتين	٣٦٩
١٨	لن يشاد الدين أحد إلا غلبه	٤٢٧
١٩	المتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور	٢٥٥
٢٠	نعمت البدعة هذه	٥٦

ثالثاً: الأبيات الشعرية

م	الأبيات	الصفحة
١	فدع عنك الكتابة لست منها ∴	٣٥
٢	يا خائضاً في الجرح والتعديل ∴	٤٥٠، ٣٦
٣	دين النبي محمدٍ أخبار ∴	٣٩٠
٤	أأنشر درّاً بين سارحة الغنم ∴	٣٩٥
٥	للحرب أقوامٌ لها خلقوا ∴	٤٢١



رابعًا: فهرس الأعلام المترجم لهم.

م	اسم العا	الصفحة
١	إبراهيم بن إسحاق الحربي	٢٦٤
٢	إبراهيم بن محمد بن حمزة المالكي	٢٠٣
٣	أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي	٢١٩
٤	أبو الحسين عبد الباقي (ابن قانع)	٤٥٨
٥	أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي	٢١٩
٦	أبو العباس أحمد بن عقدة	١٠٩
٧	أبو الفتح القشيري	٦٢
٨	أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبد الكريم الرازي	٣٨٤
٩	أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري	٢١٧
١٠	أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أسيد	٣٨٤
١١	أبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود	٣٨٤
١٢	أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان (أبو الشيخ)	٢٦٤
١٣	أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجستاني	٢٦٤
١٤	أحمد بن عبد الرحمن بن وهب القرشي (بجشل)	٢١٨
١٥	إياس بن معاوية	١٩٤
١٦	البراء بن عازب	٢١٧
١٧	بشر بن غياث المريسي	١٦٨
١٨	بكر بن سهل الدميطي	٤٥٩
١٩	الجعد بن درهم	١٦٠
٢٠	جعفر بن محمد بن الحسين الفريابي	٣١٠
٢١	الجهم بن صفوان	١٦٠
٢٢	الحسن بن عبدالله السيرافي	١٠٤
٢٣	الحسن بن محمد بن الحنفية	١٤٦
٢٤	الحسين بن حسن الرازي	١٢١
٢٥	الحكم بن هشام بن الداخل	٢٠٢

م	اسم العالِم	الصفحة
٢٦	خالد بن سعد الأندلسي	٢١٨
٢٧	الخليفة العباسي المأمون	١٧٠
٢٨	الخليفة العباسي المتوكل	١٧١
٢٩	الخليفة العباسي المعتصم	١٧١
٣٠	الخليفة هارون الرشيد	٢٠٢
٣١	زهير بن حرب بن شداد	٢٠٤
٣٢	سوسن النصراني	١٢٥
٣٣	عازب (والد براء)	٢١٧
٣٤	عبدالله بن إباح	٩٠
٣٥	عبدالله بن سبأ اليهودي	١٠٦
٣٦	علي بن عبدالعزيز البغوي	٢١٦
٣٧	علي بن مسهر	١٨٨
٣٨	علي بن يوسف بن تاشفين	٢٠٣
٣٩	غيلان بن أبي غيلان الدمشقي	١٢٥
٤٠	الفضل بن دكين	٢١٦
٤١	القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم	٢٠٢
٤٢	محمد بن عبدالله بن عبدالحكم	٢٠٣
٤٣	محمد بن فطيس	٢١٨
٤٤	معبد بن عبدالله الجهني	١٢٥
٤٥	موسى بن عبيدة الربذي	٤٩٢
٤٦	هشام بن عمار بن نصير	٢١٦
٤٧	يحيى بن مسلم البكاء	٤٥٣

خامساً: فهرس البلدان

م	اسم البلد	الصفحة
١	بغداد	١٧٠
٢	حراڻ	١٩٦
٣	دراورد	٢٠٥
٤	الرفقة	١٧١
٥	طالقان	٢٧٠
٦	طبرستان	٤٧٠
٧	طرسوس	١٧٠
٨	المداثن	٣٥١

سادساً: فهرس الأنساب

م	الأنساب	الصفحة
١	الأزدي	٥٣٦
٢	الأسدي	١٧٣
٣	الألهاني	٨٦
٤	الأنماطي	١٨١
٥	البخري	١٥٢
٦	البلخي	١٥٤
٧	التمار	١٧٨
٨	الثقفي	١٣٧
٩	الجحدري	٤٦٢
١٠	الجزري	٩٢
١١	الجوهري	٤٧٠
١٢	الحبطي	٤٦٢
١٣	الحداني	٣٠١
١٤	الحراني	١٩٦
١٥	الحزامي	٣٤٨
١٦	الحوضي	٢٣٣
١٧	الدرأوردي	٢٥٠
١٨	الدقيقي	١٧٨
١٩	الدورقي	٢٣٦
٢٠	الرازي	٤١٦
٢١	الرحبي	٧٦

م	الأنساب	الصفحة
٢٢	الزبيري	١٨٣
٢٣	السامي	٣٤٥
٢٤	السيبي	٣٢٢
٢٥	السعدي	١١١
٢٦	الشيبياني	٣٩٨
٢٧	الصفار	٣٧٧
٢٨	الطالقاني	٢٧٠
٢٩	عارم	٣٢٧
٣٠	العبدى	٢٣٦
٣١	العتكي	٣١٤
٣٢	العجلي	٥٢٥
٣٣	العدوي	٢١٠
٣٤	العقيلي	٨٣
٣٥	العمي	٤٦٤
٣٦	العوقي	٢١٣
٣٧	الفراديسي	٤٩٦
٣٨	القشيري	١٧٨
٣٩	الكلاعي	١٢٧
٤٠	الكلبي	٤١١
٤١	الكندي	٥٣٢
٤٢	الليثي	٥٠٤
٤٣	المخزومي	١٤١
٤٤	المدائني	٣٥١
٤٥	المديني	١١١

م	الأنساب	الصفحة
٤٦	المرهبي	١٥٧
٤٧	المطريقي	٤٩٩
٤٨	النمري	٢٣٣
٤٩	الهمداني	١٥٧
٥٠	الوادعي	٥٤٩
٥١	الوُحَاطِي	٨٠
٥٢	اليامي	٤٠٢
٥٣	اليحمدي	٥٣٦

سابعًا: فهرس المصادر والمراجع

١ القرآن الكريم .

١ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ترتيب علاء الدين علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢ الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تعليق: الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، ط ١، ١٤٢٤هـ.

٣ إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٤ الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩.

٥ أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، عرّف به: أمين الخولي، وعبدالرحيم محمود، مطبعة أولاد أروفاند، القاهرة، ط ١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.

٦ أسباب الجرح في راوي الحديث: د. يوسف صديق، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧ إسبال المطر على قصب السكر: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد رفيق الأثري، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩ الإصابة في تمييز الصحابة: الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٠ أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم: اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي، دار طيبة، ط ٥، ١٤١٨هـ.

- ⊞ الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: أبو بكر محمد بن موسى بن حازم الهمداني (ت ٥٨٤هـ)، مطبعة الأندلس، حمص، ط ١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ⊞ الاعتصام: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار العقربية السعودية، ودار ابن عفان، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٧م.
- ⊞ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح: محمد بن علي بن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ⊞ الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: الأمير الحافظ ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، دار إحياء التراث العربي.
- ⊞ الإلزامات والتتبع: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ⊞ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- ⊞ الأنساب: أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ⊞ الإنصاف: شاه ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
- ⊞ إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد: محمد بن إبراهيم الوزير الصنعاني (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: أحمد مصطفى حسين صالح، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ⊞ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير: أحمد بن محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ⊞ بتاج اللغة وصحاح العربية (المعروف بالصحاح): إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: يوسف بن حسن بن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

البدء والتاريخ: مطهر بن طاهر المقدسي (ت ٣٥٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية.

البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، اعتنى بها: عبدالرحمن اللاذقي، ومحمد علي بيضون، دار المعرفة، بيروت، ط ٦، ١٤٢٢هـ.

البدعة وأثرها في الجرح والتعديل: د. بدر بن عبدالرزاق الماص، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت، العدد ٣١، ١٤١٧هـ.

البدعة وأثرها في الرواية والدراية: د. عائض القرني، دار الطرفين، الطائف.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

تاريخ ابن يونس المصري: أبو سعيد عبدالرحمن بن أحمد بن يونس المصري (ت ٣٤٧هـ)، جمع وتحقيق ودراسة: د. عبدالفتاح فتحي عبدالفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي: أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصرى الدمشقي (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٠م.

تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، دار السلفية، ط ١، ١٤٠٤هـ.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

التاريخ الأوسط: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

تاريخ الدارمي عن ابن معين (ت ٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم: تحقيق: د. أحمد بن محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

- ❧ التاريخ الكبير: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ❧ تاريخ بغداد أو مدينة السلام: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ❧ تاريخ خليفة بن خياط: أبو عمرو خليفة بن خياط شباب العصفري (ت ٢٤٠هـ) تحقيق: د. مصطفى نجيب فواز، و د. حكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ❧ تاريخ مدينة دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- ❧ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: أبو سليمان محمد بن عبدالله بن زبر الدمشقي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن أحمد بن سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ❧ تأويل مختلف الحديث: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجليل، بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
- ❧ تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً (مقارنة مع أقوال أئمة الجرح والتعديل): أعدّه: عمر بن محمود أبو عمر، وحسن محمود أبو هنية، مكتبة المنار، الأردن، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ❧ تحرير تقريب التهذيب: د. بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ❧ تحرير علوم الحديث: عبدالله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ❧ التحقيق وبهامشه تنقيح التحقيق: أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

- ٣٠ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٣١ التدليس في الحديث (حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به): د. مسفر بن غرم الله الدميني، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٢ تذكرة الحفاظ: الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٣٣ تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مسعد كامل، وأيمن سلامة، وعبدالسميع البرعي، ومحمد نعناعة، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٤ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٥ تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: د. حاتم بن عارف الشريف العوني، دار عالم الفوائد، مكة، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٣٦ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٧ التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي المالكي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: الأستاذ أحمد البزار، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٣٨ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، ومحمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٩ التعريفات: الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (ت ٨٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

⊞ **التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلسين:** برهان الدين الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

⊞ **تقريب التهذيب:** الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو الأشبال صغير الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

⊞ **تكملة الإكمال:** أبو بكر محمد بن عبدالغني المعروف بابن نقطة (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبدالقيوم بن عبد رب النبي، ومحمد صالح عبدالعزيز المراد، جامعة أم القرى، مكة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

⊞ **تلبيس إبليس:** جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

⊞ **تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري:** شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: أبو عبدالرحمن محمد بن علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ.

⊞ **التمييز:** مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، ط ٣، ١٤١٠هـ.

⊞ **تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار:** محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.

⊞ **تنقيح تحقيق أحاديث التعليق:** الحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

⊞ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:** عبدالرحمن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٣٨٦هـ.

⊞ **تهذيب التهذيب:** الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيخا، وعمر السلامي، وعلي مسعود، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

⊞ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، نسخة مصورة عن نسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية، قدم له: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

⊞ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

⊞ توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

⊞ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

⊞ الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم: د. صالح بن حامد الرفاعي، دار الخضير، المدينة النبوية، ط ٣، ١٤١٩هـ.

⊞ الثقات: أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، دار الفكر، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

⊞ ثمرات النظر في علم الأثر: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: رائد صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

⊞ جامع الأصول في أحاديث الرسول: للإمام المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: بشير محمد عيون، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

⊞ جامع التحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدين أبو سعيد بن خليل كيلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

⊞ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: الحافظ زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين الشهير بابن رجب (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٤هـ.

- ✍ **جامع بيان العلم وفضله:** أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٦، ١٤٢٤هـ.
- ✍ **الجامع في الجرح والتعديل لأقوال البخاري ومسلم والعجلي وأبي زرعة الرازي وأبي داود ويعقوب الفسوي وأبي حاتم الرازي والترمذي وأبي زرعة الدمشقي والنسائي والبزار والدارقطني:** جمع وترتيب: جماعة من أهل العلم، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ✍ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، خرّج أحاديثه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ✍ **الجرح والتعديل:** أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند، ط ١.
- ✍ **الجرح والتعديل:** إبراهيم بن عبد الله اللاحم، دار الرشد الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ✍ **الجرح والتعديل:** جمال الدين القاسمي الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ✍ **حجة الله البالغة:** شاه ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)، تحقيق: سيد سابق، دار الكتب الحديثية، مكتبة المثنى القاهرة، وبغداد.
- ✍ **حجة الله البالغة:** ولي الله الدهلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ✍ **الحديث المنكر عند نقاد الحديث (دراسة نظرية وتطبيقية):** رسالة ماجستير تأليف: عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ✍ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة:** جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ✍ **حلية الأولياء:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.
- ✍ **الخطط المقرئية (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار):** أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥هـ)، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة.

- ⊞ خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل: د. حاتم بن عارف الشريف، دار عالم الفوائد، مكة، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ⊞ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: صفى الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري (ت ٩٢٣هـ)، اعتنى بنشره: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٥، ١٤١٦هـ.
- ⊞ الخلاصة في أصول الحديث: الحسين بن عبدالله الطيبي (ت ٧١٣هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، رئاسة ديوان الأوقاف إحياء التراث الإسلامي مطبعة الإرشاد العراق، ١٣٩١هـ.
- ⊞ دراسات في الجرح والتعديل: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط ٤، ١٤١٩هـ.
- ⊞ ديوان الضعفاء والمتروكي: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار القلم، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ⊞ ذكر أخبار أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار العلمية، الهند، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ⊞ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٥، ١٤١٩هـ.
- ⊞ ذيل الكاشف: أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مطبوع مع الأصل (الكاشف).
- ⊞ رسوم التحديث في علوم الحديث: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن شريف الملي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ⊞ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: أبو الحسنات محمد بن عبدالحى اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٦، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

⊞ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

⊞ الرواة الذين تأثروا بابن سبأ: أ.د. سعدي بن مهدي الهاشمي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

⊞ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ: محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ)، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة، ط ١، ١٤١٩هـ.

⊞ سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ت ٢٣٣هـ) في الجرح والتعديل: تحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

⊞ سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ت ٢٣٣هـ): تحقيق: د. أحمد بن محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

⊞ سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم: تحقيق: د. زياد محمود منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

⊞ سؤالات أبي عبدالله بن بكير وغيره للدارقطني (ت ٣٨٥هـ): تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

⊞ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم: تحقيق: الدكتور / عبدالعليم البستوي، دار الاستقامة، مكة، ومؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

⊞ سؤالات البرذعي لأبي زرعة عبيدالله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي المعروف (ت ٢٦٤هـ): تحقيق: أ.د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء المنصورة، ط ٢، ١٤٠٩هـ.

⊞ سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): تحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

⊞ سؤالات الحاكم للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في الجرح والتعديل: تحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ⊞ **سؤلات السلمي للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في الجرح والتعديل:** تحقيق: د. سليمان آتش، مكتبة العلوم، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- ⊞ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها:** محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ⊞ **سنن أبي داود:** سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة - جدة، والريان - بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ.
- ⊞ **سنن الترمذي:** أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ⊞ **سنن النسائي الكبرى:** أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ⊞ **سير أعلام النبلاء:** الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.
- ⊞ **الشجرة في أحوال الرجال:** أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم البستوي، الناشر: حديث أكاديمي فيصل آباد، باكستان، مكتبة دار الطحاوي، الرياض، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ⊞ **شذرات الذهب:** عبد الحلي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ⊞ **شرح علل الترمذي:** أبو الفرج عبد الرحمن الشهير بابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار العطاء، الرياض، ط ٤، ١٤٢١هـ.
- ⊞ **شرح قصيدة ابن القيم:** أحمد بن إبراهيم بن عيسى (ت ١٣٢٩هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ.
- ⊞ **شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث:** الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ⊞ **شعب الإيمان:** أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ⊞ **الضعفاء الصغير:** أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، دار عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ⊞ **الضعفاء والمتروكون:** أبو الحسن علي بن محمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: أ.د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ⊞ **الضعفاء والمتروكين:** أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال الحوت، دار الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ⊞ **الضعفاء والمتروكين:** جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: أبو الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ⊞ **الضعفاء:** أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ⊞ **ضوابط الجرح والتعديل:** د. عبدالعزيز بن محمد عبداللطيف، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ⊞ **طبقات الحفاظ:** جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ⊞ **طبقات الحنابلة:** القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي (ت ٥٢٦هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، طبع ضمن رسالة الاضطخري، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام، ١٤١٩هـ.
- ⊞ **طبقات الشافعية الكبرى:** تاج الدين أبو نصر - عبدالوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ⊞ **طبقات الفقهاء الحنابلة:** القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي (ت ٥٢٦هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ.

- ⊞ **الطبقات الكبرى:** أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت ٢٢٢هـ)، دار صارد، بيروت.
- ⊞ **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها:** أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر ابن حيان المعروف بأبي الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ⊞ **طبقات المشايخ بالمغرب:** أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني (ت ٦٧٠هـ)، تحقيق: إبراهيم طلاي، مطبعة الحديث، الجزائر.
- ⊞ **طبقات المفسرين:** محمد بن علي الداوودي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ⊞ **الطبقات:** أبو عمر خليفة بن خياط شباب العصفري (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، المكتبة التجارية، مكة، ط ١.
- ⊞ **العبر في خبر من غبر:** الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ⊞ **علل الحديث ومعرفة الرجال:** علي بن عبدالله المدني (ت ٢٣٤هـ)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الوعي بحلب، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ⊞ **علل الحديث:** أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، قرأه وعارضه بأصوله الخطية وعلق عليه: محمد بن صالح الدباسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ⊞ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية:** أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م.
- ⊞ **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)** رواية المروزي وغيره: تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الدار السلفية، الهند، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ⊞ **العلل ومعرفة الرجال:** أحمد بن حنبل رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.

- ❧ علم الحديث: تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ❧ علم الرجال وأهميته: عبدالرحمن بن يحيى العلمي (ت ١٣٨٦هـ)، تحقيق: علي بن حسن عبد الحميد، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ❧ علوم الحديث: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ❧ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ❧ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية لمحمد بن علي الجزري: تأليف: محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيدي محمد محمد الأمين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ❧ الفتاوى الكبرى: شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، قدم له: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.
- ❧ فتح الباري شرح صحيح البخاري: الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ❧ فتح الباقي شرح ألفية العراقي: أبو زكريا محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ❧ فتح المغيث شرح ألفية الحديث: محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ❧ الفرق بين الفرق: عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، اعتنى بها وعلق عليها: الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ❧ فهرس أسامي الرواة الذين ترجم العلامة الألباني جرحاً وتعديلاً: إعداد: أحمد إسماعيل شكوكاني، وصالح عثمان اللحام، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ❧ قاعدة في الجرح والتعديل: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٦، ١٤١٩هـ.

- ❧ **قاعدة في المؤرخين:** تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، ط ٦، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ❧ **القاموس المحيط:** مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط ٦، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ❧ **القراءة خلف الإمام:** محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: سعيد زغلول، دار الحديث، المكتبة التجارية مصطفى الباز، مكة.
- ❧ **قواعد في علوم الحديث:** ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، ط ٥، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ❧ **القواعد والفوائد الحديثية من منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية:** شيخ بقلم: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ❧ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:** الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، قام بتوثيقه ومقابلته على الأصول وقدم له: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، المكتبة التجارية مصطفى الباز، مكة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ❧ **الكامل في التاريخ:** أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- ❧ **الكامل في ضعفاء الرجال:** أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالمقصود، وعلي محمد معوض، وأ.د عبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ❧ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ❧ **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية:** أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، دار الهدى، مصر، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- ⊞ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (ت ٩٣٩هـ)، تحقيق: د. عبدالقيوم عبد رب النبي، المكتبة الإمدادية، مكة، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ⊞ لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ١.
- ⊞ لسان الميزان: الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، والأستاذ الدكتور عبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ⊞ المتكلمون في الرجال: محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، ط ٥، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ⊞ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، ١٤١٢هـ.
- ⊞ مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي: جامعة الملك عبدالعزيز، طبع بإشراف دار المأمون للتراث، العدد الثاني، بموضوع: دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين في مراتب الجرح والتعديل، إعداد: أ.د أحمد بن محمد نور سيف، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ⊞ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ⊞ محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح: سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ⊞ المحلى: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ⊞ مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، توفي ٧٢١هـ، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ⊞ مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ⊞ **المختلطين:** الحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل الكيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، وعلي عبدالباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ⊞ **المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل في كيفية الصحيح والسقيم وأقسامه وأنواع الجرح:** أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، دار الهدى، مصر.
- ⊞ **مرآة الجنان:** أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ.
- ⊞ **المستقصى:** أبو محمد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.
- ⊞ **مشاهير علماء الأمصار:** أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، ١٩٥٩م.
- ⊞ **معارج القبول شرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد:** الشيخ حافظ أحمد الحكمي، ضبط نصه وعلق وخرج أحاديثه: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن حزم، بيروت، وابن القيم السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ⊞ **معالم السنن:** أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي، تصحيح: راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٣٢هـ.
- ⊞ **المعجب في تلخيص أخبار المغرب:** عبدالواحد المراكشي، تحقيق: محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط ١، ١٣٦٨هـ.
- ⊞ **المعجب في تلخيص أخبار المغرب:** عبدالواحد المراكشي، ضبطه وعلق حواشيه: محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٧، ١٩٧٨م.
- ⊞ **معجم الأدباء:** أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ⊞ **معجم البلدان:** شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.

- ⊞ **معجم علوم الحديث النبوي:** د. عبدالرحمن بن إبراهيم الدخيسي، دار الأندلس الخضراء - جدة، وابن حزم - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ⊞ **معجم مقاييس اللغة:** أبو الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ⊞ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم:** أبو الحسن أحمد بن عبدالله العجلي (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: د. عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ⊞ **معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد:** الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو عبدالله إبراهيم سعيداي إدريس، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ⊞ **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه:** أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ⊞ **المعرفة والتاريخ:** أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ⊞ **المغني في الضعفاء:** الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ⊞ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت - صيدا، المطبعة العصرية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ⊞ **مقدمة فتح الباري:** الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ⊞ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد:** برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.

- ⊞ **الملل والنحل**: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، مطبوع بحاشية الفصل في الملل والنحل والأهواء لابن حزم، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ⊞ **الملل والنحل**: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، ط ٥، ١٤١٦هـ.
- ⊞ **من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث**: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ⊞ **من سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)**: تحقيق: خير الله الشريف، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ⊞ **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) في الرجال رواية ابن طهمان**: تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، جامعة أم القرى، مكة.
- ⊞ **المنتظم في تواريخ الملوك والأمم**: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: أ.د. سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ⊞ **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور / محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ⊞ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٤١٨هـ.
- ⊞ **منهج النسائي في التعديل وجمع أقواله في الرجال**: د. قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ⊞ **المواقف**: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، المطبوع مع شرحه للسيد الشريف الجرجاني، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ⊞ **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله**: جمع وترتيب: جماعة من أهل العلم، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ❖ موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله: جمع وترتيب: جماعة من أهل العلم، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ❖ الموقظة في علم مصطلح الحديث: الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٤، ١٤٢٠هـ.
- ❖ موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع: د. إبراهيم الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ❖ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر.
- ❖ النبذة الكافية: علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ❖ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، دار الثقافة، مصر.
- ❖ نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي الدرمرdash، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
- ❖ نصب الراية تخريج أحاديث الهداية: أبو محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
- ❖ نصب الراية: عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.
- ❖ نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي (دراسة تأصيلية تطبيقية في علم الجرح والتعديل): د. عماد الدين محمد الرشيد، دار الشهاب، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ❖ نقض قواعد في علوم الحديث: أبو محمد بديع الدين الراشدي السندي (ت ١٤١٦هـ)، قدّم له وعلّق عليه: صلاح الدين مقبول أحمد، مؤسسة غراس، الكويت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- ⊞ **النكت على كتاب ابن الصلاح:** الحافظ أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: أ.د ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، ط ٤، ١٤١٧هـ.
- ⊞ **النكت على مقدمة ابن الصلاح:** بدر الدين أبو عبدالله محمد بن جمال بهادر (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلافريج، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ⊞ **نهاية السؤل في رواة الستة الأصول:** سبط ابن العجمي برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق: د. عبدالقيوم بن عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ⊞ **النهاية في غريب الحديث والأثر:** مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تخريج وتعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ⊞ **هدي الساري مقدمة فتح الباري:** الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ⊞ **النوايف بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٢م.
- ⊞ **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث:** د. محمد بن محمد أبو شهبه، دار عالم المعرفة، جدة، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ⊞ **يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وكتابه التاريخ:** تحقيق: د. أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

خامساً: فهرس محتويات البحث

٣	ملخص الرسالة
٤	Abstract
٥	المقدمة
٧	منهجي في الدراسة النظرية والتطبيقية
٨	الصعوبات التي واجهت الباحث
٩	خطة البحث
١٣	المنهج الذي سرت عليه في الرسالة
١٥	شكرو تقدير
١٧	الباب الأول: الجرح والتعديل بإيجاز
١٨	التمهيد
١٩	توطئة
٢١	أولاً: تعريف الجرح والتعديل بإيجاز
٢٥	ثانياً: وجوب معرفة أحوال رجال الحديث وأهمية تلك المعرفة بإيجاز
٢٩	الفصل الأول: نشأة علم الجرح والتعديل والغاية من دراسته بإيجاز
٣٧	الفصل الثاني: من يقبل قوله في الجرح والتعديل بإيجاز
٤٢	الفصل الثالث: تعارض الجرح والتعديل
٤٣	المبحث الأول: أسباب تعارض الجرح والتعديل
٤٧	المبحث الثاني: الخطوات المتبعة عند تعارض الجرح والتعديل بإيجاز
٤٧	المحور الأول: أنواع التعارض بين أقوال أئمة الجرح والتعديل
٤٨	المحور الثاني: الخطوات المتبعة لدفع هذا التعارض
٥٣	المحور الثالث: خلاصة هذا المبحث
٥٥	الباب الثاني: أسباب الجرح المردود
٥٦	الفصل الأول: الجرح المردود المتعلق بعدالة الراوي
٥٧	المبحث الأول: البدعة

٥٨	المطلب الأول: البدعة وما يتعلق بها
٥٨	المحور الأول: تعريف البدعة
٦١	المحور الثاني: أنواع البدع، وحكم رواية من وُصف بها
٧٣	المحور الثالث: طرق معرفة أهل البدع
٧٧	المطلب الثاني: أشهر فرق المبتدعة
٧٧	الفرقة الأولى: النواصب
٨٠	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة
٩٢	الفرقة الثانية: الخوارج
٩٦	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة
١١٠	الفرقة الثالثة: الشيعة
١١٥	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة
١٢٨	الفرقة الرابعة: القدرية
١٣١	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة
١٤٨	الفرقة الخامسة: المرجئة
١٥٢	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة
١٦٤	الفرقة السادسة: الجهمية
١٦٥	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة
١٧٢	الفرقة السابعة: الواقفة في محنة القول بخلق القرآن، والمجيبين فيها
١٧٧	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود من أصحاب هذه الفرقة
١٩٠	المبحث الثاني: خوارم المروءة
١٩٢	المطلب الأول: الدخول على السلطان
٢٠٠	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب
٢٠٦	المطلب الثاني: الدخول في عمل السلطان
٢١٠	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب
٢٢٠	المطلب الثالث: أخذ الأجرة على التحديث
٢٢٧	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب
٢٣٣	المبحث الثالث: التدليس

- ٢٤٣ **الفصل الثاني: الجرح المردود المتعلق بضبط الراوي**
- ٢٤٤ المبحث الأول: من تكلم فيه بأمر لا يقدر في جميع حديثه
- ٢٤٥ المطلب الأول: الثقات الذين ضُفُّوا من جهة حفظهم دون كتبهم
- ٢٥١ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب
- ٢٦٢ المطلب الثاني: الثقات الذين ضُفُّوا في بعض شيوخهم
- ٢٧٤ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب
- ٢٩١ المطلب الثالث: الثقات الذين ضُفُّوا في بعض البلدان
- ٢٩٣ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب
- ٢٩٨ المطلب الرابع: الثقات الذين تُكَلِّم فيهم لأحاديث وهموا فيها
- ٣٠١ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب
- ٣٠٩ المبحث الثاني: الاختلاط والتغير
- ٣١٨ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث
- ٣٤٠ **الفصل الثالث: الجرح المردود المتعلق بعدالة الراوي وضبطه (جرح الراوي لروايته المناكير)**
- ٣٤١ المبحث الأول: تعريف المنكر
- ٣٤٣ المبحث الثاني: أسباب ردّ الجرح في الراوي بسبب روايته المناكير
- ٣٥٠ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث
- ٣٥٩ **الفصل الرابع: الجرح المردود المتعلق بذات الناقد وملكته النقدية**
- ٣٦٠ المبحث الأول: التحامل على الراوي
- ٣٦١ المطلب الأول: منهج النقد في التعامل مع كلام الأقران بعضهم في بعض
- ٣٦١ تمهيد
- ٣٧٠ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المطلب
- ٣٧٤ المطلب الثاني: أسباب تحامل بعض الأقران على بعض
- ٣٧٤ تمهيد
- ٣٧٥ السبب الأول: المعاصرة والبلدية المفضيتان إلى التحاسد والتنافس بين الأقران
- ٣٧٩ الأمثلة التطبيقية للجرح المردود لهذا السبب
- ٣٩٠ السبب الثاني: العداوة الواقعة بين الأقران بسبب المخالفة العقدية أو المذهب

٤٠٦	 الأمثلة التطبيقية للجرح المردود لهذا السبب
٤٣٣	 المبحث الثاني: تشدد الناقد وتعنته
٤٣٤	 تمهيد
٤٣٥	 المطلب الأول: مفهوم التشدد والتعنت
٤٣٨	 المطلب الثاني: التشدد باعتباره منهجاً في الجرح والتعديل
٤٤٥	 المطلب الثالث: طرق كشف التشدد
٤٥٣	 الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث
٤٥٨	 المبحث الثالث: ضعف الناقد، أو الناقل عنه، أو من دونهما
٤٥٩	 تمهيد
٤٦٠	 المطلب الأول: الضعف الشديد في الناقد أو الناقل عنه، أو من دونهما
٤٦٤	 المطلب الثاني: الضعف غير الشديد في الناقد أو الناقل عنه، أو من دونهما
٤٧١	 الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث
٤٨٨	 المبحث الرابع: خفاء حال الراوي على الناقد
٤٨٩	 تمهيد
٤٩١	 المطلب الأول: سبب خفاء حال الراوي على الناقد
٤٩٥	 المطلب الثاني: الأدلة والقرائن الدالة على قلة خبرة الناقد بحال من تكلم عليه
٥٠٠	 المطلب الثالث: صور لقلة خبرة الناقد بحال من تكلم عليه
٥٠٥	 الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث
٥١٦	 المبحث الخامس: الخطأ في فهم النقد
٥١٧	 المطلب الأول: خطأ الناقد
٥٢٢	 المطلب الثاني: خطأ الناقل عن الناقد، أو حاكي النقد
٥٢٧	 المطلب الثالث: خطأ الناظر في كلامهما
٥٣٤	 الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث
٥٤٨	 المبحث السادس: صدور الجرح من الناقد مجملاً غير مفسر
٥٤٩	 المطلب الأول: حقيقة الجرح المجمل، وبيان بعض ألفاظ الدالة عليه
٥٥٢	 المطلب الثاني: حكم الجرح المجمل من حيث القبول والرد

٥٥٥	الأمثلة التطبيقية للجرح المردود في هذا المبحث
٥٦٢	❖ الملاحق
٥٦٣	أولاً: تصنيف الرواة المترجم لهم في الدراسة التطبيقية:
٥٦٣	أ - تصنيفهم حسب أسباب الجرح المردود
٥٧٧	ب - تصنيفهم حسب حروف المعجم
٥٨٣	ثانياً: موازنة بين كتابي الحافظ الذهبي: (الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) و (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث)
٥٨٣	أ - رجال كتاب (الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) وموازنتهم بـ (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث) من خلال أسباب الجرح المردود
٥٩٠	ب - زوائد رجال كتاب (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث) على كتاب (الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم)
٦٠٠	ج - خلاصة ما سبق في الموازنة
٦٠٢	ثالثاً: سرد الرواة الذين استخرجتهم من كتابي الحافظ ابن حجر: (هدي الساري) و (التقريب) ممن تكلم فيهم بجرح مردود مما لم يذكره الحافظ الذهبي في كتابيه حسب الصور الواردة في الرسالة
٦٠٢	أ (هدي الساري
٦١٠	ب (التقريب
٦١٧	❖ الخاتمة
٦١٩	❖ الفهارس العامة
٦٢٠	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
٦٢٥	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية
٦٢٦	ثالثاً: الأبيات الشعرية
٦٢٧	رابعاً: فهرس الأعلام المترجم لهم
٦٢٩	خامساً: فهرس البلدان
٦٣٠	سادساً: فهرس الأنساب
٦٣٣	سابعاً: فهرس المصادر والمراجع
٦٥٤	خامساً: فهرس محتويات البحث